شِفَاءُ العَلِيلِ

فى مَسَائِلِ القضاءِ وَالقدرِ وَالحِكمةِ وَالتعليلِ

تأليف

ابن قيم الجوزية

الإمام العالم الناقد شمس الدين

أبى عبد الله محمد بن الشيخ أبى بكر

المتوفى سنة ٧٥١ هـ

تحرير

الحسانى حسن عبد الله

الناشر

مكتبة

دار التراث

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

حقوق الطبع محفوظة للناشـــر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

الحمد لله ذى الإفضال والإنعام ، وصلى الله تعالى وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والأئمة الأعلام .

أما بعد .. فإن أهم ما يجب معرفته على المكلف النبيل ، فضلاً عن الفاضل الجليل ، ما ورد فى القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، فهو من أسنى المقاصد ، والإيمان به قطب رحى التوحيد ونظامه ، ومبدأ الدين المبين وختامه ، فهو أحد أركان الإيمان ، وقاعدة أساس الإحسان ، التى يرجع إليها ، ويدور فى جميع تصاريفه عليها ، فالعدل قوام الملك ، والحكمة مظهر الحمد ، والتوحيد متضمن لنهاية الحكمة وكمال النعمة . ولا إله إلا الله وحده ، لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير ، فبالقدر والحكمة ظهر خلقه وشرعه المبين ألَا له الخلق والأمر ، تبارك الله رب العالمين .

فصل

وقد سلك جماهير العقلاء فى هذا الباب فى كل وادٍ ، وأخذوا فى كل طريق ، وتولَّجوا كل مضيق ، وركبوا كل صعب وذلول ، وقصدوا الوصول إلى معرفته ، والوقوف على حقيقته ، وتكلمت فيه الأمم قديماً وحديثاً ، وساروا للوصول إلى مغزاه سيراً حثيثاً، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها ، وصنَّف فيه المصنِّفون الكتب على تنوع أصنافها . فلا أحد إلا وهو يحدِّث نفسه بهذا الشأن ، ويطلب الوصول فيه إلى حقيقة العرفان فتراه إما متردداً فيه مع نفسه ، أو مناظراً لبنى

جنسه ، وكلٌّ قد اختار لنفسه قولاً لا يعتقد الصواب فى سواه ، ولا يرتضى إلا إياه . وكلهم - إلا من تمسك بالوحى - عن طريق الصواب مردود ، وباب الهدى فى وجهه مسدود ، تحسى علماً غير طائل ، وارتوى من ماء آجن ، قد طاف على أبواب الأفكار ، ففاز بأخس الآراء والمطالب ، فرح بما عنده من العلم الذى لا يسمن ولا يغنى من جوع ، وقدم آراء مَنْ أحسن به الظن على الوحى المنزل المشروع ، والنص المرفوع ، حيران يأتم بكل حيران ، يحسب كل شراب ماءً ، فهو طول عمره ظمآن ، ينادى إلى الصواب من مكان بعيد ، أقبل إلى الهدى ، فلا يستجيب إلى يوم الوعيد ، قد فرح بما عنده من الضلال ، وقنع بأنواع الباطل وأصناف المحال ، منعه الكفر الذى اعتقده هدى وما هو ببالغه عن الهداة المهتدين ، ولسان حاله أو قاله يقول : ﴿ **أهَؤُلاءِ مَنَّ اللهُ عليهم مِنْ بَيْنِنا أليسَ اللهُ بِأعْلَمَ بالشَّاكرِينَ** ﴾ ..

فصـــل

ولما كان الكلام فى هذا الباب نفياً وإثباتاً موقوفاً على الخبر عن أسماء الله وصفاته وأفعاله وخلقه وأمره ، فأسعد الناس بالصواب فيه من تلقَّى ذلك من مشكاة الوحى المبين ، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن آراء المتهوِّكين ، وتشكيكات المشككين ، وتكلفات المتنطعين ، واستمطر ديم الهداية من كلمات أعلم الخلق برب العالمين ، فإن كلماته الجوامع النوافع فى هذا الباب وفى غيره كفت وشفت وجمعت وفرقت وأوضحت وبينت وحلت محل التفسير والبيان لما تضمنه القرآن .

ثم تلاه أصحابه من بعده على نهجه المستقيم ، وطريقه القويم ، فجاءت كلماتهم كافية شافية مختصرة نافعة ، لقرب العهد ومباشرة التلقى من تلك المشكاة التى هى مظهر كل نور ، ومنبع كل خير ، وأساس كل هدى .

ثم سلك آثارهم التابعون لهم بإحسان ، فاقتفوا طريقهم ، وركبوا منهاجهم ، واهتدوا بهداهم ، ودعوا إلى ما دعوا إليه ، ومضوا على ما كانوا عليه .

ثم نبغ فى عهدهم وأواخر عهد الصحابة القدرية مجوس هذه الأمة ، الذين يقولون لا قدر ، وأن الأمر أنف ، فمن شاء هدى نفسه ، ومن شاء أضلها ، ومن شاء

بخسها حظها وأهملها ، ومن شاء وفقها للخير وكملها ، كل ذلك مردود إلى مشيئة العبد ومقتطع من مشيئة العزيز الحميد ، فأثبتوا فى ملكه ما لا يشاء ، وفى مشيئته ما لا يكون .

ثم جاء خلف هذ السلف فقرروا ما أسسه أولئك من نفى القدر وسموه عدلاً ، وزادوا عليه نفى صفاته سبحانه وحقائق أسمائه وسموه توحيداً ، فالعدل عندهم إخراج أفعال الملائكة والإنس والجن وحركاتهم وأقوالهم وإراداتهم من قدرته ومشيئته وخلقه . والتوحيد عند متأخريهم تعطيله عن صفات كماله ونعوت جلاله ، وأنه لا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة تقوم به .ولا كلام ما تكلم ولا يتكلم ، ولا أمر ولا يأمر ، ولا قال ولا يقول . إن ذلك إلا أصوات وحروف مخلوقة منه فى الهواء أو فى محل مخلوق ، ولا استوى على عرشه فوق سماواته ، ولا ترفع إليه الأيدى ، ولا تعرج الملائكة والروح إليه ، ولا ينزل الأمر والوحى من عنده ، وليس فوق العرش إله يعبد ولا رب يُصلَّى له ويُسجد ، ما فوقه إلا العدم المحض والنفى الصرف ، فهذا توحيدهم وذاك عدلهم .

فصل

ثم نبغت طائفة أخرى من القدرية فنفت فعل العبد وقدرته واختياره ، وزعمت أن حركته الاختيارية – ولا اختيار – كحركة الأشجار عند هبوب الرياح وكحركات الأمواج ، وأنه على الطاعة والمعصية مجبور ، وأنه غير ميسر لما خلق له ، بل هو عليه مقسور ومجبور . ثم تلاهم أتباعهم على آثارهم مقتدين ، ولمناهجهم مقتفين ، فقرروا هذا المذهب وانتموا إليه وحققوه وزادوا عليه أن تكاليف الرب تعالى لعباده كلها تكليف ما لا يطاق ، وأنها فى الحقيقة كتكليف المقعد أن يرقى إلى السبع الطباق ، فالتكليف بالإيمان وشرائعه تكليف بما ليس من فعل العبد ولا هو له بمقدور ، وإنما هو تكليف بفعل من هو متفرد بالخلق وهو على كل شىء قدير ، فكلف عباده بأفعاله وليسوا عليها قادرين ، ثم عاقبهم عليها وليسوا فى الحقيقة لها فاعلين . ثم تلاهم على آثارهم محققوهم من العباد فقالوا ليس فى الكون معصية البتة إذ الفاعل مطيع للإرادة موافق للمراد كما قيل :

أصبحت منفعلاً لما يختاره منى ففعلى كله طاعاتُ

ولاموا بعض هؤلاء على فعله فقال : إن كنت عصيت أمره فقد أطعت إرادته ، ومطيع الإرادة غير ملوم وهو فى الحقيقة غير مذموم . وقرر محققوهم من المتكلمين هذا المذهب بأن الإرادة والمشيئة والمحبة فى حق الرب سبحانه هى واحد ، فمحبته هى نفس مشيئته ، وكل ما فى الكون فقد أراده وشاءه ، وكل ما شاءه فقد أحبه .

وأخبرنى شيخ الإسلام قدس الله روحه أنه لام بعض هذه الطائفة على محبة ما يبغضه الله ورسوله فقال له الملوم : المحبة نار تحرق من القلب ما سوى مراد المحبوب ، وجميع ما فى الكون مراده ، فأى شيء أبغض منه ؟ قال الشيخ : فقلت له : إذا كان قد سخط على أقوام ولعنهم وغضب عليهم وذمهم فواليتهم أنت وأحببتهم وأحببت أفعالهم ورضيتها تكون موالياً له أو معادياً ؟ قال : فبهت الجبرى ولم ينطق بكلمة .

وزعمت هذه الفرقة أنهم بذلك للسنة ناصرون ، وللقدر مثبتون ، ولأقوال أهل البدع مبطلون . هذا وقد طووا بساط التكليف ، وطففوا فى الميزان غاية التطفيف ، وحملوا ذنوبهم على الأقدار ، وبرأوا أنفسهم فى الحقيقة من فعل الذنوب والأوزار ، وقالوا إنها فى الحقيقة فعل الخلاق العليم ، وإذا سمع المنزِّه لربه هذا قال : سبحانك هذا بهتان عظيم ، فالشر ليس إليك والخير كله فى يديك .

ولقد ظنت هذه الطائفة بالله أسوأ الظن ، ونسبته إلى أقبح الظلم . وقالوا إن أوامر الرب ونواهيه كتكليف العبد أن يرقى فوق السموات ، وكتكليف الميت إحياء الأموات ، والله يعذب عباده أشد العذاب على فعل ما لا يقدرون على تركه وعلى ترك ما لا يقدرون على فعله ، بل يعاقبهم على نفس فعله الذى هو هو لهم غير مقدور ، وليس أحد ميسر له بل هو عليه مقهور . ونرى العارف منهم ينشد مترنماً ، ومن ربه متشكياً ومتظلماً :

ألقاه فى اليمِّ مكتوفاً وقال له إيَّاك إياك أن تبتلَّ بالماءِ

وليس عند القوم فى نفس الأمر سبب ، ولا غاية ، ولا حكمة ، ولا قوة فى الأجسام ، ولا طبيعة ولا غريزة ، فليس فى الماء قوة التبريد ، ولا فى النار قوة التسخين ، ولا فى الأغذية قوة الغذاء ، ولا فى الأدوية قوة الدواء ، ولا فى العين قوة

الإبصار ، ولا فى الأذن قوة السماع ، ولا فى الأنف قوة الشم ، ولا فى الحيوان قوة فاعلة ولا جاذبة ، ولا ممسكة ولا دافعة ، والرب تعالى لم يفعل شيئاً بشىء ولا شيئاً لشىء ، فليس فى أفعاله باء تسبيب ولا لام تعليل ، وما ورد من ذلك فمحمول على باء المصاحبة ولام العاقبة .

وزادوا على ذلك أن الأفعال لا تنقسم فى نفسها إلى حسن وقبيح ، ولا فرق فى نفس الأمر بين الصدق والكذب ، والبر والفجور ، والعدل والظلم ، والسجود للرحمن والسجود للشيطان ، والإحسان إلى الخلق والإساءة إليهم ، ومسبة الخالق والثناء عليه ، وإنما نعلم الحسن من ذلك من القبيح بمجرد الأمر والنهى ، ولذلك يجوز النهى عن كل ما أمر به والأمر بكل ما نهى عنه ، ولو فعل ذلك لكان هذا قبيحاً وهذا حسناً .

وزاد بعض محققيهم على هذا أن الأجسام كلها متماثلة فلا فرق فى الحقيقة بين جسم النار وجسم الماء ، ولا بين جسم الذهب وجسم الخشب ، ولا بين المسك والرجيع ، وإنما تفترق بصفاتها وأعراضها مع تماثلها فى الحد والحقيقة . وزادوا على ذلك بأن قالوا : الأعراض كلها لا تبقى زمانين ولا تستقر وقتين .

فإذا جمعت بين قولهم بعدم بقاء الأعراض ، وقولهم بتماثل الأجسام وتساوى الأفعال ، وأن العبد لا فعل له البتة وأنه لا سبب فى الوجود ، ولا قوة ولا غريزة ولا طبيعة ، وقولهم إن الرب تعالى ليس له فعل يقوم به ، وفعله غير مفعوله ، وقولهم إنه ليس بمباين لخلقه ولا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه ، وقولهم إنه لا يتكلم ولا يكلم ولا قال ولا يقول ولا سمع أحد خطابه ولا يسمعه ، ولا يراه المؤمنون يوم القيامة جهرة بأبصارهم من فوقهم ، أنتجت لك هذه الأصول عقلاً يعارض السمع ويناقض الوحى ، وقد أوصاك الأشياخ عند التعارض بتقديم هذا المعقول على ما جاء به الرسول :

فلَوْ أَنِّى بُلِيتُ بهاشمىٍّ خُؤولَتُه بنو عبد المدانِ
لَهانَ علىَّ ما أَلْقى ولكنْ تعالَوْا فانظُروا بمنِ ابْتلانِى

فصل

ولما كانت معرفة الصواب فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل واقعة فى

مرتبة الحاجة ، بل فى مرتبة الضرورة ، اجتهدت فى جمع هذا الكتاب وتهذيبه وتحريره وتقريبه ، فجاء فرداً فى معناه بديعاً فى مغزاه ، وسميته (**شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**) وجعلته أبواباً .

الباب الأول :

فى تقدير المقادير قبل خلق السموات والأرض .

الباب الثانى :

فى تقدير الرب تعالى شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خلقهم ، وهو تقدير ثانٍ بعد الأول .

الباب الثالث :

فى ذكر احتجاج آدم وموسى فى ذلك وحكم النبى ﷺ لآدم .

الباب الرابع :

فى ذكر التقدير الثالث والجنين فى بطن أمه .

الباب الخامس :

فى ذكر التقدير الرابع ليلة القدر .

الباب السادس :

فى ذكر التقدير الخامس اليومى .

الباب السابع :

فى أن سبق المقادير بالسعادة والشقاوة لا يقتضى ترك الأعمال ، بل يوجب الاجتهاد والحرص لأنه تقدير بالأسباب .

الباب الثامن :

فى قوله تعالى : « **إنَّ الَّذين سبقتْ لهم منَّا الحُسنَى** » ..

الباب التاسع :

فى قوله تعالى : « **إنَّا كلَّ شىء خلقْناهُ بِقَدرٍ** » ..

الباب العاشر :

فى مراتب القضاء والقدر التى من استكمل معرفتها والإيمان بها فقد آمن بالقدر ، وذكر المرتبة الأولى .

الباب الحادى عشر :

فى ذكر المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر وهى مرتبة الكتابة .

الباب الثانى عشر :

فى ذكر المرتبة الثالثة وهى مرتبة المشيئة .

الباب الثالث عشر

فى ذكر المرتبة الرابعة وهى مرتبة خلق الأعمال .

الباب الرابع عشر :

فى الهدى والضلال ومراتبهما .

الباب الخامس عشر :

فى الطبع والختم والقفل والغل والسد والغشاوة ونحوها وأنه مجعول للرب .

الباب السادس عشر :

فى تفرد الرب بالخلق للذات والصفات والأفعال .

الباب السابع عشر :

فى الكسب والجبر ومعناهما لغة واصطلاحاً ، وإطلاقهما نفياً وإثباتاً .

الباب الثامن عشر :

فى فعل وأفعل فى القضاء والقدر والكسب وذكر الفعل والانفعال .

الباب التاسع عشر :

فى ذكر مناظرة بين جبرىٍّ وسنِّى .

الباب العشرون :

فى مناظرة بين قدرى وسنى .

الباب الحادى والعشرون :

فى تنزيه القضاء الإلهى عن الشر ودخوله فى المقضى .

الباب الثانى والعشرون :

فى طرق إثبات حكمة الرب تعالى فى خلقه وأمره وإثبات الغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التى فعل وأمر لأجلها وهو من أجلِّ أبواب الكتاب .

الباب الثالث والعشرون :

فى استيفاء شبه نفاة الحكمة وذكر الأجوبة المفصلة عنها .

الباب الرابع والعشرون :

فى معنى قول السلف : من أصول الإيمان الإيمانُ بالقدر خيره وشره وحلوه ومره .

الباب الخامس والعشرون :

فى بيان بطلان قول من قال إن الرب تعالى مريد للشر وفاعل له ، وامتناع إطلاق ذلك نفياً وإثباتاً .

الباب السادس والعشرون :

فيما دلَّ عليه قوله ﷺ : « أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بعفوك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك » من تحقيق القدر وإثباته وأسرار هذا الدعاء .

الباب السابع والعشرون :

فى دخول الإيمان بالقضاء والقدر والعدل والتوحيد والحكمة تحت قوله : « ماضٍ فىَّ حكمك ، عدلٌ فىَّ قضاؤُك » وما تضمنه الحديث من قواعد الدين .

الباب الثامن والعشرون :

فى أحكام الرضا بالقضاء واختلاف الناس فى ذلك وتحقيق القول فيه .

الباب التاسع والعشرون :

فى انقسام القضاء والقدر والإرادة والكتابة والحكم والأمر والإذن والجعل والكلمات والبعث والإرسال والتحريم والعطاء والمنع إلى كونى يتعلق بخلقه ودينى يتعلق بأمره ، وما فى ذلك من إزالة اللبس والإشكال .

الباب الموفى ثلاثين :

فى الفطرة الأولى التى فطر الله عباده عليها ، وبيان أنها لا تنافى القضاء والعدل بل توافقه وتجامعه .

وهذا حين الشروع فى المقصود ، فما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، هو المانُّ به ، وما كان فيه من خطأ فمنى ومن الشيطان ، والله برىء منه ورسوله .

فيا أيها المتأمل له الواقف عليه لك غنمه ، وعلى مؤلفه غرمه ، ولك فائدته وعليه عائدته ، فلا تعجل بإنكار ما لم يتقدم لك أسباب معرفته ، ولا يحملنك شنآن مؤلفه وأصحابه على أن تحرم ما فيه من الفوائد التى لعلك لا تظفر بها فى كتاب ، ولعل أكثر من تعظمه ماتوا بحسرتها ولم يصلوا إلى معرفتها . والله يقسم فضله بين خلقه بعلمه وحكمته وهو العليم الحكيم ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

* * *

الباب الأول

فى تقدير المقادير قبل خلق السموات والأرض

عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء » رواه مسلم فى الصحيح . وفيه دليل على أن خلق العرش سابق على خلق القلم ، وهذا أصح القولين لما روى أبو داود فى سننه عن أبى حفصة الشامى قال : قال عبادة بن الصامت لابنه : يا بنى إنك لن تجد طعم الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يك ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول ما خلق الله القلم ، فقال له اكتب ، فقال : رب وماذا أكتب ؟ قال : أكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة » يا بنى : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من مات على غير هذا فليس منى » .

وكتابه القلم للقدر كان فى الساعة التى خلق فيها لما رواه الإمام أحمد فى مسنده من حديث عبادة بن الصامت ، قال : حدثنى أبى قال : دخلت على عبادة وهو مريض أتخايل فيه الموت فقلت : يا أبتاه أوصنى واجتهد لى ، فقال أجلسونى ، فلما أجلسوه قال : يا بنى إنك لن تجد طعم الإيمان ولن تبلغ حق حقيقة العلم بالله تبارك وتعالى حتى تؤمن بالقدر خيره وشره . قلت : يا أبتاه ، وكيف لى أن أعلم ما خير القدر وشره ؟ قال : تعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك وما أصابك لم يكن ليخطئك ، يا بنى إنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن أول ما خلق الله تعالى القلم ثم قال اكتب فجرى فى تلك الساعة بما هو كائن إلى يوم القيامة ، يا بنى إن مت ولست على ذلك دخلت النار » .

وهذا الذى كتبه القلم هو القدر لما رواه ابن وهب ، أخبرنى عمر بن محمد أن سليمان بن مهران حدثه قال : قال عبادة بن الصامت : ادعوا لى ابنى — وهو

يموت – لعلى أخبره بما سمعت من رسول الله ﷺ يقول : « إن أول شيء خلقه الله من خلقه القلم ، فقال له اكتب ، فقال يارب ماذا أكتب ؟ قال : القدر » . قال رسول الله ﷺ : « فمن لم يؤمن بالقدر خيره وشره أحرقه الله بالنار » .

وعن عبد الله بن عباس قال : كنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال لى : « يا غلام إنى أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظك ، احفظ الله تجده تجاهك ، إذا سألت فسل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله ، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، وإن اجتمعوا على أن يضروك لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك ، رفعت الأقلام وجفت الصحف » رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح .

وعن أبى هريرة قال : قلت : يا رسول الله إنى رجل شاب ، وأنا أخاف على نفسى العنت ولا أجد ما أتزوج به النساء ، فسكت عنى ، ثم قلت مثل ذلك فقال النبى ﷺ : يا أبا هريرة جف القلم بما أنت لاقٍ فاختص علىَّ ذلك أو ذر » . رواه البخارى فى صحيحه قال : حدثنا أصبغ حدثنا ابن وهب عن يونس عن الزهرى عن أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة . ورواه ابن وهب فى كتاب القدر . وقال فيه : « فائذن لى أن أختصى » قال : فسكت عنى حتى قلت ذلك ثلاث مرات فقال : « جف القلم بما أنت لاقٍ » .

وقال أبو داود الطيالسى : حدثنا عبد المؤمن هو ابن عبد الله قال : كنا عند الحسن فأتاه يزيد بن أبى مريم السلولى يتوكأ عل عصا فقال : يا أبا سعيد أخبرنى عن قول الله عز وجل :

﴿ ما أصَابَ مِنْ مُصيبةٍ فى الأرْضِ ولا فى أنْفُسِكُمْ إلّا فى كِتابٍ مِنْ قَبْلِ أنْ نَبْرأها ﴾ ..

فقال الحسن : نعم ، والله إن الله ليقضى القضية فى السماء ثم يضرب لها أجلاً أنه كائن فى يوم كذا وكذا فى ساعة كذا وكذا ، فى الخاصة والعامة ، حتى إن الرجل ليأخذ العصا ما يأخذها إلا بقضاء وقدر . قال : يا أبا سعيد والله لقد أخذتها وإنى عنها لغنى ثم لا صبر لى عنها ، قال الحسن : أو لا ترى . واختلف فى الضمير فى قوله :

﴿ مِنْ قَبْلِ أنْ نبرَأها ﴾ ..

فقيل هو عائد على الأنفس لقربها منه ، وقيل هو عائد على الأرض ، وقيل عائد على المصيبة ، والتحقيق أن يقال هو عائد على البرية التى تعم هذا كله ، ودل عليه السياق وقوله : « نبرأها » فينتظم التقادير الثلاثة انتظاماً واحداً ، والله أعلم .

قال ابن وهب : أخبرنى عمر بن محمد أن سليمان بن مهران حدثه قال : قال عبد الله بن مسعود : أن أول شيء خلقه الله عز وجل من خلقه القلم ، فقال له اكتب فكتب كل شيء يكون فى الدنيا إلى يوم القيامة ، فيجمع بين الكتاب الأول وبين أعمال العباد فلا يخالف ألفاً ولا واواً و [لا] ميماً .

وعن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله عز وجل خلق خلقه فى ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره ، فمن أصابه من ذلك النور شيء اهتدى ، ومن أخطأه ضل ، قال عبد الله : فلذلك أقول : جف القلم بما هو كائن » رواه الإمام أحمد .

وقال أبو داود : حدثنا عباس بن الوليد بن مزيد قال : أخبرنى أبى قال : سمعت الأوزاعى قال : حدثنى ربيعة بن يزيد ويحيى بن أبى عمرو الشيبانى قال : حدثنى عبد الله بن فيروز الديلمى قال : دخلت على عبد الله بن عمرو بن العاص وهو فى حائط له بالطائف يقال له الوهط فقلت : خصال بلغتني عنك تحدث بها عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من شرب الخمر لم تقبل توبته أربعين صباحاً ، وإن الشقى من شقى فى بطن أمه » . وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن الله خلق خلقه فى ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره فمن أصابه من ذلك النور يومئذ اهتدى ومن أخطأه ضل ، فلذلك أقول جف القلم على علم الله » .

ورواه الإمام أحمد فى مسنده أطول من هذا عن عبد الله بن فيروز الديلمى قال : دخلت على عبد الله بن عمرو وهو فى حائط له بالطائف يقال له الوهط وهو مخاصر فتى من قريش يزن بشرب الخمر ، فقلت : بلغنى عنك حديث أن من شرب شربة خمر لم تقبل توبته أربعين صباحاً ، وأن الشقى من شقى فى بطن أمه ، وأن من أتى بيت المقدس لا ينهزه إلا الصلاة فيه خرج من خطيئته مثل يوم ولدته أمه ، فلما سمع الفتى ذكر الخمر اجتذب يده من يده ثم انطلق ، فقال عبد الله بن عمرو : إنى لا أحلُّ لأحد أن يقول عليَّ ما لم أقل ، سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

يقول : من شرب الخمر شربة لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً ، فإن تاب تاب الله عليه ، فإن عاد – قال : فلا أدرى فى الثالثة أو فى الرابعة – كان حقاً على الله أن يسقيه من ردغة الخبال يوم القيامة[1] » .

قال : وسمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : « إن الله عز وجل خلق خلقه فى ظلمة ثم ألقى عليهم من نوره فمن أصابه من نوره يومئذ اهتدى ؛ ومن أخطأه ضل ، فلذلك أقول جف القلم على علم الله » . وسمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : « إن سليمان بن داود سأل الله عز وجل ثلاثاً فأعطاه اثنتين ونحن نرجو أن تكون لنا الثالثة[2] . سأل الله تعالى حكماً يصادف حكمه فأعطاه الله إياه ، وسأله ملكاً لا ينبغى لأحد من بعده فأعطاه إياه ، وسأله أيما رجل خرج من بيته لا يريد إلا الصلاة فى هذا المسجد خرج من خطيئته مثل يوم ولدته أمه . فنحن نرجو أن يكون الله تعالى عز وجل قد أعطانا[3] إياه . رواه الحاكم فى صحيحه ، وهو على شرط الشيخين ولا علة له .

* * *

(١) فى المطبوعة سقط فى الحديث ، راجع مسند ابن حنبل ، جـ ١٠ ص ١٦٨ ، دار المعارف ١٩٥١ .

(٢) فى المسند « له » .

(٣) فى المسند « أعطاء » .

الباب الثانى

فى تقدير الرب تبارك وتعالى شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خلقهم وهو تقدير ثان بعد التقدير الأول

عن على بن أبى طالب رضى الله عنه قال : كنا فى جنازة فى بقيع الغرقد فأتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقعد وقعدنا حوله ومعه مخصرة ، فنكس ، فجعل ينكث بمخصرته ، ثم قال : ما منكم من أحد ، ما من نفس منفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة والنار ، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة . قال : فقال رجل : يا رسول الله أفلا نمكث على كتابنا وندع العمل ؟ فقال : من كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة ، ثم قرأ :

﴿ فأمَّا مَنْ أعْطَى واتَّقَى وصَدَّقَ بالحُسْنَى فَسنُيسِّرُه لليُسْرَى * وأمَّا مَنْ بَخِلَ واسْتَغْنَى وكَذَّبَ بالحُسْنَى فَسنُيَسِّرُهُ للعُسْرَى ﴾ ..

وفى لفظ : اعملوا فكل ميسَّر ، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة ، ثم قرأ :

﴿ فأمَّا مَنْ أعْطَى واتَّقَى وصَدَّقَ بالحُسْنَى فَسنُيسِّرُه لليُسْرَى * وأمَّا مَنْ بَخِلَ واسْتَغْنَى وكَذَّبَ بالحُسْنَى فَسنُيَسِّرُهُ للعُسْرَى ﴾ ..

وعن عمران بن حصين قال : « قيل يا رسول الله أعلم أهل الجنة من أهل النار ؟ فقال : نعم . قيل : ففيم يعمل العاملون ؟ قال : كل ميسر لما خلق له » متفق عليه ، وفى بعض طرق البخارى : « كل يعمل لما خلق له ، أو لما يسر له » .

وعن أبى الأسود الدؤلى قال : قال لى عمران بن حصين : أرأيت ما يعمل الناس

اليوم ويكدحون فيه أشيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر قد سبق ، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم ؟ فقلت : بل شيء قضى عليهم ومضى عليهم ، قال : فقال : أفلا يكون ظلماً ؟ قال : ففزعت من ذلك فزعاً شديداً وقلت : كل شيء خلق الله وملك يده فلا يسأل عما يفعل وهم يسألون ، قال : فقال لى : يرحمك الله إنى لم أرد بما سألتك إلا لأحزر عقلك ، إن رجلين من مزينة أتيا رسول الله ﷺ فقالا : يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه أشيء قضى عليهم ومضى فيهم من قدر قد سبق ، أو فيما يستقبلون به مما أتاهم به نبيهم وثبتت [به] الحجة عليهم . فقال : بل شيء قضى عليهم ومضى فيهم وتصديق ذلك فى كتاب الله عز وجل :

﴿ ونَفْسٍ وما سَوَّاها ، فألْهَمَهَا فُجُورَها وتَقْواهَا ﴾ ..

(رواه مسلم فى صحيحه)

وعن شفى الأصبحى عن عبد الله بن عمرو قال : « خرج علينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفى يده كتابان . فقال : أتدرون ما هذان الكتابان ؟ قال : قلنا : لا ، إلا أن تخبرنا يا رسول الله ، قال للذى فى يده اليمنى : هذا كتاب من رب العالمين تبارك وتعالى بأسماء أهل الجنة وأسماء آبائهم وقبائلهم ، ثم أجمل عليهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص أبداً ، ثم قال للذى فى يساره : هذا كتاب أهل النار بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم ثم أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص منهم أبداً ، فقال أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : فلأى شيء نعمل إن كان هذا أمراً قد فُرغ منه ؟ قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : سدِّدوا وقاربوا فإن صاحب الجنة يختم له بعمل أهل الجنة وإن عمل أى عمل ، وإن صاحب النار يختم له بعمل أهل النار وإن عمل أى عمل ، ثم قال بيده فقبضها ثم قال : فرغ ربكم عز وجل من العباد ، ثم قال باليمنى فنبذ بها فقال : فريق فى الجنة ، ونبذ باليسرى فقال : فريق فى السعير » . رواه الترمذى عن قتيبة عن ليث أبى قبيل عن شفى . وعن قتيبة عن بكر بن نصر عن أبى قبيل به ، وقال حديث حسن صحيح غريب ، ورواه النسائى والإمام أحمد ، وهذا السياق له .

وفى صحيح الحاكم وغيره من حديث أبى جعفر الرازى حدثنا الربيع بن أنس عن

أبى العالية عن أبى بن كعب فى قوله تعالى :

﴿ وإذْ أخَذَ ربُّكَ مِنْ بَنى آدمَ مِنْ ظُهورِهم ذُرِّيَتهم ﴾ ..

قال : جمعهم له يومئذ جمعاً ما هو كائن إلى يوم القيامة فجعلهم أزواجاً ثم صورهم واستنطقهم فتكلموا وأخذ عليهم العهد والميثاق وأشهدهم على أنفسهم :

﴿ ألسْتُ بِربِّكم قالُوا بَلَى شَهِدْنا أنْ تقُولُوا يومَ القيامةِ إنَّا كُنَّا عن هذَا غافِلِينَ ﴾

إلى قوله : (المبطلون) ، قال : فإنى أشهد عليكم السموات السبع والأرضين السبع وأشهد عليكم أباكم آدم أن تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين لم نعلم أو تقولوا إنا كنا عن هذا غافلين ، فلا تشركوا بى شيئاً فإنى أرسل إليكم رسلى يذكرونكم عهدى وميثاق وأنزل عليكم كتبى ، فقالوا نشهد أنك ربنا وإلهنا لا رب لنا غيرك . ورفع لهم أبوهم آدم فرأى فيهم الغنى والفقير وحسن الصورة وغير ذلك فقال : رب لو سويت بين عبادك ، فقال : إنى أحب أن أشكر ، ورأى فيهم الأنبياء مثل السرج ، وذكر تمام الحديث .

وفى صحيحه وجامع الترمذى من حديث هشام بن يزيد عن زيد بن أسلم عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة أمثال الذرّ ، ثم جعل بين عينى كل إنسان منهم وبيصاً من نور ، ثم عرضهم على آدم فقال : من هؤلاء يارب ؟ فقال : هؤلاء ذريتك ، فرأى فيهم رجلاً أعجبه وبيص ما بين عينيه ، فقال : يا رب من هذا ؟ قال : ابنك داود ، يكون فى آخر الأمم ، قال : كم جعلت له من العمر ؟ قال : ستين سنة ، قال : يارب زده من عمرى أربعين سنة ، قال الله : إذاً يكتب ويختم فلا يبدل ، فلما انقضى عمر آدم جاءه ملك الموت . قال : أو لم يبق من عمرى أربعون سنة ؟ قال له : أو لم تجعلها لابنك داود ؟ قال : فجحد فجحدت ذريته ونسى فنسيت ذريته وخطىء فخطئت ذريته ، قال هذا على شرط مسلم .

وفى موطأ مالك عن زيد بن أبى أنيسة أن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أخبره عن مسلم بن يسار الجهنى أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية :

﴿ وإذْ أخذَ ربُّك من بَنِى آدمَ من ظُهورِهم ذُرِيَّتَهم ﴾ ..

فقال عمر : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عنها فقال : إن الله خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للجنة وبعمل أهل الجنة يعملون ، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال : خلقت هؤلاء للنار وبعمل أهل النار يعملون ، فقال رجل : يا رسول الله ففيم العمل ؟ فقال : إن الله إذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة ، وإذا خلق العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله النار .

قال الحاكم : هذا الحديث على شرط مسلم ، وليس كما قاله بل هو حديث منقطع ، قال أبو عمر : هو حديث منقطع فإن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب ، بينهما نعيم بن ربيعة ، هذا إن صح أن الذى رواه عن زيد بن أبى أنيسة فذكر فيه نعيم بن ربيعة ، إذ ليس هو بأحفظ من مالك ولا ممن يحتج به إذا خالفه مالك ، ومع ذلك فإن نعيم بن ربيعة ومسلم بن يسار جميعاً مجهولان غير معروفين بحمل العلم ونقل الحديث ، وليس هو مسلم بن يسار العابد البصرى وإنما هو رجل مدنى مجهول .

ثم ذكر من تاريخ ابن أبى خيثمة قال : قرأت على يحيى بن معين حديث مالك هذا فكتب بيده على مسلم بن يسار : لا يعرف . قال أبو عمر : هذا الحديث وإن كان عليل الإسناد فإن معناه عن النبى ﷺ قد روى من وجوه كثيرة من حديث عمر بن الخطاب وغيره ، وممن روى عن النبى ﷺ معناه فى القدر على بن أبى طالب وأبىُّ بن كعب وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة وأبو سعيد الخدرى وأبو سريحة العبادى وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص وذو اللحية الكلابى وعمران بن حصين وعائشة وأنس بن مالك وسراقة بن جعشم وأبو موسى الأشعرى وعبادة بن الصامت . قلت : وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وحذيفة بن أسيد وأبو ذر ومعاذ بن جبل وهشام بن حكيم ، وأبو عبد الله – رجل من الصحابة روى عنه أبو نصر وعبد الله بن سلام وسلمان الفارسى وأبو الدرداء وعمرو بن العاص وعائشة أم المؤمنين وعبد الله بن الزبير وأبو أمامة الباهلى وأبو الطفيل

وعبد الرحمن بن عوف – وبعض أحاديثهم موقوفة وستمر بك جميعاً متفرقة فى أبواب الكتاب إن شاء الله عز وجل .

وقال إسحاق بن راهويه : أخبرنا بقية بن الوليد قال : أخبرنى الزبيدى محمد بن الوليد عن راشد بن سعد عن عبد الرحمن بن أبى قتادة عن أبيه عن هشام بن حكيم ابن حزام أن رجلاً قال : يا رسول الله أتبتدأ الأعمال أم قد مضى القضاء ؟ فقال : إن الله لما أخرج ذرية آدم من ظهره أشهدهم على أنفسهم ثم أفاض بهم فى كفيه فقال : هؤلاء للجنة وهؤلاء للنار ، فأهل الجنة ميسرون لعمل أهل الجنة وأهل النار ميسرون لعمل أهل النار . قال إسحاق : وأخبرنا عبد الصمد حدثنا حماد حدثنا الحريرى عن أبى نصرة أن رجلاً من أصحاب النبى ﷺ يقال له أبو عبد الله دخل عليه أصحابه يعودونه وهو يبكى فقالوا له : ما يبكيك ؟ قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : إن الله قبض قبضة بيمينه وأخرى بيده الأخرى قال : هذه لهذه وهذه لهذه ولا أبالى ، فلا أدرى فى أى القبضتين أنا .

أخبرنا عمرو بن محمد بن إسماعيل بن رافع عن المقبرى عن أبى هريرة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : أن الله تعالى خلق آدم من تراب ثم جعله طيناً ثم تركه حتى إذا كان صلصالاً كالفخار كان إبليس يمر به فيقول : خلقت لأمر عظيم ، ثم نفخ الله فيه من روحه قال : يا رب ما ذريتى ؟ قال : اختر يا آدم ، قال : اخترت يمين ربى وكلتا يدى ربى يمين ، فبسط الله كفه فإذا كل من هو كائن من ذريته فى كف الرحمن .

أخبرنا النضر أخبرنا أبو معشر عن أبى سعيد المقبرى ونافع مولى الزبير عن أبى هريرة قال : لما أراد الله أن يخلق آدم ، فذكر خلق آدم ، فقال له : يا آدم أى يدى أحب إليك أن أريك ذريتك فيها ؟ قال : يمين ربى وكلتا يدى ربى يمين ، فبسط يمينه وإذا فيها ذريته كلهم ما هو خالق إلى يوم القيامة ، الصحيح على هيئته والمبتلى على هيئته والأنبياء على هيئاتهم ، فقال : ألا أعفيتهم كلهم . فقال : إنى أحببت أن أشكر ، وذكر الحديث . وقال محمد بن نصر المروزى حدثنا محمد بن يحيى ثنا سعيد ابن أبى مريم ثنا الليث بن سعد حدثنى ابن عجلان عن سعيد بن أبى سعيد المقبرى عن أبيه عن عبد الله بن سلام قال : خلق الله آدم ثم قال بيده فقبضها . فقال : اختر يا آدم ، فقال : اخترت يمين ربى وكلتا يديك يمين ، فبسطها فإذا فيها ذريته ،

فقال : من هؤلاء يا رب ؟ قال : من قضيت أن أخلق من ذريتك من أهل الجنة إلى أن تقوم الساعة .

قال : وثنا إسحاق بن راهويه أنا جعفر بن عون ثنا هشام بن سعد عن زيد بن سالم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : لما خلق الله آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة ، وذكر الحديث .

وقال إسحاق بن الملاى : ثنا المسعودى عن على بن نديمة عن سعد عن ابن عباس فى قوله تعالى :

﴿ وإذْ أخَذَ ربُّك من بَنى آدمَ من ظُهورِهم ذُريَّتَهم ﴾ ..

قال : إن الله أخذ على آدم ميثاقه أنه ربه ، وكتب رزقه وأجله ومصيباته ، ثم أخرج من ظهره ولده كهيئة الذر فأخذ عليهم الميثاق أنه ربهم وكتب رزقهم وأجلهم ومصيباتهم .

قال : وحدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن حبيب بن أبى ثابت عن ابن عباس قال : مسح الله ظهر آدم فأخرج كل طيب فى يمينه وفى يده الأخرى كل خبيث .

وقال محمد بن نصر : حدثنا الحسن بن محمد الزعفرانى وثنا حجاج عن ابن جريج عن الزبير بن مرسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : إن الله ضرب منكبه الأيمن فخرجت كل نفس مخلوقة للجنة بيضاء نقية ، فقال : هؤلاء أهل الجنة ، ثم ضرب منكبه الأيسر فخرجت كل نفس مخلوقة للنار سوداء فقال : هؤلاء أهل النار ، ثم أخذ عهده على الإيمان والمعرفة به والتصديق له وبأمره من بنى آدم كلهم وأشهدهم على أنفسهم فآمنوا وصدقوا وعرفوا وأقروا .

حدثنا إسحاق حدثنا روح بن عبادة بن محمد بن عبد الملك عن أبيه عن الزبير ابن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بهذا الحديث وزاد : قال ابن جريج وبلغنى أنه أخرجهم على كفه أمثال الخردل .

قال إسحاق وأخبرنا جرير عن منصور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو فى قوله :

﴿ وإذْ أخَذَ ربُّك من بَنى آدمَ ﴾ ..

قال أخذهم كما يؤخذ بالمشط . وفى تفسير أسباط عن السدى عن أصحابه أبى مالك وأبى صالح عن ابن عباس وعن مرة الهمدانى عن ابن مسعود وعن أناس من أصحاب النبى صلى الله تعالى عليه وسلم فى قوله :

﴿ وإذْ أخَذَ ربُّك من بَنى آدمَ ﴾ الآية ..

قال : لما أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يهبط من السماء مسح صفحة ظهر آدم اليمنى فأخرج منه ذرية بيضاء مثل اللؤلؤ كهيئة الذرِّ فقال لهم : ادخلوا الجنة برحمتى ، ومسح صفحة ظهره اليسرى فأخرج منه ذرية سوداء كهيئة الذر فقال ادخلوا النار ولا أبالى ، فذلك حين يقول أصحاب اليمين وأصحاب الشمال ثم أخذ منهم الميثاق فقال : ألست بربكم ؟ قالوا : بلى ، فأعطاه طائفة طائعين وطائفة كارهين على وجه التقية ، فقال هو والملائكة :

﴿ شَهِدْنا أنْ تقولُوا يومَ القيامةِ إنَّا كُنَّا عَنْ هَذا غَافِلين * أوْ تَقولُوا إنَّما أشْرَكَ آباؤنا مِنْ قَبْلُ ﴾ الآية ..

فلذلك ليس أحد من ولد آدم إلا وهو يعرف أن الله ربه ، ولا مشرك إلا وهو يقول :

﴿ إنَّا وجَدْنا آبَاءنَا علَى أمَّةٍ وإنَّا عَلَى آثَارِهم مُقتدُونَ ﴾ ..

فذلك قوله عز وجل :

﴿ وإذْ أخذَ ربُّك مِنْ بَنى آدمَ من ظُهورِهم ذُرِّيَّتَهم ﴾ ..

وذلك حين يقول :

﴿ ولَه أسْلَمَ مَنْ فى السَّمواتِ والأرْضِ طَوْعاً وكَرْهاً ﴾ ..

وذلك حين يقول :

﴿ قُلْ فللهِ الحُجَّةُ البَالِغةُ فَلوْ شاءَ لهدَاكُمْ أجْمَعِينَ ﴾ ..

قال : يعنى يوم أخذ الميثاق .

وقال إسحاق : حدثنا وكيع حدثنا مضر عن ابن سليط قال : قال أبو بكر رضى الله عنه : خلق الله الخلق قبضتين فقال لمن فى يمينه ادخلوا الجنة بسلام ، وقال لمن فى يده الأخرى : ادخلوا النار ولا أبالى .

وأخبرنا جرير عن الأعمش عن أبى ظبيان عن رجل من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ قال : لما خلق الله الخلق قبض قبضتين بيده فقال لمن فى يمينه أنتم أصحاب اليمين ، وقال لمن فى اليد الأخرى أنتم أصحاب الشمال فذهبت إلى يوم القيامة .

وقال عبد الله بن وهب فى كتاب القدر : أخبرنى جرير بن حازم عن أيوب السجستانى عن أبى قلابة قال : إن الله عز وجل لما خلق آدم أخرج ذريته ، ثم نشرهم فى كفه ، ثم أفاضهم ، فألقى التى فى يمينه عن يمينه ، والتى فى يده الأخرى عن شماله ثم قال : هؤلاء لهذه ولا أبالى ، وهؤلاء لهذه ولا أبالى ، وكتب أهل النار وما هم عاملون وأهل الجنة وما هم عاملون فطوى الكتاب ورفع القلم .

وقال أبو داود : حدثنا مسدد حدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن أبى قلابة عن أبى صالح فذكره ، قال ابن وهب : وأخبرنى عمرو بن الحارث وحيوة بن سريح عن ابن أبى أسيد هكذا قال عن أبى فراس حدثه أنه سمع عبد الله بن عمرو يقول : أن الله عز وجل لما خلق آدم نفضه نفض المرود فأخرج من ظهره ذريته أمثال النغف ، فقبضهم قبضتين ثم ألقاهما ثم قبضهما فقال :

﴿ فَرِيقٌ فى الجَنَّةِ وفَرِيقٌ فى السَّعِيرِ ﴾ ..

قال ابن وهب : وأخبرنى يونس بن يزيد عن الأوزاعى عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال : من كان يزعم أن مع الله قاضياً أو رازقاً أو يملك لنفسه ضراً أو نفعاً أو موتاً أو حياة أو نشوراً لقى الله فأدحض حجته وأحرق لسانه ، وجعل صلاته وصيامه هباءً ، وقطع به الأسباب وأكبه الله على وجهه فى النار ، وقال إن الله خلق الخلق فأخذ منهم الميثاق وكان عرشه على الماء ، وذكر أبو داود ثنا يحيى بن حبيب ثنا معتمر ثنا أبى عن أبى العالية فى قوله تعالى :

﴿ يَوْمَ تَبيضُّ وجُوهٌ وتَسْوَدُّ وجوهٌ فأمَّا الَّذينَ اسودَّتْ وجُوهُهم أكفَرْتُمْ بعد إيمانِكُمْ فذوقُوا العذابَ بما كنتم تَكْفُرونَ ۞ وأمَّا الَّذينَ ابْيضَّتْ وجُوهُهم ففى رَحْمةِ اللهِ هَمْ فِيها خَالِدُونَ ﴾ ..

قال : صاروا فريقين ، وقال لمن سود وجوههم وغيرهم : أكفرتم بعد إيمانكم ، قال : هو الإيمان الذى كان حيث كانوا أمة واحدة مسلمين . قال أبو داود :

وحدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد حدثنا أبو نعامة السعدى قال : كنا عند أبى عثمان النهدى فحمدنا الله عز وجل فذكرناه ودعوناه فقلت : لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً منى بآخره ، فقال أبو عثمان : ثبتك الله كنا عند سلمان فحمدنا الله عز وجل وذكرناه ودعوناه فقلت : لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً منى بآخره ، فقال سلمان : ثبتك الله ان الله تبارك وتعالى لما خلق آدم مسح ظهره فأخرج من ظهره ما هو ذارى إلى يوم القيامة ، فخلق الذكر والأنثى والشقاوة والسعادة والأرزاق والآجال والألوان ، ومن علم السعادة فعل الخير ومجالس الخير ومن علم الشقاوة فعل الشر ومجالس الشر .

وقال أبو داود : حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا حماد أخبرنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : مسح ربك تعالى ظهر آدم فأخرج منه ما هو ذارى إلى يوم القيامة ، أخذ عهودهم ومواثيقهم ، قال سعيد : فيرون أن القلم جف يومئذ .

وقال الضحاك : خرجوا كأمثال الذرِّ ثم أعادهم ، فهذه وغيرها تدل على أن الله سبحانه قدَّر أعمال بنى آدم وأرزاقهم وآجالهم وسعادتهم وشقاوتهم عقيب خلق أبيهم وأراهم لأبيهم آدم وصورهم وأشكالهم وحلاهم وهذا - والله أعلم - أمثالهم وصورهم .

وأما تفسير قوله تعالى :

﴿ وإذْ أخذ ربك من بنى آدم ﴾ الآية ..

به ففيه ما فيه ، وحديث عمر لو صح لم يكن تفسيراً للآية ، وبيان أن ذلك هو المراد بها ، فلا يدل الحديث عليه ، ولكن الآية دلت على أن هذا الأخذ من بنى آدم لا من آدم ، وأنه من ظهورهم لا من ظهره ، وأنهم ذرياتهم أمة بعد أمة ، وأنه إشهاد تقوم به الحجة له سبحانه فلا يقول الكافر يوم القيامة كنت غافلاً عن هذا ، ولا يقول الولد أشرك أبى وتبعته ، فإن ما فطرهم الله عليه من الاقرار بربوبيته وأنه ربهم وخالقهم وفاطرهم حجة عليهم ، ثم دل حديث عمر وغيره على أمر آخر لم تدل

عليه الآية وهو القدر السابق والميثاق الأول ، وهو سبحانه لا يحتج عليهم بذلك وإنما يحتج عليهم برسله وهو الذى دلت عليه الآية ، فتضمنت الآية والأحاديث إثبات القدر والشرع ، وإقامة الحجة ، والإيمان بالقدر ، فأخبر النبى ﷺ لما سئل عنها بما يحتاج العبد إلى معرفته والإقرار به معها – وبالله التوفيق .

* * *

الباب الثالث

فى ذكر احتجاج آدم وموسى فى ذلك
وحكم النبى ﷺ لآدم صلوات الله وسلامه عليهم

عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : احتج آدم وموسى فقال موسى : ياآدم أنت أبونا خيبتنا وأخرجتنا من الجنة ، فقال له آدم : أنت موسى اصطفاك الله بكلامه وخط لك التوراة بيده ، أتلومنى على أمر قدره الله على قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ؟ فقال النبى ﷺ : « فحجَّ آدمُ موسى ، فحج آدم موسى ، فحج آدم موسى » وفى رواية « كتب لك التوراة بيده » .

وفى لفظ آخر : تحاج آدم موسى فحجَّ آدم وموسى ، فقال له موسى : أنت آدم الذى أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة ، فقال آدم : أنت موسى الذى أعطاه الله علم كل شيء واصطفاه على الناس برسالته ؟ قال : نعم ، قال أفتلومنى على أمر قدر على قبل أن أخلق .

وفى لفظ آخر : احتج آدم وموسى عند ربهما فحج آدم وموسى ، فقال موسى أنت آدم الذى خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وأسكنك فى جنته ، ثم أهبطت الناس بخطيئتك إلى الأرض ، قال آدم : أنت موسى الذى اصطفاك الله برسالته وبكلامه ، وأعطاك الألواح فيها تبيان كل شيء وقربك نجيا فبكم وجدت الله كتب التوراة قبل أن أخلق ؟ قال موسى بأربعين عاماً ، قال آدم : هل وجدت فيها :

﴿ وعَصَى آدمُ ربَّه فَغَوى ﴾ ..

قال : نعم ، قال : أفتلومنى على أن عملت عملاً كتبه الله علىَّ أن أعمله قبل أن يخلقنى بأربعين سنة ؟ قال رسول الله ﷺ : فحج آدم موسى .

وفى لفظ آخر : احتجَّ آدم وموسى فقال له موسى : أنت الذى أخرجتنا خطيئتك من الجنة ، وذكر الحديث . متفق على صحته . وهذا التقدير بعد التقدير الأول السابق بخلق السموات بخمسين ألف سنة .

وقد ردَّ هذا الحديث من لم يفهمه من المعتزلة كأبى على الجبائى ومن وافقه على ذلك ، وقال : لو صح لبطلت نبوءات الأنبياء ، فإن القدر إذا كان حجة للعاصى بطل الأمر والنهى ، فإن العاصى بترك الأمر أو فعل النهى إذا صحت له الحجة بالقدر السابق ارتفع اللوم عنه . وهذا من ضلال فريق الاعتزال وجهلهم بالله ورسوله وسنته ، فإن هذا حديث صحيح متفق على صحته ، لم تزلْ الأمة تتلقاه بالقبول من عهد نبيها قرناً بعد قرن وتقابله بالتصديق والتسليم . ورواه أهل الحديث فى كتبهم وشهدوا به على رسول الله ﷺ أنه قاله ، وحكموا بضحته ، فما لأجهل الناس بالسنة ومن عرف بعداوتها وعداوة حملتها والشهادة عليهم بأنهم مجسمة ومشبهة حشوية وهذا الشأن ؟ .

ولم يزل أهل الكلام الباطل المذموم موكلين برد أحاديث رسول الله ﷺ التى تخالف قواعدهم الباطلة وعقائدهم الفاسدة كما ردوا أحاديث الرؤية ، وأحاديث علو الله على خلقه ، وأحاديث صفاته القائمة به ، وأحاديث الشفاعة ، وأحاديث نزوله إلى سمائه ونزوله إلى الأرض للفصل بين عباده ، وأحاديث تكلمه بالوحى كلاماً يسمعه من شاء من خلقه ، حقيقة ، إلى أمثال ذلك . وكما ردت الخوارج والمعتزلة أحاديث خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة وغيرها ، وكما ردت الرافضة أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة ، وكما ردت المعطلة أحاديث الصفات والأفعال الاختيارية ، وكما ردت القدرية المجوسية أحاديث القضاء والقدر السابق – وكل من أصل أصلاً لم يؤصله الله ورسوله قاده قسراً إلى رد السنة وتحريفها عن مواضعها – فلذلك لم يؤصل حزب الله ورسوله أصلاً غير ما جاء به الرسول ، فهو أصلهم الذى عليه يعولون ، وجنتهم التى إليها يرجعون .

ثم اختلف الناس فى فهم هذا الحديث ووجه الحجة التى توجهت لآدم على موسى . فقالت فرقة : إنما حجه لأن آدم أبوه ، فحجه كما يحج الرجل ابنه . وهذا الكلام لا محصل فيه البتة ، فإن حجة الله يجب المصير إليها مع الأب كانت أو الابن أو العبد أو السيد ، ولو حج الرجل أباه بحق وجب المصير إلى الحجة .

وقالت فرقة : إنما حجه لأن الذنب كان فى شريعة ، واللوم فى شريعة . وهذا من جنس ما قبله ، إذ لا تأثير لهذا فى الحجة بوجه ، وهذه الأمة تلوم الأمم المخالفة لرسلها المتقدمة عليها وإن كان لم تجمعهم شريعة واحدة ، ويقبل الله شهادتهم عليهم وإن كانوا من غير أهل شريعتهم .

وقالت فرقة أخرى : إنما حجه لأنه كان قد تاب من الذنب والتائب من الذنب كمن لا ذنب له ولا يجوز لومه . وهذا وإن كان أقرب مما قبله فلا يصح لثلاثة أوجه : أحدها : أن آدم لم يذكر ذلك الوجه ، ولا جعله حجة على موسى ، ولم يقل أتلومنى على ذنب قد تبت منه . الثانى : أن موسى أعرف بالله سبحانه وبأمره ودينه من أن يلوم على ذنب قد أخبره سبحانه أنه قد تاب على فاعله واجتباه بعده وهداه ، فإن هذا لا يجوز لآحاد المؤمنين أن يفعله فضلاً عن كليم الرحمن . الثالث : أن هذا يستلزم إلغاء ما علق به النبى ﷺ وجه الحجة واعتبار ما ألغاه فلا يلتفت إليه .

وقالت فرقة أخرى : إنما حجه لأنه لامه فى غير دار التكليف ولو لامه فى دار التكليف لكانت الحجة لموسى عليه ، وهذا أيضاً فاسد من وجهين : أحدهما : أن آدم لم يقل له لمتنى فى غير دار التكليف وإنما قال : أتلومنى على أمر قدر علىَّ قبل أن أخلق ، فلم يتعرض للدار وإنما احتج فى القدر السابق . الثانى : أن الله سبحانه يلوم الملومين من عباده فى غير دار التكليف ، فيلومهم بعد الموت ويلومهم يوم القيامة .

وقالت فرقة أخرى : إنما حجه لأن آدم شهد الحكم وجريانه على الخليقة وتفرد الرب سبحانه بربوبيته وأنه لا تحرك ذرة إلا بمشيئته وعلمه وأنه لا رادَّ لقضائه وقدره وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، قالوا : ومشاهدة العبد الحكم لا يدع له استقباح سيئة لأنه شهد نفسه عدما محضا والأحكام جارية عليه معروفة له وهو مقهور مربوب مدبر لا حيلة له ولا قوة له ، قالوا : ومن شهد هذا المشهد سقط عنه اللوم . وهذا المسلك أبطل مسلك سلك فى هذا الحديث ، وهو شر من مسلك القدرية فى رده ، وهم إنما ردوه إبطالاً لهذا القول ورداً على قائليه ، وأصابوا فى ردهم عليهم وإبطال قولهم ، وأخطأوا فى رد حديث رسول الله ﷺ ، فإن هذا المسلك لو صح لبطلت الديانات جملة وكان القدر حجة لكل مشرك وكافر وظالم ، ولم يبق

للحدود معنى ، ولا يلام جان على جنايته ولا ظالم على ظلمه ، ولا ينكر منكر أبداً ، ولهذا قال شيخ الملحدين ابن سينا فى إشاراته : العارف لا ينكر منكراً لاستبصاره بسر الله تعالى فى القدر . وهذا كلام منسلخ من الملل ومتابعة الرسل ، وأعرف خلق الله به رسله وأنبياؤه ، وهم أعظم الناس إنكاراً للمنكر ، وإنما أرسلوا لإنكار المنكر ، فالعارف أعظم الناس إنكاراً للمنكر لبصرته بالأمر والقدر ، فإن الأمر يوجب عليه الإنكار ، والقدر يعينه عليه وينفذه له فيقوم فى مقام :

﴿ إيَّاكَ نعبُدُ وإيَّاكَ نَستعينُ ﴾ ..

وفى مقام :

﴿ فَاعْبُدْه وتَوَكَّلْ عَلَيْه ﴾ ..

فنعبده بأمره وقدره ونتوكل عليه فى تنفيذ أمره بقدره ، فهذا حقيقة المعرفة وصاحب هذا المقام هو العارف بالله ، وعلى هذا أجمعت الرسل من أولهم إلى خاتمهم ، وأما من يقول :

أصبحتُ منفعلاً لما يختاره منى ففعلى كلُّه طاعاتُ

ويقول : أنا وإن عصيت أمره فقد أطعت إرادته ومشيئته ، ويقول : العارف لا ينكر منكراً لاستبصاره بسر الله فى القدر فخارج عما عليه الرسل قاطبة وليس هو من أتباعهم . وإنما حكى الله سبحانه الاحتجاج فى القدر عن المشركين أعداء الرسل فقال تعالى :

﴿ سَيقولُ الَّذينَ أشْرَكُوا لَوْ شاءَ اللهُ ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ قُلْ فللهِ الحُجَّةُ البَالِغَةُ فلوْ شَاءَ لهَدَاكُمْ أجْمعينَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وقَالَ الَّذينَ أشْرَكُوا لوْ شَاءَ اللهُ ما عَبَدْنا مِنْ دُونِه مِنْ شَيءٍ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ فَهَلْ عَلى الرُّسُلِ إلَّا البلاغُ المُبِينُ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وإذا قِيلَ لهم أنْفِقُوا مِمَّا رَزقَكم اللهُ قَالَ الَّذينَ كَفُروا لِلَّذِينَ آمنُوا أنُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشاء اللهُ أطْعَمَه ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحمنُ ما عَبَدْنَاهم ما لَهُمْ بِذلكَ مِنْ عِلْمٍ إنْ هُمْ إلَّا يَخْرُصُونَ ﴾ ..

فهذه أربع مواضع حكى فيها الاحتجاج بالقدر عن أعدائه ، وشيخهم وإمامهم فى ذلك عدوه الأحقر إبليس حيث احتج عليه بقضائه فقال :

﴿ ربِّ بِما أغْوَيْتَنى لأزيِّنَنَّ لهُم فى الأرْضِ ولأُغْوِينَّهم أجْمَعِينَ ﴾ ..

فإن قيل : قد علم بالنصوص والمعقول صحة قولهم : لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ، ولو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا، ولو شاء الرحمن ما عبدناهم ، إنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وقد قال تعالى :

﴿ ولوْ شاءَ ربُّك ما فَعلُوه ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شِئْنا لآتَينا كُلَّ نَفْس هُدَاها ﴾ ..

فكيف أكذبهم ونفى عنهم العلم وأثبت لهم الخرص فيما هم فيه صادقون ، وأهل السنة جميعاً يقولون لو شاء الله ما أشرك به مشرك ولا كفر به كافر ولاعصاه أحد من خلقه ، فكيف ينكر عليهم ما هم فيه صادقون ؟ قيل : أنكر سبحانه عليهم ما هم فيه أكذب الكاذبين وأفجر الفاجرين ولم ينكر عليهم صدقاً ولا حقاً ، بل أنكر عليهم بطل الباطل ، فإنهم لم يذكروا ما ذكروه إثباتاً لقدره وربوبيته ووحدانيته وافتقاراً إليه وتوكلاً عليه واستعانة به ، ولو قالوا كذلك لكانوا مصيبين ، وإنما قالوه معارضين لشرعه ودافعين به لأمره . فعارضوا شرعه وأمره ، ودفعوه بقضائه وقدره ، ووافقهم على ذلك كل من عارض الأمر ودفعه بالقدر ، وأيضاً فإنهم احتجوا بمشيئته العامة وقدره على محبته لما شاءه ورضاه به وإذنه فيه ، فجمعوا بين أنواع من الضلال ، معارضة الأمر بالقدر ودفعه به والاخبار عن الله أنه يحب ذلك منهم ويرضاه حيث شاءه وقضاه ، وأن لهم الحجة على الرسل بالقضاء والقدر .

وقد ورثهم فى هذا الضلال وتبعهم عليه طوائف من الناس ممن يدعى التحقيق والمعرفة ، أو يدعى فيه ذلك ، وقالوا : العارف إذا شاهد الحكم سقط عنه اللوم ، وقد وقع فى كلام شيخ الإسلام أبى إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصارى ما يوهم ذلك ، وقد أعاذه الله منه ، فإنه قال فى باب التوبة من « منازل السائرين » : « ولطائف التوبة ثلاثة أشياء . أولها : أن ننظر فى الجناية والقضية فنعرف مراد الله فيها إذ خلاك وإتيانها ، فإن الله تعالى إنما يخلى العبد والذنب لأحد معنيين ، أن يعرف عبرته فى قضائه ، وبره فى ستره ، وحلمه فى إمهال راكبه ، وكرمه فى قبول العذر منه ، وفضله فى مغفرته ، والثانى ليقيم على العبد حجة عدله فيعاقبه على ذنبه بحجته . واللطيفة الثانية : أن يعلم أن طلب البصير الصادق سنته لم تبق له حسنة بحال لأنه يسير بين مشاهدة المنة ويطلب عيب النفس والعمل[1] . واللطيفة الثالثة : أن مشاهدة العبد الحكم لم تدع له استحسان حسنة ولا استقباح سيئة ، لصعوده من جميع المعانى إلى معنى الحكم » .

فهذا الكلام الأخير ظاهره يبطل استحسان الحسن واستقباح القبيح والشرائع كلها مبناها على استحسان هذا واستقباح هذا ، بل مشاهدة الحكم تزيد البصير استحساناً للحسن واستقباحاً للقبيح ، وكلما ازدادت معرفته بالله وأسمائه وصفاته وأمره قوى استحسانه واستقباحه ، فإنه يوافق فى ذلك ربه ورسله ومقتضى الأسماء الحسنى والصفات العلى .

وقد كان شيخ الإسلام فى ذلك موافقاً للأمر ، وغضبه لله ولحدوده ومحارمه ومقاماته فى ذلك شهيرة عند الخاصة والعامة ، وكلامه المتقدم بيِّن فى رسوخ قدمه فى استقباح ما قبحه الله واستحسان ما حسنه الله وهو كالمحكم فيه وهذا متشابه فيرد إلى محكم كلامه ، والذى يليق به ما ذكره شيخنا أبو العباس أحمد بن إبراهيم الواسطى فى شرحه ، فذكر قاعدة فى الفناء والاصطلام فقال : « الفناء عبارة عن اصطلام العبد لغلبة وجود الحق وقوة العلم به فى العبد فيزيد بذلك يقينه به ومعرفته به

---

(١) فى الكلام غموض ، وفى « منازل السائرين » طبعة المنار : (النصير) فى موضع (البصير) ، و (سيئة) فى موضع (سنته) ، و (تطلب) فى موضع (يطلب) ولم يشرحه ابن القيم فى كتابه (مدارج السالكين) .

وبصفاته سبحانه فيذهل بذلك كما يذهل الإنسان فى أمر عظيم دهمه ، فإنه ربما غاب عن شعوره بما دهمه من الأمور المهمة ، مثاله رجل وقف بين يدى سلطان عظيم قاهر من ملوك الأرض فأذهله ما يلاحظه من هيبته وسلطانه عن كثير مما يشعر به ، وهذا تقريب والأمر فوق ذلك ، فكيف بمن أشهده الله عز وجل فردانيته حين كان ولا شىء معه ، فرأى الأشياء مواتاً لا قوام لها إلا بقدرته فشهدها خيالاً كالهباء بالنسبة إلى وجود الحق تعالى ، وذلك فى البصائر القلبية بالكشف الصحيح بعد التصفية والتدرب فى القيام بأعباء الشريعة وحمل أثقالها ، والتخلق بأخلاقها ليصفى الله عبده من درنه ويكشف لقلبه فيرى حقائق الأشياء ، فمتى تجلت على العبد أنوار المشاهدة الحقيقية الروحية الدالة على عظمة الفردانية تلاشى الوجود الذى للعبد واضمحل كما يتلاشى الليل إذا أسفر عليه الصباح ، ويكون العبد فى ذلك آكلاً شارباً فلا يظهر عليه شىء مغاير لما اعتاده لكن يزداد إيمانه ويقينه حتى ربما غطى إيمانه عن قلبه كل شىء فى أوقات سكره ، ويبقى وجوده كالخيال قائماً بالعبودية فى حضرة ذى الجلال ، وتعود عليه البصائر الصحيحة فى معرفة الأشياء عند صحوه ، ثم يزول عنه عدم التمييز ويقوى على حاله فيتصرف ، وذلك هو البقاء بحيث يتصرف فى الأشياء ولا يحجب عنه ما وجده من الإيمان والإيقان فى حال البقاء ، بل يعود عليه شعوره الأول بوجود آخر يتولاه الله عز وجل مشهده فيه قيامه عليه بتدبيره ، ويصل إلى مقام المراد بعد عبوره على مقام المريد فيصير به يسمع وبه ينطق كما جاء فى الحديث الصحيح . ووجه آخر وهو أن الفانى فى حال فنائه قبل أن يبلغ إلى مقام البقاء والصحو والتمييز يستتر من قلبه محل الزهد والصبر والورع ، لا بمعنى أن تلك المقامات ذهبت وارتفع عنها العبد لكن بمعنى أن الشهود ستر محلها من القلب وانطوت واندرجت فى ضمن ما وجده اندراج الحال النازل فى الحال العالى ، فصارت فيما وجده الواجد من وجود الحق ضمناً وتبعاً ، وصار القلب مشتغلاً بالحال الأعلى عن الحال الأدنى بحيث لو فتش قلب العبد لوجد فيه الزهد والورع وحقائق الخوف والرجاء مستوراً بأمثال الجبال من الأحوال الوجودية التى يضيق القلب عن الاتساع لمجموعها ، وفى حال البقاء والصحو والتمييز تعود عليه تلك المقامات بالله لا بوجود نفسه .

إذا علمت ذلك انحل إشكال قوله : « إن مشاهدة العبد لم تدع له استحسـان

حسنة ولا استقباح سيئة لصعوده إلى معنى الحكم ، أى أن صفة حكم الله حشت بصيرته وملأتها فشهد قيام الله على الأشياء وتصرفه فيها وحكمه عليها فرأى الأشياء كلها منه صادرة عن نفاذ حكمه وتقديره وإرادته القدرية فغاب بما لاحظ من الجمع عن التمييز والفرق . ويسمى هذا جمعاً ، لأن العبد اجتمع نظره إلى مولاه فى كل حكم وقع فى الكون ، وفى ملاحظة هذا الحكم الذى صدرت عنه التصرفات اجتمع قلبه ، ولضعف قلبه حين هذا الاجتماع لم يتسع للتمييز الشرعى بين الحسن والقبيح ، بمعنى أنه انطوى حكم معرفته بالحسن والقبيح فى طى هذه المعرفة الساترة له عن التمييز ، لا بمعنى أنه ارتفع عن قلبه حكم التحسين والتقبيح ، بل اندرج فى مشهده وانطوى بحيث لو فتش لوجد حكم التحسين والتقبيح مستوراً فى طى مشهده ذلك ، وبالله التوفيق .

وتلخيص ما ذكره شيخنا رحمه الله أن للفعل وجهين ، وجه قائم بالرب تعالى وهو قضاؤه وقدره له وعلمه به [ووجه قائم بالعبد وهو ما يصدر عنه من أفعال] ، والعبد له ملاحظتان ، ملاحظة للوجه الأول وملاحظة للوجه الثانى ، والكمال أن لا يغيب بأحد الملاحظتين عن الأخرى ، بل يشهد قضاء الرب وقدره ومشيئته ويشهد مع ذلك فعله وجنايته وطاعته ومعصيته ، فيشهد الربوبية والعبودية ، فيجتمع فى قلبه معنى قوله :

﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنكم أنْ يَستَقِيم ﴾ ..

مع قوله :

﴿ ومَا تَشاؤُونَ إلَّا أنْ يَشاءَ اللهُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ كَلَّا إنَّه تَذْكِرةٌ ، فَمَنْ شاءَ ذَكَرَه ، وما يَذْكرُونَ إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ ﴾ ..

فمن الناس من يتسع قلبه لهذين الشهودين ، ومنهم من يضيق قلبه عن اجتماعهما بقوة الوارد عليه وضعف المحل فيغيب بشهود العبودية والكسب وجهة الطاعة والمعصية عن شهود الحكم القائم بالرب تعالى من غير إنكار له ، فلا يظهر عليه إلا أثر الفعل وحكمه الشرعى ، وهذا لا يضره إذا كان الإيمان بالحكم قائماً فى قلبه ، ومنهم من يغيب بشهود الحكم وسبقه وأولية الرب تعالى وسبقه للأشياء عن جهة عبوديته

وكسبه وطاعته ومعصيته فيغيب بشهود الحكم عن المحكوم به فضلاً عن صفته ، فإذا لم يشهد له فعلاً فكيف يشهد كونه حسناً أو قبيحاً ، وهذا أيضاً لا يضره إذا كان علمه بحسن الفعل وقبحه قائماً فى قلبه وإنما توارى عنه لاستيلاء شهود الحكم على قلبه ، وبالله التوفيق .

فأين هذا من احتجاج أعداء الله بمشيئته وقدره على إبطال أمره ونهيه وعباد هؤلاء الكفرة يشهدون أفعالهم كلها طاعات لموافقتها المشيئة السابقة ، ولو أغضبهم غيرهم وقصر فى حقوقهم لم يشهدوا فعله طاعة مع أنه وافق فيه المشيئة ، فما احتج بالقدر على إبطال الأمر والنهى إلا من هو من أجهل الناس وأظلمهم وأتبعهم لهواه . وتأمل قوله سبحانه بعد حكايته عن أعدائه واحتجاجهم بمشيئته وقدره على إبطال ما أمرهم به رسوله ، وأنه لولا محبته ورضاه به لما شاءه منهم :

﴿ قُلْ فللهِ الحُجَّةُ البَالِغةُ فَلَوْ شاءَ لَهدَاكُمْ أجْمعِينَ ﴾ ..

فأخبر سبحانه أن الحجة له عليهم برسله وكتبه ، وبيان ما ينفعهم ويضرهم وتمكنهم من الإيمان بمعرفة أوامره ونواهيه ، وأعطاهم الأسماع والأبصار والعقول فثبتت حجته البالغة عليهم بذلك واضمحلت حجتهم الباطلة عليه بمشيئته وقضائه ، ثم قرر تمام الحجة بقوله :

﴿ فَلو شَاءَ لهدَاكُم أجْمعِينَ ﴾ ..

فإن هذا يتضمن أنه المتفرد بالربوبية والملك والتصرف فى خلقه ، وأنه لا رب غيره ولا إله سواه ، فكيف يعبدون معه إلهاً غيره ، فإثبات القدر والمشيئة من تمام حجته البالغة عليهم ، وأن الأمر كله لله وأن كل شيء ما خلا الله باطل ، فالقضاء والقدر والمشيئة النافذة من أعظم أدلة التوحيد فجعلها الظالمون الجاحدون حجة لهم على الشرك . فكانت حجة الله البالغة وحجتهم الداحضة ، وبالله التوفيق .

إذا عرفت هذا فموسى أعرف بالله وأسمائه وصفاته من أن يلوم على ذنب قد تاب منه فاعله فاجتباه ربه وهداه واصطفاه ، وآدم أعرف بربه من أن يحتج بقضائه وقدره على معصيته ، بل إنما لام موسى آدم على المعصية التى نالت الذرية بخروجهم من الجنة ونزولهم إلى دار الابتلاء والمحنة بسبب خطيئة أبيهم فذكر الخطيئة تنبيهاً على سبب المصيبة والمحنة التى نالت الذرية ، ولهذا قال له : « أخرجتنا ونفسك من الجنة » وفى

لفظ « خيبتنا » فاحتج آدم بالقدر على المصيبة ، وقال إن هذه المصيبة التى نالت الذرية بسبب خطيئتى كانت مكتوبة بقدره قبل خلقى ، والقدر يحتج به فى المصائب دون المعائب ، أى أتلومنى على مصيبة قُدِّرت علىَّ وعليكم قبل خلقى بكذا وكذا سنة . هذا جواب شيخنا رحمه الله .

وقد يتوجه جواب آخر ، وهو أن الاحتجاج بالقدر على الذنب ينفع فى موضع ويضر فى موضع ، فينفع إذا احتج به بعد وقوعه والتوبة منه وترك معاودته كما فعل آدم ، فيكون فى ذكر القدر إذ ذاك من التوحيد ومعرفة أسماء الرب وصفاته وذكرها ما ينتفع به الذاكر والسامع ، لأنه لا يدفع بالقدر أمراً ولا نهياً ولا يبطل به شريعة ، بل يخبر بالحق المحض على وجه التوحيد والبراءة من الحول والقوة . يوضحه أن آدم قال لموسى : أتلومنى على أن عملت عملاً كان مكتوباً علىَّ قبل أن أخلق ؟ فإذا أذنب الرجل ذنباً ثم تاب منه توبة وزال أمره حتى كأن لم يكن فأنَّبه مؤنِّب عليه ولامه حسن منه أن يحتج بالقدر بعد ذلك ويقول هذا أمر كان قد قدر على قبل أن أخلق ، فإنه لم يدفع بالقدر حقاً ولا ذكره حجة له على باطل ، ولا محذور فى الاحتجاج به ، وأما الموضع الذى يضر الاحتجاج به ففى الحال والمستقبل ، بأن يرتكب فعلاً محرماً أو يترك واجباً فيلومه عليه لائم فيحتج بالقدر على إقامته عليه وإصراره ، فيبطل بالاحتجاج به حقاً ويرتكب باطلاً ، كما احتج به المصرون على شركهم وعبادتهم غير الله فقالوا :

﴿ لَوْ شَاءَ اللهُ ما أشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنا ﴾ .. ﴿ وقَالُوا لو شَاءَ الرحمٰنُ ما عَبَدْنَاهم ﴾ ..

فاحتجوا به مصوبين لما هم عليه وأنهم لم يندموا على فعله ولم يعزموا على تركه ولم يقروا بفساده ، فهذا ضد احتجاج من تبين له خطأ نفسه وندم وعزم كل العزم على أن لا يعود ، فإذا لامه لائم بعد ذلك قال : كان ما كان بقدر الله . ونكتة المسألة أن اللوم إذا ارتفع صح الاحتجاج بالقدر وإذا كان اللوم واقعاً فالاحتجاج بالقدر باطل .

فإن قيل : فقد احتج على بالقدر فى ترك قيام الليل وأقره النبى ﷺ كما فى الصحيح عن على أن رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة ليلاً فقال لهم : ألا تصلون ؟

قال : فقلت : يا رسول الله إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثها بعثها ، فانصرف رسول الله ﷺ حين قلت له ذلك ولم يرجع إلىَّ شيئاً ، ثم سمعته وهو مدبر يضرب فخذه وهو يقول :

﴿ وكَانَ الإنسانُ أكثرَ شَيءٍ جَدلاً ﴾ ..

قيل : عليٌّ لم يحتج بالقدر على ترك واجب لا فعل محرم ، وإنما قال : إن نفسه ونفس فاطمة بيد الله فإذا شاء أن يوقظهما ويبعث أنفسهما بعثهما ، وهذا موافق لقول النبى ﷺ ليلة ناموا فى الوادى : إن الله قبض أرواحنا حيث شاء وردها حيث شاء . وهذا احتجاج صحيح صاحبه يعذر فيه ، فالنائم غير مفرط واحتجاج غير المفرط بالقدر صحيح . وقد أرشد النبى ﷺ إلى الاحتجاج بالقدر فى الموضع الذى ينفع العبد الاحتجاج به ، فروى مسلم فى صحيحه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير ، احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شيء فلا تقل لو أنى فعلت كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان » .

فتضمن هذا الحديث الشريف أصولاً عظيمة من أصول الإيمان ، أحدها : أن الله سبحانه موصوف بالمحبة وأنه يحب حقيقة . الثانى : أنه يحب مقتضى أسمائه وصفاته وما يوافقها ، فهو القوى ويحب المؤمن القوى ، وهو وتر يحب الوتر ، وجميل يحب الجمال ، وعليم يحب العلماء ، ونظيف يحب النظافة ، ومؤمن يحب المؤمنين ، ومحسن يحب المحسنين ، وصابر يحب الصابرين ، وشاكر يحب الشاكرين . ومنها أن محبته للمؤمنين تتفاضل فيحب بعضهم أكثر من بعض . ومنها أن سعادة الإنسان فى حرصه على ما ينفعه فى معاشه ومعاده ، والحرص هو بذل الجهد واستفراغ الوسع ، فإذا صادف ما ينتفع به الحريص كان حرصه محموداً ، وكماله كله فى مجموع هذين الأمرين أن يكون حريصاً وأن يكون حرصه على ما ينتفع به ، فإن حرص على ما لا ينفعه أو فعل ما ينفعه بغير حرص فاته من الكمال بحسب ما فاته من ذلك ، فالخير كله فى الحرص على ما ينفع ، ولما كان حرص الإنسان وفعله إنما هو بمعونة الله ومشيئته وتوفيقه أمره أن يستعين به ليجتمع له مقام :

﴿ إيَّاكَ نعبدُ وإيَّاكَ نَستَعِينُ ﴾ ..

فإن حرصه على ما ينفعه عبادة لله ، ولا تتم إلا بمعونته ، فأمره بأن يعبده وأن يستعين به ، ثم قال : « ولا تعجز » فإن العجز ينافى حرصه على ما ينفعه وينافى استعانته بالله ، فالحريص على ما ينفعه المستعين بالله ضد العاجز ، فهذا إرشاد له قبل رجوع المقدور إلى ما هو من أعظم أسباب حصوله ، وهو الحرص عليه مع الاستعانة عن أزمة الأمور بيده ومصدرها منه ومردها إليه ، فإن فاته ما لم يقدر له فله حالتان : حالة عجز وهى مفتاح عمل الشيطان فيلقيه العجز إلى « لو » ولا فائدة فى « لو » هنا ، بل هى مفتاح اللوم والجزع والسخط والأسف والحزن ، وذلك كله من عمل الشيطان ، فنهاه ﷺ عن افتتاح عمله بهذا المفتاح ، وأمره بالحالة الثانية وهى النظر إلى القدر وملاحظته وأنه لو قدر له لم يفته ولم يغلبه عليه أحد ، فلم يبق له ههنا أنفع من شهود القدر ومشيئة الرب النافذة التى توجب وجود المقدور ، وإذا انتفت امتنع وجوده ، فلهذا قال :

« فإن غلبك أمرٌ فلا تقل لو أنى فعلت كذا وكذا ولكن قل قدَّر الله وما شاء فعل » ..

فأرشده إلى ما ينفعه فى الحالتين حالة حصول مطلوبه وحالة فواته ، فلهذا كان هذا الحديث مما لا يستغنى عنه العبد أبداً بل هو أشد شىء إليه ضرورة ، وهو يتضمن إثبات القدر والكسب والاختيار والقيام والعبودية ظاهراً وباطناً فى حالتى حصول المطلوب وعدمه ، وبالله التوفيق .

* * *

البـاب الرابـع

فى ذكر التقدير الثالث والجنين فى بطن أمه وهو تقدير شقاوته وسعادته ورزقه وأجله وعمله وسائر ما يلقاه ، وذكر الجمع بين الأحاديث الواردة فى ذلك

عن عبد الله بن مسعود قال : حدثنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو الصادق المصدوق : « إن أحدكم ليجمع خَلْقُه فى بطن أمه أربعين يوماً ، ثم يكون فى ذلك علقة مثل ذلك ، ثم يكون فى ذلك مضغة مثل ذلك ، ثم يرسل الله إليه الملك فينفخ فيه الروح ويُؤمر بأربع كلمات ، يكتب رزقه وأجله وعمله وشقىٌّ أو سعيد ، فوالذى لا إله غيره إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها » متفق عليه .

وعن حذيفة بن أسيد يبلغ به النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « يدخل الملك على النطفة بعد ما تستقر فى الرحم بأربعين أو خمس وأربعين ليلة فيقول : يا رب أشقى أم سعيد ، فيكتبان ، فيقول : أى رب أذكر أم أنثى ، فيكتبان ، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه ، ثم تطوى الصحيفة فلا يزاد فيها ولا ينقص » .
رواه مسلم

وعن عامر بن واثلة أنه سمع عبد الله بن مسعود يقول : الشقى من شقى فى بطن أمه والسعيد من وعظ بغيره ، فأتى رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه

وسلم يقال له حذيفة بن أسيد الغفارى فحدثه بذلك من قول ابن مسعود فقال : وكيف يشقى رجل بغير عمله ؟ فقال له الرجل : أتعجب من ذلك ؟ فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكاً فصوَّرها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظمها ، ثم قال : يا رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضى ربك ما يشاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يا رب أجله ؟ فيقضى ربك ما يشاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يا رب رزقه ؟ فيقضى ربك ما يشاء ويكتب الملك ، ثم يخرج الملك بالصحيفة فى يده فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص » .

وفى لفظ آخر : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بأذنى هاتين يقول : « إن النطفة تقع فى الرحم أربعين ليلة ثم يتسوَّر عليها الملك » . قال زهير بن معاوية : أحسبه قال : « الذى يخلقها » ، فيقول : يا رب أذكر أم أنثى ؟ فيجعلها الله ذكراً أو أنثى ، ثم يقول : يا رب أسوىٌّ أم غير سوى ؟ فيجعله الله سويًّا أو غير سوى ، ثم يقول : يا رب ما رزقه وما أجله وما خلقه ؟ ثم يجعله الله شقيًّا أو سعيداً » .

وفى لفظ آخر : « إن ملكاً موكَّلاً بالرحم إذا أراد الله أن يخلق شيئاً بإذن الله لبضع وأربعين ليلة » ثم ذكر نحوه . وهذا الحديث بطرقه انفرد به مسلم .

وعن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إن الله عز وجل وكَّل بالرحم مَلكاً فيقول : أى رب نطفة ؟ أى رب علقة ؟ أى رب مضغة ؟ وإذا أراد أن يقضى خلقاً قال الملك : أى رب ذكر أو أنثى ، شقى أو سعيد ؟ فما الرزق ، فما الأجل ؟ فيكتب كذلك فى بطن أمه » متفق عليه .

وقال ابن وهب : أخبرنى يونس عن ابن شهاب أن سعيد بن عبد الرحمن بن هنيدة حدثهم أن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إذا أراد الله أن يخلق النسمة قال ملك الأرحام معها : يا رب أذكر أم أنثى ؟ فيقضى الله بأمره ، ثم يقول : يا رب شقى أم سعيد ؟ فيقضى الله أمره ، ثم يكتب بين عينيه ما هو لاقٍ حتى النكبة ينكبها » .

قال ابن وهب : وأخبرنى عبد الله بن لهيعة عن بكر بن سوادة الجدمى عن أبى تميم الجيشانى عن أبى ذر أن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « إذا دخلت —

يعنى النطفة – فى الرحم أربعين أتى ملك النفس فعرج إلى الرب فقال : يا رب عبدك أذكر أو أنثى ؟ فيقضى الله بما هو قاضٍ ، أشقى أم سعيد ؟ فيكتب ما هو كائن » وذكر بقية الحديث .

وقال ابن وهب : أخبرنى ابن لهيعة عن كعب بن علقمة عن عيسى عن هلال عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : إذا مكثت النطفة فى رحم المرأة أربعين ليلة جاءها ملك فاختلجها ، ثم عرج بها إلى الله تعالى : اخلق يا أحسن الخالقين ، فيقضى الله فيها بما يشاء من أمره ، ثم تُدفع إلى الملك فيسأل الملك عند ذلك فيقول : يا رب أسقط أم يتم ؟ فيبين له ، ثم يقول : يا رب أواحد أم توأم ؟ فيبين له ، ثم يقول : اقطع رزقه مع خلقه فيقضيهما جميعاً ، فوالذى نفس محمد بيده لا ينال إلا ما قسم له يومئذ إذا أكل رزقه قُبض .

وقال عبد الله بن أحمد : أنا العلاء ثنا أبو الأشعث ثنا أبو عامر عن الزبير بن عبد الله حدثنى جعفر بن مصعب قال : سمعت عروة بن الزبير يحدث عن عائشة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « إن الله سبحانه حين يريد أن يخلق الخلق يبعث ملكاً فيدخل الرحم فيقول : أى رب لماذا ؟ فيقول غلام أو جارية أو ما شاء أن يخلق فى الرحم ، فيقول : أى رب أشقى أم سعيد ؟ فيقول شقى أو سعيد ، فيقول : أى رب ما أجله ؟ فيقول كذا وكذا ، فيقول : ما خلقه ؟ ما خلائقه ؟ فيقول كذا وكذا ، فما شىء إلا وهو يخلق معه فى الرحم .

وفى المسند من حديث إسماعيل بن عبيد الله وهو ابن أبى المهاجر أن أم الدرداء حدثته عن أبى الدرداء عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « فرغ الله عز وجل إلى كل عبد من خمس : من أجله ، ورزقه ، ومضجعه ، وأثره ، وشقىٌّ أم سعيد » .

وقال ابن حميد : ثنا يعقوب بن عبدالله عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « إذا وقعت النطفة فى الرحم تلبث أربعة أشهر وعشراً ثم تنفخ فيها الروح ، ثم تلبث أربعين ليلة ثم يبعث إليها ملك فنقفها فى نقرة القفا وكتب شقيًّا أو سعيد » .

وروى ابن أبى خيثمة ثنا عبد الرحمن بن المبارك ثنا حماد بن يزيد عن أيوب عن محمد عن أبى هريرة عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « السعيد من سعد

فى بطن أمه » رواه أبو داود فى القدر عن عبد الرحمن عن حماد عن هشام بن حسان عن محمد به .

وقال أحمد بن عبد : أنبأنا علىّ بن عبد الله بن ميسرة ثنا عبد الحميد بن بيان ثنا خالد بن عبد الله عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « الشَّقى من شقى فى بطن أمه ، والسعيد من سعد فى بطن أمه » . وقال سعيد عن أبى إسحاق عن أبى الأحوص عن عبد الله قال : « الشقى من شقى فى بطن أمه ، والسعيد من وعظ بغيره » . وقال شعبة عن مخارق عن طارق عن عبد الله بن مسعود قال : « إن أصدق الحديث كتاب الله ، وأحسن الهدى هدى محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، فاتبعوا ولا تبتدعوا ، فإن الشقى من شقى فى بطن أمه ، والسعيد من وعظ بغيره ، وإن شر الروايا روايا الكذب ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل ما هو آتٍ قريب » رواهن أبو داود فى القدر .

وذكر الطبرى من رواية أبى إسحاق عن أبى عبدة عنه أنه كان يجىء كل يوم خميس يقوم قائماً لا يجلس فيقول : إنما هما اثنتان ، فأحسن الهدى هدى محمد ، وأصدق الحديث كتاب الله ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل محدثة ضلالة ، إن الشقى من شقى فى بطن أمه ، وإن السعيد من وعظ بغيره ، ألَا لا يطولنَّ عليكم الأمد ، ولا يلهينَّكم الأمل ، فإن كل ما هو آتٍ قريب ، وإنما البعيد ما ليس آتياً ، وإن من شرار الناس بطال النهار جيفة الليل ، وإن قتل المؤمن كفر ، وإن سبابه فسوق ، ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ، ألَا إن شر الروايا روايا الكذب ، وإنه لا يصلح من الكذب جد ولا هزل ولا أن يعد الرجل صفيه ولا ينجزه ، ألَا وإن الكذب يهدى إلى الفجور وإن الفجور يهدى إلى النار ، وإن الصدق يهدى إلى البر وإن البر يهدى إلى الجنة ، وإن الصادق يقال له صدق وبرَّ ، وإن الكاذب يقال له كذب وفجر ، وإنى سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : « إن العبد ليصدق فيكتب عند الله صديقاً ، وإنه ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً ، ألَا هل تدرون ما العضة ؟ هى النميمة التى تفسد بين الناس » وهذا متواتر عن عبد الله .

وبلغ معاوية أن الوباء اشتد بأهل دار فقال : لو حوَّلناهم عن مكانهم ، فقال له

أبو الدرداء : وكيف لك يا معاوية بأنفس قد حضرت آجالها ؟ فكأن معاوية وجد على أبى الدرداء ، فقال له كعب : يا معاوية لا تجد على أخيك ، فإن الله سبحانه لم يدع نفساً حتى تستقر نطفتها فى الرحم أربعين ليلة إلا كتب خلقها وخلقها وأجلها ورزقها ، ثم لكل نفس ورقة خضراء معلقة بالعرش فإذا دنا أجلها خلقت تلك الورقة حتى تيبس ثم تسقط ، فإذا يبست سقطت تلك النفس وانقطع أجلها ورزقها . ذكره أبو داود عن محمود بن خالد ثنا مروان ثنا معاوية بن سلام حدثنى أخى زيد بن سلام عن جده ابن سلام قال : بلغ معاوية فذكره . وقال أبو داود : ثنا واصل بن عبد الأعلى ثنا ابن فضيل عن الحسن بن عمرو الفقيمى عن الحكم عن مجاهد فى قوله تعالى :

﴿ وكُلَّ إنسانٍ ألْزَمناه طَائِرَه فى عُنقِه ﴾ ..

قال : ما من مولود يولد إلا فى عنقه ورقة مكتوب فيها شقى أو سعيد . وفى الصحيحين عن أبىٍّ بن كعب قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إن الغلام الذى قتله الخضر طبع يوم طبع كافراً ولو عاش لأرهق أبويه طغياناً وكفراً » .

وفى صحيح مسلم عن عائشة قالت : توفى صبى من الأنصار فقلت : طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل السوء ولم يدركه ، فقال : « أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق للجنة أهلاً خلقهم لها وهم فى أصلاب آبائهم » . ولا يناقض هذا حديث سمرة بن جندب الذى رواه البخارى فى صحيحه من رؤيا النبى ﷺ أطفال المشركين حول إبراهيم الخليل فى الروضة ، فإن الأطفال منقسمون إلى شقى وسعيد كالبالغين ، فالذى رآه حول إبراهيم السعداء من أطفال المسلمين والمشركين ، وأنكر على عائشة شهادتها للطفل المعين أنه عصفور من عصافير الجنة .

فاجتمعت هذه الأحاديث والآثار على تقدير رزق العبد وأجله وشقاوته وسعادته وهو فى بطن أمه ، واختلفت فى وقت هذا التقدير ، وهذا تقدير بعد التقدير الأول السابق على خلق السموات والأرض ، وبعد التقدير الذى وقع يوم استخراج الذرية بعد خلق أبيهم آدم . ففى حديث ابن مسعود أن هذا التقدير يقع بعد مائة وعشرين يوماً من حصول النطفة فى الرحم ، وحديث أنس غير مؤقت ، وأما حديث حذيفة

ابن أسيد فقد وقَّت فيه التقدير بأربعين يوماً ، وفى لفظ بأربعين ليلة ، وفى لفظ ثنتين وأربعين ليلة ، وفى لفظ بثلاث وأربعين ليلة ، وهو حديث تفرَّد به مسلم ولم يروه البخارى . وكثير من الناس يظن التعارض بين الحديثين ولا تعارض بينهما بحمد الله ، وأن الملك الموكَّل بالنطفة يكتب ما قدره الله سبحانه على رأس الأربعين الأولى حتى يأخذ فى الطور الثانى وهو العلقة . وأما الملك الذى ينفخ فيه فإنما ينفخها بعد الأربعين الثالثة ، فيُؤمر عند نفخ الروح فيه بكتب رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته .

وهذا تقدير آخر غير التقدير الذى كتبه الملك الموكَّل بالنطفة ، ولهذا قال فى حديث ابن مسعود : « ثم يرسل إليه الملك فيؤمر بأربع كلمات » . وأما الملك الموكَّل بالنطفة فذاك راتب معها ينقلها بإذن الله من حال إلى حال فيقدر الله سبحانه شأن النطفة حتى تأخذ فى مبدأ التخليق وهو العلق ، ويقدر شأن الروح حين تتعلق بالجسد بعد مائة وعشرين يوماً ، فهو تقدير بعد تقدير. فاتفقت أحاديث رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصدَّق بعضها بعضاً ، ودلَّت كلها على إثبات القدر السابق ومراتب التقدير ، وما يؤتى أحد إلا من غلط الفهم أو غلط فى الرواية ، متى صحَّت الرواية وفهمت كما ينبغى تبيَّن أن الأمر كله من مشكاة واحدة صادقة متضمنة لنفس الحق ، وبالله التوفيق .

* * *

الباب الخامس

فى ذكر التقدير الرابع ليلة القدر

قال الله تعالى :

﴿ حمٓ * والكتابِ المُبينِ * إنَّا أنزلْناه فى لَيْلةٍ مُبارَكةٍ إنَّا كُنَّا مُنْذِرينَ * فِيها يُفرَق كُلُّ أمرٍ حَكيمٍ * أمْراً من عندنا إنَّا كنَّا مُرْسِلينَ ﴾ ..

وهذه هى ليلة القدر قطعاً لقوله تعالى :

﴿ إنَّا أنزلْناهُ فى لَيْلَةِ القَدْرِ ﴾ ..

ومن زعم أنها ليلة النصف من شعبان فقد غلط ، قال سفيان عن ابن أبى نجيح عن مجاهد : ليلة القدر ليلة الحكم . وقال سفيان عن محمد بن سوقة عن سعيد بن جبير : يُؤْذن للحجاج فى ليلة القدر فيكتبون بأسمائهم وأسماء آبائهم فلا يغادر منهم أحد ولا يزاد فيهم ولا ينقص منهم . وقال ابن علية : حدثنا ربيعة بن كلثوم قال : قال رجل للحسن وأنا أسمع : أرأيت ليلة القدر ، فى كل رمضان هى ؟ قال : نعم ، والله الذى لا إله إلا هو إنها لفى كل رمضان ، وإنها لليلة القدر يفرق فيها كل أمر حكيم ، فيها يقضى الله كل أجلَ وعمل ورزق إلى مثلها . وذكر يوسف بن مهران عن ابن عباس قال : يكتب من أم الكتاب فى ليلة القدر ما يكون فى السنة من موت وحياة ورزق ومطر حتى الحجاج ، يقال يحج فلان ويحج فلان . وذكر عن سعيد بن جبير فى هذه الآية : إنك لترى الرجل يمشى فى الأسواق وقد وقع اسمه فى الموتى . وقال مقاتل : يقدر الله فى ليلة القدر أمر السنة فى بلاده وعباده إلى السنة القابلة . وقال أبو عبد الرحمن السلمى : يقدر أمر السنة كلها فى ليلة القدر . وهذا هو الصحيح . إن القدر مصدر قدر الشيء يقدره قدراً ، فهى ليلة الحكم والتقدير .

وقالت طائفة : ليلة القدر ليلة الشرف والعظمة من قولهم « لفلان قدر فى الناس » . فإن أراد صاحب هذا القول أن لها قدراً وشرفاً مع ما يكون فيها من التقدير فقد أصاب ، وإن أراد أن معنى القدر فيها هو الشرف والخطر فقد غلط ، إن الله سبحانه أخبر أن فيها يفرق ، أى يفصل الله ويبين ويبرم كل أمر حكيم .

* * *

الباب السادس

فى التقدير الخامس اليومى

قال الله تعالى :

﴿ يَسْأَلُه مِنْ فى السَّمواتِ والأرْضِ كُلَّ يومٍ هو فى شأنٍ ﴾ ..

ذكر الحاكم فى صحيحه من حديث أبى حمزة الثمالى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن مما خلق الله لوحاً محفوظاً من درة بيضاء ، دفتاه من ياقوته حمراء ، قلمه نور وكتابه نور ، ينظر فيه كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة أو مرة ، ففى كل نظرة منها يخلق ويرزق ويحيى ويميت ويعز ويذل ويفعل ما يشاء ، فذلك قوله :

﴿ كُلَّ يومٍ هُو فى شَأنٍ ﴾ ..

وقال مجاهد والكلبى وعبيد بن عمير وأبو ميسرة وعطاء ومقاتل : من شأنه أن يحيى ويميت ، ويرزق ويمنع ، وينصر ويعز ويذل ، ويفك عانياً ، ويشفى مريضاً ، ويجيب داعياً ، ويعطى سائلاً ، ويتوب على قوم ، ويكشف كرباً ، ويغفر ذنباً ، ويضع أقواماً ويرفع آخرين ، دخل كلام بعضهم فى بعض . وقد ذكر الطبرانى فى المعجم والسنة وعثمان بن سعيد الدارمى فى كتاب الرد على المريسى عن عبد الله بن مسعود قال : إن ربكم عز وجل ليس عنده ليل ولا نهار ، نور السموات والأرض نور وجهه ، وإن مقدار كل يوم من أيامكم عنده ثنتى عشرة ساعة ، فيعرض عليه أعمالكم فيها على ما يكره فيغضبه ذلك ، وأول من يعلم غضبه حملة العرش يجدونه يثقل عليهم فيسبحه حملة العرش وسرادقات العرش والملائكة المقربون وسائر الملائكة ، ثم ينفخ جبريل فى القرن فلا يبقى شىء إلا سمع صوته ، فيسبحون الرحمن ثلاث ساعات حتى يمتلىء الرحمن عز وجل رحمة ، فتلك ست ساعات ، ثم يؤتى بالأرحام فينظر فيها ثلاث ساعات ، فذلك قوله فى كتابه :

﴿ هو الَّذى يُصوِّرُكم فى الأرْحامِ كيفَ يَشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ يَهَبُ لمن يَشاء إناثاً ويَهبُ لمن يَشاء الذُّكور * أوْ يُزوِّجُهم ذُكْراناً وإناثاً ويَجْعلُ مَنْ يَشاءُ عَقِيماً إنَّه عَليمٌ قَدِيرٌ ﴾ ..

فتلك تسع ساعات ، ثم يؤتى بالأرزاق فينظر فيها ثلاث ساعات ، فذلك قوله فى كتابه :

﴿ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لمنْ يَشاءُ ويَقْدرُ ﴾ ، ﴿ كُلَّ يَوْمٍ هُو فى شأْنٍ ﴾ ..

قال : هذا شأنكم وشأن ربكم تبارك وتعالى . قال الطبرانى : ثنا بشر بن موسى ، ثنا يحيى بن اسحاق ، أنا حماد بن سلمة عن أبى عبد السلام عن عبد الله أو عبيد الله بن مكرز ، عن ابن مسعود فذكره . وقال عثمان بن سعيد الدارمى : ثنا موسى بن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن الزبير بن أبى عبد السلام عن أيوب بن عبيد الله الفهرى أن ابن مسعود قال : إن ربكم ليس عنده ليل ولا نهار ، فذكر الحديث إلى قوله :

« **فيسبحه حملة العرش وسرادقات العرش والملائكة المقربون وسائر الملائكة** » ..

فهذا تقدير يومى ، والذى قبله تقدير حولى ، والذى قبله تقدير عمرى عند تعلق النفس به ، والذى قبله كذلك عند أول تخليقه وكونه مضغة ، والذى قبله تقدير سابق على وجوده لكن بعد خلق السموات والأرض ، والذى قبله تقدير سابق على خلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة . وكل واحد من هذه التقادير كالتفصيل من التقدير السابق ، وفى ذلك دليل على كمال علم الرب وقدرته وحكمته ، وزيادة تعريف لملائكته وعباده المؤمنين بنفسه وأسمائه . وقد قال تعالى :

﴿ إنَّا كُنَّا نَستَنسِخُ ما كُنتم تَعملُونَ ﴾ ..

وأكثر المفسرين على أن هذا الاستنساخ من اللوح المحفوظ ، فتستنسخ الملائكة ما يكون من أعمال بنى آدم قبل أن يعملوها فيجدون ذلك موافقاً لما يعملونه ، فيثبت الله تعالى منه ما فيه ثواب أو عقاب ويطرح منه اللغو . وذكر ابن مردويه فى تفسيره من طرق إلى بقية عن آرطاة بن المنذر عن مجاهد عن ابن عمر يرفعه :

« إن أول ما خلق الله القلم فأخذه بيمينه وكلتا يديه يمين ، فكتب الدنيا وما يكون فيها من عمل معمول من بر أو فجور ، رطب أو يابس ، فأحصاه عند الذكر وقال : اقرؤا إن شئتم :

﴿ هَذا كِتابُنا يَنْطِقُ عليكُم بالحَقِّ إنَّا كنَّا نَسْتَنْسِخُ ما كُنتم تَعملُونَ ﴾ ..

فهل تكون النسخة إلا من شيء قد فرغ منه . وقال آدم : ثنا ورقاء عن عطاء ابن السائب عن مقسم عن ابن عباس : « إنَّا كنا نسْتنسِخ ما كنتم تعملون » قال : تستنسخ الحفظة من أم الكتاب ما يعمل بنو آدم ، فإنما يعمل الإنسان على ما استنسخ الملك من أم الكتاب . وفى تفسير الأشجع عن سفيان عن منصور عن مقسم عن ابن عباس قال : كتب فى الذكر عنده كل شيء هو كائن ، ثم بعث الحفظة على آدم وذريته وكل ملائكته ينسخون من الذكر ما يعمل العباد ، ثم قرأ :

﴿ هَذا كِتابُنا يَنْطقُ عليْكم بالحَقِّ إنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ ما كُنتم تَعملُون ﴾ ..

وفى تفسير الضحاك عن ابن عباس فى هذه الآية قال : هى أعمال أهل الدنيا ، الحسنات والسيئات تنزل من السماء كل غداة وعشية ، ما يصيب الإنسان فى ذلك اليوم أو الليلة ، الذى يقتل والذى يغرق والذى يقع من فوق بيت والذى يتردى من جبل ، والذى يحرق بالنار ، فيحفظون عليه ذلك كله ، إذا كان الشيء صعدوا به إلى السماء فيجدونه كما فى السماء مكتوباً فى الذكر الحكيم .

* * *

البـاب السـابع

فى أن سبق المقادير بالشقاوة والسعادة
لا يقتضى ترك الأعمال بل يقتضى الاجتهاد والحرص

يسبق إلى أفهام كثير من الناس أن القضاء والقدر إذا كان قد سبق فلا فائدة فى الاعمال وأن ما قضاه الرب سبحانه وقدره لابد من وقوعه ، فتوسط العمل لا فائدة فيه . وقد سبق إيراد هذا السؤال من الصحابة على النبى ﷺ فأجابهم بما فيه الشفاء والهدى . ففى الصحيحين عن على بن أبى طالب قال : كنا فى جنازة فى بقيع الغرقد فأتانا رسول الله ﷺ ومعه مخصرة فنكس فجعل ينكث بمخصرته ثم قال : ما منكم من أحد ، ما من نفس منفوسة إلا كتب مكانها من الجنة والنار ، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة ، فقال رجل : يا رسول الله أفلا نَتَّكلُ على كتابنا وندع العمل ، فمن كان منا من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة ، فقال : اعملوا فكل ميسر ، أما أهل السعادة فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة فييسرون لعمل أهل الشقاوة ثم قرأ :

﴿ فأمَّا مَنْ أعْطَى واتَّقَى وصدَّق بالحُسنى فَسنُيسِّره لليُسْرى * وأمَّا مَنْ بَخِلَ واستَغْنَى وكذَّبَ بالحُسْنى فسَنيسِّرُه للعُسْرى ﴾ ..

وفى بعض طرق البخارى : « أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل فمن كان من أهل السعادة فسيصير إلى عمل أهل السعادة ، ومن كان من أهل الشقاوة فسيصير إلى عمل أهل الشقاوة » .

وعن أبى الزبير عن جابر بن عبد الله قال : جاء سراقة بن مالك بن جعشم فقال : يا رسول الله بين لنا ديننا كأننا خلقنا الآن ، ففيم العمل اليوم أفيما جفت به

الأقلام وجرت به المقادير أم فيما يستقبل ؟ قال : لا بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير ، قال : ففيم العمل ؟ فقال : اعملوا فكل ميسَّر . رواه مسلم .

وعن عمران بن حصين قال : قيل : يا رسول الله أَعُلِمَ أهل الجنة من أهل النار ؟ فقال : نعم قيل : ففيم يعمل العاملون فقال : كل ميسر لما خلق له . متفق عليه . وفى بعض طرق البخارى : « كل يعمل لما خلق له ، أو لما يُسِّر له » ورواه الإمام أحمد أطول من هذا فقال : ثنا صفوان بن عيسى ثنا عروة بن ثابت عن يحيى ابن عقيل عن أبى نعيم عن أبى الأسود الدؤلى قال : غدوت على عمران بن حصين يوماً من الأيام فقال : إن رجلاً من جهينة أو مزينة أتى إلى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون فيه ، شىء قضى عليهم أو مضى عليهم فى قدر قد سبق أو فيما يستقبلونه مما أتاهم به نبيهم واتخذت عليهم الحجة ؟ قال : بل شىء قضى عليهم ، قال : فلم يعملون إذاً يا رسول الله ؟ قال : من كان الله عز وجل خلقه لواحدة من المنزلتين فهيأه لعملها ، وتصديق ذلك فى كتاب الله :

﴿ ونَفْسٍ وما سَوَّاها * فألْهَمَها فُجُورَها وتَقْوَاها ﴾ ..

وقال المحاملى : ثنا أحمد بن المقدام ثنا المعتمر بن سليمان قال : سمعت أبا سفيان يحدث عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أنه قال : نزل « فمنهم شقى وسعيد » فقال عمر : يا نبى الله علام نعمل ، على أمر قد فرغ منه ؟ أم لم يفرغ منه ؟ قال : لا ، على أمر قد فرغ منه قد جرت به الأقلام ، ولكن كل ميسر :

﴿ فأمَّا مَنْ أعْطَى واتَّقَى وصَدَّق بالحُسْنَى فَسَنُيَسِّره لليسْرَى * وأمَّا من بَخِلَ واسْتَغْنَى وكذَّب بالحُسْنَى فَسَنُيَسِّره للعُسْرَى ﴾ ..

فاتفقت هذه الأحاديث ونظائرها على أن القدر السابق لا يمنع العمل ولا يوجب الاتكال عليه ، بل يوجب الجد والاجتهاد . ولهذا لما سمع بعض الصحابة ذلك قال : ما كنت أشد اجتهاداً منى الآن . وهذا مما يدل على جلالة فقه الصحابة ودقة أفهامهم وصحة علومهم ، فإن النبى ﷺ أخبرهم بالقدر السابق وجريانه على الخليقة بالأسباب ، فإن العبد ينال ما قدر له بالسبب الذى أقدر عليه ومكن منه وهيىء له ، فإذا أتى بالسبب أوصله إلى القدر الذى سبق له فى أم الكتاب ، وكلما زاد اجتهاداً فى تحصيل السبب كان حصول المقدور أدنى إليه .

وهذا كما إذا قدر له أن يكون من أعلم أهل زمانه فإنه لا ينال ذلك إلا بالاجتهاد والحرص على التعلم وأسبابه ، وإذا قدر له أن يرزق الولد لم ينل ذلك إلا بالنكاح أو التسرِّى والوطء ، وإذا قدر له أن يستغل من أرضه من المغل كذا وكذا لم ينله إلا بالبدر وفعل أسباب الزرع ، وإذا قدر الشبع والرى فذلك موقوف على الأسباب المحصلة لذلك من الأكل والشرب واللبس ، وهذا شأن أمور المعاش والمعاد ، فمن عطَّل العمل اتكالاً على القدر السابق فهو بمنزلة من عطل الأكل والشرب والحركة فى المعاش وسائر أسبابه اتكالاً على ما قدر له . وقد فطر الله سبحانه عباده على الحرص على الأسباب التى بها مرام معاشهم ومصالحهم الدنيوية ، بل فطر الله على ذلك سائر الحيوانات ، فهكذا الأسباب التى بها مصالحهم الأخروية فى معادهم فإنه سبحانه رب الدنيا والآخرة ، وهو الحكيم بما نصبه من الأسباب فى المعاش والمعاد ، وقد يسر كلا من خلقه لما خلقه له فى الدنيا والآخرة فهو مهيأ له ميسر له .

فإذا علم العبد أن مصالح آخرته مرتبطة بالأسباب الموصلة إليها كان أشد اجتهاداً فى فعلها ، من القيام بها ، منه فى أسباب معاشه ومصالح دنياه . وقد فقه هذا كل الفقه من قال : « ما كنت أشد اجتهاداً منى الآن » فإن العبد إذا علم أن سلوك هذا الطريق يفضى به إلى رياض مونقة وبساتين معجبة ومساكن طيبة ولذة ونعيم لا يشوبه نكد ولا تعب كان حرصه على سلوكها واجتهاده فى المسير فيها بحسب علمه بما يفضى إليه . ولهذا قال أبو عثمان النهدى لسلمان : « لأنا بأول هذا الأمر أشد فرحاً منى بآخره » وذلك لأنه إذا كان قد سبق له من سابقة وهيأه ويسره للوصول إليها كان فرحه بالسابقة التى سبقت له من الله أعظم من فرحه بالأسباب التى تأتى بها فإنها سبقت له من الله قبل الوسيلة منه وعلمها الله وشاءها وكتبها وقدرها وهيأ له أسبابها لتوصله إليها ، فالأمر كله من فضله وجوده السابق ، فسبق له من الله سابقة السعادة ووسيلتها وغايتها ، فالمؤمن أشد فرحاً بذلك من كون أمره مجعولاً إليه ، كما قال بعض السلف : « والله ما أحب أن يجعل أمرى إلىَّ ، إنه إذا كان بيد الله خير من أن يكون بيدى » فالقدر السابق معين على الأعمال وما يحث عليها ومقتض لها ، لا أنه منافٍ لها وصادٍ عنها وهذا موضع مزلة قدم ، من ثبتت قدمه فاز بالنعيم المقيم ومن زلَّت قدمه عنه هوى إلى قرار الجحيم . فالنبى ﷺ أرشد الأمة فى القدر إلى أمرين هما سببا السعادة : الإيمان بالأقدار فإنه نظام التوحيد ،

والإتيان بالأسباب التى توصل إلى خيره وتحجز عن شره وذلك نظام الشرع ، فأرشدهم إلى نظام التوحيد والأمر فأبى المنحرفون إلا القدح بإنكاره فى أصل التوحيد ، أو القدح بإثباته فى أصل الشرع ، ولم تتسع عقولهم التى لم يلق الله عليها من نوره للجمع بين ما جمعت الرسل جميعهم بينه ، وهو القدر والشرع والخلق والأمر . وهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم . والنبى ﷺ شديد الحرص على جمع هذين الأمرين للأمة ، وقد تقدم قوله : « احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز » وإن العاجز من لم يتسع للأمرين ، وبالله التوفيق .

* * *

البـاب الثامن

فى قوله تعالى :

﴿ إنَّ الَّذينَ سَبَقتْ لهمْ منَّا الحُسْنى أُولِئك عَنْها مُبْعدُونَ ﴾

قد تقدمت الأحاديث بوقوع أهل السعادة فى إحدى القبضتين وكتابتهم بأسمائهم وأسماء آبائهم فى ديوان السعداء قبل خلقهم . وفى صحيح الحاكم من حديث الحسين ابن واقد عن يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس قال : لما نزلت :

﴿ إنَّكم وما تَعبدُون من دُون اللهِ حصبُ جَهنَّم ﴾ ..

قال المشركون : فالملائكة وعيسى وعزيز يعبدون من دون الله . قال : فنزلت :

﴿ إنَّ الَّذين سبقتْ لهم منَّا الحسْنى أولئكَ عنها مُبْعَدُونَ ﴾ ..

وهذا إسناد صحيح . وقال على بن المدينى : ثنا يحيى بن آدم ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم قال : أخبرنى أبو رزين عن أبى يحيى عن ابن عباس أنه قال : آية لا يسأل الناس عنها لا أدرى أعرفوها فلم يسألوا عنها ، أو جهلوها فلا يسألون عنها ، فقيل له : وما هى ؟ فقال : لما نزلت :

﴿ إنَّكم وما تعبدُون من دُون الله حَصبُ جَهنَّمَ أنتم لها وَارِدُونَ ﴾ ..

شق ذلك على قريش أو على أهل مكة وقالوا : يشتم آلهتنا ، فجاء ابن الزبعرى فقال : ما لكم ؟ قالوا : يشتم آلهتنا . قال : وما قال ؟ قالوا : قال :

﴿ إنَّكم وما تعْبدُون من دُون الله حَصَبُ جهنَّم أنتم لها وَارِدونَ ﴾ ..

قال : ادعوه لى ، فلما دُعى النبى ﷺ قال : يا محمد هذا شىء لآلهتنا خاصة أم لكل من عُبد من دون الله ؟ فقال : لا بل لكل من عبد من دون الله ، فقال ابن الزبعرى : خصمت ورب هذه البنية - يعنى الكعبة - ألست تزعم أن الملائكة عباد

صالحون ، وأن عيسى عبد صالح ، وأن عزيراً عبد صالح ، وهذه بنو مليح تعبد الملائكة ، وهذه النصارى تعبد عيسى ، وهذه اليهود تعبد عزيراً . قال : فضج أهل مكة فأنزل الله عز وجل :

﴿ إنَّ الَّذين سَبقَتْ لهم منَّا الحُسْنَى أُولئك عنها مُبعَدونَ * لا يَسمعُونَ حَسِيسَهَا ﴾ ..

قال : ونزلت :

﴿ ولمَّا ضُرِبَ ابنُ مَريمَ مَثلاً إذا قَومُك منه يَصدُّونَ ﴾ ..

قال : هو الضجيج ، وهذا الإيراد الذى أورده ابن الزبعرى لا يرد على الآية ، فإنه سبحانه قال :

﴿ إنّكم وما تَعبدُونَ من دُون اللهِ ﴾ ..

ولم يقل : « ومن تعبدون » ، و« ما » لما لا يعقل فلا يدخل فيها الملائكة والمسيح وعزير ، وإنما ذلك للأحجار ونحوها التى لا تعقل . وأيضاً فإن السورة مكية ، والخطاب فيها لعباد الأصنام ، فإنه قال : « إنكم وما تعبدون » ، فلفظة « إنكم » ولفظة « ما » تبطل سؤاله ، وهو رجل فصيح من العرب لا يخفى عليه ذلك ، ولكن إيراده إنما كان من جهة القياس والعموم المعنوى الذى يعم الحكم فيه بعموم علته ، أى إن كان كونه معبوداً يوجب أن يكون حصب جهنم ، فهذا المعنى بعينه موجود فى الملائكة وعزير والمسيح ، فأجيب بالفارق وذلك من وجوه :

أحدها : أن الملائكة والمسيح وعزيراً ممن سبقت لهم منا الحسنى ، فهم السعداء لم يفعلوا ما يستوجبون به النار فلا يُعذبون بعبادة غيرهم مع بغضهم ومعاداتهم لهم ، فالتسوية بينهم وبين الأصنام أقبح من التسوية بين البيع والربا والميتة والذَّكى ، وهذا شأن أهل الباطل ، وإنما يسوون بين ما فرق الشرع والعقل والفطرة بينه ، ويفرقون بين ما سوَّى الله ورسوله بينه .

الفرق الثانى : أن الأوثان حجارة غير مكلَّفة ولا ناطقة فإذا حصبت لها جهنم إهانة لها ولعابديها لم يكن فى ذلك من لا يستحق العذاب ، بخلاف الملائكة والمسيح وعزير فإنهم أحياء ناطقون ، فلو حصبت بهم النار كان ذلك إيلاماً وتعذيباً لهم .

الثالث : أن من عبد هؤلاء بزعمه فإنه لم يعبدهم فى الحقيقة ، فإنهم لم يدعوا إلى عبادتهم ، وإنما عبد المشركون الشياطين وتوهموا أن العبادة لهؤلاء ، فإنهم عبدوا بزعمهم من ادَّعى أنه معبود مع الله وأنه معه إله ، وقد برَّأ الله سبحانه ملائكته والمسيح وعزيراً من ذلك ، وإنما ادَّعى ذلك الشياطين وهم بزعمهم يعتقدون أنهم يرضون بأن يكونوا معبودين مع الله ، ولا يرضى بذلك إلا الشياطين ، ولهذا قال سبحانه :

﴿ ويومَ يَحشرُهم جَميعاً ثُمَّ يقولُ لِلملائِكَة أهَؤلاءِ إيَّاكُم كانُوا يَعبدُونَ * قالُوا سُبحانك أنت وليُّنا من دُونهم بلْ كانُوا يعبدُون الجِنَّ أكثرُهم بهم مُؤمنُونَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إليْكم يا بَنى آدمَ أَلَّا تَعبدُوا الشَّيطانَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وقالُوا اتَّخذَ الرَّحمنُ ولَداً سُبحانه بلْ عِبادٌ مُكرَمُونَ * لا يَسبقُونه بالقولِ وهم بأمْره يعملُون * يَعلمُ ما بين أيديهم وما خَلفَهم ولا يَشفَعُونَ إلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وهم من خَشيته مُشفقُونَ * ومَن يَقُلْ منهم إنِّى إلهٌ من دُونه فذلك نَجزِيه جَهنَّم كذلك نَجزى الظَّالمينَ ﴾ ..

فما عبد غير الله إلا الشيطان ، وهذه الأُجوبة منتزعة من قوله :

﴿ إنَّ الَّذين سبقتْ لهم منَّا الحُسنى ﴾ ..

فتأمل الآية تجدها تلوح فى صفحات ألفاظها ، وبالله التوفيق .

والمقصود ذكر الحسنى التى سبقت من الله لأهل السعادة قبل وجودهم .

وقال عبد الرحمن بن أبى حاتم : ثنا أبو سعيد بن يحيى بن سعيد ثنا أبو عامر العقدى ثنا عروة بن ثابت الأنصارى ثنا الزهرى عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عوف مرض مرضاً شديداً أغمى فيه عليه ، فأفاق فقال : أغمى علىَّ ؟ قالوا : نعم ، قال : إنه أتانى رجلان غليظان فأخذا بيدى فقالا : انطلق نحاكمك إلى العزيز الأمين ، فانطلقا بى فتلقاهما رجل وقال : أين تريدان به ؟ قالا :

نحاكمه إلى العزيز الأمين ، فقال : دعاه فإن هذا ممن سبقت له السعادة وهو فى بطن أمه .

وقال عبد الله بن محمد البغوى : ثنا داود بن رشيد ثنا ابن علية حدثنى محمد بن محمد القرشى عن عامر بن سعد قال : أقبل سعد من أرض له فإذا الناس عكوف على رجل فاطلع فإذا هو رجل يسب طلحة والزبير وعليًّا فنهاه ، فكأنما زاده إغراء ، فقال : ويلك تريد أن تسب أقواماً هم خير منك ؟ ، لتنتهين أو لأدعون عليك ، فقال : كأنما يخوفنى نبى من الأنبياء ، فانطلق فدخل داراً فتوضأ ودخل المسجد ثم قال : اللهم إن كان هذا قد سبَّ أقواماً قد سبقت لهم منك حسنى ، أسخطك سبُّه إياهم ، فأرنى اليوم آية تكون للمؤمنين آية ، وقال : تخرج بختية من دار بنى فلان لا يردها شيء حتى تنتهى إليه ويتفرق الناس وتجعله بين قوائمها وتطأه حتى طفى[1] ، قال : فأنا رأيت سعداً يتبعه الناس يقولون : استجاب الله لك يا أبا إسحاق ، استجاب الله لك يا أبا إسحاق .

وقال تعالى :

﴿ وجَاهِدُوا فى الله حقَّ جهَاده هو اجْتبَاكُمْ وما جَعلَ عليكم فى الدِّينِ مِنْ حَرجٍ مِلَّةَ أَبِيكُم إبْراهيمَ هو سَمَّاكمُ المُسْلِمينَ من قَبْلُ وفى هَذا ﴾ ..

أى الله سماكم من قبل القرآن وفى القرآن ، فسبقت تسمية الحق سبحانه لهم مسلمين قبل إسلامهم وقبل وجودهم . وقال تعالى :

﴿ ولَقدْ سَبقتْ كَلِمتُنا لِعبَادِنا المُرْسَلِينَ * إنَّهم لَهُمُ المَنْصُورُونَ * وإنَّ جُنْدَنا لَهُمُ الغالِبُونَ ﴾ ..

وقال ابن عباس فى رواية الوالبى عنه فى قوله :

﴿ وبَشِّرِ الَّذينَ آمنُوا أنَّ لَهُمْ قَدمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ ..

قال : سبقت لهم السعادة فى الذكر الأول . وهذا لا يخالف قول من قال إنه

---

(١) كذا فى الأصل ولم أعرفه .

الأعمال الصالحة التى قدموها ، ولا قول من قال : إنه محمد ﷺ ، فإنه سبق لهم من الله فى الذكر الأول السعادة بأعمالهم على يد محمد ﷺ ، فهو خير تقدم لهم من الله ، ثم قدمه لهم على يد رسوله ، ثم يقدمهم عليه يوم لقائه ، وقد قال تعالى :

﴿ لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُم عَذابٌ عَظِيمٌ ﴾ ..

وقد اختلف السلف فى هذا الكتاب السابق ، فقال جمهور المفسرين من السلف ومن بعدهم : لولا قضاء من الله سبق لكم يا أهل بدر فى اللوح المحفوظ أن الغنائم حلال لكم لعاقبكم . وقال آخرون : لولا كتاب من الله سبق أنه لا يعذب أحداً إلا بعد الحجة لعاقبكم . وقال آخرون : لولا كتاب من الله سبق لأهل بدر أنه مغفور لهم وإن عملوا ما شاءوا لعاقبهم . وقال آخرون ، وهو الصواب : لولا كتاب من الله سبق بهذا كله لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم . والله أعلم .

* * *

البـاب التاسـع

فى قوله تعالى :

﴿ إِنَّا كُلَّ شَىءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾

قال سفيان عن زياد بن إسماعيل المخزومى : ثنا محمد بن جعفر ثنا أبو هريرة قال : جاء مشركو قريش إلى رسول الله ﷺ يخاصمون فى القدر . فنزلت هذه الآية :

﴿ إِنَّ المجْرِمينَ فى ضَلالٍ وسُعُرٍ * يَوْمَ يُسْحَبُونَ فى النَّارِ على وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ * إِنَّا كُلَّ شىءٍ خَلَقْناه بِقَدَرٍ ﴾ .. رواه مسلم .

وقد روى الدارقطنى من حديث حبيب بن عمرو الأنصارى عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا كان يوم القيامة نادى منادٍ أين خصماء الله ؟ وهم القدرية » ولكن حبيب هذا – قال الدراقطنى – مجهول ، والحديث مضطرب الإسناد ولا يثبت .

والمخاصمون فى القدر نوعان . أحدهما : من يبطل أمر الله ونهيه بقضائه وقدره ، الذين قالوا :

﴿ لَوْ شَاءَ اللهُ ما أَشْرَكْنَا ولا آبَاؤُنا ﴾ ..

والثانى : من ينكر قضاءه وقدره السابق . والطائفتان خصماء الله . قال عوف : من كذب بالقدر فقد كذب بالإسلام ، إن الله تبارك وتعالى قدَّر أقداراً ، وخلق الخلق بقدر ، وقسم الآجال بقدر ، وقسم الأرزاق بقدر ، وقسم البلاء بقدر ، وقسم العافية بقدر ، وأمر ونهى . قال الإمام أحمد : القدر قدرة الله . واستحسن ابن عقيل هذا الكلام جداً ، وقال : هذا يدل على دقة علم أحمد وتبحره فى معرفة أصول الدين . وهو كما قال أبو الوفاء ، فإن إنكار القدر إنكار لقدرة الرب على خلق أعمال العباد وكتابها وتقديرها . وسلف القدرية كانوا ينكرون علمه بها وهم الذين اتفق سلف الأمة على تكفيرهم ، وسنذكر ذلك فيما بعد إن شاء الله .

وفى تفسير على بن أبى طلحة عن ابن عباسٍ فى قوله تعالى :

﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ ﴾ ..

قال : الذين يقولون إن الله على كل شىء قدير . وهذا من فقه ابن عباس وعلمه بالتأويل ومعرفته بحقائق الأسماء والصفات ، فإن أكثر أهل الكلام لا يوفون هذه الجملة حقها ، ولو كانوا يقرون بها ، فمنكرو القدر وخلق أفعال العباد لا يقرون بها على وجهها ، ومنكرو أفعال الرب القائمة به لا يقرون بها على وجهها ، بل يصرحون أنه لا يقدر على فعل يقوم به ، ومن لا يقر بأن الله سبحانه كل يوم هو فى شأن يفعل ما يشاء لا يقر بأن الله على كل شىء قدير ، ومن لا يقر بأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن يقلبها كيف يشاء – وأنه سبحانه مقلب القلوب حقيقة وأنه إن شاء أن يقيم القلب أقامه وإن شاء أن يزيغه أزاغه – لا يقر بأن الله على كل شىء قدير ، ومن لا يقر بأنه استوى على عرشه بعد أن خلق السموات والأرض ، وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا يقول : من يسألنى فأعطيه ، من يستغفرنى فأغفر له ، وأنه نزل إلى الشجرة فكلم موسى كلمة منها ، وأنه ينزل إلى الأرض قبل يوم القيامة حين تخلو من سكانها ، وأنه يجىء يوم القيامة فيفصل بين عباده ، وأنه يتجلى لهم يضحك ، وأنه يريهم نفسه المقدسة ، وأنه يضع رجله على النار فيضيق بها أهمها وينزوى بعضها إلى بعض . إلى غير ذلك من شؤونه وأفعاله التى من لم يقر بها لم يقر بأنه على كل شىء قدير ، فيا لها كلمة من حبر الأمة وترجمان القرآن . وقد كان ابن عباس شديداً على القدرية ، وكذلك الصحابة ، كما سنذكر ذلك إن شاء الله تعالى .

* * *

البـــاب العاشـــر

فى مراتب القضاء والقدر التى من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر

وهى أربع مراتب (المرتبة الأولى) علم الرب سبحانه بالأشياء قبل كونها (المرتبة الثانية) كتابته لها قبل كونها (المرتبة الثالثة) مشيئته لها (الرابعة) خلقه لها .

فأما المرتبة الأولى وهى العلم السابق فقد اتفق عليه الرسل من أولهم إلى خاتمهم ، واتفق عليه جميع الصحابة ومن تبعهم من الأمة ، وخالفهم مجوس الأمة . وكتابته السابقة تدل على علمه بها قبل كونها . وقد قال تعالى :

﴿ وإذْ قَالَ ربُّكَ للمَلائكةِ إنّى جَاعِلٌ فى ٱلأرض خَلِيفةً قَالُوا أتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيها ويَسْفِكُ الدِّماءَ ونحنُ نُسبِّحُ بِحمْدك ونُقدِّسُ لَك قَالَ إنّى أعْلمُ مَا لا تَعْلمُونَ ﴾ ..

قال مجاهد : علم من إبليس المعصية وخلقه لها . وقال قتادة : كان فى علمه أنه سيكون من تلك الخليقة أنبياء ورسل وقوم صالحون ، وساكنو الجنة . وقال ابن مسعود : أعلم ما لا تعلمون من إبليس . وقال مجاهد أيضاً : علم من إبليس أنه لا يسجد لآدم .

وقال تعالى :

﴿ إنَّ اللهَ عنده علمُ السَّاعةِ ويُنزِّلُ الغَيْثَ ويَعلمُ ما فى الأرْحامِ وما تَدْرِى نَفسٌ ماذا تَكْسبُ غداً وما تَدرِى نَفْس بأىِّ أرْضٍ تموتُ إنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ ..

وفى المسند من حديث لقيط بن عامر عن النبى ﷺ أنه قال : يا رسول الله : ما عندك من علم الغيب ؟ فقال : « ضنَّ ربك بمفاتيح خمس من الغيب لا يعلمها

إلا الله » وأشار بيده . فقلت : ما هن ؟ ، قال : علم المنيَّة ، قد علم متى منية أحدكم ولا تعلمونه ، وعلم المنى حين يكون فى الرحم قد علمه ولا تعلمونه ، وعلم ما فى غد ، قد علم ما أنت طاعم ولا تعلمه ، وعلم يوم الغيث يشرق عليكم مشفقين ، فيظل يضحك قد علم أن غوثكم إلى قريب - قال لقيط : لن نعدم من رب يضحك خيراً - وعلم يوم الساعة » وقد تقدم حديث علىّ المتفق على صحته « ما منكم من أحد ، ما من نفس منفوسة إلا وقد علم مكانها من الجنة أو النار » .

وقال البزار : حدثنا محمد بن عمر بن هياج الكوفى ثنا عبيد الله بن موسى ثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبى سعيد عن النبى ﷺ أحسبه قال : يؤتى بالهالك فى الفترة والمعتوه والمولود ، فيقول الهالك فى الفترة : لم يأتنى كتاب ولا رسول ، ويقول المعتوه : أى رب لم تجعل لى عقلاً أعقل به خيراً ولا شراً ، ويقول المولود : أى رب لم أدرك العمل ، قال : فيرفع لهم نار فيقال لهم : ردوها - أو قال : ادخلوها - فيردها من كان فى علم الله سعيداً أن لو أدرك العمل ، قال : ويمسك عنها من كان فى علم الله شقياً أن لو أدرك العمل ، فيقول تبارك وتعالى : « إياى عصيتم فكيف رسلى بالغيب » ..

وفى الصحيحين عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه كما تنتج البهيمة جمعاً ، هل تحسون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدعونها . [قيل :] يا رسول الله أفرأيت من يموت منهم وهو صغير ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين » ومعنى الحديث : الله أعلم بما كانوا عاملين لو عاشوا . وقد قال تعالى :

﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ ..

قال ابن عباس : ما يكون قبل أن يخلقه ، وقال أيضاً : على علم قد سبق عنده ، وقال أيضاً : يريد الأمر الذى سبق له فى أم الكتاب . وقال سعيد بن جبير ومقاتل : على علمه فيه . وقال أبو إسحاق : أى على ما سبق فى علمه أنه ضال قبل أن يخلقه . وهذا الذى ذكره جمهور المفسرين . وقال الثعلبى : على علم منه بعاقبة أمره ، قال : وقيل : على ما سبق فى علمه أنه ضال قبل أن يخلقه . وكذلك ذكر

البغوى ، وأبو الفرج بن الجوزى ، قال : على علمه السابق فيه أنه لا يهتدى ، وذكر طائفة منهم المهدوى وغيره قولين فى الآية هذا أحدهما ، قال المهدوى : فأضله الله على علم علمه منه بأنه لا يستحقه ، قال : وقيل : على علم من عابد الصنم أنه لا ينفع ولا يضر . وعلى الأول يكون « على علم » حالاً من الفاعل ، فالمعنى : أضله الله عالماً بأنه من أهل الضلال فى سابق علمه ، وعلى الثانى حالاً من المفعول ، أى أضله الله فى حال علم الكافر بأنه ضال . قلت : وعلى الوجه الأول فالمعنى : أضله الله عالماً به وبأقواله وما يناسبه ويليق به ولا يصلح له غيره قبل خلقه وبعده ، وأنه أهل للضلال وليس أهلاً أن يهدى ، وأنه لو هدى لكان قد وضع الهدى فى غير محله وعند من لا يستحقه ، والرب تعالى حكيم إنما يضع الأشياء فى محالها اللائقة بها ، فانتظمت الآية على هذا القول فى إثبات القدر والحكمة التى لأجلها قدر عليه الضلال . وذكر العلم إذ هو الكاشف المبين لحقائق الأمور ووضع الشىء فى مواضعه وإعطاء الخير من يستحقه ومنعه من لا يستحقه ، إن هذا لا يحصل بدون العلم ، فهو سبحانه أضله على علمه بأحواله التى تناسب ضلاله وتقتضيه وتستدعيه وهو سبحانه كثيراً ما يذكر ذلك مع إخباره بأنه أضل الكافر كما قال :

﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أنْ يَهْدِيَه يَشْرَحْ صَدْرَه للإسْلام ومَنْ يُرد أنْ يُضِلَّه يَجعلْ صَدْرَه ضَيِّقاً حَرَجاً كأنَّما يَصَّعَدُ فى السَّماءِ كَذلك يَجْعلُ اللهُ الرِّجْسَ على الَّذينَ لا يُؤمنونَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ يُضِلُّ به كَثيراً ويَهْدى به كَثيراً وما يُضِلُّ به إلّا الفَاسِقِينَ * الَّذينَ يَنْقضُونَ عَهْدَ اللهِ من بَعْدِ مِيثَاقه ويَقْطَعُونَ ما أمرَ اللهُ به أنْ يُوصلَ ويُفْسِدُونَ فى الأرْضِ أولئكَ هُمُ الخاسِرونَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ واللهُ لا يَهْدى القَوْمَ الظَّالِمينَ ﴾ ، ﴿ واللهُ لا يهْدى القومَ الفاسِقينَ ﴾ ، ﴿ إنَّ اللهَ لا يَهْدى مَنْ هو كاذِبٌ كَفَّارٌ ﴾ ، ﴿ ويُضِلُّ اللهُ الظَّالمين ﴾ ، ﴿ كذلك يُضلُّ اللهُ مَنْ هو مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ ﴾ ، ﴿ كذلك يَطْبَعُ اللهُ على كُلِّ قَلْبِ مُتكبِّرٍ جَبَّارٍ ﴾ ، ﴿ كذلِكَ يَطْبَعُ اللهُ على قُلوبِ الَّذينَ لا يَعْلمُونَ ﴾ ..

وقد أخبر سبحانه أنه يفعل ذلك عقوبة لأرباب هذه الجرائم ، وهذا إضلال ثانٍ بعد الاضلال الأول كما قال تعالى :

﴿ وقَوْلهم قَلوبُنا غُلفٌ بلْ طَبَعَ الله عليها بِكفْرِهم فلا يُؤمنونَ إلَّا قَلِيلاً ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وما يُشْعِرُكُم أنّها إذَا جَاءتْ لا يُؤْمِنُونَ . ونُقَلِّبُ أفئِدَتَهم وأبْصَارَهم كما لم يُؤمنوا به أوَّلَ مَرَّةٍ ونَذرُهم فى طُغْيانِهم يَعْمهُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وإذْ قالَ مُوسَى لِقَوْمه يا قَوْم لِمَ تُؤْذونَنى وقدْ تَعْلمُونَ أنّى رسُولُ الله إليكم فَلمَّا زَاغُوا أزَاغَ اللهُ قُلوبَهم واللهُ لا يَهْدِى القَوْمَ الفَاسِقِينَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ فى قُلوبِهم مَرَضٌ فَزادَهمُ اللهُ مَرضاً ﴾ ..

وقال :

﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا استَجِيبُوا لله وللرَّسولِ إذَا دَعاكمْ لِمَا يُحْيِيكُم واعْلمُوا أنَّ اللهَ يَحُولُ بين المَرْءِ وقَلْبِه وأنَّه إليه تُحشرُونَ ﴾ ..

أى إن تركتم الاستجابة لله ورسوله عاقبكم بأن يحول بينكم وبين قلوبكم فلا تقدرون على الاستجابة بعد ذلك . ويشبه هذا إن لم يكن بعينه قوله :

﴿ ولقدْ أهْلكنَا القرونَ مِنْ قَبْلِكم لمَّا ظَلمُوا وجَاءتْهُمْ رسُلُهم بالبيِّناتِ وما كَانوا لِيُؤمنُوا ﴾ الآية ..

وفى موضع آخر :

﴿ تِلْكَ القُرى نَقصُّ عليك من أنْبائِها ولقد جَاءتْهم رسُلُهم بالبيِّنات فَما كانوا لِيُؤمنوا بما كَذَّبوا من قبْلُ كذلك يَطبعُ اللهُ عل قُلوبِ الكَافِرِينَ ﴾ ..

وفى هذه الآية ثلاثة أقوال . أحدها : قال أبو إسحاق : هذا إخبار عن قوم لا يؤمنون ، كما قال عن نوح :

﴿ إنَّه لن يُؤمنَ من قَوْمِك إلَّا مَنْ قَدْ آمَنَ ﴾ ..

واحتج على هذا بقوله :

﴿ كَذلِكَ يَطْبَعُ اللهُ على قُلوبِ الكَافرِينَ ﴾ ..

قال : وهذا يدل على أنه قد طبع على قلوبهم . وقال ابن عباس : فما كان أولئك الكفار ليؤمنوا عند إرسال الرسل بما كذبوا يوم أخذ ميثاقهم حين أخرجهم من ظهر آدم فآمنوا كرهاً وأقروا باللسان وأضمروا التكذيب . وقال مجاهد : فما كانوا لو أحييناهم بعد هلاكهم ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل هلاكهم . قلت : وهو نظير قوله :

﴿ ولو رُدُّوا لَعادُوا لِمَا نُهُوا عَنْه ﴾ ..

وقال آخرون : لما جاءتهم رسلهم بالآيات التى اقترحوها وطلبوها ما كانوا ليؤمنوا بعد رؤيتها ومعاينتها بما كذبوا به من قبل رؤيتها ومعاينتها فمنعهم تكذيبهم السابق بالحق لما عرفوه من الإيمان به بعد ذلك ، وهذه عقوبة من رد الحق أو أعرض عنه فلم يقبله ، فإنه يصرف عنه ويحال بينه وبينه ، ويقلب قلبه عنه ، فهذا إضلال العقوبة وهو من عدل الرب فى عبده . وأما الإضلال السابق الذى ضل به عن قبوله أولاً والاهتداء به فهو إضلال ناشىء عن علم الله السابق فى عبده أنه لا يصلح للهدى ولا يليق به وأن محله غير قابل له ، فالله أعلم حيث يضع هداه وتوفيقه كما هو أعلم حيث يجعل رسالته ، فهو أعلم حيث يجعلها أصلاً وميراثاً ، وكما أنه ليس كل محل أهلاً لتحمل الرسالة عنه وأدائها إلى الخلق فليس كل محل أهلاً لقبولها والتصديق بها كما قال تعالى :

﴿ وكَذلك فَتَنَّا بعضَهم ببعضٍ لِيقولُوا أهؤلاءِ مَنَّ اللهُ عليهم من بَيْنِنا أليسَ اللهُ بأعلمَ بالشَّاكرينَ ﴾ .

أى ابتلينا واختبرنا بعضهم ببعض ، فابتلى الرؤساء والسادة بالأتباع والموالى والضعفاء ، فإذا نظر الرئيس والمطاع إلى المولى والضعيف أنف أن يسلم وقال : هذا يمن الله عليه بالهدى والسعادة دونى ، قال الله تعالى :

﴿ أليسَ اللهُ بأعلمَ بالشَّاكرينَ ﴾ ..

وهم الذين يعرفون النعمة وقدرها ويشكرون الله عليها بالاعتراف والذل والخضوع والعبودية ، فلو كانت قلوبكم مثل قلوبهم تعرفون قدر نعمتى وتشكروننى عليها

وتذكروننى بها وتخضعون لى كخضوعهم وتحبوننى كحبهم لمننت عليكم كما مننت عليهم ، ولكن لمنى ونعمى محال لا تليق إلا بها ولا تحسن إلا عندها ، ولهذا يقرن كثيراً بين التخصيص والعلم كقوله ههنا :

﴿ أليسَ اللهُ بِأعْلَمَ بالشَّاكِرينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإذَا جاءتْهم آيةٌ قَالوا لن نُؤمنَ حتَّى نُؤتَى مثْلَ ما أوتىَ رسلُ اللهِ اللهُ أعلمُ حيثُ يَجْعلُ رِسالتَه ﴾ ..

وقوله :

﴿ وربُّك يَخْلقُ ما يَشاءُ ويخْتارُ ما كَانَ لهم الْخِيرَةُ سُبحانَ اللهِ وتَعالَى عَمَّا يُشركونَ ۞ وربُّك يعلمُ ما تكنُّ صُدورُهم ومَا يُعلنونَ ﴾ ..

أى سبحانه المتفرد بالخلق والاختيار مما خلق وهو الاصطفاء والاجتباء . ولهذا كان الوقف التام عند قوله « ويختار » ، ثم نفى عنهم الاختيار الذى اقترحوه بإرادتهم وأن ذلك ليس إليهم بل إلى الخلاق العليم الذى هو أعلم بمحال الاختيار ومواضعه لا من قال :

﴿ لَوْلا نُزِّلَ هذا القرآنُ على رَجُلٍ مِنَ القَرْيتَيْنِ عَظيم ﴾ ..

فأخبر سبحانه أنه لا يبعث الرسل باختيارهم وأن البشر ليس لهم أن يختاروا على الله بل هو الذى يخلق ما يشاء ويختار ، ثم نفى سبحانه أن تكون لهم الخيرة كما ليس لهم الخلق . ومن زعم أن « ما » مفعول « يختار » فقد غلط ، إذ لو كان هذا هو المراد لكانت الخيرة منصوبة على أنها خبر كان ، ولا يصح المعنى :

﴿ ما كان لهم الخيرة فيه ﴾ ..

وحذف العائد ، فإن العائد ههنا مجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله ، فلو حذف مع الحرف لم يكن عليه دليل فلا يجوز حذفه ، وكذلك لم يفهم معنى الآية من قال إن الاختيار ههنا هو الإرادة كما يقوله المتكلمون ، أنه سبحانه فاعل بالاختيار ، فإن هذا الاصطلاح حادث منهم لا يحمل عليه كلام الله ، بل لفظ الاختيار فى القرآن مطابق لمعناه فى اللغة وهو اختيار الشىء على غيره ، وهو يقتضى ترجيح ذلك المختار

وتخصيصه وتقديمه على غيره . وهذا أمر أخص من مطلق الإرادة والمشيئة ، قال فى الصحاح : « الخيرة » الاسم من قولك « خار الله لك فى هذا الأمر » والخيرة أيضاً : يقول محمد خيرة الله من خلقه ، وخيرة الله أيضاً بالتسكين ، والاختيار الاصطفاء ، وكذلك التخيير والاستخارة طلب الخيرة ، يقال : استخر الله يخر لك ، وخيرته بين الشيئين : فوضت إليه الاختيار . إنتهى » فهذا هو الاختيار فى اللغة وهو أخص مما اصطلح عليه أهل الكلام . ومن هذا قوله :

﴿ وما كانَ لمؤمنٍ ولا مُؤمنةٍ إذا قَضَى اللهُ ورسُولُه أمْراً أنْ يكونَ لهمُ الخِيَرَةُ مِنْ أمْرِهم ﴾ ..

وقوله تعالى :

﴿ واخْتَارَ مُوسى قَوْمَه سبْعِينَ رَجُلاً لِميقَاتِنَا ﴾ ..

أى اختار منهم . وبهذا يحصل جواب السؤال الذى توره القدرية يقولون فى الكفر والمعاصى هل هى واقعة باختيار الله أم بغير اختياره ، فإن قلتم باختياره فكل مختار مرضى مصطفى محبوب فتكون مرضية محبوبة له ، وإن قلتم بغير اختياره لم يكن بمشيئته واختياره . وجوابه أن يقال : ما تعنون بالاختيار [أهو] العام فى اصطلاح المتكلمين وهو المشيئة والإرادة أم تعنون به الاختيار الخاص الواقع فى القرآن والسنة وكلام العرب ، وإن أردتم بالاختيار الأول فهى واقعة باختياره بهذا الاعتبار ، لكن لا يجوز أن يطلق ذلك عليها لما فى لفظ الاختيار من معنى الاصطفاء والمحبة ، بل يقال واقعة بمشيئته وقدرته . وإن أردتم بالاختيار معناه فى القرآن ولغة العرب فهى غير واقعة باختياره بهذا المعنى وإن كانت واقعة بمشيئته . فإن قيل : فهل تقولون إنها واقعة بإرادته أم لا تطلقون ذلك ؟ قيل : لفظ الإرادة فى كتاب الله نوعان : إرادة كونية شاملة لجميع المخلوقات كقوله :

﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإذَا أرَدْنا أنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنْ كان اللهُ يُريد أنْ يُغْوِيَكُم ﴾ ..

ونظائر ذلك ، وإرادة دينية أمرية لا يجب وقوع مرادها ، كقوله :

﴿ يُرِيد اللهُ بكمُ اليُسْرَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهُ يُرِيد أنْ يَتوبَ عليكم ﴾ ..

فهى مرادة بالمعنى الأول غير مرادة بالمعنى الثانى . وكذلك إن قيل : هل هى واقعة بإذنه أم لا ؟ والإذن أيضاً نوعان : كونى كقوله :

﴿ وما هُم بِضَارِّينَ بِهِ من أحدٍ إلّا بإذْنِ الله ﴾ ..

ودينى أمرى كقوله :

﴿ آللهُ أذِنَ لكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ أُذِنَ للَّذينَ يُقاتَلُونَ بأنَّهم ظُلِمُوا ﴾ ..

ولفظ الاختيار مشتق من الخير المخالف للشر ، ولما كان الأصل فى الحي أنه يريد ما ينفعه وما هو خير سميت الإرادة اختياراً ، وهذا يتضمن أن الإرادة لا ترجح نوعاً على نوع إلا لمرجح رجح ذلك النوع عند الفاعل ، والمقصود أنه يذكر العلم عند التخصيصات كقوله تعالى :

﴿ ولَقدْ اخْتَرْناهُم علَى عِلْمٍ على العَالمِينَ ﴾ ..

لا خلاف بين الناس أن المعنى : على علم منا بأنهم أهل الاختيار ، فالجملة فى موضع نصب على الحال ، أى اخترناهم عالمين بهم وبأحوالهم وما يقتضى اختيارهم من قبل خلقهم . ذكر سبحانه اختيارهم وحكمته فى اختياره إياهم ، وذكر علمه الدال على مواضع حكمته واختياره ، ومن هذا قوله سبحانه :

﴿ ولقدْ آتَيْنا إبْراهيمَ رُشْدَهُ مِنْ قَبْلُ وكُنَّا به عَالمِينَ ﴾ ..

وأصح الأقوال فى الآية أن المعنى : من قبل نزول التوراة ، فإنه سبحانه قال :

﴿ ولقدْ آتَيْنا مُوسى وهَارونَ الفُرْقَانَ وضِياءً وذِكْراً للمتَّقِينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وهَذا ذِكْرٌ مُبارَكٌ أنْزَلْنَاه أفأنتم له مُنْكِرونَ ﴾ ..

ثم قال :

﴿ ولقد آتَيْنا إبراهيمَ رُشْدَه مِنْ قَبْلُ ﴾ ..

[أى من قبل] ذلك ، ولهذا قطعت « قبل » عن الإضافة وبنيت لأن المضاف منوى معلوم وإن كان غير مذكور فى اللفظ . وذكر سبحانه هؤلاء الثلاثة وهم أئمة الرسل وأكرم الخلق عليه محمداً وإبراهيم وموسى . وقد قيل : « من قبل » أى فى حال صغره قبل البلوغ . وليس فى اللفظ ما يدل على هذا ، والسياق إنما يقتضى : « من قبل ما ذكر » ..

وقيل المعنى بقوله : « من قبل » أى فى سابق علمنا ، وليس فى الآية أيضاً ما يدل على ذلك ، ولا هو أمر مختص بإبراهيم ، بل كل مؤمن فقد قدر الله هداه فى سابق علمه ، والمقصود قوله :

﴿ وكُنَّا به عَالمين ﴾ ..

قال البغوى : أنه أهل للهداية والنبوة . وقال أبو الفرج : أى عالمين بأنه موضع لإيتاء الرشد . وقال صاحب الكشاف : المعنى علمه به أنه علم منه أحوالاً بديعة وأسراراً عجيبة وصفات قد رضيها وحمدها حتى أهله لمخالته ومخاصلته ، وهذا كقولك فى حر من الناس : أنا عالم بفلان ، فكلامك هذا من الاحتواء على محاسن الأوصاف ، وهذا كقوله :

﴿ اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رِسالتَه ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولقد اخْتَرْناهُمْ على عِلْمٍ ﴾ ..

ونظيره قوله :

﴿ إنَّ اللهَ اصْطَفَى آدمَ ونُوحاً وآلَ إبراهيمَ وآلَ عِمْرانَ على العَالمين * ذُرِّيَّةً بعضُها من بعضٍ واللهُ سَميعٌ عَليمٌ ﴾ ..

وقريب منه قوله :

﴿ ولِسُليمانَ الريحَ عَاصفةً تَجْرِى بأمْرِهِ إلى الأرْضِ الَّتى بَارَكْنَا فِيها وكُنَّا بكلِّ شىءٍ عَالِمينَ ﴾ ..

حيث وضعنا هذا التخصيص فى المحل الذى يليق به من الأماكن والأناسى .

فصـــل

وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم فى اختياره من يختاره من خلقه ، وإضلاله من يضله منهم ، فهو العليم الحكيم بما فى أمره وشرعه من العواقب الحميدة والغايات العظيمة ، قال تعالى :

﴿ كُتِب عليكم القتالُ وهو كُرهٌ لكم وعَسى أنْ تَكْرهُوا شَيْئاً وهو خَيرٌ لكم وعسى أنْ تُحبُّوا شَيْئاً وهو شَرٌّ لكم واللهُ يَعْلمُ وأنتم لا تَعلمُونَ ﴾ ..

بيَّن سبحانه أن ما أمرهم به يعلم ما فيه من المصلحة والمنفعة لهم التى اقتضت أن يختاره ويأمرهم به ، وهم قد يكرهونه إما لعدم العلم وإما لنفور الطبع ، فهذا علمه بما فى عواقب أمره مما لا يعلمونه ، وذلك علمه بما فى اختياره من خلقه بما لا يعلمونه . فهذه الآية تضمنت الحض على التزام أمر الله وإن شق على النفوس ، وعلى الرضا بقضائه وإن كرهته النفوس . وفى حديث الاستخارة « اللهم إنى أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك ، فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى فأقدره لى ويسره لى ثم بارك لى فيه ، وإن كنت تعلمه شرًّا لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى فاصرفه عنى واصرفنى عنه وأقدر لى الخير حيث كان ثم رضنى به » . ولما كان العبد يحتاج فى فعل ما ينفعه فى معاشه ومعاده إلى علم ما فيه من المصلحة وقدرته عليه وتيسره له وليس له من نفسه شىء من ذلك ، بل علمه ممن علم الإنسان ما لم يعلم ، وقدرته منه ، فإن لم يقدره عليه وإلا فهو عاجز ، وتيسيره منه فإن لم ييسره عليه وإلا فهو متعسر عليه بعد إقداره — أرشده النبى ﷺ إلى محض العبودية وهو جلب الخيرة من العالم بعواقب الأمور وتفاصيلها وخيرها وشرها ، وطلب القدرة منه فإنه إن لم يقدره وإلا فهو عاجز ،

وطلب فضله منه ، فإن لم ييسره له ويهيئه له وإلا فهو متعذر عليه ، ثم إذا اختاره له بعلمه وأعانه عليه بقدرته ويسره له من فضله فهو يحتاج إلى أن يبقيه عليه ويديمه بالبركة التى يضعها فيه ، والبركة تتضمن ثبوته ونموه ، وهذا قدر زائد على إقداره عليه وتيسيره له ، ثم إذا فعل ذلك كله فهو محتاج إلى أن يرضيه به فإنه قد يهيىء له ما يكرهه فيظل ساخطاً ويكون قد خار الله له فيه .

قال عبد الله بن عمر : « إن الرجل ليستخير الله فيختار له فيسخط على ربه فلا يلبث أن ينظر فى العاقبة فإذا هو قد خار له » . وفى المسند من حديث سعد بن أبى وقاص عن النبى ﷺ : « من سعادة ابن آدم استخارته الله تعالى ، ومن سعادة ابن آدم رضاه بما قضاه الله ، ومن شقوة ابن آدم تركه استخارة الله عز وجل ، ومن شقوة ابن آدم سخطه بما قضى الله » . فالمقدور يكتنفه أمران : الاستخارة قبله والرضا بعده ، فمن توفيق الله لعبده وإسعاده إياه أن يختار قبل وقوعه ويرضى بعد وقوعه ، ومن خذلانه له أن لا يستخيره قبل وقوعه ولا يرضى به بعد وقوعه . وقال عمر بن الخطاب : لا أبالى أصبحت على ما أحب أو على ما أكره ، لأنى لا أدرى الخير فيما أحب أو فيما أكره . وقال الحسن : لا تكرهوا النقمات الواقعة والبلايا الحادثة ، فلرب أمر تكرهه فيه نجاتك ، ولرب أمر تؤثره فيه عطبك .

فصل

ومما يناسب هذا قوله تعالى :

﴿ لقد صَدَقَ اللهُ رسولَه الرُّؤيا بالحقِّ لَتدْخلنَّ المسْجدَ الحرامَ إنْ شَاءَ اللهُ آمِنينَ مُحلِّقينَ رُءوسَكم ومُقصِّرينَ لا تَخافُونَ فَعَلِمَ ما لم تَعْلمُوا فَجعلَ من دُونِ ذلك فَتْحاً قَرِيباً ﴾ ..

بين سبحانه حكمة ما كرهوه عام الحديبية من صد المشركين لهم حتى رجعوا ولم يعتمروا ، وبين لهم أن مطلوبهم يحصل بعد هذا فحصل فى العام القابل ، وقال سبحانه :

﴿ فَعلِمَ ما لَمْ تَعلمُوا فَجعلَ منْ دُونِ ذلِك فَتْحاً قَرِيباً ﴾ ..

وهو صلح الحديبية ، وهو أول الفتح المذكور فى قوله :

﴿ **إنَّا فَتَحْنَا لك فَتْحاً مُبِيناً** ﴾ ..

فإن بسببه حصل من مصالح الدين والدنيا والنصر وظهور الإسلام وبطلان الكفر ما لم يكونوا يرجونه قبل ذلك ، ودخل الناس بعضهم فى بعض ، وتكلم المسلمون بكلمة الإسلام وبراهينه وأدلته جهرة لا يخافون ، ودخل فى ذلك الوقت فى الإسلام قريب ممن دخل فيه إلى ذلك الوقت ، وظهر لكل أحد بغى المشركين وعداوتهم وعنادهم ، وعلم الخاص والعام أن محمداً وأصحابه أولى الحق والهدى ، وأن أعداءهم ليس بأيديهم إلا العدوان والعناد ، فإن البيت الحرام لم يصد عنه حاج ولا معتمر من زمن إبراهيم ، فتحققت العرب عناد قريش وعداوتهم ، وكان ذلك داعية لبشر كثير إلى الإسلام ، وزاد عناد القوم وطغيانهم ، وذلك من أكبر العون على نفوسهم ، وزاد صبر المؤمنين واحتمالهم والتزامهم لحكم الله وطاعة رسوله ، وذلك من أعظم أسباب نصرهم ، إلى غير ذلك من الأمور التى علمها الله ولم يعلمها الصحابة ، ولهذا سماه فتحاً ، وسئل النبى ﷺ : أفتح هو ؟ قال : نعم .

فصل

ويشبه هذا قول يوسف الصديق :

﴿ **يا أبتِ هذا تأويلُ رؤيایَ من قبلُ قد جعلَها ربِّى حقّاً وقد أحسنَ بِى إذْ أخرجنى من السجنِ وجاءَ بكم من البدوِ من بعد أنْ نزغَ الشَّيطانُ بينى وبين إخوتِى إنَّ ربِّى لطيفٌ لما يشاءُ إنَّه هو العليمُ الحكيمُ** ﴾ ..

فأخبر أنه يلطف لما يريده فيأتى به بطرق خفية لا يعلمها الناس ، واسمه اللطيف يتضمن علمه بالأشياء الدقيقة وإيصاله الرحمة بالطرق الخفية ، ومنه التلطف كما قال أهل الكهف :

﴿ **ولْيتلطَّفْ ولا يُشعِرنَّ بكم أحَداً** ﴾ ..

فكان ظاهر ما امتحن به يوسف من مفارقة أبيه وإلقائه فى السجن وبيعه رقيقاً

ثم مراودة التى هو فى بيتها عن نفسه وكذبها عليه وسجنه محناً ومصائب وباطنها نعماً وفتحاً جعلها الله سبباً لسعادته فى الدنيا والآخرة .

ومن هذا الباب ما يبتلى به عباده من المصائب ، ويأمرهم به من المكاره ، وينهاهم عنه من الشهوات ، هى طرق يوصلهم بها إلى سعادتهم فى العاجل والآجل ، وقد خفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات ، وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا يقضى الله للمؤمن قضاء إلا خيراً له ، إن أصابته سرَّاء شكر فكان خيراً له ، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له » . وليس ذلك إلا للمؤمن ، فالقضاء كله خير لمن أعطى الشكر والصبر جالباً ما جلب وكذلك ما فعله بآدم وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلى الله تعالى عليهم وسلم من الأمور التى هى فى الظاهر محن وابتلاء وهى فى الباطن طرق خفية أدخلهم بها إلى غاية كمالهم وسعادتهم .

فتأمل قصة موسى وما لطف له من إخراجه فى وقت ذبح فرعون للأطفال ، ووحيه إلى أمه أن تلقيه فى اليم ، وسوقه بلطفه إلى دار عدوه الذى قدر هلاكه على يديه وهو يذبح الأطفال فى طلبه ، فرماه فى بيته وحجره على فراشه ، ثم قدر له سبباً أخرجه من مصر وأوصله به إلى موضع لا حكم لفرعون عليه ، ثم قدر له سبباً أوصله به إلى النكاح والغنى بعد العزوبة والعيلة ، ثم ساقه إلى بلد عدوه فأقام عليه به حجته ، ثم أخرجه وقومه فى صورة الفارين منه وكان ذلك عين نصرتهم على أعدائهم وإهلاكهم وهم ينظرون . وهذا كله مما يبين أنه سبحانه يفعل ما يفعله لما يريده من العواقب الحميدة والحكم العظيمة التى لا تدركها عقول الخلق مع ما فى ضمنها من الرحمة التامة والنعمة السابغة والتعرف إلى عباده بأسمائه وصفاته ، فكم فى أكل آدم من الشجرة التى نهى عنها وإخراجه بسببها من الجنة من حكمة بالغة لا تهتدى العقول إلى تفاصيلها ، وكذلك ما قدره لسيد ولده من الأمور التى أوصله بها إلى أشرف غاياته وأوصله بالطرق الخفية فيها إلى أحمد العواقب ، وكذلك فعله بعباده وأوليائه يوصل إليهم نعمه ويسوقهم إلى كمالهم وسعادتهم فى الطرق الخفية التى لا يهتدون إلى معرفتها إلا إذا لاحت لهم عواقبها ، وهذا أمر يضيق الجنان عن معرفة تفاصيله ، ويحصر اللسان عن التعبير عنه ، وأعرف خلق الله به أنبياؤه ورسله ، وأعرفهم به خاتمهم وأفضلهم ، وأمته فى العلم به على مراتبهم ودرجاتهم ومنازلهم من العلم بالله وبأسمائه وصفاته ، وهو سبحانه قد أحاط علماً بذلك كله قبل السموات

والأرض وقدره وكتبه عنده ، ثم يأمر ملائكته بكتابة ذلك من الكتاب الأول قبل خلق العبد فيطابق حاله وشأنه لما كتب فى الكتاب ولما كتبته الملائكة لا يزيد شيئاً ولا ينقص مما كتبه سبحانه وأثبته عنده ، كان فى علمه قبل أن يكتبه ، ثم كتبه كما فى علمه ، ثم وُجد كما كتب قال تعالى :

﴿ أَلَمْ تَعلَمْ أنَّ اللهَ يعلمُ ما السمواتِ والأرضِ إنَّ ذلك فى كتابٍ إنَّ ذلك على اللهِ يَسيرٌ ﴾ ..

والله سبحانه قد علم قبل أن يوجد عباده أحوالهم وما هم عاملون وما هم إليه صائرون ، ثم أخرجهم إلى هذه الدار ليظهر معلومه الذى علمه فيهم كما علمه ، وابتلاهم من الأمر والنهى والخير والشر بما أظهر معلومه فاستحقوا المدح والذم والثواب والعقاب بما قام بهم من الأفعال والصفات المطابقة للعلم السابق ، ولم يكن يستحقون ذلك وهى فى علمه قبل أن يعملوها ، فأرسل رسله وأنزل كتبه وشرَّع شرائعه إعذاراً إليهم وإقامة للحجة عليهم لئلا يقولوا كيف تعاقبنا على علمك فينا وهذا لا يدخل تحت كسبنا وقدرتنا ، فلما ظهر علمه فيهم بأفعالهم حصل العقاب على معلومه الذى أظهره الابتلاء والاختبار ، وكما ابتلاهم بأمره ونهيه ابتلاهم بما زيَّن لهم من الدنيا وبما ركَّب فيهم من الشهوات ، فذلك ابتلاء بشرعه وأمره وهذا ابتلاء بقضائه وقدره .

قال تعالى :

﴿ إنَّا جعلْنا ما على الأرضِ زينةً لها لِنَبلُوهم أيُّهم أحْسنُ عَمَلاً ﴾ ..

وقال :

﴿ وهو الَّذى خلَقَ السَّمواتِ والأرضَ فى سِتَّةِ أيَّامٍ وكان عَرشُه على الماءِ ﴾ ..

فأخبر فى هذه الآية أنه خلق السموات والأرض ليبتلى عباده بأمره ونهيه ، وهذا من الحق الذى خلق به خلقه ، وأخبر فى الآية التى قبلها أنه خلق الموت والحياة ليبتليهم أيضاً فأحياهم ليبتليهم بأمره ونهيه ، وقدر عليهم الموت الذى ينالون به عاقبة ذلك الابتلاء من الثواب والعقاب ، وأخبر فى الآية الأولى أنه زيَّن لهم ما على الأرض ليبتليهم به أيهم يؤثر ما عنده عليه ، وابتلى بعضهم ببعض ، وابتلاهم بالنعم والمصائب ، فأظهر هذا الابتلاء علمه السابق فيهم موجوداً عياناً بعد أن كان غيباً فى علمه ، فابتلى أبوى الإنس والجن كلًّا منهما بالآخر ، فأظهر ابتلاء آدم ما علمه

منه ، وأظهر ابتلاء إبليس ما علمه منه ، فلهذا قال للملائكة :

﴿ إِنِّى أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ ﴾ ..

واستمر هذا الابتلاء فى الذرية إلى يوم القيامة فابتلى الأنبياء بأممهم ، وابتلى أممهم بهم ، وقال لعبده ورسوله وخليله إنى مبتليك ومبتلٍ بك ، وقال :

﴿ ونبلُوكم بالشرِّ والخيرِ فِتنة وإلينا تُرجَعونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وجعلْنا بَعضَكم لِبعضٍ فِتنَةً ﴾ ..

وفى الحديث الصحيح أن ثلاثة أراد الله أن يبتليهم ، أبرص وأقرع وأعمى ، فأظهر الابتلاء حقائقهم التى كانت فى علمه قبل أن يخلقهم ، فأما الأعمى فاعترف بإنعام الله عليه وأنه كان أعمى فقيراً فأعطاه الله البصر والغنى وبذل للسائل ما طلبه شكراً لله ، وأما الأقرع والأبرص فكلاهما جحد ما كان عليه من قبل ذلك من سوء الحال والفقر ، وقال فى الغنى : إنما أُوتيته كابراً عن كابر ، وهذا حال أكثر الناس ، لا يعترف بما كان عليه أولاً من نقص أو جهل وفقر وذنوب ، وأن الله سبحانه نقله من ذلك إلى ضد ما كان عليه ، وأنعم بذلك عليه ، ولهذا ينبه سبحانه الإنسان على مبدأ خلقه الضعيف من الماء المهين ، ثم نقله فى أطباق خلقه وأطواره من حال إلى حال حتى جعله بشراً سويًّا يسمع ويبصر ويقول ويبطش ويعلم فنسى مبدأه وأوله وكيف كان ، ولم يعترف بنعم ربه عليه كما قال تعالى :

﴿أَيَطمَعُ كُلُّ امرِيءٍ منهم أنْ يُدْخَلَ جنةَ نَعيمٍ * كلَّا إنَّا خلقْناهم ممَّا يَعلَمُونَ﴾..

وأنت إذا تأملت ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى وجدت تحتها كنزاً عظيماً من كنوز المعرفة والعلم ، فأشار سبحانه بمبدأ خلقه مما يعلمون من النطفة وما بعدها إلى موضع الحجة والآية الدالة على وجوده ووحدانيته وكماله وتفرده بالربوبية والإلهية ، وأنه يحسن به مع ذلك أن يتركهم سدى لا يرسل إليهم رسولاً ولا يُنزل عليهم كتاباً ، وأنه لا يعجز مع ذلك أن يخلقهم بعد ما أماتهم خلقاً جديداً ، ويبعثهم إلى دار يوفيهم فيها أعمالهم من الخير والشر ، فكيف يطمعون فى دخول الجنة وهم يكذبون ويُكذبون رسلى ، ويعدلون بى خلقى وهم يعلمون من أى شيء خلقتهم . ويشبه هذا قوله :

﴿ نحنُ خلقْناكم فَلَوْلَا تُصدِّقُونَ ﴾ .

وهم كانوا مصدقين بأنه خالقهم ولكن احتج عليهم بخلقه لهم على توحيده ومعرفته وصدق رسله فدعاهم منهم ومن خلقه إلى الاقرار بأسمائه وصفاته وتوحيده وصدق رسله والإيمان بالمعاد ، وهو سبحانه يذكر عباده بنعمه عليهم ويدعوهم بها إلى معرفته ومحبته وتصديق رسله والإيمان بلقائه كما تضمنته سورة النعم وهى سورة النحل من قوله :

﴿ خلقَ الإنسانَ من نُطفةٍ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ والله جعلَ لكم ممَّا خلقَ ظِلالاً وجَعلَ لكم من الجِبال أكْناناً وجَعلَ لكم سَرابيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وسَرابيلَ تَقِيكم بأسَكم كذلك يُتِمُّ نِعْمتَه عليكم لَعلَّكم تُسلِمُونَ ﴾ ..

فذكرهم بأصول النعم وفروعها وعددها عليهم نعمة نعمة ، وأخبر أنه أنعم بذلك عليهم ليسلموا له فتكمل نعمه عليهم بالإسلام الذى هو رأس النعم ، ثم أخبر عمن كفره ولم يشكر نعمه بقوله :

﴿ يَعْرِفونَ نعمةَ الله ثم يُنكرُونها ﴾ ..

قال مجاهد : المساكن والأنعام وسرابيل الثياب والحديد يعرفه كفار قريش ثم ينكرونه بأن يقولوا هذا كان لآبائنا ورثناه عنهم . وقال عون بن عبد الله : يقولون : لولا فلان لكان كذا وكذا . وقال الفراء وابن قتيبة : يعرفون أن النعم من الله ولكن يقولون هذه بشفاعة آلهتنا . وقالت طائفة : النعمة ههنا محمد ﷺ وإنكارها جحدهم نبوته ، وهذا يروى عن مجاهد والسدى ، وهذا أقرب إلى حقيقة الإنكار فإنه إنكار لما هو أجل النعم أن تكون نعمة . وأما على القول الأول والثانى والثالث لما أضافوا النعمة إلى غير الله فقد أنكروا نعمة الله بنسبتها إلى غيره ، فإن الذى قال إنما كان هذا لآبائنا ورثناه كابراً عن كابر جاحداً لنعمة الله عليه غير معترف بها ، وهو كالأبرص والأقرع اللذين ذكَّرهما الملك بنعم الله عليهما فأنكرا وقالا : إنما ورثنا هذا كابراً عن كابر ، فقال : إن كنتما كاذبين فصيركما الله إلى ما كنتما . وكونها موروثة عن الآباء أبلغ فى إنعام الله عليهم ، إذ أنعم بها على آبائهم ثم ورثهم إياها فتمتعوا هم وآباؤهم بنعمته . وأما قول الآخرين « لولا فلان لما كان كذا » فيتضمن قطع إضافة

النعمة إلى من لولاه لم تكن ، وإضافتها إلى من لا يملك لنفسه ولا لغيره ضراً ولا نفعاً ، وغايتها أن تكون جزءاً من أجزاء السبب أجرى الله تعالى نعمته على يده ، والسبب لا يستقل بالإيجاد وجعله سبباً هو من نعم الله عليه ، وهو المنعم بتلك النعمة وهو المنعم بما جعله من أسبابها ، فالسبب والمسبب من إنعامه ، وهو سبحانه قد ينعم بذلك السبب وقد ينعم بدونه فلا يكون له أثر ، وقد يسلبه تسببيته ، وقد يجعل لها معارضاً يقاومها ، وقد يرتب على السبب ضد مقتضاه ، فهو وحده المنعم على الحقيقة . وأما قول القائل بشفاعة آلهتنا فتضمن الشرك مع إضافة النعمة إلى غير وليها ، فالآلهة التى تعبد من دون الله أحقر وأذل من أن تشفع عند الله وهى محضرة فى الهوان والعذاب مع عابديها ، وأقرب الخلق إلى الله وأحبهم إليه لا يشفع عنده إلا من بعد إذنه لمن ارتضاه ، فالشفاعة بإذنه من نعمه ، فهو المنعم بالشفاعة وهو المنعم بقبولها وهو المنعم بتأهيل المشفوع له ، إذ ليس كل أحد أهلاً أن يشفع له ، فمن المنعم على الحقيقة سواه ؟ قال تعالى :

﴿ وما بِكم من نِعْمةٍ فَمِنَ الله ﴾ ..

فالعبد لا خروج له عن نعمته وفضله ومنته وإحسانه طرفة عين لا فى الدنيا ولا فى الآخرة ، ولهذا ذم الله سبحانه من آتاه شيئاً من نعمة فقال : إنما أوتيته على علم عندى . وفى الآية الأخرى :

﴿ فَإذا مَسَّ الإنسانَ ضُرٌّ دَعَانا ثُمَّ إذَا خَوَّلْنَاه نِعْمةً مِنَّا قالَ إنَّما أُوتِيتُه عَلى عِلْمٍ ﴾

وقال البغوى : على علم من الله أنى له أهل ، وقال مقاتل : على خير علمه الله عندى . وقال آخرون : على علم من الله إنى أهل له . ومضمون هذا القول أن الله آتانيه على علمه بأنى أهله . وقال آخرون : بل العلم له نفسه ، ومعناه أوتيته على علم منى بوجوه المكاسب . قاله قتادة وغيره . وقيل : المعنى قد علمت أنى لنا أوتيت هذا فى الدنيا فلى عند الله منزلة وشرف . وهذا معنى قول مجاهد : أوتيته على شرف ، قال تعالى :

﴿ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ﴾ ..

أى النعم التى أوتيها فتنة نختبره فيها ومحنة نمتحنه بها ، لا يدل على اصطفائه واجتبائه وأنه محبوب لنا مقرب عندنا . ولهذا قال فى قصة قارون :

﴿ أوَ لَمْ يَعْلَمْ أنَّ الله قد أهْلكَ مِنْ قَبْله مِنَ القُرونِ مَنْ هو أشَدُّ منه قُوَّةً وأكْثَرُ جَمْعاً ﴾ ..

فلو كان إعطاء المال والقوة والجاه يدل على رضاء الله سبحانه عمن آتاه ذلك وشرف قدره وعلو منزلته عنده لما أهلك من آتاه من ذلك أكثر مما آتى قارون ، فلما أهلكهم مع سعة هذا العطاء وبسطته علم أن عطاءه إنما كان ابتلاء وفتنة لا محبة ورضاء واصطفاء لهم على غيرهم . ولهذا قال فى الآية الأخرى :

﴿ بَلْ هِيَ فِتْنةٌ ﴾ ..

أى النعمة فتنة لا كرامة :

﴿ ولَكِنَّ أكْثَرهم لا يَعْلمُونَ ﴾ ..

ثم أكد هذا المعنى بقوله :

﴿ قَدْ قَالَها الَّذين من قَبْلهم فما أغْنَى عَنْهم ما كَانُوا يكْسِبُونَ ۝ فأصَابَهم سَيِّئاتُ ما كَسَبُوا ﴾ ..

أى قد قال هذه المقالة الذين من قبلهم لما آتيناهم نعمنا . قال : قال ابن عباس : كانوا قد بطروا نعمة الله إذ آتاهم الدنيا وفرحوا بها وطغوا وقالوا هذه كرامة من الله لنا . وقوله :

﴿ فَمَا أغْنَى عنهم ما كَانوا يَكْسِبُونَ ﴾ ..

المعنى أنهم ظنوا أن ما آتيناهم لكرامتهم علينا ، ولم يكن كذلك ، لأنهم وقعوا فى العذاب ولم يغن عنهم ما كسبوا شيئاً ، وتبين أن تلك النعم لم تكن لكرامتهم علينا وهوان من منعناه إياها . وقال أبو إسحاق : معنى الآية أن قولهم إنما آتانا الله ذلك لكرامتنا عليه وأنا أهله أحبط أعمالهم ، فكنى عن إحباط العمل بقوله :

﴿ فما أغْنَى عنهم ما كَانوا يَكسِبونَ ﴾ ..

ثم أبطل سبحانه هذا الظن الكاذب منهم بقوله :

﴿ أوَ لَمْ يعلمُوا أنَّ الله يَبْسطُ الرِّزقَ لمن يَشاءُ ويَقْدِرُ ﴾ ..

والمقصود أن قوله :

﴿ عَلى عِلْمٍ عِنْدى ﴾ ..

إن أريد به علمه نفسه كان المعنى أوتيته على ما عندى من العلم والخبرة والمعرفة التى توصلت بها إلى ذلك وحصلته بها ، وإن أريد به علم الله كان المعنى أوتيته على ما علم الله عندى من الخير والاستحقاق وأنى أهله وذلك من كرامتى عليه . وقد يترجح هذا القول بقوله : « أوتيته » ولم يقل حصلته واكتسبته بعلمي ومعرفتي ، فدل على اعترافه بأن غيره آتاه إياه ، ويدل عليه قوله تعالى :

﴿ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ ﴾ ..

أى محنة واختبار ، والمعنى أنه لم يؤت هذا لكرامته علينا بل أوتيه امتحاناً منا وابتلاء واختباراً هل يشكر فيه أم يكفر . وأيضاً فهذا يوافق قوله :

﴿ فأمَّا الإنسانُ إذَا ما ابْتَلاه رَبُّه فأكْرَمَه ونَعَّمهُ فيَقُولُ ربِّى أكْرَمَنِ * وأمَّا إذا ما ابْتَلاهُ فَقَدرَ عليه رِزْقَه فيَقُولُ ربِّى أهَانَنِ ﴾ ..

فهو قد اعترف بأن ربه هو الذى آتاه ذلك ولكن ظن أنه لكرامته عليه ، فالآية على التقدير الأول تتضمن ذم من أضاف النعم إلى نفسه وعلمه وقوته ولم يضفها إلى فضل الله وإحسانه ، وذلك محض الكفر بها ، فإن رأس الشكر الاعتراف بالنعمة وأنها من المنعم وحده ، فإذا أضيفت إلى غيره كان جحداً لها ، فإذا قال أوتيته على ما عندى من العلم والخبرة التى حصلت بها ذلك فقد أضافها إلى نفسه وأعجب بها كما أضافها إلى قدرته الذين قالوا من أشد منا قوة فهؤلاء اغتروا بقوتهم وهذا اغتر بعلمه ، فما أغنى عن هؤلاء قوتهم ولا عن هذا علمه . وعلى التقدير الثانى يتضمن ذم من اعتقد أن إنعام الله عليه لكونه أهلاً ومستحقاً لها ، فقد جعل سبب النعمة ما قام به من الصفات التى يستحق بها على الله أن ينعم عليه وإن تلك النعمة جزاء له على إحسانه وخيره فقد جعل سببها ما اتصف به هو لا ما قام بربه من الجود والإحسان والفضل والمنة ، ولم يعلم أن ذلك ابتلاء واختبار له أيشكر أم يكفر ، ليس ذلك جزاء على ما هو منه ، ولو كان ذلك جزاء على عمله أو خيراً قام به فالله سبحانه هو المنعم عليه بذلك السبب ، فهو المنعم بالمسبب والجزاء ، والكل محض منته وفضله وجوده وليس للعبد من نفسه مثقال ذرة من الخير ، وعلى التقديرين فهو لم يضف النعمة إلى الرب من كل وجه وإن أضافها إليه من وجه دون وجه ، وهو سبحانه وحده هو المنعم من جميع الوجوه على الحقيقة بالنعم وأسبابها فأسبابها من

نعمه على العبد وإن حصلت بكسبه فكسبه من نعمه ، فكل نعمة فمن الله وحده حتى الشكر فإنه نعمة وهى منه سبحانه فلا يطيق أحد أن يشكره إلا بنعمته ، وشكره نعمة منه عليه كما قال داود : يارب كيف أشكرك وشكرى لك نعمة من نعمك علىَّ تستوجب شكراً آخر ؟ فقال : الآن شكرتنى يا داود . ذكره الإمام أحمد ، وذكر أيضاً عن الحسن قال : قال داود : إلهى لو أن لكل شعرة من شعرى لسانين يذكرانك بالليل والنهار والدهر كله لما أدوا ما لك على من حق نعمة واحدة .

والمقصود : أن حال الشاكر ضد حال القائل :

﴿ إنَّما أُوتيتُه على عِلْمٍ عندى ﴾ ..

ونظير ذلك قوله :

﴿ لا يَسْأَمُ الإنسانُ من دُعاءِ الخير وإنْ مسَّه الشرُّ فَيئوسٌ قَنوطٌ * ولَئِنْ أذَقْنَاه رَحْمةً منَّا من بعد ضَرَّاء مسَّته ليقولَنَّ هَذا لى ﴾ ..

قال ابن عباس : يريد من عندى . وقال مقاتل : يعنى أنا أحق بهذا . وقال مجاهد : هذا بعملى وأنا محقوق به . وقال الزجاج : هذا واجب بعملى استحققته . فوصف الإنسان بأقبح صفتين : إن مسه الشر صار إلى حال القانط ووجم وجوم الآيس ، فإذا مسه الخير نسى أن الله هو المنعم عليه المفضل بما أعطاه فبطر وظن أنه هو المستحق لذلك ، ثم أضاف إلى ذلك تكذيبه بالبعث فقال :

﴿ وما أظُنُّ السَّاعةَ قَائِمةً ﴾ ..

ثم أضاف إلى ذلك ظنه الكاذب أنه إن بعث كان له عند الله الحسنى ، فلم يدع هذا للجهل والغرور موضعاً .

فصــــل

وفى قوله تعالى :

﴿ وأضَلَّه الله عَلى عِلْمٍ ﴾ ..

قول آخر ، أنه على علم الضال ، كما قيل على علم منه أن معبوده لا ينفع ولا يضر ، فيكون المعنى : أضله الله مع علمه الذى تقوم به عليه الحجة ، لم يضله

على جهل وعدم علم ، هذا يشبه قوله :

﴿ فلا تجعلُوا للهِ أندَاداً وأنتم تَعلَمُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَصدَّهم عن السبيلِ وكانوا مُستبصرِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وجَحدُوا بها واستَيْقَنتْها أنفسُهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ وآتَيْنا ثَمودَ النَّاقةَ مُبْصِرةً فَظلمُوا بها ﴾ ..

وقول موسى لفرعون :

﴿ لقد عَلِمْتَ ما أنْزَلَ هؤلاءِ إلَّا ربُّ السمواتِ والأرضِ بَصائِرَ ﴾ ..

وقوله تعالى :

﴿ الَّذينَ آتيناهمُ الكتابَ يَعْرِفُونه كما يَعْرِفُونَ أبناءَهم وإنَّ فَرِيقاً منهم لَيكْتُمونَ الحقَّ وهم يَعلمُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فإنَّهم لا يُكذِّبُونَك ولكنَّ الظَّالمينَ بآياتِ اللهِ يَجْحدُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ومَا كَانَ اللهُ لِيُضلَّ قَوْماً بعد إذْ هَداهم حتَّى يُبيِّنَ لهم ما يَتَّقونَ ﴾ ..

ونظائره كثيرة ، وعلى هذا التقدير فهو ضال عن سلوك طريق رشده وهو يراها عياناً كما فى الحديث : « أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالمٌ لم ينفعه الله بعلمه » ، فإن الضال عن الطريق قد يكون متبعاً لهواه عالماً بأن الرشد والهدى فى خلاف ما يعمل ، ولما كان الهدى هو معرفة الحق والعمل به كان له ضدان ، الجهل وترك العمل به ، فالأول ضلال فى العلم والثانى ضلال فى القصد والعمل .

فقد وقع قوله : « على علم » فى قوله تعالى :

﴿ ولقَد اخْتَرْناهم على عِلْمٍ ﴾ ..

وفى قوله :

﴿ وأضَلَّه اللهُ على عِلْمٍ ﴾ ..

وفى قوله :

﴿ قالَ إنَّما أُوتِيتُه على عِلْمٍ ﴾ ..

فالأول يرجع العلم فيه إلى الله قولاً واحداً ، والثانى والثالث فيهما قولان ، والراجح فى قوله :

﴿ وأضَلَّه الله على عِلْمٍ ﴾ ..

أن يكونَ كالأول وهو قول عامة السلف ، والثالث فيه قولان محتملان ، وقد ذكر توجههما . والله أعلم . والمقصود ذكر مراتب القضاء والقدر علماً وكتابة ومشيئة وخلقاً .

* * *

الباب الحادى عشر

فى ذكر المرتبة الثانية وهى مرتبة الكتابة

وقد تقدم فى أول الكتاب ما دل على ذلك من نصوص القرآن والسنة الصريحة فنذكر هنا بعض ما لم نذكره . قال تعالى :

﴿ ولقد كَتَبْنا فى الزَّبورِ من بعد الذِّكْر أنَّ الأرضَ يَرِثُها عِبادى الصَّالحونَ * إنَّ فى هذا لَبلاغاً لقومٍ عَابِدِينَ ﴾ ..

فالزبور هنا جميع الكتب المنزلة من السماء لا تختص بزبور داود ، والذكر أم الكتاب الذى عند الله ، والأرض الدنيا ، وعباده الصالحون أمة محمد ﷺ . هذا أصح الأقوال فى هذه الآية ، وهى علم من أعلام نبوة رسول الله ﷺ ، فإنه أخبر بذلك بمكة وأهل الأرض كلهم كفار أعداء له ولأصحابه ، والمشركون قد أخرجوهم من ديارهم ومساكنهم وشتتوهم فى أطراف الأرض ، فأخبرهم ربهم تبارك وتعالى أنه كتب فى الذكر الأول أنهم يرثون الأرض من الكفار ، ثم كتب ذلك فى الكتب التى أنزلها على رسله . والكتاب قد أطلق عليه الذكر فى قول النبى ﷺ فى الحديث المتفق على صحته : « كان الله ولم يكن شىء غيره وكان عرشه على الماء وكتب فى الذكر كل شىء » . فهذا هو الذكر الذى كتب فيه أن الدنيا تصير لأمة محمد ﷺ . والكتب المنزلة قد أطلق عليها الزبر فى قوله تعالى :

﴿ وما أرسَلْنا من قَبْلِك إلَّا رِجالاً نُوحِي إليهم فاسْألُوا أهْلَ الذِّكر إنْ كُنتُمْ لا تَعلمُونَ * بالبَيِّنات والزُّبرِ ﴾ ..

أى أرسلناهم بالآيات الواضحات والكتب التى فيها الهدى والنور . والذكر ههنا الكتابان اللذان أنزلا قبل رسول الله ﷺ وهما التوراة والإنجيل ، والذكر فى قوله :

﴿ وأنزلنا إليك الذِّكرَ لِتُبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم ﴾ ..

هو القرآن ، ففى هذه الآية علمه بما كان قبل كونه وكتابته له بعد علمه وقال تعالى :

﴿ إِنَّا نحن نُحيي الموتى ونكتبُ ما قَدَّموا وآثَارَهمْ وكُلَّ شيءٍ أحْصَيْناه فى إمامٍ مُبينٍ ﴾ ..

فجمع بين الكتابين الكتاب السابق لأعمالهم قبل وجودهم والكتاب المقارن لأعمالهم ، فأخبر أنه يحييهم بعد ما أماتهم للبعث ويجازيهم بأعمالهم ، ونبه بكتابته لها على ذلك ، قال : نكتب ما قدموا من خير أو شر فعلوه فى حياتهم « وآثارهم » ما سنوا من سنة خير أو شر فاقتدى بهم فيها بعد موتهم . وقال ابن عباس فى رواية عطاء : « آثارهم » ما أثروا من خير أو شر ، كقوله :

﴿ يُنَبَّأُ الإنسانُ يومئذٍ بما قَدَّمَ وأخَّرَ ﴾ ..

فإن قلت : قد استفيد هذا من قوله : « قدموا » فما أفاد قوله : « آثارهم » على قوله ؟ قلت : أفاد فائدة جليلة وهو أن سبحانه يكتب ما عملوه وما تولد من أعمالهم فيكون المتولد عنها كأنهم عملوه فى الخير والشر وهو أثر أعمالهم ، فآثارهم هى آثار أعمالهم المتولدة عنها وهذا القول أعم من قول مقاتل ، وكأن مقاتلاً أراد التمثيل والبيان على عادة السلف فى تفسير اللفظة العامة بنوع أو فرد من أفراد مدلولها تقريبا وتمثيلاً لا حصراً وإحاطة . وقال أنس وابن عباس فى رواية عكرمة نزلت هذه الآية فى بنى سلمة ، أرادوا أن ينتقلوا إلى قرب المسجد وكانت منازلهم بعيدة فلما نزلت قالوا بل نمكث مكاننا ، واحتج أرباب هذا القول بما فى صحيح البخارى من حديث أبى سعيد الخدرى قال : كانت بنو سلمة فى ناحية المدينة فأرادوا النقلة إلى قرب المسجد فنزلت هذه الآية :

﴿ إِنَّا نحن نُحيي الموتى ونكتبُ ما قدَّموا وآثارَهم ﴾ ..

فقال رسول الله ﷺ : « يا بنى سلمة دياركم تكتب آثاركم » وقد روى مسلم فى صحيحه نحوه من حديث جابر وأنس . وفى هذا القول نظر ، فإن سورة يس مكية وقصة بنى سلمة بالمدينة ، إلا أن يقال هذه الآية وحدها مدنية ، وأحسن من هذا أن تكون ذكرت عند هذه القصة ودلت عليها وذكروا بها عندها إما من النبى ﷺ وإما من جبريل فأطلق على ذلك النزول . ولعل هذا مراد من قال فى نظائر ذلك :

نزلت مرتين ، والمقصود أن خطاهم إلى المساجد من آثارهم التى يكتبها الله لهم . قال عمر بن الخطاب : لو كان الله سبحانه تاركاً لابن آدم شيئاً لترك ما عفت عليه الرياح من أثر . وقال مسروق : ما خطا رجل خطوة إلا كتبت له حسنة أو سيئة . والمقصود أن قوله :

﴿ وكلَّ شيءٍ أحْصَيْناهُ فى إمامٍ مُبِينٍ ﴾ ..

وهو اللوح المحفوظ ، وهو أم الكتاب ، وهو الذكر الذى كتب فيه كل شيء - يتضمن كتابة أعمال العباد قبل أن يعملوها ، والإحصاء فى الكتاب يتضمن علمه بها وحفظه لها والإحاطة بعددها وإثباتها فيه . وقال تعالى :

﴿ ومَا مِنْ دابَّةٍ فى الأرْضِ ولا طَائرٍ يطيرُ بِجناحيه إلَّا أمَمٌ أمثالُكم ما فَرَّطْنَا فى الكتابِ من شيءٍ ثمَّ إلى ربِّهم يُحشَرُونَ ﴾ ..

وقد اختلف فى الكتاب ههنا ، هل هو القرآن أو اللوح المحفوظ على قولين ، فقالت طائفة : المراد به القرآن ، وهذا من العام المراد به الخاص ، أى ما فرطنا فيه من شيء يحتاجون إلى ذكره وبيانه ، كقوله :

﴿ وأنزَلْنا إليكَ الكتابَ تِبيَاناً لِكلِّ شَيءٍ ﴾ ..

ويجوز أن يكون من العام المراد به عمومه ، والمراد أن كل شيء ذكر فيه مجملاً ومفصلاً كما قال ابن مسعود وقد لعن الواصلة والمستوصلة : ما لى لا ألعن من لعنه الله فى كتابه ؟ فقالت امرأة : لقد قرأت القرآن فما وجدته ، فقال : إن كنت قرأته فقد وجدته ، قال تعالى :

﴿ ما آتاكُم الرَّسولُ فَخذُوه وما نهاكم عنه فانتَهُوا ﴾ ..

ولعن رسول الله ﷺ الواصلة والمستوصلة . وقال الشافعى : ما نزل بأحد من المسلمين نازلة إلا وفى كتاب الله سبيل الدلالة عليها . وقالت طائفة : المراد بالكتاب فى الآية اللوح المحفوظ الذى كتب الله فيه كل شيء ، وهذا إحدى الروايتين عن ابن عباس ، وكأن هذا القول أظهر فى الآية ، والسياق يدل عليه ، فإنه قال :

﴿ وما من دَابةٍ فى الأرْض ولا طَائرٍ يَطيرُ بجناحيه إلَّا أممٌ أمَثالُكم ﴾ ..

وهذا يتضمن أنها أمم أمثالنا فى الخلق والرزق والأكل والتقدير الأول وأنها لم تخلق

سدى ، بل هى معبدة مذللة قد قدر خلقها وأجلها ورزقها وما تصير إليه ، ثم ذكر عاقبتها ومصيرها بعد فنائها ، ثم قال :

﴿ إلى ربِّهم يُحشَرُونَ ﴾ ..

فذكر مبدأها ونهايتها ، وأدخل بين هاتين الحالتين قوله :

﴿ ما فَرَّطْنا فى الكتابِ من شىءٍ ﴾ ..

أى كلها قد كتبت وقدرت وأحصيت قبل أن توجد ، فلا يناسب هذا ذكر كتاب الأمر والنهى وإنما يناسب ذكر الكتاب الأول . ولمن نصر القول الأول أن يجيب عن هذا بأن فى ذكر القرآن ههنا الإخبار عن تضمنه لذكر ذلك والإخبار به ، فلم تفرط فيه من شىء بل أخبرناكم بكل ما كان وما هو كائن إجمالاً وتفصيلاً . ويرجحه أمر آخر وهو أن هذا ذكر عقيب قوله :

﴿ وقَالُوا لَوْلا نُزِّلَ عليه آيةٌ من ربِّه قل إنَّ الله قَادِرٌ على أنْ يُنَزِّل آيةً ولكنَّ أكثرَهم لا يَعلمُونَ ﴾ ..

فنبههم على أعظم الآيات وأدلها على صدق رسول الله ﷺ ، وهو الكتاب الذى يتضمن بيان كل شىء ولم يفرط فيه من شىء ، ثم نبههم بأنهم أمة من جملة الأمم التى فى السموات والأرض وهذا يتضمن التعريف بوجود الخالق وكمال قدرته وعلمه وسعة ملكه وكثرة جنوده والأمم التى لا يحصيها غيره ، وهذا يتضمن أنه لا إله غيره ولا رب سواه وأنه رب العالمين ، فهذا دليل على وحدانيته وصفات كماله من جهة خلقه وقدره ، وإنزال الكتاب الذى لم يفرط فيه من شىء دليل من جهة أمره وكلامه ، فهذا استدلال بأمره وذاك بخلقه :

﴿ ألَا له الخلْقُ والأمْرُ تبارك اللهُ ربُّ العالمين ﴾ ..

وشهد لهذا أيضاً قوله :

﴿ وقالُوا لوْلا أُنْزِل عليه آياتٌ من ربِّه قل إنَّما الآياتُ عند الله وإنَّما أنا نذيرٌ مُبين • أوَ لَمْ يكْفِهِم أنَّا أنزَلْنا عليكَ الكتابَ يُتلى عليهم إنَّ فى ذلك لَرَحْمةً وذِكْرى لقومٍ يُؤمنونَ ﴾ ..

ولمن نصر أن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ أن يقول : لما سألوا آية أخبرهم

سبحانه بأنه لم يترك إنزالها لعدم قدرته على ذلك – فإنه قادر على ذلك – وإنما لم ينزلها لحكمته ورحمته بهم وإحسانه إليهم إذ لو أنزلها على وفق اقتراحهم لعوجلوا بالعقوبة إن لم يؤمنوا . ثم ذكر ما يدل على كمال قدرته بخلق الأمم العظيمة التى لا يحصى عددها إلا هو ، فمن قدر على خلق هذه الأمم مع اختلاف أجناسها وأنواعها وصفاتها وهيئاتها كيف يعجز عن إنزال آية ؟ ثم أخبر عن كمال قدرته وعلمه بأن هؤلاء الأمم قد أحصاهم وكتبهم وقدر أرزاقهم وآجالهم وأحوالهم فى كتاب لم يفرط فيه من شيء ثم يميتهم ثم يحشرهم إليه ، والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم فى الظلمات عن النظر والاعتبار الذى يؤديهم إلى معرفة ربوبيته ووحدانيته وصدق رسله . ثم أخبر أن الآيات لا تستقل بالهدى ولو أنزلها على وفق اقتراح البشر ، بل الأمر كله له من يشأ يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم ، فهو أظهر القولين . والله أعلم .

وقال :

﴿ حمٓ * والكتابِ المبينِ * إنَّا جَعلْناهُ قُرآناً عَربيّاً لعلَّكم تَعْقلُونَ * وإنَّه فى أمِّ الكتابِ لدينا لَعليٌّ حَكيمٌ ﴾ ..

قال ابن عباس : فى اللوح المحفوظ المقرى[1] عندنا . قال مقاتل : إن نسخته فى أصل الكتاب وهو اللوح المحفوظ ، وأم الكتاب أصل الكتاب ، وأم كل شيء أصله ، والقرآن كتبه الله فى اللوح المحفوظ قبل خلق السموات والأرض كما قال تعالى :

﴿ بَلْ هو قرآنٌ مجيدٌ * فى لَوْحٍ محفُوظ ﴾ ..

وأجمع الصحابة والتابعون وجميع أهل السنة والحديث أن كل كائن إلى يوم القيامة فهو مكتوب فى أم الكتاب ، وقد دل القرآن على أن الرب تعالى كتب فى أم الكتاب ما يفعله وما يقوله فكتب فى اللوح أفعاله وكلامه ، فتبت يدا أبى لهب فى اللوح المحفوظ قبل وجود أبى لهب . وقوله « لدينا » يجوز فيه أن تكون من صلة أم الكتاب ، أى أنه فى الكتاب الذى عندنا ، وهذا اختيار ابن عباس ، ويجوز أن

---

(١) المعنى : المكتوب عندنا ، لكن الكلمة لا تؤدى .

يكون من صلة الخبر ، إنه على حكيم عندنا ليس هو كما عند المكذبين به ، وإن كذبتم به وكفرتم فهو عندنا فى غاية الارتفاع والشرف والإحكام .

وقال تعالى :

﴿ فمَن أظلمُ ممن افترى على اللهِ كَذِباً أو كَذَّبَ بآياتِه أولئك ينالُهم نصيبُهم من الكتابِ ﴾ ..

قال سعيد بن جبير ومجاهد وعطية : أى ما سبق لهم فى الكتاب من الشقاوة والسعادة ثم قرأ عطية :

﴿ فَريقاً هَدى وفَرِيقاً حقَّ عَليهِمُ الضَّلالة ﴾ ..

والمعنى أن هؤلاء أدركهم ما كتب لهم من الشقاوة ، وهذا قول ابن عباس فى رواية عطاء ، قال : يريد ما سبق عليهم فى علمى فى اللوح المحفوظ ، فالكتاب على هذا القول الكتاب الأول ، ونصيبهم ما كتب لهم من الشقاوة وأسبابها ، وقال ابن زيد والقرطبى والربيع بن أنس : ينالهم ما كتب لهم من الأرزاق والأعمال فإذا فنى نصيبهم واستكملوه جاءتهم رسلنا يتوفونهم . ورجح بعضهم هذا القول لمكان حتى التى هى للغاية[1] ، يعنى أنهم يستوفون أرزاقهم وأعمارهم إلى الموت . ولمن نصر القول الأول أن يقول : حتى فى هذا الموضع هى التى تدخل على الجمل وينصرف الكلام فيها إلى الابتداء كما فى كقوله :

فيا عجباً حتى كليب تسبُّنى

والصحيح أن نصيبهم من الكتاب يتناول الأمرين فهو نصيبهم من الشقاوة ، ونصيبهم من الأعمال التى هى أسبابها ، ونصيبهم من الأعمار التى هى مدة اكتسابها ، ونصيبهم من الأرزاق التى استعانوا بها على ذلك ، فعمت الآية هذا النصيب كله . وذكر هؤلاء بعضه وهؤلاء بعضه ، هذا على القول الصحيح وأن المراد ما سبق لهم فى أم الكتاب . وقالت طائفة : المراد بالكتاب القرآن . قال الزجاج :

---

(١) يعنى قوله تعالى تماما للآية : « ... حتى إذا جاءتهم رسلُنا يتوفَّونهم قالوا أين ما كنتم تدْعون من دون الله قالوا ضلُّوا عنا وشَهدوا على أنفسهم أنَّهم كانوا كافرين » ..

معنى : « نصيبهم من الكتاب » ما أخبر الله من جزائهم نحو قوله :

﴿ فأنذرتُكم ناراً تلظّى ﴾ ..

وقوله :

﴿ يَسْلُكْه عَذاباً صَعَداً ﴾ ..

قال أرباب هذا القول : وهذا هو الظاهر ، لأنه ذكر عذابهم فى القرآن فى مواضع ثم أخبر أنه ينالهم نصيبهم منه ، والصحيح القول الأول وهو نصيبهم الذى كتب لهم أن ينالوه قبل أن يخلقوا ، ولهذا القول وجه حسن وهو أن نصيب المؤمنين منه الرحمة والسعادة ونصيب هؤلاء منه العذاب والشقاء ، فنصيب كل فريق منه ما اختاروه لأنفسهم وآثروه على غيره ، كما أن حظ المؤمنين منه كان الهدى والرحمة فحظ هؤلاء منه الضلال والخيبة ، فكان حظهم من هذه النعمة أن صارت نقمة وحسرة عليهم .

وقريب من هذا قوله :

﴿ وتَجعلونَ رِزْقَكم أنّكم تُكذِّبونَ ﴾ ..

أى تجعلون حظكم من هذا الرزق الذى به حياتكم التكذيب . قال الحسن : تجعلون حظكم ونصيبكم من القرآن أنكم تكذبون . قال : وخسر عبد لا يكون حظه من كتاب الله الا التكذيب . وقال تعالى :

﴿ وكلُّ شيءٍ فَعلُوه فى الزُّبرِ ﴾ ..

قال عطاء ومقاتل : كل شيء فعلوه مكتوب عليهم فى اللوح المحفوظ . وروى حماد بن زيد عن داود بن أبى هند عن الشعبى :

﴿ وكلُّ شيء فعلُوه فى الزبرِ ﴾ ..

قال كتب عليهم قبل أن يعملوه . وقالت طائفة : المعنى أنه يحصى عليهم فى كتب أعمالهم ، وجمع أبو إسحاق بين القولين فقال : مكتوب عليهم قبل أن يفعلوه ومكتوب عليهم إذا فعلوه للجزاء ، وهذا أصح وبالله التوفيق .

وفى الصحيحين من حديث ابن عباس قال : ما رأيت شيئاً أشبه باللمم مما قال أبو هريرة أن النبى ﷺ قال : « إن الله كتب على ابن آدم حظه من الزنا ، أدرك ذلك لا محالة ، فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان النطق ، والنفس تمنى وتشتهى ، والفرج يصدق ذلك ويكذبه » . وفى الصحيح أيضاً عن أبى هريرة قال :

قال رسول الله ﷺ : « كتب على ابن آدم نصيبه من الزنا مدرك ذلك لا محالة ، فالعينان زناهما النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطا ، والقلب يهوى ويتمنى ، ويصدق الفرج ذلك كله ويكذبه » . وفى صحيح البخارى وغيره عن عمران بن حصين قال : دخلت على النبى ﷺ وعقلت ناقتى بالباب ، فأتاه ناس من بنى تميم فقال : اقبلوا البشرى يا بنى تميم ، قالوا : قد بشرتنا فأعطنا ، مرتين ، ثم دخل عليه ناس من اليمن فقال : اقبلوا البشرى ياأهل اليمن إذ لم يقبلها بنو تميم ، قالوا : قد قبلنا يا رسول الله ، قالوا جئنا لنسألك عن هذا الأمر ، قال : كان الله ولم يكن شىء غيره وكان عرشه على الماء وكتب فى الذكر كل شىء ، وخلق السموات والأرض ، فنادى مناد : ذهبت ناقتك يا ابن الحصين ، فانطلقت فإذا هى ينقطع دونها السراب ، فوالله لوددت أنى كنت تركتها » . فالرب سبحانه كتب ما يقوله وما يفعله وما يكون بقوله وفعله ، وكتب مقتضى أسمائه وصفاته وآثارها كما فى الصحيحين من حديث أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لما قضى الله الخلق كتب فى كتابه فهو عنده فوق العرش : إن رحمتى غلبت غضبى » .

* * *

الباب الثانى عشر

فى ذكر المرتبة الثالثة من مراتب القضاء والقدر
وهى مرتبة المشيئة

وهذه المرتبة قد دل عليها إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم ، وجميع الكتب المنزلة من عند الله ، والفطرة التى فطر الله عليها خلقه ، وأدلة العقول والبيان ، وليس فى الوجود موجب ومقتض إلا مشيئة الله وحده فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، هذا عموم التوحيد الذى لا يقوم إلا به ، والمسلمون من أولهم إلى آخرهم مجمعون على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ، وخالفهم فى ذلك من ليس منهم فى هذا الموضع ، وإن كان منهم فى موضع آخر ، فجرزوا أن يكون فى الوجود ما لا يشاء الله وأن يشاء ما لا يكون ، وخالف الرسل كلهم وأتباعهم من نفى مشيئة الله بالكلية ولم يثبت له سبحانه مشيئة واختياراً أوجد بها الخلق كما يقوله طوائف من أعداء الرسل من الفلاسفة وأتباعهم والقرآن والسنة مملوآن بتكذيب الطائفتين فقوله تعالى :

﴿ ولو شاءَ اللهُ ما اقْتَتل الَّذين من بعدهم من بعد ما جَاءَتْهم البيناتُ ولكن اختلفوا فمنهم من آمنَ ومنهم من كفرَ ولو شاءَ اللهُ ما اقْتَتلوا ولكنّ اللهَ يفعلُ ما يُريد ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ كَذلك اللهُ يفعلُ ما يَشاءُ ﴾ ..

وقال :

﴿ وكذلك جعلنا لكلِّ نبيٍّ عدوًّا شياطينَ الإنس والجنِّ يُوحى بعضُهم إلى بعضٍ زُخرفَ القولِ غُروراً ولو شاء ربُّك ما فَعلوه فَذَرْهم وما يَفْترونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شاء ربُّك لآمنَ من فى الأرض كلُّهم جَميعاً ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شاء ربُّك لجعلَ النَّاس أمَّةً واحدةً ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شاءَ اللهُ لجَمعَهم على الهُدَى ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شِئْنا لآتَيْنا كُلَّ نفسٍ هُداها ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو يَشاء اللهُ لا نْتَصرَ منهم ﴾ ..

وقال :

﴿ ولَئِنْ شِئنا لنَذْهبَنَّ بالذى أوْحَينا إليك ﴾ ..

وقال :

﴿ فإنْ يَشأِ اللهُ يَخْتِمْ على قَلبك ﴾ ..

وقال :

﴿ إن يَشأ يُذْهِبْكم أيُّها الناسُ ويأْتِ بآخرين وكان اللهُ على ذلك قَدِيراً ﴾ ..

وقال :

﴿ لَتدْخُلنَّ المسجدَ الحَرامَ إنْ شاء اللهُ آمِنينَ ﴾ ..

وقال عن نوح إنه قال لقومه :

﴿ إنَّما يأتيكم به اللهُ إنْ شاء ﴾ ..

وقال إمام الحنفاء وأبو الأنبياء لقومه :

﴿ ولا أخافُ ما تُشركون به إلَّا أنْ يشاء ربِّى شَيَئاً وسِعَ ربى كلَّ شىء عِلماً ﴾ ..

وقال الذبيح له :

﴿ سَتجدُنى إنْ شاء اللهَ مِنَ الصَّابرين ﴾ ..

وقال خطيب الأنبياء شعيب :

﴿ وما يكونُ لنا أن نعودَ فيها إلَّا أنْ يشاء اللهُ ربُّنا وَسِعَ ربُّنا كلَّ شىءٍ علماً على الله توكَّلنا ﴾ ..

وقال الصديق الكريم ابن الكريم ابن الكريم :

﴿ ادْخلُوا مِصرَ إنْ شاء اللهُ آمنين ﴾ ..

وقال حمو موسى :

﴿ وما أُريدُ أنْ أشقَّ عليك سَتجدُنى إنْ شاء اللهُ من الصَّالحين ﴾ ..

وقال كليم الرحمن للخضر :

﴿ سَتجدُنى إنْ شاء اللهُ صَابراً ولا أَعْصِى لك أمْراً ﴾ ..

وقال قوم موسى له :

﴿ وإنَّا إنْ شاء الله لمهتدُونَ ﴾ ..

وقال لسيدص ولد آدم وأكرمهم عليه :

﴿ ولا تَقولَنَّ لشىءٍ إنِّى فَاعِلٌ ذلك غَداً إلَّا أنْ يشاء اللهُ ﴾ ..

وقال :

﴿ قل لا أمْلِك لنفسى ضَراً ولا نَفْعاً إلَّا ما شاء اللهُ ﴾ ..

وقال عن أهل الجنة :

﴿ خَالدين فيها ما دامتِ السَّمواتُ والأرضُ إلَّا ما شاء ربُّك ﴾ ..

وعن أهل النار كذلك ليبين أن الأمر راجع إلى مشيئته ولو شاء لكان غير ذلك ، وقال :

﴿ ربُّكم أعلمُ بكم إنْ يَشأ يَرْحَمْكم أو إنْ يَشَأ يُعذِّبْكم ﴾ ..

وقال :

﴿ يغفرُ لمن يشاء ويعذِّبُ مَنْ يشاء ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو بَسطَ اللهُ الرزقَ لعباده لبغَوْا فى الأرْضِ ولكنْ يُنزِّلُ بِقَدرٍ ما يَشاء ﴾ ..

وقال :

﴿ إنَّ ربَّك يبسط الرزقَ لمن يشاء ويَقْدرُ ﴾ ..

وقال :

﴿ يمحو اللهُ ما يشاءُ ويُثْبِت ﴾ ..

قال :

﴿ مَنْ يشأ اللهُ يُضْلِله ومَنْ يشأ يَجْعله على صِراطٍ مُستقيم ﴾ ..

وقال :

﴿ وما أرْسلنا من رسول إلَّا بلسانِ قَوْمه ليبيِّنَ لهم فيُضلُّ اللهُ مَنْ يشاء ويَهْدِى مَن يشاء وهو العزيزُ الحكيمُ ﴾ ..

وقال :

﴿ ويُضلُّ اللهُ الظَّالمينَ ويَفعلُ اللهُ ما يَشاءُ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولكنْ جعلناه نُوراً نهدى به من نَشاءُ من عِبَادنا ﴾ ..

وقال :

﴿ قُلْ للهِ المشرقُ والمغربُ يَهْدى مَنْ يشاءُ إلى صِرَاطٍ مُستقيم ﴾ ..

وقال :

﴿ قُلْ لو شاءَ اللهُ ما تلوتُه عليكم ولا أدْرَاكم به ﴾ ..

وقال :

﴿ نحنُ خَلقْناهم وشَدَدْنا أسْرَهم وإذا شِئْنا بدَّلنا أمثالهم تَبديلاً ﴾ ..

وقال :

﴿ وما يذْكرونَ إلَّا أنْ يَشاء اللهُ ﴾ ..

وفى الآية الأخرى :

﴿ وما تَشاءون إلَّا أنْ يَشاء اللهُ ﴾ ..

فأخبر أن مشيئتهم وفعلهم موقوفان على مشيئته لهم هذا وهذا . وقال :

﴿ قُل اللهمَّ مالك الملكِ تُؤتى الملكَ مَنْ تشاء وتَنزِعُ الملكَ مِمَّنْ تَشاء وتُعزُّ من تشاء وَتذلُّ من تشاء ﴾ ..

وقال :

﴿ واللهُ يدعو إلى دار السلام وَيهْدى من يشَاء إلى صِراطٍ مُستقيم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ويعذِّب المنافقينَ إن شاء أو يتوبَ عليهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ يختصُّ بَرَحْمتِه مَن يشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولكنَّ الله يُزكِّى مَن يشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهَ يُضاعِفُ لمن يشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ نُصيبُ برحمتنا مَنْ نَشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ نرفعُ دَرجاتٍ مَن نَشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ ذلك فضلُ الله يُؤتِيه من يشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولكنَّ اللهَ يَمُنُّ على مَن يشاء مِن عباده ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَنجِّى مَن نشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَيبسُطه فى السماءِ كيف يشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ ربِّى لطيفٌ لما يشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ يُؤتى الحكمةَ مَن يشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولو نشاء لطَمسْنَا على أعيُنِهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولوْ شاء اللهُ لَذهبَ بسمعهم وأبْصارِهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ إن يشأ يُسْكنِ الريحَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لو نشاءُ لجعلناه حُطَاماً ﴾ ..

وقوله :

﴿ لو نشاءُ جَعلناه أُجَاجاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ فسوف يُغنيكم اللهُ من فضْلِه إنْ شاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ إن يشأ يُذْهِبْكم ويَسْتخْلِفْ من بعدِكم ما يَشاء ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولو شاء اللهُ لأعْنَتكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ اللهُ يَجْتبِي إليه مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وقوله عن كليمه موسى :

﴿ إنْ هِيَ إلَّا فِتنتُك تُضلُّ بها مَنْ تشاءُ وتَهْدِى مَنْ تشاءُ ﴾ ..

وهذه الآيات ونحوها تتضمن الرد على طائفتى الضلال نفاة المشيئة بالكلية ونفاة مشيئة أفعال العباد وحركاتهم وهداهم وضلالهم ، وهو سبحانه تارة يخبر أن كل ما فى الكون بمشيئته ، وتارة أن ما لم يشأ لم يكن ، وتارة أنه لو شاء لكان خلاف الواقع ، وأنه لو شاء لكان خلاف القدر الذى قدره وكتبه ، وأنه لو شاء ما عصى ، وأنه لو شاء لجمع خلقه على الهدى وجعلهم أمة واحدة ، فتضمن ذلك أن الواقع بمشيئته ، وأن ما لم يقع فهو لعدم مشيئته ، وهذا حقيقة الربوبية ، وهو معنى كونه رب العالمين وكونه القيوم القائم بتدبير عباده ، فلا خلق ولا رزق ولا عطاء ولا منع ولا قبض ولا بسط ولا موت ولا حياة ولا إضلال ولا هدى ولا سعادة ولا شقاوة إلا بعد إذنه ، وكل ذلك بمشيئته وتكوينه إذ لا مالك غيره ولا مدبر سواه ولا رب غيره ، قال تعالى :

﴿ وربُّك يخلقُ ما يشاءُ ويَختارُ ﴾ ..

وقال :

﴿ ونُقِرُّ فى الأرْحامِ ما نَشاءُ ﴾ ..

وقال :

﴿ فى أىِّ صُورةٍ ما شاءَ رَكَّبكَ ﴾ ..

وقال :

﴿ لله ملكُ السمواتِ والأرضِ يخلقُ ما يشاءُ يَهَبُ لمن يشاء إناثاً ويهَبُ لمن يَشاء الذُّكورَ * أو يُزوِّجُهم ذُكْراناً وإناثاً ويجعلُ مَنْ يشاءُ عَقِيماً ﴾ ..

وقال :

﴿ يَهْدِى اللهُ لنورِهِ مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وتقدم فى حديث حذيفة بن أسيد فى صحيح مسلم فى شأن الجنين

« فيقضى ربك ما يشاء ويكتب الملك » . وفى صحيح البخارى من حديث أبى موسى عن النبى ﷺ : « اشفعوا تؤجروا ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء » . وفى صحيح البخارى من حديث على بن أبى طالب حين طرقه النبى ﷺ وفاطمة ليلا فقال : « ألا تصليان ؟ فقال على : إنما أنفسنا بيد الله فإذا شاء أن يبعثنا بعثنا » . وفى صحيحه أيضاً فى قصة نومهم فى الوادى عنه ﷺ : « إن الله قبض أرواحكم حين شاء وردها حين شاء » . وفى حديث ابن مسعود الذى فى المسند وغيره فى قصة رجوعهم من الحديبية ونومهم عن صلاة الصبح ، فقال النبى ﷺ : « إن الله لو شاء لم تناموا عنها ولكن أراد أن تكون لمن بعدكم ، فهكذا لمن نام ونسى » . وفى لفظ آخر : « إن الله سبحانه لو شاء أيقظنا ولكنه أراد أن يكون لمن بعدكم » . وفى مسند الإمام أحمد عن طفيل بن سخيرة أخى عائشة لأمها أنه رأى فيما يرى النائم كأنه مر برهط من اليهود فقال : من أنتم ؟ قالوا : نحن اليهود ، قال : إنكم أنتم القوم لولا أنكم تزعمون أن عزيراً ابن الله ، فقالت اليهود : وأنتم القوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، ثم مر برهط من النصارى فقال : من أنتم ؟ قالوا : نحن النصارى ، قال : إنكم أنتم القوم لولا أنكم تقولون المسيح ابن الله ، قالوا : وأنتم القوم لولا أنكم تقولون ما شاء الله وشاء محمد ، فلما أصبح أخبر بها من أخبر ثم أتى النبى ﷺ فأخبره فقال : أخبرت أحداً ؟ قال : نعم ، فلما صلوا خطبهم فحمد الله وأثنى عليه فقال : إن طفيلاً رأى رؤيا فأخبر بها من أخبر منكم وأنكم تقولون كلمة كان يمنعنى الحياء منكم - زاد البيهقى - فلا تقولوها ولكن قولوا ما شاء الله وحده لا شريك له » . وروى جعفر عن عون عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال : « جاء رجل إلى النبى ﷺ يكلمه فى بعض الأمر فقال الرجل لرسول الله : ما شاء الله وشئت ، فقال رسول الله ﷺ : أجعلتنى لله عدلاً بل ما شاء الله وحده » . وروى سعيد عن منصور عن عبد الله بن يسار عن حذيفة عن النبى ﷺ قال : « لا تقولوا ما شاء الله وشاء فلان ، ولكن قولوا : ما شاء الله ثم شاء فلان » قال الشافعى فى رواية الربيع عنه : المشيئة إرادة الله عز وجل .

﴿ وما تشاؤونَ إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ ﴾ ..

فأعلم الله خلقه أن المشيئة له دون خلقه وأن مشيئتهم لا تكون إلا أن يشاء الله ، فيقال لرسول الله ﷺ : ما شاء الله ثم شئت ، ولا يقال : ما شاء الله وشئت .

قال : ويقال : من يطع الله ورسوله فإن الله تعبد العباد بأن فرض عليهم طاعة رسوله . فإذا أطيع رسول الله فقد أطيع الله بطاعة رسوله . وفى صحيح مسلم من حديث عبد الله بن عمرو عن النبى ﷺ : « قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفها كيف يشاء ، ثم قال رسول الله ﷺ : يا مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك » . وفى حديث النواس بن سمعان سمعت النبى ﷺ يقول : « ما من قلب إلا بين أصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه » . وكان رسول الله ﷺ يقول : « اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلوبنا على دينك ، والميزان بيد الرحمن يرفع أقواماً ويخفض آخرين إلى يوم القيامة » . وفى الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو سمعت النبى ﷺ وهو قائم على المنبر يقول : « إنما بقاؤكم فيما سلف من الأمم قبلكم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس » وذكر الحديث وقال فى آخره :

﴿ فَذلك فَضْلى أُوتِيه مَنْ أشاء ﴾ ..

وفى صحيح البخارى مرفوعاً : « مثل الكافر كمثل الأرزة صماء معتدلة حتى يقصمها الله إذا شاء » وقال عبد الرزاق عن معمر عن همام : هذا ما حدثنا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : قال الله تبارك وتعالى : لا يقل ابن آدم يا خيبة الدهر فإنى أنا الدهر أرسل الليل والنهار فإذا شئت قبضتهما . قال الشافعى : تأويله والله أعلم أن العرب كان شأنها أن تذم الدهر وتسبه عند المصائب التى تنزل بهم من موت أو هرم أو تلف أو غير ذلك ، فيقولون : إنما يهلكنا الدهر وهو الليل والنهار ، ويقولون : أصابتهم قوارع الدهر وأبادهم الدهر ، فيجعلون الليل والنهار يفعلان الأشياء فيذمون الدهر بأنه الذى يفنيهم ويفعل بهم ، فقال رسول الله ﷺ : لا تسبوا الدهر على أنه الذى يفنيكم والذى يفعل بكم هذه الأشياء ، فإنكم إذا سببتم فاعل هذه الأشياء فإنما تسبون الله تبارك وتعالى فإنه فاعل هذه الأشياء . وفى حديث أنس يرفعه : « اطلبوا الخير دهركم كله وتعرضوا لنفحات رحمة الله فإن لله عز وجل سحائب من رحمته يصيب بها من يشاء من عباده وسلوا الله أن يستر عوراتكم ويؤمن روعاتكم » . وفى الصحيحين من حديث عبادة بن الصامت قال : كنا عند النبى ﷺ وسلم فقال : تبايعونى على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنوا ولا تسرقوا ، فمن وفّى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة

له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً فستره الله فهو إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له . وفيهما أيضاً من حديث احتجاج الجنة والنار قول الله للجنة : أنت رحمتى أرحم بك من أشاء ، وللنار : أنت عذابى أعذب بك من أشاء . وفيه أيضاً من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ : « لا يقل أحدكم اللهم اغفر لى إن شئت وارحمنى إن شئت وارزقنى إن شئت ليعزم المسألة ، إنه يفعل ما يشاء لا مكره له » . وفى صحيح مسلم عنه يرفعه : « المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير ، احرص على ما ينفعك ، واستعن بالله ولا تعجز ، وإن أصابك شىء فلا تقل لو أنى فعلت كذا وكذا ولكن قل قدر الله وما شاء فعل ، فإن لو تفتح عمل الشيطان » . وفى حديث أبى ذر « يا عبادى كلكم ضال إلا من هديته » الحديث ، وفى آخره : « ذلك بأنى جواد أفعل ما أشاء ، عطائى كلام ، فإذا أردت شيئاً فإنما أقول له كن فيكون » . وفى حديث أنس بن مالك عن النبي ﷺ : « ما أنعم الله على عبد من نعمة من أهلٍ وولد فيقول ما شاء الله لا قوة إلا بالله فيرى فيه آية دون الموت » . وهذا الحديث الصحيح مشتق من قوله تعالى .

﴿ ولَوْلا إذْ دخلتَ جنتَك قلتَ ما شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلَّا باللهِ ﴾ ..

وفى حديث الشفاعة : « فإذا رأيت ربى وقعت له ساجداً فيدعنى ما شاء الله أن يدعنى » . وفى حديث آخر « أهل الجنة دخولاً إليها فيسكت ما شاء الله أن يسكت » وفيه قوله سبحانه : لا أهزأ بك ولكنى على ما أشاء قدير . والحديثان فى الصحيحين ، وفيهما من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ : « لكل نبى دعوة فأريد إن شاء الله أن أختبى دعوتى شفاعة لأمتى يوم القيامة » وقال : « لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة الذين بايعوا تحتها أحد » وقال : « إنى لأطمع أن يكون حوضى إن شاء الله أوسع ما بين أيلة إلى كذا » ، وقال فى المدينة : « لا يدخلها الطاعون ولا الدجال إن شاء الله » وقال فى زيارة المقابر : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وقال لما حاصر الطائف : « إنا قافلون غداً إن شاء الله » وقال لما قدم مكة : « منزلنا غداً إن شاء الله بخيف بنى كنانة » وقال يوم بدر : « هذا مصرع فلان غداً إن شاء الله ، هذا مصرع فلان غداً إن شاء الله » وقال فى بعض أسفاره : « إنكم تسيرون عشيتكم وليلتكم ثم إنكم تأتون الماء غداً إن شاء الله » . وقال للأعرابى الذى عاده من الحمى : « لا بأس طهور إن شاء الله » وأخبر

عن سليمان بن داود أنه قال : « لأطوفن الليلة على سبعين امرأة كل واحدة تأتى بفارس يقاتل فى سبيل الله ، فقال له الملك قل إن شاء الله ، فلم يقل ، فطاف عليهن جميعاً فلم تحمل منهم إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل ، وايم الذى نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا فى سبيل الله فرساناً أجمعون » . وقال : « من حلف فقال : إن شاء الله فإن شاء مضى وإن شاء رجع غير حنث » وقال : « لأغزون قريشاً ، ثم قال فى الثالثة إن شاء الله » وقال : « ألا مشمر للجنة ؟ فقالت الصحابة : نحن المشمرون لها يا رسول الله ، فقال : قولوا إن شاء الله » وقال تعالى :

﴿ واذْكُرْ ربَّك إذا نَسِيتَ ﴾ ..

قال الحسن : إذا نسيت أن تقول إن شاء الله . وهذا هو الاستثناء الذى كان يجوزه ابن عباس متراخياً ، ويتأول عليه الآية لا الاستثناء فى الإقرار واليمين والطلاق والعتاق . وهذا من كمال علم ابن عباس وفقهه فى القرآن . وقد أجمع المسلمون على أن الحالف إذا استثنى فى يمينه متصلاً بها فقال : لأفعلن كذا ، أو لا أفعله إن شاء الله ، أنه لا يحنث إذا خالف ما حلف عليه ، لأن من أصل أهل الإسلام أنه لا يكون شيء إلا بمشيئة الله ، فإذا علق الحالف الفعل أو الترك بالمشيئة لم يحنث عند عدم المشيئة ولا تجب عليه الكفارة . ولو ذهبنا نذكر كل حديث أو أثر جاء فيه لفظ المشيئة وتعليق فعل الرب بها لطال الكتاب جداً .

وأما الإرادة فورودها فى نصوص القرآن والسنة معلوم أيضاً كقوله :

﴿ فعَّالٌ لما يُريد ﴾ ..

﴿ فأراد ربُّك أنْ يبلُغا أشدَّهما ﴾ ..

﴿ وإذا أردْنا أنْ نُهلك قَريةً ﴾ ..

﴿ يُريد الله بكم اليُسْرَ ولا يُريد بكم العُسْرَ ﴾ ..

﴿ إنَّما أمْرُه إذا أرادَ شيئاً أنْ يقولَ له كُنْ فَيكونَ ﴾ ..

﴿ ومَنْ يردِ اللهُ فِتنتَه فلنْ تملكَ له من الله شيئاً ﴾ ..

وقول نوح :

﴿ ولا ينفعُكم نُصحى إنْ أردتُ أنْ أنصحَ لكم إنْ كان اللهُ يريدُ أن يُغويكم هو ربُّكم وإليه تُرجعونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فمنْ يُرِدِ اللهُ أنْ يهدِيه يشرحْ صدرَه للإسلام ومَنْ يرد أنْ يُضلَّه يجعلْ صدرَه ضَيِّقاً حَرجاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإذا أراد اللهُ بقومٍ سُوءًا فلا مردَّ له ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهُ يريد أنْ يتوبَ عليكم ويريدُ الذين يتَّبعون الشهواتِ أنْ تميلوا مَيْلاً عَظيماً يريدُ اللهُ أنْ يُخفِّفَ عنكم وخُلق الإنسان ضَعيفاً ﴾ ..

وأخبر أنه إذا لم يرد تطهير قلوب عباده لم يكن لهم سبيل إلى تطهيرها فقال :

﴿ أولئك الذين لم يردِ اللهُ أنْ يُطهِّرَ قلوبَهم لهم فى الدنيا خِزْىٌ ولهم فى الآخرةِ عذابٌ عظيمٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ وأنَّ اللهَ يهدى مَنْ يُريدُ ﴾ ، ﴿ إنَّ اللهَ يَحكمُ ما يُريد ﴾ ..

وقال :

﴿ ما يُريد ليجعلَ عليكم فى الدِّين من حَرجٍ ولكنْ يريد لِيطهِّرَكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ فمَن يملكُ من اللهِ شيئاً إنْ أراد أنْ يهلك المسيحَ بنَ مريمَ وأمَّه ومَنْ فى الأرضِ جميعاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّما يُريد اللهُ لِيُذهبَ عنكم الرِّجسَ أهلَ البيتِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قل مَنْ ذا الذى يَعصِمُكم من اللهِ إنْ أرادَ بكم سُوءً أو أرادَ بكم رحمةً ﴾ ..

وقول صاحب يس :

﴿ أأتَّخذ من دُونه آلهةً إنْ يردْنِ الرحمنُ بضرٍّ لا تُغْنِ عنى شَفاعتُهم شيئاً ولا يُنقِذونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قُلْ أرأيتُم ما تدعون من دون الله إنْ أرادَنى اللهُ بضرٍّ هل هُنَّ كاشفاتُ ضرِّه أو أرادنى برحمةٍ هل هنَّ مُمْسكاتُ رحمتِه ﴾ ..

وقوله :

﴿ يريدُ اللهُ أنْ لا يجعلَ لهم حظّاً فى الآخرةِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ من كان يريدُ العاجلَة عجَّلنا له فيها ما نشاء لمن نُريد ﴾ ..

والنصوص النبوية فى إثبات إرادة الله أكثر من أن تحصر ، كقوله : « من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين » ، « من يرد الله به خيراً يصب منه » ، « إذا أراد الله بالأمير خيراً جعل له وزير صدق » ، « إذا أراد الله رحمة أمة قبض نبيها قبلها » ، « إذا أراد الله هلكة أمة عذبها ونبيها حى فأقر عينه بهلكها » ، « إذا أراد الله بعبد خيراً عجل له العقوبة فى الدنيا » ، « إذا أراد الله بعبد شراً أمسك عنه توبته حتى يوافى يوم القيامة كأنه عير » ، « إذا أراد الله قبض عبد بأرض جعل له إليها الحاجة » ، « إذا أراد الله بأهل بيت خيراً أدخل عليهم باب الرفق » ، « إذا أراد الله بقوم عذاباً أصاب من كان فيهم ثم بعثوا على نياتهم » . والآثار النبوية فى ذلك أكثر من أن نستوعبها .

فصـــل

وههنا أمر يجب التنبيه عليه والتنبه له ، وبمعرفته تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يحط به علماً ، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر . وأمره سبحانه نوعان : أمر كونى قدرى ، وأمر دينى شرعى ، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكونى ، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكـره ، كله داخل تحت مشيئته ، كما خلق إبليس وهو يبغضه وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له وهو يبغضها .

فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله . وأما محبته ورضاه فمتعلقةٍ بأمره الدينى وشرعه الذى شرعه على ألسنة رسله ، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشيئة جميعاً فهو محبوب للرب واقع بمشيئته ، كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين . وما لم يوجد منه تعلقت به محبته وأمره الدينى ولم تتعلق به مشيئته ، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصى تعلقت به مشيئته ولم تتعلق به محبته ولا رضاه ولا أمره الدينى ، وما لم يوجد منها لم تتعلق به مشيئته ولا محبته ، فلفظ المشيئة كونى ولفظ المحبة دينى شرعى ، ولفظ الارادة ينقسم إلى إرادة كونية فتكون هى المشيئة وإرادة دينية فتكون هى المحبة . إذا عرفت هذا فقوله تعالى :

﴿ ولا يَرْضى لعبادِهِ الكُفرَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لا يحبُّ الفسادَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولا يريدُ بكم العُسْرَ ﴾ ..

لا يناقض نصوص القدر والمشيئة العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره ، فإن المحبة غير المشيئة ، والأمر غير الخلق . ونظير هذا لفظ الأمر فإنه نوعان : أمر تكوين وأمر تشريع ، والثانى قد يعصى ويخالف بخلاف الأول ، فقوله تعالى :

﴿ وإذَا أردْنا أنْ نُهلك قريةً أمَرْنا مُتْرَفِيها فَفسقُوا فيها ﴾ ..

لا يناقض قوله :

﴿ إنَّ اللهَ لا يأمرُ بالفحشاءِ ﴾ ..

ولا حاجة إلى تكلف تقدير أمرنا مترفيها بالطاعة فعصونا وفسقوا فيها ، بل الأمر ههنا أمر تكوين وتقدير لا أمر تشريع ، لوجوه أحدها : أن المستعمل فى مثل هذا التركيب أن يكون ما بعد الفاء هو المأمور به ، كما تقول : أمرته فقام ، وأمرته فأكل ، كما لو صرح بلفظة أفعل ، كقوله تعالى :

﴿ وإذْ قُلنا للمَلائكةِ اسْجدُوا لآدَمَ فَسجدُوا ﴾ ..

وهذا كما تقول : دعوته فأقبل ، وقال تعالى :

﴿ يومَ يدعُوكم فَتستجيبُونَ بحمدِه ﴾ ..

الثانى : أن الأمر بالطاعة لا يخص المترفين فلا يصح حمل الآية عليه بل تسقط فائدة ذكر المترفين ، فإن جميع المبعوث إليهم مأمورون بالطاعة فلا يصح أن يكون أمر المترفين علة اهلاك جميعهم . الثالث : أن هذا النسق العجيب والتركيب البديع مقتض ترتب ما بعد الفاء على ما قبلها ترتب المسبب على سببه والمعلول على علته . ألا ترى أن الفسق علة « حق عليهم القول » .

و ﴿ حقَّ القولُ عليهم ﴾ ..

علة لتدميرهم ، فهكذا الأمر سبب لفسقهم ومقتض له ، وذلك هو أمر التكوين لا التشريع ، الرابع : أن إرادته سبحانه لاهلاكهم إنما كانت بعد معصيتهم ومخالفتهم لرسله فمعصيتهم ومخالفتهم قد تقدمت فأراد الله إهلاكهم فعاقبهم بأن قدر عليهم الأعمال التى يتحتم معها هلاكهم ، فإن قيل : فمعصيتهم السابقة سبب لهلاكهم فما الفائدة فى قوله :

﴿ أمرْنا مُترفِيها فَفسقُوا فيها ﴾ ..

وقد تقدم الفسق منهم قيل : المعصية السابقة وإن كانت سبباً للهلاك لكن يجوز تخلف الهلاك عنها ولا يتحتم ، كما هو عادة الرب تعالى المعلومة فى خلقه أنه لا يتحتم هلاكهم بمعاصيهم ، فإذا أراد إهلاكهم ولابد أحدث سبباً آخر يتحتم معه الهلاك ، ألا ترى أن ثموداً لم يهلكهم بكفرهم السابق حتى أخرج لهم الناقة فعقروها فأهلكوا حينئذ ، وقوم فرعون لم يهلكهم بكفرهم السابق بموسى حتى أراهم الآيات المتتابعات واستحكم بغيهم وعنادهم فحينئذ أهلكوا . وكذلك قوم لوط لما أراد هلاكهم أرسل الملائكة إلى لوط فى صورة الأضياف فقصدوهم بالفاحشة ونالوا من لوط وتواعدوه ، وكذلك سائر الأمم إذا أراد الله هلاكها أحدث لها بغياً وعدواناً يأخذها على أثره ، وهذه عادته مع عباده عموماً وخصوصاً ، فيعصيه العبد وهو يحلم عنه ولا يعاجله حتى إذا أراده أخذه قيض له عملاً يأخذه به مضافاً إلى أعماله الأولى فيظن الظان أنه أخذه بذلك العمل وحده ، وليس كذلك ، بل حق عليه القول بذلك وكان قبل ذلك لم يحق عليه القول بأعماله الأولى حيث عمل ما يقتضى ثبوت الحق عليه ولكن

لم يحكم به أحكم الحاكمين ولم يمض الحكم ، فإذا عمل بعد ذلك ما يقرر غضب الرب عليه أمضى حكمه عليه وأنفذه ، قال تعالى :

﴿ فلمَّا آسفُونا أنْتَقَمْنَا منهم ﴾ ..

وقد كانوا قبل ذلك أغضبوه بمعصية رسوله ولكن لم يكن غضبه سبحانه قد استقر واستحكم عليهم إذ كان بصدد أن يزول بإيمانهم ، فلما أيس من إيمانهم تقرر الغضب واستحكم فحلت العقوبة . فهذا الموضع من أسرار القرآن وأسرار التقدير الإلهي ، وفكر العبد فيه من أنفع الأمور له فإنه لا يدرى أى المعاصى هى الموجبة التى يتحتم عندها عقوبته فلا يقال بعدها ، والله المستعان .

وسنعقد لهذا الفصل باباً فى الفرق بين القضاء الكونى والدينى نشبع الكلام فيه إن شاء الله لشدة الحاجة إليه ، إذ المقصود فى هذا الباب مشيئة الرب وأنها الموجبة لكل موجود كما أن عدم مشيئته موجب لعدم وجود الشيء ، فهما الموجبتان ، ما شاء الله وجب وجوده وما لم يشأ وجب عدمه وامتناعه ، وهذا أمر يعم كل مقدور من الأعيان والأفعال والحركات والسكنات ، فسبحانه أن يكون فى مملكته ما لا يشاء أو أن يشاء شيئاً فلا يكون ، وإن كان فيها ما لا يحبه ولا يرضاه ، وإن كان يحب الشيء فلا يكون لعدم مشيئته له ، ولو شاءه لوجد .

* * *

البـاب الثالث عشــر

فى ذكر المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر
وهى مرتبة خلق الله سبحانه الأعمال وتكوينه وإيجاده لها

وهذا أمر متفق عليه بين الرسل صلى الله تعالى عليهم وسلم ، وعليه اتفقت الكتب الإلهية والفطر والعقول والاعتبار ، وخالف فى ذلك مجوس الأمة فأخرجت طاعات ملائكته وأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين – وهى أشرف ما فى العالم – عن ربوبيته وتكوينه ومشيئته ، بل جعلوهم الخالقين لها ولا تعلق لها بمشيئته ولا تدخل تحت قدرته ، وكذلك قالوا فى جميع أفعال الحيوانات الاختيارية . فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدى ضالاً ولا يضل مهتدياً ، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلماً والكافر كافراً والمصلى مصلياً ، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم كذلك لا بجعله تعالى .

وقد نادى القرآن بل الكتب السماوية كلها والسنة وأدلة التوحيد والعقول على بطلان قولهم ، وصاح بهم أهل العلم والإيمان من أقطار الأرض ، وصنف حزب الإسلام وعصابة الرسول وعسكره التصانيف فى الرد عليهم ، وهى أكثر من أن يحصيها إلا الله ، ولم تزل أيدى السلف وأئمة السنة فى أقفيتهم ، ونواصيهم تحت أرجلهم إذ كانوا يردون باطلهم بالحق المحض ، وبدعتهم بالسنة ، والسنة لا يقوم لها شيء ، فكانوا معهم كالذمة مع المسلمين إلى أن نبغت نابغة ردوا بدعتهم ببدعة تقابلها ، وقابلوا باطلهم بباطل من جنسه ، وقالوا العبد مجبور على أفعاله مقهور عليها لا تأثير له فى وجودها البتة وهى واقعة بإرادته واختياره ، وغلا غلاتهم فقالوا : بل هى عين أفعال الله ، ولا تنسب إلى العبد إلا على المجاز ، والله سبحانه يلوم العبد ويعاقبه ويخلده فى النار على ما لم يكن للعبد فيه صنع ولا هو فعله بل هو محض فعل الله ، وهذا قول الجبرية ، وهو إن لم يكن شراً من القدرية فليس هو بدونه فى البطلان ،

وإجماع الرسل واتفاق الكتب الالهية وأدلة العقول والفطر والعيان يكذب هذا القول ويرده . والطائفتان فى عمى عن الحق القويم والصراط المستقيم .

ولما رأى القاضي وغيره بطلان هذا القول وتناقضه للشرائع والعدل والجبلة قالوا : قدرة العبد وإن لم تؤثر فى وجود الفعل فهى مؤثرة فى صفة من صفاته ، وتلك الصفة تسمى كسباً وهى متعلق الأمر والنهى والثواب والعقاب ، فإن الحركة التى هى من طاعته والحركة التى هى من معصيته قد اشتركا فى نفس الحركة وامتازت إحداهما عن الأخرى بالطاعة والمعصية ، فذات الحركة ووجودها واقع بقدرة الله وإيجاده ، وكونها طاعة ومعصية واقع بقدرة العبد وتأثيره . وهذا وإن كان أقرب إلى الصواب فالقائل به لم يوفه حقه ، فإن كونها طاعة ومعصية هو موافقة الأمر ومخالفته ، فهذه الموافقة والمخالفة إما أن تكون فعلاً للعبد يتعلق بقدرته واختياره ، وإن كان لم يكن للعبد اختيار ولا فعل ولا كسب البتة فلم يثبت هؤلاء من الكسب أمراً معقولاً ، ولهذا يقال : محالات الكلام ثلاثة : كسب الأشعرى ، وأحوال أبى هاشم ، وطفرة النظام . ولما رأى طائفة فساد هذا قالوا : المؤثر فى وجود الفعل هو قدرة الرب على سبيل الاستقلال ، قالوا : ولا يمتنع اجتماع المؤثرين على أثر واحد .

ولم يستوحش هؤلاء من القول بوقوع مفعول بين فاعلين ولا مقدور بين قادرين ، قالوا : كما يمتنع وقوع معلوم بين عالمين ، ومراد بين مريدين ، ومحبوب بين محبين ، ومكروه بين كارهين(1) ، قالوا : ونحن نشاهد قادرين مستقلين كل منهما يمكنه أن يستقل بالفعل يقع بينهما مفعول واحد يشتركان فى فعله والتأثير فيه ، قالوا : وليس معكم ما يبطل هذا إلا قولكم إن إضافته إلى أحدهما على سبيل الاستقلال يمنع إضافته إلى الآخر ، وإضافته اليهما . وفى هذه الحجة إجمال لابد له من تفصيل ، فيجوز وقوع مفعول بين فاعلين لا يستقل أحدهما به ، كالمتعاونين على الأمر لا يقدر عليه أحدهما وحده ، ويجوز وقوع مفعول بين فاعلين يشتركان فيه كل منهما يستقل به على سبيل البدل ، وهذا ظاهر أيضاً ، ويجوز وقوع مفعول بين فاعلين يشتركان فيه وكل منهما يقدر عليه حال الانفراد ، كمحمول يحمله اثنان كل منهما يمكنه أن يستقل بحمله وحده . وكل هذه الأقسام ممكنة بل واقعة . بقى قسم واحد

(1) فى الأصل « محبوب بين محبوبين ، ومكروه بين مكروهين » .

وهو مفعول بين فاعلين كل منهما فعله على سبيل الاستقلال فهذا محال ، فإن استقلال كل منهما بفعله ينفى فعل الآخر له ، فاستقلالهما ينافى استقلالهما .

وأكثر الطوائف يقر بوقوع مقدور بين قادرين وأن اختلفوا فى كيفية وقوعه ، فقالت طائفة : الفعل يضاف إلى قدرة الله سبحانه على وجه الاستقلال بالتأثير ، ويضاف إلى قدرة العبد لكنها غير مستقلة ، فإذا انضمت قدرة الله إلى قدرة العبد صارت قدرة العبد مؤثرة على سبيل الاستقلال بتوسط إعانة قدرة الله وجعل قدرة العبد مؤثرة . والقائل بهذا لم يتخلص من الخطأ حيث زعم أن قدرة العبد مستقلة بإعانة قدرة الله له ، فعاد الأمر إلى اجتماع مؤثرين على أثر واحد لكن قدرة أحدهما وتأثيره مستند إلى قدرة الآخر وتأثيره ، وكأنه – والله أعلم – أراد أن قدرة الرب مستقلة بالتأثير فى إيجاد الفعل . وهذا قد قاله طائفة من العلماء ، وقائل هذا لم يتخلص من الخطأ حيث جعل قدرة العبد مستقلة بالتأثير فى إيجاد المقدور ، وهذا باطل إذ غاية قدرة العبد أن تكون سبباً ، بل جزءاً من السبب ، والسبب لا يستقل بحصول المسبب ولا يوجبه ، وليس فى الوجود ما يوجب حصول المقدور إلا مشيئة الله وحده .

وأصحاب هذا القول زعموا أن الله أعطى العبد قدرة وإرادة وفوض إليه بهما الفعل والترك وخلاه وما يريد ، فهو يفعل ويترك بقدرته وإرادته اللتين فوض إليه الفعل والترك بهما . وقالت طائفة أخرى : مقدور العبد هو عين مقدور الرب بشرط أن يفعله العبد إذا تركه الرب ولم يفعله ، لا على أنه يفعله والرب له فاعل لاستحالة خلق بين خالقين ، وهذا بعينه مذهب من يقول بوقوع مفعول بين فاعلين على سبيل [البدل] . وهذا مذهب كثير من القدرية منهم الشحام وغيره . وقالت طائفة يجوز وقوع فعل بين فاعلين بنسبتين مختلفتين ، بأحدهما يكون محدثاً وبالأخرى يكون كاسباً . وهذا مذهب النجار وضرار بن عمرو ومحمد بن عيسى بن حفص . والفرق بين هذا المذهب ومذهب الأشعريين من وجهين ، أحدهما أن صاحب هذا المذهب يقول العبد فاعل حقيقة وإن لم يكن محدثاً مخترعاً للفعل ، والأشعرى يقول : العبد ليس بفاعل وإن نسب إليه الفعل ، إنما الفاعل فى الحقيقة هو الله فلا فاعل سواه . الثانى : أنهم يقولون الرب هو المحدث والعبد هو الفاعل .

وقالت فرقة : بل أفعال العباد فعل لله على الحقيقة ، وفعل العبد على المجاز . وهذا أحد قولى الأشعرى .

وقالت فرقة أخرى منهم القلانسى وأبو إسحاق فى بعض كتبه أنها فعل لله على الحقيقة وفعل الإنسان على الحقيقة ، لا على معنى أنه أحدثها بل على معنى أنها كسب له .

وقالت طائفة أخرى وهم جهم وأتباعه إن القادر على الحقيقة هو الله وحده وهو الفاعل حقاً ، ومن سواه ليس بفاعل على الحقيقة ولا كاسب أصلاً ، بل هو مضطر إلى جميع ما فيه من حركة وسكون ، وقول القائل قام وقعد وأكل وشرب مجاز بمنزلة مات وكبر ووقع وطلعت الشمس وغربت ، وهذا قول الجبرية الغلاة . وقابله طائفة أخرى فقالوا : العباد موجدون لأفعالهم مخترعون لها بقدرهم وإرادتهم ، والرب لا يوصف بالقدرة على مقدور العبد ، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته ، كما لا يوصف العباد بمقدور الرب ولا تدخل أفعاله تحت قدرهم . وهذا قول جمهور القدرية ، وكلهم متفقون عل أن الله سبحانه غير فاعل لأفعال العباد ، واختلفوا هل يوصف بأنه مخترعها ومحدثها وأنه قادر عليها وخالق لها ، فجمهورهم نفوا ذلك ، ومن يقرب منهم إلى السنة أثبت كونها مقدورة لله وأن الله سبحانه قادر على أعيانها وأن العباد أحدثوها بإقدار الله لهم على إحداثها . وليس معنى قدرة الله عليها عندهم أنه قادر على فعلها ، هذا عندهم عين المحال بل قدرته عليها إقدارهم على إحداثها ، فإنما أحدثوها بقدرته وإقداره وتمكينه ، وهؤلاء أقرب القدرية إلى السنة .

وأرباب هذه المذاهب مع كل طائفة منهم خطأ وصواب ، وبعضهم أقرب إلى الخطأ . وأدلة كل منهم وحججه إنما تنهض على بطلان خطأ الطائفة الأخرى لا على إبطال ما أصابوا فيه . فكل دليل صحيح للجبرية إنما يدل على إثبات قدرة الرب تعالى ومشيئته وأنه لا خالق غيره وأنه على كل شيء قدير ، لا يستثنى من هذا العموم فرد واحد من أفراد الممكنات ، وهذا حق ولكن ليس معهم دليل صحيح ينفى أن يكون العبد قادراً مريداً فاعلاً بمشيئته وقدرته وأنه هو الفاعل حقيقة وأفعاله قائمة به ، وأنها فعل له لا لله وأنها قائمة به لا بالله . وكل دليل صحيح يقيمه القدرية فإنما يدل على أن أفعال العباد فعل لهم قائم بهم واقع بقدرتهم ومشيئتهم وإرادتهم وأنهم مختارون لها غير مضطرين ولا مجبورين . وليس معهم دليل صحيح ينفى أن يكون الله

سبحانه قادراً على أفعالهم وهو الذى جعلهم فاعلين . فأدلة الجبرية متضافرة صحيحة على من نفى قدرة الرب سبحانه على كل شىء من الأعيان والأفعال ونفى عموم مشيئته وخلقه لكل موجود وأثبت فى الوجود شيئاً بدون مشيئته وخلفه ، وأدلة القدرية متضافرة وصحيحة على من نفى فعل العبد وقدرته ومشيئته واختياره ، وقال إنه ليس بفاعل شيئاً والله يعاقبه على ما لم يفعله ولا له قدرة عليه بل هو مضطر إليه مجبور عليه .

وأهل السنة وحزب الرسول وعسكر الإيمان لا مع هؤلاء ولا مع هؤلاء ، بل هم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه ، وهم مع هؤلاء فيما أصابوا فيه ، فكل حق مع طائفة من الطوائف فهم يوافقونهم فيه ، وهم برآء من باطلهم ، فمذهبهم جمع حق الطوائف بعضه إلى بعض ، والقول به ونصره وموالاة أهله من ذلك الوجه ، ونفى باطل كل طائفة من الطوائف وكسره ومعاداة أهله من هذا الوجه . فهم حكام بين الطوائف لا يتحيزون إلى فئة منهم على الإطلاق ، ولا يردون حق طائفة من الطوائف ، ولا يقابلون بدعة ببدعة ، ولا يردون باطلاً بباطل ، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على أن لا يعدلوا فيهم ، بل يقولون فيهم الحق ، ويحكمون فى مقالاتهم بالعدل ، والله سبحانه وتعالى أمر رسوله أن يعدل بين الطوائف فقال :

﴿ فلذلك فادْعُ واستقم كما أُمرتَ ولا تتبعْ أهواءهم وقل آمنتُ بما أنزلَ اللهُ من كتابٍ وأمرتُ لأعدلَ بينكم ﴾ ..

فأمره سبحانه أن يدعو إلى دينه وكتابه وأن يستقيم فى نفسه كما أمره ، وأن لا يتبع هوى أحد من الفرق ، وأن يؤمن بالحق جميعه ، لا يؤمن ببعضه دون بعض ، وأن يعدل بين أرباب المقالات والديانات . وأنت إذا تأملت هذه الآية وجدت أهل الكلام والباطل وأهل الأهواء والبدع من جميع الطوائف أبخس الناس منها حظاً وأقلهم نصيباً ، ووجدت حزب الله ورسوله وأنصار سنته هم أحق بها وأهلها ، وهم فى هذه المسألة وغيرها من المسائل أسعد بالحق من جميع الطوائف ، فإنهم يثبتون قدرة الله على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال ، ومشيئته العامة ، وينزهونه أن يكون فى ملكه ما لا يقدر عليه ولا هو واقع تحت مشيئته ، ويثبتون القدر السابق وأن العباد يعملون ما قدره الله وقضاه وفرغ منه ، وأنه لا يشاءون إلا أن يشاء الله ، ولا يفعلون إلا من بعد مشيئته ، وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . ولا تخصيص عندهم فى

هاتين القضيتين بوجه من الوجوه . والقدر عندهم قدرة الله تعالى وعلمه ومشيئته وخلقه ، فلا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بمشيئته وعلمه وقدرته ، فهم المؤمنون بلا حول ولا قوة إلا بالله ، على الحقيقة إذا قالها غيرهم على المجاز ، إذ العالم علويه وسفليه وكل حى يفعل فعلاً فإن فعله بقوة فيه على الفعل ، وهو فى حول من ترك إلى فعل ومن فعل إلى ترك ، ومن فعل إلى فعل ، وذلك كله بالله تعالى لا بالعبد . ويؤمنون بأن من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له . وأنه هو الذى يجعل المسلم مسلماً والكافر كافراً والمصلى مصلياً والمتحرك متحركاً ، وهو الذى يسير عبده فى البر والبحر ، وهو المسير والعبد السائر ، وهو المحرك والعبد المتحرك ، وهو المقيم والعبد القائم ، وهو الهادى والعبد المهتدى ، وأنه المطعم والعبد الطاعم ، وهو المحيى المميت والعبد الذى يحيى ويموت . ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازاً ، وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول كما حكاه عنهم البغوى وغيره ، فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة وهى مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة ، والذى قام بالرب عز وجل علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه ، والذى قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم ، فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة ، وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك ، القادر عليه ، الذى شاءه منهم وخلقه لهم ، ومشيئته وفعله بعد مشيئته ، فما يشاءون إلا أن يشاء الله ، وما يفعلون إلا أن يشاء الله .

وإذا وازنت بين هذا المذهب وبين ما عداه من المذاهب وجدته هو المذهب الوسط والصراط المستقيم ، ووجدت سائر المذهب خطوطاً عن يمينه وعن شماله ، فقريب منه وبعيد وبين ذلك .

وإذا أعطيت الفاتحة حقها وجدتها من أولها إلى آخرها منادية على ذلك ، دالة عليه صريحة فيه ، وإن كان حمده لا يقتضى غير ذلك ، وكذلك كمال ربوبيته للعالمين لا يقتضى غير ذلك ، فكيف يكون الحمد كله لمن لا يقدر على مقدور أهل سماواته وأرضه من الملائكة والجن والإنس والطير والوحش ، بل يفعلون ما لا يقدر عليه ولا يشاءه ، ويشاء ما لا يفعله كثير منهم فيشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء وهل يقتضى ذلك كمال حمده ، وهل يقتضيه كمال ربوبيته . ثم قوله :

﴿ إِيَّاكَ نعبدُ وإيَّاكَ نستعينُ ﴾ ..

مبطل لقول الطائفتين المنحرفتين عن قصد السبيل ، فإنه يتضمن إثبات فعل العبد وقيام العبادة به حقيقة ، فهو العابد على الحقيقة ، و إن ذلك لا يحصل له إلا بإعانة رب العالمين عز وجل له ، فإن لم يعنه ولم يقدره ولم يشأ له العبادة لم يتمكن منها ولم يوجد منه البتة ، فالفعل منه والإقدار والإعانة من الرب عز وجل . ثم قوله :

﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المسْتَقِيمَ ﴾ ..

يتضمن طلب الهداية ممن هو قادر عليها وهى بيده إن شاء أعطاها عبده ، وإن شاء منعه إياها ، والهداية معرفة الحق والعمل به ، فمن لم يجعله الله تعالى عالماً بالحق عاملاً به لم يكن له سبيل إلى الاهتداء ، فهو سبحانه المتفرد بالهداية الموجبة للاهتداء التى لا يتخلف عنها ، وهى جعل العبد مريداً للهدى محباً له مؤثراً له عاملاً به ، فهذه الهداية ليست إلى ملك مقرب ولا نبى مرسل ، وهى التى قال سبحانه فيها :

﴿ إنَّكَ لا تَهدى مَنْ أحْبَبتَ ولكنَّ اللهَ يَهدِى مَنْ يشاءُ ﴾ ..

مع قوله تعالى :

﴿ وإنَّكَ لَتهدِى إلى صِرَاطٍ مُستقيم ﴾ ..

فهذه هداية الدعوة والتعليم والإرشاد وهى التى هدى بها ثمود فاستحبوا العمى عليها ، وهى التى قال تعالى فيها :

﴿ وما كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قوماً بعد إذْ هَداهم حتَّى يُبيِّن لهم ما يَتَّقونَ ﴾ ..

فهداهم هدى البيان الذى تقوم به حجته عليهم ومنعهم الهداية الموجبة للاهتداء التى لا يضل من هداه بها ، فذاك عدله فيهم وهذا حكمته فأعطاهم ما تقوم به الحجة عليهم ، ومنعهم ما ليسوا له بأهل ولا يليق بهم . وسنذكر فى الباب الذى بعد هذا إن شاء الله تعالى ذكر الهدى والضلال ومراتبهما وأقسامهما ، فإنه عليه مدار مسائل القدر .

والمقصود ذكر بعض ما يدل على إثبات هذه المرتبة الرابعة من مراتب القضاء والقدر ، وهى خلق الله تعالى لأفعال المكلفين ودخولها تحت قدرته ومشيئته كما دخلت تحت علمه وكتابه – قال تعالى :

﴿ اللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ وهو على كلِّ شيءٍ وكيلٌ ﴾ ..

وهذا عام محفوظ لا يخرج عنه شيء من العالم أعيانه وأفعاله وحركاته وسكناته ، وليس مخصوصاً بذاته وصفاته ، فإنه الخالق بذاته وصفاته وما سواه مخلوق له ، واللفظ قد فرق بين الخالق والمخلوق ، وصفاته سبحانه داخلة فى مسمى اسمه ، فإن الله سبحانه اسم للإله الموصوف بكل صفة كمال ، المنزه عن كل صفة نقص ومثال . والعالم قسمان : أعيان وأفعال ، وهو الخالق لأعيانه وما يصدر عنها من الأفعال ، كما أنه العالم بتفاصيل ذلك ، فلا يخرج شيء منه عن علمه ولا عن قدرته ولا عن خلقه ومشيئته . قالت القدرية : نحن نقول إن الله خالق أفعال العباد لا على أنه محدثها ومخترعها لكن على معنى أنه مقدرها فإن الخلق التقدير كما قال تعالى :

﴿ فَتبارَكَ اللهُ أحسنُ الخالقين ﴾ ..

وقال الشاعر :

ولَأنتَ تَفْـرِى ما خلقـتَ وبعـ ضُ القـوم يخلُق ثـم لا يَفْـرِى

أى لأنت تمضى ما قدرته وتنفذه بعزمك وقدرتك ، وبعض القوم يقدر ثم لا قوة له ولا عزيمة على إنفاذ ما قدره وإمضائه . فالله تعالى مقدر أفعال العباد وهم الذين أوجدوها وأحدثوها . قال أهل السنة : قدماؤكم ينكرون تقدير الله سبحانه لأعمال العباد البتة ، فلا يمكنهم أن يجيبوا بذلك ، ومن اعترف منكم بالتقدير فهو تقدير لا يرجع إلى تأثير ، وإنما هو مجرد العلم بها والخبر عنها ، وليس التقدير عندكم جعلها على قدر كذا وكذا ، فإن هذا عندكم غير مقدور للرب ولا مصنوع له ، وإنما هو صنع العبد وإحداثه ، فرجع التقدير إلى مجرد العلم والخبر ، وهذا لا يسمى خلقاً فى لغة أمة من الأمم ، ولو كان هذا خلقاً لكان من علم شيئاً وعلم أسماءه وصفاته وأخبر عنه بذلك خالقاً له ، فالتقدير الذى أثبتموه إن كان متضمناً للتأثير فى إيجاد الفعل فهو خلاف مذهبكم ، وإن لم يتضمن تأثيراً فى إيجاده فهو راجع إلى محض العلم والخبر .

قالت القدرية قوله :

﴿ اللهُ خالقُ كلِّ شيءٍ ﴾ ..

من العام المراد به الخاص ، ولا سيما فإنكم قلتم إن القرآن لم يدخل فى هذا العموم ، وهو من أعظم الأشياء وأجلها ، فخصصنا منه أفعال العباد بالأدلة الدالة

على كونها فعلهم ومنعهم .

قالت أهل السنة : القرآن كلام الله سبحانه ، وكلامه صفة من صفاته ، وصفات الخالق وذاته لم تدخل فى المخلوق ، فإن الخالق غير المخلوق ، فليس ههنا تخصيص البتة ، بل الله سبحانه بذاته وصفاته الخالق وكل ما عداه مخلوق ، وذلك عموم لا تخصيص فيه بوجه ، إذ ليس إلا الخالق والمخلوق ، والله وحده الخالق وما سواه كله مخلوق . وأما الأدلة الدالة على أن أفعال العباد صنع لهم وإنما أفعالهم القائمة بهم ، وأنهم هم الذين فعلوها ، فكلها حق نقول بموجبها ، ولكن لا ينبغى أن تكون أفعالاً لهم ومخلوقة مفعولة لله ، فإن الفعل غير المفعول ، ولا نقول إنها فعل لله ، والعبد مضطر مجبور عليها ، ولا نقول إنها فعل للعبد والله غير قادر عليها ولا جاعل العبد فاعلاً لها ، ولا نقول إنها مخلوقة بين مخلوقين مستقلين بالإيجاد والتأثير وهذه الأقوال كلها باطلة . قالت القدرية قوله تعالى :

﴿ الله خالق كلِّ شيءٍ ﴾ ..

يعنى مما لا يقدر عليه غيره ، وأما أفعال العباد التى يقدر عليها العباد فإضافتها إليهم ينفى إضافتها إليه . وإلا لزم وقوع مفعولين بين فاعلين وهو محال .

قالت أهل السنة : إضافتها إليهم فعلاً وكسباً لا ينفى إضافتها إليه سبحانه خلقاً ومشيئة ، فهو سبحانه الذى شاءها وخلقها وهم الذين فعلوها وكسبوها حقيقة ، فلو لم تكن مضافة إلى مشيئته وقدرته وخلقه لاستحال وقوعها منهم إذ العباد أعجز وأضعف من أن يفعلوا ما لم يشأه الله ولم يقدر عليه ولا خلقه .

فصل

ومما يدل على قدرته سبحانه على أفعالهم قوله :

﴿ والله على كلِّ شيءٍ قَديرٌ ﴾ ..

واعتراض القدرية على الاستدلال بذلك والجواب عنه نظير الاعتراض على قوله :

﴿ الله خالقُ كل شيءٍ ﴾ ..

وجوابه . ونزيده تقريراً أن أفعالهم أشياء ممكنة ، والله قادر على كل ممكن ، فهو

الذى جعلهم فاعلين بقدرته ومشيئته ، ولو شاء لحال بينهم وبين الفعل مع سلامة آلة الفعل منهم ، كما قال تعالى :

﴿ ولو شَاء اللهُ ما اقْتَتَلَ الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البيِّناتُ ولكنِ اختلفُوا فمنهم من آمنَ ومنهم من كفَرَ ولو شاء الله ما اقْتتلُوا ولكنَّ اللهَ يفعل ما يُرِيدُ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولوْ شاء ربُّك ما فَعلُوه ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شاء ربُّك لآمَنَ مَنْ فى الأرْضِ كلُّهم جَميعاً ﴾ ..

فهو سبحانه يحول بين المرء وقلبه ، وبين الإنسان ونطقه ، وبين اليد وبطشها ، وبين الرجل ومشيها ، فكيف يظن به ظن السوء ويجعل له مثل السوء أنه لا يقدر على ما يقدر عليه عباده ، ولا تدخل أفعالهم تحت قدرته ، تعالى الله عما يقول الظالمون والجاحدون لقدرته علواً كبيراً . نعم ولا نظن به ظن السوء ونجعل له مثل السوء ، أنه يعاقب عباده على ما لم يفعله ، ولا قدرة لهم على فعله ، بل على ما فعله هو دونهم واضطرهم إليه وجبرهم عليه ، وذلك بمنزلة عقوبة الزَّمِن إذا لم يطر إلى السماء ، وعقوبة أشل اليد على ترك الكتابة ، وعقوبة الأخرس على ترك الكلام ، فتعالى الله عن هذين المذهبين الباطلين المنحرفين عن سواء السبيل .

فصـــل

ومن الدليل على خلق أعمال العباد قوله تعالى :

﴿ واللهُ جعلَ لكم ممَّا خلق ظِلالاً وجعلَ لكم من الجِبال أكْنَاناً وجَعلَ لكم سَرابيلَ تَقيكم الحرَّ وسَرابيلَ تَقيكم بأسَكم ﴾ ..

فأخبر أنه هو الذى جعل السرابيل ، وهى الدروع والثياب المصنوعة ومادتها لا تسمى سرابيل إلا بعد أن تحيلها صنعة الآدميين وعملهم ، فإذا كانت مجعولة لله فهى مخلوقة له بجملتها ، صورتها ومادتها وهيآتها . ونظير هذا قوله :

﴿ واللهُ جعل لكم من بُيُوتِكم سَكناً وجَعلَ لكم من جُلودِ الأنعامِ بُيُوتاً تَستخفُّونَها يوم ظَعْنِكم ويوم إقَامتِكم ﴾ ..

فأخبر سبحانه أن البيوت المصنوعة المستقرة والمنتقلة مجعولة له ، وهى إنما صارت بيوتاً بالصنعة الآدمية . ونظيره قوله تعالى :

﴿ وآيةٌ لهم أنّا حَملنا ذرِّيَّتَهم فى الفُلْكِ المشْحونِ * وخَلقْنا لهم من مِثْله ما يَركبونَ ﴾ ..

فأخبر سبحانه أنه خالق الفلك المصنوع للعباد . وأبعد من قال إن المراد بمثله هو الإبل ، فإنه إخراج المماثل حقيقة واعتبار لما هو بعيد عن المماثلة . ونظير ذلك قوله تعالى حكاية عن خليله أنه قال لقومه :

﴿ أتعبدُون ما تَنْحِتونَ * واللهُ خَلقكم وما تَعملُونَ ﴾ ..

فإن كانت « ما » مصدرية كما قدره بعضهم فالاستدلال ظاهر وليس بقوى ، إذ لا تناسب بين إنكاره عليهم عبادة ما ينحتونه بأيديهم وبين إخبارهم بأن الله خالق أعمالهم من عبادة تلك الآلهة ونحتها وغير ذلك ، فالأولى أن تكون « ما » موصولة ، أى والله خلقكم وخلق آلهتكم التى عملتموها بأيديكم ، فهى مخلوقة له لا آلهة شركاء معه ، فأخبر أنه خلق معمولهم وقد حله عملهم وصنعهم ، ولا يقال المراد مادته ، فإن مادته غير معمولة لهم ، وإنما يصير معمولاً بعد عملهم .

فصل

وقد أخبر سبحانه أنه هو الذى جعل أئمة الخير يدعون إلى الهدى وأئمة الشر يدعون إلى النار ، فتلك الإمامة والدعوة بجعله ، فهى مجعولة له وفعل لهم . قال تعالى عن آل فرعون :

﴿ وجَعلناهم أئمَّةً يَدعُونَ إلى النارِ ﴾ ..

وقال عن أئمة الهدى :

﴿ وجَعلْناهم أئمةً يَهدُونَ بأمْرِنا ﴾ ..

فأخبر أن هذا وهذا بجعله مع كونه كسباً وفعلاً للأئمة . ونظير ذلك قول الخليل :

﴿ رَبَّنا واجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لكَ ﴾ ..

فأخبر الخليل أنه سبحانه هو الذى يجعل المسلم مسلماً . وعند القدرية هو الذى جعل نفسه مسلماً ، لا أن الله جعله مسلماً ، ولا جعله إماماً يهدى بأمره ، ولا جعل الآخر إماماً يدعو إلى النار على الحقيقة ، بل هم الجاعلون لأنفسهم كذلك حقيقة ، ونسبة هذا الجعل إلى الله مجاز بمعنى التسمية ، أى سمنا مسلمين لك ، وكذلك :

﴿ جَعلناهم أئمةً ﴾ ..

أى سميناهم كذلك ، وهم جعلوا أنفسهم أئمة رشد وضلال فمنهم الحقيقة ومنه المجاز والتعبير .

فصـــل

ومن ذلك إخباره سبحانه بأنه هو الذى يلهم العبد فجوره وتقواه . والإلهام : الإلقاء فى القلب لا مجرد البيان والتعليم ، كما قاله طائفة من المفسرين ، إذ لا يقال لمن بيَّن لغيره شيئاً وعلمه إياه إنه قد ألهمه ذلك ، هذا لا يعرف فى اللغة البتة ، بل الصواب ما قاله ابن زيد ، قال : جعل فيها فجورها وتقواها ، وعليه حديث عمران ابن حصين أن رجلاً من مزينة أو جهينة أتى النبى ﷺ فقال : يا رسول الله ، أرأيت ما يعمل الناس فيه ويكدحون أشيء قضى عليهم ومضى عليهم من قدر سابق أو فيما يستقبلون مما أتاهم به نبيهم ؟ قال : بل شيء قضى عليهم ومضى ، قال : ففيم العمل ؟ قال : من خلقه الله لإحدى المنزلتين استعمله بعمل أهلها ، وتصديق ذلك فى كتاب الله :

﴿ ونفْس وما سوَّاها ۝ فألْهمَها فُجورَها وتَقْواها ﴾ ..

فقراءته هذه الآية عقيب إخباره بتقديم القضاء والقدر السابق يدل على أن المراد بالإلهام استعمالها فيما سبق لها لا مجرد تعريفها ، فإن التعريف والبيان لا يستلزم

وقوع ما سبق به القضاء والقدر . ومن فسر الآية من السلف بالتعليم والتعريف فمراده تعريف مستلزم لحصول ذلك لا تعريف مجرد عن الحصول ، فإنه لا يسمى إلهاماً ، وبالله التوفيق .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وأسِرُّوا قولَكم أو اجْهرُوا به إنَّه عليمٌ بذاتِ الصدورِ * ألَا يعلمُ مَنْ خلقَ وهو اللطيفُ الخبيرُ ﴾ ..

وذات الصدور كلمة لما يشتمل عليه الصدر من الاعتقادات والإرادات والحب والبغض ، أى صاحبة الصدور ، فإنها لما كانت فيها قائمة بها نسبت إليها نسبة الصحبة والملازمة . وقد اختلف فى إعراب « من خلق » هو النصب أو الرفع ، فإن كان مرفوعاً فهو استدلال على علمه بذلك لخلقه له ، والتقدير أنه يعلم ما تضمنته الصدور وكيف لا يعلم الخالق ما خلقه . وهذا الاستدلال فى غاية الظهور والصحة ، فإن الخلق يستلزم حياة الخالق وقدرته وعلمه ومشيئته . وإن كان منصوباً فالمعنى : ألا يعلم مخلوقه ، وذكر لفظة « من » تغليباً ليتناول العلم العاقل وصفاته على التقديرين فالآية دالة على ما فى الصدور كما هى دالة على علمه سبحانه به ، وأيضاً فإنه سبحانه خلقه لما فى الصدور دليلاً على علمه بها فقال :

﴿ ألَا يعلمُ من خلقَ ﴾ ..

أى كيف يخفى عليه ما فى الصدور وهو الذى خلقه ، فلو كان ذلك غير مخلوق له لبطل الاستدلال به على العلم ، فخلقه سبحانه للشيء من أعظم الأدلة على علمه به ، فإذا انتفى الخلق انتفى دليل العلم فلم يبق ما يدل على علمه بما ينطوى عليه الصدر إذا كان غير خالق لذلك ، وهذا من أعظم الكفر برب العالمين ، وجحد لما اتفقت عليه الرسل من أولهم إلى آخرهم وعلم بالضرورة أنهم ألقوه إلى الأمم كما ألقوا إليهم أنه إله واحد لا شريك له .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن خليله إبراهيم أنه قال :

﴿ ربِّ اجْعلنى مُقيمَ الصلاةِ ومن ذُرِّيتى ﴾ ..

وقوله :

﴿ فاجعلْ أفئدةً من الناسِ تَهْوِى إليهم ﴾ ..

وقوله تعالى :

﴿ وجَعلْنا فى قلوبِ الذين اتَّبعوه رأفةً ورحمةً ورهْبانيَّةً ﴾ ..

وقوله حكاية عن زكريا إنه قال عن ولده :

﴿ واجْعَلْه ربِّ رضيّاً ﴾ ..

وقال فى الطرف الآخر :

﴿ فَبِما نقْضِهم ميثاقَهم لعنَّاهم وجعلنا قلوبَهم قاسيةً ﴾ ..

وقال :

﴿ وجعلْنا على قلوبِهم أكنَّةً أنْ يَفقهُوه وفى آذانِهم وقْراً ﴾ ..

وهذه الأكنة والوقر هى شدة البغض والنفرة والإعراض التى لا يستطيعون معها سمعاً ولا عقلاً . والتحقيق أن هذا ناشىء عن الأكنة والوقر ، فهو موجب ذلك ومقتضاه . فمن فسر الأكنة والوقر به فقد فسرهما بموجبهما ومقتضاهما ، وبكل حال فتلك النفرة والإعراض والبغض من أفعالهم ، وهى مجعولة لله سبحانه ، كما أن الرأفة والرحمة وميل الأفئدة إلى بيته هو من أفعالهم والله جاعله ، فهو الجاعل للذوات وصفاتها وأفعالها وإرادتها واعتقاداتها ، فذلك كله مجعول مخلوق له ، وإن كان العبد فاعلاً له باختياره وإرادته . فإن قيل : هذا كله معارض بقوله تعالى :

﴿ ما جعلَ اللهُ من بَحيرةٍ ولا سَائبةٍ ولا وَصيلةٍ وَلا حَامٍ ﴾ ..

والبحيرة والسائبة إنما صارت كذلك بجعل العباد لها ، فأخبر سبحانه أن ذلك لم يكن بجعله ، قيل : لا تعارض بحمد الله بين نصوص الكتاب بوجه ما ، والجعل ههنا جعل شرعى أمرى ، لا كونى قدرى ، فإن الجعل فى كتاب الله ينقسم إلى هذين

النوعين كما ينقسم إليهما الأمر والإذن والقضاء والكتابة والتحريم ، كما سيأتى بيانه إن شاء الله . فنفى سبحانه عن البحيرة والسائبة جعله الدينى الشرعى ، أى لم يشرع ذلك ولا أمر به ، ولكن الذين كفروا افتروا عليه الكذب ، وجعلوا ذلك ديناً له بلا علم . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ لِيجعلَ ما يُلقى الشيطانُ فتنةً للذين فى قُلوبِهم مرضٌ والقَاسيةِ قلوبُهم ﴾ ..

فأخبر سبحانه أن هذه الفتنة الحاصلة بما ألقى الشيطان هى بجعله سبحانه ، وهذا جعل كونى قدرى . ومن هذا قوله ﷺ فى الحديث الذى رواه الإمام أحمد وابن حبان فى صحيحه : « اللهم اجعلني لك شكاراً لك ذكاراً لك رهاباً لك مطواعاً لك مُخبتاً إليك أوَّهاً مُنيباً » فسأل ربه أن يجعله كذلك وهذه كلها أفعال اختيارية واقعة بإرادة العبد واختياره . وفى هذا الحديث « وسدِّد لسانى » وتسديد اللسان جعله ناطقاً بالسداد من القول . ومثله قوله فى الحديث الآخر : « اللهم اجعلنى لك مخلصاً » ومثله قوله : « اللهم اجعلنى أُعظم شكرَك وأُكثر ذكرَك واتبع نصيحتك وأحفظ وصيتك » ، ومثله قول المؤمنين : « ربنا أفرغ علينا صبراً وثبت أقدامنا » فالصبر وثبات الأقدام فعلان اختياريان ، ولكن التصبير والتثبيت فعل الرب تعالى ، وهو المسئول ، والصبر والثبات فعلهم القائم بهم حقيقة . ومثله قوله :

﴿ ربِّ أوْزعنى أنْ أشكرَ نعمتَك التى أنعمتَ علىَّ وعلى وَالدىّ وأنْ أعملَ صَالحاً تَرْضاهُ ﴾ ..

وقال ابن عباس والمفسرون بعده : ألهمنى . قال أبو إسحاق : وتأويله فى اللغة : كفنى عن الأشياء إلا نفس شكر نعمتك . ولهذا يقال فى تفسير الموزع المولع ، ومنه الحديث : كان رسول الله ﷺ موزعاً بالسؤال أى مولعاً به ، كأنه كف ومنع إلا منه . وقال فى الصحاح : « وزعته أزعه وزعاً كففته » فانزع عنه أى كف ، وأوزعته بالشيء أغريته به ، فأوزع به فهو موزع به ، واستوزعت الله شكره فأوزعنى ، أى استلهمته فألهمنى » فقد دار معنى اللفظة على معنى ألهمنى ذلك واجعلنى مغرى به وكفنى عما سواه . وعند القدرية أن هذا غير مقدور العبد .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ واعلمُوا أنَّ فيكم رسولَ الله لو يُطيعكم فى كثيرٍ من الأمرِ لَعنتُّم ولكنَّ الله حبَّبَ إليكم الإيمانَ وزيَّنه فى قُلوبكم وكرَّه إليكم الكفرَ والفُسوقَ والعِصيانَ أولئك همُ الرَّاشدونَ ﴾ ..

فتحبيبه سبحانه الإيمان إلى عباده المؤمنين هو إلقاء محبته فى قلوبهم ، وهذا لا يقدر عليه سواه . وأما تحبيب العبد الشيء إلى غيره فإنما هو بتزيينه وذكر أوصافه وما يدعو إلى محبته . فأخبر سبحانه أنه جعل فى قلوب عباده المؤمنين الأمرين : حبه وحسنه الداعى إلى حبه ، وألقى فى قلوبهم كراهة ضده من الكفر والفسوق والعصيان ، وأن ذلك محض فضله ومنته عليهم ، حيث لم يكلهم إلى أنفسهم بل تولى هو سبحانه هذا التحبيب والتزيين وتكريه ضده ، فجاد عليهم به فضلاً منه ونعمة ، والله عليم بمواقع فضله ومن يصلح له ومن لا يصلح ، حكيم بجعله فى مواضعه . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ هو الذى أيَّدكَ بنصْرِه وبالمؤمنين وألَّفَ بين قلوبهم لو أنفقتَ ما فى الأرض جميعاً ما ألَّفتَ بين قلوبهم ولكنّ الله ألَّفَ بينهم إنه عزيزٌ حكيمٌ * واذْكرُوا نعمةَ اللهِ عليكم إذْ كنتم أعداءً فألف بين قُلوبِكم فأصْبحتُم بِنعمتهِ إخواناً ﴾ ..

وتأليف القلوب جعل بعضها يألف بعضاً ويميل إليه ويحبه ، وهو من أفعاله الاختيارية ، وقد أخبر سبحانه أنه هو الذى فعل ذلك لا غيره . ومن ذلك قوله :

﴿ يا أيُّها الذين آمنُوا اذْكرُوا نِعمةَ اللهِ عليكم إذْ همَّ قومٌ أنْ يبسطُوا إليكم أيديَهم فكفَّ أيْديَهم عنكم ﴾ ..

فأخبر سبحانه بفعلهم ، وهو الهمُّ ، وبفعله وهو كفهم عما همُّوا به . ولا يصح أن يقال إنه سبحانه أشل أيديهم وأماتهم وأنزل عليهم عذاباً حال بينهم وبين ما هموا به ، بل كف قدرهم وإرادتهم مع سلامة حواسهم وبنيتهم وصحة آلات الفعل منهم . وعند القدرية هذا محال ، بل هم الذين يكفون أنفسهم ، والقرآن صريح فى إبطال قولهم . ومثله قوله :

﴿ وهو الذى كفَّ أيديَهم عنكم وأيديَكم عنهم ببطنِ مكَّةَ من بعد أن أظْفركَم عليهم ﴾ ..

فهذا كف أيدى الفريقين مع سلامتهما وصحتهما ، وهو بأن حال بينهم وبين الفعل فكف بعضهم عن بعض .

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وما بكم من نعمةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ ..

والإيمان والطاعة من أجل النعم بل هما أجل النعم على الإطلاق ، فهما منه سبحانه تعليماً وإرشاداً وإلهاماً وتوفيقاً ومشيئةً وخلقاً ، ولا يصح أن يقال إنها أمر وبيان فقط فإن ذلك حاصل بالنسبة إلى الكفار والعصاة ، فتكون نعمته على أكفر الخلق كنعمته على أهل الإيمان والطاعة والبر منهم ، إذ نعمة البيان والإرشاد مشتركة ، وهذا قول القدرية وقد صرح به كثير منهم ، ولم يجعلوا لله على العبد نعمة فى مشيئته وخلقه فعله وتوفيقه إياه حين فعله ، ولهذا من قولهم الذى باينوا به جميع الرسل والكتب ، وطردوا ذلك حين لم يجعلوا لله على العبد منة فى إعطائه الجزاء ، بل قالوا ذلك محض حقه الذى لا منَّة لله عليه فيه ، واحتجوا بقوله :

﴿ لهم أجرٌ غيرُ مَمْنونٍ ﴾ ..

قالوا : أى غير ممنون به عليهم إذ هو جزاء أعمالهم وأجورها ، قالوا : والمنة تكدر النعمة والعطية ، ولم يدعوا هؤلاء للجهل بالله موضعاً ، وقاسوا منته على منة المخلوق ، فإنهم مشبهة فى الأفعال معطلة فى الصفات ، وليست المنة فى الحقيقة إلا لله فهو المانُّ بفضله ، وأهل سمواته وأهل أرضه فى محض منته عليهم . قال تعالى :

﴿ يمنُّون عليك أنْ أسلمُوا قل لا تَمنُّوا عليَّ إسلامكم بَلِ اللهُ يمنُّ عليكم أنْ هدَاكُم للإيمانِ إنْ كنتم صَادقينَ ﴾ ..

وقال تعالى لكليمه موسى :

﴿ ولقد مننَّا عليك مرةً أخرى ﴾ ..

وقال :

﴿ ولقد مَننَّا على مُوسى وهَارونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ونُريد أنْ نمنَّ على الذين استُضعِفوا فى الأرضِ ونجعلَهم أئمةً ونجعلَهم الوَارثِينَ ﴾ ..

ولما قال النبى ﷺ للأنصار : ألم أجدكم ضلالاً فهداكم الله بى ، وعالة فأغناكم الله بى ، قالوا : الله ورسوله أمنّ . وقال الرسل لقومهم :

﴿ إنْ نحن إلَّا بشرٌ مثلكم ولكنَّ اللهَ يمنُّ على مَنْ يشاءُ مِنْ عبادِهِ ﴾ ..

فمنه سبحانه محض إحسانه وفضله ورحمته ، وما طاب عيش أهل الجنة فيها [إلا] بمنته عليهم ، ولهذا قال أهلها وقد أقبل بعضهم على بعض يتساءلون :

﴿ إنَّا كنَّا قبلُ فى أهلنا مُشفقين * فمَنَّ اللهُ علينا ووقَانا عذابَ السَّموم ﴾ ..

فأخبروا لمعرفتهم بربهم وحقه عليهم أن نجاهم من عذاب السموم بمحض منته عليهم . وقد قال أعلم الخلق بالله وأحبهم إليه وأقربهم منه وأطوعهم له « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله » قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا إلا أن يتغمدنى الله برحمته منه وفضل » وقال : « إن الله لو عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم » والأول فى الصحيح ، والثانى فى المسند والسنن ، وصححه الحاكم وغيره . فأخبر سيد العالمين أنه لا يدخل الجنة بعمله .

وقالت القدرية إنهم يدخلونها بأعمالهم لئلا يتكدر نعيمهم عليهم بمشيئة الله ، بل يكون ذلك النعيم عوضاً . وما رمى السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم القدرية عن قوس واحدة إلا لعظم بدعهم ومنافاتها لما بعث الله به أنبياءه ورسله ، فلو أتى العباد بكل طاعة وكانت أنفاسهم كلها طاعات لله لكانوا فى محض منّته وفضله وكانت له المنة عليهم . وكلما عظمت طاعة العبد كانت منة الله عليه أعظم ، فهو المانُّ بفضله ، فمن أنكر منته فقد أنكر إحسانه . وأما قوله تعالى :

﴿ لهم أجرٌ غيرُ مَمنونٍ ﴾ ..

فلم يختلف أهل العلم بالله ورسوله وكتابه أن معناه « غير مقطوع » ومنه ريب المنون ، وهو الموت ، لأنه يقطع العمر .

فصــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وأغْرَيْنا بينهم العداوةَ والبغضاءَ إلى يوم القيامةِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ والقَيْنا بينهمُ العداوةَ والبغضاءَ إلى يوم القيامة ﴾ ..

وهذا الإغراء والإلقاء محض فعله سبحانه ، والتعادى والتباغض أثره ، وهو محض فعلهم ، وأصل ضلال القدرية والجبرية من عدم اهتدائهم إلى الفرق بين فعله سبحانه وفعل العبد . فالجبرية جعلوا التعادى والتباغض فعل الرب دون المتعادين والمتباغضين . والقدرية جعلوا ذلك محض فعلهم الذى لا صنع لله فيه ولا قدرة ولا مشيئة . وأهل الصراط السوى جعلوا ذلك فعلهم وهو أثر فعل الله وقدرته ومشيئته ، كما قال تعالى :

﴿ هو الَّذى يُسيِّرُكم فى البرِّ والبَحْرِ ﴾ ..

فالتسيير فعله ، والسير فعلُ العباد ، وهو أثر التسيير . وكذلك الهدى والإضلال فعله ، والاهتداء والضلال أثر فعله ، وهما أفعالنا القائمة بنا ، فهو الهادى والعبد المهتدى ، وهو الذى يضل من يشاء والعبد الضال . وهذا حقيقة وهذا حقيقة ، والطائفتان عن الصراط المستقيم ناكبتان .

فصــل

ومن ذلك قوله تعالى عن خليله إبراهيم أنه قال :

﴿ ربِّ اجعلْ هذا البلدَ آمنا واجْنُبْنى وبَنِىَّ أنْ نعبدَ الأصنامَ ﴾ ..

فهاهنا أمران : تجنيب عبادتها واجتنابه ، فسأل الخليل ربه أن يجنبه وبنيه عبادتها ليُحصل منهم اجتنابها ، فالاجتناب فعلهم والتجنيب فعله ، ولا سبيل إلى فعلهم إلا بعد فعله . ونظير ذلك قول يوسف الصديق :

﴿ ربِّ السجنُ أحبُّ إليَّ ممَّا يدْعُوننى إليه وإلَّا تَصرِفْ عنِّى كيدَهنَّ أصْبُ إليهنَّ وأكنْ من الجَاهلينَ ۝ فاستجابَ له ربُّه فَصرفَ عنه كيدَهنَّ إنَّه هو السميعُ العليمُ ﴾ ..

وصرف كيدهن هو صرف دواعى قلوبهن ومكرهن بألسنتهن وأعمالهن ، وتلك أفعال اختيارية ، وهو سبحانه الصارف لها ، فالصرف فعله والانصراف أثر فعله وهو فعل النسوة . ومن ذلك قوله سبحانه لنبيه محمد ﷺ :

﴿ ولوْلا أنْ ثبَّتناكَ لقد كِدْتَ تركنُ إليهم شيْئاً قَليلاً ﴾ ..

فالتثبيت فعله والثبات فعل رسوله ، فهو سبحانه المثبت وعبده الثابت . ومثله قوله :

﴿ يُثبِّتُ اللهُ الذين آمنُوا بالقولِ الثابتِ فى الحياة الدُّنيا وفى الآخرةِ ويُضلُّ اللهُ الظالمينَ ويفعلُ اللهُ ما يَشاءُ ﴾ ..

فأخبر سبحانه أن تثبيت المؤمنين وإضلال الظالمين فعله ، فإنه يفعل ما يشاء ، وأما الثبات والضلال فمحض أفعالهم . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ فبما نَقْضِهم ميثاقَهم لعنَّاهم وجعلنا قلوبَهم قاسيةً يُحرِّفونَ الكَلِمَ عن مَواضِعه ﴾ ..

فأخبر أنه هو الذى قسى قلوبهم حتى صارت قاسية ، فالقساوة وصفها وفعلها ، وهى أثر فعله وهو جعلها قاسية ، وذلك أثر معاصيهم ونقضهم ميثاقهم وتركهم بعض ما ذكروا به ، فالآية مبطلة لقول القدرية والجبرية .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ فأخْرَجْناهم من جنَّاتٍ وعُيونٍ ۝ وكُنوزٍ وَمقامٍ كَريمٍ ﴾ ..

وهم إنما خرجوا باختيارهم ، وقد أخبر أنه هو الذى أخرجهم ، فالإخراج فعله حقيقة ، والخروج فعلهم حقيقة ، ولولا إخراجه لما خرجوا . وهذا بخلاف قوله :

﴿ واللهُ أنبتَكم من الأرضِ نَباتاً * ثُمَّ يُعيدُكم فيها ويُخرِجكم إخراجاً ﴾ ..

قوله :

﴿ هو الَّذى أخرجَ الذين كَفروا من أهلِ الكتاب من دِيارِهم لأوَّلِ الحشْرِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ أخرجَكم من بُطونِ أمَّهاتِكم ﴾ ..

فإن هذا إخراج لا صنع لهم فيه ، فإنه بغير اختيارهم وإرادتهم . وأما قوله :

﴿ كما أخرجَك ربُّك من بَيْتِك بالحقِّ ﴾ ..

فيحتمل أن يكون إخراجاً بقدره ومشيئته فيكون من الأول ، ويحتمل أن يكون إخراجاً يوجبه بأمره فلا يكون من هذا . فيكون الإخراج فى كتاب الله ثلاثة أنواع ، أحدها : إخراج الخارج باختياره ومشيئته ، والثانى إخراجه قهراً أو كرهاً ، والثالث إخراجه أمراً وشرعاً .

فصـــل

وقد ظن طائفة من الناس أن من هذا الباب قوله تعالى :

﴿ فَلَمْ تَقتلُوهم ولكنَّ اللهَ قَتلَهم وما رميتَ إذْ رميتَ ولكنَّ اللهَ رَمَى ﴾ ..

وجعلوا ذلك من أدلتهم على القدرية ، ولم يفهموا مراد الآية ، وليست من هذا الباب فإن هذا خطاب لهم فى وقعة بدر حيث أنزل الله سبحانه ملائكته فقتلوا أعداءه ، فلم يفرد المسلمون بقتلهم بل قتلتهم الملائكة ، وأما رميه ﷺ فمقدوره كان هو الحذف والإلقاء ، وأما إيصال ما رمى به إلى وجوه العدو مع البعد وإيصال ذلك إلى وجوه جميعهم فلم يكن من فعله ، ولكنه فعل الله وحده ، فالرمى يراد به الحذف والإيصال ، فأثبت له الحذف بقوله : « إذ رميت » ونفى عنه الإيصال بقوله « وما رميت » .

فصـــل

ومن ذلك قوله :

﴿ وأنّه هو أضْحكَ وأبْكَى ﴾ ..

والضحك والبكاء فعلان اختياريان ، فهو سبحانه المضحك المبكى حقيقة والعبد هو الضاحك الباكى حقيقة . وتأويل الآية بخلاف ذلك إخراج للكلام عن ظاهره بغير موجب ، ولا منافاة بين ما يذكر من تلك التأويلات وبين ظاهره فإن إضحاك الأرض بالنبات وإبكاء السماء بالمطر ، وإضحاك العبد وإبكاءه بخلق آلات الضحك والبكاء له ، لا ينافى حقيقة اللفظ وموضوعه ومعناه من أنه جاعل الضحك والبكاء فيه ، بل الجميع حق .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ هو الّذى يُريكمُ البرْق خَوْفاً وطَمعاً ﴾ ..

ورؤية البرق أمر واقع بإحساسهم ، فالإرادة فعله والرؤية فعلنا ، ولا يقال : إراءة البرق خلقه فإن خلقه لا يسمى إراءة ولا يستلزم رؤيتنا له ، بل إراءتنا له جعلنا نراه ، وذلك فعله سبحانه . ومن ذلك قول الخضر لموسى :

﴿ فأرادَ ربُّك أنْ يَبْلُغا أشُدَّهُما ويَستخرِجَا كَنْزَهُما ﴾ ..

فبلوغ الأشد ليس من فعلهما واستخراج الكنز من أفعالهما الاختيارية ، وقد أخبر أن كليهما بإرادته سبحانه . ومن ذلك قوله تعالى عن السحرة :

﴿ وما هم بِضَارِّينَ به من أحدٍ إلّا بإذنِ اللهِ ﴾ ..

وليس إذنه هنا أمره وشرعه ، بل قضاؤه وقدره ومشيئته . فهو إذاً كونى قدرى لا دينى أمرى .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وألْزَمَهم كلمةَ التَّقوى وكانوا أحقَّ بها وأهلَها ﴾ ..

وكلمة التقوى هى الكلمة التى يتقى الله بها ، وأعلى أنواع هذه الكلمة هى قول لا إله إلا الله ، ثم كل كلمة يتقى الله بها بعدها فهى من كلمة التقوى . وقد أخبر سبحانه أنه ألزمها عباده المؤمنينَ فجعلها لازمة لهم لا ينفكون عنها ، فبإلزامه التزموها ، ولولا إلزامه لهم إياها لما التزموها ، والتزامها فعل اختيارى تابع لإرادتهم واختيارهم فهو الملزِم وهم الملتزمون .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إنَّ الإنسانَ خُلق هَلوعاً * إذا مسَّه الشرُّ جَزوعاً * وإذا مسَّه الخيرُ مَنوعاً ﴾ ..

وهذا تفسير الهلوع ، وهو شدة الحرص الذى يترتب عليه الجزع والمنع ، فأخبر سبحانه أنه خلق الإنسان كذلك ، وذلك صريح فى أن هلعه مخلوق لله كما أن ذاته مخلوقة ، فالإنسان بجملته ذاته وصفاته وأفعاله وأخلاقه مخلوق لله ، ليس فيه شىء خلق لله وشىء خلقه لغيره ، بل الله خالق الإنسان بجملته وأحواله كلها ، فالهلع فعله حقيقة والله خالق ذلك فيه حقيقة ، فليس الله سبحانه بهلوع ولا العبد هو الخالق لذلك .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وما كانَ لنفسٍ أنْ تُؤمنَ إلَّا بإذنِ الله ويجعلُ الرجْسَ على الَّذين لاَ يَعقلُونَ ﴾ ..

وإذنه هاهنا قضاؤه وقدره لا مجرد أمره وشرعه . كذلك قال السلف فى تفسير هذه

الآية ، قال ابن المبارك عن الثورى : بقضاء الله . وقال محمد بن جرير : يقول جل ذكره لنبيه : وما لنفس خلقها من سبيل إلى أن تصدقك إلا أن يأذن لها فى ذلك ، فلا تجهدن نفسك فى طلب هداها وبلغها وعيد الله ثم خلها فإن هداها بيد خالقها ، وما قبل الآية وما بعدها لا يدل إلا على ذلك ، فإنه سبحانه قال :

﴿ ولو شاءَ ربُّك لآمنَ مَنْ فى الأرضِ كلُّهم جَميعاً أفأنتَ تُكْرِه الناسَ حتى يكونوا مؤمنينَ ◦ وما كان لنفسٍ أنْ تُؤمنَ إلَّا بإذْنِ اللهِ ﴾ ..

أى لا تكفى دعوتك فى حصول الإيمان حتى يأذن الله لمن دعوته أن يؤمن . ثم قال :

﴿ قُلِ انظُروا ماذا فى السَّمواتِ والأرْضِ وما تُغنى الآياتُ والنُّذُرُ عن قومٍ لا يُؤمنُونَ ﴾ ..

قال ابن جرير : يقول تعالى : يا محمد قل لهؤلاء السائلينك الآيات على صحة ما تدعو إليه من توحيد الله وخلع الأنداد والأوثان : انظروا أيها القوم ماذا فى السموات من الآيات الدالة على حقية ما أدعوكم إليه من توحيد الله ، من شمسها وقمرها ، واختلاف ليلها ونهارها ، ونزول الغيث بأرزاق العباد من سحابها ، وفى الأرض من جبالها وتصدعها بنباتها وأقوات أهلها وسائر صنوف عجائبها ، فإن فى ذلك لكم إن عقلتم وتدبرتم عظة ومعتبراً ودلالة على أن ذلك من فعل من لا يجوز أن يكون له فى ملكه شريك ، ولا له على حفظه وتدبيره ظهير ، يغنيكم عما سواها من الآيات وما يغنى عن قوم قد سبق لهم من الله الشقاء وقضى عليهم فى أم الكتاب أنهم من أهل النار ، فهم لا يؤمنون بشىء من ذلك ولا يصدقون به ولو جاءتهم كل آية حتى يروا العذاب الأليم .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وكلَّ إنسانٍ ألْزمناه طائرَه فى عُنقِه ونُخرِجُ له يومَ القيامةِ كتاباً يَلْقَاه مَنْشُوراً ﴾ ..

قال ابن جرير : وكل إنسان ألزمناه ما قضى له أنه عامله ، وما هو صائر إليه من شقاء أو سعادة بعمله فى عنقه لا يفارقه . وهذا ما قاله الناس فى الآية ، وهو ما طار له من الشقاء والسعادة ، وما طار عنه من العمل . ثم ذكر عن ابن عباس قال : « طائره » عمله وما قدر عليه فهو ملازمه أينما كان وزائل معه أينما زال . وكذلك قال ابن جريج وقتادة ومجاهد هو عمله ، زاد مجاهد : وما كتب له ، وقال قتادة أيضاً : سعادته وشقاوته بعمله ، قال ابن جرير : فإن قال قائل : فكيف قال ألزمناه طائره فى عنقه ، إن كان الأمر على ما وصفت ، ولم يقل فى يديه أو رجليه أو غير ذلك من أعضاء الجسد ؟ قيل إن العنق هى موضع السمات وموضع القلائد والأطوقة وغير ذلك مما يزين أو يشين ، فجرى كلام العرب بنسبة الأشياء اللازمة سائر الأبدان إلى الأعناق ، كما أضافوا جنايات أعضاء الأبدان إلى اليد فقالوا ذلك بما كسبت يداه وإن كان الذى جره عليه لسانه أو فرجه ، فكذلك قوله :

﴿ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِى عُنُقِهِ ﴾ ..

وقال الفراء : الطائر معناه عندهم العمل ، قال الأزهرى : والأصل فى هذا أن الله سبحانه لما خلق آدم علم المطيع من ذريته والعاصى فكتب ما علمه منهم أجمعين ، وقضى بسعادة من علمه مطيعاً وشقاوة من علمه عاصياً ، فطار لكل ما هو صائر إليه عند خلقه وإنشائه . وأما قوله « فى عنقه » فقال أبو إسحاق : إنما يقال للشىء اللازم هذا فى عنق فلان ، أى لزومه له كلزوم القلادة من بين ما يلبس فى العنق . قال أبو على : هذا مثل قولهم طوقتك كذا وقلدتك كذا ، أى صرفته نحوك وألزمتك إياه ، ومنه قلده السلطان كذا ، أى صارت الولاية فى لزومها له فى موضع القلادة ومكان الطوق . وقيل : إنما خص العنق لأن عمله لا يخلو إما أن يكون خيراً أو شراً ، وذلك مما يزن أو يشين كالحلى والغل فأضيف إلى الأعناق . قالت القدرية : إلزامه ذلك وسمه به وتعليمه بعلامة يعرف الملائكة [بها] أنه سعيد أو شقى والخبر عنه لا أنه ألزمه العمل فجعله لازماً له . قال أهل السنة : هذه طريقة لكم معروفة فى تحريف الكلم عن مواضعه ، سلكتموها فى الجسم والطبع والعقل ، وهذا لا يعرفه أهل اللغة ، وهو خلاف حقيقة اللفظ وما فسره به أعلم الأمة بالقرآن ، ولا يعرف ما قلتموه عن أحد من سلف الأمة البتة ، ولا فسر الآية غيركم به ، ولا يصح حمل

الآية عليه فإن الخبر عنه بذلك والعلامة أعلم بها إنما حصل بعد طائره اللازم له من عمله ، فلما لزمه ذلك الطائر ولم ينفك عنه أخبر عنه بذلك وصارت عليه علامة وسمة ، ونحن قد أريناكم أقوال أئمة الهدى وسلف الأمة فى الطائر فأرونا قولكم عن واحد منهم قاله قبلكم . وكل طائفة من أهل البدع تجر القرآن إلى بدعها وضلالها وتفسره بمذاهبها وآرائها والقرآن برىء من ذلك ، وبالله التوفيق .

فصل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وما يأتيهم من رسولٍ إلّا كانُوا به يَسْتهزئونَ * كذلك نسْلُكه فى قُلُوب المُجرمينَ * لا يُؤمنُونَ به ﴾ ..

وقد وقع هذا المعنى فى القرآن فى موضعين هذا أحدهما ، والثانى فى سورة الشعراء فى قوله :

﴿ ولو نَزَّلناه على بعضِ الأعْجَمينَ * فَقرأهُ عليهم ما كانوا به مُؤمنينَ * كذلك سَلكْناه فى قُلوب المجرمينَ * لا يُؤمنونَ به حتَّى يَرَوا العَذابَ الأليمَ ﴾ ..

قال ابن عباس : سلك الشرك فى قلوب المكذبين كما سلك الخرزة فى الخيط . وقال أبو إسحاق : أى كما فعل بالمجرمين الذين استهزءوا بمن تقدم من الرسل كذلك سلك الضلال فى قلوب المجرمين .

واختلفوا فى مفسر الضمير فى قوله « نسلكه » فقال ابن عباس : سلكنا الشرك ، وهو قول الحسن ، وقال الزجاج وغيره : هو الضلال ، وقال الربيع : يعنى الاستهزاء ، وقال الفراء : التكذيب . وهذه الأقوال ترجع إلى شىء واحد ، والتكذيب والاستهزاء والشرك كل ذلك فعلهم حقيقة . وقد أخبر أنه سبحانه هو الذى سلكه فى قلوبهم .

وعندى فى هذه الأقوال شىء ، فإن الظاهر أن الضمير فى قوله : « لا يؤمنون به » هو الضمير فى قوله « سلكناه » ، فلا يصح أن يكون المعنى لا يؤمنون بالشرك والتكذيب والاستهزاء ، فلا تصح تلك الأقوال إلا باختلاف مفسر الضميرين ،

والظاهر اتحاده ، فالذين لا يؤمنون به هو الذى سلكه فى قلوبهم ، وهو القرآن ، فإن قيل : فما معنى سلكه إياه فى قلوبهم وهم ينكرونه ؟ قيل : سلكه فى قلوبهم بهذه الحال ، أى سلكناه غير مؤمنين به فدخل فى قلوبهم مكذباً به كما دخل فى قلوب المؤمنين مصدقاً به ، وهذا مراد من قال إن الذى سلكه فى قلوبهم هو التكذيب والضلال ، ولكن فسر الآية بالمعنى ، فإنه إذا دخل فى قلوبهم مكذبين به فقد دخل التكذيب والضلال فى قلوبهم . فإن قيل ما معنى إدخاله فى قلوبهم وهم لا يؤمنون به ؟ ، قيل : لتقوم عليهم بذلك حجة الله فدخل فى قلوبهم وعلموا أنه حق وكذبوا به فلم يدخل فى قلوبهم دخول مصدق به مؤمن به مرضى به ، وتكذيبهم به بعد دخوله فى قلوبهم أعظم كفراً من تكذيبهم به قبل أن يدخل فى قلوبهم ، فإن المكذب بالحق بعد معرفته له شر من المكذب به ولم يعرفه . فتأمله فإنه من فقه التفسير ، والله الموفق للصواب .

فصل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنا الشياطينَ على الكافرين تَؤُزُّهم أَزّاً ﴾ ..

فالإرسال ههنا إرسال كونى قدرى ، كإرسال الرياح ، وليس بإرسال دينى شرعى ، فهو إرسال تسليط بخلاف قوله فى المؤمنين :

﴿ إنَّ عِبادى ليسَ لك عليهم سُلطانٌ ﴾ ..

فهذا السلطان المنفى عنه على المؤمنين هو الذى أرسل به جنده على الكافرين . قال أبو إسحاق : ومعنى الإرسال ههنا التسليط ، تقول : قد أرسلت فلاناً على فلان ، إذا سلطته عليه ، كما قال :

﴿ إنَّ عبادى ليس لك عليهم سلطانٌ إلَّا مَنِ اتَّبعكَ مِنَ الغاوين ﴾ ..

فاعلم أن من اتبعه هو مسلط عليه . قلت : ويشهد له قوله تعالى :

﴿ إنَّما سُلطانُه على الذين يَتولَّونه والذين هم به مُشركون ﴾ ..

وقوله :

﴿ تَؤزُّهم أزّاً ﴾ ..

فالأز فى اللغة التحريك والتهييج ، ومنه يقال لغليان القدر الأزيز ، لتحرك الماء عند الغليان ، وفى الحديث : كان لصدر رسول الله ﷺ أزيز كأزيز المرجل من البكاء . وعبارات السلف تدور على هذا المعنى ، قال ابن عباس : تغريهم إغراء ، وفى رواية أخرى عنه : تسلهم سلّاً ، وفى رواية أخرى : تحرضهم تحريضاً ، وفى أخرى : تزعجهم للمعاصى إزعاجاً ، وفى أخرى : توقدهم إيقاداً ، أى كما يتحرك الماء بالوقد تحته . قال أبو عبيدة : الأزيز الإلهاب والحركة كالتهاب النار فى الحطب ، يقال : أزَّ قدرك أى ألهب تحتها النار ، وائتزت القدر إذا اشتد غليانها ، وهذا اختيار الأخفش . والتحقيق أن اللفظة تجمع المعنيين جميعاً . قالت القدرية : معنى « أرسلنا الشياطين على الكافرين » خلينا بينهم وبينها ليس معناه التسليط . قال أبو على : الإرسال يستعمل بمعنى التخلية بين المرسل وما يريد ، فمعنى الآية خلينا بين الشياطين وبين الكافرين ، ولم يمنعهم منهم . ولم يعدهم بخلاف المؤمنين الذين قيل إن عبادى ليس لك عليهم سلطان قال الواحدى : وإلى هذا الوجه يذهب القدرية فى معنى الآية ، قال : وليس المعنى على ما ذهبوا إليه . وقال أبو إسحاق : والمختار أنهم أرسلوا عليهم ، وقيضوا لهم بكفرهم ، كما قال تعالى :

﴿ ومَنْ يَعشُ عن ذِكْرِ الرحمنِ نُقيِّضْ له شيطاناً فهو له قَرِينٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ وقيَّضْنَا لهُم قُرناءَ فزيَّنُوا لهم ما بينَ أيْديهِم وما خلْفَهم ﴾ ..

وإنما معنى الإرسال التسليط . قلت : وهذا هو المفهوم من معنى الإرسال كما فى الحديث : إذا أرسلت كلبك المعلم – أى سلطته – ولو خلى بينه وبين الصيد من غير إرسال منه لم يبح صيده . وكذلك قوله :

﴿ وفى عَادٍ إذْ أرسلْنا عليهم الريحَ العقيمَ ﴾ ..

أى سلطناها وسخرناهم عليهم . وكذلك قوله :

﴿ وأرْسلَ عليهم طَيْراً أبَابيلَ ﴾ ..

وكذلك قوله :

﴿ إنَّا أرْسَلنا عليهم صَيْحةً واحدةً ﴾ ..

والتخلية بين المرسل وبين ما أرسل عليه من لوازم هذا المعنى ، ولا يتم التسليط إلا به ، فإذا أرسل الشيء الذى من طبعه وشأنه أن تفعل فعلاً ولم تمنعه من فعله فهذا هو التسليط . ثم إن القدرية تناقضوا فى هذا القول ، فإنهم إن جوزوا منعهم منهم وعصمتهم وإعادتهم فقد نقضوا أصلهم ، فإن منع المختار من فعله الاختيارى مع سلامة النية وصحة بنيته يدل على أن فعله وتركه مقدور للرب ، وهذا عين قول أهل السنة . وإن قالوا : لا يقدر على منعهم وعصمتهم منهم وإعادتهم فقد جعلوا قدرتها ومشيئتها بفعل ما لا يقدر الرب على المنع منه ، وهذا أبطل الباطل .

ثم قالت القدرية : « تؤزهم أزاً » تأمرهم بالمعاصى أمراً ، وحكوا ذلك عن الضحاك ، وهذا لا يلتفت إليه ، إذ لا يقال لمن أمر غيره بشيء قد أزه ، ولا تساعد اللغة على ذلك ، ولو كان ذلك صحيحاً لكان يؤز المؤمنين أيضاً ، فإنه يأمرهم بالمعاصى أكثر من أمر الكافرين فإن الكافر سريع الطاعة والقبول من الشيطان فلا يحتاج من أمره ما يحتاج إليه من أمر المؤمنين ، بل يأمر الكافر مرة ويأمر المؤمن مرات ، فلو كان الأز الأمر لم يكن له اختصاص بالكافرين .

فصــــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ قل أعوذُ بربِّ النَّاسِ * مَلِك الناس * إلهِ الناسِ * من شرِّ الوسْواسِ الخنَّاسِ * الَّذى يُوسْوِسُ فى صدورِ الناسِ * مِنَ الجنَّةِ والناسِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ أعوذُ بك من هَمزاتِ الشَّياطينِ * وأعوذُ بك ربِّ أنْ يَحضُرُون ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَإذا قرأتَ القُرآنَ فاستَعِذْ باللهِ من الشَّيطانِ الرَّجيم ﴾ ..

ومن المعلوم أن الإعاذة من الشيطان الرجيم ليست بإماتته ولا تعطيل آلات كيده ، وإنما هي بأن يعصم المستعيذ من أذاه له ويحول بينه وبين فعله الاختيارى له ، فدل على أن فعله مقدور له سبحانه إن شاء سلّطه على العبد وإن شاء حال بينه وبينه . وهذا على أصول القدرية باطل ، فلا يثبتون حقيقة الإعاذة وإن أثبتوا حقيقة الاستعاذة من العبد ، وجعلوا الآية رداً على الجبرية ، والجبرية أثبتوا حقيقة الإعاذة ولم يثبتوا حقيقة الاستعاذة من العبد ، بل الاستعاذة فعل الرب حقيقة كما أن الإعاذة فعله . وقد ضل الطائفتان عن الصراط المستقيم وأصابت كل طائفة منهما فيما أثبتته من الحق .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ واصْبِرْ ومَا صَبرُك إلَّا باللهِ ﴾ ..

وقول هود :

﴿ ومَا تَوفِيقى إلَّا باللهِ ﴾ ..

ومعلوم أن الصبر والتوفيق فعل اختيارى للعبد ، وقد أخبر أنه به لا بالعبد ، وهذا لا ينبغى أن يكون فعلاً للعبد حقيقة ولهذا أمر به ، وهو لا يأمر عبده بفعل نفسه سبحانه وإنما يؤمر العبد بفعله هو ، ومع هذا فليس فعله واقعاً به وإنما هو بالخالق لكل شيء ، الذى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، فالتصبير منه سبحانه ، وهو فعله ، والصبر هو القائم بالعبد وهو فعل العبد ، ولهذا أثنى على من يسأله أن يصبره فقال تعالى :

﴿ ولمَّا بَرزُوا لجَالُوتَ وجُنودِه قالُوا ربَّنا أفرِغْ علَيْنا صَبْراً وثَبِّتْ أقْدامَنا وانْصُرْنَا على القومِ الكافِرينَ ● فَهزَمُوهُم بإذْنِ اللهِ ﴾ ..

ففى الآية أربعة أدلة : أحدها : قولهم : « أفرغ علينا صبراً » والصبر فعلهم الاختيارى فسألوه ممن هو بيده ومشيئته وإذنه إن شاء أعطاهموه وإن شاء منعهموه . الثانى : قولهم : « وثبت أقدامنا » وثبات الأقدام فعل اختيارى ، ولكن التثبيت فعله

والثبات فعلهم ، ولا سبيل إلى فعلهم إلا بعد فعله . الثالث : قولهم : « وانصرنا على القوم الكافرين » فسألوه النصر وذلك بأن يقوى عزائمهم ويشجعهم ويصبرهم ويثبتهم ويلقى فى قلوب أعدائهم الخور والخوف والرعب فيحصل النصر ، وأيضاً فإن كون الإنسان منصوراً على غيره إما أن يكون بأفعال الجوارح وهو واقع بقدرة العبد واختياره ، وإما أن يكون بالحجة والبيان والعلم وذلك أيضاً فعل العبد . وقد أخبر سبحانه أن النصر بجملته من عنده ، وأثنى على من طلبه منه . وعند القدرية لا يدخل تحت مقدور الرب . الرابع : قوله :

﴿ فَهزَمُوهم بِإِذْنِ اللهِ ﴾ ..

وإذنه هاهنا هو الإذن الكونى القدرى ، أى بمشيئته وقضائه وقدره ، ليس هو الإذن الشرعى الذى بمعنى الأمر ، فإن ذلك لا يستلزم الهزيمة ، بخلاف إذنه الكونى وأمره الكونى فإن المأمور المكون لا يتخلف عنه البتة .

فصل

ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ ولا تُطِعْ مَنْ أغفَلنا قلبَه عنْ ذِكْرِنا واتَّبعَ هَواه ﴾ ..

وفى الآية رد ظاهر على الطائفتين وإبطال لقولهما ، فإنه سبحانه أغفل قلب العبد عن ذكره فغفل هو ، فالإغفال فعل الله والغفلة فعل العبد . ثم أخبر عن اتِّباعه هواه ، وذلك فعل العبد حقيقة . والقدرية تحرف هذا النص وأمثاله بالتسمية والعلم ، فيقولون : معنى « أغفلنا قلبه » سميناه غافلاً أو وجدناه غافلاً ، أى علمناه كذلك . وهذا من تحريفهم ، بل أغفلته مثل أقمته وأقعدته وأغنيته وأفقرته ، أى جعلته كذلك ، وأما أفعلته أو أوجدته كذلك كأحمدته وأجنبته وأبخلته وأعجزته فلا يقع فى أفعال الله البتة ، إنما يقع فى أفعال العاجز أن يجعل جباناً وبخيلاً وعاجزاً فيكون معناه صادفته كذلك . وهل يخطر بقلب الداعى : اللهم أقدرنى أو أوزعنى وألهمنى أى سمنى وأعلمنى كذلك ؟ ، وهل هذا إلا كذب عليه وعلى المدعو سبحانه ؟ ، والعقلاء يعلمون علماً ضرورياً أن الداعى إنما سأل الله أن يخلق له ذلك ويشاءه له

ويقدره عليه ، حتى القدرى إذا غابت عنه بدعته وما تقلده عن أشياخه وأسلافه وبقى وفطرته لم يخطر بقلبه سوى ذلك . وأيضاً فلا يمكن أن يكون العبد هو المغفل لنفسه عن الشيء ، فإن إغفاله لنفسه عنه مشروط بشعوره به ، وذلك مضاد لغفلته عنه ، بخلاف إغفال الرب تعالى له فإنه لا يضاد علمه بما يغفل عنه العبد ، وبخلاف غفلة العبد فإنها لا تكون إلا مع عدم شعوره بالمغفول عنه ، وهذا ظاهر جداً ، فثبت أن الإغفال فعل الله بعبده ، والغفلة فعل العبد .

فصـــل

ومن ذلك قوله تعالى إخباراً عن نبيه شعيب أنه قال لقومه :

﴿ قد افترينا على الله كَذِباً إنْ عُدْنا فى مِلَّتِكم بعد إذْ نجَّانا اللهُ منها وما يكونُ لنا أنْ نعُودَ فيها إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ ربُّنا ﴾ ..

وهذا يبطل تأويل القدرية المشيئة فى مثل ذلك بمعنى الأمر ، فقد علمت أنه من الممتنع على الله أن يأمر بالدخول فى ملة الكفر والشرك به ، ولكن استثنوا بمشيئته التى يضل بها من يشاء ويهدى من يشاء . ثم قال شعيب :

﴿ وَسِعَ ربُّنا كُلَّ شىءٍ عِلْمَاً ﴾ ..

فرد الأمر الى مشيئته وعلمه ، فإن له سبحانه فى خلقه علماً محيطاً ، ومشيئة نافذة وراء ما يعلمه الخلائق ، فامتناعنا من العود فيها مبلغ علومنا ومشيئتنا ولله علم آخر ومشيئة أخرى وراء علومنا ومشيئتنا ، فلذلك رد الأمر إليه . ومثله قول إبراهيم :

﴿ ولا أخَافُ ما تُشركُون به إلَّا أنْ يشاءَ اللهُ ربِّى شَيْئاً وَسِعَ ربِّى كلَّ شىءٍ عِلْمَاً ﴾ ..

فأعادت الرسل بكمال معرفتها بالله أمورها إلى مشيئة الرب وعلمه ، ولهذا أمر الله رسوله أن لا يقول لشىء إنه فاعله حتى يستثنى بمشيئة الله فإنه إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله . وقد تقدم تقرير هذا المعنى ، وبالجملة فكل دليل فى القرآن على التوحيد فهو دليل على القدر وخلق أفعال العباد ، ولهذا كان إثبات القدر أساس التوحيد ، قال ابن عباس : الإيمان بالقدر نظام التوحيد فمن كذب بالقدر نقض تكذيبه توحيده .

* * *

الباب الرابع عشر

فى الهدى والضلال ومراتبهما والمقدور منهما للخلق وغير المقدور لهم

هذا المذهب هو قلب أبواب القدر ومسائله ، فإن أفضل ما يقدر الله لعبده وأجلّ ما يقسمه له الهدى ، وأعظم ما يبتليه به ويقدره عليه الضلال ، وكل نعمة دون نعمة الهدى ، وكل مصيبة دون مصيبة الضلال . وقد اتفقت رسل الله من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضل من يشاء ويهدى من يشاء ، وأنه من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادى له ، وأن الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد ، وأن العبد هو الضال أو المهتدى ، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره ، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه ، ولابد قبل الخوض فى تقرير ذلك من ذكر مراتب الهدى والضلال فى القرآن . فأما مراتب الهدى فأربعة . إحداها : الهدى العام ، وهو هداية كل نفس إلى مصالح معاشها وما يقيمها ، وهذا أعم مراتبه . المرتبة الثانية : الهدى بمعنى البيان والدلالة والتعليم والدعوة إلى مصالح العبد فى معاده ، وهذا خاص بالمكلفين ، وهذه المرتبة أخص من المرتبة الأولى وأعم من الثالثة . المرتبة الثالثة : الهداية المستلزمة للاهتداء ، وهى هداية التوفيق ، ومشيئة الله لعبده الهداية ، وخلقه دواعى الهدى ، وإرادته والقدرة يوم المعاد إلى طريق الجنة والنار .

فصل

فأما المرتبة الأولى : فقد قال سبحانه :

﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى * الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّى * وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَى ﴾ ..

فذكر سبحانه أربعة أمور عامة : الخلق والتسوية والتقدير والهداية ، وجعل التسوية من تمام الخلق ، والهداية من تمام التقدير . قال عطاء : خلق فسوى ، أحسن ما خلقه ، وشاهده قوله تعالى :

﴿ الَّذى أحْسَنَ كُلَّ شيءٍ خَلَقَه ﴾ ..

فإحسان خلقه يتضمن تسويته وتناسب خلقه وأجزائه بحيث لم يحصل بينها تفاوت يخل بالتناسب والاعتدال . فالخلق الإيجاد ، والتسوية إتقانه وإحسان خلقه . وقال الكلبي : خلق كل ذى روح فجمع خلقه وسوَّاه باليدين والعينين والرجلين . وقال مقاتل : خلق لكل دابة ما يصلح لها من الخلق . وقال أبو إسحاق : خلق الإنسان مستوياً ، وهذا تمثيل وإلا فالخلق والتسوية شامل للإنسان وغيره ، قال تعالى :

﴿ ونفسٍ وما سَوَّاها ﴾ ..

وقال :

﴿ فَسوَّاهنَّ سَبعَ سَمواتٍ ﴾ ..

فالتسوية شاملة لجميع مخلوقاته :

﴿ ما تَرى فى خَلْقِ الرَّحمنِ من تَفاوتٍ ﴾ ..

وما يوجد من التفاوت وعدم التسوية فهو راجع إلى عدم إعطاء التسوية للمخلوق ، فإن التسوية أمر وجودى ، تتعلق بالتأثير والإبداع ، فما عدم منها فالعدم بإرادة الخالق للتسوية ، وذلك أمر عدمى يكفى فيه عدم الإبداع والتأثير ، فتأمل ذلك فإنه يزيل عنك الإشكال فى قوله :

﴿ ما تَرى فى خلْقِ الرحمنِ من تَفاوتٍ ﴾ ..

فالتفاوت حاصل بسبب عدم مشيئة التسوية ، كما أن الجهل والصمم والعمى والخرس والبكم يكفى فيها عدم مشيئة خلقها وإيجادها . وتمام هذا يأتى إن شاء الله فى باب دخول الشر فى القضاء عند قول النبى ﷺ : « والشر ليس إليك » والمقصود أن كل مخلوق فقد سواه خالقه سبحانه فى مرتبة خلقه ، وإن فاتته التسوية من وجه آخر لم يخلق له .

فصـــل

وأما التقدير والهداية فقال مقاتل : قدر خلق الذكر والأنثى فهدى الذكر للأنثى كيف يأتيها . وقال ابن عباس والكلبى وكذلك قال عطاء : قدر من النسل ما أراد ثم هدى الذكر للأنثى . واختار هذا القول صاحب النظم فقال : معنى « هدى » هداية الذكر لإتيان الأنثى كيف يأتيها ، لأن إتيان ذكران الحيوان لإناثه مختلف لاختلاف الصور والخلق والهيئات ، فلولا أنه سبحانه جبل كل ذكر على معرفة كيف يأتى أنثى جنسه لما اهتدى لذلك . وقال مقاتل أيضاً : هداه لمعيشته ومرعاه . وقال السدى : قدر مدة الجنين فى الرحم ثم هداه للخروج . وقال مجاهد : هدى الإنسان لسبيل الخير والشر والسعادة والشقاوة . وقال الفراء : التقدير : فهدى وأضل ، فاكتفى من ذكر أحدهما بالآخر .

قلت : الآية أعم من هذا كله ، وأضعف الأقوال فيها قول الفراء ، إذ المراد هاهنا الهداية العامة لمصالح الحيوان فى معاشه ، ليس المراد هداية الإيمان والضلال بمشيئته ، وهو نظير قوله :

﴿ رَبُّنَا الَّذِى أَعْطَى كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَه ثُمَّ هَدَى ﴾ ..

فإعطاء الخلق إيجاده فى الخارج ، والهداية التعليم والدلالة على سبيل بقائه وما يحفظه ويقيمه . وما ذكر مجاهد فهو تمثيل منه لا تفسير مطابق للآية ، فإن الآية شاملة لهداية الحيوان كله ناطقه وبهيمه ، وطيره ودوابه ، فصيحه وأعجمه . وكذلك قول من قال إنه هداية الذكر لإتيان الأنثى تمثيل أيضاً ، وهو فرد واحد من أفراد الهداية التى لا يحصيها إلا الله . وكذلك قول من قال هداه للمرعى ، فإن ذلك من الهداية إلى التقام الثدى عند خروجه من بطن أمه ، والهداية إلى معرفته أمه دون غيرها حتى يتبعها أين ذهبت ، والهداية إلى قصد ما ينفعه من المرعى دون ما يضره منه ، وهداية الطير والوحش والدواب إلى الأفعال العجيبة التى يعجز عنها الإنسان ، كهداية النحل إلى سلوك السبل التى فيها مراعيها على تباينها ، ثم عودها إلى بيوتها من الشجر والجبال وما يغرس بنو آدم .

وأمر النحل فى هدايتها من أعجب العجب ، وذلك أن لها أميراً ومدبراً وهو

اليعسوب وهو أكبر جسماً من جميع النحل ، وأحسن لوناً وشكلاً . وإناث النحل تلد فى إقبال الربيع ، وأكثر أولادها يكن إناثاً ، وإذا وقع فيها ذكر لم تدعه بينها ، بل إما أن تطرده وإما أن تقتله ، إلا طائفة يسيرة منها تكون حول الملك ، وذلك أن الذكور منها لا تعمل شيئاً ولا تكسب . ثم تجمع الأمهات وفراخها عند الملك فيخرج بها إلى المرعى من المروج والرياض والبساتين والمراتع فى أقصر الطرق وأقربها ، فتجتنى منها كفايتها فيرجع بها الملك ، فإذا انتهوا إلى الخلايا وقف على بابها ولم يدع ذكراً ولا نحلة غريبة تدخلها ، فإذا تكامل دخولها دخل بعدها وتواجدت النحل مقاعدها وأماكنها ، فيبتدىء الملك بالعمل كأنه يعلمها إياه ، فيأخذ النحل فى العمل ويتسارع إليه ، ويترك الملك العمل ويجلس ناحية بحيث يشاهد النحل ، فيأخذ النحل فى إيجاد الشمع من لزوجات الأوراق والأنوار ، ثم تقتسم النحل فرقاً ، فمنها فرقة تلزم الملك ولا تفارقه ولا تعمل ولا تكسب ، وهم حاشية الملك من الذكورة ، ومنها فرقة تهيىء الشمع وتصنعه ، والشمع هو ثقل العسل وفيه حلاوة كحلاوة التين ، وللنحل فيه عناية شديدة فوق عنايتها بالعسل ، فينظفه النحل ويصفيه ويخلصه من أبوالها وغيرها ، وفرقة تبنى البيوت ، وفرقة تسقى الماء وتحمله على متونها ، وفرقة تكنس الخلايا وتنظفها من الأوساخ والجيف والزبل ، وإذا رأت بينها نحلة مهينة بطالة قطعتها وقتلتها حتى لا تفسد عليهم بقية العمال وتعديهن ببطالتها ومهانتها .

وأول ما يبنى فى الخلية مقعد الملك وبيته ، فيبنى له بيتا مربعاً يشبه السرير والتخت ، فيجلس عليه ويستدير حوله طائفة من النحل يشبه الأمراء والخدم والخواص لا يفارقنه ، ويجعل النحل بين يديه شيئاً يشبه الحوض يصب فيه من العسل أصفى ما يقدر عليه ويملأ منه الحوض يكون ذلك طعاماً للملك وخواصه ، ثم يأخذن فى ابتناء البيوت على خطوط متساوية وكأنها سكك ومحال ، وتبنى بيوتها مسدسة متساوية الأضلاع كأنها قرأت كتاب إقليدس حتى عرفت أوفق الأشكال لبيوتها ، لأن المطلوب من بناء الدور هو الوثاقة والسعة . والشكل المسدس دون سائر الأشكال إذا انضمت بعض أشكاله إلى بعض صار شكلاً مستديراً كاستدارة الرحى ، ولا يبقى فيه فروج ولا خلل ويشد بعضه بعضاً حتى يصير طبقاً واحداً محكماً لا يدخل بين بيوته رؤس الإبر ، فتبارك الذى ألهمها أن تبنى بيوتها هذا البناء

المحكم الذى يعجز البشر عن صنع مثله ، فعلمت أنها محتاجة إلى أن تبنى بيوتها من أشكال موصوفة بصفتين ، إحداهما : أن لا تكون زواياها ضيقة حتى لا يبقى الموضع الضيق معطلاً ، الثانية : أن تكون تلك البيوت مشكلة بأشكال إذا انضم بعضها إلى بعض امتلأت العرصة منها فلا يبقى منها [شىء] ضائعاً . ثم إنها علمت أن الشكل الموصوف بهاتين الصفتين هو المسدس فقط ، فإن المثلثات والمربعات وإن أمكن امتلاء العرصة منها إلا أن زواياها ضيقة ، وأما سائر الأشكال وإن كانت زواياها واسعة إلا أنها لا تمتلىء العرصة منها بل يبقى فيما بينها فروج خالية ضائعة . وأما المسدس فهو موصوف بهاتين الصفتين ، فهداها سبحانه إلى بناء بيوتها على هذا الشكل من غير مسطرة ولا آلة ولا مثال يحتذى عليه . وأصنع بنى آدم لا يقدر على بناء البيت المسدس إلا بالآلات الكبيرة ، فتبارك الذى هداها أن تسلك سبل مراعيها إلى قوتها وتأتيها ذللاً لا تستعصى عليها ولا تضل عنها ، وأن تجتنى أطيب ما فى المرعى وألطفه ، وأن تعود إلى بيوتها الخالية فتصب فيها :

﴿ شَرابٌ مُخْتلِفٌ ألوانُه فيه شِفاءٌ للنَّاسِ إنَّ فى ذلك لآياتٍ لقومٍ يَتفكَّرونَ ﴾ ..

فإذا فرغت من بناء البيوت خرجت خماصاً تسيح سهلاً وجبلاً فأكلت من الحلاوات المرتفعة على رءوس الأزهار وورق الأشجار فترجع بطاناً ، وجعل سبحانه فى أفواهها حرارة منضجة ، تنضج ما جنته فتعيده حلاوة ونضجاً ، ثم تمجه فى البيوت حتى إذا امتلأت ختمتها وسدت رؤسها بالشمع المصفى ، فإذا امتلأت تلك البيوت عمدت إلى مكان آخر إن صادفته فاتخذت فيه بيوتاً ، وفعلت كما فعلت فى البيوت الأولى ، فإذا برد الهواء وأخلف المرعى وحيل بينها وبين الكسب لزمت بيوتها واغتذت بما ادخرته من العسل . وهى فى أيام الكسب والسعى تخرج بكرة وتسيح فى المراتع وتستعمل كل فرقة منها بما يخصها من العمل ، فإذا أمست رجعت إلى بيوتها ، فإذا كان وقت رجوعها وقف على باب الخلية بواب منها ومعها أعوان ، فكل نحلة تريد الدخول يشمها البواب ويتفقدها ، فإن وجد منها رائحة منكرة أو رأى بها لطخة من قذر منعها من الدخول وعزلها ناحية إلى أن يدخل الجميع فيرجع إلى المعزولات الممنوعات من الدخول فيتفقدهن ويكشف أحوالهن مرة ثانية ، فمن وجده قد وقع على شىء منتن أو نجس قده نصفين ، ومن كانت جنايته خفيفة تركه خارج الخلية ،

هذا دأب البواب كل عشية . وأما الملك فلا يكثر الخروج من الخلية إلا نادراً ، إذا اشتهى التنزه ، فيخرج ومعه أمراء النحل والخدم فيطوف فى المروج والرياض والبساتين ساعة من النهار ثم يعود إلى مكانه .

ومن عجيب أمره أنه ربما لحقه أذى من النحل أو من صاحب الخلية أو من خدمه فيغضب ويخرج من الخلية ويتباعد عنها ويتبعه جميع النحل وتبقى الخلية خالية ، فإذا رأى صاحبها ذلك وخاف أن يأخذ النحل ويذهب بها إلى مكان آخر احتال لاسترجاعه وطلب رضاه ، فيتعرف موضعه الذى صار إليه النحل فيعرفه باجتماع النحل إليه فإنها لا تفارقه وتجتمع عليه حتى تصير عليه عنقوداً ، وهو إذا خرج غضباً جلس على مكان مرتفع من الشجرة وطافت به النحل وانضمت إليه حتى يصير كالكرة فيأخذ صاحب النحل رمحاً أو قصبة طويلة ويشد على رأسه حزمة من النبات الطيب الرائحة العطر النظيف ويدنيه إلى محل الملك ، ويكون معه إما مزهر أو يراع أو شى من آلات الطرب فيحركه وقد أدنى إليه ذلك الحشيش فلا يزال كذلك إلى أن يرضى الملك ، فإذا رضى وزال غضبه طفر ووقع على الضغث وتبعه خدمه وسائر النحل ، فيحمله صاحبه إلى الخلية فينزل ويدخلها هو وجنوده . ولا يقع النحل على جيفة ولا حيوان ولا طعام .

ومن عجيب أمرها أنها تقتل الملوك الظلمة المفسدة ، ولا تدين لطاعتها . والنحل الصغار المجتمعة الخلق هى العسالة ، وهى تحاول مقاتلة الطوال القليلة النفع وإخراجها ونفيها عن الخلايا ، وإذا فعلت ذلك جاد العسل ، وتجتهد أن تقتل ما تريد قتله خارج الخلية صيانة للخلية عن جيفته . ومنها صنف قليل النفع كبير الجسم . وبينها وبين العسالة حرب ، فهى تقصدها وتغتالها وتفتح عليها بيوتها وتقصد هلاكها ، والعسالة شديدة التيقظ والتحفظ منها ، فإذا هجمت عليها فى بيوتها حاورتها وألجأتها إلى أبواب البيوت فتتلطخ بالعسل فلا تقدر على الطيران ولا يفلت منها إلا كل طويل العمر ، فإذا انقضت الحرب وبرد القتال عادت إلى القتلى فحملتها وألقتها خارج الخلية . وقد ذكرنا أن الملك لا يخرج إلا فى الأحايين ، وإذا خرج خرج فى جموع من الفراخ والشبان ، وإذا عزم على الخروج ظل قبل ذلك اليوم أو يومين يعلم الفراخ وينزلها منازلها ويرتبها ، فيخرج ويخرجن معه على ترتيب ونظام قد دبره معهن لا يخرجن عنه ، وإذا تولدت عنده ذكران عرف أنهن يتطلبن الملك فيجعل كل واحد منهم على

طائفة من الفراخ ، ولا يقتل ملك منها ملكاً آخر ، لما فى ذلك من فساد الرعية وهلاكها وتفرقها . وإذا رأى صاحب الخلية الملوك قد كثرت فى الخلية وخاف من تفرق النحل بسببهم احتال عليهم وأخذ الملوك كلها إلا واحداً ، ويحبس الباقى عنده فى إناء ويدع عندهم من العسل ما يكفيهم ، حتى إذا حدث بالملك المنصوب حدث مرض أو موت أو كان مفسداً فقتلته النحل أخذ من هؤلاء المحبوسين واحداً وجعله مكانه لئلا يبقى النحل بلا ملك فيتشتت أمرها .

ومن عجيب أمرها أن الملك إذا خرج متنزهاً ومعه الأمراء والجنود ربما لحقه إعياء فتحمله الفراخ ، وفى النحل كرام عمال لها سعى وهمة واجتهاد ، وفيها لئام كسالى قليلة النفع مؤثرة للبطالة ، فالكرام دائماً تطردها وتنفيها عن الخلية ولا تساكنها خشية أن تعدى كرامها وتفسدها . والنحل من ألطف الحيوان وأنقاه ، ولذلك لا تلقى زبلها إلا حين تطير وتكره النتن والروائح الخبيثة ، وأبكارها وفراخها أحرس وأشد اجتهاداً من الكبار ، وأقل لسعاً وأجود عسلاً ، ولسعها إذا لسعت أقل ضرراً من لسع الكبار .

ولما كانت النحل من أنفع الحيوان وأبركه — قد خصت من وحى الرب تعالى وهدايته بما لم يشركها فيه غيرها ، وكان الخارج من بطونها مادة الشفاء من الأسقام والنور الذى يضىء فى الظلام بمنزلة الهداة من الأنام — كان أكثر الحيوان أعداءها وكان أعداءها من أقل الحيوان منفعة وبركة ، وهذه سنة الله فى خلقه ، وهو العزيز الحكيم .

فصـــل

وهذه النمل من أهدى الحيوانات ، وهدايتها من أعجب شىء ، فإن النملة الصغيرة تخرج من بيتها وتطلب قوتها وإن بعدت عليها الطريق ، فإذا ظفرت به حملته وساقته فى طرق معوجة بعيدة ذات صعود وهبوط فى غاية من التوعر حتى تصل إلى بيوتها فتخزن فيها أقواتها فى وقت الإمكان ، فإذا خزنتها عمدت إلى ما ينبت منها ففلقته فلقتين لئلا ينبت ، فإن كان ينبت مع فلقه باثنتين فلقته بأربعة ، فإذا أصابه بلل وخافت عليه العفن والفساد انتظرت به يوماً ذا شمس فخرجت به فنشرته على أبواب

بيوتها ثم أعادته إليها ، ولا تتغذى منها نملة مما جمعه غيرها ، ويكفى فى هداية النمل ما حكاه الله سبحانه فى القرآن عن النملة التى سمع سليمان كلامها وخطابها لأصحابها بقولها :

﴿ يا أيُّها النملُ ادخلُوا مساكنَكم لا يَحْطمنَّكم سُليمانُ وجنودُه وهم لا يَشعُرونَ ﴾ ..

فاستفتحت خطابها بالنداء الذى يسمعه من خاطبته ، ثم أتت بالاسم المبهم ثم أتبعته بما يثبته من اسم الجنس إرادة للعموم ، ثم أمرتهم بأن يدخلوا مساكنهم فيتحصنوا من العسكر ، ثم أخبرت عن سبب هذا الدخول وهو خشية أن تصيبهم مضرة الجيش فيحطمهم سليمان وجنوده ، ثم اعتذرت عن نبى الله وجنوده بأنهم لا يشعرون بذلك ، وهذا من أعجب الهداية ، وتأمل كيف عظم الله سبحانه شأن النمل بقوله :

﴿ وحُشِرَ لسليمانَ جنودُه من الجنِّ والإنسِ والطيرِ فهم يُوزعُونَ ﴾ ..

ثم قال :

﴿ حتَّى إذا أتوْا على وادِى النَّملِ ﴾ ..

فأخبر أنهم بأجمعهم مروا على ذلك الوادى ، ودل على أن ذلك الوادى معروف بالنمل كوادى السباع ونحوه ، ثم أخبر بما دل على شدة فطنة هذه النملة ودقة معرفتها حيث أمرتهم أن يدخلوا مساكنهم المختصة بهم ، فقد عرفت هى والنمل أن لكل طائفة منها مسكناً لا يدخل عليهم فيه سواهم ، ثم قالت :

﴿ لا يَحْطِمنَّكم سليمانُ وجنودُه ﴾ ..

فجمعت بين اسمه وعينه وعرفته بهما وعرفت جنوده وقائدها ، ثم قالت :

﴿ وهُم لا يَشعُرون ﴾ ..

فكأنها جمعت بين الاعتذار عن مضرة الجيش بكونهم لا يشعرون وبين لوم أمة النمل حيث لم يأخذوا حذرهم ويدخلوا مساكنهم ، ولذلك تبسم نبى الله ضاحكاً من قولها ، وإنه لموضع تعجب وتبسم . وقد روى الزهرى عن عبد الله بن عبد الله بن عيينة عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ نهى عن قتل النمل والنحلة والهدهد والصرد . وفى الصحيح عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال : نزل نبى من الأنبياء تحت شجرة

فقرصته نملة فأمر بجهازه فأخرج وأمر بقرية النمل فأحرقت فأوحى الله إليه أمن أجل أن قرصتك نملة أحرقت أمة من الأمم تسبح فهلًا نملة واحدة . وذكر هشام بن حسان أن أهل الأحنف بن قيس لقوا من النمل شدة فأمر الأحنف بكرسى فوضع عند تنورين فجلس عليه ثم تشهد ثم قال لتنتهن أو ليحرقن عليكن ونفعل ونفعل ، قال : فذهبن . وروى عوف بن أبى جميلة عن قسامة بن زهير قال : قال أبو موسى الأشعرى : إن لكل شيء سادة ، حتى للنمل سادة . ومن عجيب هدايتها أنها تعرف ربها بأنه فوق سمواته على عرشه ، كما رواه الإمام أحمد فى كتاب الزهد من حديث أبى هريرة يرفعه قال : خرج نبى من الأنبياء بالناس يستسقون فإذا هم بنملة رافعة قوائمها إلى السماء تدعو مستلقية على ظهرها فقال : ارجعوا فقد كفيتم أو سقيتم بغيركم . ولهذا الأثر عدة طرق ، ورواه الطحاوى فى التهذيب وغيره وقال الإمام أحمد : حدثنا وكيع حدثنا مسعر عن زيد العمى عن أبى الصديق الناجى[1] قال : خرج سليمان بن داود يستسقى فرأى نملة مستلقية على ظهرها رافعة قوائمها إلى السماء وهى تقول : اللهم إنا خلق من خلقك ليس بنا غنى عن سقياك ورزقك ، فإما أن تسقينا وترزقنا ، وإما أن تهلكنا ، فقال : ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم . ولقد حدثنى أن نملة خرجت من بيتها فصادفت شق جرادة فحاولت أن تحمله فلم تطق ، فذهبت وجاءت معها بأعوان يحملنه معها ، قال : فرفعت ذلك من الأرض فطافت فى مكانه فلم تجده فانصرفوا وتركوها ، قال : فوضعته فعادت تحاول حمله فلم تقدر فذهبت وجاءت بهم فرفعته ، فطافت فلم تجده فانصرفوا ، قال : فعلت ذلك مراراً فلما كان فى المرة الأخرى استدار النمل حلقة ووضعوها فى وسطها وقطعوها عضواً عضواً ، قال شيخنا : وقد حكيت له هذه الحكاية فقال : هذه النمل فطرها الله سبحانه على قبح الكذب وعقوبة الكذاب .

والنمل من أحرص الحيوان ، ويضرب بحرصه المثل ، ويذكر أن سليمان صلوات الله وسلامه عليه لما رأى حرص النملة وشدة ادخارها للغذاء استحضر نملة وسألها كم تأكل النملة من الطعام كل سنة ؟ قالت : ثلاث حبات من الحنطة ، فأمر بإلقائها فى

---

(١) فى المطبوعة بياض بعد قوله « حدثنا » إلى قوله « قال » ، معزو إلى بياض فى الأصل المخطوط . والتكملة من كتاب الزهد : ٨٧ مطبعة أم القرى ١٣٥٧ هـ . وفى عبارته اختلاف قليل .

قارورة وسد فم القارورة وجعل معها ثلاث حبات حنطة وتركها سنة بعد ما قالت ، ثم أمر بفتح القارورة عند فراغ السنة فوجد حبة ونصف حبة فقال : أين زعمك ؟ أنت زعمت أن قوتك كل سنة ثلاث حبات ، فقالت : نعم ولكن لما رأيتك مشغولاً بمصالح أبناء جنسك حسبت الذى بقى من عمرى فوجدته أكثر من المدة المضروبة فاقتصرت على نصف القوت واستبقيت نصفه استبقاء لنفسى ، فعجب سليمان من شدة حرصها ، وهذا من أعجب الهداية والعطية . ومن حرصها أنها تكد طول الصيف وتجمع للشتاء ، علماً منها بإعواز الطلب فى الشتاء وتعذر الكسب فيه . وهى على ضعفها شديدة القوى فإنها تحمل أضعاف أضعاف وزنها وتجره إلى بيتها .

ومن عجيب أمرها أنك إذا أخذت عضو كزبرة يابسا فأدنيته إلى أنفك لم تشم له رائحة فإذا وضعته على الأرض أقبلت النملة من مكان بعيد إليه ، فإن عجزت عن حمله ذهبت وأتت معها بصف من النمل يحملونه ، فكيف وجدت رائحة ذلك من جوف بيتها حتى أقبلت بسرعة إليه ، فهى تدرك بالشم من البعد ما يدركه غيرها بالبصر أو بالسمع ، فتأتى من مكان بعيد إلى موضع أكل فيه الإنسان وبقى فيه فتات من الخبز أو غيره فتحمله وتذهب به وإن كان أكبر منها ، وإن عجزت عن حمله ذهبت إلى جحرها وجاءت معها بطائفة من أصحابها فجاؤا كخيط أسود يتبع بعضهم بعضاً حتى يتساعدوا على حمله ونقله . وهى تأتى إلى السنبلة فتشمها فإن وجدتها حنطة قطعتها ومزقتها وحملتها ، وإن وجدتها شعيراً فلا . ولها صدق الشم وبعد الهمة وشدة الحرص والجرأة على محاولة نقل ما هو أضعاف أضعاف وزنها .

وليس للنمل قائد ورئيس يدبرها كما يكون للنحل ، إلا أن لها رائداً يطلب الرزق فإذا وقف عليه أخبر أصحابه فيخرجن مجتمعات . وكل نملة تجتهد فى صلاح العامة منها غير مختلسة من الحب شيئاً لنفسها دون صواحباتها .

ومن عجيب أمرها أن الرجل إذا أراد أن يحترز من النمل لا يسقط فى عسل أو نحوه فإنه يحفر حفيرة ويجعل حولها ماء ، أو يتخذ إناءً كبيراً ويملأه ماء ثم يضع فيه ذلك الشيء فيأتى الذى يطيف به فلا يقدر عليه ، فيتسلق فى الحائط ويمشى على السقف إلى أن يحاذى ذلك الشيء فتلقى نفسها عليه ، وجربنا نحن ذلك . وأحمى صانع مرة طوقاً بالنار ورماه على الأرض ليبرد ، واتفق أن اشتمل الطوق على نمل

فتوجه فى الجهات ليخرج فلحقه وهج النار فلزم المركز ووسط الطوق ، وكان ذلك مركزاً له وهو أبعد مكان من المحيط .

فصـــل

وهذا الهدهد من أهدى الحيوان وأبصره بمواضع الماء تحت الأرض لا يراه غيره . ومن هدايته ما حكاه الله عنه فى كتابه أن قال لنبى الله سليمان وقد فقده وتوعده فلما جاءه بَدَره بالعذر قبل أن ينذره سليمان بالعقوبة ، وخاطبه خطاباً هيَّجه على الإصغاء إليه والقبول منه ، فقال:

﴿ أَحَطتُ بِما لَمْ تُحِطْ بِه ﴾ ..

وفى ضمن هذا أنى أتيتك بأمر قد عرفته حق المعرفة بحيث أحطت به وهو خبر عظيم له شأن ، فلذلك قال :

﴿ وجِئتُك من سَبأٍ بِنبأٍ يَقِينٍ ﴾ ..

والنبأ هو الخبر الذى له شأن والنفوس متطلعة إلى معرفته . ثم وصفه بأنه نبأ يقين لا شك فيه ولا ريب ، فهذه مقدمة بين يدى إخباره لنبى الله بذلك النبأ استفرغت قلب المخبر لتلقى الخبر ، وأوجبت له التشوف التام إلى سماعه ومعرفته ، وهذا نوع من براعة الاستهلال وخطاب التهييج ، ثم كشف عن حقيقة الخبر كشفاً مؤكداً بأدلة التأكيد ، فقال :

﴿ إِنِّى وجدتُ امْرأةً تَمْلِكُهمْ ﴾ ..

ثم أخبر عن شأن تلك الملكة وأنها من أجل الملوك بحيث أوتيت من كل شيء يصلح أن تؤتاه الملوك . ثم زاد فى تعظيم شأنها بذكر عرشها الذى تجلس عليه وأنه عرش عظيم ، ثم أخبر بما يدعوهم إلى قصدهم وغزوهم فى عقر دارهم بعد دعوتهم إلى الله فقال :

﴿ وَجدتُها وقومَها يَسجدُونَ للشَّمس من دُونِ اللهِ ﴾ ..

وحذف أداة العطف من هذه الجملة وأتى بها مستقلة غير معطوفة علـى ما قبلها

إيذاناً بأنها هى المقصودة وما قبلها توطئة لها ، ثم أخبر عن المغوى لهم الحامل لهم على ذلك وهو تزيين الشيطان لهم أعمالهم حتى صدهم عن السبيل المستقيم وهو السجود لله وحده ، ثم أخبر أن ذلك الصد حال بينهم وبين الهداية والسجود لله الذى لا ينبغى السجود إلا له ، ثم ذكر من أفعاله سبحانه إخراج الخبء فى السموات والأرض ، وهو المخبوء فيهما من المطر والنبات والمعادن وأنواع ما ينزل من السماء وما يخرج من الأرض . وفى ذكر الهدهد هذا الشأن من أفعال الرب تعالى بخصوصه إشعار بما خصه الله به من إخراج الماء المخبوء تحت الأرض . قال صاحب الكشاف : وفى إخراج الخبء أمارة على أنه من كلام الهدهد ، لهندسته ومعرفته الماء تحت الأرض ، وذلك بإلهام من يخرج الخبء فى السموات والأرض جلت قدرته ولطف علمه . ولا يكاد يخفى على ذى الفراسة الناظر بنور الله مخايل كل شخص بصناعة أو فن من العلم فى روائه ومنطقه وشمائله ، فما عمل آدمى عملاً إلا ألقى الله عليه رداء عمله .

فصـــل

وهذا الحمام من أعجب الحيوان هداية حتى قال الشافعى : أعقل الطير . وبرد الحمام هى التى تحمل الرسائل والكتب ، ربما زادت قيمة الطير منها على قيمة المملوك والعبد ، فإن الغرض الذى يحصل به لا يحصل بمملوك ولا بحيوان غيره ، لأنه يذهب ويرجع إلى مكانه من مسيرة ألف فرسخ فما دونها . وتنهى الأخبار والأغراض والمقاصد التى تتعلق بها مهمات الممالك والدول . والقيمون بأمرها يعتنون بأنسابها اعتناءً عظيماً فيفرقون بين ذكورها وإناثها وقت السفاد ، وتنقل الذكور عن إناثها إلى غيرها والإناث عن ذكورها ، ويخافون عليها من فساد أنسابها وحملها من غيرها ، ويتعرفون صحة طرقها ومحلها ، لا يأمنون أن تفسد الأنثى ذكراً من عرض الحمام فتعتريها الهجنة .

والقيمون بأمرها لا يحفظون أرحام نسائهم ويحتاطون لها كما يحفظون أرحام حمامهم ويحتاطون لها . والقيمون لهم فى ذلك قواعد وطرق يعتنون بها غاية الاعتناء بحيث إذا رأوا حماماً ساقطاً لم يخف عليهم حسبها ونسبها وبلدها . ويعظمون صاحب التجربة والمعرفة ، وتسمح أنفسهم بالجعل الوافر له . ويختارون لحمل الكتب والرسائل الذكور

منها ، ويقولون هو أحنُّ إلى بيته لمكان أنثاه ، وهو أشد متناً وأقوى بدناً وأحسن اهتداء . وطائفة منهم تختار لذلك الإناث ويقولون الذكر إذا سافر وبعد عهده حنَّ إلى الإناث وتاقت نفسه إليهن ، فربما رأى أنثى فى طريقه ومجيئه فلا يصبر عنها فيترك المسير ومال إلى قضاء وطره منها . وهدايته على قدر التعليم والتوطين .

والحمام موصوف باليمن والإلف للناس ، ويحب الناس ويحبونه ، ويألف المكان ويثبت على العهد والوفاء لصاحبه وإن أساء إليه ، ويعود إليه من مسافات بعيدة ، وربما صد فترك وطنه عشر حجج وهو ثابت على الوفاء حتى إذا وجد فرصة واستطاعة عاد إليه . والحمام إذا أراد السفاد يلطف للأنثى غاية اللطف ، فيبدأ بنشر ذنبه وإرخاء جناحه ، ثم يدنوا من الأنثى فيهدر لها ويقبلها ويزفها وينتفش ويرفع صدره ، ثم يعتريه ضرب من الوله ، والأنثى فى ذلك مرسلة جناحها وكتفها على الأرض ، فإذا قضى حاجته منها ركبته الأنثى ، وليس ذلك فى شيء من الحيوان سواه . وإذا علم الذكر أنه أودع رحم الأنثى ما يكون منه الولد يقوم هو والأنثى بطلب القصب والحشيش وصغار العيدان فيعملان منه أفحوصة وينسجانها نسجاً متداخلاً فى الوضع الذى يكون بقدر حيمان الحمامة ، ويجعلان حروفها شاخصة مرتفعة لئلا يتدحرج عنها البيض ويكون حضنا للخاضن ، ثم يتعاودان ذلك المكان ويتعاقبان الأفحوص يسخنانه ويطيبانه وينفيان طباعه الأولى ويحدثان فيه طبعاً آخر مشتقاً ومستخرجاً من طباع أبدانهما ورائحتهما لكى تقع البيضة إذا وقعت فى مكان هو أشبه المواضع بأرحام الحمام ، ويكون على مقدار من الحر والبرد والرخاوة والصلابة ، ثم إذا ضربها المخاض بادرت إلى ذلك المكان ووضعت فيه البيض ، فإن أفزعها رعد قاصف رمت بالبيضة دون ذلك المكان الذى هيأته كالمرأة التى تسقط من الفزع ، فإذا وضعت البيض فى ذلك المكان لم يزالا يتعاقبان الحضن حتى إذا بلغ الحضن مداه وانتهت أيامه انصدع عن الفرخ فأعاناه على خروجه ، فيبدآن أولاً بنفخ الريح فى حلقه حتى تتسع حويصلته علماً منهما بأن الحويصلة تضيق عن الغذاء ، فتتسع الحويصلة بعد التحامها وتتفتق بعد ارتتاقها ، ثم يعلمان أن الحويصلة وإن كانت قد اتسعت شيئاً فإنها فى أول الأمر لا تحتمل الغذاء فيزقانه بلعابهما المختلط بالغذاء وفيه قوى الطعم ، ثم يعلمان أن طبع الحويصلة يضعف عن استمرار الغذاء وأنها تحتاج إلى دفع وتقوية لتكون لها بعض المتانة فيلقطان من الغيطان الحب

اللين الرخو ويزقانه الفرخ ثم يزقانه بعد ذلك الحب الذى هو أقوى وأشد ، ولا يزالان يزقانه بالحب والماء على تدريج بحسب قوة الفرخ وهو يطلب ذلك منهما ، حتى إذا علما أنه قد أطاق اللقط منعاه بعض المنع ليحتاج إلى اللقط ويعتاده ، وإذا علما أن رئته قد قويت ونمت ، وأنهما إن فطماه فطماً تاماً قوى على اللقط وتبلغ لنفسه ضرباه إذا سألهما الزق ومنعاه ، ثم تنزع تلك الرحمة العجيبة منهما وينسيان ذلك العطف المتمكن حين يعلمان أنه قد أطاق القيام بنفسه والتكسب ، ثم يبتدآن العمل ابتداء على ذلك النظام .

والحمام يشاكل الناس فى أكثر طباعه ومذاهبه فإن من إناثه أنثى لا تريد إلا زوجها ، وفيه أخرى لا ترد يد لامس ، وأخرى لا تنال إلا بعد الطلب الحثيث ، وأخرى تركب من أول وهلة وأول طلب ، وأخرى لها ذكر معروف بها وهى تمكن ذكراً آخر منها ، إذا غاب زوجها لم تمتنع ممن ركبها ، وأخرى تمكن من يغنيها عن زوجها وهو يراهما ويشاهدهما ولا تبالى بحضوره ، وأخرى تغرى[1] الذكر وتدعوه إلى نفسها ، وأنثى تركب أنثى وتساحقها ، وذكر يركب ذكراً ويعسفه . وكل حالة توجد فى الناس ذكورهم وإناثهم توجد فى الحمام . وفيها من لا تبيض وإن باضت أفسدت البيضة كالمرأة التى لا تريد الولد كيلا يشغلها عن شأنها . وفى إناث الحمام من إذا عرض لها ذكر ، أى ذكر كان ، أسرعت هاربة ولا تواتى غير زوجها البتة ، بمنزلة المرأة الحرة . ومنها ما يأخذ أنثى يتمتع بها ثم ينتقل عنها إلى غيرها ، وكذلك الأنثى توافق ذكراً آخر غير زوجها وتنتقل عنه ، وإن كانوا جميعاً فى برج واحد . ومنها ما يتصالح على الأنثى منها ذكران أو أكثر فتعايرهم كلهم حتى إذا غلب واحد منهم رفيقه وقهره مالت إليه وأعرضت عن المغلوب . وفى الحديث أن النبى ﷺ رأى حمامة تتبع حمامة فقال : « شيطان يتبع شيطانة » . ومنها ما يزق فراخه خاصة . ومنها ما فيه شفقة ورحمة بالغة يزق فراخه وغيرها .

ومن عجيب هداها أنها إذا حملت الرسائل سلكت الطرق البعيدة عن القرى ومواضع الناس لئلا يعرض لها من يصدها . ولا يرد مياههم بل يرد المياه التى لا يردها الناس . ومن هدايتها أيضاً أنه إذا رأى الناس فى الهواء عرف أى صنف

---

(١) فى الأصل « تعمط » .

يريده وأى نوع من الأنواع ضده فيخالف فعله ليسلم منه . ومن هدايته أنه فى أول نهوضه يغفل ويمر بين النسر والعقاب ، وبين الرخم والبازى ، وبين الغراب ، والصقر ، فيعرف من يقصده ومن لا يقصده . وإن رأى الشاهين فكأنه يرى السم الناقع ، وتأخذه حيرة كما يأخذ الشاة عند رؤية الذئب ، والحمار عند مشاهدة الأسد . ومن هداية الحمام أن الذكر والأنثى يتقاسمان أمر الفراخ ، فتكون الحضانة والتربية والكفالة على الأنثى ، وجلب القوت والرزق على الذكر ، فإن الأب هو صاحب العيال والكاسب لهم ، والأم هى التى تحبل وتلد وترضع .

ومن عجيب أمرها ما ذكره الجاحظ أن رجلاً كان له زوج حمام مقصوص وزوج طيار ، وللطيار فرخان ، قال : ففتحت لهما فى أعلى الغرفة كوة للدخول والخروج وزق فراخهما ، قال : فحبسنى السلطان فجأة فاهتممت بشأن المقصوص غاية الاهتمام ، ولم أشك فى موتهما لأنهما لا يقدران على الخروج من الكوة ، وليس عندهما ما يأكلان ويشربان ، قال : فلما خلى سبيلى لم يكن لى هم غيرهما ففتحت البيت فوجدت الفراخ قد كبرت ووجدت المقصوص على أحسن حال ، فعجبت ، لم ألبث أن جاء الزوج الطيار فدنا الزوج المقصوص إلى أفواههما يستطعمانهما كما يستطعم الفرخ فزقاهما . فانظر إلى هذه الهداية فإن المقصوصين لما شاهدا تلطف الفراخ للأبوين وكيف يستطعمانهما إذا اشتد بهما الجوع والعطش فعلا كفعل الفرخين فأدركتهما رحمة الطيارين فزقاهما كما يزقان فرخيهما .

ونظير ذلك ما ذكره الجاحظ وغيره ، قال الجاحظ ، وهو أمر مشهور عندنا بالبصرة : انه لما وقع الطاعون الجارف أتى على أهل فلم يشك أهل تلك المحلة أنه لم يبق منهم أحد فعمدوا إلى باب الدار فسدوه ، وكان قد بقى صبى صغير يرضع ولم يفطنوا له ، فلما كان بعد ذلك بمدة تحول إليها بعض ورثة القوم ففتح الباب فلما أفضى إلى عرصة الدار إذا هو بصبى يلعب مع جراء كلبة قد كانت لأهل الدار فراعه ذلك ، فلم يلبث أن أقبلت كلبة قد كانت لأهل الدار فلما رآها الصبى حبا إليها فأمكنته من أطبائها فمصها . وذلك أن الصبى لما اشتد جوعه ورأى جراء الكلبة يرتضعون من أطبائها الكلبة حبا إليها فعطفت عليه فلما سقته مرة أدامت له ذلك وأدام هو الطلب . ولا يستبعد هذا وما هو أعجب منه ، فإن الذى هدى المولود إلى مص إبهامه ساعة يولد ثم هداه إلى التقام حلمة ثدى لم يتقدم له به عادة

كأنه قد قيل له هذه خزانة طعامك وشرابك التى كأنك لم تزل بها عارفاً .

وفى هدايته للحيوان إلى مصالحه ما هو أعجب من ذلك . ومن ذلك أن الديك الشاب إذا لقى حبًّا لم يأكله حتى يفرقه فإذا هرم وشاخ أكله من غير تفريق ، كما قال المدائنى إن إياس بن معاوية مرَّ بديك ينقر حبًّا ولا يفرقه فقال : ينبغى أن يكون هرماً فإن الديك الشاب يفرق الحب ليجتمع الدجاج حوله فتصيب منه ، والهرم قد فنيت رغبته فليس له همة إلا نفسه . قال إياس : والديك يأخذ الحبة فهو يريها الدجاجة حتى يلقيها فى فيه ، والهرم يبتلعها ولا يلقيها للدجاجة .

وذكر ابن الأعرابى قال : أكلت حية بيض مكاء فجعل المكاء يصوت ويطير على رأسها ويدنو منها حتى إذا فتحت فاها وهمت به ألقى حسكة فأخذت بحلقها حتى ماتت . وأنشد أبو عمرو الشيبانى فى ذلك قول الأسدى :

إن كنتَ أبصرتنى عيلاً ومصطلماً   فربَّما قتل المكاء ثعبانا

وهداية الحيوانات إلى مصالح معاشها كالبحر حدِّث عنه ولا حرج . ومن عجيب هدايتها أن الثعلب إذا امتلأ من البراغيث أخذ صوفة بفمه ثم عمد إلى ماء رقيق فنزل فيه قليلاً حتى ترتفع البراغيث إلى الصوفة فيلقيها فى الماء ويخرج ، ومن عجيب أمره أن ذئباً أكل أولاده وكان للذئب أولاد وهناك زبية فعمد الثعلب وألقى نفسه فيها وحفر فيها سرداباً يخرج منه ، ثم عمد إلى أولاد الذئب فقتلهم وجلس ناحية ينتظر الذئب ، فلما أقبل وعرف أنها فعلته هرب قدامه وهو يتبعه فألقى نفسه فى الزبية ثم خرج من السرداب فألقى الذئب نفسه وراءه فلم يجده ولم يطق الخروج فقتله أهل الناحية . ومن عجيب أمره أن رجلاً كان معه دجاجتان فاختفى له وخطف إحداهما ، وفر ثم أعمل فكره فى أخذ الأخرى فتراءى لصاحبها من بعيد وفى فمه شىء شبيه بالطائر ، وأطمعه فى استعادتها بأن تركه وفر فظن الرجل أنها الدجاجة فأسرع نحوها وخالفه الثعلب إلى أختها فأخذها وذهب . ومن عجيب أمره أنه أتى إلى جزيرة فيها طير فأعمل الحيلة كيف يأخذ منها شيئاً فلم يطق ، فذهب وجاء بضغث من حشيش وألقاه فى مجرى الماء الذى نحو الطير ففزع منه ، فلما عرفت أنه حشيش رجعت إلى أماكنها فعاد لذلك مرة ثانية وثالثة ورابعة حتى تواظب الطير على ذلك وألفته ، فعمد إلى جرزة أكبر من ذلك فدخل فيها وعبر إلى الطير فلم يشك

الطير أنه من جنس ما قبله فلم تنفر منه فوثب على طائر منها وعدا به .

ومن عجيب أمر الذئب أنه عرض لإنسان يريد قتله فرأى معه قوساً وسهماً فذهب وجاء بعظم رأس جمل فى فيه وأقبل نحو الرجل فجعل الرجل كلما رماه بسهم اتقاه بذلك العظم حتى أعجزه وعاين نفاد سهامه فصادف من استعان به على طرد الذئب .

ومن عجيب أمر القرد ما ذكره البخارى فى صحيحه عن عمرو بن ميمون الأودى قال : رأيت فى الجاهلية قرداً وقردة زنيا فاجتمع عليهما القرود فرجموهما حتى ماتا فهؤلاء القرود أقاموا حد الله حين عطله بنو آدم .

وهذه البقر يضرب ببلادتها المثل . وقد أخبر النبى ﷺ « أن رجلاً بينا هو يسوق بقرة إذ ركبها فقالت : لم أخلق لهذا فقال الناس : سبحان الله بقرة تتكلم ، فقال : فإنى أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر ، وما هما ، ثم قال : وبينا رجل يرعى غنماً له إذ عدا الذئب على شاة منها فاستنقذها منه فقال الذئب : هذه استنقذتها منى فمن لها يوم السبع يوم لا راعى لها غيرى ، فقال الناس : سبحان الله ذئب يتكلم ، فقال رسول الله ﷺ وسلم إنى أومن بهذا أنا وأبو بكر وعمر . وما هما » تم .

ومن هداية الحمار الذى هو من أبلد الحيوان أن الرجل يسير به ويأتى به إلى منزله من البعد فى ليلة مظلمة فيعرف المنزل فإذا خلى جاء إليه ، ويفرق بين الصوت الذى يستوقف به والصوت الذى يحث به على السير .

ومن عجيب أمر الفأر أنها إذا شربت من الزيت الذى فى أعلى الجرة فنقص وعز عليها الوصول إليه ذهبت وحملت فى أفواهها ماء وصبته فى الجرة حتى يرتفع الزيت فتشربه . والأطباء تزعم أن الحقنة أخذت من طائر طويل المنقار إذا تعسر عليه الذرق جاء إلى البحر المالح وأخذ بمنقاره منه واحتقن به فيخرج الذرق بسرعة . وهذا الثعلب إذا اشتد به الجوع انتفخ ورمى بنفسه فى الصحراء كأنه جيفة فتتداوله الطير فلا يظهر حركة ولا نفساً فلا تشك أنه ميت حتى إذا نقر بمنقاره وثب عليها فضمها ضمة الموت . وهذا ابن عرس والقنفذ إذا أكلا الأفاعى والحيات عمدا إلى الصعتر النهرى فأكلاه كالترياق لذلك . ومن عجيب أمر الثعلب أنه إذا أصاب القنفذ قلبه لظهره لأجل شوكه فيجتمع القنفذ حتى يصير كبة شوك فيبول الثعلب على بطنه

ما بين مغرز عجبه إلى فكيه ، فإذا أصابه البول اعتراه الأسر فانبسط فيسلخه الثعلب من بطنه ويأكل مسلوخه .

وكثير من العقلاء يتعلم من الحيوانات البهم أموراً تنفعه فى معاشه وأخلاقه وصناعته وحربه وحزمه وصبره . وهداية الحيوان فوق هداية أكثر الناس ، قال تعالى :

﴿ أمْ تحسبُ أنَّ أكثرَهم يَسمعُونَ أو يَعقِلُونَ إنْ هم إلَّا كالأنعامِ بلْ هم أضَلُّ سَبِيلاً ﴾ ..

قال أبو جعفر الباقر : والله ما اقتصر على تشبيههم بالأنعام حتى جعلهم أضل سبيلاً منها . فمن هدى الأنثى من السباع إذا وضعت ولدها أن ترفعه فى الهواء أياماً تهرب به من الذر والنمل لأنها تضعه كقطعة من لحم ، فهى تخاف عليه الذر والنمل فلا تزال ترفعه وتضعه وتحوله من مكان إلى مكان حتى يشتد .

وقال ابن الأعرابى : قيل لشيخ من قريش : من علمك هذا كله وإنما يعرف مثله أصحاب التجارب والتكسب ؟ قال علمنى الله ما علم الحمامة تقلب بيضها حتى تعطى الوجهين جميعاً نصيبهما من حضانتها ، ولخوف طباع الأرض على البيض إذا استمر على جانب واحد . وقيل لآخر : من علمك اللجاج فى الحاجة والصبر عليها وإن استعصت حتى تظفر بها ؟ قال : من علم الخنفساء إذا صعدت فى الحائط تسقط ثم تصعد ثم تسقط مراراً عديدة حتى تستمر صاعدة . وقيل لآخر : من علمك البكور فى حوائجك أول النهار لا تخل به ، قال : من علم الطير تغدو خماصاً كل بكرة فى طلب أقواتها على قربها وبعدها لا تسأم ذلك ولا تخاف ما يعرض لها فى الجو والأرض . وقيل لآخر : من علمك السكون والتحفظ والتماوت حتى تظفر بأربك فإذا ظفرت به وثبت وثوب الأسد على فريسته ؟ فقال : الذى علم الهرة أن ترصد جحر الفأرة فلا تتحرك ولا تتلوى ولا تختلج كأنها ميتة ، حتى إذا برزت لها الفأرة وثبت عليها كالأسد . وقيل لآخر : من علمك الصبر والجلد والاحتمال وعدم السكون ؟ قال : من علم أبا أيوب صبره على الأثقال والأحمال الثقيلة والمشى والتعب وغلظة الجمال وضربه ، فالثقل والكل على ظهره ومرارة الجوع والعطش فى كبده وجهد التعب والمشقة ملء جوارحه ولا يعدل به ذلك عن الصبر . وقيل لآخر : من

علمك حسن الإيثار والسماحة بالبذل ؟ قال : من علم الديك يصادف الحبة فى الأرض وهو يحتاج إليها فلا يأكلها بل يستدعى الدجاج ويطلبهن طلباً حثيثاً حتى تجيء الواحدة منهن فتلتقطها وهو مسرور بذلك طيب النفس به ، وإذا وضع له الحب الكثير فرقه هاهنا وهاهنا وإن لم يكن هناك دجاج لأن طبعه قد ألف البذل والجود فهو يرى من اللؤم أن يستبد وحده بالطعام . وقيل لآخر : من علمك هذا التحيل فى طلب الرزق ووجوه تحصيله ؟ قال : من علم الثعلب تلك الحيل التى يعجز العقلاء عن علمها وعملها ، وهى أكثر من أن تذكر ، ومن علم الأسد إذا مشى وخاف أن يقتفى أثره ويطلب عفى أثر مشيته بذنبه ، ومن علمه أن يأتى إلى شبله فى اليوم الثالث من وضعه فينفخ فى منخريه لأن اللبؤة تضعه جرواً كالميت فلا تزال تحرسه حتى يأتى أبوه فيفعل به ذلك ، ومن ألهم كرام الأسود وأشرافها أن لا تأكل إلا من فريستها ، وإذا مر بفريسة غيره لم يَدْنُ منها ولو جهَده الجوع ، ومن علم الأسد أن يخضع للببر ويذل له إذا اجتمعا حتى ينال منه بسؤله[1] . ومن عجيب أمره أنه إذا استعصى عليه شيء من السباع دعا الأسد فأجابه إجابة المملوك لمالكه ثم أمره فربض بين يديه فيبول فى أذنيه فإذا رأت السباع ذلك أذعنت له بالطاعة والخضوع ، ومن علم الثعلب إذا اشتد به الجوع أن يستلقى على ظهره ويختلس نفسه إلى داخل بدنه حتى ينتفخ فيظن الظان أنه ميتة فيقع عليه فيثب على من انقضى عمره منها ، ومن علمه إذا أصابه صدع أو جرح أن يأتى إلى صبغ معروف فيأخذ منه ويضعه على جرحه كالمرهم ، ومن علم الدب إذا أصابه كَلْم أن يأتى إلى نبت قد عرفه وجهله صاحب الحشائش فيتداوى به فيبرأ ، ومن علم الأنثى من الفيلة إذا دنا وقت ولادتها أن تأتى إلى الماء فتلد فيه لأنها دون الحيوانات لا تلد إلا قائمة لأن أوصالها على خلاف أوصال الحيوان ، وهى عالية فتخاف أن تسقطه على الأرض فينصدع أو ينشق فتأتى ماء وسطاً تضعه فيه يكون كالفراش اللين والوطاء الناعم ، ومن علم الذباب إذا سقط فى مائع أن يتقى بالجناح الذى فيه الداء دون الآخر ، ومن علم الكلب إذا عاين الظباء أن يعرف المعتل من غيره والذكر من الأنثى فيقصد الذكر مع علمه بأن عدوه أشد وأبعد وثبة ويدع الأنثى على نقصان

---

(١) فى الأصل « منه له » .

عدوها لأنه قد علم أن الذكر إذا عدا شوطاً أو شوطين حقن ببوله ، وكل حيوان إذا اشتد فزعه فإنه يدركه الحقن ، وإذا حقن الذكر لم يستطع البول مع شدة العدو فيقل عدوه فيدركه الكلب ، وأما الأنثى فتحذف بولها لسعة القبل وسهولة المخرج فيدوم عدوها ، ومن علمه أنه إذا كسا الثلج الأرض أن يتأمل الموضع الرقيق الذى قد انخسف فيعلم أن تحته جحر الأرنب فينبشه ويصطادها علماً منه بأن حرارة أنفاسها تذيب بعض الثلج فيرق . ومن علم الذئب إذا نام أن يجعل النوم نوباً بين عينيه فينام بإحداهما حتى إذا نعست الأخرى نام بها وفتح النائمة حتى قال بعض العرب :

ينـامُ بإحــدى مُقلتيـه ويتّقى　　　بأخرى المنايا فهْـو يقظانُ نائـمُ

ومن علم العصفورة إذا سقط فرخها أن تستغيث فلا يبقى عصفور بجوارها حتى يجىء فيطيرون حول الفرخ ويحركونه بأفعالهم ويحدثون له قوة وهمة وحركة حتى يطير معهم . قال بعض الصيادين : ربما رأيت العصفورة على الحائط فأومىء بيدى كأنى أرميه فلا يطير ، وربما أهويت إلى الأرض كأنى أتناول شيئاً فلا يتحرك ، فإن مسست بيدى أدنى حصاة أو حجر أو نواة طار قبل أن تتمكن منها يدى . ومن علم الحمامة إذا حملت أن تأخذ هى والأب فى بناء العش ، وأن يقيما له حروفاً تشبه الحائط ، ثم يسخناه ويحدثا فيه طبيعة أخرى ، ثم يقلبا البيض فى الأيام ، ومن قسم بينهما الحضانة والكد فأكثر ساعات الحضانة على الأنثى وأكثر ساعات جلب القوت على الأب ، وإذا خرج الفرخ علما ضيق حوصلته عن الطعام فنفخا فيه نفخاً متداركاً حتى تتسع حوصلته ثم يزقانه اللعاب أو شيئاً قبل الطعام ، وهو كاللبأ للطفل ، ثم يعلمان احتياج الحوصلة إلى دباغ فيزقانه من أصل الحيطان من شىء بين الملح والتراب تندبغ به الحوصلة ، فإذا اندبغت زقاه الحب ، فإذا علما أنه أطاق اللقط منعاه الزق على التدريج ، فإذا تكاملت قوته وسألهما الكفالة ضرباه . ومن علمهما إذا أرادا السفاد أن يبتدىء الذكر بالدعاء فتتطارد له الأنثى قليلاً لتذيقه حلاوة المواصلة ثم تطيعه فى نفسها ، ثم تمتنع بعض التمنع ليشتد طلبه وحبه ، ثم تتهادى وتتكسل وتريه معاطفها وتعرض محاسنها ، ثم يحدث بينهما من التغزل والعشق والتقبيل والرشف ما هو مشاهد بالعيان . ومن علم المرسلة منها إذا سافرت ليلاً أن تستدل ببطون الأودية ومجارى المياه والجبال ومهاب الريح ومطلع الشمس ومغربها ، فتستدل بذلك وغيره إذا ضلت ، فإذا عرفت الطريق مرّت كالريح . ومن علم

اللبب وهو صنف من العناكب أن يلطأ بالأرض ويجمع نفسه فيرى الذبابة أنه لاهٍ عنها ثم يثب عليها وثوب الفهد . ومن علم العنكبوت أن تنسج تلك الشبكة الرفيعة المحكمة وتجعل فى أعلاها خيطاً ثم تتعلق به فإذا تعرقلت البعوضة فى الشبكة تدلت إليها فاصطادتها . ومن علم الظبى أنه لا يدخل كناسه إلا مستدبراً ليستقبل بعينه ما يخافه على نفسه وخشفه . ومن علم السنّور إذا رأى فأرة فى السقف أن يرفع رأسه كالمشير إليها بالعَوْد ، ثم يشير إليها بالرجوع ، وإنما يريد أن يدهشها فتزلق فتسقط . ومن علم اليربوع أن يحفر بيته فى سفح الوادى حيث يرتفع عن مجرى السيل ليسلم من مدق الحافر ومجرى الماء ، ويعمقه ثم يتخذ فى زواياه أبواباً عديدة ويجعل بينها وبين وجه الأرض حاجزاً رقيقاً ، فإذا أحس بالشر فتح بعضها بأيسر شىء وخرج منه . ولما كان كثير النسيان لم يحفر بيته إلا عند أكمة أو صخرة علامة له على البيت إذا ضل عنه . ومن علم الفهد إذا سمن أن يتوارى لثقل الحركة عليه حتى يذهب ذلك السمن ثم يظهر . ومن علم الأيل إذا سقط قرنه أن يتوارى لأن سلاحه قد ذهب فيسمن لذلك فإذا كمل نبات قرنه تعرض للشمس وللريح وأكثر من الحركة ليشتد لحمه ويزول السمن المانع له من العدو .

وهذا باب واسع جداً ويكفى فيه قوله سبحانه :

﴿ وما من دابَّةٍ فى الأرض ولا طائرٍ يطيرُ بجناحَيْه إلَّا أُمَمٌ أمثالُكم ما فرَّطْنا فى الكتابِ من شىءٍ ثُمَّ إلى ربِّهم يُحشرُونَ ٭ والذين كذَّبوا بآياتِنا صُمٌّ وبُكمٌ فى الظُّلماتِ مَنْ يشأ اللهُ يُضلِلْه ومَنْ يشأ يَجْعَلْه على صِرَاطٍ مُستقيمٍ ﴾ ..

وقد قال النبى ﷺ : « لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها » . وهذا يحتمل وجهين ، أحدهما : أن يكون إخباراً عن أمر غير ممكن فعله ، وهو أن الكلاب أمة لا يمكن إفناؤها لكثرتها فى الأرض فلو أمكن إعدامها من الأرض لأمرت بقتلها . والثانى : أن يكون مثل قوله : أمن أجل أن قرصتك نملة أحرقت أمة من الأمم تسبح ، فهى أمة مخلوقة بحكمة ومصلحة فإعدامها وإفناؤها يناقض ما خلقت لأجله ، والله أعلم بما أراد رسوله . قال ابن عباس فى رواية عطاء : « إلا أمم أمثالكم » يريد يعرفوننى ويوحدوننى ويسبحوننى ويحمدوننى مثل قوله تعالى :

﴿ وإنْ مِنْ شَىءٍ إلَّا يُسبِّح بِحَمْدِه ﴾ ..

ومثل قوله :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يُسبِّح له مَنْ فى السَّمواتِ والأرضِ والطيرُ صافَّاتٍ كُلٌّ قد عَلِم صَلاتَه وتَسبِيحَه ﴾ ..

ويدل على هذا قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يسجدُ له مَنْ فى السَّمواتِ ومن فى الأرضِ والشَّمسُ والقمرُ والنُّجومُ والجبالُ والشَّجرُ والدَّوابُّ ﴾ ..

وقوله :

﴿ للهِ يسجدُ ما فى السمواتِ وما فى الأرضِ مِنْ دابَّةٍ ﴾ ..

ويدل عليه قوله تعالى :

﴿ يا جبالُ أوِّبى معه والطَّيرَ ﴾ ..

ويدل عليه قوله :

﴿ وأوْحى ربُّك إلى النَّحلِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قالتْ نملةٌ يا أيُّها النَّملُ ﴾ ..

وقول سليمان :

﴿ عُلِّمنا مَنطقَ الطَّيرِ ﴾ ..

وقال مجاهد : « أمم أمثالكم » أصناف مصنفة تعرف بأسمائها . وقال الزجاج : « أمم أمثالكم » فى أنها تبعث . وقال ابن قتيبة : « أمم أمثالكم » فى طلب الغذاء وابتغاء الرزق وتوقى المهالك . وقال سفيان بن عيينة : ما فى الأرض آدمى إلا وفيه شبه من البهائم ، فمنهم من يهتصر اهتصار الأسد ، ومنهم من يعدو عدو الذئب ، ومنهم من ينبح نباح الكلب ، ومنهم من يتطوس كفعل الطاووس ، ومنهم من يشبه الخنازير التى لو ألقى إليها الطعام الطيب عافته فإذا قام الرجل عن رجيعه ولغت فيه ، فلذلك تجد من الآدميين من لو سمع خمسين حكمة لم يحفظ واحدة منها وإن أخطأ رجل تروّاه وحفظه . قال الخطابى : ما أحسن ما تأول سفيان هذه الآية واستنبط منها هذه الحكمة ، وذلك أن الكلام إذا لم يكن حكمه مطاوعاً لظاهره وجب المصير إلى

باطنه ، وقد أخبر الله عن وجود المماثلة بين الإنسان وبين كل طائر ودابة ، وذلك ممتنع من جهة الخلقة والصورة ، منعدم من جهة النطق والمعرفة ، فوجب أن يكون منصرفاً إلى المماثلة فى الطباع والأخلاق . وإذا كان الأمر كذلك فاعلم أنك إنما تعاشر البهائم والسباع فليكن حذرك منهم ومباعدتك إياهم على حسب ذلك ، انتهى كلامه .

والله سبحانه قد جعل بعض الدواب كسوباً محتالاً وبعضها متوكلاً غير محتال . وبعض الحشرات يدخر لنفسه قوت سنته ، وبعضها يتكل على الثقة بأن له فى كل يوم قدر كفايته رزقاً مضموناً وأمراً مقطوعاً ، وبعضها يدخر وبعضها لا تكسب له ، وبعض الذكورة يعول ولده وبعضها لا يعرف ولده البتة ، وبعض الإناث تكفل ولدها لا تعدوه ، وبعضها تضع ولدها وتكفل ولد غيرها ، وبعضها لا تعرف ولدها إذا استغنى عنها وبعضها لا تزال تعرفه وتعطف عليه ، وجعل بعض الحيوانات يتمها من قِبَلِ أمها وبعضها يتمها من قبل آبائها ، وبعضها لا يلتمس الولد وبعضها يستفرغ الهم فى طلبه ، وبعضها يعرف الإحسان ويشكره وبعضها ليس ذلك عنده شيئاً ، وبعضها يؤثر على نفسه وبعضها إذا ظفر بما يكفى أمة من جنسه لم يدع أحداً يدنو منه ، وبعضها يحب السفاد ويكثر منه وبعضها لا يفعله فى السنة إلا مرة ، وبعضها يقتصر على أنثاه وبعضها لا يقف على أنثى ولو كانت أمه أو أخته ، وبعضها لا تمكن غير زوجها من نفسها وبعضها لاترد يد لامس ، وبعضها يألف بنى آدم ويأنس بهم وبعضها يستوحش منهم وينفر غاية النفار ، وبعضها لا يأكل إلا الطيب وبعضها لا يأكل إلا الخبائث ، وبعضها يجمع بين الأمرين ، وبعضها لا يؤذى إلا من بالغ فى أذاه ، وبعضها يؤذى من لا يؤذيها ، وبعضها حقود لا ينسى الإساءة ، وبعضها لا يذكرها البتة ، وبعضها لا يغضب وبعضها يشتد غضبه فلا يزال يسترضى حتى يرضى ، وبعضها عنده علم ومعرفة بأمور دقيقة لا يهتدى إليها أكثر الناس وبعضها لا معرفة له بشىء البتة ، وبعضها يستقبح القبيح وينفر منه وبعضها الحسن والقبيح سواء عنده ، وبعضها يقبل التعليم بسرعة وبعضها مع الطول وبعضها لا يقبل ذلك بحال .

وهذا كله من أدل الدلائل على الخالق لها سبحانه وعلى إتقان صنعه وعجيب تدبيره ولطيف حكمته ، فإن فيما أودعها من غرائب المعارف وغوامض الحيل وحسن

التدبير والتأنى لما تريده ما يستنطق الأفواه بالتسبيح ويملأ القلوب من معرفته ومعرفة حكمته وقدرته ، وما يعلم به كل عاقل أنه لم يخلق عبثاً ولم يترك سدى ، وأن له سبحانه فى كل مخلوق حكمة باهرة وآية ظاهرة وبرهاناً قاطعاً يدل على أنه رب كل شيء ومليكه ، وأنه المنفرد بكل كمال دون خلقه وأنه على كل شيء قدير وبكل شيء عليم .

فصل

فانرجع إلى ما ساقنا إلى هذا الموضع وهو الكلام على الهداية العامة التى هى قرينة الخلق فى الدلالة على الرب تبارك وتعالى وأسمائه وصفاته وتوحيده . قال تعالى إخباراً عن فرعون إنه قال :

﴿ فَمَنْ رَبُّكما يا موسى * قَالَ رَبُّنا الذى أعْطَى كُلَّ شَىءٍ خَلْقَه ثُمَّ هَدى ﴾ ..

قال مجاهد :

﴿ أعْطَى كلَّ شىءٍ خَلْقَه ﴾ ..

لم يعط الإنسان خلق البهائم ولا البهائم خلق الإنسان . وأقوال أكثر المفسرين تدور على هذا المعنى ، قال عطية ومقاتل : أعطى كل شيء صورته ، وقال الحسن وقتادة : أعطى كل شيء صلاحه ، والمعنى أعطاه من الخلق والتصوير ما يصلح به لما خلق له ثم هداه لما خلق له وهداه لما يصلحه فى معيشته ومطعمه ومشربه ومنكحه وتقلبه وتصرفه . هذا هو القول الصحيح الذى عليه جمهور المفسرين ، فيكون نظير قوله :

﴿ قَدَّرَ فَهَدى ﴾ ..

وقال الكلبى والسدى : أعطى الرجل المرأة والبعير الناقة والذكر الأنثى من جنسه . ولفظ السدى : أعطى الذكر الأنثي مثل خلقه ثم هدى إلى الجماع . وهذا القول اختيار ابن قتيبة والفراء . قال الفراء : أعطى الذكر من الناس امرأة مثله والشاة شاة والثور بقرة ، ثم ألهم الذكر كيف يأتيها . قال أبو إسحاق : وهذا التفسير جائز لأنا

نرى الذكر من الحيوان يأتى الأنثى ولم ير ذكراً قد أتى أنثى قبله ، فألهمه الله ذلك وهداه إليه . قال : والقول الأول ينتظم هذا المعنى لأنه إذا هداه لمصلحته فهذا داخل فى المصلحة . قلت : أرباب هذا القول هضموا الآية معناها ، فإن معناها أجل وأعظم مما ذكروه . وقوله « أعطى كل شىء » يأبى هذا التفسير فإن حمل كل شىء على ذكور الحيوان وإناثه خاصة ممتنع لا وجه له ، وكيف يخرج من هذا اللفظ الملائكة والجن ومن لم يتزوج من بنى آدم ومن لم يسافد من الحيوان ، وكيف يسمى الحيوان الذى يأتيه الذكر خلقاً له ، وأين نظير هذا فى القرآن وهو سبحانه لما أراد التعبير عن هذا المعنى الذى ذكروه ذكره بأدل عبارة عليه وأوضحها فقال :

﴿ وأنَّه خلقَ الزوجينِ الذَّكرَ والأنثى ﴾ ..

فحمل قوله :

﴿ أعْطَى كلَّ شيءٍ خَلْقه ﴾ ..

على هذا المعنى غير صحيح ، فتأمله .

وفى الآية قول آخر قاله الضحاك قال :

﴿ أعْطَى كلَّ شيءٍ خَلْقَه ﴾ ..

أعطى اليد البطش ، والرجل المشى ، واللسان النطق ، والعين البصر ، والأذن السمع . ومعنى هذا القول : أعطى كل عضو من الأعضاء ما خلق له ، والخلق على هذا بمعنى المفعول ، أى أعطى كل عضو مخلوقه الذى خلقه له ، فإن هذه المعانى كلها مخلوقة لله أودعها الأعضاء . وهذا المعنى وإن كان صحيحاً فى نفسه لكن معنى الآية أعم – والقول هو الأول وأنه سبحانه أعطى كل شىء خلقه المختص به ثم هداه لما خلق له ولا خالق سواه سبحانه ولا هادى غيره ، فهذا الخلق وهذه الهداية من آيات الربوبية ووحدانيته ، فهذا وجه الاستدلال على عدو الله فرعون ، ولهذا لما علم فرعون أن هذه حجة قاطعة لا مطعن فيها بوجه من الوجوه عدل إلى سؤال فاسد غير وارد فقال :

﴿ فما بالُ القُرونِ الأُولى ﴾ ..

أى فما للقرون الأولى لم تقر بهذا الرب ولم تعبده بل عبدت الأوثان ، والمعنى : لو كان ما تقوله حقاً لم يخف على القرون الأولى ولم يهملوه ، فاحتج بما يشاهده هو

وغيره من آثار ربوبية رب العالمين ، فعارضه عدو الله بكفر الكافرين به وشرك المشركين ، وهذا شأن كل مبطل ، ولهذا صار هذا ميزاناً فى ورثته يعارضون نصوص الأنبياء بأقوال الزنادقة والملاحدة وأفراخ الفلاسفة والصابئة والسحرة ومبتدعة الأمة وأهل الضلال منهم ، فأجابه موسى عن معارضته بأحسن جواب فقال :

﴿ عِلْمُها عند ربِّى ﴾ ..

أى أعمال تلك القرون وكفرهم وشركهم معلوم لربى قد أحصاه وحفظه وأودعه فى كتاب فيجازيهم عليه يوم القيامة ، ولم يودعه فى كتاب خشية النسيان والضلال فإنه سبحانه لا يضل ولا ينسى ، وعلى هذا فالكتاب هاهنا كتاب الأعمال . وقال الكلبى : يعنى به اللوح المحفوظ ، وعلى هذا فهو كتاب القدر السابق ، والمعنى على هذا : أنه سبحانه قد علم أعمالهم وكتبها عنده قبل أن يعملوها فيكون هذا من تمام قوله :

﴿ الذى أعْطَى كلَّ شَىءٍ خَلْقه ثُمَّ هَدى ﴾ ..

فتأمله .

فصل

وهو سبحانه فى القرآن كثيراً ما يجمع بين الخلق والهداية كقوله فى أول سورة أنزلها على رسوله :

﴿ اقْرَأْ باسْمِ ربِّكَ الَّذى خَلقَ * خَلقَ الإنسانَ من عَلَقٍ * اقْرَأْ وربُّك الأكْرَمُ * الذى عَلَّمَ بالقَلمِ * علَّمَ الإنسانَ ما لم يَعْلَمْ ﴾ ..

وقوله :

﴿ الرَّحمنُ * علَّمَ القُرآنَ * خلقَ الإنْسانَ * علَّمهُ البَيانَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ألَمْ نجعلْ له عَينينِ * ولِسَاناً وشَفَتينِ * وهَدَيْناه النَّجدين * فلا اقْتَحمَ العَقَبةَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّا خَلقْنا الإنْسانَ من نُطْفةٍ أمْشَاجٍ نَبْتلِيهِ فَجَعلْناهُ سَميعاً بَصيراً ∗ إنَّا هَدَيْنَاه السَّبيلَ إمَّا شَاكِراً وإمَّا كَفُوراً ﴾ ..

وقوله :

﴿ أمَّنْ خلقَ السمواتِ والأرضَ وأنزلَ لكم من السَّماءِ ماء فأنْبَتْنَا به حَدائِقَ ذاتَ بَهْجةٍ ﴾ الآيات ..

ثم قال :

﴿ أمَّنْ يَهْديكم فى ظُلماتِ البرِّ والبَحْرِ ﴾ ..

فالخلق إعطاء الوجود العينى الخارجي ، والهدى إعطاء الوجود العلمى الذهنى ، فهذا خلقه وهذا هداه وتعليمه .

فصـــل

المرتبة الثانية من مراتب الهداية هداية الإرشاد والبيان للمكلفين ، وهذه الهداية لا تستلزم حصول التوفيق واتباع الحق ، وإن كانت شرطاً فيه ، أو جزء سبب ، وذلك لا يستلزم حصول المشروط والمسبب ، بل قد يتخلف عنه المقتضى إما لعدم كمال السبب أو لوجود مانع ، ولهذا قال تعالى :

﴿ وأمَّا ثَمودُ فَهدَيْناهُم فاستَحبُّوا العَمَى على الهُدَى ﴾ ..

وقال :

﴿ ومَا كانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْماً بعد إذْ هَداهُم حتَّى يُبيِّنَ لهم ما يَتَّقونَ ﴾ ..

فهداهم هدى البيان والدلالة فلم يهتدوا فأضلهم عقوبة لهم على ترك الاهتداء أولاً بعد أن عرفوا الهدى فأعرضوا عنه فأعماهم بعد أن أراهموه . وهذا شأنه سبحانه فى كل من أنعم عليه بنعمة فكفرها ، فإنه يسلبه إياها بعد أن كان نصيبه وحظه ، كما قال تعالى :

﴿ ذلكَ بأنَّ اللهَ لم يكُ مُغيِّراً نِعْمةً أنْعمَها على قَوْمٍ حتَّى يُغيِّروا ما بأنفسِهِم ﴾ ..

وقال تعالى عن قوم فرعون :

﴿ وجَحدُوا بها واستَيْقَنَتْها أنفسُهم ظُلْماً وعُلُواً ﴾ ..

أى جحدوا بآياتنا بعد أن تيقنوا صحتها ، وقال :

﴿ كيف يَهدى اللهُ قَوماً كَفرُوا بعد إيمانِهم وشَهِدُوا أنَّ الرسولَ حقٌّ وجَاءهمُ البيناتُ واللهُ لا يَهْدِى القومَ الظَّالمينَ ﴾ ..

وهذه الهداية هى التى أثبتها لرسوله حيث قال :

﴿ وإنَّك لَتَهْدى إلى صِراطٍ مُسْتقيم ﴾ ..

ونفى عنه تلك الهداية الموجبة وهى هداية التوفيق والإلهام بقوله :

﴿ إنَّك لا تَهْدِى مَنْ أحْببتَ ﴾ ..

ولهذا قال ﷺ : « بُعثت داعياً ومُبلغاً وليس إلىَّ من الهداية شىء ، وبُعث إبليس مُزيناً ومُغوياً وليس إليه من الضلالة شىء » ..

قال تعالى :

﴿ واللهُ يدعُو إلى دارِ السَّلامِ ويَهْدى مَنْ يشاءُ إلى صِراطٍ مُستقيم ﴾ ..

فجمع سبحانه بين الهدايتين العامة والخاصة فعم بالدعوة حجة مشيئة وعدلاً وخص بالهداية نعمة مشيئة وفضلاً ، وهذه المرتبة أخص من التى قبلها فإنها هداية تخص المكلفين ، وهى حجة الله على خلقه التى لا يعذب أحداً إلا بعد إقامتها عليه ، قال تعالى :

﴿ وما كُنَّا مُعذِّبين حتَّى نَبْعثَ رَسُولاً ﴾ ..

وقال :

﴿ رُسلاً مُبشِّرِينَ ومُنذرينَ لِئَلَّا يكونَ للناسِ على اللهِ حُجَّةٌ بعد الرُّسلِ ﴾ ..

وقال :

﴿ أنْ تقولَ نفسٌ يا حَسْرَتَا على ما فَرَّطتُ فى جَنْبِ اللهِ وإنْ كنتُ لمن السَّاخرِينَ * أوْ تقولَ لو أنَّ اللهَ هدانى لكنتُ من المتَّقين ﴾ ..

وقال :

﴿ كلَّما أُلقِيَ فيها فَوجٌ سأَلَهم خَزنتُها ألَمْ يأتِكم نَذِيرٌ * قالوا بلَى قد جَاءنا نَذِيرٌ فكذَّبنا وقُلْنا ما نزَّل اللهُ من شيءٍ إنْ أنتم إلَّا في ضَلالٍ كَبيرٍ ﴾ ..

فإن قيل : كيف تقوم حجته عليهم وقد منعهم من الهدى وحال بينهم وبينه ، قيل : حجته قائمة عليهم بتخليته بينهم وبين الهدى وبيان الرسل لهم ، وإراءتهم الصراط المستقيم حتى كأنهم يشاهدونه عياناً ، وأقام لهم أسباب الهداية ظاهراً وباطناً ولم يَحُلْ بينهم وبين تلك الأسباب ، ومن حال بينه وبينها منهم بزوال عقل أو صغر لا تمييز معه أو كونه بناحية من الأرض لم تبغله دعوة رسله فإنه لا يعذبه حتى يقيم عليه حجته ، فلم يمنعهم من هذا الهدى ولم يحل بينهم وبينه . نعم ، قطع عنهم توفيقه ولم يرد من نفسه إعانتهم والإقبال بقلوبهم إليه فلم يحلْ بينهم وبين ما هو مقدور لهم وإن حال بينهم وبين ما لا يقدرون عليه وهو فعله ومشيئته وتوفيقه . فهذا غير مقدور لهم وهو الذى منعوه وحيل بينهم وبينه . فتأمل هذا الموضع واعرف قدره ، والله المستعان .

فصــــل

المرتبة الثالثة من مراتب الهداية هداية التوفيق والإلهام وخلق المشيئة المستلزمة للفعل . وهذه المرتبة أخص من التى قبلها ، وهى التى ضل جهال القدرية بإنكارها ، وصاح عليهم سلف الأمة وأهل السنة منهم من نواحى الأرض عصراً بعد عصر إلى وقتنا هذا . ولكن الجبرية ظلمتهم ولم تنصفهم كما ظلموا أنفسهم بإنكار الأسباب والقوى وإنكار فعل العبد وقدرته وأن يكون له تأثير فى الفعل البتة ، فلم يهتدوا لقول هؤلاء بل زادهم ضلالاً على ضلالهم وتمسكاً بما هم عليه . وهذا شأن المبطل إذا دعا مبطلاً آخر إلى ترك مذهبه لقوله ومذهبه الباطل ، كالنصرانى إذا دعا اليهودى إلى التثليث وعبادة الصليب وأن المسيح إله تام غير مخلوق ، إلى أمثال ذلك من الباطل الذى هو عليه .

وهذه المرتبة تستلزم أمرين : أحدهما فعل الرب تعالى وهو الهدى ، والثانى فعل العبد وهو الاهتداء ، وهو أثر فعله سبحانه فهو الهادى والعبد المهتدى ، قال تعالى :

﴿ مَنْ يَهْدِ اللهُ فهو المهْتَدِ ﴾ ..

ولا سبيل إلى وجود الأثر إلا بمؤثره التام ، فإن لم يحصل فعله لم يحصل فعل العبد ، ولهذا قال تعالى :

﴿ إنْ تَحْرِصْ على هُداهم فإنَّ اللهَ لا يَهْدى مَنْ يُضِلُّ ﴾ ..

وهذا صريح فى أن هذا الهدى ليس له ﷺ ولو حرص عليه ، ولا إلى أحد غير الله ، وأن الله سبحانه إذا أضل عبداً لم يكن لأحد سبيل إلى هدايته كما قال تعالى :

﴿ مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هَادِىَ له ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ مَنْ يشأ اللهُ يُضْلِلْه ومَنْ يشأ يَجْعلْه على صراطٍ مُستقيمٍ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ أفَمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه فرآه حَسناً فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويَهْدى مَنْ يشاءُ فلا تَذْهَبْ نفسُك عليهم حَسَراتٍ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ أفرأيتَ مَنِ اتَّخذَ إلهَه هَواه وأضلَّه اللهُ على علمٍ وخَتَم على سَمْعِه وقَلْبِه وجعلَ على بَصرِه غِشَاوةً فَمَنْ يَهْدِيه من بعدِ اللهِ أفلا تذكَّرونَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ ليسَ عليك هُداهم ولكنَّ اللهَ يهدى مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو شئِنا لآتَيْنا كُلَّ نَفْسٍ هُداها ﴾ ..

وقال :

﴿ أفلَمْ ييأسِ الَّذينَ آمنُوا أنْ لَوْ يشاءُ اللهُ لهَدى النَّاسَ جَميعاً ﴾ ..

وقال :

﴿ فمنْ يُردِ اللهُ أنْ يَهدِيَه يَشْرَحْ صدرَه للإسلامِ ومَنْ يُردْ أنْ يُضلَّه يَجْعَلْ صدرَه ضيِّقاً حَرَجاً كأنَّما يصَّعَّدُ فى السَّماءِ ﴾ ..

وقال أهل الجنة :

﴿ الحمدُ لله الذى هَدانا لِهذا وما كُنّا لِنهْتِدِىَ لوْلا أنْ هدانا اللهُ ﴾ ..

ولم يريدوا أن بعض الهدى منه وبعضه منهم ، بل الهدى كله منه ولولا هدايته لهم لما اهتدوا . وقال تعالى :

﴿ أليسَ اللهُ بكافٍ عبدَه ويُخوِّفُونك بالذينَ من دُونه ومَنْ يُضللِ اللهُ فما له من هَادٍ * ومَنْ يَهْدِ اللهُ فما له من مُضلٍّ أليسَ اللهُ بعزيزٍ ذِى انْتقامٍ ﴾ ..

وقال :

﴿ وما أرْسلنا من رسولٍ إلّا بلسانِ قَوْمِه لِيُبيِّنَ لهم فَيضلُّ اللهُ من يشاءُ ويهدى مَنْ يَشاءُ وهو العزيزُ الحكيمُ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولقدْ بَعثْنا فى كلِ أمَّةٍ رسولاً أن اعْبدُوا اللهَ واجْتنِبُوا الطَّاغوتَ فمنهم من هدى اللهُ ومنهم من حَقَّتْ عليه الضَّلالةُ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ يُثبِّتُ اللهُ الذين آمنوا بالقَوْلِ الثابتِ فى الحياةِ الدُّنيا وفى الآخرةِ ويُضِلُّ اللهُ الظالمينَ ويفعلُ اللهُ ما يشاء ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ كذلك يُضلُّ اللهُ من يشاء ويَهْدى من يشاءُ وما يعلمُ جُنودَ ربِّك إلّا هو ﴾ ..

وقال :

﴿ يُضلُّ به كَثيراً ويَهْدى به كَثيراً وما يُضِلُّ به إلّا الفَاسِقينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ يَهْدى به اللهُ من اتَّبعَ رِضْوانه سُبلَ السلامِ ويُخرجُهم من الظُّلماتِ إلى النور ويَهْدِيهم إلى صراطٍ مُستقيم ﴾ ..

وأمر سبحانه عباده كلهم أن يسألوه هدايتهم الصراط المستقيم كل يوم وليلة فى

الصلوات الخمس ، وذلك يتضمن الهداية إلى الصراط والهداية فيه ، كما أن الضلال نوعان : ضلال عن الصراط فلا يهتدى إليه ، وضلال فيه ، فالأول ضلال عن معرفته والثانى ضلال عن تفاصيله أو بعضها .

قال شيخنا : « ولما كان العبد فى كل حال مفتقراً إلى هذه الهداية فى جميع ما يأتيه ويذره – من أمور قد أتاها على غير الهداية فهو محتاج إلى التوبة منها ، وأمور هدى إلى أصلها دون تفصيلها أو هدى إليها من وجه دون وجه فهو محتاج إلى تمام الهداية فيها ليزداد هدى ، وأمور هو محتاج إلى أن يحصل له من الهداية فيها فى المستقبل مثل ما حصل له فى الماضى ، وأمور هو خال عن اعتقاد فيها فهو محتاج إلى الهداية [فيها] ، وأمور لم يفعلها فهو محتاج إلى فعلها على وجه الهداية ، إلى غير ذلك من أنواع الهدايات – فرض الله عليه أن يسأله هذه الهداية فى أفضل أحواله ، وهى الصلاة ، مرات متعددة فى اليوم والليلة » . انتهى كلامه . ولا يتم المقصود إلا بالهداية إلى الطريق والهداية فيها ، فإن العبد قد يهتدى إلى طريق تصده وتزيله[1] عن غيرها ولا يهتدى إلى تفاصيل سيره فيها وأوقات السير من غيره وزاد المسير وآفات الطريق . ولهذا قال ابن عباس فى قوله تعالى :

﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنا منكم شِرْعة ومِنْهاجاً ﴾ ..

قال : سبيلاً وسنة . وهذا التفسير يحتاج إلى تفسير ، فالسبيل الطريق وهى المنهاج ، والسنة الشرعة وهى تفاصيل الطريق وحزوناته وكيفية المسير فيه وأوقات المسير ، وعلى هذا فقوله « سبيلاً وسنة » يكون السبيل المنهاج والسنة الشرعة ، فالمقدم فى الآية للمؤخر فى التفسير . وفى لفظ آخر « سنة وسبيلاً » فيكون المقدم للمقدم والمؤخر للتالى .

فصل

ومن هذا إخباره سبحانه بأنه طبع على قلوب الكافرين وختم عليها وأنه أصمها على الحق وأعمى أبصارها عنه ، كما قال تعالى :

---

(١) فى الأصل « قصده وتنزينه » .

﴿ إنَّ الذين كفرُوا سَواءٌ عليهم أأنذرْتَهم أمْ لم تُنْذِرهم لا يُؤمنون * خَتَمَ اللهُ على قلوبِهم وعلى سَمْعِهم ﴾ ..

والوقف التام هنا . ثم قال :

﴿ وعلى أبْصَارِهم غِشَاوةٌ ﴾ ..

كقوله :

﴿ أفرأيتَ مَن اتَّخذَ إلهَه هَواه وأضَلَّه اللهُ على علمٍ وخَتَم على سمعِه وقلبِه وجعل على بَصرهِ غِشَاوَةً ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وقالُوا قُلوبُنا غُلْفٌ بلْ طَبَعَ اللهُ عليها بِكفْرِهم ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ كذلك يطبعُ اللهُ على قُلوبِ الكافرين ﴾ ..

﴿ كذلك نطبعُ على قُلوب المعْتدِينَ ﴾ ..

﴿ ونطبعُ على قلوبِهم فهم لا يَسمعُونَ ﴾ ..

وأخبر سبحانه أن على بعض القلوب أقفالاً تمنعها من أن تنفتح لدخول الهدى إليها وقال :

﴿ قُلْ هو للذين آمَنُوا هُدًى وشَفَاءٌ والذين لا يُؤمنونَ فى آذانِهم وَقْرٌ وهو عليهم عَمًى ﴾ ..

فهذا الوقر والعمى حال بينهم وبين أن يكون لهم هدى وشفاء . وقال تعالى :

﴿ إنَّا جَعلنا على قُلوبِهم أكِنَّةً أنْ يَفقهُوه وفى آذانِهم وَقْراً ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وكذلك زُيِّنَ لِفرعونَ سُوءُ عملِه وصُدَّ عن السبيلِ ﴾ ..

قرأها الكوفيون « وصد » بضم الصاد حملاً على « زين » . وقال تعالى :

﴿ إنَّ اللهَ لا يهدى مَنْ هو مُسْرِفٌ كَذَّابٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ واللهُ لا يهدى القومَ الظَّالمينَ ﴾ ..

ومعلوم أنه لم ينف هدى البيان والدلالة الذى تقوم به الحجة فإنه حجته على عباده .

والقدرية ترد هذا كله إلى المتشابه ، وتجعله من متشابه القرآن ، وتتأوله على غير تأويله ، بل تتأوله بما يقطع ببطلانه وعدم إرادة المتكلم له ، كقول بعضهم : « المراد من ذلك تسمية الله العبد مهتدياً وضالاً » ، فجعلوا هداه وإضلاله مجرد تسمية العبد بذلك ، وهذا مما يعلم قطعاً أنه لا يصح حمل هذه الآيات عليه . وأنت إذا تأملتها وجدتها لا تحتمل ما ذكروه البتة ، وليس فى لغة أمة من الأمم فضلاً عن أفصح اللغات وأكملها « هداه » بمعنى سماه مهتدياً ، و « أضله » سماه ضالاً ، وهل يصح أن يقال « علمه » إذا سماه عالماً و « فهمه » إذا سماه فهماً ، وكيف يصح هذا فى مثل قوله تعالى :

﴿ ليسَ عليكَ هُداهم ولكنَّ اللهَ يهدى مَنْ يَشاءُ ﴾ ..

فهل فهم أحد غير القدرية المحرفة للقرآن من هذا ليس عليك تسميتهم مهتدين ولكن الله يسمى من يشاء مهتدياً ، وهل فهم أحد قط من قوله تعالى :

﴿ إنَّكَ لا تَهْدى مَنْ أحْببتَ ﴾ ..

لا تسميه مهتدياً ولكن الله يسميه بهذا الاسم . وهل فهم أحد من قول الداعى :

﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المستقيمَ ﴾ ..

وقوله : « اللهم اهدنى من عندك » ونحوه اللهم سمنى مهتدياً ؟ . وهذا من جناية القدرية على القرآن ومعناه نظير جناية إخوانهم من الجهمية على نصوص الصفات وتحريفها عن مواضعها . وفتحوا للزنادقة والملاحدة جنايتهم على نصوص المعاد وتأويلها بتأويلات إن لم تكن أقوى من تأويلاتهم لم تكن دونها . وفتحوا للقرامطة والباطنية تأويل نصوص الأمر والنهى بنحو تأويلاتهم . فتأويل التحريف الذى سلسلته هذه الطوائف أصل فساد الدين وخراب العالم . وسنفرد إن شاء الله كتاباً نذكر فيه

جناية المتأولين على الدنيا والدين . وأنت إذا وازنت بين تأويلات القدرية والجهمية والرافضة لم تجد بينها وبين تأويلات الملاحدة والزنادقة من القرامطة والباطنية وأمثالهم كبير فرق . والتأويل الباطل يتضمن تعطيل ما جاء به الرسول والكذب على المتكلم أنه أراد ذلك المعنى ، فتضمن إبطال الحق وتحقيق الباطل ونسبة المتكلم إلى ما لا يليق به من التلبيس والإلغاز مع القول عليه بلا علم إنه أراد هذا المعنى . فالمتأول عليه أن يبين صلاحية اللفظ للمعنى الذى ذكره أولاً واستعمال المتكلم له فى ذلك المعنى فى أكثر المواضع حتى إذا استعمله فيما يحتمل غيره حمل على ما عهد منه استعماله فيه . وعليه أن يقيم دليلاً سالماً عن المعارض على الموجب لصرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه واستعارته ، وإلا كان ذلك مجرد دعوى منه فلا تقبل .

وتأول بعضهم هذه النصوص على أن المراد بها هداية البيان والتعريف لا خلق الهدى فى القلب ، فإن الله سبحانه لا يقدر على ذلك عند هذه الطائفة . وهذا التأويل من أبطل الباطل ، فإن الله سبحانه يخبر أنه قسم هدايته للعبد قسمين : قسماً لا يقدر عليه غيره وقسماً مقدوراً للعباد ، فقال فى القسم المقدور للغير :

﴿ وإنَّكَ لَتَهْدِى إلى صِرَاطٍ مُستقيمٍ ﴾ ..

وقال فى غير المقدور للغير :

﴿ إنَّك لا تَهدى مَنْ أحْببتَ ﴾ ..

وقال :

﴿ مَنْ يُضلِلِ اللهُ فلا هَادِىَ له ﴾ ..

ومعلوم قطعاً أن البيان والدلالة قد تحصل له ولا تنفى عنه . وكذلك قوله :

﴿ فإنَّ اللهَ لا يَهْدى مَنْ يُضِلُّ ﴾ ..

لا يصح حمله على هداية الدعوة والبيان ، فإن هذا يهدى وإن أضله الله بالدعوة والبيان . وكذا قوله :

﴿ وأضَلَّه اللهُ على علمٍ وخَتمَ على سَمْعِه وقلبِه وجعلَ على بَصرِهِ غِشاوةً فمَنْ يَهْدِيه من بعد اللهِ ﴾ ..

هل يجوز حمله على معنى فمن يدعوه إلى الهدى ويبين له ما تقوم به حجة الله عليه ؟ وكيف يصنع هؤلاء بالنصوص التى فيها أنه سبحانه هو الذى أضلهم ؟ أيجوز

لهم حملها على أنه دعاهم إلى الضلال ، فإن قالوا – ليس ذلك معناها وإنما معناها ألفاهم ووجدهم كذلك ، أو أعلم ملائكته ورسله بضلالهم ، أو جعل على قلوبهم علامة يعرف الملائكة بها أنهم ضلال – قيل : هذا من جنس قولكم إن هداه سبحانه وإضلاله بتسميتهم مهتدين وضالين ، فهذه أربع تحريفات لكم وهو أنه سماهم بذلك ، وعلمهم بعلامة يعرفهم بها الملائكة ، وأخبر عنهم بذلك ووجدهم كذلك . فالإخبار من جنس التسمية ، وقد بينا أن اللغة لا تحتمل ذلك ، وأن النصوص إذا تأملها المتأمل وجدها أبعد شيء من هذا المعنى . وأما العلامة فيا عجباً لفرقة التحريف وما جنت على القرآن والإيمان ، ففى أى لغة وأى لسان يدل قوله تعالى :

﴿ إنَّكَ لا تَهْدِى مَنْ أحْبَبْتَ ﴾ ..

على معنى إنك لا تعلمه بعلامة ولكن الله هو الذى يعلمه بها ، وقوله :

﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فلا هَادِىَ له ﴾ ..

من يعلمه الله بعلامة الضلال لم يعلمه غيره بعلامة الهدى ، وقوله :

﴿ ولوْ شِئنا لآتَيْنا كُلَّ نفسٍ هُداها ﴾ ..

لعلمناها بعلامة الهدى الذى خلقته هى لنفسها وأعطته نفسها . وفى أى لغة يفهم من قول الداعى :

﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المستقيمَ ﴾ ..

علمنا بعلامة يعرف الملائكة بها أننا مهتدون ، وقولهم :

﴿ ربَّنا لا تُزِغْ قُلوبَنا بعد إذْ هَديْتَنا ﴾ ..

لا تعلمها بعلامة أهل الزيغ . وقوله : « يا مقلب القلوب ثبِّت قلبى على دينك ، يا مصرِّف القلوب صرف قلبى على طاعتك » وأمثال ذلك من النصوص ، ففى أى لغة وأى لسان يفهم من هذا علمنا بعلامة الثبات والتصريف على طاعتك ؟ وفى أى لغة يكون معنى قوله :

﴿ وجَعلنا قلوبَهم قَاسيةً ﴾ ..

علمناها بعلامة القسوة أو وجدناها كذلك ؟ نعم لو نزل القرآن بلغة القدرية

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ..

حتى العجز والكيس . قال البخارى : سمعت عبيد الله بين سعيد يقول : سمعت يحيى بن سعيد يقول : مازلت أسمع أصحابنا يقولون : أفعال العباد مخلوقة . قال البخارى : حركاتهم وأصواتهم وأكسابهم وكتابتهم مخلوقة . وقال جابر بن عبد الله : كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة فى الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن ، يقول : « إذا همَّ أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة . ثم ليقل : اللهم إنى أستخيرك بعلمك ، وأستقدرك بقدرتك ، وأسألك من فضلك العظيم ، فإنك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب ، اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر خير لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى فيسره لى ثم بارك لى فيه ، وإن كنت تعلم أن هذا الأمر شر لى فى دينى ومعاشى وعاقبة أمرى فاصرفه عنى واصرفنى عنه ، واقدر لى الخير حيث كان ثم رضنى به ، قال : ويسمى حاجته . قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . فقوله : إذا هم أحدكم بالأمر صريح فى أنه الفعل الاختيارى المتعلق بإرادة العبد ، وإذا علم ذلك فقوله : « أستقدرك بقدرتك » أى أسألك أن تقدرنى على فعله بقدرتك . ومعلوم أنه لم يسئل القدرة المصححة التى هى سلامة الأعضاء وصحة البنية ، وإنما سأل القدرة التى توجب الفعل فعلم أنها مقدورة لله ومخلوقة له ، وأكد ذلك بقوله : « فإنك تقدر ولا أقدر » تقدر أن تجعلنى قادراً فاعلاً ولا أقدر أن أجعل نفسى كذلك . وكذلك قوله : « تعلم ولا أعلم » أى حقيقة العلم بعواقب الأمور ومآلها والنافع منها والضار عندك وليس عندى . وقوله : « يسره لى أو اصرفه عنى » فإنه طلب من الله تيسيره إن كان له فيه مصلحة وصرفه عنه إن كان فيه مفسدة . وهذا التيسير والصرف متضمن إلقاء داعية الفعل فى القلب أو إلقاء داعية الترك فيه ، ومتى حصلت داعية الفعل حصل الفعل ، وداعية الترك امتنع الفعل .

وعند القدرية ترجيح فاعلية العبد على الترك منه ليس للرب فيه صنع ولا تأثير ، فطلب هذا التيسير منه لا معنى له عندهم ، فإن تيسير الأسباب التى لا قدرة للعبد عليها موجود ولم يسأله العبد .

وقوله : « ثم رضنى به » يدل على أن حصول الرضا وهو فعل اختيارى من أفعال القلوب أمر مقدور للرب تعالى وهو الذى يجعل نفسه راضياً . وقوله : « فاصرفه عنى

واصرفنى عنه » صريح فى أنه سبحانه هو الذى يصرف عبده عن فعله الاختيارى إذا شاء صرفه عنه كما قال تعالى فى حق يوسف الصديق :

﴿ كَذلك لِنَصْرِفَ عنه السُّوءَ والفَحْشاءَ ﴾ ..

وصرف السوء والفحشاء هو صرف دواعى القلب وميله إليهما فينصرفان عنه بصرف دواعيهما . وقوله : « واقدر لى الخير حيث كان » يعم الخير المقدور للعبد من طاعته وغير المقدور له ، فعلم أن فعل العبد للطاعة والخير أم مقدور لله إن لم يقدره الله للعبد لم يقع من العبد . ففى هذا الحديث الشفاء فى مسألة القدر . وأمر النبى ﷺ الداعى به أن يقدم بين يدى هذا الدعاء ركعتين عبودية منه بين يدى نجواه ، وأن يكونا من غير الفريضة ليتجرد فعلهما لهذا الغرض المطلوب . ولما كان الفعل الاختيارى متوقفاً على العلم والقدرة والإرادة لا يحصل إلا بها توسل الداعى إلى الله بعلمه وقدرته وإرادته التى يؤتيه بها من فضله ، وأكد هذا المعنى بتجرده وبراءته من ذلك فقال : « إنك تعلم ولا أعلم وتقدر ولا أقدر » وأمر الداعى أن يعلق التيسير بالخير والصرف بالشر . وهو علم الله سبحانه تحقيقاً للتفويض إليه واعترافاً بجهل العبد بعواقب الأمور كما اعترف بعجزه . ففى هذا الدعاء إعطاء العبودية حقها وبالله المستعان .

وفى الترمذى وغيره من حديث الحسن بن على قال : علمنى رسول الله ﷺ كلمات أقولهن فى الوتر « اللهم اهدنى فيمن هديت ، وعافنى فيمن عافيت ، وتولنى فيمن توليت ، وبارك لى فيما أعطيت ، وقنى شر ما قضيت ، إنك تقضى ولا يقضى عليك ، إنه لا يذل من واليت ، تباركت وتعاليت » . فقوله : « اهدنى » سؤال للهداية المطلقة التى لا يتخلف عنها الاهتداء .

وعند القدرية أن الرب سبحانه وتعالى عن قولهم لا يقدر على هذه الهداية وإنما يقدر على هداية البيان والدلالة المشتركة بين المؤمنين والكفار .

وقوله : « فيمن هديت » فيه فوائد أحدها أنه سؤال له أن يدخله فى جملة المهديين وزمرتهم ورفقتهم . الثانية توسل إليه بإحسانه وإنعامه ، أى يارب قد هديت من عبادك بشراً كثيراً فضلاً منك وإحساناً فأحسن إلىَّ كما أحسنت إليهم . كما يقول الرجل للملك اجعلنى من جملة من أغنيته وأعطيته وأحسنت إليه . الثالثة أن

ما حصل لأولئك من الهدى لم يكن منهم ولا بأنفسهم ، وإنما كان منك فأنت الذى هديتهم . وقوله : « وعافنى فيمن عافيت » إنما يسأل ربه العافية المطلقة وهى العافية من الكفر والفسوق والعصيان والغفلة والإعراض وفعل ما لا يحبه وترك ما يحبه ، فهذا حقيقة العافية ، ولهذا ما سئل الرب شيئاً أحب إليه من العافية ، لأنها كلمة جامعة للتخلص من الشر كله وأسبابه . وقوله : « وتولنى فيمن توليت » سؤال للتولى الكامل ليس المراد به ما فعله بالكافرين من خلق القدرة وسلامة الآلة وبيان الطريق ، فإن كان هذا هو ولايته للمؤمنين فهو ولى الكفار كما هو ولى المؤمنين ، وهو سبحانه يتولى أولياءه بأمور لا توجد فى حق الكفار من توفيقهم وإلهامهم وجعلهم مهديين مطيعين . ويدل عليه قوله : « إنه لا يذل من واليت » فإنه منصور عزيز غالب بسبب توليك له ، وفى هذا تنبيه على أن من حصل له ذل فى الناس فهو بنقصان ما فاته من تولى الله ، وإلا فمع الولاية الكاملة ينتفى الذل كله ولو سلط عليه بالأذى من فى أقطارها ، فهو العزيز غير الذليل . وقوله : « وقنى شر ما قضيت » يتضمن أن الشر بقضائه ، فإنه هو الذى يقى منه .

وفى المسند وغيره أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ بن جبل : « يا معاذ والله إنى لأحبك ، فلا تنس أن تقول دبر كل صلاة : اللهم أعنّى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » . وهذه أفعال اختيارية ، وقد سأل الله أن يعينه على فعلها . وهذا الطلب لا معنى له عند القدرية فإن الإعانة عندهم الإقدار والتمكين وإزاحة الأعذار وسلامة الآلة ، وهذا حاصل للسائل وللكفار أيضاً .

والإعانة التى سألها أن يجعله ذاكراً محسناً لعبادته كما فى حديث ابن عباس عنه ﷺ فى دعائه المشهور : « رب أعنّى ولا تُعِنْ علىَّ ، وانصرنى ولا تنصر علىَّ ، وامكر لى ولا تمكر علىَّ ، واهدنى ويسر الهدى لى ، وانصرنى على من بغى علىَّ ، رب اجعلنى لك شكاراً ، لك ذكاراً ، لك رهاباً مطواعاً ، لك مُخبتاً ، إليك أوَّاها مُنيباً ، رب تقبل توبتى ، واغسل حوبتى ، وأجب دعوتى ، وثبت حجتى ، واهدِ قلبى ، وسدد لسانى ، واسلل سخيمة صدرى » . رواه الإمام أحمد فى المسند وفيه أحد وعشرون دليلاً فتأملها .

وفى الصحيحين أنه ﷺ كان يقول بعد انقضاء صلاته : « لا إله إلا الله وحده

لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ، ولا ينفع ذا الجد منك الجد » . وكان يقول ذلك الدعاء عند اعتداله من الركوع ، ففى هذا نفى الشريك عنه بكل اعتبار ، وإثبات عموم الملك له بكل اعتبار ، وإثبات عموم الحمد ، وإثبات عموم القدرة ، وأن الله سبحانه إذا أعطى عبداً فلا مانع له وإذا منعه فلا معطى له – وعند القدرية أن العبد قد يمنع من أعطى الله ويعطى من منعه ، فإنه يفعل باختياره عطاء ومنعاً لم يشأه الله – ولم يجعله معطياً مانعاً فيتصور أن يكون لمن أعطى مانع ولمن منع معط .

وفى الصحيح أن رجلاً سأله أن يدله على عمل يدخل به الجنة فقال : « إنه ليسير على من يسره الله عليه » . فدل على أن التيسير الصادر من قبله سبحانه يوجب اليسر فى العمل ، وعدم التيسير يستلزم عدم العمل لأنه ملزومه ، والملزوم ينتفى لانتفاء لازمه . والتيسير بمعنى التمكين وخلق الفعل وإزاحة الأعذار وسلامة الأعضاء حاصل للمؤمن والكافر . والتيسير المذكور فى الحديث أمر آخر وراء ذلك وبالله التوفيق والتيسير .

وفى الصحيح عنه ﷺ أنه قال لأبى موسى : « ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة ، لا حول ولا قوة إلا بالله » . وقد أجمع المسلمون على هذه الكلمة وتلقيها بالقبول ، وهى شافية كافية فى إثبات القدر وإبطال قول القدرية . وفى بعض الحديث : « إذا قالها العبد قال الله : أسلم عبدى واستسلم » وفى بعضه : « فوض إلى عبدى » . قال بعض المنتسبين للقدر : لما كانت القدرة بالنسبة إلى الفعل وإلى الترك بحصول الدواعى على التسوية ، ومادام الأمر كذلك امتنع صدور الفعل ، فإذا رجح جانب الفعل على الترك بحصول الدواعى وإزالة الصوارف حصل الفعل ، وهذه القوة هى المشار إليها بقولنا : « لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » وشأن الكلمة أعظم مما قال ، فإن العالم العلوى والسفلى له تحول من حال إلى حال ، وذلك التحول لا يقع إلا بقوة يقع بها التحول ، فكذلك الحول ، وتلك القوة قائمة بالله وحده ، ليست بالتحويل ، فيدخل فى هذا كل حركة فى العالم العلوى والسفلى ، وكل قوة على تلك الحركة قسرية أو إرادية أو طبيعية ، وسواء كانت من الوسط أو إلى الوسط أو على الوسط ، وسواء كانت فى الكم أو الكيف أو فى الأين ، كحركة النبات وحركة الطبيعة وحركة الحيوان وحركة الفلك وحركة النفس والقلب ، والقوة على هذه الحركات

التى هى حول ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . ولما كان الكنز هو المال النفيس المجتمع الذى يخفى على أكثر الناس ، وكان هذا شأن هذ الكلمة كانت كنزاً من كنوز الجنة فأوتيها النبى ﷺ من كنز تحت العرش . وكأن قائلها أسلم واستسلم لمن أزمة الأمور بيديه وفوض أمره إليه .

وفى المسند والسنن عن أبى الديلمى قال : أتيت أبيّ بن كعب فقلت : فى نفسى شيء من القدر فحدثنى بشيء لعل الله يذهبه عنى من قلبى ، فقال : إن الله لو عذب أهل سماواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم ، ولو أنفقت مثل أحد ذهباً ما قبله الله منك حتى تؤمن بالقدر وتعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطاك لم يكن ليصيبك ، ولو مت على غير ذلك كنت من أهل النار » قال : فأتيت عبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وزيد بن ثابت فكل منهم حدثنى بمثل ذلك عن رسول الله ﷺ . وهذا الحديث حديث صحيح رواه الحاكم فى صحيحه ، وله شأن عظيم ، وهو دال على أن من تكلم به أعرف الخلق بالله وأعظمهم له توحيداً وأكثرهم له تعظيماً ، وفيه الشفاء التام فى باب العدل والتوحيد ، فإنه لا يزال يجول فى نفوس كثير من الناس كيف يجتمع القضاء والقدر والأمر والنهى ، وكيف يجتمع العدل والعقاب على المقضى المقدر الذى لابد للعبد من فعله .

ثم سلك كل طائفة فى هذا المقام وادياً وطريقاً ، فسلك الجبرية وادى الجبر وطريق المشيئة المحضة الذى يرجح مثلاً على مثل من غير اعتبار علة ولا غاية ولا حكمة . قالوا : وكل ممكن عدل ، والظلم هو الممتنع لذاته ، فلو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لكان متصرفاً فى ملكه ، والظلم تصرف القادر فى غير ملكه ، وذلك مستحيل عليه سبحانه . قالوا : ولما كان الأمر راجعاً إلى محض المشيئة لم تكن الأعمال سبباً للنجاة ، فكانت رحمته للعباد هى المستقلة بنجاتهم ، فكانت رحمته خيراً من أعمالهم . وهؤلاء راعوا جانب الملك وعطلوا جانب الحمد ، والله سبحانه له الملك وله الحمد .

وسلكت القدرية وادى العدل والحكمة ، ولم يوفوه حقه وعطلوا جانب التوحيد ، وحاروا فى هذا الحديث ولم يدروا ما وجهه . وربما قابله كثير منهم بالتكذيب والرد له

وأن الرسول لم يقل ذلك . قالوا : وأى ظلم يكون أعظم من تعذيب من استنفد أوقات عمره كلها واستفرغ قواه فى طاعته ، وفعل ما يحبه ولم يعصه طرفة عين وكان يعمل بأمره دائماً ؟ فكيف يقول الرسول ﷺ أن تعذيب هذا يكون عدلاً لا ظلماً ؟ قالوا : ولا يقال إن حقه عليهم ، وما ينبغى له أعظم من طاعاتهم ، فلا تقع تلك الطاعات فى مقابلة نعمه وحقوقه ، فلو عذبهم لعذبهم بحقه عليهم ، لأنهم إذا فعلوا مقدورهم من طاعته لم يكلفوا بغيره ، فكيف يعذبون على ترك ما لا قدرة لهم عليه ؟ وهل ذلك إلا بمنزلة تعذيبهم على كونهم لم يخلقوا السموات والأرض ونحو ذلك مما لا يدخل تحت مقدورهم ؟ قالوا : فلا وجه لهذا الحديث إلا رده أو تأويله وحمله على معنى يصح ، وهو أنه لو أراد تعذيبهم جعلهم أمة واحدة على الكفر ، فلو عذبهم فى الحال لكان غير ظالم لهم ، وهو لم يقل لو عذبهم مع كونهم مطيعين له عابدين له لعذبهم وهو غير ظالم لهم ، ثم أخبر أنه لو عمهم بالرحمة لكانت رحمته لهم خيراً من أعمالهم ، ثم أخبر أنه لا يقبل من العبد عمل حتى يؤمن بالقدر ، والقدر هو علم الله بالكائنات وحكمه فيها .

ووقفت طائفة أخرى فى وادى الحيرة بين القدر والأمر والثواب والعقاب ، فتارة يغلب عليهم شهود القدر فيغيبون به عن الأمر ، وتارة يغلب عليهم شهود الأمر فيغيبون عن القدر ، وتارة يبقون فى حيرة وعمى . وهذا كله إنما سببه الأصول الفاسدة والقواعد الباطلة التى بنوا عليها . ولو جمعوا بين الملك والحمد والربوبية والإلهية والحكمة والقدرة ، وأثبتوا له الكمال المطلق ووصفوه بالقدرة التامة الشاملة ، والمشيئة العامة النافذة التى لا يوجد كائن إلا بعد وجودها ، والحكمة البالغة التى ظهرت فى كل موجود لعلموا حقيقة الأمر وزالت عنهم الحيرة ، ودخلوا إلى الله سبحانه من باب أوسع من السموات السبع ، وعرفوا أنه لا يليق بكماله المقدس إلا ما أخبر به عن نفسه على ألسنة رسله ، وأن ما خالفه ظنون كاذبة وأوهام باطلة تولدت بين أفكار باطلة وآراء مظلمة .

فنقول وبالله التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله : الرب تبارك اسمه وتعالى جده ، ولا إله غيره . وهو المنعم على الحقيقة بصنوف النعم التى لا يحصيها أهل سمواته وأرضه ، فإيجادهم نعمة منه ، وجعلهم أحياء ناطقين نعمة منه ، وإعطاؤهم الأسماع والأبصار والعقول نعمة منه ، وإدرار الأرزاق عليهم على

اختلاف أنواعها وأصنافها نعمة منه ، وتعريفهم نفسه بأسمائه وصفاته وأفعاله نعمة منه ، وإجراء ذكره على ألسنتهم ومحبته ومعرفته على قلوبهم نعمة منه ، وحفظهم بعد إيجادهم نعمة منه ، وقيامه بمصالحهم دقيقها وجليلها نعمة منه ، وهدايتهم إلى أسباب مصالحهم ومعايشهم نعمة منه . وذكر نعمه على سبيل التفصيل لا سبيل إليه ولا قدرة للبشر عليه ، ويكفى أن النفس من أدنى نعمه التى لا يكادون يعدونها ، وهو أربعة وعشرون ألف نفس فى كل يوم وليلة . فلله على العبد فى النفس خاصة أربعة وعشرون ألف نعمة كل يوم وليلة ، دع ما عدا ذلك من أصناف نعمه على العبد . ولكل نعمة من هذه النعم حق من الشكر يستدعيه ويقتضيه ، فإذا وزعت طاعات العبد كلها على هذه النعم لم يخرج قسط كل نعمة منها إلا جزءاً يسيراً جداً لا نسبة له إلى قدر تلك النعمة بوجه من الوجوه . قال أنس بن مالك : « ينشر للعبد يوم القيامة ثلاثة دواوين ، ديوان فيه ذنوبه وديوان فيه العمل الصالح ،[(١)] فيأمر الله تعالى أصغر نعمة من نعمه فتقوم فتستوعب عمله كله ، ثم تقول : أى رب وعزتك وجلالك ما استوفيت ثمنى وقد بقيت الذنوب والنعم . فإذا أراد الله بعبد خيراً قال : ابن آدم ضعفت حسناتك ، وتجاوزت عن سيئاتك ، ووهبت لك نعمى فيما بينى وبينك » .

وفى صحيح الحاكم حديث صاحب الرمانة الذى عبد الله خمسمائة سنة يأكل كل يوم رمانة تخرج من شجرة ثم يقوم إلى صلاته ، فسأل ربه وقت الأجل أن يقبضه ساجداً وأن لا يجعل للأرض عليه سبيلاً حتى يبعث وهو ساجد ، فإذا كان يوم القيامة وقف بين يدى الرب فيقول تعالى : أدخلوا عبدى الجنة برحمتى ، فيقول : رب بل بعملى ، فيقول الرب جل جلاله : قايسوا عبدى بنعمتى عليه وبعمله ، فتؤخذ نعمة البصر بعبادة خمسمائة سنة ، وبقيت نعمة الجسد فضلاً عليه ، فيقول : أدخلوا عبدى النار ، فيجر إلى النار ، فينادى : رب برحمتك ، رب برحمتك أدخلنى الجنة ، فيقول : ردوه . فيوقف بين يديه فيقول : يا عبدى من خلقك ولم تكن شيئاً ؟ فيقول : أنت يا رب ، فيقول : من قواك على عبادة خمسمائة سنة ؟ فيقول : أنت يا رب ، فيقول : من أنزلك فى جبل وسط اللجة وأخرج لك الماء

(١) سقط من المطبوعة ذكر الديوان الثالث ، والسياق يدل على أنه « ديوان نعم الله » .

العذب من الماء المالح ، وأخرج لك كل يوم رمانة وإنما تخرج مرة فى السنة ، وسألتنى أن أقبضك ساجداً ففعلت ذلك بك ؟ فيقول : أنت يا رب ، فيقول الله : فذلك برحمتى ، وبرحمتى أدخلك الجنة » رواه من طريق يحيى بن بكير ، حدثنا الليث بن سعد عن سليمان بن هرم عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبى ﷺ ، والإسناد صحيح ، ومعناه صحيح لاريب فيه ، فقد صح عنه ﷺ أنه قال : « لن ينجو أحد منكم بعمله » وفى لفظ : « لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله » . قالوا : ولا أنت يا رسول الله ؟ قال : « ولا أنا ، إلا أن يتغمدنى الله برحمة منه وفضل » .

فقد أخبر ﷺ أنه لا ينجى أحداً عمله من الأولين ولا من الآخرين إلا أن يرحمه ربه سبحانه ، فتكون رحمته خيراً له من عمله ، لأن رحمته تنجيه وعمله لا ينجيه . فعلم أنه سبحانه لو عذب أهل سمواته وأرضه لعذبهم ببعض حقه عليهم . ومما يوضحه أنه كلما كملت نعمة الله على العبد عظم حقه عليه وكان ما يطالب به من الشكر أكثر مما يطالب [به] من دونه ، فيكون حق الله عليه أعظم وأعماله لا تفى بحقه عليه . وهذا إنما يعرفه حق المعرفة من عرف الله وعرف نفسه . هذا كله لو لم يحصل للعبد من الغفلة والإعراض والذنوب ما يكون فى قبالة طاعاته ، فكيف إذا حصل له من ذلك ما يوازى طاعاته أو يزيد عليها ، فإن من حق الله على عبده أن يعبده لا يشرك به شيئاً ، وأن يذكره ولا ينساه ، وأن يشكره ولا يكفره ، وأن يرضى به رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً . وليس الرضا بذلك مجرد إطلاق هذا اللفظ وحاله وإرادته تكذبه وتخالفه فكيف يرضى به رباً من يسخط ما يقضيه له إذا لم يكن موافقاً لإرادته وهواه فيظل ساخطاً به متبرماً ، يرضى وربه غضبان ، ويغضب وربه راضٍ فهذا إنما رضى من ربه حظاً لم يرض بالله رباً ؟ وكيف يدعى الرضا بالإسلام ديناً من ينبذ أصوله خلف ظهره إذا خالفت بدعته وهواه ، وفروعه وراءه إذا لم توافق غرضه وشهوته ؟ وكيف يصح الرضا بمحمد رسولاً ممن لم يحكمه على ظاهره وباطنه ويتلق أصول دينه وفروعه من مشكاته وحده ؟ وكيف يرضى به رسولاً من يترك ما جاء به لقول غيره ، ولا يترك قول غيره لقوله ، ولا يحكمه ويحتج بقوله إلا إذا وافق تقليده ومذهبه فإذا خالفه لم يلتفت إلى قوله ؟ .

والمقصود أن من حقه سبحانه على كل أحد من عبيده أن يرضى به رباً وبالإسلام

ديناً وبمحمد رسولاً ، وأن يكون حبه كله لله ، وبغضه فى الله ، وقوله لله ، وتركه لله ، وأن يذكره ولا ينساه ، ويطيعه ولا يعصيه ، ويشكره ولا يكفره . وإذا قام بذلك كله كانت نعم الله عليه أكثر من عمله ، بل ذلك نفسه من نعم الله عليه حيث وفقه له ويسره وأعانه عليه وجعله من أهله واختصه به على غيره فهو يستدعى شكراً آخر عليه ، ولا سبيل له إلى القيام بما يجب لله من الشكر أبداً . فنعم الله تطالبه بالشكر وأعماله لا تقابلها ، وذنوبه وغفلته وتقصيره قد تستنفد عمله ، فديوان النعم وديوان الذنوب يستنفدان طاعاته كلها .

هذا وأعمال العبد مستحقة عليه بمقتضى كونه عبداً مملوكاً مستعملاً فيما يأمره به سيده ، فنفسه مملوكة ، وأعماله مستحقة بموجب العبودية ، فليس له شيء من ماله كما أنه ليس له ذرة من نفسه ، فلا هو مالك لنفسه ولا صفاته ولا أعماله ولا لما بيده من المال فى الحقيقة ، بل كل ذلك مملوك عليه مستحق عليه لمالكه ، أعظم استحقاقاً من سيد اشترى عبداً بخالص ماله ثم قال اعمل وأدِّ فليس لك فى نفسك ولا فى كسبك شيء . فلو عمل هذا العبد من الأعمال ما عمل فإن ذلك كله مستحق عليه لسيده وحق من حقوقه عليه ، فكيف بالمنعم المالك على الحقيقة الذى لا تعد نعمه وحقوقه على عبده ولا يمكن أن تقابلها طاعاته بوجه ، فلو عذبه سبحانه لعذبه وهو غير ظالم له ، وإذا رحمه فرحمته خير له من أعماله ، ولا تكون أعماله ثمناً لرحمته البتة ، فلولا فضل الله ورحمته ومغفرته ما هنأ أحداً عيش البتة ، ولا عرف [أحد] خالقه ، ولا ذكره ، ولا آمن به ، ولا أطاعه ، فكما أن وجود العبد – محض وجوده – [من جوده] وفضله ومنته عليه ، وهو المحمود على إيجاده ، فتوابع وجوده كلها كذلك ، ليس للعبد منها شيء كما ليس له فى وجوده شيء ، فالحمد كله لله ، والفضل كله له ، والإنعام كله له ، والحق له على جميع خلقه ، ومن لم ينظر فى حقه عليه وتقصيره وعجزه عن القيام به فهو من أجهل الخلق بربه وبنفسه ، ولا تنفعه طاعاته ولا يسمع دعاؤه .

قال الإمام أحمد : حدثنا حجاج حدثنا جرير بن حازم عن وهب قال : بلغنى أن نبى الله موسى مرَّ برجل يدعو ويتضرع فقال : يارب ارحمه فإنى قد رحمته ، فأوحى الله تعالى إليه : لو دعانى حتى ينقطع فؤاده ما استجبت له حتى ينظر فى حقى عليه .

والعبد يسير إلى الله سبحانه بين مشاهدة منته عليه ونعمه وحقوقه وبين رؤية عيب نفسه وعمله وتفريطه وإضاعته ، فهو يعلم أن ربه لو عذبه أشد العذاب لكان قد عدل فيه ، وأن أقضيته كلها عدل فيه ، وأن ما فيه من الخير فمجرد فضله ومنته وصدقته عليه . ولهذا كان فى حديث سيد الاستغفار : « أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبى » . فلا يرى نفسه إلا مقصراً مذنباً ، ولا يرى ربه إلا محسناً متفضلاً . وقد قسم الله خلقه إلى قسمين لا ثالث لهما ، تائبين وظالمين فقال :

﴿ وَمَنْ لم يَتُبْ فأولئك هم الظَّالمونَ ﴾ ..

وكذلك جعلهم قسمين ، معذبين وتائبين ، فمن لم يتب فهو معذب ولابد قال تعالى :

﴿ لِيعذِّبَ اللهُ المنافقينَ والمنَافقاتِ والمشْركِينَ والمشْركاتِ ويتوبَ اللهُ على المؤمنينَ والمؤمناتِ ﴾ ..

وأمر جميع المؤمنين من أولهم إلى آخرهم بالتوبة ، ولا يستثنى من ذلك أحد وعلق فلاحهم بها ، قال تعالى :

﴿ وتُوبُوا إلى اللهِ جَميعاً أيُّها المؤمنونَ لعلَّكم تُفلِحونَ ﴾ ..

وعدد سبحانه من جملة نعمه على خير خلقه وأكرمهم عليه وأطوعهم له وأخشاهم له أن تاب عليه وعلى خواص أتباعه فقال :

﴿ لقدْ تَابَ اللهُ على النبىِّ والمهاجرين والأنْصارِ الَّذين اتَّبعوهُ فى ساعةِ العُسرةِ من بعدِ ما كَادَ يَزيغُ قلوبُ فريقٍ منهم ﴾ ..

ثم كرر توبته عليهم فقال :

﴿ ثم تَابَ عليهم إنَّه بهم رَؤفٌ رَحيمٌ ﴾ ..

وقدم توبته عليهم على توبة الثلاثة الذين خلفوا(١) . وأخبر سبحانه أن الجنة التى وعدها أهلها فى التوراة والإنجيل يدخلها التائبون(٢) ، فذكر عموم التائبين أولاً ثم

---

(١) يشير إلى قوله تعالى بعد الآية السابقة من سورة التوبة : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا » .

(٢) إشارة إلى قوله تعالى ٩ / ١١١ « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون فى سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً فى التوراة والإنجيل والقرآن » . ثم قوله « التائبون .. » .

خص النبى والمهاجرين والأنصار بها ، ثم خص الثلاثة الذين خلفوا . فعلم بهذا احتياج جميع الخلق إلى توبته عليهم ومغفرته لهم وعفوه عنهم . وقد قال تعالى لسيد ولد آدم وأحب خلقه إليه : « عفا الله عنك » فهذا خبر منه وهو أصدق القائلين ، أو دعاء لرسوله بعفوه عنه ، وهو طلب من نفسه . وكان ﷺ يقول فى سجوده أقرب ما يكون من ربه : « أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بعفوك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » .. وقال : « لأطوع نساء الأمة وأفضلهن وخيرهن الصديقة بنت الصديق » . وقد قالت له : « يا رسول الله لئن وافقت ليلة القدر فما أدعو به » ، قال : « قولى اللهم إنك عفو تحب العفو فاعف عنى » . قال الترمذى : حديث حسن صحيح .

وهو سبحانه لمحبته للعفو والتوبة خلق خلقه على صفات وهيئات وأحوال تقتضى توبتهم إليه واستغفارهم وطلبهم عفوه ومغفرته . وقد روى مسلم فى صحيحه من حديث أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون الله فيغفر لهم » . والله تعالى يحب التوابين . والتوبة من أحب الطاعات إليه ، ويكفى فى محبتها شدة فرحه بها ، كما فى صحيح مسلم عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « قال الله عز وجل : أنا عند ظن عبدى بى ، وأنا معه حين يذكرنى والله لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم يجد ضالته فى الفلاة » . وفى الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود عن رسول الله ﷺ : « لله أشد فرحاً بتوبة عبده المؤمن من رجل فى أرض دوية مهلكة معه راحلته عليها طعامه وشرابه فنام فاستيقظ وقد ذهبت فطلبها حتى أدركه العطش ، ثم قال أرجع إلى المكان الذى كنت فيه فأنام حتى أموت ، فوضع رأسه على ساعده ليموت فاستيقظ وعنده راحلته عليها زاده وطعامه وشرابه ، فالله أشد فرحاً بتوبة العبد المؤمن من هذا براحلته ، وزاده » وفى صحيح مسلم عن النعمان بن بشير يرفعه إلى النبى ﷺ قال : « لله أشد فرحاً بتوبة عبده من رجل حمل زاده ومزاده على بعير ثم سار حتى كان بفلاة فأدركته القائلة فنزل فقال تحت شجرة فغلبته عينه وانسل بعيره فاستيقظ فسعى شرفاً فلم ير شيئاً ، ثم سعى شرفاً ثانياً ، ثم سعى شرفاً ثالثاً فلم ير شيئاً ، فأقبل حتى أتى إلى مكانه الذى قال فيه فبينا هو قاعد فيه إذ جاء بعيره يمشى حتى وضع خطامه فى يده ، فالله أشد فرحاً بتوبة العبد من هذا حين وجد بعيره » . فتأمل محبته سبحانه

لهذه الطاعة التى هى أصل الطاعات وأساسها . فإن من زعم أن أحداً من الناس يستغنى عنها ولا حاجة به إليها فقد جهل حق الربوبية ومرتبة العبودية ، وينتقص من أغناه بزعمه عن التوبة من حيث زعم أنه معظم له ، إذ عطله عن هذه الطاعة العظيمة التى هى من أجل الطاعات ، والقربة الشريفة التى هى من أجل القربات ، وقال لست من أهل هذه الطاعة ولا حاجة بك إليها ، فلا قدر الله حق قدره ولا قدر العبد حق قدره ، وقد جعل بعض عباده غنياً عن مغفرة الله وعفوه وتوبته إليه ، وزعم أنه لا يحتاج إلى ربه فى ذلك .

وفى الصحيحين من حديث أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « لله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب عن أحدكم من رجل[1] كان على راحلته بأرض فلاة فانفلتت منه وعليها طعامه وشرابه فأيس منها فأتى شجرة فاضطجع وقد يئس من راحلته ، فبينا هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده ، ثم قال من شدة الفرح : اللهم أنت عبدى ، وأنا ربك . أخطأ من شدة الفرح » . وأكمل الخلق أكملهم توبة وأكثرهم استغفاراً .

وفى صحيح البخارى عن أبى هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « والله إنى لأستغفر الله وأتوب إليه فى اليوم أكثر من سبعين مرة » . ولما سمع أبو هريرة هذا من النبى ﷺ كان يقول ما رواه الإمام أحمد فى كتاب الزهد عنه : « إنى لأستغفر الله فى اليوم والليلة اثنى عشر ألف مرة بقدر ديتى » . ثم ساقه من طريق آخر وقال : « بقدر ذنبه » . وقال عبد الله بن الإمام أحمد : حدثنا يزيد بن هارون أنبأنا محمد ابن راشد عن مكحول عن رجل عن أبى هريرة قال : « ما جلست إلى أحد أكثر استغفاراً من رسول الله ﷺ » ، قال الرجل : « وما جلست إلى أحد أكثر استغفاراً من أبى هريرة » . وفى صحيح مسلم عن الأغر المزنى أن رسول الله ﷺ قال : « إنه ليغان على قلبى ، وإنى لأستغفر الله فى اليوم مائة مرة » . وفى السنن والمسند من حديث ابن عمر قال : كنا نعد لرسول الله ﷺ فى المجلس الواحد مائة مرة : « رب اغفر لى وتب على إنك أنت التواب الرحيم » . قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح . وقال الإمام أحمد حدثنا إسماعيل ثنا يونس عن حميد بن هلال عن أبى برد

---

(١) فى صحيح مسلم « حين يتوب إليه من أحدكم » ..

قال : جلست إلى شيخ من أصحاب رسول الله ﷺ فى مسجد الكوفة فحدثنى قال : سمعت رسول الله ، أو قال : قال رسول الله ﷺ : « يا أيها الناس توبوا إلى الله عز وجل واستغفروه فإنى أتوب إلى الله وأستغفره كل يوم مائة مرة » . قال الإمام أحمد وثنا يحيى عن شعبة ثنا عمرو بن مرة قال : سمعت أبا بردة قال : سمعت الأغر يحدث ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : « يا أيها الناس توبوا إلى ربكم عز وجل فإنى أتوب إليه فى اليوم مائة مرة » . وقال أحمد ثنا يزيد أنا حماد بن سلمة عن على بن زيد عن أبى عثمان النهدى عن عائشة قالت : « كان النبى ﷺ يقول : اللهم اجعلنى من الذين إذا أحسنوا استبشروا وإذا أساؤا استغفروا » . وكان من دعائه ﷺ فى أول الصلاة عند الاستفتاح بعد التكبير : « اللهم أنت ربى وأنا عبدك ، ظلمت نفسى واعترفت بذنبى ، فاغفر لى إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدنى لأحسن الأخلاق لا يهدى لأحسنها إلا أنت ، لبيك وسعديك ، والخير فى يديك ، وأنا بك وإليك ، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك » رواه مسلم . وفى الصحيحين عنه أنه كان يقول فى دعائه : « اللهم باعد بينى وبين خطاياى كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم نقنى من خطاياى بالماء والثلج والبرد » . وكان يقول هذا سراً لم يعلم به من خلقه حتى سأله عنه أبو هريرة . وروى عنه على بن أبى طالب أنه كان إذا استفتح الصلاة قال : « لا إله إلا أنت ، ظلمت نفسى وعملت سوءاً ، فاغفر لى انه لا يغفر الذنوب إلا أنت » . وفى الصحيحين أنه كان يقول فى ركوعه وسجوده : « سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لى » .وفى صحيح مسلم من حديث عبد الله بن أبى أوفى أنه ﷺ كان إذا رفع رأسه من الركوع قال : « سمع الله لمن حمده ، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، اللهم طهرنى بالثلج والبرد والماء البارد ، اللهم طهرنى من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ » . وفى صحيح مسلم من حديث أبى هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول فى سجوده : « اللهم اغفر ذنبى كله دقه وجله ، أوله وآخره ، علانيته وسره » . وفى مسند الإمام أحمد أنه كان يقول فى صلاته : « اللهم اغفر لى ووسع على فى ذاتى ، وبارك لى فيما رزقتنى » . وفى صحيح مسلم عن فروة بن نوفل قال : قلت لعائشة : حدثينى بشيء كان رسول الله ﷺ يدعو به فى صلاته ، قالت : نعم كان يقول : « اللهم إنى أعوذ بك من شر

ما علمت ومن شر ما لم أعلم » ، وكان يقول بين السجدتين : « اللهم اغفر لى وارحمنى واجبرنى واهدنى وارزقنى » ، وكان يقول فى قيامه إلى الصلاة بالليل : « اللهم لك الحمد » – الحديث – وفيه « فاغفر لى ما قدمت وما أخرت ، وما أسررت وما أعلنت ، وما أسرفت وما أنت أعلم به منى ، أنت المقدم وأنت المؤخر ، لا إله إلا أنت » . وفى الصحيحين عن أبى موسى الأشعرى أن النبى ﷺ كان يدعو بهذا الدعاء : « اللهم اغفر لى خطيئتى ، وجهلى ، وإسرافى فى أمرى ، وما أنت أعلم به منى ، أنت المقدم ، وأنت المؤخر ، وأنت على كل شىء قدير » .

وحقيقة الأمر أن العبد فقير إلى الله من كل وجه وبكل اعتبار ، فهو فقير إليه من جهة ربوبيته له ، وإحسانه إليه ، وقيامه بمصالحه ، وتدبيره له ، وفقير إليه من جهة إلهيته وكونه معبوده وإلهه ومحبوبه الأعظم الذى لا صلاح له ولا فلاح ولا نعيم ولا سرور إلا بأن يكون أحب شىء إليه ، فيكون أحب إليه من نفسه وأهله وماله ووالده وولده ومن الخلق كلهم . وفقير إليه من جهة معافاته له من أنواع البلاء ، فإنه إن لم يعافه منها هلك ببعضها . وفقير إليه من جهة عفوه عنه ، ومغفرته له ، فإن لم يعف عن العبد ويغفر له فلا سبيل إلى النجاة ، فما نجى أحد إلا بعفو الله ، ولا دخل الجنة إلا برحمة الله . وكثير من الناس ينظر إلى نفس ما يتاب منه فيراه نقصاً ولا ينظر إلى كمال الغاية الحاصلة بالتوبة ، وأن العبد بعد التوبة النصوح خير منه قبل الذنب ، ولا ينظر إلى كمال الربوبية وتفرد الرب بالكمال وحده ، وأن لوازم البشرية لا ينفك منها البشر ، وأن التوبة غاية كل أحد من ولد آدم وكماله كما كانت هى غايته وكماله ، فليس للعبد كمال بدون التوبة البتة ، كما أنه ليس له انفكاك عن سببها فإنه سبحانه هو المتفرد المستأثر بالغنى والحمد من كل وجه وبكل اعتبار ، فرحمته للعبد خير له من عمله ، فإن عمله لا يستقل بنجاته ولا سعادته ، ولو وكل إلى عمله لم ينج به البتة . فهذا بعض ما يتعلق بقوله ﷺ : « إن الله لو عذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم » .

ومما يوضحه أن شكره سبحانه مستحق عليهم بجهة ربوبيته لهم وكونهم عبيده ومماليكه ، وذلك يوجب عليهم أن يعرفوه ويعظموه ويوحدوه ويتقربوا إليه تقرب العبد المحب الذى يتقلب فى نعمه ولا غناء به عنه طرفة عين ، فهو يدأب فى التقرب إليه بجهده ، ويستفرغ فى ذلك وسعه وطاقته ، ولا يعدل به سواه فى شىء من الأشياء ،

ويؤثر رضا سيده على إرادته وهواه ، بل لا هوى له ولا إرادة إلا فيما يريد سيده ويحبه . وهذا يستلزم علوماً وأعمالاً وإرادات وعزائم لا يعارضها غيرها ، ولا يبقى له معها التفات إلى غيره بوجه .. ومعلوم أن ما يطبع عليه البشر لا يفي بذلك ، وما يستحقه الرب تعالى لذاته وأنه أهل أن يعبد أعظم مما يستحقه لإحسانه ، فهو المستحق لنهاية العبادة والخضوع والذل لذاته ولإحسانه وإنعامه . وفي بعض الآثار : « لو لم أخلق جنة ولا ناراً لكنت أهلاً أن أعبد » ولهذا يقول أعبد خلقه له يوم القيامة وهم الملائكة : « سبحانك ما عبدناك حق عبادتك » فمن كرمه وجوده ورحمته أن رضي من عباده بدون اليسير مما ينبغي أن يعبد به ويستحقه لذاته وإحسانه ، فلا نسبة للواقع منهم إلى ما يستحقه بوجه من الوجوه ، فلا يسعهم إلا عفوه وتجاوزه . وهو سبحانه أعلم بعباده منهم بأنفسهم فلو عذبهم لعذبهم بما يعلمه منهم ، وإن لم يحيطوا به علماً ، ولو عذبهم قبل أن يرسل رسله إليهم على أعمالهم لم يكن ظالماً لهم ، كما أنه سبحانه لم يظلمهم بمقته لهم قبل إرسال رسوله على كفرهم وشركهم وقبائحهم ، فإنه سبحانه نظر إلى أهل الأرض فمقتهم عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب[1] ولكن أوجب على نفسه إذ كتب عليها الرحمة أنه لا يعذب أحداً إلا بعد قيام الحجة عليه برسالته . وسر المسئلة أنه لما كان شكر المنعم على قدره وعلى قدر نعمه ، ولا يقوم بذلك أحد ، كان حقه سبحانه على كل أحد ، وله المطالبة به ، وإن لم يغفر له ويرحمه وإلا عذبه[2] فحاجتهم إلى مغفرته ورحمته وعفوه كحاجتهم إلى حفظه وكلاءته ورزقه ، فإن لم يحفظهم هلكوا ، وإن لم يرزقهم هلكوا ، وإن لم يغفر لهم ويرحمهم هلكوا وخسروا . ولهذا قال أبوهم آدم وأمهم حواء :

﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أنفسَنا وإنْ لم تَغْفِرْ لنا وتَرْحَمْنا لَنَكُونَنَّ من الخاسرينَ ﴾ ..

وهذا شأن ولده من بعده وقد قال موسى كليمه سبحانه :

﴿ ربِّ إنِّي ظلمتُ نفْسي فاغفرْ لي ﴾ ..

---

(١) إشارة إلى حديث عياض بن حمار المجاشعي عنه ﷺ . انظره كاملاً في صحيح مسلم ٨ / ١٥٩ .

(٢) في العبارة من قوله « وإن » إلى قوله « عذبه » بعض اضطراب والسياق غير محتاج إليها .

وقال :

﴿ سُبحانك تُبتُ إليك وأنا أوَّلُ المُؤمنينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ربِّ اغفرْ لى ولأخِى وأدْخِلْنا فى رحمتِك وأنت أرحمُ الرَّاحمينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ أنت وليُّنا فاغفرْ لنا وارحمْنا وأنت خيرُ الغافرينَ ﴾ ..

وقال خليله إبراهيم :

﴿ ربِّ اجْعلنى مُقيمَ الصلاةِ ومن ذُرِّيتى ربَّنا وتَقبَّلْ دُعاءِ * ربَّنا اغفرْ لى ولوالدىَّ وللمُؤمنينَ يوم يقومَ الحِسابُ ﴾ ..

وقال :

﴿ الَّذى خَلقَنى فهو يَهْدِينِ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ والَّذى أطْمعُ أنْ يغفرَ لى خَطِيئتى يومَ الدِّين ﴾ ..

وقال أول رسله إلى أهل الأرض :

﴿ ربِّ إنِّى أعوذُ بك أنْ أسألَكَ ما ليسَ لى به علمٌ وإلَّا تغفرْ لى وترحمْنى أكُنْ من الخاسِرِينَ ﴾ ..

وقال لأكرم خلقه عليه وأحبهم إليه :

﴿ واسْتَغْفِرْ لِذنْبك وللمؤمنينَ والمؤمناتِ ﴾ ..

وقال :

﴿ إنَّا أنْزَلْنا إليك الكتابَ بالحقِّ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ واسْتغفرِ اللهَ إنَّ اللهَ كان غَفُوراً رَحِيماً ﴾ ..

وقال :

﴿ إنَّا فَتحْنا لكَ فَتْحاً مُبيناً * لِيَغْفِرَ لكَ اللهُ ما تَقدَّمَ من ذَنبِك وما تَأخَّرَ ويُتمّ نِعمتَه عليك ويَهدِيَك صِراطاً مُستقِيماً ﴾ ..

وقد تقدم حديث ابن عباس فى دعائه ﷺ : « رب أعنى ولا تعن على » . وفيه « رب تقبل توبتى واغسل حوبتى » ، الحديث ، وقد أخبر سبحانه عن أعبد البشر داود أنه استغفر ربه : « وخر ساجداً وأناب » ، وقال تعالى :

﴿ فغَفْرنا له ذَلِكَ ﴾ ..

وقال عن نبيه سليمان :

﴿ ولقدْ فَتنَّا سُليمانَ وألْقَيْنا على كُرسيِّه جَسَداً ثم أنابَ * قال ربِّ اغفرْ لى وهَبْ لى مُلكاً لا ينبغى لأحدٍ من بعدى إنَّك أنتَ الوهَّابُ ﴾ ..

وقال عن نبيه يونس إنه ناداه فى الظلمات :

﴿ لَا إله إلَّا أنتَ سُبحانَك إنِّى كُنتُ من الظَّالمينَ ﴾ ..

وقال صديق الأمة وخيرها وأبرها وأتقاها لله بعد رسوله : « يا رسول الله علمنى دعاء أدعو به فى صلاتى » ، فقال : قل : « اللهم إنى ظلمت نفسى ظلماً كبيراً ، ولا يغفر الذنوب إلا أنت ، فاغفر لى مغفرة من عندك ، وارحمنى إنك أنت الغفور الرحيم » . فاستفتح الخبر عن نفسه بأداة التوكيد التى تقتضى تقرير ما بعدها ، ثم ثنى بالإخبار عن ظلمه لنفسه ، ثم وصف ذلك الظلم بكونه ظلماً كبيراً ، ثم طلب من ربه أن يغفر له مغفرة من عنده ، أى لا يبلغها علمه ولا سعيه ، بل هى محض منته وإحسانه ، وأكبر من عمله ، فإذا كان هذا شأن من وزن بالأمة فرجح بهم فكيف بمن دونه .

* * *

الباب السابع عشر

فى الكسب والجبر ومعناهما لغة واصطلاحاً نفياً وإثباتاً وما دل عليه السمع والعقل من ذلك

أما الكسب فأصله فى اللغة الجمع . قاله الجوهرى ، وهو طلب الرزق . يقال : كسبت شيئاً واكتسبته ، بمعنى ، وكسبت أهلى خيراً ، وكسبت الرجل مالاً فكسبه . وهذا مما جاء على فعلته ففعل . والكواسب الجوارح . وتكسب تكلف الكسب ، انتهى . والكسب قد وقع فى القرآن على ثلاثة أوجه : أحدها عقد القلب وعزمه ، كقوله تعالى :

﴿ لا يُؤاخذُكم اللهُ باللغوِ فى أيْمَانِكم ولكنْ يُؤاخذُكم بما كَسَبَتْ قلوبُكم ﴾ ..

أى بما عزمتم عليه وقصدتموه . وقال الزجاج : أى يؤاخذكم بعزمكم على أن لا تبروا ، وأن لا تتقوا وأن تعتلوا فى ذلك بأنكم حلفتم . وكأنه التفت إلى لفظ المؤاخذة ، وأنها تقتضى تعذيباً فجعل كسب قلوبهم عزمهم على ترك البر والتقوى لمكان اليمين . والقول الأول أصح ، وهو قول جمهور أهل التفسير ، فإنه قابل به لغو اليمين ، وهو أن لا يقصد اليمين ، فكسب القلب المقابل للغو اليمين هو عقده وعزمه ، كما قال فى الآية الأخرى :

﴿ ولكنْ يُؤاخذكم بما عَقَّدتُم الأيْمانَ ﴾ ..

فتعقيد الأيمان هو كسب القلب . الوجه الثانى من الكسب كسب المال من التجارة قال تعالى :

﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا أنْفِقوا من طَيِّباتِ ما كسبتُم وممَّا أخْرَجْنا لكم من الأرضِ ﴾ ..

فالأول للتجار والثانى للزراع . الوجه الثالث من الكسب السعى والعمل كقوله تعالى :

﴿ لا يكلِّفُ اللهُ نَفْساً إلَّا وُسْعَها لها ما كَسبَتْ وعليها ما اكْتَسبَتْ ﴾ ..

وقوله :

﴿ بِما كُنْتُم تَكْسِبونَ ﴾ ..

﴿ وذَكِّرْ بِهِ أنْ تُبْسَلَ نفسٌ بِما كَسبَتْ ﴾ ..

فهذا كله للعمل . واختلف الناس فى الكسب والاكتساب هل هما بمعنى واحد أم بينهما فرق ، فقالت طائفة : معناهما واحد . قال أبو الحسن على بن أحمد : وهو الصحيح عند أهل اللغة ولا فرق بينهما ، قال ذو الرمة :

ألفى أباه بهذا الكسبِ يكتسبُ

وقال الآخرون : الاكتساب أخص من الكسب ، لأن الكسب ينقسم إلى كسب لنفسه ولغيره ، ولا يقال يكتسب ، قال الحطيئة :

ألقيتَ كاسبَهم فى قعْر مظلمةٍ فاغفرْ هداك مليكُ الناس يا عمرُ

قلت : والاكتساب افتعال ، وهو يستدعى اهتماماً وتعملاً واجتهاداً . وأما الكسب فيصح نسبته بأدنى شىء ، ففى جانب الفضل جعل لها ما لها فيه أدنى سعى ، وفى جانب العدل لم يجعل عليها إلا ما لها فيه اجتهاد واهتمام . وأما الجبر فيرجع فى اللغة إلى ثلاثة أصول : أحدها أن يغنى الرجل من فقر ، أو يجبر عظمه من كسر ، وهذا من الإصلاح . وهذا الأصل يستعمل لازماً ومتعدياً . يقال : جبرت العظم ، وجبر . وقد جمع العجاج بينهما فى قوله :

قد جبر الدِّينَ الإلهُ فجبرْ

الأصل الثانى الإكراه والقهر ، وأكثر ما يستعمل هذا على أفعل ، يقال : أجبرته على كذا ، إذا أكرهته عليه ، ولا يكاد يجىء جبرته عليه إلا قليلاً . والأصل الثالث من العز والامتناع ، ومنه نخلة جبارة . قال الجوهرى : والجبار من النخل ما طال وفات اليد ، قال الأعشى :

طريقٌ وجبارٌ رواءٌ أصولُه عليه أبابيلٌ من الطير تنعبُ

وقال الأخفش فى قوله تعالى :

﴿ إنَّ فيها قَوْماً جَبَّارِينَ ﴾ ..

قال : أراد الطول والقوة والعظم . ذهب فى هذا إلى الجبار من النخل ، وهو الطويل الذى فات الأيدى . ويقال : رجل جبار ، إذا كان طويلاً عظيماً قوياً تشبيهاً بالجبار من النخل . قال قتادة : كانت لهم أجسام وخلق عجيبة ليست لغيرهم . وقيل : الجبار ههنا من جبره على الأمر ، إذا أكرهه عليه . قال الأزهرى : وهى لغة معروفة ، وكثير من الحجازيين يقولونها ، وكان الشافعى رحمه الله يقول : جبره السلطان ، ويجوز أن يكون الجبار من أجبره على الأمر ، إذا أكرهه . قال الفراء : لم أسمع فعالاً من أفعل إلا فى حرفين وهما جبار من أجبر ، ودراك من أدرك . وهذا اختيار الزجاج ، قال : الجبار من الناس العاتى الذى يجبر الناس على ما يريد ، وأما الجبار من أسماء الرب تعالى فقد فسره بأنه الذى يجبر الكسير ويغنى الفقير والرب سبحانه كذلك . ولكن ليس هذا معنى اسمه الجبار ، ولهذا قرنه باسمه المتكبر ، وإنما هو الجبروت . وكان النبى ﷺ يقول : « سبحان ذى الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة » . فالجبار اسم من أسماء التعظيم كالمتكبر والملك والعظيم والقهار . قال ابن عباس فى قوله تعالى : « الجبار المتكبر » هو العظيم . وجبروت الله عظمته . والجبار من أسماء الملوك . والجبر الملك . والجبابرة الملوك قال الشاعر :

وانعم صباحاً أيها الجبر

أى أيها الملك . وقال السدى : هو الذى يجبر الناس ويقهرهم على ما يريد .

وعلى هذا فالجبار معناه القهار . وقال محمد بن كعب : إنما سمى الجبار لأنه جبر الخلق على ما أراد ، والخلق أدق شأناً من أن يعصوا ربهم طرفة عين إلا بمشيئته . قال الزجاج : الجبار الذى جبر الخلق على ما أراد . وقال ابن الأنبارى : الجبار فى صفة الرب سبحانه الذى لا ينال ، ومنه قولهم نخلة جبارة ، إذا فاتت يد المتناول . فالجبار فى صفة الرب سبحانه يرجع إلى ثلاثة معان : الملك والقهر والعلو ، فإن النخلة إذا طالت وارتفعت وفاتت الأيدى سميت جبارة ، ولهذا جعل سبحانه اسمه الجبار مقروناً بالعزيز والمتكبر . وكل واحد من هذه الأسماء الثلاثة تضمن الاسمين الآخرين . وهذه الأسماء الثلاثة نظير الأسماء الثلاثة ، وهى الخالق البارىء المصور . فالجبار المتكبر

يجريان مجرى التفصيل لمعنى اسم العِزيز ، كما أن البارىء المصور تفصيل لمعنى اسم الخالق فالجبار من أوصافه يرجع إلى كمال القدرة والعزة والملك ، ولهذا كان من أسمائه الحسنى . وأما المخلوق فاتصافه بالجبار ذم له ونقص كما قال تعالى :

﴿ كذلك يُطبعُ اللهُ على كلِّ قلبِ مُتكبِّرٍ جبَّارٍ ﴾ ..

وقال تعالى لرسوله ﷺ :

﴿ وما أنتَ عليهم بِجبَّارٍ ﴾ ..

أى مسلط تقهرهم وتكرههم على الإيمان . وفى الترمذى وغيره عن النبى ﷺ : « يحشر الجبارون والمتكبرون يوم القيامة أمثال الذر يطأهم الناس » .

فصـــل

إذا عرف هذا فلفظ الكسب تطلقه القدرية على معنى ، والجبرية على معنى ، وأهل السنة والحديث على معنى . فكسب القدرية هو وقوع الفعل عندهم بإيجاد العبد وإحداثه ومشيئته من غير أن يكون الله شاءه أو أوجده . وكسب الجبرية لفظ لا معنى له ولا حاصل تحته ، وقد اختلف عباراتهم فيه ، وضربوا له الأمثال وأطالوا فيه المقال ، فقال القاضى : الكسب ما وجدوا عليه قدرة محدثة ، وقيل إنه المتعلق بالقادر على غير جهة الحدوث ، وقيل إنه المقدور بالقدرة الحادثة . قالوا : ولسنا نريد بقولنا : « ما وجدوا عليه قدرة محدثة » أنها قدرة على وجوده ، فإن القادر على وجوده هو الله وحده ، وإنما نعنى بذلك أن للكسب تعلقاً بالقدرة الحادثة لا من باب الحدوث والوجود . وقال الاسفرائينى : « حقيقة الخلق من الخالق وقوعه بقدرته من حيث صح انفراده به ، وحقيقة الفعل وقوعه بقدرته ، وحقيقة الكسب من المكتسب وقوعه بقدرته مع انفراده به . ويختص القديم تعالى بالخلق ، ويشترك القديم والمحدث فى الفعل ، ويختص المحدث بالكسب » .

قلت : مراده أن إطلاق لفظ الخلق لا يجوز إلا على الله وحده ، وإطلاق لفظ الكسب يختص بالمحدث ، وإطلاق لفظ الفعل يصح على الرب سبحانه والعبد .

وقال أيضاً : كل فعل يقع على التعاون كان كسباً من المستعين . قلت : يريد أن

الخالق يستقل بالخلق والإيجاد ، والكاسب إنما يقع منه الفعل على جهة المعاونة والمشاركة منه ومن غيره لا يمكنه أن يستقل بإيجاد شيء البتة وقال آخرون : قدرة المكتسب تتعلق بمقدوره على وجه ما ، وقدرة الخالق تتعلق به من جميع الوجوه . قالوا : وليس كون الفعل كسباً من حقائقه التى تخصه ، بل هو معنى طرأ عليه ، كما يقول منازعونا من المعتزلة إن هذه الحركة لطف ، وهذا الفعل لطف ، وصيغة « افعل » يصير أمراً بالإرادة لأنها حدثت بالإرادة ، واعتقاد الشيء على ما هو به يصير علماً بسكون النفس إليه ، لا أنه يحدث كذلك به ، والأشياء قد تقترن فى الوجود فتتغير أوصافها وأحكامها . قالوا : فالحركة إذا صادفت المتحرك بها على وجه مخصوص تسمى سباحة مثلاً ولطماً ومشياً ورقصاً . وقال الأشعرى وابن الباقلانى : الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسباً ، دون كونه موجوداً أو محدثاً ، فكونه كسباً وصف للوجود بمثابة كونه معلوماً . ولخص بعض متأخريهم هذه العبارات بأن قال : الكسب عبارة عن الاقتران العادى بين القدرة المحدثة والفعل ، فإن الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما . فهذا الاقتران هو الكسب . ولهذا قال كثير من العقلاء : إن هذا من محالات الكلام ، وأنه شقيق أحوال أبى هاشم ، وطفرة النظام ، والمعنى القائم بالنفس الذى يسميه القائلون به كلاماً . وشيء من ذلك غير معقول ولا متصور . والذى استقر عليه قول الأشعرى : إن القدرة الحادثة لا تؤثر فى مقدورها ، ولم يقع [بها] المقدور ولا صفة من صفاته ، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة ، ولا تأثير للقدرة الحادثة فيه . وتابعه على ذلك عامة أصحابه . والقاضى أبو بكر يوافقه مرة يقول : القدرة الحادثة لا تؤثر فى إثبات الذات وإحداثها ولكنها تقتضى صفة للمقدور زائدة على ذاته تكون حالاً له ثم تارة يقول : تلك الصفة التى هى من أثر القدرة الحادثة مقدورة لله تعالى . ولم يمتنع من إثبات هذا المقدور بين قادرين على هذا الوجه . وقد اضطربت آراء أتباع الأشعرى فى الكسب اضطراباً عظيماً ، واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً . وقد ذكره كله أبو القاسم سليمان بن ناصر الأنصارى فى « شرح الإرشاد » وذكر اختلاف طرائقهم واضطرابهم فيه ثم قال : وقد قال الأستاذ فى « المختصر » : قول أهل الحق فى الكسب لا يرجع إلى إثبات قدرة للعبد عليه كما يقال إنه معلوم له ، إلا أن الإمام ادعى على الأستاذ أنه أثبت للقدرة الحادثة أثراً فى

الحدوث ، فإنه لما نفى الأحوال وأثبت للقدرة الحادثة أثراً فلا يعقل الجمع بينهما إلا أن يكون الأثر فى الحدوث . ثم ذكر لنفسه مذهباً ذكره فى الكتاب المترجم « بالنظامية » وانفرد به عن الأصحاب وهو قريب من مذهب المعتزلة ، والخلاف بينه وبينهم فيه فى الاسم . قال : وهذه العقدة التى تورط الأصحاب فيها فى الكسب شبيهة بالعقدة التى وقعت بين الأئمة فى القراءة والمقروء . قال : وما ذكره الإمام فى « النظامية » له وجه ، غير أنه مما انرد بإطلاقه ، ولكل ناظر نظره ، والله يرحمنا وإياه .

قلت : الذى قاله الإمام فى « النظامية » أقرب إلى الحق مما قاله الأشعرى وابن الباقلانى ومن تابعهما . ونحن نذكر كلامه بلفظه . قال : « قد تقرر عند كل حاظ بعقله مترق عن مراتب التقليد فى قواعد التوحيد أن الرب سبحانه يطالب عباده بأعمالهم فى حياتهم ودواعيهم إليها ، ومثيبهم ومعاقبهم عليها فى مآلهم . وتبين بالنصوص التى لا تتعرض للتأويلات أنه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم به ، ومكنهم من التوصل إلى امتثال الأمر والانكفاف عن مواقع الزجر . ولو ذهبت أتلو الآى المتضمنة لهذه المعانى لطال المرام ، ولا حاجة إلى ذلك مع قطع اللبيب المنصف به . ومن نظر فى كليات الشرائع – وما فيها من الاستحثاث والزواجر عن الفواحش الموبقات ، وما نيط ببعضها من الحدود والعقوبات ، ثم تلفت على الوعد والوعيد ، وما يجب عقده من تصديق المرسلين فى الإنباء عما يتوجه على المردة العتاة من الحساب والعقاب وسوء المنقلب والمآب ، وقول الله لهم لِمَ تعديتم وعصيتم وأبيتم وقد أرخيت لكم الطول وفسحت لكم المهل وأرسلت الرسل وأوضحت المحجة لئلا يكون للناس على حجة . وأحاط بذلك كله ثم استراب فى أن أفعال العباد واقعة على حسب إيثارهم واختيارهم واقتدارهم – فهو مصاب فى عقله أو مستقر على تقليده مصمم على جهله . ففى المصير إليه – أنه لا أثر لقدرة العبد فى فعله – قطع طلبات الشرائع والتكذيب بما جاء به المرسلون . فإن زعم من لم يوفق لمنهج الرشاد أنه لا أثر لقدرة العبد فى مقدوره أصلاً ، وإذا طولب بمتعلق طلب الله بفعل العبد تحريماً وفرضاً ذهب فى الجواب طولاً وعرضاً ، وقال : لله أن يفعل ما يشاء ، ولا يتعرض للاعتراض عليه المعترضون ، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون – قيل له : ليس لما جئت به حاصل . كلمة حق أريد بها باطل . نعم يفعل الله ما يشاء

ويحكم ما يريد ، ولكن يتقدس عن الخلف ونقيض الصدق . وقد فهمنا بضرورات المعقول من الشرع المنقول أنه – عزت قدرته – طالب عباده بما أخبر أنهم ممكنون من الوفاء به ، فلم يكلفهم إلا على مبلغ الطاقة والوسع فى موارد الشرع . ومن زعم أنه لا أثر للقدرة الحادثة فى مقدورها كما لا أثر للعلم فى معلومه فوجه مطالبة العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبته بأن يثبت فى نفسه ألواناً وإدراكات ، وهذا خروج عن حد الاعتدال إلى التزام الباطل والمحال ، وفيه إبطال الشرع ، ورد ما جاء به النبيون . فإذا لزم المصير إلى أن القدرة الحادثة تؤثر فى مقدورها ، واستحال إطلاق القول بأن العبد خالق أعماله فإن فيه الخروج عما درج عليه سلف الأمة واقتحام ورطات الضلال . ولا سبيل إلى المصير إلى وقوع فعل العبد بقدرته الحادثة والقدرة القديمة ، فإن الفعل الواحد يستحيل حدوثه بقادرين ، إذ الواحد لا ينقسم ، فإن وقع بقدرة الله استقل بها وأسقط أثر القدرة الحادثة ، ويستحيل أن يقع بعضه بقدرة الله تعالى ، فإن الفعل الواحد لا بعض له .

وهذه مهواة لا يسلم من غوائلها إلا مرشد موفق ، إذ المرء بين أن يدعى الاستبداد ، وبين أن يخرجَ نفسه عن كونه مطالباً بالشرائع ، وفيه إبطال دعوة المرسلين ، وبين أن يثبت نفسه شريكاً لله فى إيجاد الفعل الواحد . وهذه الأقسام بجملتها باطلة ، ولا ينجى من هذا الملتطم ذكر اسم محض ولقب مجرد من غير تحصيل معنى . وذلك أن قائلاً لو قال : العبد يكتسب وأثر قدرته الاكتساب ، والرب سبحانه خالق لما العبد مكتسب له ، قيل له : فما الكسب وما معناه ، وأديرت الأقسام المتقدمة على هذا القائل فلا يجد عنه مهرباً .

ثم قال « فنقول : قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع ، والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعاً ولكنه يضاف إلى الله سبحانه تقديراً وخلقاً ، فإنه وقع بفعل الله وهو القدرة فعلاً للعبد ، وإنما هى صفته ، وهى ملك لله وخلق له ، فإذا كان موقع الفعل خلقاً لله فالواقع به مضاف خلقاً إلى الله تعالى وتقديراً . وقد ملك الله تعالى العبد اختياراً يصرف به القدرة ، فإذا أوقع بالقدرة شيئاً آل الواقع إلى حكم الله من حيث انه وقع بفعل الله . ولو اهتدت إلى هذا الفرقة الضالة لم يكن بيننا وبينهم خلاف ، ولكنهم ادعوا استبداداً بالاختراع وانفراداً بالخلق والابتداع فضلُّوا وأضلوا ، وتبين تميزنا عنهم بتفريع المذهبين ، فإنا لما أضفنا فعل العبد إلى تقدير الإله

سبحانه قلنا أحدث الله تعالى القدرة فى العبد على أقدار أحاط بها علمه ، وهيأ أسباب الفعل ، وسلب العبد العلم بالتفاصيل ، وأراد من العبد أن يفعل فأحدث فيه دواعى مستحثة وخيرة وإرادة ، وعلم أن الأفعال ستقع على قدر معلوم فوقعت بالقدرة التى اخترعها العبد على ما علم وأراد ، فاختيارهم واتصافهم بالاقتدار والقدرة خلق الله ابتداء ، ومقدورها مضاف إليه المشيئة وعلماً وقضاء وخلقاً من حيث إنه نتيجة ما انفرد بخلقه ، وهو القدرة ، ولو لم يرد وقوع مقدورها لما أقدره عليه ولما هيأ أسباب وقوعه . ومن هدى لهذا استمر له الحق المبين ، فالعبد فاعل مختار مطالب مأمور منهى ، وفعله تقدير لله من أدلة خلق مقضى . ونحن نضرب فى ذلك مثلاً شرعياً يستروح إليه الناظر فى ذلك فنقول : العبد لا يملك أن يتصرف فى مال سيده ، ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه ، فإذا أذن له فى بيع ماله فباعه نفذ ، والبيع فى التحقيق معزو إلى السيد من حيث إن سببه اذنه ، ولولا إذنه لم ينفذ التصرف ، ولكن العبد يؤمر بالتصرف وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب . فهذا والله الحق الذى لا غطاء دونه ولا مراء فيه لمن وعاه حق وعيه . وأما الفرقة الضالة فإنهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق ، ثم صاروا إلى أنه إذا عصى فقد انفرد بخلق فعله والرب كاره له ، فكان العبد على هذا الرأى الفاسد مزاحماً لربه فى التدبير موقعاً ما أراد إيقاعه شاء الرب أو كره .

فإن قيل : على ماذا تحملون آيات الطبع والختم والإضلال فى القرآن ، وهى متضمنة اضطرار الرب سبحانه للأشقياء إلى ضلالتهم ، قلنا إذا أتاح الله حل هذا الإشكال والجواب عن هذا السؤال لم يبق على ذوى البصائر بعده غموض . فنقول أولاً : من أنبأ الله سبحانه عن الطبع على قلوبهم كانوا مخاطبين بالإيمان مطالبين بالإسلام والتزام الأحكام مطالبة تكليف ودعاء مع وصفهم بالتمكن والاقتدار والإيثار كما سبق تقريره . ومن اعتقد أنهم كانوا ممنوعين مأمورين مصدودين قهراً مدعوين فالتكليف عنده إذاً بمثابة ما لو شد من الرجل يداه ورجلاه رباطاً وألقى فى البحر ثم قيل له لاتبتل . وهذا أمر لا يحمل شرائع الرسل عليه إلا عائب بنفسه ، مجترىء على ربه ، ولا فرق عند هذا القائل بين أمر التسخير والتكوين فى قوله :

﴿ كُونوا قِرَدَةً خاسِئِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّما أمْرُه إذا أرادَ شيئاً أنْ يقولَ له كُنْ فَيكُونَ ﴾ ..

وبين أمر التكليف ، فإذا بطل ذلك فالوجه فى الكلام على هذه الآى – وقد غوى فى حقائقها أكثر الفرق – أن يقول : إذا أراد الله بعبد خيراً أكمل عقله وأتم بصيرته ، ثم صرف عنه العوائق والدوافع ، وأزاح عنه الموانع ، ووفق له قرناء الخير ، وسهل له سبله ، وقطع عنه الملهيات وأسباب الغفلات ، وقيض له ما يقربه إلى القربات فيوافيها ثم يعتادها ويمرن عليها ، وإذا أراد الله بعبده شراً قدر له ما يبعده عن الخير ويقصيه ، وهيأ له أسباب تماديه فى الغى ، وحبب إليه التشوف إلى الشهوات ، وعرضه للآفات ، وكلما غلبت عليه دواعى النفس خنست دواعى الخير ، ثم يستمر على الشرور على مر الدهور ، ويأتى مهاويها ، ويتعاور عليه الوسواس ونزغات الشيطان ونزعات النفس الأمارة بالسوء ، فتنسج الغفلة على قلبه غشاوة بقضاء الله وقدره . فذلكم الطبع والختم والأكنة . وأنا أضرب فى ذلك مثلاً فأقول : لو فرضنا شاباً حديث العهد بحلمه لم تهذبه المذاهب ، ولم تحنكه التجارب ، وهو على نهاية فى غلمته وشهوته ، وقد استمكن من بلغة من الحطام ، وخص بمسحة من الجمال ، ولم يقم عليه قوام يزعه عن ورطات الردى ، ويمنعه عن الارتباك فى شبكات الهوى ، ووافاه أخدان الفساد وهو فى غلواء شبابه يحدث نفسه بالبقاء أمداً بعيداً ، فما أقرب من هذا وصفه من خلع العذار والبدار إلى شيم الأشرار ، وهو مع ذلك كله مؤثر مختار ليس مجبراً على المعاصى والزلات ، ولا مصدوداً عن الطاعات ، ومعه من العقل ما يستوجب به اللائمة إذا عصى ، فمن هذا سبيله لا يستحيل فى العقل تكليفه ، فإنه ليس ممنوعاً ولكن إن سبق له من الله سوء القضاء فهو صائر إلى حكم الله الجزم وقضائه الفصل ، محجوج بحجة الله إلا أن يتغمده الله برحمته وهو أرحم الراحمين .

وهذا الذى ذكرته بين فى معانى الآيات لا يتمادى فيه موفق . قال الله تعالى :

﴿ ثُمَّ قَسَتْ قلوبُكم من بعدِ ذلك فَهِيَ كالحِجَارةِ ﴾ ..

أراد أنهم استمروا على المخالفات ، وأصروا بانتهاك الحرمات فقست قلوبهم . وقال تعالى :

﴿ ولا تُطِعْ مَنْ أغْفَلْنَا قلبَه عن ذِكْرِنا ﴾ ..

فقد جمعت بين تفويض الأمور كلها نفعها وضرها خيرها وشرها ، إلى الإله جلت قدرته ، وبين إثبات حقائق التكليف وتقرير قواعد الشرع على الوجه المعقول . ألست فى هذا أهدى سبيلاً وأقوم قيلاً ممن يقدر الطبع منعاً والختم صداً ودفعاً ثم ينفى التكاليف بزعمه ؟ ..

وقد افترق الخلق فى هذا المقام فرقاً ، فذهب ذاهبون إلى أن المخذولين ممنوعون مدفوعون لا اقتدار لهم على إجابة دعاة الحق ، وهم مع ذلك ملزمون . وهذا خطب جسيم وأمر عظيم ، وهو طعن فى الشرائع وإبطال للدعوات ، وقد قال تعالى :

﴿ وما مَنعَ الناسَ أنْ يُؤمنوا إذْ جَاءهمُ الهُدَى ﴾ ..

وقال لإبليس :

﴿ مَامَنعكَ أنْ تَسجُدَ ﴾ ..

نعوذ بالله من سوء النظر فى مواقع الخطر . وذهب طوائف من الضلال إلى أن العبد يعصي والرب لما يأتى به كاره ، فهذا خبط فى الأحكام الإلهية ، ومزاحمة فى الربوبية . ولو لم يرد الرب من الفجار ما علمه منهم فى أزليته لما فطرهم مع علمه بهم ، كيف وقد أكمل قواهم وأمدهم بالعدد والعتاد وسهل لهم طريق الحيد عن السداد . فإن قيل : فعل ذلك بهم ليطيعوه ، قلنا : أنى يستقيم ذلك وقد علم أنهم يعصونه ويهلكون أنفسهم ، ويهلكون أولياءه وأنبياءه ، ويشقون شقاوة لا يسعدون بها أبداً ؟ ولو علم سيد عن وحى أو إخبار نبى أنه لو أمد عبده بالمال لطغى وأبق وقطع الطريق فأمده بالمال زاعماً أنه يريد منه ابتناء القناطر والمساجد ، وهو مع ذلك يقول أعلم أنه لا يفعل ذلك قطعاً ، فهذا السيد مفسد عبده وليس مصلحاً له باتفاق من أرباب الألباب . فقد زاغت الفئتان وضلت الفرقتان . واعترضت إحداهما على القواعد الشرعية وزاحمت الأخرى أحكام الربوبية ، واقتصد الموفقون فقالوا : مراد الله من عباده ما علم أنهم إليه يصيرون ، ولكنه لم يسلبهم قدرتهم ولم يمنعهم مراشدهم ، فقرت الشريعة فى نصابها ، وجرت العقيدة فى الأحكام الإلهية على صوابها . فإن قيل : كيف يريد الحكيم السفه ؟ فقد أوضحنا أن الأفعال متساوية فى حق من لا ينتفع ولايتضرر ، ولكن إذا أخبر أنه مكلف ، مطالب عباده ، مزيح عللهم ، فقوله الحق وكلامه الصدق . وأقرب أمر يعارضون به أن

الحكيم منا إذا رأى جواريه وعبيده يمرج بعضهم فى بعض وهى على محارمهم بمرأى منه ومسمع فلا يحسن تركهم على ما هم عليه ، والرب سبحانه يطلع على سوء أفعالهم ويستدرجهم من حيث لا يعلمون .

ثم قال : « قد أطلقت أنفاسى ولكن لو وجدت فى اقتباس هذا العلم من يسرد لى هذا الفصل لكان – وحق القائم على كل نفس بما كسبت – أحب إلى من ملك الدنيا بحذافيرها أطول أمدها » . انتهى كلامه بلفظه .

وهذا توسط حسن بين الفريقين . وقد أنكره عليه عامة أصحابه ، منهم الأنصارى شارح الإرشاد وغيره . وقالوا : هو أقرب من مذهب المعتزلة ، ولا يرجع الخلاف بينه وبينهم إلا إلى الاسم فقط ، وإن هذا مما انفرد به ولكن بقى عليه فيه أمور : منها أنه نفى كراهة الله لما قدره من المعاصى بناء على أصله أن كل مراد له فهو محبوب له ، وأنه إذا كان قد قدر الكفر والفسوق والعصيان فهو يريده ويحبه ولا يكرهه ، وإن كانت قدرة العبد واختياره مؤثرة فى إيجاد الفعل عنده بإقدار الرب سبحانه ، وقد أصاب فى هذا وأجاد ، ولكن القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان ولا يكرهه إذا كان واقعاً قول فى غاية البطلان ، وهو مخالف لصريح العقل والنقل . والذى قاده إلى ذلك قوله إن المحبة هى الإرادة والمشيئة ، وإن كل ما شاءه فقد أراده وأحبه . ومن لم يفرق بين المشيئة والمحبة لزمه أحد أمرين باطلين لابد له من التزامه ، إما القول بأن الله سبحانه يحب الكفر والفسوق والعصيان ، أو القول بأنه ما شاء ذلك ولا قدره ولا قضاه . وقد قال بكل من المتلازمين طائفة . قالت طائفة : لا يحبها ولا يرضاها فما شاءها ولا قضاها وقالت طائفة : هى واقعة بمشيئته وارادته فهو يحبها ويرضاها . فاشترك الطائفتان فى هذا الأصل وتباينا فى لازمه . وقد أنكر الله سبحانه على من احتج على محبته بمشيئته فى ثلاثة مواضع من كتابه فى سورة « الأنعام » و « النحل » و « الزخرف » ، فقال تعالى :

﴿ سَيقولُ الذين أشرَكُوا لو شاءَ اللهُ ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حَرَّمنا من شيءٍ كذلك كذَّب الذين من قبلهم حتىَّ ذاقُوا بَأسَنا قُلْ هلْ عندكم من علمٍ فتخرِجُوه لنا إنْ تَتَّبعُونَ إلَّا الظنَّ وإنْ أنتم إلَّا تخرصُونَ ﴾ ..

وكذلك حكى عنهم فى « النحل » ثم قال :

﴿ كذلك فَعلَ الذين من قبلهم فَهَلْ على الرُسلِ إلّا البلاغُ المبينُ ﴾ ..

وقال فى « الزخرف » .

﴿ وقالُوا لو شاءَ الرحمٰنُ ما عَبدْناهم ما لهم بذلك من علْمٍ إنْ هم إلّا يَخرصُونَ ﴾ ..

فاحتجوا على محبته لشركهم ورضاه به بكونه أقرهم عليه ، وأنه لولا محبته له ورضاه به لما شاءه منهم ، وعارضوا بذلك أمره ونهيه ودعوة الرسل . قالوا : كيف يأمر بالشيء قد شاء منا خلافه ؟ وكيف يكره منا شيئاً قد شاء وقوعه ، ولو كرهه لم يمكنا منه ولحال بيننا وبينه ؟ فكذبهم سبحانه فى ذلك ، وأخبر أن هذا تكذيب منهم لرسله ، أن رسله متفقون على أنه سبحانه يكره شركهم ويبغضه ويمقته ، وأنه لولا بغضه وكراهته لما أذاق المشركين بالله عذابه ، فإنه لا يعذب عبده على ما يحبه .

ثم طالبهم بالعلم على صحة مذهبهم بأن الله أذن فيه ، وأنه يحبه ويرضى به ، ومجرد إقراره لهم قدراً لا يدل على ذلك عند أحد من العقلاء ، وإلا كان الظلم والفواحش والسعى فى الأرض بالفساد والبغى محبوباً له مرضياً .

ثم أخبر سبحانه أن مستندهم فى ذلك إنما هو الظن ، وهو أكذب الحديث ، وأنهم لذلك كانوا أهل الخرص والكذب ثم أخبر سبحانه أن له الحجة عليهم من جهتين ، إحداهما ما ركبه فيهم من العقول التى يفرقون بها بين الحسن والقبيح ، [والحق] والباطل ، والأسماع والأبصار التى هى آلة إدراك الحق والتى يفرق بها بينه وبين الباطل ، والثانية إرسال رسله ، وإنزال كتبه ، وتمكينهم من الإيمان والإسلام ، ولم يؤاخذهم بأحد الأمرين بل بمجموعهما ، لكمال عدله وقطعاً لعذرهم من جميع الوجوه . ولذلك سمى حجته عليهم بالغة ، أى قد بلغت غاية البيان وأقصاه بحيث لم يبق معها مقال لقائل ولا عذر لمعتذر . ومن اعتذر إليه سبحانه بعذر صحيح قبله .

ثم ختم الآية بقوله :

﴿ فلوْ شاءَ لهدَاكمْ أجْمَعِينَ ﴾ ..

وأنه لا يكون شيء إلا بمشيئته ، وهذا من تمام حجته البالغة ، فإنه إذا امتنع

الشيء لعدم مشيئته لزم وجوده عند مشيئته ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . كان هذا من أعظم أدلة التوحيد ومن أبين أدلة بطلان ما أنتم عليه من الشرك واتخاذ الأنداد من دونه ، ما احتججتم به من المشيئة على ما أنتم عليه من الشرك هو من أظهر الأدلة على بطلانه وفساده . فلو أنهم ذكروا القدر والمشيئة توحيداً له ، وافتقاراً والتجاء إليه ، وبراءة من الحول والقوة إلا به ، ورغبة إليه أن يقيلهم مما لو شاء أن لا يقع منهم لما وقع لنفعهم ذلك ولفتح لهم باب الهداية ، ولكن ذكروه معارضين به أمره ، ومبطلين به دعوة الرسل ، فما ازدادوا به إلا ضلالاً .

والمقصود أنه سبحانه قد فرق بين حجته ومشيئته . وقد حكى أبو الحسن الأشعرى فى مقالاته اتفاق أهل السنة والحديث على ذلك . والذى حكى عنه ابن فورك فى كتاب تجريده لمقالاته أنه كان يفرق بين ذلك ، قال : « وكان لا يفرق بين الود والحب والإرادة والمشيئة والرضا . وكان لا يقول إن شيئاً منها يخص بعض المرادات دون بعض ، بل كان يقول إن كل واحد منها بمعنى صاحبه على جهة التقييد الذى يزول معه الإبهام ، وهو أن المؤمن محبوب لله أن يكون مؤمناً من أهل الخير كما علم ، والكافر أيضاً مراد أن يكون كافراً كما علم من أهل الشر ويحب[1] أن يكون ذلك كذلك كما علم . وكذلك كان يقول فى الرضا والاصطفاء والاختيار ، ويقيد اللفظ بذلك حتى لا يتوهم فيه الخطأ » . انتهى .

والذى عليه أهل الحديث والسنة قاطبة والفقهاء كلهم وجمهور المتكلمين والصوفية أنه سبحانه يكره بعض الأعيان والأفعال والصفات ، وإن كانت واقعة بمشيئته ، فهو يبغضها ويمقتها كما يبغض ذات إبليس وذوات جنوده ، ويبغض أعمالهم ، ولا يحب ذلك وإن وجد بمشيئته . قال تعالى :

﴿ والله لا يحبُّ الفسادَ ﴾ ..

وقال :

﴿ والله لا يحبُّ الظالمينَ ﴾ ..

وقال :

---

(١) كذا فى المطبوعة ولعل فى النص سقطاً .

﴿ إنَّ اللهَ لا يحبُّ كلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ ﴾ ..

وقال :

﴿ لا يحبُّ اللهُ الجهرَ بالسُّوءِ من القولِ إلَّا مَنْ ظُلِمَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولا تَعْتَدُوا إنَّ اللهَ لا يُحبُّ المعتدِينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ إنْ تكفُروا فإنَّ اللهَ غنىٌّ عنكم ولا يَرْضَى لعبادِه الكفرَ ﴾ ..

فهذا إخبار عن عدم محبته لهذه الأمور ، ورضاه بها بعد وقوعها . فهذا صريح فى إبطال قول من تأول النصوص على أنه لا يحبها ممن لم تقع منه ويحبها إذا وقعت ، فهو يحبها ممن وقعت منه ولا يحبها ممن لم تقع منه . وهذا من أعظم الباطل والكذب على الله ، بل هو سبحانه يكرهها ويبغضها قبل وقوعها وحال وقوعها وبعد وقوعها ، فإنها قبائح وخبائث والله منزه عن محبة القبيح والخبيث ، بل أكره شيء إليه . قال الله تعالى :

﴿ كلُّ ذلك كان سيِّئُه عند ربِّك مَكْرُوهَا ﴾ ..

وقد أخبر سبحانه أنه يكره طاعات المنافقين ، ولأجل ذلك يثبطهم عنها فكيف يحب نفاقهم ويرضاه ويكون أهله محبوبين له مصطفين عنده مرضيين . ومن هذا الأصل الباطل نشأ قولهم باستواء الأفعال بالنسبة إلى الرب سبحانه ، وأنها لا تنقسم فى نفسها إلى حسن وقبيح ، فلا فرق بالنسبة إليه سبحانه بين الشكر والكفر ، ولذلك قالوا لا يجب شكره على نعمه عقلاً . فمن هذا الأصل قالوا إن مشيئته هى عين محبته ، وإن كل ما شاءه فهو محبوب له ومرضى له ومصطفى ومختار . فلم يمكنهم بعد تأصل هذا الأصل أن يقولوا إنه يبغض الأعيان والأفعال التى خلقها ويحب بعضها ، بل كل ما فعله وخلقه فهو محبوب له ، والمكروه المبغوض ما لم يشأه ولم يخلقه . وإنما أصلوا هذا الأصل محافظة منهم على القدر ، فحثوا به على الشرع والقدر ، والتزموا لأجله لوازم شوشوا بها القدر والحكمة ، وكابروا لأجلها صريح العقل ، وسووا بين أقبح القبائح وأحسن الحسنات فى نفس الأمر ، وقالوا هما سواء لا فرق بينهما إلا بمجرد الأمر والنهى ، فالكذب عندهم والظلم والبغى والعدوان مساوٍ

للصدق والعدل والإحسان فى نفس الأمر . ليس فى هذا ما يقتضى حسنه ولا فى هذا ما يقتضى قبحه . وجعلوا هذا المذهب شعاراً لأهل السنة والقول بخلاف قول أهل البدع من المعتزلة وغيرهم . ولعمر الله إنه لمن أبطل الأقوال وأشدها منافاة للعقل والشرع ، ولفطرة الله التى فطر عليها خلقه . وقد بينا بطلانه من أكثر من خمسين وجهاً فى كتاب المفتاح .

والمقصود أنه لما انضم القول به إلى القول بأنه سبحانه لا يحب شيئاً ويبغض شيئاً بل كل موجود فهو محبوب له ، وكل معدوم فهو مكروه له ، وانضم إلى هذين الآخرين إنكار الحكم والغايات المطلوبة فى أفعاله سبحانه ، وأنه لا يفعل شيئاً بشىء ، وإنكار القوى والطبائع والغرائز ، وأن تكون أسباباً أو يكون لها أثر - انسد عليهم باب الصواب فى مسائل القدر والتزموا هذه الأصول الباطلة لوازم هى أظهر بطلاناً وفساداً ، وهى من أدل شىء على فساد هذه الأصول وبطلانها ، فإن فساد اللازم من فساد ملزومه . فإن قيل : الكراهة والمحبة ترجع إلى المنافرة والملاءمة للطبع ، وذلك محال فى حق من لا يوصف بطبع ولا منافرة ولا ملاءمة ، قيل : قد دلت النصوص التى لا تدفع على وصفه تعالى بالمحبة والكراهة ، فتبيينكم حقائق ما دلت عليه بالتعبير عنها بملاءمة الطبع ومنافرته باطل ، وهو كنفى كل مبطل حقائق أسمائه وصفاته بالتعبير عنها بعبارات اصطلاحية توصل بها إلى نفى ما وصف به نفسه ، كتسمية الجهمية المعطلة صفاته اعراضاً ، ثم توصلوا بهذه التسمية إلى نفيها ، وسموا أفعاله القائمة به حوادث ، ثم توصلوا بهذه التسمية إلى نفيها ، وقالوا : لا تحله الحوادث ، كما قالت المعطلة لا تقوم به الأعراض . وسموا علوه على خلقه ، واستواءه على عرشه . وكونه قاهراً فوق عباده ، تحيزاً وتجسماً ، ثم توصلوا بنفى ذلك إلى نفى علوه عن خلقه واستوائه على عرشه ، وسموا ما أخبر به عن نفسه من الوجه واليدين والإصبع جوارح وأعضاء ، ثم نفوا ما أثبته لنفسه بتسميتهم له بغير تلك الأسماء :

﴿ إنْ هِيَ إلَّا أسماءٌ سَمَّيتمُوها أنتم وآباؤكم ما أنْزل اللهُ بها من سُلطانٍ إنْ يَتَّبعُونَ إلَّا الظَنَّ وما تَهْوَى الأنفسُ ، ولقد جَاءَهم من ربِّهم الهُدَى ﴾ ..

فتوصلوا بالتشبيه والتجسيم والتركيب والحوادث والأعراض والتحيز إلى تعطيل صفات كماله ونعوت جلاله وأفعاله ، وأخلوا تلك الأسماء من معانيها وعطلوها من حقائقها . فيقال لمن نفى محبته وكراهته لاستلزامهما ميل الطبع ونفرته : ما الفرق

بينك وبين من نفى كونه مريداً لاستلزام الإرادة حركة النفس إلى جلب ما ينفعها ودفع ما يضرها ، ومن نفى سمعه وبصره لاستلزام ذلك تأثر السمع والبصر بالمسموع والمبصر ، وانطباع صورة المرئى فى الرائى وحمل الهواء الصوت المسموع إلى أذن السامع ، ومن نفى علمه لاستلزامه انطباع صورة المعلوم فى النفس الناطقة ، ونفى غضبه ورضاه لاستلزام ذلك حركة القلب وانفعاله بما يرد عليه من المؤلم والسار ، ونفى كلامه لاستلزام الكلام محلاً يقوم به ويظهر منه من شفة ولسان ولهوات . ولما لم يمكن أحداً أقر بوجود رب العالمين طرد ذلك وقع فى التناقض ولابد ، فإنه أى شىء أثبته لزمه فيه ما التزم ، كمن أثبت ما نفاه هو من غير فرق البتة . ولهذا قال الإمام أحمد وغيره من أئمة السلف : لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين . والمقصود أنا لا نجحد محبته تعالى لما يحبه وكراهته لما يكرهه لتسمية النفاة ذلك ملاءمة ومنافرة .

وينبغى التفطن لهذا الموضع فإنه من أعظم أصول الضلال . فلا نسمى العرش حيزاً ، ولا نسمى الاستواء تحيزاً ، ولا نسمى الصفات أعراضاً ، ولا الأفعال حوادث ، ولا الوجه واليدين والأصابع جوارح وأعضاء ، ولا إثبات صفات كماله التى وصف بها نفسه تجسيماً وتشبيهاً ، فنجنى جنايتين عظيمتين ، جناية على اللفظ وجناية على المعنى ، فنبدل الاسم ونعطل معناه . ونظير هذا تسمية خلقه سبحانه لأفعال عباده وقضائه السابق جبراً . ولذلك أنكر أئمة السنة كالأوزاعى وسفيان الثورى وعبد الرحمن بن مهدى والإمام أحمد وغيرهم هذا اللفظ . قال الأوزاعى والزبيدى : ليس فى الكتاب والسنة لفظ « جبر » ، وإنما جاءت السنة بلفظ « الجبل » كما فى الصحيح أن النبى ﷺ قال لأشج عبد القيس : « إن فيك خلقين يحبهما الله : الحلم والأناة ، فقال : أخلقين تخلقت بهما أم جبلت عليهما ، فقال : بل جبلت عليهما ، فقال : الحمد لله الذى جبلنى على ما يحب » . فأخبر النبى ﷺ أن الله جبله على الحلم والأناة وهما من الأفعال الاختيارية وإن كانا خلقين قائمين بالعبد ، فإن من الأخلاق ما هو كسبى ومنها ما لا يدخل تحت الكسب ، والنوعان قد جبل الله العبد عليهما ، وهو سبحانه يحب ما جبل عبده عليه من محاسن الأخلاق ، ويكره ما جبله عليه من مساوئها ، فكلاهما بجبله وهذا محبوب له وهذا مكروه ، كما أن جبريل صلوات الله عليه مخلوق له وإبليس عليه لعائن الله مخلوق

له وجبريل محبوب له مصطفى عنده وإبليس أبغض خلقه إليه .

ومما يوضح ذلك أن لفظ الجبر لفظ مجمل فإنه يقال : أجبر الأب ابنته على النكاح ، وجبر الحاكم الرجل على البيع ، ومعنى هذا الجبر أكرهه عليه ، ليس معناه أنه جعله محباً لذلك راضياً به مختاراً له . والله تعالى إذا خلق فعل العبد جعله محباً له مختاراً لإيقاعه راضياً به كارهاً لعدمه . فإطلاق لفظ الجبر على ذلك فاسد لفظاً ومعنى ، فإنه سبحانه أجلّ وأعز من أن يجبر عبده بذلك المعنى ، وإنما يجبر العاجز عن أن يجعل غيره فاعلاً بإرادته ومحبته ورضاه ، وأما من جعل العبد[1] مريداً محباً مؤثراً لما يفعله فكيف يقال إنه جبره عليه ، فهو سبحانه أجل وأعظم وأقدر من أن يجبر عبده ويكرهه على فعل يشاؤه منه ، بل إذا شاء من عبده أن يفعل فعلاً جعله قادراً عليه مريداً له محباً مختاراً لإيقاعه ، وهو أيضاً قادر على أن جعله فاعلاً له باختياره مع كراهته له وبغضه ونفرته عنه . فكل ما يقع من العباد بإرادتهم ومشيئاتهم فهو سبحانه الذى جعلهم فاعلين له سواء أحبوه أو أبغضوه وكرهوه ، وهو سبحانه لم يجبرهم فى النوعين كما يجبر غيره من لا يقدر على جعله فاعلاً بإرادته ومشيئته .

نعم نحن لا ننكر استعمال لفظ الجبر فيما هو أعم من ذلك بحيث يتناول من قهر غيره وقدر على جعله فاعلاً لما يشاء فعله وتاركاً لما لا يشاء فعله ، فإنه سبحانه المحدث لإرادته له وقدرته عليه . قال محمد بن كعب القرطبى فى اسم « الجبار » إنه سبحانه هو الذى جبر العباد على ما أراد . وفى الدعاء المعروف عن على رضى الله عنه : « اللهم داحى المدحوات وبارىء المسموكات جبار القلوب على فطرتها شقيها وسعيدها » فالجبر بهذا المعنى معناه القهر والقدرة وأنه سبحانه قادر على أن يفعل بعبده ما شاء ، وإذا شاء شيئاً وقع ولابد ، وإن لم يشأ لم يكن ، ليس كالعاجز الذى يشاء ما لا يكون ويكون ما لا يشاء . والفرق بين هذا الجبر وجبر المخلوق لغيره من وجوه : أحدها أن المخلوق لا قدرة له على جعل الغير مريداً للفعل محباً له ، والرب تعالى قادر على جعل عبده كذلك . الثانى أن المخلوق قد يجبر غيره إجباراً يكون به ظالماً معتدياً عليه ، والرب أعدل من ذلك فإنه لا يظلم أحداً من خلقه بل مشيئته نافذة فيهم بالعدل والإحسان ، بل عدله فيهم من إحسانه إليهم كما سنبينه إن شاء الله

(١) فى المطبوعة « من جعل فعل العبد » ..

تعالى . الثالث أن المخلوق يكون فى جبره لغيره سفيهاً أو غائباً أو جاهلاً ، والرب تعالى إذا جبر عبده على أمر من الأمور كان له فى ذلك من الحكمة والعدل والإحسان والرحمة ما هو محمود عليه بجميع وجوه الحمد . الرابع أنِ المخلوق يجبر غيره لحاجته إلى ما جبره عليه ولانتفاعه بذلك وهذا لأنه فقير بالذات ، وأما الرب تعالى فهو الغنى بذاته الذى كل ما سواه محتاج إليه وليس به حاجة إلى أحد . الخامس أن المخلوق يجبر غيره لنقصه فيجبره ليحصل له الكمال بما أجبره عليه ، والرب تعالى له الكمال المطلق من جميع الوجوه ، وكماله من لوازم ذاته لم يستفده من خلقه ، بل هو الذى أعطاهم من الكمال ما يليق بهم ، فالمخلوق يجبر غيره ليتكمل ، والرب تعالى منزه عن كل نقص فكماله المقدس ينفى الجبر . السادس أن المخلوق يجبر غيره على فعل يعينه به على غرضه لعجزه عن التوصل إليه إلا بمعاونته له ، فصار الفعل من هذا والقهر والإكراه من هذا محصلاً لغرض المكره كما أن المعين لغيره باختياره شريك له فى الفعل ، والرب تعالى غنى عما سواه بكل وجه فيستحيل فى حقه الجبر . السابع أن المجبور على ما لا يريد فعله يجد من نفسه فرقاً ضرورياً بينه وبين ما يريد فعله باختياره ومحبته ، فالتسوية بين الأمرين تسوية بين ما علم بالحسن والأضطرار الفرق بينهما ، وهو كالتسوية بين حركة المرتعش وحركة الكاتب ، وهذا من أبطل الباطل . الثامن أن الله سبحانه قد فطر العباد على أن المجبور المكره على الفعل معذور لا يستحق الذم والعقوبة ، ويقولون قد أكره على كذا وجبره السلطان عليه ، وكما أنهم مفطورون على هذا فهم مفطورون أيضاً على ذم من فعل القبائح باختياره ، وشريعته سبحانه موافقة لفطرته فى ذلك ، فمن سوى بين الأمرين فقد خرج عن موجب الشرع والعقل الفطرة . التاسع أن من أمر غيره بمصلحة المأمور وما هو محتاج إليه ولا سعادة له ولا فلاح إلا به لا يقال جبره على ذلك ، وإنما يقال نصحه وأرشده ونفعه وهداه ونحو ذلك ، وقد لا يختار المأمور المنهى ذلك فيجبره الناصح له على ذلك ، من له ولاية الإجبار ، وهذا جبر الحق وهو جائز بل واقع فى شرع الرب وقدره وحكمته ورحمته وإحسانه ، لا نمنع هذا الجبر . العاشر أن الرب ليس كمثله شيء فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ، فجعله العبد فاعلاً لقدرته ومشيئته واختياره أمر يختص به تبارك وتعالى ، والمخلوق لا يقدر أن يجعل غيره فاعلاً إلا بإكراهه له على ذلك ، فإن لم يكرهه لم يقدر على غير الدعاء والأمر بالفعل وذلك لا يصير العبد

فاعلاً فالمخلوق هو [الذى] يجبر غيره على الفعل ويكرهه عليه ، فنسبة ذلك إلى الرب تشبيه له فى أفعاله بالمخلوق الذى لا يجعل غيره فاعلاً إلا بجبره له وإكراهه ، فكمال قدرته تعالى وكمال علمه وكمال مشيئته وكمال عدله وإحسانه وكمال غناه وكمال ملكه وكمال حجته على عبده تنفى الجبر .

فصـــل

فالطوائف كلها متفقة على الكسب ومختلفون فى حقيقته . فقالت القدرية هو إحداث العبد لفعله بقدرته ومشيئته استقلالاً ، وليس للرب صنع فيه ولا هو خالق فعله ولا مكونه ولا مريداً له . وقالت الجبرية : الكسب اقتران الفعل بالقدرة الحادثة من غير أن يكون لها فيه أمر ، وكلا الطائفتين فرق بين الخلق والكسب ، ثم اختلفوا فيما وقع به الفرق . فقال الأشعرى فى عامة كتبه : الكسب أن يكون الفعل بقدرة محدثة ، فمن وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ، ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب . وقال قائلون : من يفعل بغير آلة ولا جارحة فهو خالق ، ومن يحتاج فى فعله إلى الآلات والجوارح فهو مكتسب . وهذا قول الإسكافى وطوائف من المعتزلة . قال : واختلفوا هل يقال إن الإنسان فاعل على الحقيقة ، فقالت المعتزلة كلها إلا الناشىء : إن الإنسان فاعل محدث ومخترع ومنشىء على الحقيقة دون المجاز . وقال الناشىء : الإنسان لا يفعل فى الحقيقة ولا يحدث فى الحقيقة ، وكان يقول : إن البارىء أحدث كسب الإنسان . قال : فلزمه محدث لا لمحدث فى الحقيقة ومفعول لا لفاعل فى الحقيقة . قلت : وجه إلزامه ذلك أنه قد أعطى أن الإنسان غير فاعل لفعله وفعله مفعول وليس هو فعلاً لله ولا فعلاً للعبد فلزمه مفعول من غير فاعل . ولعمر الله إن هذا الإلزام لازم لأبى الحسن وللجبرية . فإن عندهم الإنسان ليس بفاعل حقيقة والفاعل هو الله وأفعال الإنسان قائمة لم تقم بالله ، فإذا لم يكن الإنسان فاعلها مع قيامها به فكيف يكون الله سبحانه هو فاعلها ، ولو كان فاعلها لعادات أحكامها عليه واشتقت له منها أسماء ، وذلك مستحيل على الله ، فيلزمك أن تكون أفعالاً لا فاعل لها ، فإن العبد ليس بفاعل عندك ولو كان الرب فاعلاً لها لاشتقت له منها أسماء وعاد حكمها عليه .

فإن قيل : فما تقولون أنتم فى هذا المقام ؟ قلنا : لا نقول بواحد من القولين بل نقول هى أفعال للعباد حقيقة ومفعولة للرب ، فالفعل عندنا غير المفعول ، وهو إجماع من أهل السنة حكاه الحسين بن مسعود البغوى وغيره ، فالعبد فعله حقيقة ، والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة وخالق فاعليته . وسر المسئلة أن العبد فاعل منفعل باعتبارين ، هل هو منفعل فى فاعليته فربه تعالى هو الذى جعله فاعلاً بقدرته ومشيئته وأقدره على الفعل ، وأحدث له المشيئة التى يفعل بها . قال الأشعرى : وكثير من أهل الإثبات يقولون إن الإنسان فاعل فى الحقيقة بمعنى مكتسب ، ويمنعون أنه محدث . قلت : هؤلاء وقفوا عند ألفاظ الكتاب والسنة فإنهما مملوآن من نسبة الأفعال إلى العبد باسمها العام وأسمائها الخاصة ، فالاسم العام كقوله تعالى : « تعملون » ، « تفعلون » ، « تكسبون » ، والأسماء الخاصة « يقيمون الصلاة » ، « ويؤتون الزكاة » ، « ويؤمنون » ، « ويخافون » ، « ويتوبون » ، « ويجاهدون » . وأما لفظ الإحداث فلم يجىء إلا فى الذم كقوله ﷺ : « لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً » فهذا ليس بمعنى الفعل والكسب . وكذلك قول عبد الله بن مغفل لابنه : « إياك والحدث فى الإسلام » . ولا يمتنع إطلاقه على فعل الخير مع التقييد . قال بعض السلف : « إذا أحدث الله لك نعمة فأحدث لها شكراً ، وإذا أحدثت ذنباً فأحدث له توبة » . ومنه قوله : « هل أحدثت توبة وأحدثت للذنب استغفاراً » . ولا يلزم من ذلك إطلاق اسم المحدث عليه والإحداث على فعله . قال الأشعرى : وبلغنى أن بعضهم أطلق فى الإنسان أنه محدث فى الحقيقة ، بمعنى مكتسب .

قلت : ههنا ألفاظ ، وهى فاعل وعامل ومكتسب وكاسب وصانع وجاعل ومؤثر ومنشىء وموجد وخالق وبارىء ومصور وقادر ومريد ، وهذه الألفاظ ثلاثة أقسام : قسم لم يطلق إلا على الرب سبحانه ، كالبارىء والبديع والمبدع ، وقسم لا يطلق إلا على العبد كالكاسب والمكتسب ، وقسم وقع إطلاقه على الرب والعبد ، كاسم صانع وفاعل وعامل ومنشىء ومريد وقادر ، وأما الخالق والمصور فإن استعملا مطلقين غير مقيدين لم يطلقا إلا على الرب كقوله : « الخالِقُ البارِىء المصوِّرُ » وإن استعملا مقيدين أطلقا على العبد ، يقال لمن قدر شيئاً فى نفسه إنه خلقه قال :

ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ ـض القوم يخلق ثم لا يفرى

أى لك قدرة تمضى وتنفذ بها ما قدرته فى نفسك وغيرك يقدر أشياء وهو عاجز عن إنفاذها وإمضائها . وبهذا الاعتبار صح إطلاق « خالق » على العبد فى قوله تعالى :

﴿ فَتَبَارَكَ اللهُ أحسنُ الخَالِقِينَ ﴾ ..

أى أحسن المصورين والمقدرين . والعرب تقول : « قدرت الأديم وخلقته » إذا قسته لتقطع منه مزادة أو قربة ونحوها : قال مجاهد : يصنعون ويصنع الله والله خير الصانعين . وقال الليث : رجل خالق ، أى صانع ، وهن الخالقات ، للنساء . وقال مقاتل : يقول تعالى هو أحسن خلقاً من الذين يخلقون التماثيل وغيرها التى لا يتحرك منها شيء : وأما البارىء فلا يصح إطلاقه إلا عليه سبحانه ، فإنه الذى برأ الخليقة وأوجدها بعد عدمها ، والعبد لا تتعلق قدرته بذلك ، إذا غاية مقدوره التصرف فى بعض صفات ما أوجده الرب تعالى وبرأه ، وتغييرها من حال إلى حال على وجه مخصوص لا تتعداه قدرته ، وليس من هذا « بريت القلم » لأنه معتل لا مهموز ، ولا « برأت من المرض » ، لأنه فعل لازم غير متعد . وكذلك مبدع الشيء وبديعه لا يصح إطلاقه إلا على الرب ، كقوله : « بديع السموات والأرض » . والإبداع إيجاد المبدع على غير مثال سبق . والعبد يسمى مبتدعاً لكونه أحدث قولاً لم تمض به سنة ، ثم يقال لمن اتبعه عليه مبتدع أيضاً . وأما لفظ الموجد فلم يقع فى أسمائه سبحانه وإن كان هو الموجد على الحقيقة ، ووقع فى أسمائه الواجد ، وهو بمعنى الغنى الذى له الوجد ، وأما الموجد فهو مفعل من أوجد ، وله معنيان : أحدهما أن يجعل الشيء موجوداً ، وهو تعدية وجده وأوجده ، قال الجوهرى : وجد الشيء عن عدم فهو موجد ، مثل حم فهو محموم ، وأوجده الله ، ولا يقال وجده . والمعنى الثانى أوجده جعل له جدة وغنى ، وهذا يتعدى إلى مفعولين . قال فى الصحاح : أوجده الله مطلوبه ، أى أظفره به ، وأوجده ، أى أغناه . قلت : وهذا يحتمل أمرين ، أحدهما أن يكون من باب حذف أحد المفعولين ، أى أوجده مالاً وغنى ، وأن يكون من باب صيره واجداً . مثل أغناه وأفقره ، إذا صيره غنياً وفقيراً . فعلى التقدير الأول يكون تعدية وجد مالاً وغنى وأوجده الله إياه ، وعلى الثانى يكون تعدية وجْد وجداً إذا استغنى . ومصدر هذا الوجد بالضم والفتح والكسر ، قال تعالى :

﴿ أسْكِنوهُنَّ مِنْ حيثُ سَكَنْتُم مِنْ وُجْدِكُمْ ﴾ ..

فغير ممتنع أن يطلق على من يفعل بالقدرة المحدثة أنه أوجد مقدوره كما يطلق عليه أنه فعله وعمله وصنعه وأحدثه ، لا على سبيل الاستقلال . وكذلك لفظ المؤثر لم يرد إطلاقه فى أسماء الرب ، وقد وقع إطلاق الأثر والتأثير على فعل العبد ، قال تعالى :

﴿ إِنَّا نَحنُ نُحيِي الموتَى ونكتبُ ما قَدَّمُوا وآثَارَهم ﴾ ..

قال ابن عباس : ما أثروا من خير وشر ، فسمى ذلك آثاراً لحصوله بتأثيرهم . ومن العجب أن المتكلمين يمتنعون من إطلاق التأثير والمؤثر على من أطلق عليه فى القرآن والسنة ، كما قال النبى ﷺ لبنى سلمة : « دياركم تكتب آثاركم » ، أى الزموا دياركم ، ويخصونه بمن لم يقع إطلاقه عليه فى كتاب ولا سنة وإن استعمل فى حقه الإيثار والاستئثار كما قال أخو يوسف :

﴿ تَاللهِ لقدْ آثَرَكَ اللهُ علينا ﴾ ..

وفى الأثر : « إذا استأثر الله بشيء قاله عنه » . وقال الناظم :

استأثر اللهُ بالثناء وبالحمد وولى الملامة الرجلا

ولما كان التأثير تفعيلاً من أثرت فى كذا تأثيراً فأنا مؤثر لم يمتنع إطلاقه على العبد . قال فى الصحاح : التأثير إبقاء الأثر فى الشيء . وأما لفظ الصانع فلم يرد فى أسماء الرب سبحانه ولا يمكن وروده ، فإن الصانع من صنع شيئاً عدلاً كان أو ظلماً ، سفهاً أو حكمة ، جائزاً أو غير جائز ، وما انقسم مسماه إلى مدح وذم لم يجيء اسمه المطلق فى الأسماء الحسنى ، كالفاعل والعامل والصانع والمريد والمتكلم ، لانقسام معانى هذه الأسماء إلى محمود ومذموم ، بخلاف العالم والقادر والحى والسميع والبصير . وقد سمى النبى ﷺ العبد صانعاً . قال البخارى : حدثنا على بن عبد الله ثنا مروان بن معاوية ثنا أبو مالك عن ربعى بن خراش عن حذيفة قال : قال النبى ﷺ : « إن الله يصنع كل صانع وصنعته » . وقد أطلق سبحانه على فعله اسم الصنع فقال :

﴿ صُنْعَ اللهِ الَّذى أتْقنَ كلَّ شَيءٍ ﴾ ..

وهو منصوب على المصدر ، لأن قوله تعالى :

﴿ وترى الجبالَ تَحسبُها جَامِدةً وهى تَمرُّ مَرَّ السَّحابِ ﴾ ..

يدل على الصنعة . وقيل هو نصب على المفعولية ، أى انظروا صنع الله ، فعلى الأول يكون صنع الله مصدراً بمعنى الفعل ، وعلى الثانى يكون بمعنى المصنوع والمفعول ، فإنه الذى يمكن وقوع النظر والرؤية عليه . وأما الإنشاء فإنما وقع إطلاقه عليه سبحانه فعلاً كقوله :

﴿ ويُنْشىءُ السَّحابَ الثِّقَالَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فأنْشَأْنَا لكُم به جَنَّاتٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ونُنشِئكم فِيما لا تَعلمُونَ ﴾ ..

وهو كثير ، ولم يرد لفظ المنشىء . وأما العبد فيطلق عليه الإنشاء باعتبار آخر ، وهو شروعه فى الفعل وابتداؤه له ، يقول : أنشأ يحدثنا ، وأنشأ السير ، فهو منشىء لذلك ، وهذا إنشاء مقيد ، وإنشاء الرب إنشاء مطلق . وهذه اللفظة تدور على معنى الابتداء ، أنشأه الله أى ابتدأ خلقه ، وأنشأ يفعل كذا ، ابتدأ ، وفلان ينشىء الأحاديث أى يبتدىء وضعها ، والناشىء أول ما ينشأ من السحاب . قال الجوهرى : وناشئة الليل أول ساعاته . قلت : هذا قد قاله غير واحد من السلف ، إن ناشئة الليل أوله التى منها ينشأ الليل ، والصحيح أنها لا تختص بالساعة الأولى ، بل هى ساعاته ناشئة بعد ناشئة ، كلما انقضت ساعة نشأت بعدها أخرى . وقال أبو عبيدة : ناشئة الليل وساعاته وآناؤه وناشئة بعد ناشئة . قال الزجاج : ناشئة الليل ، كل ما نشأ منه ، أى حدث منه ، فهو ناشئة . قال ابن قتيبة : هى آناء الليل وساعاته ، مأخوذة من نشأت تنشأ نشأ ، أى ابتدأت وأقبلت شيئاً بعد شىء . وأنشأها الله فنشأت . والمعنى إن ساعات الليل الناشئة . وقول صاحب الصحاح منقول عن كثير من السلف . قال على بن الحسين : ناشئة الليل ما بين المغرب إلى العشاء ، وهذا قول أنس وثابت وسعيد بن جبير والضحاك والحكم واختيار الكسائى . قالوا : ناشئة الليل أوله . وهؤلاء راعوا معنى الأولية فى الناشئة . وفيها قول ثالث ، إن الليل كله ناشئة ، وهذا قول عكرمة وأبى مجلز ومجاهد والسدى

وابن الزبير وابن عباس فى رواية . قال ابن أبى مليكة : سألت ابن الزبير وابن عباس عن ناشئة الليل فقالا : الليل كله ناشئة . فهذه أقوال من جعل ناشئة الليل زماناً . وأما من جعلها فعلاً ينشأ بالليل فالناشئة عندهم اسم لما يفعل بالليل من القيام . وهذا قول ابن مسعود ومعاوية بن قرة وجماعة . قالوا : ناشئة الليل قيام الليل . وقال آخرون منهم عائشة : إنما يكون القيام ناشئة إذا تقدمته نوم ، قالت عائشة : ناشئة الليل القيام بعد النوم ، وهذا قول ابن الأعرابى ، قال : إذا نمت من أول الليل نومة ثم قمت فتلك النشأة ، ومنه ناشئة الليل . فعلى قول الأولين ناشئة الليل بمعنى من ، إضافة نوع إلى جنسه ، أى ناشئة منه . وعلى قول هؤلاء إضافة بمعنى فى ، أى طاعة ناشئة فيه والمقصود أن الإنشاء ابتداء سواء تقدمه مثله كالنشأة الثانية أو لم يتقدمه كالنشأة الأولى . وأما الجعل فقد أطلق على الله سبحانه بمعنيين أحدهما الإيجاد والخلق ، والثانى التصيير ، فالأول يتعدى إلى مفعول ، كقوله :

﴿ وجَعلَ الظُّلماتِ والنُّورَ ﴾ ..

والثانى أكثر ما يتعدى إلى مفعولين كقوله :

﴿ إنَّا جَعلْناه قُرآناً عَربيَّاً ﴾ ..

وأطلق على العبد بالمعنى الثانى خاصة كقوله :

﴿ وجَعلوا للهِ ممَّا ذَرأَ من الحَرْثِ والأنْعامِ نَصِيباً ﴾ ..

وغالب ما يستعمل فى حق العبد فى جعل التسمية والاعتقاد حيث لا يكون له صنع فى المجعول ، كقوله :

﴿ وجَعلُوا الملائكةَ الَّذين هم عِبادُ الرَّحمنِ إناثاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ قُلْ أرأيتُم ما أنزلَ اللهُ لكم من رزقٍ فجعلتم منه حَراماً وحَلالاً ﴾ ..

وهذا يتعدى إلى واحد وهو جعل اعتقاد وتسمية . وأما الفعل والعمل فإطلاقه على العبد كثير :

﴿ لَبِئْسَ ما كانُوا يَفْعلُونَ ﴾ .. ﴿ لبِئسَ ما كانوا يعملُون ﴾ .. ﴿ بما كنتُم تَعملُونَ ﴾ ..

وأطلقه على نفسه فعلاً واسماً ، فالأول كقوله :

﴿ **ويفعلُ اللهُ ما يَشاءُ** ﴾ ..

والثانى كقوله :

﴿ **فَعَّالٌ لِماَ يُرِيدُ** ﴾ ..

وقوله :

﴿ **وكُنَّا فَاعِلينَ** ﴾ ..

فى موضعين من كتابه أحدهما قوله :

﴿ **وسَخَّرنا مع داودَ الجبالَ يُسبِّحنَ والطَّيرَ وكنَّا فَاعلين** ﴾ ..

والثانى قوله :

﴿ **يَوم نَطْوى السماءَ كَطىِّ السجلِّ للكُتبِ كمَا بَدَأنا أوَّل خَلْقٍ نُعيدُه وعْداً علينا إنَّا كنَّا فاعلينَ** ﴾ ..

فتأمل قوله : « كنا فاعلين » فى هذين الموضعين المتضمنين للصنع العجيب الخارج عن العادة كيف تجده كالدليل على ما أخبر به . وأنه لا يستعصى على الفاعل حقيقة ، أى شأننا الفعل كما لا يخفى الجهر والإسرار بالقول على من شأنه العلم والخبرة ، ولا تصعب المغفرة على من شأنه أن يغفر الذنوب ، ولا الرزق على من شأنه أن يرزق العباد . وقد وقع الزجاج على هذا المعنى بعينه فقال : « وكنا فاعلين » قادرين على فعل ما نشاء .

* * *

الباب الثامن عشر

فى فعل وأفعل فى القضاء والقدر والكسب وذكر الفعل والانفعال

ينبغى الاعتناء بكشف هذا الباب وتحقيق معناه فبذلك ينحل عن العبد أنواع من ضلالات القدرية والجبرية حيث لم يعطوا هذا الباب حقه من العرفان .

اعلم أن الرب سبحانه فاعل غير منفعل ، والعبد فاعل منفعل ، وهو فى فاعليته منفعل للفاعل الذى لا ينفعل بوجه . فالجبرية شهدت كونه منفعلاً يجرى عليه الحكم بمنزلة الآلة والمحل ، وجعلوا حركته بمنزلة حركات الأشجار ، ولم يجعلوه فاعلاً إلا على سبيل المجاز ، فقام وقعد وأكل وشرب وصلى وصام عندهم بمنزلة مرض وألم ومات ، ونحو ذلك مما هو فيه منفعل محضاً . والقدرية شهدت كونه فاعلاً محضاً غير منفعل فى فعله . وكل من الطائفتين نظر بعين عوراء . وأهل العلم والاعتدال أعطوا كلا المقامين حقه ، ولم يبطلوا أحد الأمرين بالآخر فاستقام لهم نظرهم ومناظرتهم ، واستقر عندهم الشرع والقدر فى نصابه ، ومهدوا وقوع الثواب والعقاب على من هو أولى به ، فأثبتوا نطق العبد حقيقة ، وإنطاق الله له حقيقة ، قال تعالى :

﴿ وقالُوا لِجلُودِهم لِمَ شَهِدتُم علينا قالُوا أنْطقَنا اللهُ الذى أنْطقَ كُلَّ شىءٍ ﴾

فالإنطاق فعل الله الذى لا يجوز تعطيله ، والنطق فعل العبد الذى لا يمكن إنكاره ، كما قال تعالى :

﴿ فَورَبِّ السماءِ والأرضِ إنَّه لحقٌّ مِثْلَ ما أنَّكم تَنطِقُونَ ﴾ ..

فعلم أن كونهم ينطقون هو أمر حقيقى حتى شبه به فى تحقيق كون ما أخبر به ، وأن هذا حقيقة لا مجاز ومن جعل إضافة نطق العبد إليه مجازاً لم يكن ناطقاً عنده حقيقة ، فلا يكون التشبيه بنطقه محققاً لما أخبر به ، فتأمله . ونظير هذا قوله تعالى :

﴿ وأنّه هو أضْحَكَ وأبْكى ﴾ ..

فهو المضحك المبكى حقيقة ، والعبد الضاحك الباكى حقيقة ، كما قال تعالى :

﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَليلاً ولْيَبْكُوا كَثيراً ﴾ ..

وقال :

﴿ أفَمِنْ هذا الحديثِ تَعجبُونَ وتَضْحكُونَ ولا تَبْكُونَ ﴾ ..

فلولا المنطق الذى أنطق والمضحك المبكى الذى أضحك وأبكى لم يوجد ناطق ولا ضاحك ولا باكٍ . فإذا أحب عبداً أنطقه بما يحب وأثابه عليه ، وإذا أبغضه أنطقه بما يكرهه فعاقبه عليه ، وهو الذى أنطق هذا وهذا ، وأجرى ما يحب على لسان هذا ، وما يكره على لسان هذا ، كما أنه أجرى على قلب هذا ما أضحكه وعلى قلب هذا ما أبكاه . وكذلك قوله تعالى :

﴿ هو الَّذى يُسيِّرُكم فى البرِّ والبَحْرِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قل سيرُوا فى الأرْضِ ﴾ ..

فالتسيير فعله حقيقة ، والسير فعل العبد حقيقة ، فالتسيير فعل محض والسير فعل وانفعال . ومن هذا قوله تعالى :

﴿ فَلمَّا قَضَى زَيدٌ منها وَطَراً زَوَّجْناكَها ﴾ ..

فهو سبحانه المزوج ورسوله المتزوج . وكذلك قوله :

﴿ وَزوَّجْناهُم بِحُورٍ عِينٍ ﴾ ..

فهو المزوج وهم المتزوجون . وقد جمع سبحانه بين الأمرين فى قوله :

﴿ فلمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قلوبَهم ﴾ ..

فالإزاغة فعله والزيغ فعلهم . فإن قيل : أنتم قررتم أنه لم يقع منهم الفعل إلا بعد فعله ، وأنه لولا إنطاقه لهم وإضحاكه وإبكاؤه لما نطقوا ولا ضحكوا ولا بكوا ، وقد دلت هذه الآية على أن فعله بعد فعلهم ، وأنه أزاغ قلوبهم بعد أن زاغوا ، وهذا يدل على أن إزاغة قلوبهم هو حكمه عليها بالزيغ لا جعلها زائغة ، وكذلك قوله « أنطقنا الله » المراد جعل لنا آلة النطق ، « وأضحك وأبكى » جعل لهم آلة الضحك

والبكاء ، قيل : أما الإزاغة المترتبة على زيغهم فهى إزاغة أخرى غير الإزاغة التى زاغوا بها أولاً عقوبة لهم على زيغهم ، والرب تعالى يعاقب على السيئة بمثلها كما يثيب على الحسنة بمثلها . فحدث لهم زيغ آخر غير الزيغ الأول ، فهم زاغوا أولاً فجازاهم الله بإزاغة فوق زيغهم .

فإن قيل : فالزيغ الأول من فعلهم وهو مخلوق لله فيهم على غير وجه الجزاء وإلا تسلسل الأمر ، قيل : بل الزيغ الأول وقع جزاء لهم وعقوبة على تركهم الإيمان والتصديق لما جاءهم من الهدى ، وهذا الترك أمر عدمى لا يستدعى فاعلاً فإن تأثير الفاعل إنما فى الوجود لا فى العدم .

فإن قيل : فهذا الترك العدمى له سبب أو لا سبب له ؟ قيل : سببه عدم سبب ضده فيبقى على العدم الأصلى ، ويشبه هذا قوله :

﴿ ولا تكونُوا كالَّذين نسُوا اللهَ فأنسَاهُم أنفسَهم ﴾ ..

عاقبهم على نسيانهم له بأن أنساهم أنفسهم فنسوا مصالحها أن يفعلوها ، وعيوبها أن يصلحوها ، وحظوظها أن يتناولوها . ومن أعظم مصالحها وأنفع حظوظها ذكرها لربها وفاطرها ، وهى لا نعيم لها ولا سرور ولا فلاح ولا صلاح إلا بذكره وحبه وطاعته والإقبال عليه والإعراض عما سواه ، فأنساهم ذلك لما نسوه ، وأحدث لهم هذا النسيان نسياناً آخر ، وهذا ضد حال الذين ذكروه ولم ينسوه ، فذكرهم مصالح نفوسهم ففعلوها ، وأوقفهم على عيوبها فأصلحوها ، وعرفهم حظوظها العالية فبادروا إليها ، فجازى أولئك على نسيانهم بأن أنساهم الإيمان ومحبته وذكره وشكره ، فلما خلت قلوبهم من ذلك لم يجدوا عن ضده محيصاً . وهذا يبين لك كمال عدله سبحانه فى تقدير الكفر والذنوب عليها . وإذا كان قضاؤه عليها بالكفر والذنوب عدلاً منه عليها فقضاؤه عليها بالعقوبة أعدل وأعدل ، فهو سبحانه ماض فى عبده حكمه ، عدل فيه قضاؤه . وله فيها قضاآن ، قضاء السبب وقضاء المسبب ، وكلاهما عدل فيه ، فإنه لما ترك ذكره وترك فعل ما يحبه عاقبه بنسيان نفسه ، فأحدث له هذا النسيان ارتكاب ما يبغضه ويسخطه بقضائه الذى هو عدل ، فترتب له على هذا الفعل والترك عقوبات وآلام لم يكن له منها بد ، بل هى مترتبة عليه ترتب المسببات على أسبابها ، فهو عدل محض من الرب تعالى ، فعدل فى العبد أولاً وآخراً ، فهو محسن فى عدله محبوب عليه محمود فيه ، يحمده من عدل فيه طوعاً وكرهاً . قال

الحسن : لقد دخلوا النار وإن حمده لفى قلوبهم ما وجدوا عليه سبيلاً . وسنزيد هذا الموضع بسطاً وبياناً فى باب دخول الشر فى القضاء الإلهى إن شاء الله ، إذ المقصود ههنا بيان كون العبد فاعلاً منفعلاً ، والفرق فى هذا الباب بين فعل وأفعل وأن الله سبحانه أفعل والعبد فعل ، فهو الذى أقام العبد وأضله وأماته ، والعبد هو الذى قام وضل ومات . وأما قولكم إن معنى أنطقه وأضحكه وأبكاه جعل له آلة ينطق بها ويضحك ويبكى فإعطاؤه الآلة وحدها لا يكفى فى صدق القول بأنه أنطقه وأضحكه ، فلو أن رجلاً صمت يوماً كاملاً فحلف حالف أن الله أنطقه لكان كاذباً حانثاً ، ولو دعوت كافرين إلى الإسلام فنطق أحدهما بكلمة الشهادة وسكت الآخر لم يقل أحد قط إن الله قد أنطق الساكت كما أنطق المتكلم ، وكلاهما قد أعطى آلة النطق ، ومتعلق الأمر والنهى والثواب والعقاب الفعل لا الإفعال .

فإن قيل : هل تطردون هذا فى جميع أفعال العبد من كفره وزناه وسرقته فتقولون إن الله أفعله وهو الذى فعل ، أم تخصون ذلك ببعض الأفعال فيظهر تناقضكم ؟ قيل : ههنا أمران ، أمر لغوى وأمر معنوى ، فأما اللغوى فإن ذلك لا يطرد فى لغة العرب ، لا يقولون : أزنى الله الرجل وأسرقه وأشربه وأقتله إذا جعله يزنى ويسرق ويشرب ويقتل ، وإن كان فى لغتها أقامه وأقعده وأنطقه وأضحكه وأبكاه وأضله ، وقد يأتى هذا مضاعفاً كفهمه وعلمه وسيره ، وقال تعالى :

﴿ فَفَهَّمْنَاها سُليمانَ ﴾ ..

فالتفهيم منه سبحانه والفهم من نبيه سليمان ، وكذلك قوله :

﴿ وعَلَّمناه منْ لدنَّا عِلْماً ﴾ ..

فالتعليم منه سبحانه ، وكذلك التسيير والسير والتعلم من العبد ، فهذا المعنى ثابت فى جميع الأفعال فهو سبحانه هو الذى جعل العبد فاعلاً كما قال :

﴿ وجَعلْناهم أئمةً يَهدُونَ بأمْرِنا ﴾ ..

﴿ وجَعلناهم أئمةً يدعُون إلى النَّارِ ﴾ ..

فهو سبحانه الذى جعل أئمة الهدى يهدون بأمره وجعل أئمة الضلال والبدع يدعون إلى النار ، فامتناع إطلاق أكلمه فتكلم لا يمنع من إطلاق أنطقه فنطق .

وكذلك امتناع إطلاق أهداه بأمره وأدعاه إلى النار لا يمنع من إطلاق جعله يهدى بأمره ويدعو إلى النار .

فإن قيل : ومع ذلك كله هل تقولون إن الله سبحانه هو الذى جعل الزانيين يزنيان ، وهو الذى جمع بينهما على الفعل وساق أحدهما إلى صاحبه ؟ قيل : أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التى تشتمل على حق وباطل ، فيطلقها من يريد حقها فينكرها من يريد باطلها ، فيرد عليه من يريد حقها . وهذا باب إذا تأمله الذكى الفطن رأى منه عجائب وخلصه من ورطات تورط فيها أكثر الطوائف . فالجعل المضاف إلى الله سبحانه يراد به الجعل الذى يحبه ويرضاه ، والجعل الذى قدره وقضاه ، قال الله :

﴿ ما جَعلَ اللهُ من بَحِيرةٍ ولا سَائِبةٍ ولا وَصِيلَةٍ ولا حَامٍ ﴾ ..

فهذا نفى لجعله الشرعى الدينى ، أى ما شرع ذلك ولا أمر به ولا أحبه ورضيه ، وقال تعالى :

﴿ وجَعلناهم أئمَّةً يدعُون إلى النارِ ﴾ ..

فهذا جعل كونى قدرى ، أى قدرنا ذلك وقضيناه ، وجعل العبد إماماً يدعو إلى النار أبلغ من جعله يزنى ويسرق ويقتل . وجعله كذلك أيضاً لفظ مجمل [لا] يراد به أنه جبره وأكرهه عليه واضطره إليه ، وهذا محال فى حق الرب تعالى ، وكماله المقدس يأبى ذلك وصفات كماله تمنع منه كما تقدم ، ويراد به أنه مكنه من ذلك وأقدره عليه من غير أن يضطره إليه ولا أكرهه ولا أجبره ، فهذا حق .

فإن قيل : هذا كله عدول عن المقصود ، فمن أحدث معصية وأوجدها وأبرزها من العدم إلى الوجود ؟ قيل : الفاعل لها هو الذى أوجدها وأحدثها وأبرزها من العدم إلى الوجود بإقدار الله له على ذلك وتمكينه منه من غير إلجاء له ولا اضطرار منه إلى فعلها .

فإن قيل : فمن الذى خلقها إذاً ؟ قيل لكم : ومن الذى فعلها ؟ فإن قلتم الرب سبحانه هو الفاعل للفسوق والعصيان أكذبكم العقل والفطرة وكتب الله المنزَّلة وإجماع رسله وإثبات حمده وصفات كماله ، فإن فعله سبحانه كله خير وتعالى أن يفعل شراً بوجه من الوجوه ، فالشر ليس إليه والخير هو الذى إليه ، ولا يفعل إلا

خيراً ، ولا يريد إلا خيراً ولو شاء لفعل غير ذلك ، لكنه تعالى تنزه عن فعل ما لا ينبغى وإرادته ومشيئته كما هو منزه عن الوصف به والتسمية به .

وإن قلتم : العبد هو الذى فعلها بما خلق فيه من الإرادة والمشيئة ، قيل : فالله سبحانه خالق أفعال العباد كلها بهذا الاعتبار . ولو سلك الجبرى مع القدرى هذا المسلك لاستراح معه وأراحه ، وكذلك القدرى معه ، ولكن انحرف الفريقان عن سواء السبيل كما قال :

سارتْ مشرِّقةً وسرتُ مغرِّباً ... شتَّان بين مشرِّق ومغرِّبِ

فإن قيل : فهل يمكنه الامتناع منها وقد خلقت فيه نفسها أو أسبابها الموجبة لها ، وخلق السبب الموجب خلق لمسببه وموجبه ، قيل : هذا السؤال يورد على وجهين ، أحدهما أن يراد به أنه يصير مضطراً إليها ، ملجأ إلى فعلها بخلقها أو خلق أسبابها بحيث لا يبقى له اختيار فى نفسه ولا إرادة وتبقى حركته قسرية لا إرادية ، الثانى أنه هل لاختياره وإرادته وقدرته تأثير فيها أو التأثير لقدرة الرب ومشيئته فقط ، وذلك هو السبب الموجب للفعل . فإن أوردتموه على الوجه الأول فجوابه أنه يمكنه أن يفعل وأن لا يفعل ولا يصير مضطراً ملجأ بخلقها فيه ولا بخلق أسبابها ودواعيها ، فإنها إنما خلقت فيه على وجه يمكنه فعلها وتركها ولو لم يمكنه الترك لزم اجتماع النقيضين ، وأن يكون مريداً غير مريد ، فاعلاً غير فاعل ، ملجأ غير ملجأ ، وإن أوردتموه على الوجه الثانى فجوابه أن لإرادته واختياره وقدرته أثراً فيها وهى السبب الذى خلقها الله به فى العبد ، فقولكم إنه لا يمكنه الترك مع الاعتراف بكونه متمكناً من الفعل جمع بين النقيضين ، فإنه إذا تمكن من الفعل كان الفعل اختيارياً إن شاء فعله وإن شاء لم يفعله ، فكيف يصح أن يقال لا يمكنه ترك الفعل الاختيارى الممكن ؟ هذا خلف من القول ، وحقيقة الأمر أنه يمكنه الترك لو أراده لكنه لا يريده فصار لازماً بالإرادة الجازمة .

فإن قيل : فهذا يكفى فى كونه مجبوراً عليه ، قيل : هذا من أدل شىء على بطلان الجبر ، فإنه إنما لزم بإرادته المنافية للجبر ، ولو كان وجوب الفعل بالإرادة يقتضى الجبر لكان الرب تعالى وتقدس مجبوراً على أفعاله لوجوبها بإرادته ومشيئته ، وذلك محال .

فإن قيل : الفرق أن إرادة الرب تعالى من نفسه ، لم يجعله غيره مريداً ، والعبد إرادته من ربه ، إذ هي مخلوقة له فإنه هو الذى جعله مريداً ، قيل : هذا موضع اضطرب فيه الناس فسلكت فيه القدرية وادياً وسلكت الجبرية وادياً . فقالت القدرية : العبد هو الذى يحدث إرادته وليست مخلوقة لله ، والله مكنه من إحداث إرادته بأن خلقه كذلك . وقالت الجبرية : بل الله هو الذى يحدث إرادات العبد شيئاً بعد شىء . فإحداث الإرادات فيه كإحداث لونه وطوله وقصره وسواده وبياضه مما لا صنع له فيه البتة . فلو أراد أن لا يريد لما أمكنه ذلك وكان كما لو أراد أن يكون طوله وقصره ولونه على غير ما هو عليه ، فهو مضطر إلى الإرادة . وكل إرادة من إراداته فهى متوقفة على مشيئة الرب لها بخصوصها ، فهى مرادة له سبحانه كما هى معلومة مقدورة ، فلزمهم القول بالجبر من هذه الجهة ومن جهة نفيهم أن يكون لإرادة العبد وقدرته أثر فى الفعل .

فإن قيل : فأى وادٍ تسلكونه غير هذين الواديين ، وأى طريق تمرون فيها سوى هذين الطريقين ؟ قيل : نعم ههنا طريقة ثالثة لم يسلكها الفريقان ولم يهتد إليها الطائفتان ، ولو حكمت كل طائفة ما معها من الحق والتزمت لوازمه وطردته لساقها إلى هذا الطريق ولأوقعها على المحجة المستقيمة . فنقول وبالله التوفيق وهو المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله : العبد بجملته مخلوق لله ، جسمه وروحه وصفاته وأفعاله وأحواله ، فهو مخلوق من جميع الوجوه . وخلق على نشأة وصفة يتمكن بها من إحداث إرادته وأفعاله . وتلك النشأة بمشيئة الله وقدرته وتكوينه فهو الذى خلقه وكونه كذلك ، وهو لم يجعل نفسه كذلك ، بل خالقه وباريه جعله محدثاً لإرادته وأفعاله ، وبذلك أمره ونهاه وأقام عليه حجته وعرضه للثواب والعقاب ، فأمره بما هو متمكن من إحداثه ، ونهاه عما هو متمكن من تركه ورتب ثوابه وعقابه على هذه الأفعال والتروك التى مكنه منها وأقدره عليها وناطها به ، وفطر خلقه على مدحه وذمه عليها مؤمنهم وكافرهم المقر بالشرائع منهم والجاحد لها ، فكان مريداً شائياً بمشيئة الله له ، ولولا مشيئة الله أن يكون شائياً لكان أعجز وأضعف من أن يجعل نفسه شائياً . فالرب سبحانه أعطاه مشيئة وقدرة وإرادة ، وعرفه ما ينفعه وما يضره ، وأمره أن يجرى مشيئته وإرادته وقدرته فى الطريق التى يصل بها إلى غاية صلاحه ، فإجراؤها فى طريق هلاكه بمنزلة من أعطى عبده فرساً يركبها وأوقفه على طريق نجاة وهلكة وقال

أجراها فى هذه الطريق ، فعدل بها إلى الطريق الأخرى وأجراها فيها ، فغلبته بقوة بأسها وشدة سيرها ، وعز عليه ردها عن جهة جريها ، وحيل بينه وبين إدارتها إلى ورائها مع اختيارها وإرادتها . فلو قلت كان ردها عن طريقها ممكناً له مقدوراً أصبت ، وإن قلت : لم يبق فى هذه الحال بيده من أمرها شيء ولا هو يتمكن أصبت ، بل قد حال بينه وبين ردها من يحول بين المرء وقلبه ومن يقلب أفئدة المعاندين وأبصارهم . وإذا أردت فهم هذا على الحقيقة فتأمل حال من عرضت له صورة بارعة الجمال فدعاه حسنها إلى محبتها فنهاه عقله وذكره ما فى ذلك من التلف والعطب ، وأراه مصارع العشاق عن يمينه وعن شماله ومن بين يديه ومن خلفه ، فعاد يعاود النظر مرة مرة ، ويحث نفسه على التعلق وقوة الإرادة ، ويحرضها على أسباب المحبة ، ويدنى الوقود من النار ، حتى إذا اشتعلت وشب ضرامها ورمت بشررها وقد حاطت به وطلب الخلاص قال له القلب هيهات لات حين مناص ، أنشده :

تولّع بالعشق حتى عشق ... فلما استقلّ به لم يطقْ

رأى لجةً ظنها موجة ... فلما تمكّن منها غرقْ

فكان الترك أولاً مقدوراً له لما لم يوجد السبب التام والإرادة الجازمة الموجبة للفعل ، فلما تمكن الداعى واستحكمت الإرادة قال المحب لعاذله :

يا عاذلى والأمرُ فى يده ... هلّا عذلت وفى يدى الأمرُ

فكان أول الأمر إرادة واختياراً ومحبة ، ووسطه اضطراراً ، وآخره عقوبة وبلاءً . ومثل هذا برجل ركب فرساً لا يملكه راكبه ولا يتمكن من رده ، وأجراه فى طريق ينتهى به إلى موضع هلاك ، فكان الأمر إليه قبل ركوبها . فلما توسطت به الميدان خرج الأمر عن يده ، فلما وصلت به إلى الغاية حصل على الهلاك . ويشبه هذا حال السكران الذى قد زال عقله إذا جنى عليه فى حال سكره لم يكن معذوراً لتعاطيه السبب اختياراً ، فلم يكن معذوراً بما ترتب عليه اضطراراً . وهذا مأخذ من أوقع طلاقه من الأئمة ، ولهذا قالوا : إذا زال عقله بسبب يعذر فيه لم يقع طلاقه ، فجعلوا وقوع الطلاق عليه من تمام عقوبته . والذين لم يوقعوا الطلاق قولهم أفقه ، كما أفتى به عثمان بن عفان ، ولم يعلم له فى الصحابة مخالف ، ورجع عليه الإمام أحمد ، واستقر عليه قوله ، فإن الطلاق ما كان عن وطر والسكران لا وطر له فى الطلاق .

وقد حكم النبى ﷺ بعدم وقوع الطلاق فى حال الغلق والسكر من الغلق ، كما أن الإكراه والجنون من الغلق ، بل قد نص الإمام أحمد وأبو عبيد وأبو داود على أن الغضب إغلاق وفسر به الإمام أحمد الحديث فى رواية أبى طالب ، وهذا يدل على أن مذهبه أن طلاق الغضبان لا يقع ، وهذا هو الصحيح الذى يفتى به إذا كان الغضب شديداً قد أغلق عليه قصده ، فإنه يصير بمنزلة السكران والمكره ، بل قد يكونان أحسن حالاً منه ، فإن العبد فى حال شدة غضبه يصدر منه ما لا يصدر من السكران من الأقوال والأفعال . وقد أخبر الله سبحانه أنه لا يجيب دعاءه على نفسه وولده فى هذه الحال ، ولو أجابه لقضى إليه أجله . وقد عذر سبحانه من اشتد به الفرح بوجود راحلته فى الأرض المهلكة بعد ما يئس منها فقال : « اللهم أنت عبدى وأنا ربك » ولم يجعله بذلك كافراً لأنه أخطأ بهذا القول من شدة الفرح . فكمال رحمته وإحسانه وجوده يقتضى أن لا يؤاخذ من اشتد غضبه بدعائه على نفسه وأهله وولده ولا بطلاقه لزوجته ، وأما إذا زال عقله بالغضب فلم يعقل ما يقول فإن الأمة متفقة على أنه لا يقع طلاقه ولا عتقه ، ولا يكفر بما يجرى على لسانه من كلمة الكفر .

* * *

البـاب التاسـع عشـر

فى ذكر مناظرة جرت بين جبرى وسنى جمعهما مجلس مذاكرة

قال الجبرى : القول بالجبر لازم لصحة التوحيد ، ولا يستقيم التوحيد إلا به ، لأنا إن لم نقل بالجبر أثبتنا فاعلاً للحوادث مع الله إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وهذا شرك ظاهر لا يخلص منه إلا القول بالجبر .

قال السنى : بل القول بالجبر منافٍ للتوحيد ، ومع منافاته للتوحيد فهو مناف للشرائع ودعوة الرسل والثواب والعقاب ، فلو صح الجبر لبطلت الشرائع وبطل الأمر والنهى ، ويلزم من بطلان ذلك بطلان الثواب والعقاب .

قال الجبرى : ليس من العجب دعواك منافاة الجبر للأمر والنهى والثواب والعقاب ، فإن هذا لم يزل يقال ، وإنما العجب دعواك منافاته للتوحيد وهو من أقوى أدلة التوحيد ، فكيف يكون المصور للشىء المقوى له منافياً له ؟

قال السنى : منافاته للتوحيد من أظهر الأمور ، ولعلها أظهر من منافاته الأمر والنهى . وبيان ذلك أن أصل عقد التوحيد وإثباته هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، والجبر ينافى الكلمتين ، فإن الإله هو المستحق لصفات الكمال ، المنعوت بنعوت الجلال ، وهو الذى تألهه القلوب ، وتصمد إليه بالحب والخوف والرجاء ، فالتوحيد الذى جاءت به الرسل هو إفراد الرب بالتأله الذى هو كمال الذل والخضوع والانقياد له ، مع كمال المحبة والإنابة وبذل الجهد فى طاعته ومرضاته ، وإيثار محابه ومراده الدينى على محبة العبد ومراده ، فهذا أصل دعوة الرسل وإليه دعوا الأمم ، وهو التوحيد الذى لا يقبل الله من أحد ديناً سواه ، لا من الأولين ولا من الآخرين ، وهو الذى أمر به رسله ، وأنزل به كتبه ، ودعا إليه

عباده ، ووضع الثواب والعقاب لأجله ، وشرع الشرائع لتكميله وتحصيله . وكان من قولك أيها الجبرى إن العبد لا قدرة له على هذا البتة ، ولا أثر له فيه ، ولا هو فعله ، وأمره بهذا أمر له بما لا يطيق ، بل أمر له بإيجاد فعل الرب ، وإن الرب سبحانه أمره بذلك وأجبره على ضده ، وحال بينه وبين ما أمره به ، ومنعه منه وصده عنه ولم يجعل له إليه سبيلاً بوجه من الوجوه ، مع قولك إنه لا يحب ولا يحب فلا تتألهه القلوب بالمحبة والود والشوق والطلب وإرادة وجهه ، والتوحيد معنى ينتظم من إثبات الإلهية وإثبات العبودية ، فرفعت معنى الإلهية بإنكار كونه محبوباً مودوداً تتنافس القلوب فى محبته وإرادة وجهه والشوق إلى لقائه ، ورفعت حقيقة العبودية بإنكار كون العبد فاعلاً وعابداً ومحباً ، فإن هذا كله مجاز لا حقيقة له عندك ، فضاع التوحيد بين الجبر وإنكار محبته وإرادة وجهه ، ولا سيما والوصف الذى وصفته به منفر للقلوب عنه ، حائل بينها وبين محبته ، فإنك وصفته بأنه يأمر عبده بما لا قدرة له على فعله ، وينهاه عما لا يقدر على تركه ، بل يأمره بفعله هو سبحانه وينهاه عن فعله هو سبحانه ، ثم يعاقبه أشد العقوبة على ما لم يفعله البتة ، بل يعاقبه على أفعاله هو سبحانه . وصرحت بأن عقوبته على ترك ما أمره وفعل ما نهاه بمنزلة عقوبته على ترك طيرانه إلى السماء ، وترك تحويله للجبال عن أماكنها ، ونقله مياه البحار عن مواضعها ، وبمنزلة عقوبته له على ما لا صنع له فيه من لونه وطوله وقصره وصرحت بأنه يجوز عليه أن يعذب أشد العذاب لمن لم يعصه طرفة عين ، وأن حكمته ورحمته لا تمنع ذلك ، بل هو جائز عليه ، ولولا خبره عن نفسه بأنه لا يفعل ذلك لم ننزهه عنه . وقلت إن تكليفه عباده بما كلفهم به بمنزلة تكليف الأعمى بالكتابة والزمن بالطيران ، فبغضت الرب إلى من دعوته إلى هذا الاعتقاد ، ونفرته عنه وزعمت أنك تقرر بذلك توحيده وقد قلعت شجرة التوحيد من أصلها . وأما منافاة الجبر للشرائع فأمر ظاهر لا خفاء به ، فإن مبنى الشرائع على الأمر والنهى وأمر الآمر لغيره بفعل نفسه لا بفعل المأمور ، ونهيه عن فعله لا فعل المنهى ، عبث ظاهر ، فإن متعلق الأمر والنهى فعل العبد وطاعته ومعصيته ، فمن لا فعل له كيف يتصور أن يوقعه بطاعة أو معصية ، وإذا ارتفعت حقيقة الطاعة والمعصية ارتفعت حقيقة الثواب والعقاب وكان ما يفعله الله بعباده يوم القيامة من النعيم والعذاب أحكاماً جارية عليهم بمحض المشيئة والقدرة لا أنها بأسباب طاعاتهم ومعاصيهم ، بل هنا أمر آخر وهو أن

الجبر مناف للخلق كما هو مناف للأمر ، فإن الله سبحانه له الخلق والأمر ، وما قامت السموات إلا بعدله ، فالخلق قام بعدله وبعدله ظهر ، كما أن الأمر بعدله وبعدله وجد ، فالعدل سبب وجود الخلق والأمر وغايته ، فهو علة الفاعلية والغائية ، والجبر لا يجامع العدل ولا يجامع الشرع والتوحيد .

قال الجبرى : لقد نطقت أيها السنى بعظيم ، وفهت بكبير ، وناقضت بين متوافقين ، وخالفت بين متلازمين ، فإن أدلة العقول والشرع المنقول قائمة على الجبر ، وما دل عليه العقل والنقل كيف ينافى موجب العقل والشرع ؟ فاسمع الآن الدليل الباهر والبرهان القاهر على الجبر ثم نتبعه بأمثال ، فنقول : صدور الفعل عند حصول القدرة والداعى إما أن يكون واجباً أو لا يكون واجباً ، فإن كان واجباً كان فعل العبد اضطرارياً ، وذلك عين الجبر ، لأن حصول القدرة والداعى ليس بالعبد ، وإلا لزم التسلسل ، وهو ظاهر ، وإذا كان كذلك فعند حصولهما يكون واجباً وعند عدم حصولهما يكون الفعل ممتنعا فكان الجبر لازماً لا محالة . وأما إن لم يكن حصول الفعل عند حصول القدرة والداعى واجباً ، فإما أن يتوقف رجحان الفعل على رجحان الترك على مرجح أو لا يتوقف ، فإن توقف كان حصول ذلك الفعل عند حصول المرجح واجباً ، وإلا عاد الكلام ولزم التسلسل ، وإذا كان واجباً كان اضطرارياً وهو عين الجبر . وإن لم يتوقف على مرجح كان جائز الوقوع وجائز العدم ، فوقوعه بغير مرجح يستلزم حصول الأثر بلا مؤثر وذلك محال . فإن قلت : المرجح هو إرادة العبد ، قلت لك : إرادة العبد حادثة ، والكلام فى حدوثها كالكلام فى حدوث المراد بها ، ويلزم التسلسل .

قال السنى : هذا أحد سهم فى كنانتك وهو بحمد الله سهم لا ريش له ولا نصل ، مع عوجه وعدم استقامته ، وأنا استفسرك عما فى هذه الحجة من الألفاظ المجملة المستعملة على حق وباطل ، وأبين فسادها . فما تعنى بقولك إن كان الفعل عند القدرة والداعى واجباً كان فعل العبد اضطرارياً وهو عين الجبر ؟ أتعنى به أن يكون مع القدرة والداعى بمنزلة حركة المرتعش ، وحركة من نفضته الحمى ، وحركة من رمى به من مكان عالٍ فهو يتحرك فى نزوله اضطراراً منه ، أم تعنى به أن الفعل عند اجتماع القدرة والداعى يكون لازم الوقوع بالقدرة ؟ فإن أردت بكونه اضطرارياً المعنى الأول كذبتك العقول والفطر والحس والعيان ، فإن الله فطر عباده على التفريق

بين حركة من رمى به من شاهق فهو يتحرك إلى أسفل وبين حركة من يرق فى الجبل إلى علوه ، وبين حركة المرتعش وبين حركة المصفق ، وبين حركة الزانى والسارق والمجاهد والمصلى ، وحركة المكتوف الذى قد أوثق رباطاً وجر على الأرض ، فمن سوى بين الحركتين فقد خلع ربقة العقل والفطرة والشرعة من عنقه . وإن أردت المعنى الثانى وهو كون الفعل لازم الوجود عند القدرة والداعى كان لازم الوجود ، وهذا لا فائدة فيه . وكونه لازماً وواجباً بهذا المعنى لا ينافى كونه مختاراً مراداً له مقدوراً له غير مكره عليه ولا مجبور ، فهذا الوجوب واللزوم لا ينافى الاختيار . ثم نقول : لو صحت هذه الحجة لزم أن يكون الرب سبحانه مضطراً على أفعاله مجبوراً عليها بمعنى ما ذكرت من مقدماتها ، وأنه سبحانه لا يفعل بقدرته ومشيئته ، وما ذكرت من وجوب الفعل عند القدرة والداعى وامتناعه عند عدمهما ثابت فى حقه سبحانه . وقد اعترف أصحابك بهذا الإلزام وأجابوا عنه بما لا يجدى شيئاً .

قال ابن الخطيب عقيب ذكر هذه الشبهة : فإن قلت هذا ينفى كونه فاعلاً مختاراً ، قلت : الفرق أن إرادة العبد محدثة فافتقرت إلى إرادة يحدثها الله دفعاً للتسلسل ، وإرادة البارى قديمة فلم تفتقر إلى إرادة أخرى ، ورد هذا الفرق صاحب التحصيل فقال : ولقائل أن يقول : هذا لا يدفع التقسيم المذكور ، قلت : فإن التقسيم متردد بين لزوم الفعل عند الداعى وامتناعه عند عدمه ، وهذا التقسيم ثابت فى حق الغائب والشاهد . وكون إرادة الرب سبحانه قديمة من لوازم ذاته لا فاعل لها لا يمنع هذا الترديد والتقسيم ، فإنها عند تعلقها بالمراد يلزم وقوعه وعند عدم تعلقها به يمتنع وقوعه ، وهذا اللزوم والامتناع لا يخرجه سبحانه عن كونه فاعلاً مختاراً . ثم نقول : هذا المعنى لا يسمى جبراً ولا اضطراراً ، فإن حقيقة الجبر ما حصل بإكراه صير الفاعل له إلى الفعل وحمله على إيقاعه بغير رضاه واختياره . والرب سبحانه هو الخالق للإرادة والمحبة والرضا فى قلب العبد فلا يسمى ذلك جبراً ، لا لغة ولا عقلاً ولا شرعاً . ومن العجب احتجاجك بالقدرة والداعى على أن الفعل الواقع بهما اضطرارى من العبد والفعل عندكم لم يقع بهما ولا هو فعل العبد بوجه وإنما هو عين فعل الله ، وذلك لا يتوقف على قدرة من العبد ولا داع منه ، ولا هناك ترجيح له عند وجودهما ، ولا عدم ترجيح عند عدمهما ، بل نسبة الفعل إلى القدرة والداعى كنسبته إلى عدمهما ، فالفعل عندك غير فعل الله فلا ترجيح هناك من العبد

ولا مرجح ولا تأثير ولا أثر .

قال السنى : وقد أجابك إخوانك من القدرية من هذه الحجة بأجوبة أخرى ، فقال أبو هاشم وأصحابه : لا يتوقف فعل القادر على الداعى بل يكفى فى فعله مجرد قدرته . قالوا : فقولك عند حصول الداعى إما أن يجب الفعل أو لا يجب عندنا أو لا يجب الفعل بالداعى ولا يتوقف عليه ، ولا يمكنك أيها الجبرى الرد على هؤلاء ، فإن الداعى عندك لا تأثير له فى الفعل البتة وهو متوقف عليه ولا على القدرة ، فإن القدرة الحادثة عندك لا تؤثر فى مقدورها فكيف يؤثر الداعى فى الفعل ؟ فهذه الحجة لا تتوجه على أصولك البتة ، وغايتها إلزام خصومك بها على أصولهم . وقال أبو الحسين البصرى وأصحابه : يتوقف الفعل على الداعى . ثم قال أبو الحسين : إذا تجرد الداعى وجب وقوع الفعل ، ولا يخرج بهذا الوجوب عن كونه اختيارياً . وقال محمود الخوارزمى صاحبه : لا ينتهى بهذا الداعى إلى حد الوجوب ، بل يكون وجوده أولى . قالوا : فنجيبك عن هذه الشبهة على الرأيين جميعاً ، أما على رأى أبى هاشم فنقول : صدور إحدى الحركتين عنه دون الأخرى لا يحتاج إلى مرجح ، بل من شأن القادر أن يوقع الفعل من غير مرجح لجانب وجوده على عدمه . قالوا : ولا استبعاد فى العقل وفى وجود مخلوق متمكن من الفعل بدلاً عن الترك ، وبالضد من غير مرجح ، كما أن النائم والساهى يتحركان من غير داع وإرادة . فإن قلتم : بل هناك داع وإرادة لا يذكرها النائم والناسى كان ذلك مكابرة . قلت : وأصحاب هذا القول يقولون إن القادر هو الذى يفعل مع جواز أن لا يفعل . وأصحاب القول الأول يقولون : بل يفعل مع وجوب أن يفعل . ومحمود الخوارزمى توسط بين المذهبين وقال : بل يفعل مع أولوية أن يفعل ، ولا ينتهى الترجيح إلى حد الوجوب .

فالأقوال خمسة ، أحدها : أن الفعل موقوف على الداعى ، فإذا انضمت القدرة إليه وجب الفعل بمجموع الأمرين . وهذا قول جمهور العقلاء ولم يصنع ابن الخطيب شيئاً فى نسبته له إلى الفلاسفة وأبى الحسين البصرى من المعتزلة . الثانى : أن الفعل يجب بقدرة الله وقدرة العبد . وهذا قول من يقول إن قدرة العبد مؤثرة فى مقدوره مع قدرة الله على عين مقدور العبد . وهذا قول أبى إسحاق واختيار الجوينى فى « النظامية » . الثالث : قول من يقول : يجب بقدرة الله فقط . وهذا قول الأشعرى والقاضى أبى بكر . ثم اختلفا فقال القاضى : كونه فعلاً واقع بقدرة الله ، وكونه

صلاة أو حجاً أو زنا أو سرقة واقع بقدرة العبد ، فتأثير قدرة الله فى ذات الفعل وتأثير قدرة العبد فى صفة الفعل . وقال الأشعرى : أصل الفعل ووصفه واقعان بقدرة الله ، ولا تأثير لقدرة العبد فى هذا ولا هذا . الرابع : قول من يقول : لا يجب الفعل من القادر البتة ، بل القادر هو الذى يفعل مع جواز أن لا يفعل فلا ينتهى فعل القادر المختار إلى الوجوب أصلاً . وهذا قول أبى هاشم وأصحابه . الخامس : أن يكون عند الداعى أولى بالوقوع ولا ينتهى إلى حد الوجوب . وهذا قول الخوارزمى . وقد سلم أبو الحسين أن الفعل يجب مع الداعى وسلم أن الداعى مخلوق لله ، وقال : إن العبد مستقل بإيجاد فعله . قال : والعلم بذلك ضرورى قال ابن الخطيب : وهذا غلو منه فى القدر ، وقوله إنه يتوقف على الداعى والداعى خلق لله غلو فى الجبر فجمع بين القدر والجبر مع غلوه فيهما . ولم ينصفه ، فليس ما ذهب إليه غلو فى قدر ولا جبر ، فإن توقف الفعل على الداعى ووجوبه عنده بقدرة العبد ليس جبراً فضلاً عن أن يكون غلواً فيه ، وكون العبد محدثاً لفعله ضرورة بما خلقه الله فيه من القدرة والاختيار ليس قولاً بمذهب القدرية فضلاً عن كونه غلواً فيه .

فصل

قال الجبرى : إذا كان الداعى ليس من أفعالنا وهو علم القادر أن فى ذلك الفعل مصلحة له ، وذلك أمر مركوز فى طبيعته التى خلق عليها ، وذلك مفعول لله فيه ، والفعل واجب عنده – فلا معنى للجبر إلا هذا .

قال له السنى : أخوك القدرى يجيبك عن هذا بأن ذلك الداعى قد يكون جهلاً وغلطاً ، وهذه أمور يحدثها الإنسان فى نفسه فيفعل على حسب ما يتوهم أن فيه مصلحته ، صادفها أو لم يصادفها ، فالداعى لا ينحصر فى العلم خاصة .

قال الجبرى : لا يساوى هذا الجواب شيئاً ، فإن العطشان مثلاً يدعوه الداعى إلى شرب الماء لعلمه بنفعه وشهوته وميله إلى شربه ، وذلك العلم وتلك الشهوة والميل إلى الشرب من فعل الله ، فيجب على القدرى أن يترك مذهبه صاغراً داخراً ويعترف بأن ذلك الفعل مضاف إلى من خلق فيه الداعى المقتضى .

قال القدرى : ذلك الداعى وإن كان من فعل الله إلا أنه جار مجرى فعل المكلف

لأنه قادر على أن يبطل أثره بأن يستحضر صارفاً عن الشرب ، مثل أن يحجم عن الشراب تجربة هل يقدر على مخالفة الداعى أم لا ، فإحجامه لأجل التجربة إثر داع ثانٍ هو الصارف يعارض الداعى ، فالحى قادر على تحصيله وقادر على إبقاء الداعى الأول بحاله ، فإبقاؤه الداعى الأول بحاله وإعراضه عن إحضار المعارض له أمر لولاه ما حصل الشرب ، فمن هذا الوجه كان الشرب فعلاً له ، لأنه قادر على تحصيل الأسباب المختلفة التى تصدر عنها الآثار . ويصير هذا كمن شاهد إنساناً فى نار متأججة وهو قادر على إطفائها عنه من غير مشقة ولا مانع ، فإنه إن لم يطفها استحق الذم ، وإن كان الإحراق من أثر النار . وقد أجاب ابن أبى الحديد بجواب آخر فقال : ويمكن أن يقال : إذا تجرد الداعى كما ذكرتم فى صورة العطشان فإن التكليف بالفعل والترك يسقط ، لأنه يصير أسوأ حالاً من الملجأ . وهذا من أفسد الأجوبة على أصول جميع الفرق ، فإن مقتضى التكليف قائم ، فكيف يسقط مع حضور الفعل والقدرة ؟ وهذا قسم رابع من الذين رفع عنهم التكليف أثبته هذا القدرى زائداً على الثلاثة الذين رفع عنهم القلم ، وهذا خرق منه لإجماع الأمة المعلوم بالضرورة ، ولو سقط التكليف عند تجرد الداعى لكان كل من تجرد داعيه إلى فعل ما أمر به قد سقط عنه التكليف وهذا القول أقبح من القول بتكليف ما لا يطاق . ولهذا كان القائلون به أكثر من هذا القائل ، وقولهم يحكى ويناظر عليه .

قال الجبرى : إذا كان الداعى من الله وهو سبب الفعل والفعل واجب عنده كان خالق الفعل هو خالق الداعى ، أى خالق السبب .

قال السنى : هذا حق فإن الداعى مخلوق لله فى العبد وهو سبب الفعل ، والفعل يضاف إلى الفاعل لأنه صدر منه ووقع بقدرته ومشيئته واختياره ، وذلك لا يمنع إضافته بطريق العموم إلى من هو خالق كل شىء وهو على كل شىء قدير . وأيضاً فالداعى ليس هو المؤثر ، بل هو شرط فى تأثير القادر فى مقدوره ، وكون الشرط ليس من العبد لا يخرجه عن كونه فاعلاً ، وغاية قدرة العبد وإرادته الجازمة أن يكون شرطاً أو جز سبب ، والفعل موقوف على شروط وأسباب لا صنع للعبد فيها البتة ، وأسهل الأفعال رفع العين لرؤية الشىء ، فهب أن فتح العين فعل العبد إلا أنه لا يستقل بالإدراك فإن تمام الإدراك موقوف على خلق الدرك وكونه قابلاً للرؤية ، وخلق آلة الإدراك وسلامتها ، وصرف الموانع عنها ، فما تتوقف عليه الرؤية من

الأسباب والشروط التى لا تدخل تحت مقدور العبد أضعاف أضعاف ما يقدر عليه من تقليب حدقته نحو المرئى . فكيف يقول عاقل إن جزء السبب أو الشرط موجب مستقل لوجود الفعل ؟ وهذا الموضع مما ضل فيه الفريقان حيث زعمت القدرية أنه موجب للفعل ، وزعمت الجبرية أنه لا أثر له فيه فخالفت الطائفتان صريح المعقول والمنقول ، وخرجت عن السمع والعقل . والتحقيق أن قدرة العبد وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء السبب التام الذى يجب به الفعل . فمن زعم أن العبد مستقل بالفعل مع أن أكثر أسبابه ليست إليه فقد خرج عن موجب العقل والشرع . فهب أن دواعى حركة الضرب منك مستقلاً بها فهل سلامة الآلة منك ؟ وهل وجود المحل المنفعل وقبوله منك ؟ وهل خلق الفضاء بينك وبين المضروب وخلوه من المانع منك ؟ وهل إمساك قدرته عن مضاربتك وغلبك منك ؟ وهل القوة التى فى اليد والرباطات والاتصالات التى بين عظامها وشد أسرها منك ؟ ومن زعم أنه لا أثر للعبد بوجه ما فى الفعل ، وأن وجود قدرته وإرادته وعدمهما بالنسبة إلى الفعل على السواء فقد كابر العقل والحس .

قال الجبرى : إن انتهت سلسلة الترجيحات إلى مرجح من العبد فذلك المرجح ممكن لا محالة ، فإن ترجح بلا مرجح انسد عليكم باب إثبات الصانع إذا جوزتم رجحان أحد طرفى الممكن ، وإن توقف على مرجح آخر لزم التسلسل فلابد من انتهائه إلى مرجح من الله لا صنع للعبد فيه .

قال السنى : أما إخوانك القدرية فإنهم يقولون : القادر المختار يحدث إرادته وداعيته بلا مرجح من غيره . قالوا : والفطرة شاهدة بذلك ، فإنا لا نفعل ما لم نرد ، ولا نريد ما لم نعلم أن فى الفعل منفعة لنا أو دفع مضرة ، ولا نجد لهذه الإرادة إرادة أحدثتها ، ولا لعلمنا بأن ذلك نافع علماً آخر أحدثه . فالمرجح هو ما خلق عليه العبد وفطر عليه من صفاته القائمة به . فالله سبحانه أنشأ العبد نشأة يتحرك فيها بالطبع ، فحركته بالإرادة والمشيئة من لوازم نشئه وكونه حيواناً ، فإرادته وميله من لوازم كونه حياً ، فأفعال العبد الخاصة به هى الدواعى والإرادات لا غير ، وما يقع بها من الأفعال شبيه بالفعل المتولد من حيث كان المتولد سبباً ، وهذه الأفعال صادرة عن الدواعى التى عرفها العبد ابتداء من غير واسطة ، فاشتراكهما فى أن كل واحد منهما مستند إلى فعل خاص بالعبد ، فهما متماثلان من هذه الجهة .

قال السنى : وهذا جواب باطل بأبطل منه ، ورد فاسد بأفسد منه . ومعاذ الله – والله أكبر وأجل وأعظم وأعز – أن يكون فى عبده شىء غير مخلوق له ولا هو داخل تحت قدرته ومشيئته . فما قدر الله حق قدره من زعم ذلك ، ولا عرفه حق معرفته ولا عظمه حق تعظيمه ، بل العبد جسمه وروحه وصفاته وأفعاله ودواعيه وكل ذرة فيه مخلوق لله خلقاً تصرف به فى عبده . وقد بينا أن قدرته وإرادته ودواعيه جزء من أجزاء سبب الفعل غير مستقل بإيجاده ، ومع ذلك فهذا الجزء مخلوق لله فيه ، فهو عبد مخلوق من كل وجه وبكل اعتبار ، وفقره إلى خالقه وبارئه من لوازم ذاته ، وقلبه بيد خالقه وبين أصبعين من أصابعه يقلبه كيف يشاء ، فيجعله مريداً لما شاء وقوعه منه ، كارهاً لما لم يشأ وقوعه ، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . ونعم والله سلسلة المرجحات تنتهى إلى أمر الله الكونى ومشيئته النافذة التى لا سبيل لمخلوق إلى الخروج عنها ، ولكن الجبر لفظ مجمل يراد به حق وباطل كما تقدم . فإن أردتم به أن العبد مضطر فى أفعاله ، وحركته فى الصعود فى السلم كحركته فى وقوعه منه فهذا مكابرة للعقول والفطر . وإن أردتم به أنه لا حول ولا قوة إلا بربه وفاطره فنعم لا حول ولا قوة إلا بالله وهى كلمة عامة لا تخصيص فيها بوجه ما ، فالقوة والقدرة والحول بالله ، فلا قدرة له ولا فعل إلا بالله ، فلا ننكر هذا ولا نجحده لتسمية القدرى له جبراً ، فليس الشأن فى الأسماء « إنْ هى إلا أسماءٌ سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزلَ اللهُ بها من سُلطان » ، فلا نترك لهذه الأسماء مقتضى العقل والإيمان . والمحذور كل المحذور أن نقول إن الله يعذب عبده عَلى ما لا صنع له فيه ولا قدرة له عليه ولا تأثير له فى فعله بوجه ما ، بل يعذبه على فعله هو سبحانه وعلى حركته إذا سقط من علو إلى سفل . نعم لا يمتنع أن يعذبه على ذلك إذا كان قد تعاطى أسبابه بإرادته ومحبته كما يعاقب السكران على ما جناه فى حال سكره لتفريطه وعدوانه بارتكاب السبب ، وكما يعاقب العاشق الذى غلب على صبره وعقله وخرج الأمر عن يده لتفريطه السابق بتعاطى أسباب العشق ، وكما يعاقب الذى آل به إعراضه وبغضه للحق إلى أن صار طبعاً وقفلاً وريناً على قلبه فخرج الأمر عن يده وحيل بينه وبين الهدى ، فيعاقبه على ما لم يبق له قدرة عليه ولا إرادة ، بل هو ممنوع منه ، وعقوبته عليه عدل محض لا ظلم فيه بوجه ما .

فإن قيل : فهل يصير فى هذا الحال مكلفاً وقد حيل بينه وبين ما أمر به وصد

عنه ومنع منه أم يزول التكليف ؟ قيل : ستقف على الجواب الشافى إن شاء الله عن هذا السؤال فى باب القول فى تكليف ما لا يطاق قريباً ، فإنه سؤال جيد ، إذ المقصود ههنا الكلام فى الجبر وما لفظه من الإجمال وما فى معناه من الهدى والضلال .

فصـــل

قال الجبرى : إذا صدر من العبد حركة معينة فإما أن تكون مقدورة للرب وحده ، أو العبد وحده ، أو للرب والعبد ، أو لا للرب ولا للعبد ، وهذا القسم الأخير باطل قطعاً . والأقسام الثلاثة قد قال بكل واحد منها طائفة . فإن كانت مقدورة للرب وحده فهو الذى يقوله ، وذلك عين الجبر . وإن كانت مقدورة للعبد وحده فذلك إخراج لبعض الأشياء عن قدرة الرب تعالى ، فلا يكون على كل شىء قديراً ، ويكون العبد المخلوق الضعيف قادراً على ما لم يقدر عليه خالقه وفاطره . وهذا هو الذى فارقت به القدرية التوحيد وضاهت به المجوس . وإن كانت مقدورة للرب والعبد لزمت الشركة ووقوع مفعول بين فاعلين ومقدور بين قادرين ، وأثر بين مؤثرين ، وذلك محال لأن المؤثرين إذا اجتمعا استقلالاً على أثر واحد فهو غنى عن كل منهما بكل منهما ، فيكون محتاجاً إليهما مستغنياً عنهما .

قال السنى : قد افترق الناس فى هذا المقام فرقاً شتى ففرقة قالت : إنما تقع الحركة بقدرة الله وحده لا بقدرة العبد ، وتأثير قدرة العبد فى كونها طاعة أو معصية ، فقدرة الرب وحده اقتضت وجودها وقدرة العبد اقتضت صفتها . وهذا قول القاضى أبى بكر ومن اتبعه . ولعمر الله إنه لغير شافٍ ولا كافٍ ، فإن صفة الحركة إن كان أثراً وجودياً فقد أثرت قدرته فى أمر موجود فلا يمتنع تأثيرها فى نفس الحركة ، وإن كان صفتها أمراً عدمياً كان متعلق قدرته عدماً لا وجوداً ، وذلك ممتنع ، إذ أثر القدرة لا يكون عدماً صرفاً . وفرقة أخرى قالت : بل الفعل وصفته واقع بمحض قدرة الله وحده ، ولا تأثير لقدرة العبد فى هذا ولا هذا ، وهذا قول الأشعرى ومن اتبعه . وفرقة قالت : بل المؤثر قدرة العبد وحده دون قدرة الرب . ثم انقسمت هذه الفرقة إلى فرقتين ، فرقة قالت إن قدرة العبد هى المؤثرة مع كون الرب قادراً على

الحركة ، وقالت إن مقدورات العباد مقدورة لله تعالى ، وهذا قول أبى الحسين البصرى ، وأتباعه الحسينية ، وفرقة قالت : إن قدرة العبد هى المؤثرة ، والله سبحانه غير قادر على مقدور ، وهذا قول المشايخية أتباع أبى على وأبى هاشم . وليس عند ابن الخطيب وجمهور المتكلمين غير هذه الأقوال التى لا تشفى عليلاً ولا تروى غليلاً ، وليس عند أربابها إلا مناقضة بعضهم بعضاً . وقد أجاب بعض أصحاب أبى الحسين عن هذا السؤال أنه وإن كان يقول بمقدور بين قادرين فله أن يقول فى هذا المقام إن كان الدليل الذى ذكرته دليلاً صحيحاً على استحالة اجتماعهما على فعل واحد فإنما يدل على استحالته على فعلهما على سبيل الجمع ولا يستحيل على سبيل البدل ، كما يستحيل حصول جوهرين فى مكان واحد ولا يستحيل حصولهما فيه على البدل .

وهذا جواب باطل قطعاً ، فإن مضمونه أن أحدهما لا يقدر عليه إلا إذا تركه الآخر . فحال تلبس العبد بالفعل بقدرته وإرادته إن كان مقدوراً لله فهو القول بمقدور بين قادرين ، وإن لم يكن مقدوراً له لزم إخراج بعض الممكنات عن قدرته .

فإن قلت : هو قادر عليه بشرط أن لا يقدر عليه العبد ، قيل لك : فهذا تصريح منك بأنه فى حال قدرة العبد عليه لا يقدر عليه الرب ، فلا ينفعك القول بأنه قادر عليه على البدل . وأيضاً فإن قدر عليه بشرط أن لا يقدر عليه العبد فإذا قدر العبد عليه انتفت قدرة الرب لانتفاء شرطها ، وهذا مما صاح به عليكم أهل التوحيد من أقطار الأرض ورموكم به عن قوس واحدة ، وإنما صانعتم به أهل السنة مصانعة ، وإلا فحقيقة هذا القول أن العبد يقدر على ما لا يقدر عليه الرب ، وحكاية هذا الرأى الباطل كافية فى فساده ، فإن قلت : كما لا يمتنع معلوم واحد بين عالمين ، ومراد واحد بين مريدين ، قيل : هذا من أفسد القياس ، لأن المعلوم لا يتأثر بالعالم ، والمراد لا يتأثر بالمريد ، فيصح الاشتراك فى المعلوم والمراد كما يصح الاشتراك فى المرئى والمسموع ، وأما المقدور فيجوز اشتراك القادرين فيه بالقدرة المصححة وهى صحة وقوعه من كل واحد منهما ، وصحة التأثير من أحدهما لا تنافى صحته من الآخر .

أما اشتراكهما فيه بالقدرة الموجبة المقارنة لمقدورها فهو عين المحال ، إلا أن يراد الاشتراك على البدل فيكون تأثير أحدهما فيه شرطاً فى تأثير الآخر . ولما تفطن أبو الحسين لهذا قال : لست أقول إن إضافته إلى أحدهما هى إضافته إلى الآخر ، كما أن الشيء الواحد يكون معلوماً لعالمين ويمتنع أن يكون علم أحدهما به هو علم الآخر ،

فهكذا أقول فى المقدور بين قادرين ، ليست قدرة أحدهما عليه هى قدرة الآخر ، والمفعول بين فاعلين ليس فعل أحدهما فيه هو فعل الآخر ، وإنما معنى قولى هذا أنه فعل لهذا وتأثير له أنه لقدرته وداعيته وجد ، وليس معنى كونه وجد لقدرة هذا وداعيته هو معنى كونه وجد لقدرة الآخر وداعيته . قال : وليس يمتنع فى العقل إضافة شىء واحد إلى شيئين لكنه يمتنع أن يكون إضافته إلى أحدهما هى عين إضافته إلى الآخر . وهذا لا يجدى عنه شيئاً . فإن التقسيم المذكور دائر فيه . ونحن نقول : قد دل الدليل على شمول قدرة الرب سبحانه لكل ممكن من الذوات والصفات والأفعال ، وأنه لا يخرج شىء عن مقدوره البتة . ودل الدليل أيضاً على أن العبد فاعل لفعله بقدرته وإرادته ، وأنه فعل له حقيقة يمدح ويذم به عقلاً وعرفاً وشرعاً ، وفطرة فطر الله عليها العباد حتى الحيوان البهيم . ودل الدليل على استحالة مفعول واحد بالعين بين فاعلين مستقلين ، وأثر واحد بين مؤثرين فيه على سبيل الاستقلال . ودل الدليل أيضاً على استحالة وقوع حادث لا محدث له ، ورجحان راجح لا مرجح له ، وهذه أمور كتبها الله سبحانه فى العقول ، وحجج العقل لا تتناقض ولا تتعارض ولا يجوز أن يضرب بعضها ببعض ، بل يقال بها كلها ويذهب إلى موجبها فإنها يصدق بعضها بعضاً . وإنما يعارض بينهما من ضعفت بصيرته وإن كثر كلامه وكثرت شكوكه ، والعلم أمر آخر وراء الشكوك والإشكالات ، ولهذا تناقض الخصوم .

وهذا رأس مال المتكلمين . والقول الحق لم ينحصر فى هذه الأقوال التى حكوها فى المسألة . والصواب أن يقال : تقع الحركة بقدرة العبد وإرادته التى جعلها الله فيه ، فالله سبحانه إذا أراد فعل العبد خلق له القدرة والداعى إلى فعله ، فيضاف الفعل إلى قدرة العبد إضافة السبب إلى مسببه ، ويضاف إلى قدرة الرب إضافة المخلوق إلى الخالق ، فلا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين قدرة أحدهما أثر لقدرة الآخر وهى جزء سبب ، وقدرة القادر الآخر مستقلة بالتأثير . والتعبير عن هذا المعنى بمقدور بين قادرين تعبير فاسد وتلبيس ، فإنه يوهم أنهما متكافئان فى القدرة ، كما تقول : هذا الثوب بين هذين الرجلين ، وهذه الدار بين هذين الشريكين ، وإنما المقدور واقع بالقدرة الحادثة وقوع المسبب بسببه ، والسبب أو المسبب والفاعل والآلة كله أثر القدرة القديمة . ولا نعطل قدرة الرب سبحانه عن شمولها وكمالها وتناولها لكل ممكن ، ولا نعطل قدرة الرب التى هى سبب عما جعلها الله سبباً له ومؤثرة فيه ،

وليس فى الوجود شىء مستقل بالتأثير سوى مشيئة الرب سبحانه وقدرته ، وكل ما سواه مخلوق له وهو أثر قدرته ومشيئته ، ومن أنكر ذلك لزمه إثبات خالق سوى الله ، أو القول بوجود مخلوق لا خالق له ، فإن فعل العبد إن لم يكن مخلوقاً لله كان مخلوقاً للعبد إما استقلالاً وإما على سبيل الشركة وإما أن يقع بغير خالق ، ولا مخلص عن هذه الأقسام لمنكر دخول الأفعال تحت قدرة الرب ومشيئته وخلقه . وإذا عرف هذا فنقول : الفعل وقع بقدرة الرب خلقاً وتكويناً كما وقعت سائر المخلوقات بقدرته وتكوينه ، وبقدرة العبد سبباً ومباشرة والله خلق الفعل والعبد فعله وباشره ، والقدرة الحادثة وأثرها واقعان بقدرة الرب ومشيئته .

فصل

قال الجبرى : لو كان العبد فاعلاً لأفعاله لكان عالماً بتفاصيلها ، لأنه يمكن أن يكون الفعل أزيد مما فعله أو أنقص ، فوقوعه على ذلك الوجه مشروط بالعلم بتفصيله ، ومعلوم أن النائم والغافل قد يفعل ولا يشعر بكيفية ولا قدرة ، وأيضاً فالمتحرك يقطع المسافة ولا شعور له بتفاصيل الحركة ولا أجزاء المسافة ، ومحرك أصبعه محرك لأجزائها ولا يشعر بعدد أجزائها ولا بعدد أحيازها ، والمتنفس يتنفس باختياره ولا يشعر فى الغالب بنفسه فضلاً عن أن يشعر بكميته وكيفيته ومبدئه ونهايته ، والغافل قد يتكلم بالكلمة ويفعل الفعل باختياره ثم بعد فراغه منه يعلم أنه لم يكن قاصداً له ، فنحن نعلم علماً ضرورياً من أنفسنا عدم علمنا بوجود أكثر حركاتنا وسكناتنا فى حالة المشى والقيام والقعود ، ولو أردنا فصل كل جزء من أجزاء حركاتنا فى حالة إسراعنا بالمشى والحركة والإحاطة به لم يمكنا ذلك ، بل ونعلم ذلك من حال أكمل العقلاء فما الظن بالحيوانات العجم فى مشيها وطيرانها وسباحتها حتى الذر والبعوض ، وهذا مشاهد فى السكران ومن اشتد به الغضب ، ولهذا قال تعالى :

﴿ يا أيُّها الذين آمنُوا لا تَقربُوا الصلاةَ وأنتم سُكَارى حتَّى تَعْلمُوا ما تَقولُونَ ﴾ ..

فدل على أن السكران يصدر منه أقوال لا يعلم بها فكيف يكون هو المحدث لتلك الأقوال وهو لا يشعر بها ، والإرادة فرع الشعور ، ولهذا أفتى الصحابة بأنه

لا يقع طلاق السكران ، نزلوا حركة لسانه منزلة تحريك غيره له بغير إرادته ، وهذا قال النبى ﷺ : « لا طلاق فى إغلاق » ، لأن الإغلاق يمنع العلم والإرادة ، فكيف يكون التطليق فعله وهو غير عالم به ولا مريد له . وأيضاً فقد قال جمهور الفقهاء إن الناسى غير مكلف ، لأنه فعله لا يدخل تحت الاختيار ، ففعله غيره مضاف إليه مع أنه وقع باختياره . وقد أشار النبى ﷺ إلى هذا المعنى بعينه فى قوله : « من أكل أو شرب ناسياً فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » فأضاف فعله إلى الله لا إليه ، فلم يكن له فعل فى الأكل والشرب فلم يفطر به .

قال السنى : هذا موضع تفصيل لا يليق به الإجمال ، فنقول : ما يصدر من العبد من الأفعال ينقسم أقساماً متعددة بحسب قدرته وعلمه وداعيته وإرادته ، فتارة يكون ملجأ إلى الفعل لا إرادة له فيه بوجه ما ، كمن أمسكت يده وضرب بها غيره أو أمسكت إصبعه وقلع بها عين غيره ، فهذا فعله بمنزلة حركات الأشجار بالريح ، ولهذا لا يترتب عليه حكم البتة ولا يمدح عليه ولا يذم ولا يثاب ولا يعاقب ، وهذا لا يسمى فاعلاً عقلاً ولا شرعاً ولا عرفاً . وتارة يكون مكرهاً على أن يفعل ، فهذا فعله يضاف إليه وليس كالملجأ الذى لا فعل له . واختلف الناس هل يقال إنه فعل باختياره وإنه يختار ما فعله أو لا يطلق عليه ذلك ، على قولين . والتحقيق أن النزاع لفظى . فإنه فعل بإرادة هو محمول عليها مكره عليها . فهو مكره مختار ، مكره على أن يفعل بإرادته مريد ليفعل ما أكره عليه . فإن أريد بالمختار من يفعل بإرادته وإن كان كارهاً للفعل فالمكره مختار ، وأيضاً فهو مختار ليفعل ما أكره لتخلصه به مما هو أكره إليه من الفعل ، فلما عرض له مكروهان أحدهما أكره إليه من الآخر اختار أيسرهما دفعاً لأشقهما ، ولهذا يقتل قصاصاً إذا قتل عند الجمهور ، والملجأ لا يقتل باتفاق الناس . ومما يوضح هذا أن المكره على التكلم لا يتأتى منه التكلم إلا باختياره وإرادته ، ولهذا أوقع طلاقه وعتاقه بعض العلماء ، والجمهور قالوا لا يقع ، لأن الله جعل كلام المكره على كلمة الكفر لغواً لا يترتب عليه أثره ، لأنه وإن قصد التكلم باللفظ دفعاً عن نفسه فلم يقصد معناه وموجبه ، حتى قال بعض الفقهاء : لو قصد الطلاق بقلبه مع الإكراه لم يقع طلاقه لأن قوله هذر ولغو عند الشارع ، فوجوده كعدمه فى حكمه ، فبقى مجرد القصد وهو غير موجب للطلاق . وهذا

ضعيف ، فإن الشارع إنما ألغى قول المكره إذا تجرد عن القصد وكان قلبه مطمئناً بضده ، فأما إذا قارن اللفظ القصد وأطمأن القلب بموجبه فإنه لا يعذر .

فإن قيل : فما تقولون فيمن ظن أن الإكراه لا يمنع وقوع الطلاق فقصده جاهلاً بأن الإكراه مانع من وقوعه ، قيل : هذا لا يقع طلاقه لأنه لما ظن أن الإكراه على الطلاق يوجب وقوعه إذا تكلم به كان حكم قصده حكم لفظه فإنه إنما قصده دفعاً عن نفسه لما علم أنه لا يتخلص إلا به . ولم يظن أن الكلمة بدون القصد لغو ، أو دهش عن ذلك ولا وطر له فى الطلاق ، فهذا لا يقع بخلاف الأول ، فإنه لما أكره على الطلاق نشأ له قصد طلاقها إذا لا غرض له أن يقيم مع امرأة أكره على طلاقها وإن كان لو لم يكره لم يبتدىء طلاقها . والمقصود أن المكره مريد لفعله غير ملجأ إليه .

فصـــل

وأما أفعال النائم فلا ريب فى وقوع الفعل القليل منه والكلام المفيد . واختلف الناس هل تلك الأفعال مقدورة له أو مكتسبة أو ضرورية بعد أتفاقهم على أنها غير داخلة تحت التكليف . فقالت المعتزلة ، وبعض الأشعرية : هى مقدورة له ، والنوم لا يضاد القدرة وإن كان يضاد العلم وغيره من الإدراكات . وذهب أبو إسحاق وغيره إلى أن ذلك الفعل غير مقدور له ، وأن النوم يضاد القدرة كما يضاد العلم . وذهب القاضى أبو بكر وكثير من الأشعرية إلى أن فعل النائم لا يقطع بكونه مكتسباً ولا بكونه ضرورياً . وكل من الأمرين ممكن . قال أصحاب القدرة : كان النائم قادراً فى يقظته وقدرته باقية والنوم لا ينافيها ، فوجب استصحاب حكمها . قالوا : وأيضاً فالنائم إذا انتبه فهو ما كان عليه فى نومه ، ولا يتجدد أمر وراء زوال النوم وهو قادر بعد الانتباه وزوال النوم غير موجب للاقتدار ولا وجوده نافياً للقدرة . قالوا : وأيضاً قد يوجد من النائم ما لو وجد منه فى حال اليقظة لكان واقعاً على حسب الداعى والاختيار ، والنوم وإن نافى القصد فلا ينافى القدرة . قال النافون للقدرة : قولكم النوم لا ينافى القدرة دعوى كاذبة ، فإن النائم منفعل محض متأثر صرف ، ولهذا لا يمتنع ممن يؤثر فيه . وقولكم لم يتجدد له أمر غير زوال النوم فالتجدد زوال المانع

من القدرة فعاد إلى ما كان عليه ، كمن أوثق غيره رباطاً ومنعه من الحركة فإذا حلَّ رباطه تجدد زوال المانع . قالوا : نجد تفرقة ضرورية بين حركة النائم وحركة المرتعش والمفلوج ، وما ذاك إلا أن حركته مقدورة له ، وحركة المرتعش غير مقدورة له . والتحقيق أن حركة النائم ضرورية له غير مكتسبة ، وكما فرَّقنا فى حق المستيقظ بين حركة ارتعاشه وحركة تصفيقه كذلك نجد تفرقة ضرورية بين حركة النائم وحركة المستيقظ .

فصل

وأما زائل العقل بجنون أو سكر فليست أفعاله اضطرارية كأفعال الملجأ ولا اختيارية بمنزلة أفعال العامل العالم بما يفعله ، بل هى قسم آخر من الاضطرارية ، وهى جارية مجرى أفعال الحيوان وفعل الصبى الذى لا تمييز له ، بل لكل واحد من هؤلاء داعية إلى الفعل يتصورها ، وله إرادة يقصد بها وقدرة ينفذ بها وإن كان داعيه نوعاً آخر غير داعى العاقل العالم بما يفعله ، فلابد أن يتصور ما فى الفعل من الغرض ثم يريده ويفعله ، وهذه أفعال طبيعية واقعة بالداعى والإرادة والقدرة ، والدواعى والإرادات تختلف ولهذا لا يكلف أحد هؤلاء بالفعل فأفعاله لا تدخل تحت التكليف وليست كأفعال الملجأ ولا المكره ، وهى مضافة إليهم مباشرة ، أو إلى خالق ذواتهم وصفاتهم خلقاً ، فهى مفعولة وأفعال لهم ، والساهى الذى يفعل الفعل مع غفلته وذهوله فهو إنما يفعله بقدرته إذ لو كان عاجزاً لما تأتى منه الفعل ، وله إرادة لكنه غافل عنها ، فالإرادة شىء والشعور بها شىء آخر ، فالعبد قد يكون له إرادة وهو ذاهل عن شعوره بها لاشتغال محل التصور منه بأمر آخر منعه من الشعور بالإرادة فعملت عملها وهى غير مشعور بها ، وإن كان لابد من الشعور عند كل جزء من أجزائه ، وبالله التوفيق . وبالجملة فالفعل الاختيارى يستلزم الشعور بالفعل فى الجملة ، وأما الشعور به على التفصيل فلا يستلزمه .

فصل

قال الجبرى : ضلال الكافر وجهله عند القدرى مخلوق له موجود بإيجاده

اختياراً ، وهذا ممتنع ، فإنه لو كان كذلك لكان قاصداً له إذ القصد من لوازم الفعل اختياراً ، واللازم ممتنع فإن عاقلاً لا يريد لنفسه الضلال والجهل فلا يكون فاعلاً له اختياراً .

قال السنى : عجباً لك أيها الجبرى تنزه العبد أن يكون فاعلاً للكفر والجهل والظلم ثم تجعل ذلك كله فعل الله سبحانه . ومن العجب قولك إن العاقل لا يقصد لنفسه الكفر والجهل وأنت ترى كثيراً من الناس يقصد لنفسه ذلك عناداً وبغياً وحسداً مع علمه بأن الرشد والحق فى خلافه ، فيطيع دواعى هواه وغيه وجهله ويخالف داعى رشده وهداه ، ويسلك طريق الضلال ويتنكب عن طريق الهدى وهو يراهما جميعاً . قال أصدق القائلين :

﴿ سأصْرِفُ عن آياتِىَ الَّذين يَتكبَّرونَ فى الأرضِ بغيرِ الحقِّ وإنْ يَرَوْا كلَّ آيةٍ لا يُؤمِنُوا بها وإنْ يَرَوْا سَبيلَ الرُّشدِ لا يتَّخذُوه سَبيلاً وإنْ يَرَوْا سَبِيلَ الغَىِّ يتَّخذُوه سَبيلاً ذلك بأنَّهم كذَّبوا بآياتِنا وكانُوا عنها غَافِلينَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وأمَّا ثمودُ فَهديْناهم فاسْتحبُّوا العَمَى على الهُدَى ﴾ ..

وقال تعالى عن قوم فرعون :

﴿ فلمَّا جاءتْهم آياتُنا مُبصِرةً قالوا هذا سِحرٌ مبينٌ * وجَحَدُوا بها واسْتَيْقَنَتْها أنفسُهم ظُلماً وعُلوًّا ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وزيَّنَ لهم الشَّيطانُ أعمالَهم فَصدَّهم عن السَّبِيلِ وكانُوا مُسْتبصِرِينَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ ولقد علمُوا لَمَنِ اشْترَاه ما له فى الآخرةِ من خَلاقٍ ﴾ ..

وقال :

﴿ بئسَ ما اشْترَوْا به أنفسَهم أنْ يكفرُوا بما أنزلَ اللهُ بَغْياً أنْ يُنزِّلَ اللهُ من فضلِه على مَنْ يشاءُ من عِبَادِه ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ يا أهلَ الكتابِ لِمَ تكفرونَ بآياتِ اللهِ وأنتم تَشهدُونَ ۝ يا أهلَ الكتابِ لِمَ تَلبِسونَ الحقَّ بالباطلِ وتَكتمُونَ الحقَّ وأنتم تَعْلمُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ يا أهلَ الكتابِ لِمَ تَصدُّونَ عن سبيلِ اللهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونها عِوجاً وأنتم شُهداء ﴾ ..

وهذا فى القرآن كثير يبين سبحانه فيه اختيارهم الضلال والكفر عمداً على علم . هذا وكم من قاصد أمراً يظن أنه رشد وهو ضلال وغى .

فصل

قال الجبرى : لو جاز تأثير قدرة العبد فى القول بالإيجاد لجاز تأثيرها فى إيجاد كل موجود ، لأن الوجود قضية واحدة مشتركة بين الموجودات الممكنة وإن اختلفت محاله وجهاته . ويلزم من صحة تأثير القدرة فى بعضه صحة تأثيرها فى جميعه لاتحاد المتعلق ، وإن ما ثبت لأحد المثلين ثبت للآخر . وأيضاً فالمصحح للتأثير هو الإمكان ، ويلزم من الاشتراك فى المصحح للتأثير الاشتراك فى الصحة ، ومعلوم قطعاً أن قدرة العبد لا تتعلق بإيجاد الأجسام وأكثر الأعراض ، إنما تتعلق ببعض الأعراض القائمة بمحل قدرته .

قال السنى : لقد كشف الله عوار مذهب يكون إثباته مستنداً إلى مثل هذه الخرافات التى حاصلها أنه يلزم من صحة قدرة العبد على قلع حصاة من الأرض صحة قدرته على قلع الجبل ، ومن إمكان حمله لرطل إمكان حمله لمائة ألف رطل ، ومن إيجاده للفعل القائم به من الأكل والشرب والصلاة وغيرها صحة إيجاده لخلق السموات والأرض وما بينهما . وهل سمع فى الهذيان بأسمج من هذا وأغث منه . واشتراك الموجودات فى مسمى الوجود الكلى العام لا يلزم منه أن ما جاز على موجود ما جاز على كل موجود . وهذا أسمج من الأول وأبين فساداً . ولا يلزم من ذلك تماثل البعوضة والفيل ، وتماثل الأجسام والأعراض . ومن يجعل من الجبرية للقدرة الحادثة

تعلقاً ما بفعل العبد يعترف بالفرق ، ويقول قدرته تتعلق ببعض الأعراض ولا تتعلق بالأجسام ولا بكل الأعراض . فإن احتج على إبطال التأثير بهذه الشبهة الغثة ألزم بها بعينها فى عموم تعلق قدرته بكل موجود .

فصـــل

قال الجبرى : دليل التوحيد ينفى كون العبد فاعلاً ، وأن يكون لقدرته تأثير فى فعله وتقريره بدليل التمانع .

قال السنى : دليل التوحيد إنما ينفى وجود رب ثانٍ ، ويدل على أنه لا رب إلا هو سبحانه ، ولا يدل على امتناع وجود مخلوق له قدرة وإرادة مخلوقة يحدث بها وهو وقدرته وإرادته وفعله مخلوق لله ، فهو بعد طول مقدماته واعتراف فضلائكم بالعجز عن تقريره وذكر ما فى مقدماته من منع ومعارضة ، إنما ينفى وجود قادرين متكافئين قدرة كل واحد منهما من لوازم ذاته ليست مستفادة من الآخر ، وهو دليل صحيح فى نفسه ، وإن عجزتم عن تقريره ، ولكن ليس فيه ما ينفى أن تكون قدرة العبد وإرادته سبباً لوجود مقدوره ، وتأثيرها فيه تأثير الأسباب فى مسبباتها ، فلا للتوحيد قررتم بدليل التمانع ولا للجبر . وقد كفانا أفضل متأخريكم بيان تنافى هذا الدليل من الممنوع والمعارضات .

قال الجبرى : دعنا من هذا كله ، أليس فى القول بتأثير قدرة العبد فى مقدوره مع الاعتراف بأن الله سبحانه قادر على مقدور العبد إلزام وقوع المقدور الواحد بين القادرين والدليل ينفيه ؟ .

قال السنى : ما تعنى بقولك يلزم وقوع مقدور بين قادرين ؟ أتعنى به قادرين مستقلين متكافئين أم تعنى به قادرين تكون قدرة أحدهما مستفادة من الآخر ؟ فإن عنيت الأول منعت الملازمة وإن عنيت الثانى منع انتفاء اللازم . ومثبتو الكسب يجيبون عن هذا بأنه لا يمتنع وقوع مقدور بين قادرين لقدرة أحدهما تأثير فى إيجاده ولقدرة الآخر تأثير فى صفته ، كما يقوله القاضى أبو بكر ومن تبعه . والأشعرى يجيب عنه على أصله بأن الفعل وقع بين قادرين لا تأثير لقدرة أحدهما فى المقدور ، بل تعلق

قدرته بمقدورها كتعلق العلم بمعلومه ، وإنما الممتنع عنده وقوع مقدور بين قادرين مؤثرين ، وهذا الاعتذار لا يخرج عن الجبر ، وإن زخرفت له العبارات . وأجاب عنه الحسينية بما حكيناه أنه لا يمتنع مقدور بين قادرين على سبيل البدل ويمتنع على سبيل الجمع ، وقد تقدم فساده . وأجاب عنه المشايخية بأنه مقدور للعبد وليس مقدوراً للرب ، وهذا أبطل الأجوبة وأفسدها ، والقائلون به يقولون إن الله – سبحانه عن إفكهم – يريد الشيء فلا يكون ، ويكون الشيء بغير إرادته ومشيئته ، فيريد ما لا يكون ويكون ما لا يريد . وكفى بهذا بطلاناً وفساداً .

قال الجبرى : الفعل عند المرجح التام واجب والمرجح ليس من العبد وإلا لزم التسلسل فهو من الرب ، فإذا وجب الفعل عنده فهو الجبر بعينه .

قال السنى : قد تقدم هذا الدليل وبيان ما فيه ، وحيث أعدتموه بهذه العبارة الوجيزة المختصرة فنحن نذكر الأجوبة عنه كذلك . قولكم : لابد من مرجح يرجح الفعل على الترك أو بالعكس مسلم . قولكم : المرجح إن كان من العبد لزم التسلسل وإن كان من الرب لزم الجبر ، جوابه : ما المانع أن يكون من فعل العبد ولا يلزم التسلسل بأن يكون من فعله على وجه لا يكون الترك ممكناً له حينئذ ، ولا يلزم من سلب الاختيار عنه فى فعل المرجح سلبه عنه مطلقاً ، ثم ما المانع أن يكون المرجح من فعل الله ، ولا يلزم الجبر فإنكم إن عنيتم بالجبر أنه غير مختار للفعل ، ولا مريد له لم يلزم الجبر بهذا الاعتبار ، لأن الرب سبحانه جعل المرجح اختيار العبد ومشيئته فانتفى الجبر ، وإن عنيتم بالجبر أنه وجد لا بإيجاد العبد لم يلزم الجبر أيضاً بهذا الاعتبار ، وإن عنيتم أنه يجب عند وجود المرجح وأنه لابد منه فنحن لا ننفى الجبر بهذا الاعتبار . وتسمية ذلك جبراً اصطلاح يختص بكم ، وهو اصطلاح فاسد ، فإن الرب سبحانه يجب عند وجود مرجحه التام ، ولا يكون ذلك جبراً بالنسبة إليه سبحانه ، ثم هذا لازم على من أثبت الكسب منكم ، فنقول له فى الكسب ما قاله فى أصل الفعل سواء ، ومن لم يثبت الكسب لزم ذلك فى فعل الرب كما تقدم . فإن قلتم : الفرق أن صدور الفعل عن القادر موقوف على الإرادة وإرادة العبد محدثة فافتقرت إلى محدث ، فإن كان ذلك المحدث هو العبد لزم التسلسل فوجب انتهاء جميع الإرادات إلى إرادة ضرورية يخلقها الله فى القلب ابتداء ويلزم منه الجبر بخلاف إرادة الرب سبحانه فإنها قديمة مستغنية عن إرادة أخرى فلا تسلسل ،

قيل لكم : لا يجدى هذا عليكم فى دفع الإلزام ، فإن الإرادة القديمة إما أن يصح معها الفعل بدلاً عن الترك وبالعكس أو لا ، فإن كان الأول فلابد لأحد الطرفين من مرجح ، والكلام فى ذلك المرجح كالكلام فى الأول ، ويلزم التسلسل ، وإن كان الثانى لزم الجبر .

قال الجبرى : معتمدى فى الجبر على حرف لا خلاص لكم منه إلا بالزام الجبر ، وهو أن العبد لو كان فاعلاً لكان محدثاً له ولو كان محدثاً له لكان خالقاً له والشرع والعقل ينفيه ، قال تعالى :

﴿ يا أَيُّها الناسُ اذْكُرُوا نعمةَ اللهِ عليكم هَلْ من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزقُكم من السماءِ والأرضِ لا إله إلَّا هو فأنَّى تُؤفكُونَ ﴾ ..

قال السنى : قد دل العقل والشرع والحس على أن العبد فاعل له وأنه يستحق عليه الذم واللعن ، كما ثبت عن النبى ﷺ أنه رأى حماراً قد وسم فى وجهه فقال : « ألَمْ أنْه عن هذا ؟ لعن الله من فعل هذا » . وقال تعالى :

﴿ ولُوطاً آتَيْناه حُكْماً وعِلْماً ونَجَّيْناه مِنَ القَرْيَةِ الَّتى كانتْ تَعملُ الخَبائِثَ ﴾ ..

وقال :

﴿ هَلْ تُجزَوْنَ إلَّا ما كنتم تَعملُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وَوُفِّيتْ كُلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْ ﴾ ..

وهذا فى القرآن أكثر من أن يذكر ، والحس شاهد به فلا نقبل شبهة تقام على خلافه ، ويكون حكم تلك الشبهة حكم القدح فى الضروريات فلا يلتفت إليه ، ولا يجب على العالم حل كل شبهة تعرض لكل أحد ، فإن هذا لا آخر له . فقولكم : لو كان فاعلاً لفعله لكان محدثاً له ، إن أردتم بكونه محدثاً صدور الفعل منه اتحد اللازم والملزوم ، وصار حقيقة قولكم لو كان فاعلاً لكان فاعلاً . وإن أردتم بكونه محدثاً كونه خالقاً سألناكم ما تعنون بكونه خالقاً ؟ هل تعنون به كونه فاعلاً أم تعنون به أمراً آخر ، فإن أردتم الأول كان اللازم فيه عين الملزوم ، وإن أردتم أمراً آخر

غير كونه فاعلاً فبيِّنوه . فإن قلتم : نعنى به كونه موجداً للفعل من العدم إلى الوجود ، قيل : هذا معنى كونه فاعلاً ، فما الدليل على إحالة هذا المعنى ، فسموه ما شئتم إحداثاً أو إيجاداً أو خلقاً فليس الشأن فى التسميات وليس الممتنع إلا أن يكون مستقلاً بالإيجاد ، وهذا غير لازم لكونه فاعلاً فإنا قد بينا أن غاية قدرة العبد وإرادته وداعيه وحركته أن تكون جزء سبب ، وما توقف عليه الفعل من الأُسباب التى لا تدخل تحت قدرته أكثر من الجزء الذى إليه بأضعاف مضاعفة ، والفعل لا يتم إلا بها . فإن قيل : فهذا الجبر بعينه ، قيل : ذلك السبب الذى أعفى به من القدرة والإرادة هو الذى أخرجه من الجبر وأدخله فى الاختيار ، وكون ذلك السبب من خالقه وفاطره ومنشئه هو الذى أخرجه من الشرك والتعطيل وأدخله فى باب التوحيد ، فالأول أدخله فى باب العدل والثانى أدخله فى باب التوحيد ، ولم يكن ممن نقض التوحيد بالعدل ولا ممن نقض العدل بالتوحيد ، فهؤلاء جنوا على التوحيد وهؤلاء جنوا على العدل . وهدى الله أهل السنة للتوحيد والعدل ، والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

* * *

الباب العشـرون

فى ذكر مناظرة بين قدرى وسنى

قال القدرى : قد أضاف الله الأعمال إلى العباد بأنواع الإضافة العامة والخاصة ، فأضافها إليهم بالاستطاعة تارة ، كقوله :

﴿ ومَنْ لم يَستطعْ منكم طَوْلاً أنْ يَنْكِحَ المحصَناتِ المؤمناتِ ﴾ ..

وبالمشيئة تارة ، كقوله :

﴿ لِمَنْ شاءَ منكم أنْ يَستقِيمَ ﴾ ..

وبالإرادة تارة ، كقول الخضر :

﴿ فأَردْتُ أنْ أعِيبَها ﴾ ..

وبالفعل والكسب والصنع ، كقوله (يفعلون) ، (يعملون) ..

﴿ بِما كُنتم تَكْسِبونَ ﴾ ، ﴿ لبئسَ ما كانوا يَصْنَعُونَ ﴾ ..

وأما بالإضافة الخاصة فكإضافة الصلاة والصيام والحج والطهارة والزنا والسرقة والقتل والكذب والكفر ، والفسوق وسائر أفعالهم إليهم ، وهذه الإضافة تمتنع إضافتها إليه كما أن إضافة أفعاله تعالى تمتنع إضافتها إليهم ، فلا تجوز إضافة أفعالهم إليه سبحانه دونهم ولا إليه معهم ، فهى إذاً مضافة إليهم دونه .

قال السنى : هذا الكلام مشتمل على حق وباطل ، أما قولك إنه أضاف الأفعال إليهم فحق لا ريب فيه ، وهذا حجة لك على خصومك من الجبرية ، وهم يجيبونك بأن هذا الإسناد لا حقيقة له ، وإنما هو نسبة مجازية صححها قيام الأفعال بهم ، كما يقال جرى الماء وبرد وسخن ، ومات زيد . ونحن نساعدك على بطلان هذا الجواب ومنافاته للعقول والشرائع والفطر ، ولكن قولك هذه الإضافة تمنع إضافتها إليه سبحانه

كلام فيه إجمال وتلبيس ، فإن أردت بمنع الإضافة إليه منع قيامها به ووصفه بها وجريان أحكامها عليه واشتقاق الأسماء منه له فنعم ، هى غير مضافة إليه بشىء من هذه الاعتبارات والوجوه ، وإن أردت بعدم إضافتها إليه عدم إضافتها إلى علمه بها وقدرته عليها ومشيئته العامة وخلقه ، فهذا باطل ، فإنها معلومة له سبحانه مقدورة له مخلوقة ، وإضافتها إليهم لا تمنع هذه الإضافة ، كالأموال فإنها مخلوقة له سبحانه وهى ملكه حقيقة قد أضافها إليهم ، فالأعمال والأموال خلقه وملكه وهو سبحانه يضيفها إلى عبيده وهو الذى جعلهم مالكيها وعامليها ، فصحت النسبتان ، وحصول الأموال بكسبهم وإرادتهم كحصول الأعمال وهو الذى خلق الأموال وكاسبيها والأعمال وعامليها ، فأموالهم وأعمالهم ملكه وبيده كما أن أسماعهم وأبصارهم وأنفسهم ملكه وبيده ، فهو الذى جعلهم يسمعون ويبصرون ويعملون فأعطاهم حاسة السمع والبصر وقوة السمع والبصر وفعل الأسماع والأبصار ، وأعطاهم آلة العمل وقوة العمل ونفس العمل ، فنسبة قوة العمل إلى اليد والكلام إلى اللسان كنسبة قوة السمع إلى الأذن والبصر إلى العين ، ونسبة الرؤية والاستماع اختياراً إلى محلهما كنسبة الكلام والبطش إلى محلهما ، وإن كانوا هم الذين خلقوا لأنفسهم الرؤية والسمع فهل خلقوا محلهما ، وقوى المحل والأسباب الكثيرة التى تصلح معها الرؤية والسمع ، أم الكل خلق من هو خالق كل شىء وهو الواحد القهار ؟ .

قال القدرى : لو كان الله سبحانه هو الفاعل لأفعالهم لاشتقت له منها الأسماء وكان أولى بأسمائها منهم ، إذ لا يعقل الناس على اختلاف لغاتهم وعاداتهم ودياناتهم قائماً إلا من فعل القيام ، وآكلاً إلا من فعل الأكل ، وسارقاً إلا من فعل السرقة . وهكذا جميع الأفعال لازمها ومتعديها ، فقلبتم أنتم الأمر وقلبتم الحقائق فقلتم من فعل هذه الأفعال حقيقة لا يشتق له منها اسم وإنما يشتق منها الأسماء لمن لم يفعلها ولم يحدثها ، وهذا خلاف المعقول واللغات وما تتعارفه الأمم .

قال السنى : هذا إنما يلزم إخوانك وخصومك الجبرية القائلين بأن العبد لم يفعل شيئاً البتة ، وأما من قال العبد فاعل لفعله حقيقة ، والله خالقه وخالق آلات فعله الظاهرة والباطنة ، فإنه إنما يشتق الأسماء لمن فعل تلك الأفعال فهو القائم والقاعد والمصلى والسارق والزانى حقيقة ، فإن الفعل إذا قام بالفاعل عاد حكمه إليه ولم يعد إلى غيره ، واشتق له منه اسم ولم يشتق لمن لم يقم به . فههنا أربعة أمور : أمران

معنويان فى النفى والإثبات ، وأمران لفظيان فيهما . فلما قام الأكل والشرب والزنا والسرقة بالعبد عادت أحكام هذه الأفعال إليه واشتقت له منها الأسماء ، وامتنع عود أحكامها إلى الرب ، واشتقاق أسمائها له . ولكن من أين يمنع هذا أن تكون معلومة للرب سبحانه مقدورة له ، مكونة له ، واقعة من العباد بقدرة ربهم وتكوينه ؟ .

قال القدرى : لو كان خالقاً لها لزمته هذه الأمور .

قال السنى : هذا باطل ودعوى كاذبة ، فإنه سبحانه لا يشتق له اسم مما خلقه فى غيره ولا يعود حكمه عليه ، وإنما يشتق الاسم لمن قام به ذلك ، فإنه سبحانه خلق الألوان والطعوم والروائح والحركات فى محالها ولم يشتق له منها اسم ولا عادت أحكامها إليه . ومعنى عود الحكم إلى المحل الإخبار عنه بأنه يقوم ويقعد ويأكل ويشرب .

قال السنى : ومن ههنا علم ضلال المعتزلة الذين يقولون إن القرآن مخلوق خلقه الله فى محل ثم اشتق له اسم المتكلم باعتبار خلقه له وعاد حكمه إليه فأخبر عنه أنه تكلم به . ومعلوم أن الله سبحانه خالق صفات الأجسام وأعراضها وقواها فكيف جار أن يشتق له اسم مما خلقه من الكلام فى غيره ولم يشتق له اسم مما خلقه من الصفات والأعراض فى غيره ؟ فأنت أيها القدرى نقضت أصولك بعضها ببعض ، وأفسدت قولك فى مسألة الكلام بقولك فى مسألة القدر ، وقولك فى القدر بقولك فى الكلام ، فجعلته متكلماً بكلام قائم بغيره وأبطلت أن يكون فاعل الفعل قائماً بغيره . فإن كنت أصبت فى مسألة الكلام فقد نقضت أصلك فى القدر ، وإن أصبت فى هذا الأصل لزم خطأك فى مسألة الكلام ، فأنت مخطىء على التقديرين .

قال القدرى : فما تقول أنت فى هذا المقام ؟ .

قال السنى : لا تناقض فى هذا ولا فى هذا ، بل أصفه سبحانه بما قام به ، وأمتنع من وصفه بما لم يقم .

قال القدرى : فالآن حمى الوطيس ، فأنت والمسلمون وسائر الخلق تسمونه تعالى خالقاً ورازقاً ومميتاً . والخلق والرزق والموت قائم بالمخلوق والمرزوق والميت ، إذا لو قام ذلك بالرب سبحانه فالخلق إما قديم وإما حادث ، فإن كان قديماً لزم قدم المخلوق لأنه نسبة بين الخالق والمخلوق ، ويلزم من كونها قديمة قدم المصحح لها ، وإن كان

حادثاً لزم قيام الحوادث به ، وافتقر ذلك الخلق إلى خلق آخر فلزم التسلسل ، فثبت أن الخلق غير قائم به سبحانه ، وقد اشتق له منه اسم .

قال السنى : أى لازم من هذه اللوازم التزمه المرء كان خيراً من أن ينفى صفة الخالقية عن الرب سبحانه ، فإن حقيقة هذا القول أنه غير خالق ، فإن إثبات خالق بلا خلق إثبات اسم لا معنى له ، وهو كإثبات سميع لا سمع له ، وبصير لا بصر له ، ومتكلم قادر لا كلام له ولا قدرة ، فتعطيل الرب سبحانه عن فعله القائم به كتعطيله عن صفاته القائمة به . والتعطيل أنواع ، تعطيل المصنوع عن الصانع وهو تعطيل الدهرية والزنادقة ، وتعطيل الصانع عن صفات كماله ونعوت جلاله وهو تعطيل الجهمية نفاة الصفات ، وتعطيله عن أفعاله وهو أيضاً تعطيل الجهمية ، أصل أنبائه ودب فيمن عداهم من الطوائف فقالوا : لا يقوم بذاته فعل لأن الفعل حادث وليس محلاً للحوادث كما قال إخوانهم لا تقوم بذاته صفة لأن الصفة عرض وليس محلاً للأعراض ، فلو التزم الملتزم أى قول التزمه كان خيراً من تعطيل صفات الرب وأفعاله . فالمشبهة ضلالهم وبدعتهم خير من المعطلة . ومعطلة الصفات خير من معطلة الذات ، وإن كان التعطيلان متلازمين لاستحالة وجود ذات قائمة بنفسها لا توصف بصفة ، فوجود هذه محال فى الذهن وفى الخارج . ومعطلة الأفعال خير من معطلة الصفات ، فإن هؤلاء نفوا صفة الفعل وإخوانهم نفوا صفات الذات .

وأهل السمع والعقل وحزب الرسول والفرقة الناجية برآء من تعطيل هؤلاء كلهم فإنهم أثبتوا الذات والصفات وحقائق الأسماء الحسنى إذ جعلها المعطلة مجازاً لا حقيقة له . فشر هذه الفرق لخيرها الفداء . والمقصود أنه أى قول لزمه الملتزم كان خيراً من نفى الخلق وتعطيل هذه الصفة عن الله وإذا عرض على العقل السليم مفعول لا فاعل له ومفعول لا فاعل لفعله لم يجد بين الأمرين فرقاً فى الإحالة ، فمفعول بلا فعل كمفعول بلا فاعل لا فرق بينهما البتة ، فليعرض العاقل على نفسه القول بتسلسل الحوادث ، والقول بقيام الأفعال بذات الرب سبحانه ، والقول بوجود مخلوق حادث عن خلق قديم قائم بذات الرب سبحانه ، والقول بوجود مفعول بلا فعل ، ولينظر أى هذه الأقوال أبعد عن العقل والسمع وأيها أقرب إليهما . ونحن نذكر أجوبة الطوائف عن هذا السؤال ، فقالت طائفة : نختار من هذا التقسيم والترديد كون الخلق والتكوين قديماً بذات الرب سبحانه ، ولا يلزمنا قدم المخلوق المكون كما نقول نحن وأنتم

إن الإرادة قديمة ولا يلزم من قدمها قدم المراد . وكل ما أجبتم به فى صورة الإلزام فهو جوابنا بعينه فى مسألة المكون ، وهذا جواب سديد ، وهو جواب جمهور الحنفية والصوفية وأتباع الأئمة .

فإن قلتم إنما لا يلزم عن قدم الإرادة قدم المراد ، لأنها تتعلق بوجود المراد فى وقته فهو يريد كون الشيء فى ذلك الوقت وأما تكوينه وخلقه قبل وجوده فمحال ، قيل لكم : لسنا نقول إنه كونه قبل وقت كونه ، بل التكوين القديم اقتضى كونه فى وقته ، كما اقتضت الإرادة القديمة كونه فى وقته . فإن قلتم : كيف يعقل تكوين ولا مكون ؟ قيل : كما عقلتم إرادة ولا مراد . فإن قلتم : المريد قد يريد الشيء قبل كونه ولا يكونه قبل كونه ، قيل : كلامنا فى الإرادة المستلزمة لوجوده [لا] فى الإرادة التى لا تستلزم المراد ، وإرادة الرب سبحانه ومشيئته تستلزم وجود مراده . وكذلك التكوين يوضحه أن التكوين هو اجتماع القدرة والإرادة وكلمة التكوين ، وذلك كله قديم ولم يلزم منه قدم الكون .

قالوا : وإذا عرضنا هذا على العقول السليمة وعرضنا عليها مفعولاً بلا فعل بادرت إلى قبول ذاك وإنكار هذا . فهذا جواب هؤلاء .

وقالت الكرامية : بل يختار من هذا الترديد كون التكوين حادثاً . وقولكم : يلزم من ذلك قيام الحوادث بذات الرب سبحانه فالتكوين هو فعله وهو قائم به ، وكأنكم قلتم يلزم من قيام فعله به قيامه به ، وسميتم أفعاله حوادث وتوسلتم بهذه التسمية إلى تعطيلها كما سمى إخوانكم صفاته أعراضاً وتوسلوا بهذه التسمية إلى نفيها عنه ، وكما سموا علوه على مخلوقاته واستواءه على عرشه تحيزاً وتوسلوا بهذه إلى نفيه ، وكما سموا وجهه الأعلى ويديه جوارح وتوسلوا بذلك إلى نفيها . قالوا : ونحن لا ننكر أفعال خالق السموات والأرض وما بينهما ، وكلامه ، وتكليمه ، ونزوله إلى السماء ، واستواءه على عرشه ، ومجيئه يوم القيامة لفصل القضاء بين عباده ، ونداءه لأنبيائه ورسله وملائكته ، وفعله ما شاء بتسميتكم لهذا كله حوادث . ومن أنكر ذلك فقد أنكر كونه رب العالمين ، فإنه لا يتقرر فى العقول والفطر كونه رباً للعالمين إلا بأن نثبت له الأفعال الاختيارية ، وذات لا تفعل ليست مستحقة للربوبية ولا للإلهية ، فالإجلال عن هذا الإجلال واجب ، والتنزيه عن هذا التنزيه متعين . فتنزيه الرب سبحانه عن

قيام الأفعال به تنزيه له عن الربوبية وملكه . قالوا : ولنا على صحة هذه المسألة أكثر من ألف دليل من القرآن والسنة والعقول ، وقد اعترف أفضل متأخريكم بفساد شبهكم كلها على إنكار هذه ، وذكرها شبهة شبهة وأفسدها ، والتزم بها جميع الطوائف حتى الفلاسفة الذين هم أبعد الطوائف من إثبات الصفات والأفعال . قالوا : ولا يمكن إثبات حدوث العالم ، وكون الرب خالقاً ، ومتكلماً ، وسامعاً ، ومبصراً ، ومجيباً للدعوات ، ومدبراً للمخلوقات ، وقادراً ومريداً ، إلا القول بأنه فعال وإن أفعاله قائمة به ، فإذا بطل أن يكون له فعل وأن تقوم بذاته الأمور المتجددة بطل هذا كله .

فصل

وقد أجاب عن هذا عبد العزيز بن يحيى الكنانى فى حيدته فقال فى سؤاله للمريسى : بأى شيء حدثت الأشياء ؟ فقال له : أحدثها الله بقدرته التى لم تزل . فقلت له : أحدثها بقدرته كما ذكرت . أو ليس تقول إنه لم يزل قادراً ؟ قال : بلى . قلت : فتقول إنه لم يزل يفعل ؟ . قال : لا أقول هذا . قلت : فلابد أن نلزمك أن تقول : إنه خلق بالفعل الذى كان بالقدرة ، لأن القدرة صفة . ثم قال عبد العزيز : لم أقل لم يزل الخالق يخلق ، ولم يزل الفاعل يفعل ، وإنما الفعل صفة ، والله يقدر عليه ولا يمنعه منه مانع . فأثبت عبد العزيز فعلاً مقدوراً لله هو صفة ليس من المخلوقات ، وأنه به خلق المخلوقات . وهذا صريح فى أن مذهبه كمذهب السلف وأهل الحديث ، لأن الخلق غير المخلوق ، والفعل غير المفعول ، كما حكاه البغوى إجماعاً لأهل السنة . وقد صرح عبد العزيز أن فعله سبحانه القائم به ، وأنه خلق به المخلوقات ، كما صرح به البخارى فى آخر صحيحه ، وفى كتاب خلق الأفعال ، قال فى صحيحه « باب ما جاء فى تخليق السموات والأرض وغيرها من الخلائق ، وفعل الرب وأمره » . فالرب سبحانه بصفاته وفعله وأمره وكلامه هو الخالق المكون غير مخلوق . وما كان بفعله وأمره وتخليقه وتكوينه فهو مفعول مخلوق مكون . فصرح إمام السنة أن صفة التخليق هى فعل الرب وأمره ، وأنه خالق بفعله وكلامه . وجميع جند الرسول وحزبه مع محمد بن إسماعيل فى هذا . والقرآن مملوء من الدلالة عليه كما دل

عليه العقل والفطرة ، قال تعالى :

﴿ أوَ ليسَ الَّذى خَلقَ السَّمواتِ والأرضَ بِقادرٍ على أنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ ..

ثم أجاب نفسه بقوله :

﴿ بَلَى وهو الخَلَّاقُ العَليمُ ﴾ ..

فأخبر أنه قادر على نفس فعله وهو أن يخلق ، فنفس أن يخلق فعل له وهو قادر عليه . ومن يقول لا فعل له وإن الفعل هو عين المفعول يقول لا يقدر على فعل يقوم به البتة ، بل لا يقدر إلا على المفعول المباين له الحادث بغير فعل منه سبحانه . وهذا أبلغ فى الإحالة من حدوثه بغير قدرة ، بل هو فى الإحالة كحدوثه بغير فاعل ، فإن المفعول يدل على قدرة الفاعل باللزوم العقلى ، ويدل على فعله الذى وجد به بالتضمن ، فإذا سلبت دلالته التضمنية كان سبب دلالته اللزومية أسهل ، ودلالة المفعول على فاعله وفعله دلالة واحدة ، وهى أظهر بكثير من دلالته على قدرته وإرادته . وذكر قدرة الرب سبحانه على أفعاله وتكوينه فى القرآن كثير ، كقوله :

﴿ قُلْ هو القادرُ على أنْ يبعثَ عليكم عَذاباً من فَوْقِكم ﴾ ..

وأن يبعث هو نفس فعله ، والعذاب هو مفعوله المباين له . وكذلك قوله :

﴿ أليسَ ذلك بِقَادرٍ على أنْ يُحيِيَ المَوْتى ﴾ ..

فإحياء الموتى نفس فعله ، وحياتهم مفعوله المباين له ، وكلاهما مقدور له . وقال تعالى :

﴿ بَلَى قَادرينَ على أنْ نُسوِّىَ بَنانه ﴾ ..

فتسوية البنان فعله واستواؤها مفعوله . ومنكرو الأفعال يقولون إن الرب سبحانه يقدر على المفعولات المباينة له ولا يقدر على فعل يقوم بنفسه لا لازم ولا متعد . وأهل السنة يقولون الرب سبحانه يقدر على هذا وعلى هذا وهو سبحانه له الخلق والأمر . فالجهمية أنكرت خلقه وأمره ، وقالوا خلقه نفس مخلوقه ، وأمره مخلوق من مخلوقاته ، فلا خلق ولا أمر . ومن أثبت له الكلام القائم بذاته ونفى أن يكون له فعل فقد أثبت الأمر دون الخلق ، ولم يقل أحد بقيام أفعاله به ونفى صفة الكلام عنه فيثبت الأمر دون الخلق . وأهل السنة يثبتون له تعالى ما أثبته لنفسه من الخلق والأمر ، فالخلق فعله والأمر قوله ، وهو سبحانه يقول ويفعل .

وأجابت طائفة أخرى من أهل السنة والحديث عن هذا بالتزام التسلسل ، وقالوا : ليس فى العقل ولا فى الشرع ما ينفى دوام فاعلية الرب سبحانه وتعاقب أفعاله شيئاً قبل شيء إلى غير غاية كما تتعاقب شيئاً بعد شيء إلى غير غاية ، فلم تزل أفعالاً . قالوا : والفعل صفة كمال ، ومن يفعل أكمل ممن لا يفعل . قالوا : ولا يقتضى صريح العقل إلا هذا ، ومن زعم أن الفعل كان ممتنعاً عليه سبحانه فى مدد غير مقدرة لا نهاية لها ، ولا يقدر أن يفعل ثم انقلب الفعل من الاستحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتى من غير حدوث سبب ولا تغير فى الفاعل ، فقد نادى على عقله بين الأنام . قالوا : وإذا كان هذا فى العقول جاز أن ينقلب العالم من العدم إلى الوجود من غير فاعل ، وإن امتنع هذا في بداهة العقول فكذلك نجد إمكان الفعل وانقلابه من الامتناع الذاتى إلى الإمكان الذاتى بلا سبب . وأما أن يكون هذا ممكناً وذاك ممتنعاً فليس فى العقول ما يقضى بذلك . قالوا : والتسلسل لفظ مجمل لم يرد بنفيه ولا إثباته كتاب ناطق ولا سنة متبعة ، فيجب مراعاة لفظه . وهو ينقسم إلى واجب وممتنع وممكن ، كالتسلسل فى المؤثر محال ممتنع لذاته ، وهو أن يكون مؤثران كل واحد منهما استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية .

والتسلسل الواجب ما دل عليه العقل والشرع من دوام أفعال الرب تعالى فى الأبد ، وأنه كلما انقضى لأهل الجنة نعيم أحدث لهم نعيما آخر لا نفاد له . وكذلك التسلسل فى أفعاله سبحانه من طرق الأزل ، وأن كل فعل مسبوق بفعل آخر ، فهذا واجب فى كلامه ، فإنه لم يزل متكلماً إذا شاء ، ولم تحدث له صفة الكلام فى وقت ، وهكذا أفعاله التى هى من لوازم حياته ، فإن كل حى فعال ، والفرق بين الحى والميت بالفعل . ولهذا قال غير واحد من السلف : الحى الفعال . وقال عثمان ابن سعيد : كل حى فعال . ولم يكن ربنا سبحانه قط فى وقت من الأوقات المحققة أو المقدرة معطلاً عن كماله من الكلام والإرادة والفعل .

وأما التسلسل الممكن فالتسلسل فى مفعولاته من هذا الطرف ، كما يتسلسل فى طرف الأبد . فإنه إذا لم يزل حياً قادراً مريداً متكلماً ، وذلك من لوازم ذاته ، فالفعل ممكن له بوجوب هذه الصفات له ، وأن يفعل أكمل من أن لا يفعل . ولا يلزم من هذا أنه لم يزل الخلق معه ، فإنه سبحانه متقدم على كل فرد من مخلوقاته تقدم [من] لا أول له ، فلكل مخلوق أول والخالق سبحانه لا أول له ، فهو وحده الخالق

وكل ما سواه مخلوق كائن بعد أن لم يكن .

قالوا : وكل قول سوى هذا فصريح العقل يرده ويقضي ببطلانه . وكل من اعترف بأن الرب سبحانه لم يزل قادراً على الفعل لزمه أحد الأمرين ، لابد له منهما ، إما أن يقول بأن الفعل لم يزل ممكناً ، وإما أن يقول لم يزل واقعاً ، وإلا تناقض تناقضاً بيناً حيث زعم أن الرب سبحانه لم يزل قادراً على الفعل والفعل محال ممتنع لذاته لو أراده لم يمكن وجوده ، بل فرض إرادته عنده محال وهو مقدور له ، وهذا قول ينقض بعضه بعضاً .

وأجابت طائفة أخرى بالجواب المركب على جميع التقادير . فقالوا : تسلسل الآثار إما أن يكون ممكناً أو ممتنعاً ، فإن كان ممكنا فلا محذور فى التزامه ، وإن كان ممتنعاً لم يلزم من بطلانه بطلان الفعل الذى لا يكون المخلوق إلا به ، فإنا نعلم أن المفعول المنفصل لا يكون إلا بفعل ، والمخلوق لا يكون إلا بخلق ، قبل العلم بجواز التسلسل وبطلانه .. ولهذا كثير من الطوائف يقولون : الخلق غير المخلوق ، والفعل غير المفعول ، مع قولهم ببطلان التسلسل ، مثل كثير من أتباع الأئمة الأربعة ، وكثير من أهل الحديث والصوفية والمتكلمين . ثم من هؤلاء من يقول : الخلق الذى هو التكوين صفة كالإرادة ، ومنهم من يقول : بل هى حادثة بعد أن لم تكن كالكلام والإرادة ، وهى قائمة به سبحانه ، وهم الكرامية ومن وافقهم أثبتوا حدوثها وقيامها بذاته وأبطلوا دوامها فراراً من القول بحوادث لا أول لها . وكلا الفريقين لا يقول إن ذلك التكوين والخلق مخلوق ، بل يقول إن المخلوق وجد به كما وجد بالقدرة . قالوا : فإذا كان القول بالتسلسل لازماً لكل من قال إن الرب تعالى لم يزل قادراً على الخلق يمكنه أن يفعل بلا ممانع فهو لازم لك كما ألزمته لخصومك ، فلا ينفردون بجوابه دونك . وأما ما ألزموك به من وجود مفعول بلا فعل ومخلوق بلا خلق فهو لازم لك وحدك .

قالوا : ونحن إنما قلنا الفعل صفة قائمة به سبحانه وهو قادر عليه لا يمنعه منه مانع ، والفعل القائم به ليس هو المخلوق المنفصل عنه فلا يلزم أن يكون معه مخلوق فى الأزل إلا إذا ثبت أن الفعل اللازم يستلزم الفعل المتعدى ، وأن التعدى يستلزم دوام نوع المفعولات ، ودوام نوعها يستلزم أن يكون معه سبحانه فى الأزل شيء منها ، وهذه الأمور لا سبيل لك ولا لغيرك إلى الاستدلال على ثبوتها كلها . وحينئذ فنقول أى لازم لزم من إثبات فعله كان القول به خيراً من نفى الفعل وتعطيله . فإن ثبت

قيام فعله به من غير قيام الحوادث به كما يقوله كثير من الناس بطل قولكم . وإن لزم من إثبات فعله قيام الأمور الاختيارية به والقول بأنها مفتتحة ولها أول فهو خير من قولكم ، كما يقوله الكرامية . وإن لزم تسلسلها وعدم أوليتها فى الأفعال اللازمة فهو خير من قولكم . وإن لزم تسلسل الآثار وكونه سبحانه لم يزل خالقاً ، كما دل عليه النص والعقل ، فهو خير من قولكم . ولو قدر أنه يلزم أن الخلق لم يزل مع الله قديماً بقدمه كان خيراً من قولكم ، مع أن هذا لا يلزم ولم يقل به أحد من أهل الإسلام ، بل ولا أهل الملل ، فكلهم متفقون على أن الله وحده الخالق وكل ما سواه مخلوق موجود بعد عدمه وليس معه غيره من المخلوقات لكان وجوده مساوياً لوجوده . فما لزم بعد هذا من إثبات خلقه وأمره وصفات كماله ونعوت جلاله وكونه رب العالمين وأن كماله المقدس من لوازم ذاته فإنا به قائلون وله ملتزمون ، كما أنا ملتزمون لكل ما لزم من كونه حياً عليماً قديراً سميعاً بصيراً متكلماً آمراً ناهياً فوق عرشه بائناً من خلقه ، يراه المؤمنون بأبصارهم عياناً فى الجنة وفى عرصات القيامة ويكلمهم ويكلمونه . فإن هذا حق ولازم الحق مثله . وما لم يلزم من إثبات ذلك من الباطل الذى تتخلله خفافيش العقول فنحن له منكرون ، وعن القول به عادلون ، وبالله التوفيق .

قال القدرى : كون العبد موجداً لأفعاله وهو الفاعل لها من أجل الضروريات والبديهيات . فإن كل عاقل يعلم من نفسه أنه فاعل لما يصدر منه من الأفعال الواقعة على وفق قصده وداعيته ، بخلاف حركة المرتعش والمجرور على وجهه ، وهذا لا يتمارى فيه العاقل ولا يقبل التشكيك والقدح فى ذلك ، والاستدلال على خلافه استدلال على بطلان ما علمت صحته بالضرورة ، فلا يكون مقبولاً .

قال السنى : قد أجابك خصومك من الجبرية عن هذا بأن العاقل يعلم من نفسه وقوع الفعل مقارناً لقدرته ولا يعلم من نفسه أنه واقع بقدرته ، والفرق بين الأمرين ظاهر ، ولو كان وقوعه بقدرته هو المعلوم بالضرورة لما خالف فيه جمع عظيم من العقلاء يستحيل عليهم الإطباق على جحد الضروريات .. وهذا الجواب مما لا يشفى عليلاً ، ولا يروى غليلاً ، وهو عبارات لا حاصل تحتها ، فإن كل عاقل يجد من نفسه وقوع الفعل بقدرته وإرادته وداعيته ، فإن ذلك هو المؤثر فى الفعل ، ويجد تفرقة ضرورية بين مقارنة القدرة والداعية للفعل ومقارنة طوله ولونه وشمه وغير

ذلك من صفاته للفعل ، ونسبة ذلك كله عند الجبرى إلى الفعل نسبة واحدة ، والله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند القدرة والداعى لا بهما . وإنما اقترن الداعى والقدرة بالفعل اقتراناً مجرداً . ومعلوم أن هذا قدح فى الضروريات ، ولا ريب أن من نظر إلى تصرفات العقلاء ومعاملاتهم مع بعضهم بعضاً وجدهم يطلبون الفعل من غيرهم طلب عالم بالاضطرار أن المطلوب منه الفعل هو المحصل له الواقع بقدرته وإرادته . ولذلك يتلطفون لوقوع الفعل منه بكل لطيفة ، ويحتالون عليه بكل حيلة ، فيعطونه تارة ويزجرونه تارة ويخوفونه تارة ويتوصلون إلى إخراج الفعل منه بأنواع الرغبة والرهبة ، ويقولون قد فعل فلان كذا فما لك لا تفعل كما فعل وهذا أمر مشاهد بالحس والضرورة ، فالعقلاء ساكنو الأنفس إلى أن الفعل من العبد يقع وبه يحصل ، ولو حرك أحدهم أصبعه فشتمت المحرك لها لغضب وشتمك ، وقال كيف تشتمنى ولم يقل لم تشتم ربى . وهذا أوضح من أن يضرب له الأمثال أو يبسط فيه المقال . وما يعرض فى ذلك من الشبه جار مجرى السفسطة . وقد فطر الله العقلاء على ذم فاعل الإساءة ومدح فاعل الإحسان . وهذا يدل على أنهم مفطورون على العلم بأنه فاعل لأن الذم فرع عليه ، ويستحيل أن يكون الفرع معلوماً باضطرار والأصل ليس كذلك - والعقلاء قاطبة يعلمون أن الكاتب مثلاً يكتب إذا أراد ويمسك إذا أراد ، وكذلك البانى والصانع ، وأنه إذا عجزت قدرته أو عدمت إرادته بطل فعله ، فإن عادت إليه القدرة والإرادة عاد الفعل .

وقولك لو كان ذلك أمراً ضرورياً لاشترك العقلاء فيه ، جوابك أنه لا يجب الاشتراك فى الضروريات ، فكثير من العقلاء يخالفون كثيراً من الضروريات لدخول شبهة عليهم ، ولا سيما إذا تواطئوا عليها وتناقلوها ، كمخالفة الفلاسفة فى الإلهيات بيسير من الضروريات ، وهم جمع كثير من العقلاء . وهؤلاء النصارى يقولون ما يعلم فساده بضرورة العقل وهم يناظرون عليه وينصرونه . وهؤلاء الرافضة يزعمون أن أبا بكر وعمر لم يؤمنا بالله ورسوله طرفة عين ، ولم يزالا عدوين لرسول الله ﷺ مترصدين لقتله ، وأن رسول الله ﷺ أقام علياً على رؤوس جميع الصحابة وهم ينظرون إليه جهرة وقال : هذا وصيى وولى العهد من بعدى فكلكم له تسمعون ، وأطبقوا على كتمان هذا النص وعصيانه . وهؤلاء الجهمية ومن قال بقولهم يقولون ما يخالف صريح الفعل من وجود مفعول بلا فعل ومخلوق بلا خلق . وهؤلاء الفلاسفة

وهم المدلون بعقولهم يثبتون ذواتاً قائمة بأنفسهم خارج الذهن وليست فى العالم ولا خارجة عن العالم ، ولا متصلة به ولا منفصلة عنه ، ولا مباينة له ولا محايثة ، وهو ما يعلم بصريح العقل فساده . وهؤلاء طائفة الاتحادية تزعم أن الله هو هذا الوجود ، وأن التعدد والتكثير فيه وهم محض . وهؤلاء منكرو الأسباب يزعمون أنه لا حرارة فى النار تحرق بها ، ولا رطوبة فى الماء يروى بها ، وليس فى الأجسام أصلاً لا قوى ولا طبائع ، ولا فى العالم شىء يكون سبباً لشىء آخر البتة . وإن لم تكن هذه الأمور جحداً للضروريات فليس فى العالم من جحد الضروريات . وإن كانت جحداً للضروريات بطل قولكم إن جمعاً من العقلاء لا يتفقون على ذلك .

والأقوال التى يجحد بها المتكلمون الضروريات أضعاف أضعاف ما ذكرناه . فهم أجحد الناس لما يعلم بضرورة العقل ، وكيف يصح فى عقل سليم سميع لا سمع له ، بصير لا بصر له ، حى لا حياة له . أم كيف يصح عند ذى عقل مرئى يرى بالأبصار عياناً لا فوق الرائى ولا تحته ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا خلفه ولا أمامه أم كيف يصح عند ذى عقل إثبات كلام قديم أزلى لو كان البحر يمده من بعده سبعة أبحر وجميع أشجار الأرض على اختلافها وكبرها وصغرها أقلاماً يكتب به لنفدت البحار وفنيت الأقلام ولم يفن ذلك الكلام ، ومع هذا فهو معنى واحد لا جزء له ولا ينقسم ، وهو والنهى فيه عين الأمر ، والنفى فيه عين الإثبات ، والخبر فيه عين الاستخبار ، والتوراة فيه عين الإنجيل وعين القرآن ، وذلك كله أمر واحد إنما يختلف بمسمياته ونسبه ، وقد أطبق على هذا جمع عظيم من العقلاء وكفروا من خالفهم فيه واستحلوا منهم ما حرمه الله . وهؤلاء الجهمية يقولون إن للعالم صانعاً قائماً بذاته ليس فى العالم ولا هو خارج العالم ، ولا فوق العالم ولا تحته ، ولا خلفه ولا أمامه ، ولا عن يمينه ولا عن يسرته ، ولا هو مباين له ولا محايث له ، فوصفوا واجب الوجود بصفة ممتنع الوجود ، وكفروا من خالفهم فى ذلك واستحلوا دمه وقالوا ما يعلم فساده بصريح العقل ، ولو ذهبنا نذكر ما جحد فيه أكثر الطوائف الضروريات لطال الكتاب جداً ، وهؤلاء النصارى قد طبقت شرق الأرض وغربها وهم من أعظم الناس جحداً للضروريات . وهؤلاء الفلاسفة هم أهل المعقولات وهم من أكثر الناس جحداً للضروريات . فاتفاق طائفة من الطوائف على المقالة لا يدل على مخالفتها لصريح العقل . وبالله التوفيق .

فصـــل

قال القدرى : قال الله سبحانه :

﴿ ما أصَابكَ من حَسنةٍ فَمِنَ اللهِ وما أصابكَ من سيِّئةٍ فمنْ نفسِك ﴾ ..

وعند الجبرى أن الكل فعل الله وليس من العبد شىء .

قال الجبرى : فى الكلام استفهام مقدر تقديره أفمن نفسك . فهو إنكار لا إثبات . وقرأها بعضهم : « فمن نفسِك » بفتح الميم ورفع نفسك ، أى من أنت حتى تفعلها . قال : ولابد من تأويل الآية ، وإلَّا ناقض قوله فى الآية التى قبلها :

﴿ وإنْ تُصِبْهمْ حَسنةٌ يقولُوا هذه من عنِد اللهِ وإنْ تُصِبْهم سَيِّئةٌ يقولُوا هذه من عندِك قلْ كلٌّ من عند اللهِ ﴾ ..

فأخبر أن الحسنات والسيئات جميعاً من عنده لا من عند العبد .

قال السنى : أخطأتما جميعاً فى فهم الآية أقبح الخطأ . ومنشأ غلطكما أن الحسنات والسيئات فى الآية [ليس] المراد بها الطاعات والمعاصى التى هى فعل العبد الاختيارى ، وهذا وهم محض فى الآية . وإنما المراد بها النعم والمصائب . ولفظ الحسنات والسيئات فى كتاب الله يراد به هذا تارة وهذا تارة . فقوله تعالى :

﴿ إنْ تَمْسَسْكُم حسنةٌ تسؤْهُم وإنْ تُصبْكم سيئةٌ يفرحُوا بها ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنْ تُصِبْك حسنةٌ تَسؤهم وإنْ تُصبك مصيبةٌ يقولوا قد أخَذْنا أمرنا من قَبْلُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وبَلوْناهم بالحسناتِ والسيئاتِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإنْ تُصبهم سيئةٌ بما قدَّمتْ أيديهم فإنَّ الإنسانَ كَفورٌ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فإذا جَاءتْهمُ الحسنةُ قالوا لنا هذِه وإنْ تُصبهم سيئةٌ يَطَّيَّرُوا بموسى ومن مَعه ﴾

وقوله :

﴿ ما أصَابكَ من حسنةٍ فمن اللهِ وما أصَابك من سيئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

المراد به فى هذا كله النعم والمصائب . وأما قوله :

﴿ مَنْ جاءَ بالحسنةِ فله عشرُ أمثالِها ومن جاءَ بالسيِّئةِ فلا يُجْزَى إلَّا مثلَها ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ الحسناتِ يُذْهِبْنَ السَّيئاتِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فأولئك يُبدِّلُ اللهُ سيِّئاتِهم حَسناتٍ ﴾ ..

فالمراد به فى هذا كله الأعمال المأمور بها والمنهى عنها . وهو سبحانه إنما قال ما أصابك ولم يقل ما أصبت وما كسبت ، فما يفعله العبد يقال فيه ما أصبت وكسبت وعملت كقوله :

﴿ ومَن يعملْ من الصَّالحاتِ وهو مُؤْمنٌ ﴾ ..

وكقوله :

﴿ مَنْ يعملْ سُوءًا يُجْزَ به ومن يَكْسِبْ خطيئةً أو إثْماً ﴾ ..

وقول المذنب التائب : يا رسول الله أصبت ذنباً فأقم علىَّ كتابَ الله . ولا يقال فى هذا أصابك ذنب وأصابتك سيئة . وما يفعل به بغير اختياره يقال فيه أصابك كقوله :

﴿ وما أصَابكم من مُصيبةٍ فَبما كَسبتْ أيديكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإنْ تُصبك مُصيبةٌ يقولوا قد أخذْنا أمرَنا مِنْ قَبْلُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ أوَ لمَّا أصَابتكم مُصيبةٌ قد أصَبْتُم مِثْلَيْها ﴾ ..

فجمع الله فى الآية بين ما أصابوا بفعلهم وكسبهم وما أصابهم مما ليس فعلاً لهم .

وقوله :

﴿ ونحنُ نتربَّصُ بكم أنْ يُصيبَكم اللهُ بِعذابٍ من عنْدِه ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولا يزالُ الَّذين كفرُوا تُصيبهم بِما صَنعُوا قَارِعةٌ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فأصَابتكم مُصيبةُ الموتِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ما أصَابكَ من حَسنةٍ ﴾ ..

هو من هذا القسم الذى يصيبه العبد لا باختياره . وهذا إجماع من السلف فى تفسير هذه الآية . قال أبو العالية : وإن تصبكم حسنة ، هذا فى السراء ، وإن تصبهم سيئة ، هذا فى الضراء . قال السدى : الحسنة الخصب ، تنتج مواشيهم وأنعامهم ويحسن حالهم فتلد نساؤهم الغلمان . قالوا هذا من عند الله ، وإن تصبهم سيئة قال : الضر فى أموالهم ، تشاءموا بمحمد وقالوا هذه من عنده . قالوا : بتركنا ديننا واتباعنا محمداً أصابنا ما أصابنا ، فأنزل الله سبحانه رداً عليهم :

﴿ قُلْ كلٌّ من عندِ الله ﴾ ..

الحسنة والسيئة . وقال الوالبى عن ابن عباس : ما أصابك من حسنة فمن الله . قال : ما فتح الله عليك يوم بدر . وقال أيضاً : هو الغنيمة والفتح ، والسيئة ما أصابه يوم أحد ، شج فى وجهه وكسرت رباعيته . وقال : أما الحسنة فأنعم الله بها عليك وأما السيئة فابتلاك بها . وقال أيضاً : ما أصابك من نكبة فبذنبك وأنا قدرت ذلك عليك . ذكر ذلك كله ابن أبى حاتم . وفى تفسير أبى صالح عن ابن عباس : إن تصبك حسنة : الخصب ، وإن تصبك سيئة : الجدب والبلاء . وقال ابن قتيبة فى هذه الآية : الحسنة النعمة والسيئة البلية . فإن قيل : فقد حكى أبو الفرج بن الجوزى عن أبى العالية أنه فسر الحسنة والسيئة فى هذه الآية بالطاعة والمعصية وهو من أعلم التابعين ، فالجواب أنه لم يذكر بذلك إسناداً ولا نعلم صحته عن أبى العالية . وقد ذكر ابن أبى حاتم بإسناده عن أبى العالية ما تقدم حكايته أن ذلك فى السراء والضراء ، وهذا هو المعروف عن أبى العالية ، ولم يذكر ابن أبى حاتم عنه غيره ، وهو الذى حكاه ابن قتيبة عنه . وقد يقال إن المعنيين جميعاً مرادان باعتبار

أن ما يوفقه الله من الطاعات فهو نعمة فى حقه أصابته من الله ، كما قال :

﴿ وما بِكمْ من نِعْمةٍ فَمِنَ اللهِ ﴾ ..

فهذا يدخل فيه نعم الدين والدنيا ، وما يقع منه من المعصية فهو مصيبة أصابته من الله وإن كان سببها منه . والذى يوضح ذلك أن الله سبحانه إذا جعل السيئة هى الجزاء على المعصية من نفس العبد بقوله :

﴿ وما أصَابكَ من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

فالعمل الذى أوجب الجزاء أولى أن يكون من نفسه ، فلا منافاة بين أن تكون سيئة العمل من نفسه وسيئة الجزاء من نفسه ، ولا ينافى ذلك أن يكون الجميع من الله قضاء وقدراً ، ولكن هو من الله عدل وحكمة ومصلحة وحسن ، ومن العبد سيئة وقبيح وقد روى عن ابن عباس أنه كان يقرأها « وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأنا قدرتها عليك » وهذه القراءة زيادة بيان ، وإلا فقد دل قوله قبل ذلك :

﴿ قُلْ كلٌّ من عندِ اللهِ ﴾ ..

على القضاء السابق والقدر النافذ والمعاصى قد يكون بعضها عقوبة بعض ، فيكون لله على المعصية عقوبتان عقوبة بمعصية تتولد منها وتكون الأولى سبباً فيها ، وعقوبة بمؤلم يكون جزاءها ، كما فى الحديث المتفق على صحته عن ابن مسعود عن النبى ﷺ : « عليكم بالصدق فإن الصدق يهدى إلى البر ، والبر يهدى إلى الجنة ، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ، وإياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور ، والفجور يهدى إلى النار ، ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » . وقد ذكر الله سبحانه فى غير موضع من كتابه أن الحسنة الثانية قد تكون من ثواب الحسنة الأولى ، وأن المعصية قد تكون عقوبة للمعصية الأولى . فالأول كقوله تعالى :

﴿ ولو أنَّهم فعلُوا ما يُوعظُونَ به لكانَ خَيْراً لهم وأشَدَّ تَثْبِيتاً ، وإذاً لآتَيْناهم من لدنَّا أجْراً عَظيماً ، ولَهدَيْناهُم صِرَاطاً مُستقيماً ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ والَّذين جَاهدُوا فِينا لَنهدِيَنَّهم سُبُلَنا ﴾ ..

وقال :

﴿ يَهدى به اللهُ من اتَّبع رضوانه سُبُلَ السلامِ ويُخرِجُهم من الظلماتِ إلى النورِ بإذْنه ويَهدِيهم إلى صِراطٍ مُستقيمٍ ﴾ ..

وأما قوله :

﴿ والَّذين قُتلوا فى سبيلِ اللهِ فلن يُضِلَّ أعمالَهم * سَيَهدِيهم ويُصلِحُ بَالَهم ﴾ ..

فيحتمل أن لا يكون من هذا ، وتكون الهداية فى الآخرة إلى طريق الجنة ، فإنه رتب هذا الجزاء على قتلهم . ويحتمل أن يكون منه ، ويكون قوله :

﴿ سَيَهدِيهم ويُصلح بَالَهم ﴾ ..

إخباراً منه سبحانه عما يفعله بهؤلاء الذين قتلوا فى سبيله قبل أن يقتلوا . وأتى به بصيغة المستقبل إعلاماً منه بأنه يجدد له كل وقت نوعاً من أنواع الهداية وإصلاح البال شيئاً بعد شىء . فإن قلت : فكيف يكون ذلك المستقبل خبراً عن الذين قتلوا ؟ قلت : الخبر قوله : « فلن يضل أعمالهم » . أى أنه لا يبطلها عليهم ولا يترهم إياها . وهذا بعد أن قتلوا . ثم أخبر سبحانه خبراً مستأنفاً عنهم أنه سيهديهم ويصلح بالهم لما علم أنهم سيقتلون فى سبيله وأنهم بذلوا أنفسهم له ، فلهم جزاءان جزاء فى الدنيا بالهداية على الجهاد ، وجزاء فى الآخرة بدخول الجنة ، فيرد السامع كل جملة إلى وقتها لظهور المعنى وعدم التباسه ، وهو فى القرآن كثير ، والله أعلم . وقد قال تعالى :

﴿ كَذلك لِنصْرِفَ عنه السُّوءَ والفَحْشاءَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولمَّا بَلغَ أشُدَّه واستَوى آتَيْناه حُكْماً وعِلْماً وكذلك نَجْزِى المحسنينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ يا أيُّها الذين آمنُوا اتَّقوا اللهَ وقُولوا قَوْلاً سَديداً * يُصلحْ لكم أعمالَكم ويَغفرْ لكم ذُنوبَكم ﴾ ..

وقال :

﴿ وإنْ تُطيعُوه تَهْتَدُوا ﴾ ..

وقال :

﴿ ثُمَّ آتَيْنا موسى الكتابَ تماماً على الَّذى أحْسنَ ﴾ ..

فضمن التمام معنى الإنعام فعداه بعلى ، أى إنعاماً منا على الذى أحسن . وهذا جزاء على الطاعات بالطاعات . وأما الجزاء بالمعاصى على المعاصى فكقوله :

﴿ فلمَّا زاغُوا أزاغَ اللهُ قُلوبَهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولا تكونُوا كالذين نَسُوا اللهَ فأنْسَاهم أنفسَهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ونُقلِّبُ أفئدتَهم وأبْصارَهم كَمَا لم يُؤمنوا به أوَّلَ مرَّةٍ ونذرُهم فى طُغْيانِهم يَعْمَهُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ الَّذين تَوَلَّوْا منكم يوم ٱلْتقى الجَمْعانِ إنَّما ٱسْتزلَّهم الشيطانُ ببعضِ ما كَسبُوا ﴾ ..

وقوله :

﴿ وقالُوا قلوبُنا غُلْفٌ بلْ لَعنَهم اللهُ بكفرِهم فَقَلِيلاً ما يُؤمنُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ويومَ حُنينٍ إذْ أعْجَبتْكم كثرتُكم فلمْ تُغْنِ عنكم شيْئاً وضَاقَتْ عليكم الأرضُ بما رَحُبتْ ثمَّ ولَّيتُم مُدبرِينَ ﴾ ..

وهو كثير فى القرآن . وعلى هذا فيكون النوعان من السيئات ، أعنى المصائب والمعايب ، من نفس الإنسان ، وكلاهما بقدر الله ، فشر النفس هو الذى أوجب هذا وهذا . وكان النبى ﷺ يقول فى خطبته المعروفة : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا » فشر النفس نوعان صفة وعمل ، والعمل ينشأ عن الصفة ،

والصفة تتأكد وتقوى بالعمل ، فكل منهما يمد الآخر . وسيئات الأعمال نوعان قد فسرهما الحديث ، أحدهما مساويها وقبائحها ، فتكون الإضافة فيه من النوع إلى جنسه ، وهى إضافة بمعنى من ، أى السيئات من أعمالنا . والثانى أنها ما يسوء العامل مما يعود عليه من عقوبة عمله ، فيكون من إضافة المسبب إلى سببه ، وتكون الإضافة على معنى اللام . وقد يرجح الأول بأنه يكون قد استعاذ من الصفة والعمل الناشىء عنها ، وذلك يتضمن الاستعاذة من الجزاء السىء المترتب على ذلك ، فتضمنت الاستعاذة ثلاثة أمور : الاستعاذة من العذاب ، ومن سببه الذى هو العمل ، ومن سبب العمل الذى هو الصفة . وقد يرجح الثانى أن شر النفس يعم النوعين كما تقدم ، فسيئات الأعمال ما يسوء من جزائها ، ونبه بقوله : « سيئات أعمالنا » على أن الذى يسوء من الجزاء إنما هو بسبب الأعمال الإرادية ، لا من الصفات التى ليست من أعمالنا ، ولما كانت تلك الصفة شراً استعاذ منها وأدخلها فى شر النفس . وقال الصديق رضى الله تعالى عنه للنبى ﷺ : علمنى دعاء أدعو به فى صلاتى . قال : قل : « اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة ، رب كل شىء ومليكه ، أشهد أن لا إله إلا أنت أعوذ بك من شر نفسى وشر الشيطان وشركه ، وأن أقترف على نفسى سوءاً أو أجره إلى مسلم . قله إذا أصبحت وإذا أمسيت وإذا أخذت مضجعك » . ولما كان الشر له مصدر يبتدىء منه وغاية ينتهى إليها وكان مصدره إما من نفس الإنسان وإما من الشيطان وغايته أن يعود على صاحبه أو على أخيه المسلم تضمن الدعاء هذه المراتب الأربعة بأوجز لفظ وأوضحه وأبينه .

فصل

قال السنى : فليس لك أيها القدرى أن تحتج بالآية التى نحن فيها لمذهبك ، لوجوه : أحدها أنك تقول فعل العبد حسنة كان أو سيئة هو منه لا من الله ، بل الله سبحانه أعطى كل واحد من الاستطاعة ما يفعل به الحسنات والسيئات ، ولكن هذا أحدث من عند نفسه إرادة فعل بها الحسنات ، وهذا أحدث إرادة فعل بها السيئات ، وليست واحدة من الإرادتين من إحداث الرب سبحانه البتة ولا أوجبتها

مشيئته . والآية قد فرقت بين الحسنة والسيئة وأنتم لا تفرقون بينهما ، فإن الله عندكم لم يشأ هذا ولا هذا .

قال القدرى : إضافة السيئة إلى نفس العبد ، لكونه هو الذى أحدثها وأوجدها ، وإضافة الحسنة إليه سبحانه لكونه هو الذى أمر بها وشرعها .

قال السنى : الله سبحانه أضاف إلى العبد ما أصابه من سيئة وأضاف إلى نفسه ما أصاب العبد من حسنة . ومعلوم أن الذى أصاب العبد هو الذى قام به ، والأمر لم يقم بالعبد وإنما قام به المأمور وهو الذى أصابه ، فالذى أصابه لا تصح إضافته إلى الرب عندكم ، والمضاف إلى الرب لم يقم بالعبد ، فعلم أن الذى أصابه من هذا وهذا أمر قائم به . فلو كان المراد به الأفعال الاختيارية من الطاعات والمعاصى لاستوت الإضافة ولم يصح الفرق ، وإن افترقا فى كون أحدهما مأموراً به والآخر منهياً عنه . على أن النهى أيضاً من الله كما أن الأمر منه ، فلو كانت الإضافة لأجل الأمر لاستوى المأمور والمنهى فى الإضافة لأن هذا مطلوب إيجاده وهذا مطلوب إعدامه .

قال القدرى : أنا أجوز تعلق الطاعة والمعصية بمشيئة الرب سبحانه ، وإحداثه على وجه الجزاء لا على سبيل الابتداء ، وذلك أن الله سبحانه يعاقب عبده بما شاء ويثيبه ، فكما يعاقبه بخلق الجزاء الذى يسوءه وخلق الثواب الذى يسره ، ولذلك يحسن أن يعاقبه بخلق المعصية وخلق الطاعة ، فإن هذا يكون عدلاً منه . وأما أن يخلق فيه الكفر والمعصية ابتداء بلا سبب فمعاذ الله من ذلك .

قال السنى : هذا توسط حسن جداً لا يأباه العقل ولا الشرع ، ولكن متى ابتدأ الأول وليس هو عندك مقدوراً لله ولا واقعاً بمشيئته فقد أثبت فى ملكه ما لا يقدر عليه وأدخلت فيه ما لا يشاء ونقضت أصلك كله ، فإنك أصلت أن فعل العبد الاختيارى قدرة العبد عليه واختياره له ومشيئته تمنع قدرة الرب عليه ومشيئته له . وهذا الأصل لا فرق فيه بين الابتدائى والجزائى .

قال القدرى : فالقرآن قد فرق بين النوعين وجعل الكفر والفسوق الثانى جزاء على الأول ، فعلم أن الأول من العبد قطعاً وإلا لم يستقم جعل أحدهما عقوبة على الآخر . وقد صرح بذلك فى قوله :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم لَعَنَّاهُم وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُم قَاسِيَةً ﴾ ..

فأضاف نقض الميثاق إليهم وتقسية القلوب إليه . فالأول سبب منهم والثانى جزاء منه سبحانه . قال تعالى :

﴿ ونُقلِّبُ أفئدتَهم وأبصارَهم كَما لمْ يُؤمنوا به أوَّلَ مرَّةٍ ونذرُهم فى طُغْيانِهم يَعْمهُونَ ﴾ ..

فأضاف عدم الإيمان أولاً إليهم إذ هو السبب وتقليب القلوب وتركهم فى طغيانهم هو الجزاء . ومثله قوله :

﴿ فلمَّا زاغُوا أزاغَ اللهُ قُلوبَهم ﴾ ..

والآيات التى سمعتموها آنفا إنما تدل على هذا .

قال السنى : نعم هذا حق ، لكن ليس فيه إخراج السبب عن كونه مقدوراً للرب سبحانه واقعاً بمشيئته . ولو شاء لحال بين العبد وبينه ووفقه لضده ، فهى البقية التى بقيت عليك من القدر ، كما أن إنكار إثبات الأسباب واقتضائها لمسبباتها وترتبها عليها هى البقية التى بقيت على الجبرى فى المسألة أيضاً . وكلاكما مصيب من وجه مخطىء من وجه . ولو تخلص كل منكما من البقية التى بقيت عليه لوجدتما روح الوفاق ، واصطلحتما على الحق ، وبالله التوفيق .

قال القدرى : فما تقول أنت أيها السنى فى الفعل الأول إذا لم يكن جزاء فما وجهه وأنت ممن يقول بالحكمة والتعليل وتنزه الرب سبحانه عن الظلم الذى هو ظلم ، لا ما يقوله الجبرى إنه الجمع بين النقيضين ؟ .

قال السنى : لا يلزمنى فى هذا المقام بيان ذلك ، فإنى لم أنتصب له ، إنما انتصبت لإبطال احتجاجك بالآية لمذهبك الباطل ، وقد وفيت به ، ولله فى ذلك حكم وغايات محمودة لا تبلغها عقول العقلاء ومباحث الأذكياء ، فالله سبحانه إنما يضع فضله وتوفيقه وإمداده فى المحل الذى يصلح له ، وما لا يصلح له من المحال يدعه غفلاً فارغاً من الهدى والتوفيق فيجرى مع طبعه الذى خلق عليه :

﴿ ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأَسْمَعَهم ولو أَسْمَعَهم لَتولَّوْا وهم مُعرِضُونَ ﴾ ..

قال القدرى : فإذا كان الله سبحانه قد أحدث فيهم تلك الإرادة والمشيئة المستلزمة لوجود الفعل كان ذلك إيجاداً منه سبحانه لذلك فيهم ، كما أوجد الهدى والإيمان فى أهله .

قال السنى : هذا معترك النزال وتفرق طرق العالم ، والله سبحانه أعطى العبد مشيئة وقدرة وإرادة تصلح لهذا ولهذا ، ثم أمد أهل الفضل بأمور وجودية زائدة على ذلك المشترك . أوجب له الهداية والإيمان وأمسك ذلك الإمداد عمن علم أنه لا يصلح له ولا يليق به فانصرفت قوى إرادته ومشيئته إلى ضده اختياراً منه ومحبة لا كرهاً واضطراراً .

قال القدرى : فهل كان يمكنه إرادة ما لم يعن عليه ولم يوفق له بإمداد زائد على خلق الإرادة .

قال السنى : إن أردت بالإمكان أنه يمكنه فعله لو أراده فنعم ، هو ممكن بهذا الاعتبار مقدور له . وإن أردت به أنه ممكن وقوعه بدون مشيئة الرب وإذنه فليس يمكن ، فإنه ما شاء الله كان ووجب وجوده ، وما لم يشأ لم يكن وامتنع وجوده .

قال القدرى : فقد سلمت حينئذ أنه غير ممكن للعبد إذا لم يشأ الله منه أن يفعله فصار غير مقدور للعبد ، فقد عوقب على ترك ما لا يقدر على فعله .

قال السنى : عدم إرادة الله سبحانه للعبد ومشيئته أن يفعل لا يوجب كون الفعل غير مقدور له ، فإنه سبحانه لا يريد من نفسه أن يعينه عليه مع كونه أقدره عليه . ولا يلزم من إقداره عليه وقوعه حتى توجد منه إعانة أخرى . فانتفاء تلك الإعانة لا يخرج الفعل عن كونه مقدوراً للعبد ، فإنه قد يكون قادراً على الفعل لكن يتركه كسلاً وتهاوناً وإيثاراً لفعل ضده ، فلا يصرف الله عنه ترك الواقع ، ولا يوجب عدم صرفه كونه عاجزاً عن الفعل ، فإن الله سبحانه يعلم أنه قادر عليه بالقدرة التى أقدره بها ويعلم أنه لا يريده مع كونه قادراً عليه ، فهو سبحانه مريد له ومنه الفعل ، ولا يريد من نفسه إعانته وتوفيقه . وقطع هذه الإعانة والتوفيق لا يخرج الفعل عن كونه مقدوراً له وإن جعلته غير مراد . وسر المسألة الفرق بين تعلق الإرادة بفعل العبد وتعلقها بفعله هو سبحانه بعده . فمن لم يحط معرفة بهذا الفرق لم يكشف له حجاب المسألة .

قال الجبرى : إما أن تقول إن الله علم أن العبد لا يفعل أو لم يعلم ذلك . والثانى محال . وإذا كان قد علم أنه لا يفعله صار الفعل ممتنعاً قطعاً إذ لو فعله لانقلب العلم القديم جهلاً .

قال السنى : هذه حجة باطلة من وجوه . أحدها : أن هذا بعينه يقال فيما علم الله أنه لا يفعله وهو مقدور له فإنه لا ينفع البتة مع كونه مقدوراً له ، فما كان جوابك عن ذلك فهو جوابنا لك . وثانيها : أن الله سبحانه يعلم الأمور على ما هى عليه ، فهو يعلم أنه لا يفعله لعدم إرادته له لا لعدم قدرته عليه . وثالثها : أن العلم كاشف لا موجب ، وإنما الموجب مشيئة الرب ، والعلم يكشف حقائق المعلومات . عدنا إلى الكلام على الآية التى احتج بها القدرى وبيان أنه لا حجة فيها من ثلاثة أوجه . أحدها : أنه قال : ما أصابك ولم يقل ما أصبت . الثانى : أن المراد بالحسنة والسيئة النعمة المصيبة . الثالث : أنه قال :

﴿ قُلْ كُلٌّ من عندِ اللهِ ﴾ ..

فالإنسان هو فاعل السيئات ويستحق عليها العقاب ، والله هو المنعم عليه بالحسنات عملاً وجزاءً ، والعادل فيه بالسيئات قضاءً وجزاءً . ولو كان العمل الصالح من نفس العبد كما كان السيء من نفسه لكان الأمران كلاهما من نفسه ، والله سبحانه قد فرق بين النوعين . وفى الحديث الصحيح الإلهى : « يا عبادى إنما هى أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه » .

فصـــل

قال الجبرى : أول الآية محكم وهو قوله :

﴿ كُلٌّ من عند اللهِ ﴾ ..

وآخرها متشابه وهو قوله :

﴿ ما أصَابك من حَسنةٍ فَمِنَ اللهِ وما أصَابك من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

قال القدرى : آخرها محكم وأولها متشابه .

قال السنى : أخطأتما جميعاً . بل كلاهما محكم مبين ، وإنما أوتيتما من قلة الفهم فى القرآن وتدبره ، فليس بين اللفظين تناقض لا فى المعنى ولا فى العبارة ، فإنه سبحانه وتعالى ذكر عن هؤلاء الناكلين عن الجهاد أنهم إن تصبهم حسنة يقولوا هذه

من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا لرسوله ﷺ هذه من عندك ، أى بسبب ما أمرتنا به من دينك وتركنا ما كنا عليه أصابتنا هذه السيئات لأنك أمرتنا بما أوجبها ، فالسيئات ههنا هى المصائب ، والأعمال التى ظنوا أنها سبب المصائب هى التى أمروا بها . وقولهم فى السيئة التى تصيبهم هذه من عندك تتناول مصائب الجهاد التى حصلت لهم من الهزيمة والجراح وقتل من قتل منهم ، وتتناول مصائب الرزق على وجه التطير والتشاؤم ، أى أصابنا هذا بسبب دينك ، كما قال تعالى عن قوم فرعون :

﴿ فإذا جَاءتْهم الحسنةُ قالُوا لنا هذه وإنْ تُصِبْهم سيئةٌ يَطَّيَّرُوا بمُوسَى ومَنْ مَعَهُ ﴾ ..

أى إذا جاءهم ما يسرون به ويتنعمون به من النعم قالوا نحن أهل ذلك ومستحقوه ، وإن أصابهم ما يسوءهم قالوا هذا بسبب ما جاء به موسى . وقال أهل القرية للمرسلين :

﴿ إنَّا تَطَيَّرْنا بِكم ﴾ ..

وقال قوم صالح له عليه الصلاة والسلام :

﴿ اطَّيَّرْنا بِكَ وبِمَنْ مَعَك ﴾ ..

وكانوا يقولون لما ينالهم من سبب الحرب هذا منك لأنك أمرتنا بالأعمال الموجبة له ، وللمصائب الحاصلة من غير جهة العدو ، وهذا أيضاً منك ، أى بسبب مفارقتنا لديننا ودين آبائنا والدخول فى طاعتك . وهذه حال كل من جعل طاعة الرسول ﷺ سبباً لشر أصابه من السماء أو من الأرض . وهؤلاء كثير فى الناس وهم الأقلون عند الله تعالى قدراً الأرذلون عنده . ومعلوم أنهم لم يقولوا هذه من عندك بمعنى أحدثتها . ومن فهم هذا تبين له أن قوله تعالى :

﴿ ما أصَابكَ من حسنةٍ فمن اللهِ وما أصَابك من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

لا يناقض قوله تعالى :

﴿ قُلْ كلٌّ من عند اللهِ ﴾ ..

بل هذا تحقيق له ، فإنه سبحانه بين أن النعم والمصائب كلها من عنده فهو الخالق لها المقدر لها المبتلى خلقه بها ، فهى من عنده ، ليس بعضها من عنده

وبعضها خلقاً لغيره فكيف يضاف بعضها إلى الرسول ﷺ وبعضها إلى الله تعالى ؟ ومعلوم أن الرسول ﷺ لم يحدثها . فلم يبق إلا ظنهم أنه سبب لحصولها ، إما في الجملة كحال أهل التطير وإما في الواقعة المعينة كحال اللائمين له في الجهاد ، فأبطل الله سبحانه ذلك الوهم الكاذب والظن الباطل وبين أن ما جاء به لا يوجب الشر البتة ، بل الخير كله فيما جاء ﷺ به ، والشر بسبب أعمالهم وذنوبهم ، كما قال الرسل عليهم السلام لأهل القرية : « طائركم معكم » ولا يناقض هذا قول صالح عليه السلام لقومه : « طائركم عند الله » وقوله تعالى عن قوم فرعون :

﴿ وإنْ تُصِبْهم سيئةٌ يطَّيَّرُوا بموسَى ومَنْ معه ألَا إنَّما طِائرُهم عند اللهِ ﴾ ..

بل هاتان النسبتان نظير هاتين النسبتين في هذه الآية وهي نسبة السيئة إلى نفس العبد ونسبة الحسنة والسيئة إلى أنهما من عند الله عز وجل . فتأمل اتفاق القرآن وتصديق بعضه بعضاً . فحيث جعل الطائر معهم والسيئة من نفس العبد فهو على جهة السبب الموجب ، أي الشر والشؤم الذي أصابكم هو منكم ومعكم ، فإن أسبابه قائمة بكم ، كما تقول : شر منك وشؤمك فيك ، يراد به العمل ، وطائرك معك . وحيث جعل ذلك كله من عنده فهو لأنه الخالق له المجازي به عدلاً وحكمة ، فالطائر يراد به العمل وجزاؤه ، فالمضاف إلى العبد العمل والمضاف إلى الرب الجزاء ، فطائركم معكم طائر العمل ، وطائركم عند الله الجزاء ، فما جاءت به الرسل ليس سبباً لشيء من المصائب ، ولا تكون طاعة الله ورسوله سبباً لمصيبة قط ، بل طاعة الله ورسوله لا توجب إلا خيراً في الدنيا والآخرة ، ولكن قد يصيب المؤمنين بالله ورسوله مصائب بسبب ذنوبهم وتقصيرهم في طاعة الله ورسوله كما لحقهم يوم أحد ويوم حنين ، وكذلك ما امتحنوا به من الضراء وأذى الكفار لهم ليس هو بسبب نفس إيمانهم ولا هو موجبه ، وإنما امتحنوا به ليخلص ما فيهم من الشر فامتحنوا بذلك كما يمتحن الذهب بالنار ليخلص من غشه . والنفوس فيها ما هو من مقتضى طبعها ، فالامتحان يمحص المؤمن من ذلك الذي هو من موجبات طبعه ، كما قال تعالى :

﴿ وليُمَحِّصَ اللهُ الذين آمنُوا ويَمْحقَ الكَافِرِينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وليَبْتلِىَ اللهُ ما فى صُدورِكُم ﴾ ..

فطاعة الله ورسوله لا تجلب إلا خيراً ومعصيته لا تجلب إلا شراً . ولهذا قال سبحانه :

﴿ فَمَا لهؤلاءِ القومِ لا يكَادُونَ يَفْقهُونَ حَدِيثاً ﴾ ..

فإنهم لو فقهوا الحديث لعلموا أنه ليس فى الحديث الذى أنزله الله على رسوله ما يوجب شراً البتة ، ولعلموا أنه سبب كل خير ، ولو فقهوا لعلموا أن العقول والفطر تشهد بأن مصالح المعاش والمعاد متعلقة بما جاء به الرسول ، فلو فقهوا القرآن علموا أنه أمرهم بكل خير ونهاهم عن كل شر ، وهذا مما يبين أن ما أمر الله به يعلم حسنه بالعقل ، وأنه كله مصلحة ورحمة ومنفعة وإحسان.، بخلاف ما يقوله كثير من أهل الكلام الباطل ، إنه سبحانه يأمر العباد بما لا مصلحة لهم فيه بل يأمرهم بما فيه مضرة لهم . وقول هؤلاء تصديق وتقرير لقول المتطيرين بالرسل .

فصــــل

ومما يوضح الأمر فى ذلك أنه سبحانه لما قال :

﴿ ما أصَابكَ من حَسَنَةٍ فمن اللهِ وما أصابكَ من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

عقب ذلك بقوله :

﴿ وأرْسَلْناكَ للناسِ رسُولاً وكَفَى باللهِ شَهيداً ﴾ ..

وذلك يتضمن أشياء : منها تنبيه أمته على أن رسوله الذى شهد له بالرسالة إذا أصابه ما يكره فمن نفسه فما الظن بغيره . ومنها أن حجة الله قد قامت عليهم بإرساله ، فإذا أصابهم سبحانه بما يسوءهم لم يكن ظالماً لهم فى ذلك لأنه قد أرسل رسوله إليهم يعلمهم بما فيه مصالحهم وما يجلبها لهم ، وما فيه مضرتهم وما يجلبها لهم ، فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه . ومنها أنه سبحانه قد شهد له بالرسالة بما أظهره على يديه من الآيات الدالة على صدقه وأنه رسوله حقاً . فلا يضره جحد هؤلاء الجاهلين الظالمين المتطيرين به لرسالته و [هو] من شهد له رب السموات والأرض . ومنها أنهم أرادوا أن يجعلوا سيئاتهم

وعقوباتهم حجة على إبطال رسالته فشهد له بالرسالة وأخبر أن شهادته كافية .
فكان فى ضمن ذلك إبطال قولهم إن المصائب من عند الرسول ﷺ وإثبات أنها من عند أنفسهم بطريق الأولى . ومنها إبطال قول الجهمية المجبرة ومن وافقهم فى قولهم إن الله قد يعذب العباد بلا ذنب . ومنها إبطال قول القدرية الذين يقولون إن أسباب الحسنات والسيئات ليست من الله بل هى من العبد . ومنها ذم من لم يتدبر القرآن ولم يفقهه ، وأن إعراضه عن تدبره وفقهه يوجب له من الضلال والشقاء بحسب إعراضه . ومنها إثبات الأسباب وإبطال قول من ينفيها ولا يرى لها ارتباطاً بمسبباتها .
ومنها أن الخير كله من الله والشر كله من النفس ، فإن الشر هو الذنوب وعقوبتها ، والذنوب من النفس وعقوبتها مترتبة عليها ، والله هو الذى قدر ذلك وقضاه ، وكل من عنده قضاء وقدراً وإن كانت نفس العبد سببه ، بخلاف الخير والحسنات فإن سببها مجرد فضل الله ومنّه وتوفيقه كما تقدم تقريره . ومنها أنه سبحانه لما رد قولهم إن الحسنة من الله والسيئة من رسوله وأبطله بقوله :

﴿ **قُلْ كلٌّ من عند اللهِ** ﴾ ..

رفع وهْم من توهم أن نفسه لا تأثير لها فى السيئة ولا هى منها أصلاً بقوله :

﴿ **ما أصَابكَ من حسنة فمن اللهِ وما أصَابكَ من سيِّئةٍ فمن نفسِك** ﴾ ..

وخاطبه بهذا تنبيهاً لغيره كما تقدم . ومنها أنه قال فى الرد عليهم :

﴿ **قُلْ كلٌّ من عند اللهِ** ﴾ ..

ولم يقل من الله لما جمع بين الحسنات والسيئات ، والحسنة مضافة إلى الله من كل وجه ، والسيئة إنما تضاف إليه قضاء وقدراً وخلقاً ، وأنه خالقها كما هو خالق الحسنة ، فلهذا قال :

﴿ **قُلْ كلٌّ من عندِ اللهِ** ﴾ ..

وهو سبحانه إنما خلقها لحكمة فلا تضاف إليه من جهة كونها سيئة ، بل من جهة ما تضمنته من الحكمة والعدل والحمد ، وتضاف إلى النفس [من جهة] كونها سيئة . ولما ذكر الحسنة مفردة عن السيئة قال :

﴿ **ما أصَابكَ من حَسنةٍ فمن اللهِ** ﴾ ..

ولم يقل من عند الله ، فالخير منه وإنه موجب أسمائه وصفاته ، والشر الذى هو بالنسبة إلى العبد شر من عنده سبحانه فإنه مخلوق له عدلاً منه وحكمة . ثم قال :

﴿ وما أصَابكَ من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

ولم يقل من عندك ، لأن النفس طبيعتها ومقتضاها ذلك فهو من نفسها ، والجميع من عند الله ، فالسيئة من نفس الإنسان بلا ريب ، والحسنة من الله بلا ريب ، وكلاهما من عنده سبحانه قضاءً وقدراً وخلقاً . ففرق بين ما من الله وبين ما من عنده . والشر لا يضاف إلى الله إرادة ولا محبة ولا فعلاً ولا وصفاً ولا اسماً . فإنه لا يريد إلا الخير ولا يحب إلا الخير ولا يفعل شراً ولا يوصف به ولا يسمى باسمه . وسنذكر فى باب دخول الشر فى القضاء الإلهى وجه نسبته إلى قضائه وقدره إن شاء الله .

فصـــل

وقد اختلف فى كاف الخطاب فى قوله :

﴿ ما أصَابكَ من حَسنةٍ فمن اللهِ وما أصابكَ من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

هل هى لرسول الله أو هى لكل واحد من الآدميين . فقال ابن عباس فى رواية الوالبى عنه : الحسنة ما فتح الله عليه يوم بدر من الغنيمة والفتح ، والسيئة ما أصابه يوم أحد أن شج فى وجهه وكسرت رباعيته . وقالت طائفة : بل المراد جنس ابن آدم كقوله :

﴿ يا أيُّها الإنسانُ ما غرَّك بربِّك الكَريم ﴾ ..

روى سعيد عن قتادة :

﴿ ما أصَابكَ من سيئةٍ فمنْ نفسِك ﴾ ..

قال : عقوبة يا ابن آدم بذنبك . ورجحت طائفة القول الأول ، واحتجوا بقوله :

﴿ وأرْسَلْناك للناسِ رسُولاً ﴾ ..

قالوا : وأيضاً فإنه لم يتقدم ذكر الإنسان ولا خطابه ، وإنما تقدم ذكر الطائفة .

قالوا : ما حكاه الله عنهم ، فلو كانوا هم المرادين لقال ما أصابهم أو ما أصابكم على طريق الالتفات . قالوا : وهذا من باب السبب لأنه إذا كان سيد ولد آدم وهكذا حكمه فكيف بغيره . ورجحت طائفة القول الآخر ، واحتجت بأن رسول الله ﷺ معصوم لا يصدر عنه ما يوجب أن تصيبه به سيئة . قالوا : والخطاب وإن كان له في الصورة فالمراد به الأمة ، كقوله :

﴿ يا أيُّها النبيُّ إذا طلَّقتُم النِّساءَ ﴾ ..

قالوا : ولما كان أول الآية خطاباً له جرى الخطاب جميعه على وجه واحد ، فأفرده فى الثانى والمراد به الجميع ، والمعنى وما أصابكم من سيئة فمن أنفسكم ، فالأول له والثانى لأمته ، ولهذا لما أفرد إصابة السيئة قال :

﴿ وما أصَابكم من مُصيبةٍ فِبما كَسبتْ أيْدِيكُم ﴾ ..

وقال :

﴿ أوَ لمَّا أصَابتْكم مُصيبةٌ قد أصَبْتُم مِثلَيْها قُلتم أنَّى هذا قُلْ هو من عندِ أنفسِكم ﴾ ..

وقال :

﴿ ويومَ حُنين إذْ أعْجَبَتكم كَثرَتُكم فلم تُغْنِ عنكم شيْئاً وضاقَتْ عليكم الأرضُ بما رَحُبَتْ ثمَّ ولَّيتُمْ مُدْبِرينَ * ثُمَّ أنزلَ اللهُ سَكِينتَه على رسُولِه وعلى المؤمنينَ ﴾ ..

فأخبر أن الهزيمة بذنوبهم وإعجابهم ، وأن النصر بما أنزله على رسوله وأيده به إذ لم يكن منه من سبب الهزيمة ما كان منه . وجمعت طائفة ثالثة بين القولين وقالوا : صورة الخطاب له ﷺ ، والمراد العموم كقوله :

﴿ يا أيُّها النبيُّ اتَّقِ اللهَ ولا تُطِعِ الكَافِرينَ والمنَافِقينَ ﴾ ..

ثم قال :

﴿ واتَّبعْ ما يُوحَى إليك من ربِّك ﴾ ..

ثم قال :

﴿ وتَوكّلْ على اللهِ ﴾ ..

وكقوله :

﴿ ولقد أُوحِيَ إليكَ وإلى الَّذين من قَبْلك لئنْ أشْرَكْتَ لَيَحْبطَنَّ عمَلُك ولَتكُونَنَّ من الخَاسِرين ۞ بَلِ اللهَ فاعْبُد وكُنْ من الشَّاكرِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فإنْ كنتَ فى شَكٍّ ممَّا أنْزَلْنا إليكَ فاسْألِ الَّذين يَقرءُونَ الكتابَ من قَبْلِك ﴾ ..

قالوا : وهذا الخطاب نوعان . نوع يختص لفظه به لكن يتناول غيره بطريق الأولى ، كقوله :

﴿ يا أيُّها النَّبيُّ لِمَ تُحرِّمُ ما أحَلَّ اللهُ لكَ تَبْتغِى مَرْضاةَ أزْواجِكَ ﴾ ..

ثم قال :

﴿ قدْ فَرضَ اللهُ لكم تَحِلَّةَ أيْمانِكم ﴾ ..

ونوع يكون الخطاب له وللأمة ، فأفرده بالخطاب لكونه هو المواجه بالوحى وهو الأصل فيه والمبلغ للأمة والسفير بينهم وبين الله . وهذا معنى قول كثير من المفسرين الخطاب له والمراد غيره . ولم يريدوا بذلك أنه لم يخاطب بذلك أصلاً ولم يرد به البتة ، بل المراد أنه لما كان إمام الخلائق ومقدمهم ومتبوعهم أفرد بالخطاب وتبعته الأمة فى حكمه ، كما يقول السلطان لمقدم العساكر اخرج غداً وانزل بمكان كذا واحمل على العدو وقت كذا ، قالوا : فقوله :

﴿ ما أصَابكَ من حسَنةٍ فمن اللهِ وما أصَابكَ من سيِّئةٍ فمن نفسِك ﴾ ..

خطاب له ، وجميع الأمة داخلون فى ذلك بطريق الأولى ، بخلاف قوله :

﴿ وأرْسَلْناك للناسِ رسُولاً ﴾ ..

فإن هذا له خاصة . قالوا : وهذه الشرطية لا تستلزم الوقوع بل تربط الجزاء بالشرط ، وأما وقوع الشرط والجزاء فلا يدل عليه ، فهو مقدر فى حقه محقق فى حق غيره ، والله أعلم .

قال القدرى : إذا كانت الطاعات والمعاصى مقدرة والنعم والمصائب مقدرة فَلِمَ فرّق سبحانه بين الحسنات التى هى النعم والسيئات التى هى المصائب فجعل هذه

قال السنى : بينهما فروق ، الفرق الأول أن نعم الله وإحسانه إلى عباده يقع بلا كسب منهم أصلاً ، بل الرب سبحانه ينعم عليهم بالعافية والرزق والنصر وإرسال الرسل وإنزال الكتب وأسباب الهداية ، فيفعل ذلك من لم يكن منه سبب يقتضيه وينشىء للجنة خلقاً يسكنهم إياها بغير سبب منهم ويدخل أطفال المؤمنين ومجانينهم الجنة بلا عمل ، وأما العقاب فلا يعاقب أحداً إلا بعمله . الفرق الثانى أن عمل الحسنات من إحسان الله ومنه وتفضله عليه بالهداية والإيمان ، كما قال أهل الجنة :

﴿ الحمدُ للهِ الذى هَدانا لهذا وما كُنّا لِنهْتَدِىَ لَوْلا أنْ هَدانا اللهُ ﴾ ..

فخلق الرب سبحانه لهم الحياة والسمع والبصر والعقول والأفئدة وإرسال الرسل وتبليغهم البلاغ الذى اهتدوا به وإلهامهم الإيمان وتحبيبه إليهم وتزيينه فى قلوبهم وتكريه ضده إليهم ، كل ذلك من نعمه كما قال تعالى :

﴿ ولكنَّ اللهَ حبَّبَ إليكم الإيمانَ وزيَّنه فى قلوبِكم وكرَّه إليكم الكُفْرَ والفُسوقَ والعِصْيانَ أولئك هم الرَّاشدونَ * فَضْلاً من اللهِ ونِعْمةً واللهُ عَليمٌ حَكيمٌ ﴾ ..

فجميع ما يتقلب فيه العالم من خير الدنيا والآخرة هو نعمة محضة بلا سبب سابق يوجب ذلك لهم ، ومن غير حول وقوة منهم إلا به ، وهو خالقهم وخالق أعمالهم الصالحة وخالق جزائها ، وهذا كله منه سبحانه ، بخلاف الشر فإنه لا يكون إلا بذنوب العبد ، وذنبه من نفسه . وإذا تدبر العبد هذا علم أن ما هو فيه من الحسنات من فضل الله فشكر ربه على ذلك فزاده من فضله عملاً صالحاً ونعماً يفيضها عليه ، وإذا علم أن الشر لا يحصل له إلا من نفسه وبذنوبه استغفر ربه وتاب فزال عنه سبب الشر ، فيكون دائماً شاكراً مستغفراً فلا يزال الخير يتضاعف له والشر يندفع عنه ، كما كان النبى ﷺ يقول فى خطبته : « الحمد لله » فيشكر الله ثم يقول : « نستعينه ونستغفره » ، نستعينه على طاعته ونستغفره من معصيته ونحمده على فضله وإحسانه ، ثم قال : « ونعوذ بالله من شرور أنفسنا » لما استغفره من الذنوب الماضية استعاذ به من الذنوب التى لم تقع بعد ، ثم قال : « ومن سيئات أعمالنا » فهذه استعاذة من عقوبتها كما تقدم ، ثم قال :

﴿ مَنْ يهدِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ومن يُضلِلْ فلا هَادِىَ له ﴾ ..

فهذه شهادة للرب بأنه المتصرف فى خلقه بمشيئته وقدرته وحكمته وعلمه ، وأنه يهدى من يشاء ويضل من يشاء ، فإذا هدى عبداً لم يضله أحد وإذا أضله لم يهده أحد . وفى ذلك إثبات ربوبيته وقدرته وعلمه وحكمته وقضائه وقدره الذى هو عقد نظام التوحيد وأساسه . وكل هذا مقدمة بين يدى قوله : « وأشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله » فإن الشهادتين إنما تتحققان بحمد الله واستعانته واستغفاره واللجوء إليه والإيمان بأقداره . والمقصود أنه سبحانه فرق بين الحسنات والسيئات بعد أن جمع بينهما فى قوله :

﴿ كُلٌّ من عندِ اللهِ ﴾ ..

فجمع بينهما الجمع الذى لا يتم الإيمان إلا به وهو اجتماعهما فى قضائه وقدره ومشيئته وخلقه ، ثم فرق بينهما الفرق الذى ينتفعون به وهو أن هذا الخير والحسنة نعمة منه فاشكروه عليه يزدكم من فضله ونعمه ، وهذا الشر والسيئة بذنوبكم فاستغفروه يرفعه عنكم ، وأصله من شرور أنفسكم فاستعيذوا به يخلصكم منها ولا يتم ذلك إلا بالإيمان بالله وحده ، وهو الذى يهدى ويضل ، وهو الإيمان بالقدر ، فادخلوا عليه من بابه ، فإن أزمة الأمور بيده ، فإذا فعلتم ذلك صدق منكم شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله . فهذه الخطبة العظيمة عقد نظام الإسلام والإيمان . فلو اقتصر لهم على الجمع دون الفرق أعرض العاصى والمذنب عن ذم نفسه والتوبة من ذنوبه والاستعاذة من شرها وقام فى قلبه شاهد الاحتجاج على ربه بالقدر وتلك حجة داحضة تبع الأشقياء فيها إبليس وهى لا تزيد صاحبها إلا شقاء وعذاباً كما زادت إبليس طرداً وبعداً عن ربه ، وكما زادت المشركين ضلالاً وشقاء حين قالوا :

﴿ لو شاءَ اللهُ ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا ﴾ ..

وكما تزيد الذى يقول يوم القيامة : « لو أن الله هدانى لكنت من المتقين » حسرة وعذاباً . ولو اقتصر لهم على الفرق دون الجمع لغابوا به فى التوحيد والإيمان بالقدر واللجوء إلى الله فى الهداية والتوفيق والاستعاذة به من شر النفس وسيئات العمل والافتقار التام إلى إعانته وفضله . وكان فى الجمع والفرق بيان حق العبودية . وسيأتى تمام هذا الكلام على هذا الموضع العظيم القدر إن شاء الله بإثبات اجتماع القدر

والشرع وافتراقهما . الفرق الثالث أن الحسنة يضاعفها الله سبحانه وينميها ويكتبها للعبد بأدنى سعى ويثيب على الهمّ بها ، والسيئة لا يؤاخذ على الهمّ بها ولا يضاعفها ويبطلها بالتوبة والحسنة الماحية والمصائب المكفرة ، فكانت الحسنة أولى بالإضافة إليه تعالى ، والسيئة أولى بالإضافة إلى النفس . الفرق الرابع أن الحسنة التى هى الطاعة والنعمة يحبها ويرضاها ، فهو سبحانه يحب أن يطاع ويحب أن ينعم ويحسن ويجود ، وإن قدر المعصية وأراد المنع فالطاعة أحب إليه والبذل والعطاء آثر عنده ، فكان إضافة نوعى الحسنة له وإضافة نوعى السيئة إلى النفس أولى . ولهذا تأدب العارفون من عباده بهذا الأدب فأضافوا إليه النعم والخيرات وأضافوا الشرور إلى محلها كما قال إمام الحنفاء : « الَّذى خَلَقَنى فهو يَهْدِينِ * والَّذى هو يُطْعمنى ويَسْقِينِ * وإذا مَرِضتُ فهو يَشْفِينِ » . فأضاف المرض إلى نفسه والشفاء إلى ربه . وقال الخضر :

﴿ أمَّا السَّفينةُ فكانتْ لمسَاكِينَ يَعملُونَ فى البحْرِ فأردتُ أنْ أعِيبَها ﴾ ..

ثم قال :

﴿ وأمَّا الجِدارُ فكان لِغُلامَين يَتيمين فى المدينةِ وكان تَحْتَه كَنْزٌ لهما وكانَ أبُوهما صَالحاً فأرادَ ربُّك أنْ يَبْلُغا أشُدَّهما ويَسْتَخرِجا كَنزَهُما ﴾ ..

وقال مؤمنو الجن :

﴿ وإنَّا لا نَدْرِى أشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فى الأرْضِ أمْ أرادَ بهم ربُّهم رَشَداً ﴾ ..

الفرق الخامس أن الحسنة مضافة إليه ، لأنه أحسن بها من كل وجه وبكل اعتبار كما تقدم ، فما من وجه من وجوهها إلا وهو يقتضى الإضافة إليه ، وأما السيئة فهو سبحانه إنما قدرها وقضاها لحكمته ، وهى باعتبار تلك الحكمة من إحسانه ، فإن الرب سبحانه لا يفعل سوءاً قط كما لا يوصف به ولا يسمى باسمه ، بل فعله كله حسن وخير وحكمة ، كما قال تعالى :

﴿ بيدِه الخيرُ ﴾ ..

وقال أعرف الخلق به : « والشر ليس إليك » فهو لا يخلق شراً محضاً من كل وجه ، بل كل ما خلقه ففى خلقه مصلحة وحكمة وإن كان فى بعضه شر جزئى إضافى ، وأما الشر الكلى المطلق من كل وجه فهو تعالى منزه عنه وليس إليه . الفرق السادس أن ما يحصل للإنسان من الحسنات التى يعملها فهى أمور وجودية متعلقة

بمشيئة الرب وقدره ورحمته وحكمته وليست أموراً عدمية تضاف إلى غير الله بل هي كلها أمور وجودية ، وكل موجود حادث والله محدثه وخالقه ، وذلك أن الحسنات إما فعل مأمور أو ترك محظور ، والترك أمر وجودى ، فترك الإنسان لما نهى عنه ومعرفته بأنه ذنب قبيح وبأنه سبب العذاب فبغضه له وكراهته له ومنع نفسه إذا هوته وطلبته منه أمور وجودية ، كما أن معرفته بالحسنات كالعدل والصدق حسنة ، وفعله لها أمر وجودى ، والإنسان إنما يثاب على ترك السيئات إذا تركها على وجه الكراهة لها والامتناع عنها وكف النفس عنها . قال تعالى :

﴿ ولكنَّ اللهَ حبَّبَ إليكم الإيمانَ وزيَّنه فى قُلوبِكم وكرَّه إليكم الكفرَ والفُسوقَ والعِصْيانَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وأمَّا مَنْ خافَ مَقامَ ربِّه ونهى النفسَ عن الهَوى ﴾ ..

وقال :

﴿ إنَّ الصَّلاةَ تَنْهَى عن الفَحْشاءِ والمُنْكرِ ﴾ ..

وفى الصحيحين عنه ﷺ : « ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان ، من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ، ومن كان يحب المرء لا يحبه إلا لله ، ومن كان يكره أن يرجع فى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يلقى فى النار » . وقد جعل ﷺ البغض فى الله من أوثق عُرى الإيمان ، وهو أصل الترك ، وجعل المنع لله من كمال الإيمان ، وهو أصل الترك ، فقال : « من أوثق عرى الإيمان الحب فى الله والبغض فى الله » ، وقال : « من أحبَّ لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان » ، وجعل إنكار المنكر بالقلب من مراتب الإيمان ، وهو بغضه وكراهته المستلزم لتركه ، فلم يكن الترك من الإيمان إلا بهذه الكراهة والبغض والامتناع والمنع لله ، وكذلك براءة الخليل وقومه من المشركين ومعبودهم ليست تركاً محضاً بل تركاً صادراً عن بغض ومعاداة وكراهة . هى أمور وجودية ، هى عبودية للقلب يترتب عليها خلو الجوارح من العمل ، كما أن التصديق والإرادة والمحبة للطاعة من عبودية القلب يترتب عليها آثارها فى الجوارح . وهذا الحب والبغض تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله . وهو إثبات تأله القلب لله ومحبته ، ونفى تألهه لغيره وكراهته ، فلا يكفى أن

يعبد الله ويحبه ويتوكل عليه وينيب إليه ويخافه ويرجوه حتى يترك عبادة غيره والتوكل عليه والإنابة إليه وخوفه ورجاءه ويبغض ذلك . وهذه كلها أمور وجودية ، وهى الحسنات التى يثيب الله عليها . وأما مجرد عدم السيئات من غير أن يعرف أنها سيئة ولا يكرهها بقلبه ويكف نفسه عنها ، بل يكون تركها لعدم خطورها بقلبه ، فهذا تكون السيئات فى حقه بمنزلتها فى حق الطفل والنائم ، ولا يثاب على هذا الترك ، لكن قد يثاب على اعتقاد تحريمها وإن لم يكن له إليها داعية البتة . فالترك ثلاثة أقسام ، قم يثاب عليه ، وقسم يعاقب عليه ، وقسم لا يثاب ولا يعاقب . فالأول ترك العالم بتحريمها الكاف نفسه عنها لله مع قدرته عليها . والثانى كترك من يتركها لغير الله لا لله . فهذا يعاقب على تركه لغير الله كما يعاقب على فعله لغير الله ، فإن ذلك الترك والامتناع فعل من أفعال القلب ، فإذا عبد به غير الله استحق العقوبة . والثالث كترك من لم يخطر على قلبه ، علماً ولا محبة ولا كراهة ، بل بمنزلة ترك النائم والطفل .

فإن قيل : كيف يعاقب على ترك المعصية حياء من الخلق وإبقاء على جاهه بينهم وخوفاً منهم أن يتسلطوا عليه والله سبحانه لا يذم على ذلك ولا يمنع منه ؟ قيل : لا ريب إنه لا يعاقب على ذلك وإنما يعاقب على تقربه إلى الناس بالترك ومراءاتهم به وإنه تركها خوفاً من الله ومراقبة وهو فى الباطن بخلاف ذلك . فالفرق [بيِّن] بين ترك يتقرب به إليهم ومراءاتهم به وترك يكون مصدره الحياء منهم وخوف أذاهم له وسقوطه من أعينهم ، فهذا لا يعاقب عليه بل قد يثاب عليه إذا كان له فيه غرض يحبه الله من حفظ مقام الدعوة إلى الله وقبولهم منه ونحو ذلك .

وقد تنازع الناس فى الترك هل هو أمر وجودى أم عدمى ، والأكثرون على أنه وجودى . وقال أبو هاشم وأتباعه : هو عدمى وأن المأمور يعاقب على مجرد عدم الفعل لا على ترك يقوم بقلبه . وهؤلاء رتبوا الذم والعقاب على العدم المحض . والأكثرون يقولون : إنما يثاب من ترك المحظور على ترك وجودى يقوم بنفسه ، ويعاقب تارك المأمور على ترك وجودى يقوم بنفسه ، وهو امتناعه وكفه نفسه عن فعل ما أمر به . إذا تبين هذا فالحسنات التى يثاب عليها كلها وجودية ، فهو سبحانه الذى حبب الإيمان والطاعة إلى العبد ، وزينه فى قلبه وكره إليه أضدادها . وأما السيئات فمنشأها من الجهل والظلم ، فإن العبد لا يفعل القبيح إلا لعدم علمه بكونه قبيحاً

أو لهواه وشهوته مع علمه بقبحه . فالأول جهل والثانى ظلم . ولا يترك حسنة إلا لجهله بكونها حسنة ، أو لرغبته فى ضدها لموافقته هواه وغرضه . وفى الحقيقة فالسيئات كلها ترجع إلى الجهل ، وإلا فلو كان علمه تاماً برجحان ضررها لم يفعلها ، فإن هذا خاصة الفعل ، فإنه إذا علم أن إلقاءه بنفسه من مكان عالٍ يضره لم يقدم عليه ، وكذلك لبثه تحت حائط مائل ، وإلقاؤه نفسه فى ماء يغرق فيه ، وأكله طعاماً مسموماً ، لا يفعله لعلمه التام بمضرته الراجحة ، بل هذه فطرة فطر الله عليها الحيوان بهيمه وناطقه . ومن لم يعلم أن ذلك يضره كالطفل والمجنون والسكران الذى انتهى سكره فقد يفعله . وأما من أقدم على ما يضره مع علمه بما فيه من الضرر فلابد أن يقوم بقلبه أن منفعته له راجحة ولابد من رجحان المنفعة عنده إما فى الظن وإما فى المظنون . ولو جزم راكب البحر بأنه يغرق ويذهب ماله لم يركب أبداً . بل لابد من رجحان الانتفاع فى ظنه وإن أخطأ فى ذلك . وكذلك الذنوب والمعاصى . فلو جزم السارق بأنه يؤخذ ويقطع لم يقدم على السرقة ، بل يظن أنه يسلم ويظفر بالمال . وكذلك القاتل والشارب والزانى ، فلو جزم طالب الذنب بأنه يحصل له الضرر الراجح لم يفعله ، بل إما أن لا يكون جازماً بتحريمه أو لا يجزم بعقوبته ، بل يرجو العفو والمغفرة وأن يتوب ويأتى بحسنات تمحو أثره . وقد يغفل عن هذا كله بقوة وإرادة الشهوة واستيلاء سلطانها على قلبه بحيث تغيبه عن مطالعة مضرة الذنب والغفلة من أضداد العلم . والشهوة أصل الشر كله . قال تعالى :

﴿ ولا تُطِعْ مَنْ أغْفَلْنا قلبَه عن ذِكْرِنا واتَّبعَ هَواه وكانَ أمرُه فُرطاً ﴾ ..

ينبغى أن يعلم أن الهوى وحده لا يستقل بفساد السيئات إلا مع الجهل ، وإلا فصاحب الهوى لو جزم بأن ارتكاب هواه يضره ولابد ضرراً راجحاً لانصرفت نفسه عن طاعته له بالطبع . فإن الله سبحانه جعل فى النفس حباً لما ينفعها وبغضاً لما يضرها ، فلا تفعلَ مع حضور عقلها ما تجزم بأنه يضرها ضرراً راجحاً . ولهذا يوصف تارك ذلك بالعقل والحجى واللب ، فالبلاء مركب من تزيين الشيطان وجهل النفس فإنه يزين لها السيئات ويريها أنها فى صور المنافع واللذات والطيبات ويغفلها عن مطالعتها لمضرتها فتولد من بين هذا التزيين وهذا الإغفال والإنساء لها إرادة وشهوة ، ثم يمدها بأنواع التزيين فلا يزال يقوى حتى يصير عزماً جازماً يقترن به الفعل ، كما زين للأبوين الأكل من الشجرة وأغفلهما عن مطالعة مضرة المعصية ، فالتزيين هو

سبب إيثار الخير والشر ، كما قال تعالى :

﴿ وزَيَّنَ لهم الشَّيطانُ ما كانُوا يَعملُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ أفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عَملِه فَرآهُ حَسَناً ﴾ ..

وقال فى تزيين الخير :

﴿ ولكنَّ اللهَ حَبَّبَ إليكم الإيمانَ وزيَّنَه فى قُلوبِكم ﴾ ..

وقال فى تزيين النوعين :

﴿ كذلك زَيَّنا لكلِّ أُمَّةٍ عَملَهم ثمَّ إلى ربِّهم مَرْجِعُهم فَيُنَبِّئُهم بما كانُوا يَعملُونَ ﴾ ..

وتزيين الخير والهدى بواسطة الملائكة والمؤمنين ، وتزيين الشر والضلال بواسطة الشياطين من الجن والإنس ، كما قال تعالى :

﴿ وكَذلك زَيَّنَ لِكَثيرٍ من المشْرِكينَ قَتْلَ أوْلادِهم شُركاؤُهم ﴾ ..

وحقيقة الأمر أن التزيين إنما يغتر به الجاهل لأنه يلبس له الباطل والضار المؤذى صورة الحق والنافع الملائم ، فأصل البلاء كله من الجهل وعدم العلم . ولهذا قال الصحابة : « كل من عصى الله فهو جاهل » وقال تعالى :

﴿ إنَّما التوبةُ على اللهِ للذينَ يعملُونَ السُّوءَ بِجَهالةٍ ثمَّ يتوبُونَ من قَريبٍ ﴾ ..

وقال :

﴿ وإذا جَاءكَ الَّذين يُؤمنونَ بآياتِنا فَقُلْ سَلامٌ عليكم كَتَبَ ربُّكم على نَفسِه الرَّحمةَ أنَّه مَنْ عَمِلَ منكم سُوءاً بجهالةٍ ثم تابَ من بعدِه وأصْلحَ فأنَّه غَفورٌ رَحيمٌ ﴾ ..

قال أبو العالية : سألت أصحاب محمد عن قوله : « إنما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب » فقالوا : كل من عصى الله فهو جاهل ، ومن تاب قبل الموت فقد تاب من قريب . وقال قتادة : أجمع أصحاب رسول الله ﷺ على أن كل ما عصى الله به فهو جهالة عمداً كان أو لم يكن . وكل من عصى الله فهو جاهل . وقال مجاهد : من شيخ أو شاب فهو بجهالة . وقال : من عصى

ربه فهو جاهل حتى ينزع عن خطيئته . وقال هو وعطاء : الجهالة العمد . وقال مجاهد : من عمل سوءاً خطأ أو عمداً فهو جاهل حتى ينزع منه . ذكر هذه الآثار ابن أبي حاتم ، ثم قال : وروى عن قتادة وعمرو بن مرة والنووى نحو ذلك خطأ أو عمداً . وروى عن مجاهد والضحاك : ليس من جهالته أن لا يعلم حلالاً ولا حراماً ، ولكن من جهالته حين دخل فيه . وقال عكرمة : الدماء كلها جهالة . ومما يبين ذلك قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » . وكل من خشيه فأطاعه بفعل أوامره وترك نواهيه فهو عالم ، كما قال تعالى :

﴿ أَمَّنْ هو قَانتٌ آناءَ الليل سَاجداً وقَائماً يَحْذرُ الآخرةَ ويرجُو رحمةَ ربِّه قُلْ هل يَستوى الذين يَعلمُونَ والذين لا يَعلمُونَ ﴾ ..

وقال رجل للشعبى : أيها العالم ، فقال : لسنا بعلماء إنما العالم من يخشى الله . وقال ابن مسعود : وكفى بخشية الله علماً ، وبالاغترار بالله جهلاً . وقوله :

﴿ إنَّما يَخْشَى اللهَ من عِبَادِه العلماءُ ﴾ ..

يقتضى الحصر من الطرفين أن لا يخشاه إلا العلماء ولا يكون عالماً إلا من يخشاه فلا يخشاه إلا عالم وما من عالم إلا وهو يخشاه ، فإذا انتفى العلم انتفت الخشية ، وإذا انتفت الخشية دلت على انتفاء العلم ، لكن وقع الغلط فى مسمى العلم اللازم للخشية حيث يظن أنه يحصل بدونها وهذا ممتنع ، فإنه ليس فى الطبيعة أن لا يخشى النار والأسد والعدو من هو عالم بها مواجه لها ، وأنه لا يخشى الموت من ألقى نفسه من شاهق ، ونحو ذلك . فأمنه فى هذه المواطن دليل عدم علمه ، وأحسن أحواله أن يكون معه ظن لا يصل إلى رتبة العلم اليقينى . فإن قيل : فهذا ينتقض عيكم بمعصية إبليس فإنها كانت عن علم لا عن جهل ، وبقوله :

﴿ وأمَّا ثمودُ فَهدَيْناهُم فاسْتحبُّوا العَمَى على الهُدى ﴾ ..

وقال :

﴿ وآتَيْنا ثمودَ النَّاقةَ مُبْصِرَةً ﴾ ..

وقال عن قوم فرعون :

﴿ وجَحدُوا بها واسْتَيْقَنَتْها أنفسُهم ظُلْماً وعُلوًّا ﴾ ..

وقال :

﴿ وعَاداً وثمودَ وقد تَبيَّنَ لكم من مَساكِنهم وزيَّنَ لهمُ الشَّيطانُ أعمالَهم فَصدَّهم عن السَّبيلِ وكانوا مُستبصرِينَ ﴾ ..

وقال موسى لفرعون :

﴿ لقدْ علمتَ ما أنزلَ هؤلاء إلَّا ربُّ السمواتِ والأرضِ بَصائِرَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وما كانَ اللهُ لِيُضلَّ قوْماً بعد إذْ هَداهم حتَّى يُبيِّنَ لهم ما يَتَّقونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ والَّذين آتَيْناهمُ الكتابَ يَعْرِفونه كَما يعرفونَ أبناءَهم ﴾ ..

يعنى القرآن أو محمداً ﷺ ، وقال :

﴿ يا أهلَ الكتابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الحقَّ بالباطِل وتَكْتمونَ الحقَّ وأنتم تعلمُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ فإنَّهم لا يُكذِّبونك ولكن الظالمينَ بآياتِ اللهِ يَجْحدُونَ ﴾ ..

والجحود إنكار الحق بعد معرفته . وهذا كثير فى القرآن . قيل : حجج الله لا تتناقض ، بل كلها حق يصدق بعضها بعضاً . وإذا كان سبحانه قد أثبت الجهالة لمن عمل السوء وقد أقر به وبرسالته وبأنه حرم ذلك وتوعد عليه بالعقاب ، ومع ذلك يحكم عليه بالجهالة التى لأجلها عمل السوء ، فكيف بمن أشرك به وكفر بآياته وعادى رسله ، أليس ذلك أجهل الجاهلين . وقد سمى تعالى أعداءه جاهلين بعد إقامة الحجة عليهم فقال :

﴿ خُذِ العفوَ وأمُرْ بالعُرْفِ وأعْرِضْ عن الجَاهِلينَ ﴾ ..

فأمره بالإعراض عنهم بعد أن أقام عليهم الحجة وعلموا أنه صادق . وقال :

﴿ وإذا خَاطبهمُ الجَاهِلُونَ قالُوا سَلاماً ﴾ ..

فالجاهلون هنا الكفار الذين علموا أنه رسول الله . فهذا العلم لا ينافى الحكم

على صاحبه بالجهل ، بل يثبت له العلم وينافى عنه فى موضع واحد ، كما قال تعالى عن السحرة من اليهود :

﴿ ولقد عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراه ما له فى الآخرةِ من خَلاقٍ ولبئسَ ما شَرَوْا به أنفسَهم لو كانُوا يَعلمُونَ ﴾ ..

فأثبت لهم العلم الذى تقوم به عليهم الحجة ونفى عنهم العلم النافع الموجب لترك الضار . وهذا نكتة المسئلة وسر الجواب ، فما دخل النار إلا عالم ولا دخلها إلا جاهل . وهذا العلم لا يجتمع مع الجهل فى الرجل الواحد يوضحه أن الهوى والغفلة والإعراض تصد عن كماله واستحضاره ومعرفة موجبه على التفصيل ، وتقيم لصاحبه شبهاً وتأويلات تعارضه ، فلا يزال المقتضى يضعف والعارض يعمل عمله حتى كأنه لم يكن ، ويصير صاحبه بمنزلة الجاهل من كل وجه ، فلو علم إبليس أن تركه للسجود لآدم يبلغ به ما بلغ وأنه يوجب له أعظم العقوبة وتيقن ذلك لم يتركه ، ولكن حال الله بينه وبين هذا العلم ليقضى أمره وينفذ قضاؤه وقدره . ولو ظن آدم وحواء أنهما إذا أكلا من الشجرة خرجا من الجنة وجرى عليهما ما جرى ما قرباها . ولو علم أعداء الرسل تفاصيل ما يجرى عليهم وما يصيبهم يوم القيامة وجزموا بذلك لما عادوهم . قال تعالى عن قوم فرعون :

﴿ ولقد أَنْذَرَهم بَطْشَتَنا فَتَمارَوْا بالنُّذُرِ ﴾ ..

وقال :

﴿ وحِيلَ بَيْنَهم وبين ما يَشْتهُون كما فُعِلَ بأشْياعِهم من قبلُ إنَّهم كانُوا فى شَكٍّ مُرِيبٍ ﴾ ..

وقال عن المنافقين وقد شاهدوا آيات الرسول وبراهين صدقه عياناً :

﴿ وارْتابَتْ قلوبُهم فَهُمْ فى رَيْبِهم يَتردَّدُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولكنَّكم فَتَنْتُم أنفسَكم وتَربَّصتُم وارْتَبْتُمْ ﴾ ..

وقال :

﴿ فى قُلوبِهم مَرَضٌ ﴾ ..

وهو الشك ، ولو كان هذا لعدم العلم الذى تقوم به الحجة عليهم لما كانوا فى الدرك الأسفل من النار ، بل هذا بعد قيام الحجة عليهم وعلمهم الذى لم ينفعهم ، فالعلم يضعف قطعاً بالغفلة والإعراض واتباع الهوى وإيثار الشهوات . وهذه الأمور توجب شبهات وتأويلات تضاده . فتأمل هذا الموضع حق التأمل فإنه من أسرار القدر والشرع والعدل . فالعلم يراد به العلم التام المستلزم لأثره ، ويراد به المقتضىْ وإن لم يتم بوجود شروطه وانتفاء موانعه . فالثانى يجامع الجهل دون الأول . فتبين أن أصل السيئات الجهل وعدم العلم . وإن كان كذلك فعدم العلم ليس أمراً وجودياً بل هو لعدم السمع والبصر والقدرة والإرادة . والعدم ليس شيئاً حتى يستدعى فاعلاً مؤثراً فيه ، بل يكفى فيه عدم مشيئة ضده وعدم السبب الموجب لضده . والعدم المحض لا يضاف إلى الله فإنه شر والشر ليس إليه . فإذا انتفى هذا الجازم عن العبد ونفسه بطبعها متحركة مريدة وذلك من لوازم شأنها تحركت بمقتضى الطبع والشهوة وغلب ذلك فيها على داعى العلم والمعرفة فوقعت فى أسباب الشر ولابد .

فصـــل

والله سبحانه قد أنعم على عبده من جملة إحسانه ونعمه بأمرين هما أصل السعادة ، أحدهما أن خلقهم فى أصل النشأة على الفطرة السليمة ، فكل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يخرجانه عنها ، كما ثبت ذلك عن النبى ﷺ ، وشبه ذلك بخروج البهيمة صحيحة ، سالمة حتى يجدعها صاحبها . وثبت عنه أنه قال : يقول الله تعالى : إنى خلقت عبادى حنفاء فأتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم ، وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً . فإذا تركت النفس وفطرتها لم تؤثر على محبة باريها وفاطرها وعبادته وحده شيئاً ، ولم تشرك به ، ولم تجحد كمال ربوبيته ، وكان أحب شىء إليها وأطوع شىء لها وآثر شىء عندها ولكن يعدها من يقترن بها من شياطين الجن والإنس بتزيينه وإغوائه حتى ينغمس موجبها وحكمها . الأمر الثانى أنه سبحانه هدى الناس هداية عامة بما أودعه فيهم من المعرفة ومكنهم من أسبابها ، وبما أنزل إليهم من الكتب وأرسل إليهم من الرسل ، وعلمهم ما لم يكونوا يعلمونه ففى كل نفس ما يقتضى معرفتها بالحق

ومحبتها له . وقد هدى الله كل عبد إلى أنواع من العلم يمكنه التوصل بها إلى سعادة الآخرة ، وجعل فى فطرته محبة لذلك ، لكن قد يعرض العبد عن طلب علم ما ينفعه فلا يريده ولا يعرفه . وكونه لا يريد ذلك ولا يعرفه أمر عدمى ، فلا يضاف إلى الرب لا هذا ولا هذا ، فإنه من هذه الحيثية شر ، والذى يضاف إلى الرب علمه به وقضاؤه له بعدم مشيئته لضده ، وإبقائه على العدم الأصلى . وهو من هذه الجهة خير فإن العلم بالشر خير من الجهل به . وعدم رفعه بإثبات ضده إذا كان مقتضى الحكمة كان خيراً ، وإن كان شراً بالنسبة إلى محله . وسيأتى تمام تقرير هذا فى باب دخول الشر فى القضاء الإلهى إن شاء الله سبحانه .

فصــــل

وههنا حياة أخرى غير الحياة الطبيعية الحيوانية نسبتها إلى القلب كنسبة حياة البدن إليه . فإذا أمد عبده بتلك الحياة أثمرت له من محبته وإجلاله وتعظيمه والحياء منه ومراقبته وطاعته مثل ما تثمر حياة البدن له من التصرف والفعل وسعادة النفس ونجاتها وفلاحها بهذه الحياة . وهى حياة دائمة سرمدية لا تنقطع . ومتى فقدت هذه الحياة واعتاضت عنها بحياتها الطبيعية الحيوانية كانت ضالة معذبة شقية ، ولم تسترح راحة الأموات ولم تعش عيش الأحياء ، كما قال تعالى :

﴿ سَيذَّكَّرُ مَنْ يَخْشَى ۝ ويَتجنَّبها الأشْقَى ۝ الَّذى يَصْلَى النارَ الكُبْرَى ۝ ثمَّ لا يموتُ فيها ولا يَحْيَى ﴾ ..

فإن الجزاء من جنس العمل . فإنه فى الدنيا لما لم يحيا الحياة النافعة الحقيقية التى خلق لها ، بل كانت حياته من جنس حياة البهائم ، ولم يكن ميتاً عديم الإحساس ، كانت حياته فى الآخرة كذلك ، فإن مقصود الحياة حصول ما ينتفع به ويلتذ به ، والحى لابد له من لذة أو ألم ، فإذا لم تحصل له اللذة لم يحصل له مقصود الحياة ، كمن هو حى فى الدنيا وبه أمراض عظيمة تحول بينه وبين التنعم بما يتنعم به الأصحاء ، فهو يختار الموت ويتمناه ولا يحصل له ، فلا هو مع الأحياء ولا مع الأموات . إذا عرف هذا فالشر من لوازم هذه الحياة وعدمها شر وهو ليس بشىء

حتى يكون مخلوقاً . والله خالق كل شيء ، فإذا أمسك عن عبد هذه الحياة كان إمساكها خيراً بالنسبة إليه سبحانه ، وإن كان شراً بالإضافة إلى العبد لفوات ما يلتذ ويتنعم به . فالسيئات من طبيعة النفس ولم يمد بهذه الحياة التى تحول بينها وبينها فصار الشر كله من النفس ، والخير كله من الله ، والجميع بقضائه وقدره وحكمته ، وبالله التوفيق .

فصـــل

قال القدرى : ونحن نعترف بها جميعه ونقر بأن الله خلق الإنسان مريداً ولكن جعله على خلقه يريد بها وهو مريد بالقوة والقبول ، أى خلقه قابلاً لأن يريد هذا وهذا . وأما كونه مريداً لهذا المعنى فليس ذلك بخلق الله ، ولكنه هو الذى أحدثه بنفسه ، ليس هو من إحداث الله .

قال الجبرى : هذه الإرادة حادثة فلابد لها من محدث فالمحدث لها إما أن يكون نفس الإنسان أو مخلوق خارج عنها أو ربها وفاطرها وخالقها . والقسمان الأولان محال فتعين الثالث . أما المقدمة الأولى فظاهرة . إذ المحدث إما النفس وإما أمر خارج عنها ، والخارج عنها إما الخالق أو المخلوق . وأما المقدمة الثانية فبيانها أن النفس لا يصح أن تكون هى المحدثة لإرادتها . فإنها إما أن تحدثها بإرادة أو بغير إرادة ، وكلاهما ممتنع ، فإنها لو توقف إحداثها على إرادة أخرى فالكلام فيها كالكلام فى الأولى ، ويلزم التسلسل إلى غير نهاية ، فلا توجد إرادة حتى يتقدمها إرادات لا تتناهى . وإن لم يتوقف إحداثها على إرادة منها بطل أن تكون هى المؤثرة فى إحداثها إذ وقوع الحادث بلا إرادة من الفاعل المختار محال . وإذا بطل أن تكون محدثة للإرادة بإرادة وأن يحدثها بغير إرادة تعين أن يكون المحدث لتلك الإرادة أمراً خارجاً عنها . فحينئذ إما أن يكون مخلوقاً أو يكون هو الخالق سبحانه ، والأول محال لأن ذلك المحدث إن كان غير مريد لم يمكنه جعل الإنسان مريداً وإن كان مريداً فالكلام فى إرادته كالكلام فى إرادة الإنسان سواء . فتعين أن يكون المحدث لتلك الإرادة هو الخالق لكل شيء الذى ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن .

قال القدرى : قد اختلفت طرق أصحابنا فى الجواب عن هذا الإلزام .

فقال الجاحظ : العبد يحدث أفعاله بغير إرادة منه ، بل مجرد قدرته وعلمه بما فى الفعل من الملاءمة فإذا علم موافقة الفعل له وهو قادر عليه أحدثه بقدرته وعلمه ، وأنكر توقفه على إرادة محدثة ، وأنكر حقيقة الإرادة فى الشاهد ، ولم ينكر الميل والشهوة ، ولكن لا يتوقف إحداث عليها ، فإن الإنسان قد يفعل ما لا يشتهيه ولا يميل إليه . وخالفه جميع الأصحاب ، وأثبتوا الإرادة الحادثة ثم اختلفوا فى سبب حدوثها ، فقال طائفة منهم : كون النفس مريدة أمر ذاتى لها ، وما بالذات لا يعلل ولا يطلب سبب وجوده . وطريقة التعليل تسلك ما لم يمنع منها مانع . واختصاص الذات بالصفة الذاتية لا يعلل ، فهكذا اختصاص النفس بكونها مريدة هو أمر ذاتى لها ، وبذلك كانت نفساً . فقول القائل : لم أرادت كذا وما الذي أوجب لها إرادته كقوله : لم كانت نفساً ، وكقوله : لم كانت النار محرقة أو متحركة ، ولم كان الماء مائعاً سيالاً ، ولم كان الهواء خفيفاً . فكون النفس مريدة متحركة بالإرادة هو معنى كونها نفساً ، فهو بمنزلة قول القائل لم كانت نفساً وحركتها بمنزلة حركة الفلك ، فهى خلقت هكذا .

وقالت طائفة أخرى : بل الله سبحانه أحدث فيها الإرادة ، والإرادة صالحة للضدين ، فخلق فيها إرادة تصلح للخير والشر ، فآثرت هى أحدهما على الآخر بشهوتها وميلها فأعطاها قدرة صالحة للضدين وإرادة صالحة لهما ، فكانت القدرة والإرادة من إحداثه سبحانه ، واختيارها أحد المقدورين المرادين من قبلها ، فهى التى رجحته .

قالوا : والقادر المختار يرجح أحد مقدوريه على الآخر بغير مرجح ، كالعطشان إذا قدم له قدحان متساويان من كل وجه ، والهارب إذا عنَّ له طريقان كذلك فإنه يرجح أحدهما بلا مرجح . فالله سبحانه أحدث فيه إرادة الفعل ولكن الإرادة لا توجب المراد فأحدثها فيه امتحاناً له وابتلاء ، وأقدره على خلافها وأمره بمخالفتها ، ولا ريب أنه قادر على مخالفتها ، فلا يلزم من كونها مخلوقة لله حاصلة بإحداثه وجوب الفعل عندها .

وقال أبو الحسين البصرى : إن الفعل يتوقف على الداعى والقدرة وهما من الله خلقاً فيه ، وعندهما يجب وجود الفعل باختيار العبد وداعيه ، فيكون هو المحدث له

بما فيه من الدواعى والقدرة . فهذه طرق أصحابنا فى الجواب عما ذكرتم .

قال السنى : لم تتخلصوا بذلك من الإلزام ولم تبينوا به بطلان حجتهم المذكورة ، فلا منعتم مقدماتها وبينتم فسادها ولا عارضتموها بما هو أقوى منها ، كما أنهم لم يتخلصوا من إلزامكم ولم يبينوا بطلان دليلكم ، وكان غاية ما عندكم وعندهم المعارضة وبيان كل منكم تناقض الآخر ، وهذا لا يفيد نصرة الحق وإبطال الباطل ، بل يفيد بيان خطئكم وخطئهم وعدولكم وإياهم عن منهج الصواب . فنقول وبالله التوفيق : مع كل منكما صواب من وجه وخطأ من وجه . فأما صواب الجبرى فمن جهة إسناده الحوادث كلها إلى مشيئة الله وخلقه وقضائه وقدره . والقدرى خالف الضرورة فى ذلك ، فإن كون العبد مريداً فاعلاً بعد أن لم يكن أمر حادث . فإما أن يكون له محدث وإما أن لا يكون ، فإن لم يكن له محدث لزم حدوث الحوادث بلا محدث ، وإن كان له محدث فإما أن يكون هو العبد أو الله سبحانه أو غيرهما . فإن كان هو العبد فالقول فى إحداثه لتلك الفاعلية كالقول فى إحداث سببها ويلزم التسلسل ، وهو باطل ههنا بالاتفاق ، لأن العبد كائن بعد أن لم يكن ، فيمتنع أن تقوم به حوادث لا أول لها . وإن كان غير الله فالقول فيه كالقول فى العبد ، فتعين أن يكون الله هو الخالق المكون لإرادة العبد وقدرته وإحداثه وفعله . وهذه مقدمات يقينية لا يمكن القدح فيها . فمن قال إن إرادة العبد وإحداثه حصل بغير سبب اقتضى حدوث ذلك ، والعبد أحدث ذلك ، وحاله عند إحداثه كما كان قبله ، بل خص أحد الوقتين بالإحداث من غير سبب اقتضى تخصيصه ، وإنه صار مريداً فاعلاً محدثاً بعد أن لم يكن كذلك من غير من جعله كذلك — فقد قال ما لا يعقل ، بل خالف صريح العقل ، وقال بحدوث حوادث بلا محدث . وقولكم إن الإرادة لا تعلل كلام باطل لا حقيقة له . فإن الإرادة أمر حادث فلابد له من محدث . ونظير هذا المحال قولكم فى فعل الرب سبحانه أنه بواسطة إرادة يحدثها لا فى محل من غير سبب اقتضى حدوثها يكون مريداً بها للمخلوقات . فارتكبتم ثلاث محالات : حدوث حادث بلا إرادة من الفاعل ، وحدوث حادث بلا سبب حادث ، وقيام الصفة بنفسها لا فى محل . وادعيتم مع ذلك أنكم أرباب العقول والنظر . فأى معقول أفسد من هذا ، وأى نظر أعمى منه . وإن شئت قلت : كون العبد مريداً أمر ممكن . والممكن لا يترجح وجوده على عدمه إلا لمرجح تام . والمرجح

التام إما من العبد ، وإما من مخلوق آخر ، وإما من الله سبحانه . والقسمان الأولان باطلان فتعين الثالث كما تقدم . فهذه الحجة لا يمكن دفعها ، ولا يمكن دفع العلم الضرورى باستناد أفعالنا الاختيارية إلى إرادتنا وقدرتنا . وإنا إذا أردنا الحركة يمنة لم تقع يسرة ، وبالعكس . فهذه الحجة لا يمكن دفعها والجمع بين الحجتين هو الحق ، فإن الله سبحانه خالق إرادة العبد وقدرته وجاعلهما سبباً لإحداثه الفعل فالعبد محدث لفعله بإرادته واختياره وقدرته حقيقة ، وخالق السبب خالق للمسبب . ولو لم يشأ سبحانه وجود فعله لما خلق له السبب الموجد له .

فقال الفريقان للسنى : كيف يكون الرب تعالى محدثاً لها والعبد أيضاً ؟ .

قال السنى : إحداث الله سبحانه لها بمعنى أنه خلقها منفصلة عنه قائمة بمحلها وهو العبد ، فجعل فاعلاً لها بما أحدث فيه من القدرة والمشيئة . وإحداث العبد لها بمعنى أنها قامت به وحدثت بإرادته وقدرته ، وكل من الإحداثين مستلزم للآخر ، ولكن جهة الإضافة مختلفة ، فما أحدثه الرب سبحانه من ذلك فهو مباين له ، قائم بالمخلوق ، مفعول له لا فعل . وما أحدثه العبد فهو فعل له ، قائم به ، يعود إليه حكمه ، ويشتق له منه اسمه . وقد أضاف الله سبحانه كثيراً من الحوادث إليه وأضافها إلى بعض مخلوقاته ، كقوله :

﴿ اللهُ يَتوفَّى الأنْفُسَ حينَ مَوْتِها والَّتى لم تَمُتْ فى مَنامِها ﴾ ..

وقال :

﴿ قُلْ يَتوفَّاكُم مَلَكُ الموتِ الَّذى وُكِّلَ بِكم ﴾ ..

وقال :

﴿ تَوفَّتْه رُسُلُنا ﴾ ..

وقال :

﴿ إذْ يُوحى ربُّك إلى الملائكةِ أنّى معكم فَثَبِّتوا الَّذين آمنُوا سَأُلْقِى فى قُلوبِ الَّذينَ كفرُوا الرُّعبَ ﴾ ..

وقال :

﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الَّذين آمنُوا بالقولِ الثَّابتِ فى الحياةِ الدُّنيا ﴾ ..

وقال :

﴿ وأنزلَ اللهُ عليك الكِتابَ ﴾ ..

وقال :

﴿ قُلْ نزَّله رُوحُ القُدسِ من ربِّك بالحقِّ ﴾ ..

وقال :

﴿ فأخَذَهم العذابُ ﴾ ، ﴿ فأخَذتْهم الصَّيحةُ ﴾ ..

وقال :

﴿ فكُلًّا أخَذْنا بِذَنْبِه ﴾ ، ﴿ فأخَذْناهُم أخْذَ عَزيزٍ مُقْتدرٍ ﴾ ..

وهذا كثير . فأضاف هذه الأفعال إلى نفسه إذ هى واقعة بخلقه ومشيئته وقضائه . وأضافها إلى أسبابها إذ هو الذى جعلها أسباباً لحصولها بين الإضافتين . ولا تناقض بين السببين . وإذا كان كذلك تبين أن إضافة الفعل الاختيارى إلى الحيوان بطريق التسبب .. وقيامه به ووقوعه بإرادته لا ينافى إضافته إلى الرب سبحانه خلقاً ومشيئة وقدراً . ونظيره قوله تعالى :

﴿ إنَّا لمَّا طَغَىَ الماءُ حَمَلْناكُم فى الجَارِيةِ ﴾ ..

وقال لنوح :

﴿ فاحْمِلْ فيها من كُلٍّ زَوْجينِ اثْنينِ ﴾ ..

فالرب سبحانه هو الذى حملهم فيها بإذنه وأمره ومشيئته ، ونوح حملهم بفعله ومباشرته .

فصــــل

وأما قول الجاحظ إن العبد يحدث أفعاله الاختيارية من غير إرادة منه ، بل بمجرد القدرة والداعى فإن أراد نفى إرادة العبد وجحد هذه الصفة عنه فمكابرة لا تنكر من طوائف هم أكثر الناس مكابرة وجحداً للمعلوم بالضرورة ، فلا أرخص من ذلك عندهم وإن أراد أن الإرادة أمر عدمى ، وهو كونه لا مغلوب ولا ملجأ ، فيقال :

هذا العدم من لوازم الإرادة لا أنه نفسها . وكون الإرادة أمراً عدمياً مكابرة أخرى ، وهى بمنزلة قول القائل القدرة أمر عدمى لأنها بمعنى عدم العجز . والكلام عدمى لأنه عدم الخرس . والسمع والبصر عدمى لأنهما عدم الصمم والعمى . وأما قوله إن الفعل يقع بمجرد القدرة وعلم الفاعل بما فيه من الملاءمة فمكابرة ثالثة ، فإن العبد يجد من نفسه قدرة على الفعل وعلماً بمصلحته ولا يفعله لعدم إرادته له لما فى فعله من فوات محبوب له أو حصول مكروه إليه ، فلا يوجب القدرة والعلم وقوع الفعل ما لم تقارنهما الإرادة .

فصــــل

وأما قول الآخر إن كون النفس مريدة أمر ذاتى لها فلا يعلل ، إلى آخره [فهو] كلام فى غاية البطلان . فهب أنا لا نطلب علة كونها مريدة فكونها كذلك هو مخلوق فيها أم غير مخلوق ، وهى التى جعلت نفسها كذلك أم فاطرها وخالقها هو الذى جعلها كذلك ، وإذا كان سبحانه هو الذى أنشأها بجميع صفاتها وطبيعتها وهيآتها فكونها مريدة هو وصف لها وخالقها خالق لأوصافها فهو خالق لصفة المريدية فيها . فإذاً كانت تلك الصفة سبباً للفعل ، وخالق السبب خالق للمسبب ، والمسبب واقع بقدرته ومشيئته وتكوينه . وهذا مما لا ينكره إلا مكابر معاند .

فصــــل

وأما قول الطائفة الأخرى إن الله سبحانه خلق فيه إرادة صالحة للضدين فاختار أحدهما على الآخر ، ولا ريب أن الأمر كذلك ، ولكن وقوع أحد الضدين باختياره وإيثاره له وداعيه إليه لا يخرجه عن كونه مخلوقاً للرب سبحانه مقدوراً له مقدراً على العبد واقعاً بقضاء الرب وقدره وإنه لو شاء لصرف داعية العبد وإرادته عنه إلى ضده ، فهذه هى البقية التى بقيت على هذه الفرقة من إنكار القدر فلو ضموها إلى قولهم لأصابوا كل الإصابة ، ولكانوا أسعد بالحق فى هذه المسئلة من سائر الطوائف .

وتحقيق ذلك أن الله سبحانه بعدله وحكمته أعطى العبد قدرة وإرادة يتمكن بها من جلب ما ينفعه ودفع ما يضره ، فأعانه بأسباب ظاهرة وباطنة . ومن جملة تلك الأسباب القدرة والإرادة . وعرفه طريق الخير والشر ونهج له الطريق ، وأعانه بإرسال رسله وإنزال كتبه وقرن به ملائكته ، وأزال عنه كل علة يحتج بها عليه ، ثم فطرهم سبحانه على إرادة ما ينفعهم وكراهة ما يؤذيهم ويضرهم كما فطر على ذلك الحيوان البهيم . ثم كان كثير مما ينفعهم لا علم لهم به على التفصيل . والذى يعلمونه من المنافع أمر مشترك بينهم وبين الحيوانات . وثم أمور عظيمة هى أنفع شيء لهم ، لا صلاح لهم ولا فلاح ولا سعادة إلا بمعرفتها وطلبها وفعلها ، ولا سبيل لهم إلى ذلك إلا بوحى منه وتعريف خاص ، فأرسل إليهم رسله ، وأنزل عليهم كتبه ، فعرفهم ما هو الأنفع لهم وما فيه سعادتهم وفلاحهم فصادفتهم الرسل مشتغلين بأضدادها قد ألفوها وساكنوها وجرت عليها عوائدهم حين ألفتها الطباع فأخبرتهم الرسل أنها أضر شيء عليهم وأنها من أعظم أسباب ألمهم وفوات أربهم وسرورهم ، فنهضت الإرادة طالبة للسعادة والفلاح ، إذ الدعوة إلى ذلك محركة للقلوب والأسماع والأبصار إلى الاستجابة ، فقام داعى الطبع والإلف والعادة فى وجه ذلك الداعى معارضاً له ، يعد النفس ويمنيها ويرغبها ويزين لها ما ألفته واعتادته لكونه ملائماً له . وهو نقد عاجل ، وراحة مؤثرة ، ولذة مطلوبة ، ولهو ولعب وزينة وتفاخر وتكاثر ، وداعى الفلاح يدعو إلى أمر آجل فى دار غير هذه الدار لا ينال إلا بمفارقة ملاذها وطيباتها ومسراتها وتجرع مرارتها والتعرض لآفاتها وإيثار الغير لمحبوباتها ومشتهياتها ، يقول خذ ما تراه ودع ما سمعت به ، فقامت الإرادة بين الداعيين تصغى إلى هذا مرة وإلى هذا مرة . فههنا معركة الحرب ومحل المحنة فقتيل وأسير وفائز بالظفر والغنيمة . فإذا شاء الله سبحانه رحمة عبد جذب قوى إرادته وعزيمته إلى ما ينفعه ويحييه الحياة الطيبة ، فأوحى إلى ملائكته ان ثبتوا عبدى وأصرفوا همته وإرادته إلى مرضاتى وطاعتى . كما قال تعالى :

﴿ إذْ يُوحى ربُّك إلى الملائكةِ أنّى معكم فثبِّتوا الَّذين آمنُوا ﴾ ..

وقال النبى ﷺ : « إن للملك بقلب ابن آدم لمة ، وللشيطان لمة ، فلمة الملك إيعاد بالخير وتصديق بالوعد ، ولمة الشيطان إيعاد بالشر وتكذيب بالحق » . ثم قرأ :

﴿ الشَّيطانُ يَعدِكُم الفقرَ ويأمُرُكم بالفحشاءِ واللهُ يَعِدكُم مَغْفرةً منه وفَضْلاً ﴾ ..

وإذا أراد خذلان عبد أمسك عنه تأييده وتثبيته وخلى بينه وبين نفسه . ولم يكن بذلك مضلاً له لأنه قد أعطاه قدرة وإرادة وعرفه الخير والشر وحذره طريق الهلاك وعرفه بها ، وحضه على سلوك طريق النجاة وعرفه بها . ثم تركه وما اختارهْ لنفسه وولّاه ما تولى ، فإذا وجد شراً فلا يلومنَّ إلا نفسه .

قال القدرى : فتلك الإرادة المعينة المستلزمة للفعل المعين إن كانت بإحداث العبد فهو قولنا ، وإن كانت بإحداث الرب سبحانه فهو قول الجبرى ، وإن كانت بغير محدث لزم المحال .

قال السنى : لا تفتقر كل إرادة من العبد إلى مشيئة خاصة من الله توجب حدوثها . بل يكفى فى ذلك المشيئة العامة لجعله مريداً ، فإن الإرادة هى حركة النفس ، والله سبحانه شاء أن تكون متحركة ، وأما أن تكون كل حركة تستدعى مشيئة مفردة فلا . وهذا كما أنه سبحانه شاء أن يكون الحى متنفساً ولا يفتقر كل نفس من أنفاسه إلى مشيئة خاصة . وكذلك شاء أن يكون هذا الماء بجملته جارياً ، ولا تفتقر كل قطرة منه إلى مشيئة خاصة يجرى بها الماء ، وكذلك مشيئته لحركات الأفلاك وهبوب الرياح ونزول الغيث ، وكذلك خطرات القلوب ووساوس النفس ، وكذلك مشيئته أن يكون العبد متكلماً لا يستلزم أن يكون كل حرف بمشيئته غير مشيئة الحرف الآخر . وإذا تبين ذلك فهو سبحانه شاء أن يكون عبده شائياً مريداً . وتلك الإرادة والمشيئة صالحة للضدين ، فإذا شاء أن يهدى عبداً صرف داعيه ومشيئته وإرادته إلى معاشه ومعاده . وإذا شاء أن يضله تركه ونفسه وتخلى عنه . والنفس متحركة بطبعها لابد لها من مراد محبوب هو مألوهها ومعبودها فإن لم يكن الله وحده هو معبودها ومرادها ، وإلا كان غيره لها معبوداً ومراداً ولابد ، فإن حركتها ومحبتها من لوازم ذاتها ، فإن لم تحب ربها وفاطرها وتعبده أحبت غيره وعبدته ، وإن لم تتعلق إرادتها بما ينفعها فى معادها تعلقت بما يضرها فيه ولابد ، فلا تعطيل فى طبيعتها وهكذا خلقت .

فإن قلت : فأين مشيئة الله لهداها وضلالها ، قلت : إذا شاء إضلالها تركها

ودواعيها وخلّى بينها وبين ما تختاره ، وإذا شاء هداها جذب دواعيها وإرادتها إليه وصرف عنها موانع القبول ، فيمدها على القدر المشترك بينها وبين سائر النفوس بإمداد وجودى ويصرف عنها الموانع التى خلى بينها وبين غيرها فيها . وهذا بمشيئته وقدرته ، فلم يخرج شيء من الموجودات عن مشيئته وقدرته وتكوينه التبة . لكن يكون ما يشاء بأسباب وحكم . ولو أن الجبرية أثبتت الأسباب والحكم لانحلت عنها عقد هذه المسئلة . ولو أن القدرية سحبت ذيل المشيئة والقدر والخلق على جميع الكائنات ، مع إثبات الحكم والغايات المحمودة فى أفعال الرب سبحانه ، لانحلت عنها عقدها . وبالله التوفيق .

* * *

الباب الحادى والعشرون

فى تنزيه القضاء الإلهى عن الشر

قال الله تعالى :

﴿ قُلِ اللهمَّ مالكَ الملكِ تُؤتى الملكَ مَنْ تَشاءُ وتنزعُ الملكَ مِمَّنْ تشاءُ وتُعِزّ مَنْ تشاءُ وتذلُّ مَنْ تشاءُ بيدِكَ الخَيْرُ إنَّكَ على كلِّ شَىءٍ قَديرٌ ﴾ ..

فصدر الآية سبحانه بتفرده بالملك كله . وأنه هو سبحانه هو الذى يؤتيه من يشاء لا غيره . فالأول تفرده بالملك ، والثانى تفرده بالتصرف فيه . وأنه سبحانه هو الذى يعز من يشاء بما يشاء من أنواع العز ، ويذل من يشاء بسلب ذلك العز عنه . وأن الخير كله بيديه ليس لأحد معه منه شىء . ثم ختمها بقوله :

﴿ إنَّكَ على كُلِّ شَىءٍ قَديرٌ ﴾ ..

فتناولت الآية ملكه وحده وتصرفه وعموم قدرته . وتضمنت أن هذه التصرفات كلها بيده ، وأنها كلها خير ، فسلبه الملك عمن يشاء وإذلاله من يشاء خير ، وإن كان شراً بالنسبة إلى المسلوب الذليل ، فإن هذا التصرف دائر بين العدل والفضل والحكمة والمصلحة لا يخرج عن ذلك ، وهذا كله خير يحمد عليه الرب ويثنى عليه به كما يحمد ويثنى عليه بتنزيهه عن الشر ، وأنه ليس إليه كما ثبت فى صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ كان يثنى على ربه بذلك فى دعاء الاستفتاح فى قوله : « لبيك وسعديك ، والخير فى يديك والشر ليس إليك . أنا بك وإليك . تباركت وتعاليت » . فتبارك وتعالى عن نسبة الشر إليه ، بل كل ما نسب إليه فهو خير . والشر إنما صار شراً لانقطاع نسبته وإضافته إليه . فلو أضيف إليه لم يكن شراً كما سيأتى بيانه . وهو سبحانه خالق الخير والشر . فالشر فى بعض مخلوقاته لا فى خلقه وفعله . وخلقه وفعله وقضاؤه وقدره خير كله . ولهذا تنزه سبحانه عن الظلم الذى

حقيقته وضع الشيء فى غير موضعه كما تقدم . فلا يضع الأشياء إلا فى مواضعها اللائقة بها .. وذلك خير كله . والشر وضع الشيء فى غير محله . فإذا وضع فى محله لم يكن شراً . فعلم أن الشر ليس إليه . وأسماؤه الحسنى تشهد بذلك ، فإن منها القدوس السلام العزيز الجبار المتكبر . فالقدوس المنزه من كل شر ونقص وعيب ، كما قال أهل التفسير هو الطاهر من كل عيب المنزه عما لا يليق به . وهذا قول أهل اللغة . وأصل الكلمة من الطهارة والنزاهة . ومنه بيت المقدس لأنه مكان يتطهر فيه من الذنوب ، ومن أمَّه لا يريد إلا الصلاة فيه رجع من خطيئته كيوم ولدته أمه . ومنه سميت الجنة حظيرة القدس لطهارتها من آفات الدنيا . ومنه سمى جبريل روح القدس لأنه طاهر من كل عيب . ومنه قول الملائكة :

﴿ ونَحنُ نُسبِّحُ بحمدِكَ ونُقدِّسُ لكَ ﴾ ..

فقيل : المعنى ونقدس أنفسنا لك ، فعدى باللام . وهذا ليس بشيء . والصواب أن المعنى نقدسك وننزهك عما لا يليق بك . هذا قول جمهور أهل التفسير . وقال ابن جرير : ونقدس لك ننسبك إلى ما هو من صفاتك من الطهارة من الأدناس ، ومما أضاف إليك أهل الكفر بك . قال : وقال بعضهم : نعظمك ونمجدك . قاله أبو صالح . وقال مجاهد : نعظمك ونكبرك . انتهى . وقال بعضهم : ننزهك عن السوء فلا ننسبه إليك . واللام فيه على حدها فى قوله ردف لكم ، لأن المعنى تنزيه الله لا تنزيه نفوسهم لأجله . قلت : ولهذا قرن هذا اللفظ بقولهم : « نسبح بحمدك » ، فإن التسبيح تنزيه الله سبحانه عن كل سوء . قال ميمون بن مهران : سبحان الله كلمة يعظم بها الرب ويحاشي بها من السوء . وقال ابن عباس : هى تنزيه لله من كل سوء . وأصل اللفظة من المباعدة . من قولهم : سبحت فى الأرض ، إذا تباعدت فيها . ومنه :

﴿ كُلٌّ فى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ..

فمن أثنى على الله ونزهه عن السوء فقد سبحه . ويقال : سبح الله وسبح له ، وقدسه وقدس له . وكذلك اسمه السلام . فإنه الذى سلم من العيوب والنقائص . ووصفه بالسلام أبلغ فى ذلك من وصفه بالسالم . ومن موجبات وصفه بذلك سلامة خلقه من ظلمه لهم . فسلم سبحانه من إرادة الظلم والشر ، ومن التسمية

به ، ومن فعله ، ومن نسبته إليه . فهو السلام من صفات النقص وأفعال النقص وأسماء النقص ، المسلم لخلقه من الظلم . ولهذا وصف سبحانه ليلة القدر بأنها سلام ، والجنة بأنها دار السلام ، وتحية أهلها السلام . وأثنى على أوليائه بالقول السلام . كل ذلك السالم من العيوب . وكذلك الكبير من أسمائه ، والمتكبر . قال قتادة وغيره : هو الذى تكبر عن السوء . وقال أيضاً : الذى تكبر عن السيئات . وقال مقاتل : المتعظم عن كل سوء . وقال أبو إسحاق : الذى يكبر عن ظلم عباده . وكذلك اسمه العزيز الذى له العزة التامة . ومن تمام عزته براءته عن كل سوء وشر وعيب ، فإن ذلك ينافى العزة التامة . وكذلك اسمه العلى الذى علا عن كل عيب وسوء ونقص . ومن كمال علوه أن لا يكون فوقه شىء . بل يكون فوق كل شىء . وكذلك اسمه الحميد . وهو الذى له الحمد كله . فكمال حمده يوجب أن لا ينسب إليه شر ولا سوء ولا نقص لا فى أسمائه ولا فى أفعاله ولا فى صفاته . فأسماؤه الحسنى تمنع نسبة الشر والسوء والظلم إليه ، مع أنه سبحانه الخالق لكل شىء . فهو الخالق للعباد وأفعالهم وحركاتهم وأقوالهم . والعبد إذا فعل القبيح المنهى عنه كان قد فعل الشر والسوء . والرب سبحانه هو الذى جعله فاعلاً لذلك . وهذا الجعل منه عدل وحكمة وصواب ، فجعله فاعلاً خير ، والمفعول شر قبيح . فهو سبحانه بهذا الجعل قد وضع الشىء موضعه لما له فى ذلك من الحكمة البالغة التى يحمد عليها . فهو خير وحكمه ومصلحة ، وإن كان وقوعه من العبد عيباً ونقصاً وشراً . وهذا أمر معقول فى الشاهد . فإن الصانع الخبير إذا أخذ الخشبة العوجاء والحجر المكسور واللبنة الناقصة فوضع ذلك فى موضع يليق به ويناسبه كان ذلك منه عدلاً وصواباً يمدح به ، وإن كان فى المحل عوج ونقص وعيب يذم به المحل . ومن وضع الخبائث فى موضعها ومحلها اللائق بها كان ذلك منه حكمة وعدلاً وصواباً . وإنما السفه والظلم أن يضعها فى غير موضعها . فمن وضع العمامة على الرأس ، والنعل فى الرجل ، والكحل فى العين ، والزبالة فى الكناسة ، فقد وضع الشىء موضعه ، ولم يظلم النعل والزبالة إذ هذا محلهما . ومن أسمائه سبحانه العدل والحكيم الذى لا يضع الشىء إلا فى موضعه . فهو المحسن الجواد الحكيم العدل فى كل ما خلقه وفى كل ما وضعه فى محله وهيأه له . وهو سبحانه له الخلق والأمر . فكما أنه فى أمره لا يأمر إلا بأرجح الأمرين ، ويأمر بتحصيل المصالح وتكميلها ،

وتعطيل المفاسد وتقليلها ، وإذا تعارض أمران رجح أحسنهما وأصلحهما . وليس فى الشريعة أمر يفعل إلا ووجوده للمأمور خير من عدمه ، ولا نهى عن فعل إلا وعدمه خير من وجوده .

فإن قلت : فإذا كان وجوده خيراً من عدمه فكيف لا يشاء وجوده ، وإذا كان عدمه خيراً من وجوده فكيف يشاء وجوده ؟ فالمشيئة العامة تنقض عليك هذه القاعدة الكلية – قلت : لا تنقضها لأن وجوده وإن كان خيراً من عدمه فقد يستلزم وجوده فوات محبوب له هو أحب إليه من وقوع هذا المأمور من هذا المعنى . وعدم المنهى وإن كان خيراً من وجوده فقد يكون وجوده وسيلة وسبباً إلى ما هو أحب إليه من عدمه . وسيأتى تمام تقرير ذلك فى باب اجتماع القدر والشرع وافتراقهما إن شاء الله . والرب سبحانه إذا أمر بشىء فقد أحبه ورضيه وأراده وبينه . وهو لا يحب شيئاً إلا ووجوده خير من عدمه . وما نهى عنه فقد أبغضه وكرهه . وهو لا يبغض شيئاً إلا وعدمه خير من وجوده ، هذا بالنظر إلى ذات هذا وهذا . وأما باعتبار إفضائه إلى ما يحب ويكره فله حكم آخر . ولهذا أمر سبحانه عباده أن يأخذوا بأحسن ما أنزل إليهم . فالأحسن هو المأمور به ، وهو خير من المنهى عنه . وإذا كانت هذه سنته فى أمره وشرعه فهكذا سنته فى خلقه وقضائه وقدره . فما أراد أن يخلقه أو يفعله كان أن يخلقه ويفعله خيراً من أن لا يخلقه ولا يفعله ، وبالعكس . وما كان عدمه خيراً من وجوده فوجوده شر وهو لا يفعله ، بل هو منزه عنه والشر ليس إليه .

فإن قلت : فلم خلقه وهو شر ؟ قلت : خلقه له وفعله خير لا شر ، فإن الخلق والفعل قائم به سبحانه . والشر يستحيل قيامه به واتصافه به . وما كان فى المخلوق من شر فلعدم إضافته ونسبته إليه . والفعل والخلق يضاف إليه فكان خيراً . والذى شاءه كله خير والذى لم يشأ وجوده بقى على العدم الأصلى وهو الشر ، فإن الشر كله عدم ، وإن سببه جهل وهو عدم العلم ، أو ظلم وهو عدم العدل . وما يترتب على ذلك من الآلام فهو من عدم استعداد المحل وقبوله لأسباب الخيرات واللذات .

فإن قلت : كثير من الناس يطلق القول بأن الخير كله من الوجود ولوازمه والشر كله من العدم ولوازمه ، والوجود خير والشر المحض لا يكون إلا عدماً . قلت : هذا

اللفظ فيه إجمال . فإن أريد به أن كل ما خلقه الله وأوجده ففيه الخير ووجوده خير من عدمه ، وما لم يخلقه ولم يشأه فهو المعدوم الباقى على عدمه ولا خير فيه ، إذ لو كان فيه خير لفعله ، فإنه بيده الخير فهذا صحيح . فالشر العدمى هو عدم الخير . وإن أريد أن كل ما يلزم الوجود فهو خير وكل ما يلزم العدم فهو شر ، فليس بصحيح . فإن الوجود قد يلزمه شر مرجوح ، والعدم قد يلزمه خير راجح . مثال الأول النار والمطر والحر والبرد والثلج ووجود الحيوانات ، فإن هذا موجود ويلزمه شر جزئى مغمور بالنسبة إلى ما فى وجود ذلك من الخير . وكذلك المأمور به قد يلزمه من الألم والمشقة ما هو شر جزئى مغمور بالنسبة إلى ما فيه الخير .

فصل

وتحقيق الأمر أن الشر نوعان ، شر محض حقيقى من كل وجه ، وشر نسبى إضافى من وجه دون وجه . فالأول لا يدخل فى الوجود ، إذ لو دخل فى الوجود لم يكن شراً محضاً . والثانى هو الذى يدخل فى الوجود . فالأمور التى يقال هى شرور إما أن تكون أموراً عدمية أو أموراً وجودية . فإن كانت عدمية فإنها إما أن تكون عدماً لأمور ضرورية للشىء فى وجوده ، أو ضرورية له فى دوام وجوده وبقائه ، أو ضرورية له فى كماله . وإما أن تكون غير ضرورية له فى وجوده ولا بقائه ولا كماله ، وإن كان وجودها خيراً من عدمها . فهذه أربعة أقسام . فالأول كالإحساس والحركة والنفس للحيوان . والثانى كقوة الاغتذاء والنمو للحيوان المغتذى النامى . والثالث كصحته وسمعه وبصره وقوته . والرابع كالعلم بدقائق المعلومات التى العلم بها خير من الجهل وليست ضرورية له . وأما الأمور الوجودية فوجود كل ما يضاد الحياة والبقاء والكمال ، كالأمراض وأسبابها ، والآلام وأسبابها ، والموانع الوجودية التى تمنع حصول الخير ووصوله إلى المحل القابل له المستعد لحصوله ، كالمواد الرديئة المانعة من وصول الغذاء إلى أعضاء البدن وانتفاعها به ، وكالعقائد الباطلة والإرادات الفاسدة المانعة لحصول أضدادها للقلب .

إذا عرف هذا فالشر بالذات هو عدم ما هو ضرورى للشىء فى وجوده أو بقائه

أو كماله . ولهذا العدم لوازم من شر أيضاً . فإن عدم العلم والعدل يلزمهما من الجهل والظلم ما هو شرور وجودية . وعدم الصحة والاعتدال يلزمهما من الألم والضرر ما هو شر وجودى . وأما عدم الأمور المستغنى عنها كعدم الغنى المفرط ، والعلوم التى لا يضر الجهل بها ، فليس بشر فى الحقيقة ، ولا وجودها سبباً للشر . فإن العلم من حيث هو علم والغنى من حيث هو غنى لم يوضع سبباً للشر ، وإنما يترتب الشر من عدم صفة تقتضى الخير ، كعدم العفة والصبر والعدل فى حق الغنى . فيحصل الشر له فى غناه بعدم هذه الصفات . وكذلك عدم الحكمة ووضع الشيء موضعه . وعدم إرادة الحكمة فى حق صاحب العلم يوجب ترتب الشر له على ذلك . فظهر أن الشر لم يترتب إلا على عدم . وإلا فالموجود من حيث وجوده لا يكون شراً ولا سبباً للشر . فالأمور الوجودية ليست شروراً بالذات بل بالعرض من حيث إنها تتضمن عدم أمور ضرورية أو نافعة . فإنك لا تجد شيئاً من الأفعال التى هى شر إلا وهى كمال بالنسبة إلى أمور وجهة الشر فيه بالنسبة إلى أمور أخر . مثال ذلك أن الظلم يصدر عن قوة تطلب الغلبة والقهر وهى القوة الغضبية التى كمالها بالغلبة ولهذا خلقت ، فليس فى ترتب أثرها عليها شر من حيث وجوده ، بل الشر عدم ترتب أثرها عليها البتة ، فتكون ضعيفة عاجزة مقهورة وإنما الشر الوجودى الحاصل شر إضافى بالنسبة إلى المظلوم بفوات نفسه ، أو ماله ، أو تصرفه ، وبالنسبة إلى الظالم لا من حيث الغلبة والاستيلاء ولكن من حيث وضع الغلبة والقهر والاستيلاء فى غير موضعه . فعدل به من محله إلى غير محله . ولو استعمل قوة الغضب فى قهر المؤذى الباغى من الحيوانات الناطقة والبهيمة لكان ذلك خيراً ، ولكن عدل به إلى غير محله فوضع القهر والغلبة موضع العدل والنصفة ، ووضع الغلظة موضع الرحمة ، فلم يكن الشر فى وجود هذه القوة ولا فى ترتب أثرها عليها من حيث هما كذلك ، بل فى إجرائها فى غير مجراها ومثال ذلك ماء جارٍ فى نهر إلى أرض يسقيها وينفعها . فكماله فى جريانه حتى يصل إليها . فإذا عدل به عن مجراه وطريقه إلى أرض يضرها ويخرب دورها كان الشر فى العدول به عما أعد له وعدم وصوله إليه . فهكذا الإرادة والغضب أعين بهما العبد ليتوصل بهما إلى حصول ما ينفعه وقهر ما يؤذيه ويهلكه . فإذا استعملا فى ذلك فهو كمالها وهو خير . وإذا صرفا عن ذلك إلى استعمال هذه القوة فى غير محلها ، وهذه فى غير محلها ، صار

ذلك شراً إضافياً نسبياً . وكذلك النار كمالها فى إحراقها ، فإذا أحرقت ما ينبغى إحراقه فهو خير ، وإن صادفت ما لا ينبغى إحراقه فأفسدته فهو شر إضافى بالنسبة إلى المحل المعين . وكذلك القتل مثلاً هو استعمال الآلة القطاعة فى تفريق اتصال البدن . فقوة الإنسان على استعمال الآلة خير ، وكون الآلة قابلة للتأثير خير ، وكون المحل قابلاً لذلك خير ، وإنما الشر نسبى إضافى وهو وضع هذا التأثير فى غير موضعه والعدول به عن المحل اللائق به إلى غيره . وهذا بالنسبة إلى الفاعل ، وأما بالنسبة إلى المفعول فهو شر إضافى أيضاً ، وهو ما حصل له من التألم وفاته من الحياة ، وقد يكون ذلك خيراً له من جهة أخرى خيراً لغيره . وكذلك الوطء . فإن قوة الفاعل وقبول المحل كمال . ولكن الشر فى العدول به عن المحل الذى يليق به إلى محل لا يحسن ولا يليق . وهكذا حركة اللسان وحركات الجوارح كلها جارية على هذا المجرى . فظهر أن دخول الشر فى الأمور الوجودية إنما هو بالنسبة والإضافة لا أنها من حيث وجودها وذواتها شر . وكذلك السجود ليس هو شراً من حيث ذاته ووجوده . فإذا أضيف إلى غير الله كان شراً بهذه النسبة والإضافة . وكذلك كل ما وجوده كفر وشرك إنما كان شراً بإضافته إلى ما جعله كذلك ، كتعظيم الأصنام ، فالتعظيم من حيث هو تعظيم لا يمدح ولا يذم إلا باعتبار متعلقه . فإذا كان تعظيماً لله وكتابه ودينه ورسوله كان خيراً محضاً ، وإن كان تعظيماً للصنم وللشيطان فإضافته إلى هذا المحل جعلته شراً كما أن إضافة السجود إلى غير الله جعلته كذلك .

فصل

ومما ينبغى أن يعلم أن الأشياء المكونة من موادها شيئاً فشيئاً كالنبات والحيوان إما أن يعرض لها النقص الذى هو شر فى ابتدائها أو بعد تكونها . فالأول هو بأن يعرض لمادتها من الأسباب ما يجعلها رديئة المزاج ناقصة الاستعداد ، فيقع الشر فيها والنقص فى خلقها بذلك السبب . وليس ذلك بأن الفاعل حرمه وأذهب عنه أمراً وجودياً به كماله ، بل لأن المنفعل لم يقبل الكمال والتمام . وعدم قبوله أمر عدمى ليس بالفاعل . وأما الذى بالفاعل فهو الخير الوجودى الذى يتقبل به كماله وتمامه ونقصه . والشر الذى حصل فيه هو من عدم إمداده بسبب الكمال فبقى على العدم الأصلى وبهذا

يفهم سر قوله تعالى :

﴿ ما تَرَى فى خَلْقِ الرَّحمنِ من تَفاوتٍ ﴾ ..

فإن ما خلقه فهو أمر وجودى به كمال المخلوق وتمامه . وأما عيبه ونقصه فمن عدم قبوله . وعدم القبول ليس أمراً مخلوقاً يتعلق بفعل الوجودى ليس فيه تفاوت ، والتفاوت إنما حصل بسبب هذا الخلق ، فإن الخالق له استعداداً فحصل التفاوت فيه من عدم الخلق لا من نفس الخلق ، فتأمله . والذى إلى الرب سبحانه هو الخلق وأما العدم فليس هو بفاعل له . فإذا لم يكمل فى مادة الجنين فى الرحم ما يقتضى كماله وسلامة أعضائه واعتدالها حصل فيه التفاوت ، وكذلك النبات .

فصل

وأما الثانى وهو الشر الحاصل بعد تكونه وإيجاده فهو نوعان أيضاً أحدهما أن يقطع عنه الإمداد الذى به كماله بعد وجوده كما يقطع عن النبات إمداده بالسقى ، وعن الحيوان إمداده بالغذاء ، فهو شر مضاف إلى العدم أيضاً ، وهو عدم ما يكمل به . الثانى حصول مضاد منافٍ وهو نوعان . أحدهما قيام مانع فى المحل يمنع تأثير الأسباب الصالحة فيه كما تقوم بالبدن أخلاط رديئة تمنع تأثير الغذاء فيه وانتفاعه به ، وكما تقوم بالقلب إرادات واعتقادات فاسدة تمنع انتفاعه بالهدى والعلم . فهذا الشر وإن كان وجودياً وأسبابه وجودية فهو أيضاً من عدم القوة والإرادة التى يدفع بها ذلك المانع . فلو وجدت قوة وإرادة تدفعه لم يتأثر المحل به . مثاله غلبة الأخلاط واستيلاؤها من عدم القوة المنضجة لها أو القوة الدافعة لما يحتاج إلى خروج ، وكذلك استيلاء الإرادات الفاسدة لضعف قوة العفة والصبر ، واستيلاء الاعتقادات الباطلة لعدم العلم المطابق لمعلومه . فكل شر ونقص فإنما حصل لعدم سبب ضده ، وعدم سبب ضده ليس فاعلاً له بل يكفى فيه بقاؤه على العدم الأصلى . الثانى مانع من خارج كالبرد الشديد والحرق والغرق ، ونحو ذلك مما يصيب الحيوان والنبات فيحدث فيه الفساد . فهذا لا ريب أنه شر وجودى مستند إلى سبب وجودى ، ولكنه شر نسبى إضافى . وهو خير من وجه آخر ، فإن وجود ذلك الحر والبرد والماء يترتب عليه مصالح وخيرات كلية هذا الشر بالنسبة إليها جزئى فتعطيل تلك

الأسباب لتفويت هذا الشر الجزئى يتضمن شراً أكثر منه وهو فوات تلك الخيرات الحاصلة بها ، فإن ما يحصل بالشمس والريح والمطر والثلج والحر والبرد من مصالح الخلق أضعاف أضعاف ما يحصل بذلك من مفاسد جزئية هى فى جنب تلك المصالح كقطرة فى بحر . هذا لو كان شرها حقيقياً فكيف وهى خير من وجه وشر من وجه ، وإن لم يعلم جهة الخير فيها كثير من الناس . فما قدرها الرب سبحانه سدى ولا خلقها باطلاً . وعند هذا فيقال : الوجود إما أن يكون خيراً من كل وجه ، أو شراً من كل وجه . أو خيراً من وجه شراً من وجه . وهذا على ثلاثة أقسام : قسم خيره راجح على شره ، وعكسه ، وقسم مستو خيره وشره . وإما أن لا يكون فيه خير ولا شر . فهذه ستة أقسام . ولا مزيد عليها . فبعضها واقع ، وبعضها غير واقع .

فأما القسم الأول وهو الخير المحض من كل وجه الذى لا شر فيه بوجه ما فهو أشرف الموجودات على الإطلاق وأكملها وأجلها . وكل كمال وخير فيها فهو مستفاد من خيره وكماله فى نفسه . وهى تستمد منه وهو لا يستمد منها . وهى فقيرة إليه وهو غنى عنها . كل منها يسأله كماله . فالملائكة تسأله ما لا حياة لها إلا به ، وإعانتها على ذكره وشكره وحسن عبادته وتنفيذ أوامره والقيام بما جعل إليهم من مصالح العالم العلوى والسفلى ، وتسأله أن يغفر لبنى آدم ، والرسل تسأله أن يعينهم على أداء رسالاته وتبليغها ، وأن ينصرهم على أعدائهم ، وغير ذلك من مصالحهم فى معاشهم ومعادهم . وبنو آدم كلهم يسألونه مصالحهم على تنوعها واختلافها . والحيوان كله يسأله رزقه وغذاءه وقوته وما يقيمه ويسأله الدفع عنه . والشجر والنبات يسأله غذاءه وما يكمل به . والكون كله يسأله إمداده بقاله وحاله :

﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمٰواتِ وَالأَرْضِ كُلَّ يومٍ هو فِي شَأْنٍ ﴾ ..

فأكف جميع العالم ممتدة إليه بالطلب والسؤال ، ويده مبسوطة لهم بالعطاء والنوال . يمينه ملأى لا يغيضها نفقة آناء الليل والنهار . وعطاؤه وخيره مبذول للأبرار والفجار . له كل كمال ومنه كل خير . له الحمد كله ، وله الثناء كله ، وبيده الخير كله ، وإليه يرجع الأمر كله ، تبارك اسمه ، وتباركت أوصافه ، وتباركت أفعاله ، وتباركت ذاته . فالبركة كلها له ومنه . لا يتعاظمه خير سئله ، ولا تنقص خزائنه

على كثرة عطائه وبذله . فلو صور كل كمال فى العالم صورة واحدة ثم كان العالم كله على تلك الصورة لكان نسبة ذلك إلى كماله وجلاله وجماله دون نسبة سراج ضعيف إلى عين الشمس .

فصـــل

وأما الأقسام الخمسة الباقية فلا يدخل منها فى الوجود إلا ما كانت المصلحة والحكمة والخير فى إيجاده أكثر من المفسدة . والأقسام الأربعة لا تدخل فى الوجود . أما الشر المحض الذى لا خير فيه فذاك ليس له حقيقة بل هو العدم المحض .

فإن قيل : فإبليس شر محض ، والكفر والشرك كذلك ، وقد دخلوا فى الوجود ، فأى خير فى إبليس وفى وجود الكفر ؟ قيل : فى خلق إبليس من الحكم والمصالح والخيرات التى ترتبت على وجوده ما لا يعلمه إلا الله ، كما سننبه على بعضه . فالله سبحانه لم يخلقه عبثاً ولا قصد بخلقه إضرار عباده وهلاكهم . فكم لله فى خلقه من حكمة باهرة وحجة قاهرة وآية ظاهرة ونعمة سابغة . وهو إن كان للأديان والإيمان كالسموم للأبدان ففى إيجاد السموم من المصالح والحكم ما هو خير من تفويتها . وأما الذى لا خير فيه ولا شر فلا يدخل أيضاً فى الوجود فإنه عبث ، فتعالى الله عنه . وإذ امتنع وجود هذا القسم فى الوجود فدخول ما الشر فى إيجاده أغلب من الخير أولى بالامتناع . ومن تأمل هذا الوجود علم أن الخير فيه غالب ، وأن الأمراض وإن كثرت فالصحة أكثر منها ، واللذات أكثر من الآلام ، والعافية أعظم من البلاء ، والغرق والحرق والهدم ونحوها – وإن كثرت – فالسلامة أكثر . ولو لم يوجد هذا القسم الذى خيره غالب لأجل ما يعرض فيه من الشر لفات الخير الغالب . وفوات الخير الغالب شر غالب . ومثال ذلك النار ، فإن فى وجودها منافع كثيرة ، وفيها مفاسد ، لكن إذ قابلنا بين مصالحها ومفاسدها لم تكن لمفاسدها نسبة إلى مصالحها . وكذلك المطر والرياح والحر والبرد . وبالجملة فعناصر هذا العالم السفلى خيرها ممتزج بشرها ، ولكن خيرها غالب . وأما العالم العلوى فبرىء من ذلك .

فإن قيل : فهلَّا خلق الخلاق الحكيم هذه خالية من الشر بحيث تكون خيرات

محضة ؟ فإن قلتم : اقتضت الحكمة خلق هذا العالم ممتزجاً فيه اللذة بالألم والخير بالشر فقد كان يمكن خلقه على حالة لا يكون فيه شر كالعالم العلوى – سلمنا أن وجود ما الخير فيه أغلب من الشر أولى من عدمه ، فأى خير ومصلحة فى وجود رأس الشر كله ومتبعه وقدوة أهله فيه إبليس ، وأى خير فى إبقائه إلى آخر الدهر ، وأى خير يغلب فى نشأة يكون فيها تسعة وتسعون فى النار وواحد فى الجنة ، وأى غالب حصل بإخراج الأبوين من الجنة حتى جرى على الأولاد ما جرى ، ولو داما فى الجنة لارتفع الشر بالكلية . وإذا كان قد خلقهم لعبادته فكيف اقتضت حكمته أن صرف البهم عنها ووفق لها الأقل من الناس . وأى خير يغلب فى خلق الكفر والفسوق والعصيان والظلم والبغى ، وأى خير فى إيلام غير المكلفين كالأطفال والمجانين . فإن قلتم : فائدته التعويض انتقض عليكم بإيلام البهائم . ثم وأى خير فى خلق الدجال وتمكينه من الظهور والافتتان به ؟ وإذ قد اقتضت الحكمة ذلك فأى خير حصل فى تمكينه من إظهار تلك الخوارق والعجائب ، وأى خير فى السحر وما يترتب عليه من المفاسد والمضار ، وأى خير فى إلباس الخلق شيعاً وإذاقة بعضهم بأس بعض ، وأى خير فى خلق السموم وذات السموم والحيوانات العادية المؤذية بطبعها ، وأى خير فى خراب هذه البنية بعد خلقها فى أحسن تقويم وردها إلى أرذل العمر بعد استقامتها وصلاحها ، وكذلك خراب هذا الدار ومحو أثرها . فإن كان وجود ذلك خيراً غالباً فإبطاله إبطال للخير الغالب . دع هذا كله فأى خير راجح أو مرجوح فى النار وهى دار الشر الأعظم والبلاء الأكبر ؟ ولا خلاص لكم عن هذه الأسئلة إلا بسد باب الحكم والتعليل ، وإسناد الكون إلى محض المشيئة ، أو القول بالإيجاب الذاتى وأن الرب لا يفعل باختياره ومشيئته .

هذه الأسئلة إنما ترد على من يقول بالفاعل المختار ، فلهذا لجأ القائلون إلى إنكار التعليل جملة فاختاروا أحد المذهبين ، وتحيزوا إلى إحدى الفئتين . وإلا فكيف تجمعون بين القول بالحكمة والتعليل وبين هذه الأمور ؟.

فالجواب بعد أن نقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر : بل فى تحقيق هذه الكلمات الجواب الشافى :

﴿ رَبَّنا ما خَلَقْتَ هذا بَاطِلاً سُبْحانكَ فَقِنا عَذابَ النَّارِ ﴾ ..

﴿ وما خَلَقْنا السَّمواتِ والأَرْضَ وما بَيْنَهما لَاعِبِينَ * ما خَلَقْناهُما إلَّا بالحقِّ ﴾ ..

﴿ وما خَلَقْنا السَّمواتِ والأَرْضَ وما بينهما بَاطِلاً ذَلك ظَنُّ الَّذين كفرُوا فَوَيْلٌ للذينَ كفرُوا من النارِ ﴾ ..

﴿ أَفَحَسِبْتُم أَنَّما خَلقْناكُم عَبَثاً وأَنَّكم إليْنا لا تُرْجَعُونَ * فَتَعالى اللهُ الملكُ الحقُّ لا إله إلَّا هو ربُّ العَرْشِ الكريمِ ﴾ ..

﴿ اللهُ الَّذى خَلقَ سَبْعَ سَمواتٍ ومن الأَرْضِ مِثْلَهنَّ يَتنزَّلُ الأمْرُ بينهن لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللهَ على كلِّ شىءٍ قَديرٌ وأَنَّ اللهَ قدْ أحاطَ بِكلِّ شىءٍ عِلْماً ﴾ ..

﴿ جَعلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قِياماً للناسِ والشَّهرَ الحَرامِ والهَدْى والقَلائِدَ ذلكَ لِتَعْلمُوا أَنَّ اللهَ يعلمُ ما فى السَّمواتِ وما فى الأَرْضِ وأَنَّ اللهَ بكلِّ شَىءٍ عَليمٌ ﴾ ..

﴿ صُنْعَ اللهِ الَّذى أَتْقنَ كُلَّ شَىءٍ ﴾ ..

﴿ الَّذى أحْسنَ كلَّ شَىءٍ خَلَقَه ﴾ ..

﴿ ما تَرى فى خَلْقِ الرَّحمنِ من تَفاوتٍ ﴾ ..

بل هو فى غاية التناسب ، واقع على أكمل الوجوه وأقربها إلى حصول الغايات المحمودة والحكم المطلوبة . فلم يكن تحصل تلك الحكم والغايات التى انفرد الله سبحانه بعلمها على التفصيل وأطلع من شاء من عباده على أيسر اليسير منها إلا بهذه الأسباب والبدايات . وقد سأله الملائكة المقربون عن جنس هذه الأسئلة وأصلها فقال :

﴿ إنِّى أعْلَمُ ما لا تَعْلَمُونَ ﴾ ..

وأقروا له بكمال العلم والحكمة وأنه فى جميع أفعاله على صراط مستقيم . وقالوا :

﴿ سُبحانكَ لا عِلْمَ لنا إلَّا ما عَلَّمْتَنا إنَّكَ أنتَ العَليمُ الحَكِيمُ ﴾ ..

ولما ظهر لهم بعض حكمته فيما سألوا عنه وأنهم لم يكونوا يعلمون قال :

﴿ أَلَمْ أَقُلْ لكم إنِّى أعلمُ غَيْبَ السَّمواتِ والأَرْض وأَعْلَمُ ما تُبْدُونَ وما كُنتم تَكْتُمُونَ ﴾ ..

فصــــل

ونحن نذكر أصولاً مهمة نبين بها جواب هذه الأسئلة . وقد اعترف كثير من المتكلمين ممن له نظرة فى الفلسفة والكلام أنه لا يمكن الجواب عنها إلا بالتزام القول بالموجب بالذات ، أو القول بإبطال الحكمة والتعليل ، وأنه سبحانه لا يفعل شيئاً لشىء ولا يأمر بشىء لحكمة ولا جعل شيئاً من الأشياء سبباً لغيره ، وما ثم إلا مشيئة محضة وقدرة ترجح مثلاً على مثل بلا سبب ولا علة ، وأنه لا يقال فى فعله لم ولا كيف ولا لأى سبب وحكمة ، ولا هو معلل بالمصالح .

قال الرازى فى مباحثه : فإن قيل : فلم لم يخلق الخالق هذه الأشياء عرية عن كل الشرور ؟ فنقول : لأنه لو جعلها كذلك لكان هذا هو القسم الأول ، وذلك مما خرج عنه . يعنى كان ذلك هو القسم الذى هو خير محض لا شر فيه . قال : وبقى فى الفعل قسم آخر وهو الذى يكون خيره غالباً على شره . وقد بينا أن الأولى بهذا القسم أن يكون موجوداً . قال : وهذا الجواب لا يعجبنى ، لأن لقائل أن يقول إن جميع هذه الخيرات والشرور إنما توجد باختيار الله سبحانه وإرادته ، فالاحتراق الحاصل عقيب النار ليس موجباً عن النار ، بل الله اختار خلقه عقيب مماسة النار . وإذا كان حصول الاحتراق عقيب مماسة النار باختيار الله وإرادته فكان يمكنه أن يختار خلق الإحراق عندما يكون خيراً ولا يختار خلقه عندما يكون شراً . ولا خلاص عن هذه المطالبة إلا ببيان كونه فاعلاً بالذات لا بالقصد والاختيار . ويرجع حاصل الكلام فى هذه المسألة إلى مسألة القدم والحدوث .

فانظر كيف اعترف بأنه لا خلاص عن هذه الأسئلة إلا بتكذيب جميع الرسل من أولهم إلى آخرهم ، وإبطال جميع الكتب المنزلة من عند الله ، ومخالفة صريح العقل فى أن خالق العالم سبحانه مريد مختار ، ما شاء كان بمشيئته وما لم يشأ لم يكن لعدم مشيئته ، وأنه ليس فى الكون شىء حاصل بدون مشيئته البتة . فأقر على نفسه أنه لا خلاص له فى تلك الأسئلة إلا بالتزام طريقة أعداء الرسل والملل القائلين بأن الله لم يخلق السموات والأرض فى ستة أيام ، ولا أوجد العالم بعد عدمه ، ولا يفنيه بعد إيجاده ، وصدور ما صدر عنه بغير اختياره ومشيئته فلم يكن مختاراً مريداً للعالم .

وليس عنده إلا هذا القول أو قول الجبرية منكرى الأسباب والحكم والتعليل ، أو قول المعتزلة الذين أثبتوا حكمة لا ترجع إلى الفاعل وأوجبوا رعاية مصالح شبهوا فيها الخالق بالمخلوق وجعلوا له بعقولهم شريعة أوجبوا عليه فيها وحرموا وحجروا عليه . فالأقوال الثلاثة تتردد فى صدره وتتقاذف به أمواجها تقاذف السفينة إذا لعبت بها الرياح الشديدة . والعاقل لا يرضى لنفسه بواحد من هذه الأقوال لمنافاتها العقل والنقل والفطرة . والقول الحق فى هذه الأقوال كيوم الجمعة فى الأيام أضل الله عنه أهل الكتابين قبل هذه الأمة وهداهم إليه كما قال النبى ﷺ فى الجمعة : « أضل الله عنها من كان قبلنا فاليوم لنا وغداً لليهود وبعد غد للنصارى » . ونحن هكذا نقول بحمد الله . ومنه القول الوسط الصواب لنا ، وإنكار الفاعل بالمشيئة والاختيار لأعداء الرسل ، وإنكار الحكمة والمصلحة والتعليل والأسباب للجهمية والجبرية ، وإنكار عموم القدرة والمشيئة العائدة إلى الرب سبحانه من محبته وكراهته وموجب حمده ومقتضى أسمائه وصفاته ومعانيها وآثارها للقدرية المجوسية . ونحن نبرأ إلى الله من هذه الأقوال وقائلها إلا من حق تتضمنه مقالة كل فرقة منهم فنحن به قائلون ، وإليه منقادون ، وله ذاهبون .

فصـــل

الأصل الأول إثبات عموم علمه سبحانه وإحاطته بكل معلوم ، وأنه لا تخفى عليه خافية ، ولا يعزب عنه مثقال ذرة فى السموات والأرض ، بل قد أحاط بكل شىء علماً ، وأحصى كل شىء عدداً . والخلاف فى هذا الأصل مع فرقتين إحداهما أعداء الرسل كلهم ، وهم الذين ينفون علمه بالجزئيات . وحاصل قولهم أنه لا يعلم موجوداً البتة . فإن كل موجود جزئى معين ، فإذا لم يعلم الجزئيات لم يكن عالماً بشىء من العالم العلوى والسفلى . والفرقة الثانية غلاة القدرية الذين اتفق السلف على كفرهم وحكموا بقتلهم الذين يقولون لا يعلم أعمال العباد حتى يعملوها ، ولم يعلمها قبل ذلك ولا كتبها ولا قدرها ، فضلاً عن أن يكون شاءها وكونها . وقول هؤلاء معلوم البطلان بالضرورة من أديان جميع المرسلين ، وكتب الله المنزلة . وكلام الرسول ﷺ مملوء بتكذيبهم وإبطال قولهم ، وإثبات عموم علمه الذى لا يشاركه

فيه خلقه ، ولا يحيطون بشيء منه إلا بما شاء أن يطلعهم عليه ويعلمهم به . وما أخفاه عنهم ولم يطلعهم عليه لا نسبة لما عرفوه إليه إلا دون نسبة قطرة واحدة إلى البحار كلها كما قال الخضر لموسى ، وهما أعلم أهل الأرض حينئذ : ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كما نقص هذا العصفور من البحر . ويكفي أن ما يتكلم به من علمه لو قدر أن البحر يمده من بعده سبعة أبحر مداد وأشجار الأرض كلها من أول الدهر إلى آخره أقلام يكتب به ما يتكلم به مما يعلمه لنفدت البحار وفنيت الأقلام ولم تنفد كلماته . فنسبة علوم الخلائق إلى علمه سبحانه كنسبة قدرتهم إلى قدرته ، وغناهم إلى غناه ، وحكمتهم إلى حكمته . وإذا كان أعلم الخلق على الإطلاق يقول : « لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » ، ويقول فى دعاء الاستخارة : « فإنك تقدر ولا أقدر ، وتعلم ولا أعلم ، وأنت علام الغيوب » .

ويقول سبحانه للملائكة :

﴿ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ..

ويقول سبحانه لأعلم الأمم وهم أمة محمد ﷺ :

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ ..

ويقول لأهل الكتاب :

﴿ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ ..

وتقول رسله يوم القيامة حين يسألهم ماذا أجبتم :

﴿ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴾ ..

وهذا هو الأدب المطابق للحق فى نفس الأمر ، فإن علومهم وعلوم الخلائق تضمحل وتتلاشى فى علمه سبحانه كما يضمحل ضوء السراج الضعيف فى عين الشمس . فمن أظلم الظلم وأبين الجهل وأقبح القبيح وأعظم القحة والجراءة أن يعترض من لا نسبة لعلمه إلى علوم الناس التى لا نسبة لها إلى علوم الرسل التى لا نسبة لها إلى علم رب العالمين عليه ، ويقدح فى حكمته ، ويظن أن الصواب والأولى أن يكون غير ما جرى به قلمه وسبق به علمه ، وأن يكون الأمر بخلاف

ذلك . فسبحان الله رب العالمين تنزيهاً لربوبيته وإلهيته وعظمته وجلاله عما لا يليق به من كل ما نسبه إليه الجاهلون الظالمون . فسبحان الله كلمة يحاشي الله بها عن كل ما يخالف كماله من سوء ونقص وعيب ، فهو المنزه التنزيه التام ، من كل وجه وبكل اعتبار ، عن كل نقص متوهم . وإثبات عموم حمده وكماله وتمامه ينفى ذلك . واتصافه بصفات الإلهية التى لا تكون لغيره وكونه أكبر من كل شيء فى ذاته وأوصافه وأفعاله ينفى ذلك لمن رسخت معرفته فى معنى سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ، وسافر قلبه فى منازلها ، وتلقى معانيها من مشكاة النبوة لا من مشكاة الفلسفة والكلام الباطل وآراء المتكلمين .

فهذا أصل يجب التمسك به فى هذا المقام . وأن يعلم أن عقول العالمين ومعارفهم وعلومهم وحكمهم تقصر عن الإحاطة بتفاصيل حكمة الرب سبحانه فى أصغر مخلوقاته .

الأصل الثانى : الله سبحانه حى حقيقة ، وحياته أكمل الحياة وأتمها ، وهى حياة تستلزم جميع صفات الكمال ونفى أضدادها من جميع الوجوه . ومن لوازم الحياة الفعل الاختيارى ، فإن كل حى فعال . وصدور الفعل عن الحى بحسب كمال حياته ونقصها . وكل من كانت حياته أكمل من غيره كان فعله أقوى وأكمل ، وكذلك قدرته . ولذلك كان الرب سبحانه على كل شيء قدير ، وهو فعال لما يريد . وقد ذكر البخارى فى كتاب خلق الأفعال عن نعيم بن حماد أنه قال : « الحى هو الفعال . وكل حى فعال » . فلا فرق بين الحى والميت إلا بالفعل والشعور . وإذا كانت الحياة مستلزمة للفعل ، وهو الأصل الثالث ، فالفعل الذى لا يعقل الناس سواه هو الفعل الاختيارى الإرادى الحاصل بقدرة الفاعل وإرادته ومشيئته . وما يصدر عن الذات من غير سفير قدرة منها ولا إرادة لا يسميه أحد من العقلاء فعلاً وإن كان أثراً من آثارها ومتولداً عنها ، كتأثير النار فى الإحراق ، والماء فى الإغراق ، والشمس فى الحرارة ، فهذه آثار صادرة عن الأجسام وليست أفعالاً لها ، وإن كانت بقوى وطبائع جعلها الله فيها . فالفعل والعمل من الحى العالم لا يقع إلا بمشيئته وقدرته . وكون الرب سبحانه حياً فاعلاً مختاراً مريداً مما اتفقت عليه الرسل والكتب ، ودل عليه العقل والفطرة ، وشهدت به الموجودات ناطقها وصامتها ،

جمادها وحيوانها ، علويها وسفليها . فمن أنكر فعل الرب الواقع بمشيئته واختياره وفعله فقد جحد ربه وفاطره ، وأنكر أن يكون للعالم رب .

الأصل الرابع أنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعاً وقدراً . وجعل الأسباب محل حكمته فى أمره الدينى والشرعى ، وأمره الكونى القدرى ، ومحل ملكه وتصرفه . فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات وقدح فى العقول والفطر ، ومكابرة للحس وجحد للشرع والجزاء . فقد جعل سبحانه مصالح العباد فى معاشهم ومعادهم ، والثواب والعقاب والحدود والكفارات والأوامر والنواهى والحل والحرمة ، كل ذلك مرتبطاً بالأسباب قائماً بها . بل العبد نفسه وصفاته وأفعاله سبب لما يصدر عنه . بل الموجودات كلها أسباب ومسببات . والشرع كله أسباب ومسببات . والمقادير أسباب ومسببات . والقدر جار عليها متصرف فيها . فالأسباب محل الشرع والقدر . والقرآن مملوء من إثبات الأسباب . كقوله :

﴿ بما كُنتم تَعملُونَ ﴾ ..

﴿ بما كُنتم تَكْسِبُونَ ﴾ ..

﴿ ذلكَ بما قَدَّمتْ يَداكَ ﴾ ..

﴿ بما كَسبتْ أيْديكم ﴾ ..

﴿ كُلُوا واشْرَبُوا هَنِيئاً بما أسْلَفْتُم فى الأيَّامِ الخَالِيَةِ ﴾ ..

﴿ جَزاءً وِفَاقاً ﴾ ..

﴿ فَبظُلْمٍ من الَّذين هَادُوا حَرَّمنا عليهم طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لهم وبِصَدِّهم عن سَبيلِ الله كَثيراً * وأخْذِهمُ الرِّبا وقد نُهوا عنه وأكْلِهم أمْوالَ النَّاسِ بالبَاطلِ ﴾ ..

﴿ فَبِا نَقضِهم مِيثَاقَهم وكُفْرِهم بآياتِ الله وقَتْلِهمُ الأنبياءَ بغيرِ حَقٍّ وقَوْلِهم قُلوبنا غُلْفٌ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ وبِكُفْرهمْ وقَولِهم عَلى مَرْيَمَ بُهْتاناً عَظِيماً * وقَوْلِهم إنَّا قَتَلْنَا المسيحَ عِيسَى ابنَ مَرْيمَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَبِما نَقْضِهِم ميثاقَهم لعنَّاهم وجَعلْنا قُلوبَهم قَاسِيَةً ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ذلكَ بأنَّهم كانتْ تأتِيهم رسلُهم بالبيِّناتِ فكفَروا فَأخذَهم اللهُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ذلك بأنَّهم قالُوا إنَّما البيعُ مثلُ الرِّبا ﴾ ..

وقوله :

﴿ ذَلك بأنَّ الذين كفرُوا اتَّبعوا الباطلَ وأنَّ الذين آمنُوا اتَّبعوا الحقَّ مِن ربِّهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَعصَوْا رسولَ ربِّهم فَأخذَهم أخْذَةً رَابِيَةً ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَكذَّبُوهُما فكانُوا من المهْلكِينَ ﴾ ..

﴿ فَعصَى فرِعونُ الرَّسولَ فأخَذْناه أخْذاً وَبيلاً ﴾ ..

﴿ فَكذَّبوه فَعقرُوها فَدَمْدَمَ عليهم ربُّهم بِذنبِهِم فَسوَّاها ﴾ ..

وقوله :

﴿ فلمَّا آسفُونا انْتقَمْنا مِنْهم فأغْرقْناهُم أجْمعينَ ۞ فَجعَلْناهم سَلفاً ومَثَلاً للآخِرِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ونَزَّلْنا من السَّماءِ ماءً مُباركاً فأنْبَتْنا به جَنَّاتٍ وحَبَّ الحَصيدِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ حتَّى إذا أقَلَّتْ سَحَاباً ثِقَالاً سُقْنَاهُ لِبلَدٍ مَيِّتٍ فأنْزَلْنَا بِهِ الماء فَأَخْرَجْنَا به من كلِّ الثَّمراتِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ يَهْدِى به اللهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوانَه سُبلَ السَّلامِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قَاتِلُوهم يُعذِّبْهم اللهُ بأيْدِيكم ويُخْزِهم ﴾ الآية ..

وقوله :

﴿ وأنْزَلْنا مِنَ المُعْصِراتِ مَاءً ثَجَّاجاً * لِنُخْرِجَ به حَبًّا ونَباتاً * وجَنَّاتٍ أَلْفَافاً ﴾..

وكل موضع مرتب فيه الحكم الشرعى أو الجزائى على الوصف أفاد كونه سبباً له ، كقوله :

﴿ والسَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعوا أيْدِيَهما جَزاءً بما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللهِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ الزَّانيةُ والزَّانى فاجْلِدُوا كلَّ واحِدٍ منهما مِائةَ جَلْدةٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ والَّذين يُمسِّكونَ بالكتابِ وأقاموا الصَّلاةَ إنَّا لا نُضيعُ أجْرَ المُصْلِحينَ ﴾ ..

﴿ الَّذين كفرُوا وصَدُّوا عن سَبيلِ اللهِ زِدْناهم عَذاباً فوقَ العذابِ بِمَا كانُوا يُفْسِدُونَ ﴾ ..

وهذا أكثر من أن يستوعب . وكل موضع تضمن الشرط والجزاء أفاد سببية الشرط والجزاء ، وهو أكبر من أن يستوعب . كقوله :

﴿ يا أيُّها الَّذين آمنُوا إنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لكم فُرْقَاناً ﴾ ..

وقوله :

﴿ لَئِنْ شَكرْتم لأَزِيدنَّكم ولَئِنْ كَفرتُم إنَّ عذابى لَشدِيدٌ ﴾ ..

وكل موضع رتب فيه الحكم على ما قبله بحرف أفاد التسبيب وقد تقدم ، وكل

موضع تقدم ذكرت فيه الباء تعليلاً لما قبلها بما بعدها أفاد التسبيب . وكل موضع صرح فيه بأن كذا جزاء لكذا أفاد التسبيب ، فإن العلة الغائية علة للعلة الفاعلية . ولو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنة لزاد على عشرة آلاف موضع . ولم نقل ذلك مبالغة بل حقيقة ويكفى شهادة الحس والعقل والفطرة . لهذا قال من قال من أهل العلم : تكلم قوم فى إنكار الأسباب فأضحكوا ذوى العقول على عقولهم ، وظنوا أنهم بذلك ينصرون التوحيد فشابهوا المعطلة الذين أنكروا صفات الرب ونعوت كماله ، وعلوه على خلقه ، واستواءه على عرشه ، وتكلمه بكتبه ، وتكليمه لملائكته وعباده ، وظنوا أنهم بذلك ينصرون التوحيد فما أفادهم إلا تكذيب الله ورسله ، وتنزيهه عن كل كمال ، ووصفه بصفات المعدوم والمستحيل . ونظيره من نزه الله فى أفعاله وأن يقوم به فعل البتة ، وظن أنه ينصر بذلك حدوث العالم وكونه مخلوقاً بعد أن لم يكن ، وقد أنكر أصل الفعل والخلق جملة . ثم من أعظم الجناية على الشرائع والنبوات والتوحيد إيهام الناس أن التوحيد لا يتم إلا بإنكار الأسباب . فإذا رأى العقلاء أنه لا يمكن إثبات توحيد الرب سبحانه إلا بإبطال الأسباب ساءت ظنونهم بالتوحيد وبمن جاء به . وأنت لا تجد كتاباً من الكتب أعظم إثباتاً للأسباب من القرآن . ويالله العجب إذا كان الله خالق السبب والمسبب ، وهو الذى جعل هذا سبباً لهذا ، والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته ، منقادة لحكمه ، إن شاء أن يبطل سببية الشيء أبطلها ، كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم ، وإغراق الماء على كليمه وقومه ، وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها ، وإن شاء خلّى بينها وبين اقتضائه لآثارها ، فهو سبحانه يفعل هذا وهذا وهذا ، فأى قدح يوجب ذلك فى التوحيد ؟ وأى شرك يترتب على ذلك بوجه من الوجوه ؟ ولكن ضعفاء العقول إذا سمعوا أن النار لا تحرق ، والماء لا يغرق ، والخبز لا يشبع ، والسيف لا يقطع ، ولا تأثير لشيء من ذلك البتة ، ولا هو سبب لهذا الأثر ، وليس فيه قوة وإنما الخالق المختار يشاء حصول كل أثر من هذه الآثار عند ملاقاة كذا لكذا ، قالت : هذا هو التوحيد وإفراد الرب بالخلق والتأثير . ولم يدر هذا القائل أن هذا إساءة ظن بالتوحيد ، وتسليط لأعداء الرسل على ما جاؤوا به كما تراه عياناً فى كتبهم ينفرون به الناس عن الإيمان . ولا ريب أن الصديق الجاهل قد يضر ما لا يضره العدو العاقل . قال تعالى عن ذى القرنين :

﴿ وآتَيْناه من كلِّ شيءٍ سَبباً ﴾ ..

قال على بن أبى طلحة عن ابن عباس : علماً . قال قتادة وابن زيد وابن جريج والضحاك : علماً تسبب به إلى ما يريد . وكذلك قال إسحاق : علماً يوصله إلى حيث يريد . وقال المبرد : وكل ما وصل شيئاً بشىء فهو سبب . وقال كثير من المفسرين : آتيناه من كل ما بالخلق إليه حاجة علماً ومعونة له . وقد سمى الله سبحانه الطريق سبباً فى قوله :

﴿ فَأَتْبعَ سَبباً ﴾ ..

قال مجاهد : طريقاً . وقيل : السبب الثانى هو الأول ، أى أتبع سبباً من تلك الأسباب التى أوتيها مما يوصله إلى مقصوده . وسمى سبحانه أبواب السماء أسباباً إذ منها يدخل إلى السماء . قال تعالى عن فرعون :

﴿ لَعلّى أبْلُغُ الأسْبابَ * أسْبابَ السَّمواتِ ﴾ ..

أى أبوابها التى أدخل منها إليها . وقال زهير :

ومَنْ هَابَ أسبابَ المنايا يَنَلْنَه ولو رامَ أسبابَ السماءِ بسُلَّمِ

وسمى الحبل سبباً لإيصاله إلى المقصود . قال تعالى :

﴿ فلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إلى السَّماءِ ﴾ ..

قال بعض أهل اللغة : السبب من الحبال القوى الطويل . قال : ولا يدعى الحبل سبباً حتى يصعد به وينزل . ثم قيل لكل شىء وصلت به إلى موضع أو حاجة تريدها سبب . يقال : ما بينى وبين فلان سبب ، أى آصرة رحم ، أو عاطفة مودة . وقد سمى تعالى وصل الناس بينهم أسباباً ، وهى التى يتسببون بها إلى قضاء حوائجهم بعضهم من بعض . قال تعالى :

﴿ إذْ تَبرَّأَ الَّذين اتُّبِعُوا منَ الذين اتَّبعُوا ورَأوُا العذابَ وتَقطَّعتْ بهم الأسْبابُ ﴾ ..

يعنى الواصلات التى كانت بينهم فى الدنيا . وقال ابن عباس وأصحابه : يعنى أسباب المودة الواصلات التى كانت بينهم فى الدنيا . وقال ابن زيد : هى الأعمال التى كانوا يؤملون أن يصلوا بها إلى ثواب الله . وقيل : هى الأرحام التى كانوا

يتعاطفون بها . وبالجملة فسمى الله سبحانه ذلك كله أسباباً لأنها كانت يتوصل بها إلى مسبباتها . وهذا كله عند نفاة الأسباب مجاز لا حقيقة له . وبالله التوفيق .

فصـــل

الأصل الخامس أنه سبحانه حكيم لا يفعل شيئاً عبثاً ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة هي الغاية المقصودة بالفعل ، بل أفعاله سبحانه صادرة عن حكمة بالغة لأجلها فعل ، كما هي ناشئة عن أسباب بها فعل . وقد دل كلامه وكلام رسوله على هذا وهذا في مواضع لا تكاد تحصى ، ولا سبيل إلى استيعاب أفرادها فنذكر بعض أنواعها .

النوع الأول التصريح بلفظ الحكمة وما تصرف منه كقوله :

﴿ **حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ** ﴾ ..

وقوله :

﴿ **وأنْزَلَ اللهُ عليكَ الكتابَ والحِكْمَةَ** ﴾ ..

وقوله :

﴿ **ومَنْ يُؤْتَ الحكمةَ فقد أُوتى خَيْراً كَثيراً** ﴾ ..

والحكمة هى العلم النافع ، والعمل الصالح . وسمى حكمة لأن العلم والعمل قد تعلقا بمتعلقهما وأوصلا إلى غايتهما . وكذلك لا يكون الكلام حكمة حتى يكون موصلاً إلى الغايات المحمودة والمطالب النافعة ، فيكون مرشداً إلى العلم النافع والعمل الصالح ، فتحصل الغاية المطلوبة . فإذا كان المتكلم به لم يقصد مصلحة المخاطبين ، ولا هداهم ، ولا إيصالهم إلى سعادتهم ودلالتهم على أسبابها وموانعها ولا كان ذلك هو الغاية المقصودة المطلوبة ، ولا تكلم لأجلها ، ولا أرسل الرسل وأنزل الكتب لأجلها ، ولا نصب الثواب والعقاب لأجلها ، لم يكن حكيماً ولا كلامه حكمة ، فضلاً عن أن تكون بالغة .

النوع الثانى إخباره أنه فعل كذا لكذا ، وأنه أمر بكذا لكذا ، كقوله :

﴿ **ذلكَ لِتعْلَمُوا أنَّ اللهَ يعلمُ ما فى السمواتِ وما فى الأرْضِ** ﴾ ..

وقوله :

﴿ اللهُ الذى خلقَ سَبْعَ سمواتٍ ومن الأرض مِثْلهنَّ يَتنزَّلُ الأمْرُ بَينهنَّ لِتعلمُوا أنَّ اللهَ على كلِّ شىءٍ قديرٌ وأنَّ اللهَ قد أحَاطَ بكلِّ شىءٍ عِلْماً ﴾ ..

وقوله :

﴿ جعلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ قِياماً للنَّاسِ والشهرَ الحرامَ والهَدْى والقلائدَ ذلكَ لِتعلمُوا أنَّ اللهَ يعلمُ ما فى السَّمواتِ والأرضِ وأنَّ اللهَ بكلِّ شىءٍ عَليمٌ ﴾ ..

وقوله :

﴿ رُسُلاً مُبشِّرِينَ ومُنذِرِينَ لِئلَّا يكونَ للناسِ على اللهِ حُجَّةٌ بعد الرُّسلِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّا أنزلنا إليكَ الكتابَ بالحقِّ لِتحكُمَ بين الناسِ بما أراكَ اللهُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لِئلَّا يعلمَ أهلُ الكتابِ ألَّا يَقْدِرُونَ على شىءٍ من فَضْلِ اللهِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما جَعلنا القِبلةَ التى كنتَ عليها إلَّا لِنعْلمَ مَنْ يتَّبعُ الرسولَ ممنْ يَنْقلبُ على عَقِبَيْه ﴾ ..

وقوله :

﴿ فإنَّهَ يَسْلكُ من بين يَديه ومن خَلْفِه رَصَداً * لِيعْلمَ أنْ قد أبلغُوا رِسَالاتِ ربِّهم ﴾ ..

أى ليتمكنوا بهذا الحفظ والرصد من تبليغ رسالاته فيعلم الله ذلك واقعاً وقوله :

﴿ ويُنزِّلُ عليكُم من السَّماءِ ماءً لِيُطهِّرَكم به ويُذْهِبَ عنكم رِجْزَ الشَّيطانِ ولِيرْبِطَ على قُلوبِكم ويُثبِّتَ به الأقْدَامَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ويُبْطِلَ البَاطِلَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما جَعلَه اللهُ إلَّا بُشْرى لكم ولِتَطْمَئِنَّ قُلوبُكم به ﴾ ..

وقوله :

﴿ قُلْ نَزَّله رُوحُ القُدسِ منْ ربِّك بالحقِّ لِيُثبِّت الَّذينَ آمنُوا ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما جَعلْنا أصحابَ النارِ إلَّا ملائكةً وما جَعَلْنا عِدَّتهم إلَّا فِتْنةً للذين كَفرُوا لِيستَيْقِنَ الذين أوتُوا الكتابَ ويَزْدادَ الذينَ آمنُوا إيْماناً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وكذلكَ جعلْناكم أمَّةً وسَطاً لِتكونُوا شُهداءَ على الناسِ ويكونَ الرَّسولُ عَليكم شَهيداً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وأنْزلْنا إليكَ الذِّكْرَ لِتبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ هَذا بَلاغٌ للناسِ ولِيُنْذَرُوا به ولِيَعْلمُوا أنَّما هو إله وَاحدٌ ولِيذَّكَّرَ أولُو الألْبابِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لقدْ أرْسَلْنا رُسلَنا بالبيِّناتِ وأنْزلنا معهم الكتابَ والمِيزانَ لِيقُومَ الناسُ بالقِسْطِ وأنْزَلنا الحَديدَ فيه بأسٌ شَديدٌ ومَنافعُ للناسِ ولِيَعْلمَ اللهُ مَنْ يَنصرُه ورُسلَه بالغَيْبِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وكذلكَ نُرِي إبراهيمَ مَلكوتَ السَّمواتِ والأرْضِ ولِيكُونَ من الموقِنينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ والخيلَ والبِغالَ والحَمِيرَ لِتركَبُوها وزِينةً ويَخلقُ ما لا تَعلمُونَ ﴾ ..

وهذا فى القرآن [كثير] ، فإن قيل اللام فى هذا كله لام العاقبة كقوله :

﴿ فَالْتقَطه آلُ فِرْعونَ لِيكونَ لهم عَدوّاً وحَزَناً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وكذلكَ فَتَنَّا بعضَهم ببعضٍ لِيقولُوا أهؤلاء مَنَّ اللهُ عليهم منْ بَيْنِنا ﴾ ..

وقوله :

﴿ لِيجْعلَ ما يُلقى الشيطانُ فِتنةً للذين فى قُلوبِهم مرضٌ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لِيَهْلِكَ مَنْ هلكَ عن بَيِّنةٍ ويَحْيَى مَنْ حَيَّ عن بَيِّنةٍ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولِتصْغَى إليه أفئدةُ الَّذين لا يُؤمنونَ بالآخرةِ وليرْضَوْه وليِقْترِفُوا ما هُمْ مُقْترِفُونَ ﴾ ..

فإن ما بعد اللام فى هذا ليس هو الغاية المطلوبة ، ولكن لما كان الفعل منتهياً إليه وكان عاقبة الفعل دخلت عليه لام التعليل وهى فى الحقيقة لام العاقبة ، فالجواب من وجهين : أحدهما أن لام العاقبة إنما تكون فى حق من هو جاهل أو هو عاجز عن دفعها . فالأول كقوله :

﴿ فالْتقطَه آلُ فرعون ليكونَ لهم عَدوّاً وحَزَناً ﴾ ..

والثانى كقول الشاعر :

لدوا للموتِ وابنوا للخرابِ ... فكلُّكم يصير إلى ذَهابِ

وأما من هو بكل شىء عليم وعلى كل شىء قدير فيستحيل فى حقه دخول هذه اللام . وإنما اللام الواردة فى أفعاله وأحكامه لام الحكمة والغاية المطلوبة . الجواب الثانى : إفراد كل موضع من تلك المواضع بالجواب . أما قوله :

﴿ فالْتقطَه آلُ فرعونَ لِيكونَ لهم عدوّاً وحَزَناً ﴾ ..

فهو تعليل لقضاء الله سبحانه بالتقاطه وتقديره له ، فإن التقاطهم له إنما كان بقضائه وقدره ، فهو سبحانه قدر ذلك وقضى به ليكون لهم عدواً وحزناً .. وذكر

فعلهم دون قضائه لأنه أبلغ فى كونه حزناً لهم وحسرة عليهم ، فإن من اختار أخذ ما يكون هلاكه على يديه إذا أصيب به كان أعظم لحزنه وغمه وحسرته من أن لا يكون فيه صنع ولا اختيار . فإنه سبحانه أراد أن يظهر لفرعون وقومه ولغيرهم من خلقه كمال قدرته وعلمه وحكمته الباهرة ، وأن هذا الذى يذبح فرعون الأبناء فى طلبه هو الذى يتولى تربيته فى حجره وبيته باختياره وإرادته ، ويكون فى قبضته وتحت تصرفه . فذكر فعلهم به فى هذا أبلغ وأعجب من أن يذكر القضاء والقدر . وقد أعلمنا سبحانه أن أفعال عباده كلها واقعة بقضائه وقدره . وأما قوله تعالى :

﴿ وكَذلك فَتَنَّا بعضَهم ببعضٍ لِيقولُوا أهولاءِ مَنَّ اللهُ عليهم من بَيْننا ﴾ ..

فلا ريب أن هذا تعليل لفعله المذكور ، وهو امتحان بعض خلقه ببعض ، كما امتحن السادات والأشراف بالعبيد والضعفاء والموالى ، فإذا نظر الشريف والسيد إلى العبد والضعيف والمسكين قد أسلم أنف وحمى أن يسلم معه أو بعده ، ويقول : هذا يسبقنى إلى الخير والفلاح وأتخلف أنا ، فلو كان ذلك خيراً وسعادة ما سبقنا هؤلاء إليه . فهذا القول منهم هو بعض الحكم والغاية المطلوبة بهذا الامتحان ، فإن هذا القول دالّ على إباء واستكبار وترك الانقياد للحق بعد المعرفة التامة به . وهذا وإن كان علة فهو مطلوب لغيره . والعلل الغائية تارة تطلب لنفسها وتارة تطلب لغيرها ، فتكون وسيلة إلى مطلوب لنفسه . وقول هؤلاء ما قالوه ، وما يترتب عليه هذا القول ، موجب لآثار مطلوبة للفاعل من إظهار عدله وحكمته وعزه وقهره وسلطانه وعطائه من يستحق عطاءه ويحسن وضعه عنده ، ومنعه من يستحق المنع ولا يليق به غيره . ولهذا قال تعالى :

﴿ أليسَ اللهُ بأعْلَمَ بالشَّاكرينَ ﴾ ..

الذين يعرفون قدر النعمة ، ويشكرون المنعم عليهم فيما من عليهم من بين من لا يعرفها ولا يشكر ربه عليها . وكانت فتنة بعضهم ببعض لحصول هذا التمييز الذى ترتب عليه شكر هؤلاء وكفر هؤلاء .

فصـــل

وأما قوله :

﴿ لِيجْعلَ ما يُلقى الشيطانُ فِتنةً للذين فى قُلوبِهم مرضٌ والقاسيةِ قُلوبُهم ﴾ ..

فهى على بابها ، وهى لام الحكمة والتعليل . أخبر الله سبحانه أنه جعل ما ألقاه الشيطان فى أمنية الرسول محنة واختباراً لعباده ، فافتتن به فريقان ، وهم الذين فى قلوبهم مرض والقاسية قلوبهم . وعلم المؤمنون أن القرآن والرسول حق ، وأن القاء الشيطان باطل ، فآمنوا بذلك وأخبتت لهم قلوبهم . فهذه غاية مطلوبة مقصودة بهذا القضاء والقدر . والله سبحانه جعل القلوب على ثلاثة أقسام ، مريضة وقاسية ومخبتة . وذلك لأنها إما أن تكون يابسة جامدة لا تلين للحق اعترافاً وإذعاناً ، أو لا تكون كذلك . فالأول حال القلوب القاسية الحجرية التى لا تقبل ما يبث فيها ، ولا ينطبع فيها الحق ، ولا ترتسم فيها العلوم النافعة ، ولا تلين لإعطاء الأعمال الصالحة وأما النوع الثانى فلا يخلو إما أن يكون الحق ثابتاً فيه ولا يزول عنه ، لقوته مع لينه ، أو يكون ثابتاً مع ضعف وانحلال . والثانى هو القلب المريض ، والأول هو الصحيح المخبت . وهو جمع الصلابة والصفاء واللين فيبصر الحق بصفائه ، ويشتد فيه بصلابته ، ويرحم الخلق بلينه . كما فى أثر مروى : « القلوب آنية الله فى أرضه فأحبُّها إلى الله أصلبها وأرقها وأصفاها » . كما قال تعالى فى أصحاب هذه القلوب :

﴿ أشِدَّاءُ على الكفَّارِ رُحَماءُ بيْنهم ﴾ ..

فهذا وصف منه للمؤمنين الذين عرفوا الإيمان بصفاء قلوبهم ، واشتدوا على الكفار بصلابتها ، وتراحموا فيما بينهم بلينها . وذلك أن القلب عضو من أعضاء البدن ، وهو أشرف أعضائه ، وملكها المطاع . وكل عضو كاليد مثلاً إما أن تكون جامدة ويابسة لا تلتوى ولا تبطش ، أو تبطش بضعف ، فذلك مثل القلب القاسى ، أو تكون مريضة ضعيفة عاجزة ، لضعفها ومرضها ، فذلك مثل الذى فيه مرض ، أو تكون باطشة بقوة ولين ، فذلك مثل القلب العليم الرحيم . فبالعلم خرج عن المرض الذى ينشأ من الشهوة والشبهة ، وبالرحمة خرج عن القسوة . ولهذا

وصف سبحانه من عدا أصحاب القلوب المريضة والقاسية بالعلم والإيمان والإخبات . فتأمل ظهور حكمته سبحانه فى أصحاب هذه القلوب ، وهم كل الأمة . فأخبر أن الذين أوتوا العلم علموا أنه الحق من ربهم ، كما أخبر أنهم فى المتشابه يقولون : آمنا به كل من عند ربنا . وكلا الوصفين موضع شبهة . فكان حظهم منه الإيمان ، وحظ أرباب القلوب المنحرفة عن الصحة الافتتان . ولهذا جعل سبحانه إحكام آياته فى مقابلة ما يلقى الشيطان بإزاء الآيات المحكمات فى مقابلة المتشابهات . فالإحكام ههنا بمنزلة إنزال المحكمات هناك . ونسخ ما يلقى الشيطان ههنا فى مقابلة رد المتشابه إلى المحكم هناك ، والنسخ ههنا رفع ما ألقاه الشيطان لا رفع ما شرعه الرب سبحانه . وللنسخ معنى آخر وهو النسخ من أفهام المخاطبين ما فهموه مما لم يرده ولا دل اللفظ عليه وإن أوهمه ، كما أطلق الصحابة النسخ على قوله :

﴿ وإنْ تُبدوا ما فى أنفسِكم أو تُخفُوه يُحاسِبْكم به اللهُ فَيغْفِرُ لِمَنْ يشاءُ ﴾ ..

قالوا : نسخها قوله :

﴿ ربَّنا لا تُؤاخِذْنا إنْ نسينَا أو أخطأنا ﴾ الآية ..

فهذا نسخ من الفهم لا نسخ للحكم الثابت ، فإن المحاسبة لا تستلزم العقاب فى الآخرة ولا فى الدنيا أيضاً . ولهذا عمهم بالمحاسبة ثم أخبر بعدها أنه يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء . ففهم المؤاخذة التى هى المعاقبة من الآية تحميل لها فوق وسعها فرفع هذا المعنى من فهمه بقوله :

﴿ ربَّنا لا تُؤاخذْنا إنْ نَسِينا أو أخطَأنا ﴾ ..

إلى آخرها . فهذا رفع لفهم غير المراد من إلقاء الملك . وذاك رفع لما ألقاه غير الملك فى أسماعهم أو فى التمنى . وللنسخ معنى ثالث عند الصحابة والتابعين ، وهو ترك الظاهر إما بتخصيص عام أو بتقييد مطلق . وهذا كثير فى كلامهم جداً . وله معنى رابع ، وهو الذى يعرفه المتأخرون ، وعليه اصطلحوا ، وهو رفع الحكم بجملته بعد ثبوته بدليل رافع له . فهذه أربعة معان للنسخ .

والإحكام له ثلاثة معان : أحدها : الإحكام الذى فى مقابلة المتشابه ، كقوله .

﴿ منه آياتٌ مُحْكماتٌ هُنَّ أمُّ الكتابِ وأخَرُ مُتشَابِهاتٌ ﴾ ..

والثانى الإحكام فى مقابلة نسخ ما يلقى الشيطان كقوله :

﴿ فَينْسخُ اللهُ ما يُلقى الشيطانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللهُ آيَاتِه ﴾ ..

وهذا الإحكام يعم جميع آياته ، وهو إثباتها وتقريرها وبيانها . ومنه قوله :

﴿ كِتابٌ أُحْكِمَتْ آياتُه ﴾ ..

الثالث إحكام فى مقابلة الآيات المنسوخة ، كما يقوله السلف كثيراً ، هذه الآية محكمة غير منسوخة . وذلك لأن الإحكام تارة يكون فى التنزيل ، فيكون فى مقابلة ما يلقيه الشيطان فى أمنيته ما يلقيه المبلغ أو فى سمع المبلغ . فالحكم هنا هو المنزل من عند الله أحكمه الله ، أى فصله من اشتباهه بغير المنزل ، وفصل منه ما ليس منه بإبطاله . وتارة يكون فى إبقاء المنزل واستمراره فلا ينسخ بعد ثبوته . وتارة يكون فى معنى المنزل وتأويله ، وهو تمييز المعنى المقصود من غيره حتى لا يشتبه به . والمقصود أن قوله :

﴿ لِيجْعلَ ما يُلقى الشيطانُ فِتنةً للذينَ فى قُلوبِهم مَرَضٌ ﴾ ..

هى لام التعليل على بابها . وهذا الاختبار والامتحان مظهر لمختلف القلوب الثلاثة . فالقاسية والمريضة ظهر خبؤها من الشك والكفر ، والمخبتة ظهر خبؤها من الإيمان والهدى وزيادة محبته وزيادة بغض الكفر والشرك والنفرة عنه . وهذا من أعظم حكمة هذا الإلقاء .

فصـــل

وأما اللام فى قوله :

﴿ لِيَهْلكَ مَنْ هَلكَ عن بيِّنةٍ ويَحْيَى من حَىَّ عن بيِّنةٍ ﴾ ..

فلام التعليل على بابها . فإنها مذكورة فى بيان حكمته فى جمع أوليائه وأعدائه على غير ميعاد ، ونصرة أوليائه مع قلتهم ورقتهم وضعف عددهم وعدتهم على أصحاب الشوكة والعدد والحد والحديد الذين لا يتوهم بشر أنهم ينصرون عليهم . فكانت تلك

آية من أعظم آيات الرب سبحانه صدق بها رسوله وكتابه ليهلك بعدها من اختار لنفسه الكفر والعناد عن بينة ، فلا يكون له على الله حجة ، ويحيى من حى بالإيمان بالله ورسوله عن بينة ، فلا يبقى عنده شك ولا ريب . وهذا من أعظم الحكم . ونظير هذا قوله :

﴿ إنْ هو إلَّا ذِكْرٌ وقرآنٌ مُبِينٌ ۞ لِيُنذِرَ مَنْ كان حَيًّا ويَحِقَّ القولُ على الكَافِرِينَ ﴾ ..

فصـــل

وأما اللام فى قوله :

﴿ ولِتصْغَى إليه أفئدةُ الَّذين لا يُؤمنونَ بالآخِرَةِ ﴾ ..

فهى على بابها للتعليل . فإنها إن كانت تعليلاً لفعل العدو ، وهو إيحاء بعضهم إلى بعض ، فظاهر . وعلى هذا فيكون عطفاً على قوله :

﴿ غُروراً ﴾ ..

فإنه مفعول لأجله . أى ليغروهم بهذا الوحى ، ولتصغى إليه أفئدة من يلقى إليه فيرضاه ويعمل بموجبه . فيكون سبحانه قد أخبر بمقصودهم من الإيحاء المذكور . وهو أربعة أمور : غرور من يوحون إليه ، وإصغاء أفئدتهم إليهم ، ومحبتهم لذلك ، وانفعالهم عنده بالاقتراف . وإن كان ذلك تعليلاً لجعله سبحانه لكل نبى عدواً فيكون هذا الحكم من جملة الغايات والحكم المطلوبة بهذا الجعل ، وهى غاية وحكمة مقصودة لغيرها لأنها مفضية إلى أمور هى محبوبة مطلوبة للرب سبحانه ، وفواتها يستلزم فوات ما هو أحب إليه من حصولها . وعلى التقديرين فاللام لام التعليل والحكمة .

فصـــل

النوع الثالث الإتيان بكى الصريحة فى التعليل كقوله تعالى :

﴿ ما أفاءَ اللهُ على رسُولِه من أهلِ القُرى فللهِ وللرَّسولِ ولِذى القُرْبى واليَتامى والمسَاكينَ وابنِ السَّبيلِ كى لا يكونَ دُولةً بين الأغنياءِ منكم ﴾ ..

فعلل سبحانه قسمة الفيء بين هذه الأصناف كى لا يتداوله الأغنياء دون الفقراء والأقوياء دون الضعفاء . وقوله سبحانه :

﴿ ما أصابَ من مُصيبةٍ فى الأرضِ ولا فى أنفسِكم إلّا فى كتابٍ من قَبْلِ أنْ نَبْرَأها إنَّ ذلكَ على اللهِ يَسيرٌ * لِكيْلا تَأسَوْا على ما فَاتكم ولا تَفرحُوا بما آتَاكم ﴾ ..

فأخبر سبحانه أنه قدر ما يصيبهم من البلاء فى أنفسهم قبل أن يبرأ الأنفس أو المصيبة أو الأرض أو المجموع ، وهو الأحسن . ثم أخبر أن مصدر ذلك قدرته عليه وأنه يسير عليه ، وحكمته البالغة التى منها أن لا يحزن عباده على ما فاتهم إذا علموا أن المصيبة فيه بقدره ، وكتابته ولابد قد كتبت قبل خلقهم هان عليهم الفائت فلم يأسوا عليه ولم يفرحوا بالحاصل لعلمهم أن المصيبة مقدرة فى كل ما على الأرض ، فكيف يفرح بشيء قد قدرت المصيبة فيه قبل خلقه . ولما كانت المصيبة تتضمن فوات محبوب ، أو خوف فواته ، أو حصول مكروه ، أو خوف حصوله ، نبه بالأسى على الفائت على مفارقة المحبوب بعد حصوله وعلى فوته حيث لم يحصل ، ونبه بعدم الفرح به إذا وجد على توطين النفس لمفارقته قبل وقوعها وعلى الصبر على مرارتها بعد الوقوع . وهذه هى أنواع المصائب . فإذا تيقن العبد أنها مكتوبة مقدورة وأن ما أصابه منها لم يكن ليخطئه ، وما أخطأه لم يكن ليصيبه هانت عليه وخف حملها وأنزلها منزلة الحر والبرد .

فصـــل

النوع الرابع ذكر المفعول له وهو علة للفعل المعلل به كقوله :

﴿ ونزَّلنا عليكَ الكتابَ تِبيَاناً لِكلِّ شيءٍ وهُدًى ورحمةً ﴾ ..

ونصب ذلك على المفعول له أحسن من غيره كما صرح به فى قوله :

﴿ لِتُبيِّنَ للناسِ ما نُزِّلَ إليهم ﴾ ..

وفى قوله :

﴿ ولِأُتِمَّ نِعمَتى عليكم ولَعلَّكم تَهتدُونَ ﴾ ..

فإتمام النعمة هو الرحمة . وقوله :

﴿ وما أهْلكْنا من قريةٍ إلّا لها مُنذرونَ ۞ ذِكْرَى وما كُنّا ظَالمينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولقدْ يسَّرنا القرآنَ لِلذِّكرِ ﴾ ..

أى لأجل الذكر كما قال :

﴿ فإنّما يسَّرناه بِلسانِكَ لعلَّهم يَتذكَّرونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فالمُلْقِياتِ ذِكْراً ۞ عُذْراً أو نُذْراً ﴾ ..

أى للإعذار والإنذار وقوله :

﴿ ثمَّ آتَيْنا مُوسى الكتابَ تَماماً على الّذى أحْسَنَ وتَفصِيلاً لكلِّ شَيْءٍ وهُدىً ورحمةً لعلَّهم بِلقاءِ ربِّهم يُؤمنونَ ﴾ ..

فهذا كله مفعول لأجله وقوله :

﴿ إنّا صَبَبنا الماءَ صَبّاً ﴾ ..

﴿ إلى قوله :

﴿ مَتاعَاً لكم ولأنْعامِكم ﴾ ..

والمتاع واقع موقع التمتيع ، كما يقع السلام موقع التسليم ، والعطاء موضع الإعطاء . وأما قوله :

﴿ يُرِيكمُ البَرْقَ خَوْفَاً وطَمَعاً ﴾ ..

فيحتمل أن يكون من ذلك ، أى إخافة لكم وإطماعاً ، وهو أحسن ، ويحتمل أن يكون معمول فعل محذوف ، أى فيرونهما خوفاً وطمعاً ، فيكونان حالاً . وقوله :

﴿ أفَلَمْ يَنظُروا إلى السَّماءِ فوقَهم كيفَ بَنيْنَاها ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ تَبْصِرَةً وذِكْرَى لكلِّ عبدٍ مُنيبٍ ﴾ ..

أى لأجل التبصرة والذكرى . والفرق بينهما أن التبصرة توجب العلم والمعرفة ، والذكرى توجب الإنابة والانقياد . وبهما تتم الهداية .

فصـــل

النوع الخامس الإتيان بأن والفعل المستقبل بعدها تعليلاً لما قبله ، كقوله :

﴿ أنْ تقولُوا إنَّما أُنزلَ الكتابُ على طَائِفتين من قبلنا ﴾ ..

وقوله :

﴿ أنْ تقُولَ نفسٌ يا حَسرتَا ﴾ ..

وقوله :

﴿ أنْ تَضِلَّ إحداهُما فَتُذكِّرَ إحْداهما الأخرى ﴾ ..

ونظائره . وفى ذلك طريقان : أحدهما للكوفيين ، والمعنى لئلا تقولوا ، ولئلا تقول نفس . والثانى للبصريين أن المفعول له محذوف ، أى كراهة أن تقولوا ، أو حذار أن تقولوا . فإن قيل : كيف يستقيم الطريقان فى قوله تعالى :

﴿ أنْ تَضِلَّ إحْداهما فَتُذكِّرَ إحْداهما الأخرى ﴾ ..

فإنك إن قدرت لئلا تضل إحداهما لم يستقم عطف « فتذكر إحداهما » عليه ، وإن قدرت حذار أن تضل إحداهما لم يستقم العطف أيضاً ، وإن قدرت إرادة أن تضل لم يصح أيضاً ، قيل : هذا من الكلام الذى ظهور معناه مزيل للإشكال . فإن المقصود إذكار إحداهما الأخرى إذا ضلت ونسيت . فلما كان الضلال سبباً للإذكار جعل موضع العلة . كما تقول : أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها . فإنما أعددتها للدعم لا للميل . وأعددت هذا الدواء أن أمرض فأتداوى به . ونحوه . وهذا قول سيبويه والبصريين . قال أهل الكوفة : تقديره كى تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت ، فلما تقدم الجزاء اتصل بما قبله ففتحت أن . قال الفراء : ومثله قوله :

« ليعجبنى أن يسأل السائل فيعطى » معناه : ليعجبنى أن يعطى السائل إن سأل . لأنه إنما يعجبه الإعطاء لا السؤال . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ وإذْ أخَذَ ربُّك من بَنى آدمَ من ظُهورِهم ذُرِّيَّتَهم وأشْهدَهم على أنفسِهم ألستُ بربِّكم قالُوا بلَى شَهِدْنا أنْ تقولُوا يوم القيامةِ إنَّا كنَّا عن هذا غافِلينَ ٭ أو تقولُوا إنَّما أشْرَكَ آباؤنا من قبلُ وكنَّا ذُرِّيَّةً من بعدِهم ﴾ ..

فذكر سبحانه من حكم أخذ الميثاق عليهم أن لا يحتجوا يوم القيامة بغفلتهم عن هذا الأمر ولا بتقليد الأسلاف . ومنه قوله :

﴿ وذَكِّرْ به أنْ تُبْسلَ نفسٌ بما كَسبَتْ ﴾ ..

فالضمير فى « به » للقرآن ، و « أن تبسل » فى محل نصب على أنه مفعول له . أى حذار أن تسلم نفس إلى الهلكة والعذاب وترتهن بسوء عملها .

فصـــــل

النوع السادس ذكر ما هو من صرائح التعليل . وهو من أجل كقوله :

﴿ منْ أجْلِ ذلكَ كَتَبْنا على بَنى إسْرائِيلَ أنَّه مَنْ قَتَلَ نَفْساً بغيرِ نفسٍ أو فَسادٍ فى الأرضِ فكأنَّما قَتَلَ النَّاسَ جَميعاً ﴾ ..

وقد ظنت طائفة أن قوله : « من أجل ذلك » تعليل لقوله :

﴿ فَأصْبحَ من النَّادِمينَ ﴾ ..

أى من أجل قتله لأخيه . وهذا ليس بشىء ، لأنه يشوش صحة النظم ، وتقل الفائدة بذكره ، ويذهب شأن التعليل بذلك للكتابة المذكورة وتعظيم شأن القتل حين جعل علة لهذه الكتابة ، فتأمله .

فإن قلت : كيف يكون قتل أحد بنى آدم للآخر علة لحكمه على أمة أخرى بذلك الحكم ؟ وإذا كان علة فكيف كان قاتل نفس واحدة بمنزلة قاتل الناس كلهم ؟ قلت : الرب سبحانه يجعل أقضيته وأقداره عللاً وأسباباً لشرعه وأمره فجعل حكمه الكونى القدرى علة لحكمه الدينى الأمرى . وذلك أن القتل عنده لما كان من أعلى

أنواع الظلم والفساد فخم أمره وعظم شأنه ، وجعل إثمه أعظم من إثم غيره ، ونزل قاتل النفس الواحدة منزلة قاتل الأنفس كلها . ولا يلزم من التشبيه أن يكون المشبه بمنزلة المشبه به من كل الوجوه . فإذا كان قاتل الأنفس كلها يصلى النار وقاتل النفس الواحدة يصلاها صح تشبيهه به . كما يأثم من شرب قطرة واحدة من الخمر ومن شرب عدة قناطير ، وإن اختلف مقدار الإثم . وكذلك من زنى مرة واحدة وآخر زنى مراراً كثيرة . كلاهما آثم وإن اختلف قدر الإثم . وهذا معنى قول مجاهد : من قتل نفساً واحدة يصلى النار بقتلها كما يصلاها من قتل الناس جميعاً . وعلى هذا فالتشبيه فى أصل العذاب لا فى وصفه . وإن شئت قلت : التشبيه فى أصل العقوبة الدنيوية وقدرها ، فإنه لا يختلف بقلة القتل وكثرته ، كما لو شرب قطرة فإن حده حد من شرب رواية ، ومن زنى بامرأة واحدة حده حد من زنى بألف . وهذا تأويل الحسن وابن زيد . قالا : يجب عليه من القصاص بقتلها مثل الذى يجب عليه لو قتل الناس جميعاً . ولك أن تجعل التشبيه فى الأذى والغم الواصل إلى المؤمنين بقتل الواحد منهم ، فقد جعلهم كلهم خصماءه ، وأوصل إليهم من الأذى والغم ما يشبه القتل . وهذا تأويل ابن الأنبارى . وفى الآية تأويلات أخر .

فصـــل

النوع السابع التعليل بلعل . وهى فى كلام الله سبحانه للتعليل مجردة عن معنى الترجى . فإنها إنما يقارنها معنى الترجى إذا كانت من المخلوق ، وأما فى حق من لا يصح عليه الترجى فهى للتعليل المحض . كقوله :

﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُم الَّذى خَلَقَكم والَّذين من قَبْلكم لعلَّكم تَتَّقُونَ ﴾ ..

فقيل : هو تعليل لقوله :

﴿ اعبُدُوا ربَّكم ﴾ ..

وقيل : تعليل لقوله :

﴿ خلقَكم ﴾ ..

والصواب أنه تعليل للأمرين لشرعه وخلقه . ومنه قوله :

﴿ كُتِبَ عليْكم الصيامُ كما كُتبَ على الَّذين من قبْلكم لعلَّكم تتَّقونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّا أنزَلْناه قرْآناً عَربيّاً لعلَّكم تَعقِلُون ﴾ ..

وقوله :

﴿ لعلَّكم تَذكَّرونَ ﴾ ..

﴿ لعلَّه يَتذَكَّرُ أو يَخْشَى ﴾ ..

فلعل فى هذا كله قد أخلصت للتعليل ، والرجاء الذى فيها متعلق بالمخاطبين .

فصـــل

النوع الثامن ذكر الحكم الكونى والشرعى عقيب الوصف المناسب له . وتارة يذكر بإن ، وتارة يقرن بالفاء ، وتارة يذكر مجرداً . فالأول كقوله :

﴿ وزَكريَّا إذْ نادَى ربَّه ربِّ لا تَذرْنى فَرْداً وأنتَ خيرُ الوارِثِينَ ٭ فاستَجبنا له وَوهبْنا له يَحْيى وأصْلَحْنا له زوجَه إنَّهم كانُوا يُسارعُون فى الخيراتِ ويَدْعُوننا رَغَباً ورَهَباً وكانُوا لنا خَاشِعِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ المُتَّقِينَ فى جنَّاتٍ وعُيونٍ ٭ آخِذينَ ما آتَاهم ربُّهم إنَّهم كانُوا قبلَ ذلكَ مُحْسنِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ كذلكَ لِنصْرِفَ عنه السُّوءَ والفَحشاء إنَّه من عِبَادنا المُخْلَصِين ﴾ ..

وقوله :

﴿ والَّذين يُمسِّكونَ بالكتابِ وأقامُوا الصَّلاة إنَّا لا نُضيعُ أجرَ المُصلِحينَ ﴾ ..

والثانى كقوله :

﴿ السَّارِقُ والسَّارِقَةُ فاقْطَعُوا أيديَهما جَزاءً بما كَسَبا ﴾ ..

﴿ الزَّانيةُ والزَّانى فاجْلِدُوا كلَّ واحِدٍ مِنهما مائةَ جَلْدة ﴾ ..

﴿ والَّذين يَرمُونَ المحُصنَاتِ ثمَّ لمْ يَأتُوا بأَرْبعةِ شُهداءَ فاجْلدُوهم ثَمانِينَ جَلْدةً ﴾ ..

والثالث كقوله :

﴿ إنَّ المتَّقينَ فى جَنَّاتٍ وعُيونٍ ﴾ ..

﴿ إنَّ الَّذين آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحاتِ وأَقَامُوا الصَّلاةَ وآتَوا الزَّكاةَ لهم أجْرُهم عند ربِّهم ﴾ ..

وهذا فى التنزيل يزيد على عدة آلاف موضع . بل القرآن مملوء منه . فإن قيل : هذا إنما يفيد كون تلك الأفعال أسباباً لما رتب عليها ، لا يقتضى إثبات التعليل فى فعل الرب وأمره ، فأين هذا من هذا ؟ قيل : لما جعل الرب سبحانه هذه الأوصاف عللاً لهذه الأحكام وأسباباً لها دل ذلك على أنه حكم بها شرعاً وقدراً لأجل تلك الأوصاف ، وأنه لم يحكم بها لغير علة ولا حكمة . ولهذا كان كل من نفى التعليل والحكم نفى الأسباب ، ولم يجعل لحكم الرب الكونى والدينى سبباً ولا حكمة هى العلة الغائية . وهؤلاء ينفون الأسباب والحكم . ومن تأمل شرع الرب وقدره وجزاءه جزم جزماً ضرورياً ببطلان قول النفاة . والله سبحانه قد رتب الأحكام على أسبابها وعللها وبيَّن ذلك خبراً وحساً وفطرة وعقلاً . ولو ذكرنا ذلك على التفصيل لقام منه عدة أسفار .

فصل

النوع التاسع تعليله سبحانه عدم الحكم القدرى والشرعى بوجود المانع منه كقوله :

﴿ ولَوْلا أنْ يكونَ الناسُ أمَّةً واحدةً لَجعلْنا لِمَنْ يكفرُ بالرَّحمنِ لِبُيوتِهم سُقُفاً من فِضَّةٍ ﴾ ..

﴿ ولو بسطَ اللهُ الرزقَ لعبادِهِ لبَغَوْا فى الأرْضِ ولكنْ يُنزِّلُ بِقَدرٍ ما يَشاءُ إنَّه بِعبَادِه خَبيرٌ بَصِيرٌ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما مَنعَنا أنْ نُرسلَ بالآياتِ إلَّا أنْ كذَّبَ بها الأوَّلونَ ﴾ ..

أى آيات الاقتراح لا الآيات الدالة على صدق الرسل التى يقيمها هو سبحانه ابتداء . وقوله :

﴿ ولو جَعلناه قُرآناً أعْجميّاً لقالوا لوْلا فُصِّلتْ آياتُه أأعْجميٌّ وعَربىٌّ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وقالُوا لوْلا أُنزِلَ عليه مَلَكٌ ولو أنْزلنَا مَلكاً لَقُضِىَ الأمْرُ ثمَّ لا يُنظَرُونَ * ولو جَعلناه مَلكاً لَجعلْناه رجُلاً ولَلَبسْنَا عليهم ما يَلبِسُونَ ﴾ ..

فأخبر سبحانه عن المانع الذى منع من إنزال الملك عياناً بحيث يشاهدونه ، وأن حكمته وعنايته بخلقه منعت من ذلك ، فإنه لو أنزل الملك ثم عاينوه ولم يؤمنوا لعوجلوا بالعقوبة ولم ينظروا . وأيضاً فإنه جعل الرسول بشراً يمكنهم التلقى عنه والرجوع إليه . ولو جعله ملكاً فإما أن يدعه على هيئة البشر . والأول يمنعهم من التلقى عنه ، والثانى لا يحصل به مقصودهم إذ كانوا يقولون هو بشر لا ملك . وقال تعالى :

﴿ وما مَنعَ الناسَ أنْ يُؤمنُوا إذْ جاءَهم الهُدى إلَّا أنْ قالُوا أبَعثَ اللهُ بَشراً رسُولاً * قُل لو كانَ فى الأرْضِ ملائكةٌ يَمشُونَ مُطمئِنينَ لَنزَّلنا من السَّماءِ مَلكاً رسُولاً ﴾ ..

فأخبر سبحانه عن المانع من إنزال الملائكة وهو أنه لم يجعل الأرض مسكناً لهم ، ولا يستقرون فيها مطمئنين . بل يكون نزولهم لينفذوا أوامر الرب سبحانه ثم يعرجون إليه . ومن هذا قوله :

﴿ وما مَنعَنا أنْ نُرسِلَ بالآياتِ إلَّا أنْ كذَّبَ بها الأوَّلونَ ﴾ ..

فأخبر سبحانه عن حكمته فى الامتناع من إرسال رسله بآيات الاقتراح والتشهى ، وهى أنها لا توجب الإيمان فقد سألها الأولون فلما أوتوها كذبوا بها

فأهلكوا . فليس لهم مصلحة فى الإرسال بها ، بل حكمته سبحانه تأبى ذلك كل الإباء . ثم نبه على ما أصاب ثمود من ذلك فإنهم اقترحوا الناقة فلما أُعطوا ما سألوا ظلموا ولم يؤمنوا ، فكان فى إجابتهم إلى ما سألوا هلاكهم واستئصالهم . ثم قال :

﴿ وما نُرسل بالآياتِ إلّا تَخْويفاً ﴾ ..

أى لأجل التخويف ، فهو منصوب نصب المفعول لأجله . قال قتادة : إن الله يخوف الناس بما شاء من آياته لعلهم يعتبون ، أو يذكرون أو يرجعون . وهذا يعم آياته التى تكون مع الرسل والتى تقع بعدهم فى كل زمان ، فإنه سبحانه لا يزال يحدث لعباده من الآيات ما يخوفهم بها ويذكرهم بها . ومن ذلك قوله :

﴿ وقالُوا لوْلا نُزِّلَ عليه آيةٌ من ربِّه قُل إنَّ اللهَ قادرٌ على أنْ يُنزِّلَ آيةً ولكنَّ أكثرَهم لا يَعلمُونَ ﴾ ..

أى لا يعلمون حكمته تعالى ومصلحة عباده فى الامتناع من إنزال الآيات التى يقترحها الناس على الأنبياء . وليس المراد أن أكثر الناس لا يعلمون أن الله قادر ، فإنه لم ينازع فى قدرة الله أحد من المقرين بوجوده سبحانه ولكن حكمته فى ذلك لا يعلمها أكثر الناس .

فصـــل

النوع العاشر إخباره عن الحكم والغايات التى جعلها فى خلقه وأمره كقوله :

﴿ الَّذى جَعلَ لكم الأرضَ فِراشاً والسَّماءَ بِناءً وأنزلَ من السماءِ ماءً فأخرجَ به من الثَّمراتِ رِزْقاً لكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ألم نَجْعل الأرضَ مِهاداً ۝ والجبالَ أوْتاداً ۝ وخَلقْناكم أزْواجاً ۝ وجَعلنا نومَكم سُباتاً ۝ وجَعلنا الليلَ لِباساً ۝ وجَعلنا النهارَ مَعَاشاً ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ وأنزَلْنا من المعْصراتِ مَاءً ثَجَّاجاً ۝ لِنُخْرِجَ به حَبّاً وَنباتاً ۝ وجَنَّاتٍ ألْفافاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ ألمْ نَجْعلِ الأرضَ كِفَاتاً * أحْياءً وأمْواتاً * وجعلْنا فيها رَواسِىَ شَامخاتٍ وأسْقَيْناكُم ماءً فُراتاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهُ جعلَ لكم من بُيوتِكم سَكناً وجعلَ لكم من جُلودِ الأنعامِ بُيوتاً تَستخفُونَها يومَ ظَعْنِكم ويومَ إقامتِكم ومن أصْوافِها وأوْبارِها وأشْعارِها أثَاثاً ومَتَاعاً إلى حِينٍ * واللهُ جعلَ لكم مِمَّا خلقَ ظِلالاً وجعلَ لكم من الجبالِ أكْناناً وجعلَ لكم سَرابيلَ تقيكم الحرَّ وسرابيلَ تقيكم بأسَكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَلْينظرِ الإنسانُ إلى طَعامه ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ مَتاعاً لكم ولأنْعامِكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ومن آياتِه أنْ خلقَ لكم من أنفسِكم أزْواجاً لِتسْكنُوا إليها ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهُ الَّذى خلقَ السمواتِ والأرضَ وأنزلَ من السَّماءِ ماءً فأخرجَ به من الثمراتِ رزْقاً لكم وسخَّر لكم الفُلْكَ لِتجْرىَ فى البحرَ بأمْرِه وسخَّر لكم الأنهارَ * وسخَّر لكم الشمسَ والقمرَ دَائبينِ وسخَّر لكم الليلَ والنهارَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ اللهُ الذى سخَّر البحرَ لِتجْرىَ الفلكُ فيه بأمرِه ولِتَبتغُوا من فضْلِه ولعلَّكم تَشكرُونَ ﴾ ..

إلى أضعاف أضعاف ذلك فى القرآن مما يفيد من له أدنى تأمل القطع بأنه سبحانه فعل للحكم والمصالح التى ذكرها وغيرها مما لم يذكره . وقوله :

﴿ وأوْحَى ربُّك إلى النَّحلِ أن اتَّخذى من الجبال بُيوتاً ومن الشَّجر وممَّا يَعْرِشُونَ * ثمَّ كُلى من كلِّ الثَّمراتِ فاسْلُكى سُبل ربِّك ذُللاً يَخرجُ من بُطونِها

شَرابٌ مُختلِفٌ ألوانُه فيه شِفاءٌ للناس إنَّ فى ذلك لآيةً لقومٍ يَتفكَّرونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإنَّ لكم فى الأنعامِ لَعِبرةً نُسقِيكم ممَّا فى بِطُونِها ولكم فيها منافعُ كثيرةٌ ومنها تأكلُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ والأنعامَ خلقَها لكم فيها دِفءٌ ومنافعُ ومنها تأكلونَ * ولكم فيها جَمالٌ حين تُريحونَ وحين تَسرَحُون * وتَحْمِلُ أثقالَكم إلى بَلَدٍ لم تكونُوا بالِغيه إلَّا بشقِّ الأنفسِ إنَّ ربَّكم لرؤوفٌ رحيمٌ * والخيلَ والبِغالَ والحَمِيرَ لِتركبوها وزينةً ويخلقُ ما لا تَعلمُونَ ﴾ ..

فهل يستقيم ذلك ويصح فيمن لا يفعل لحكمة ولا لمصحلة ولا لغاية هى مقصودة بالفعل ؟ ومعلوم بالضرورة أن هذا الإثبات وهذا النفى متقابلان أعظم التقابل .

فصــــل

النوع الحادى عشر إنكاره سبحانه على من زعم أنه لم يخلق الخلق لغاية ولا لحكمة كقوله :

﴿ أفَحسِبْتُم أنَّما خلقْناكم عَبَثاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ أيَحْسَبُ الإنسانُ أنْ يُترَك سُدًى ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما خلَقْنا السمواتِ والأرضَ وما بينهما لاَعِبينَ * ما خلقْنَاهُما إلَّا بالحقِّ ﴾ ..

والحق هو الحكم والغايات المحمودة التى لأجلها خلق ذلك كله . وهو أنواع كثيرة . منها أن يعرف الله تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله وآياته . ومنها أن يحب ويعبد ويشكر ويذكر ويطاع . ومنها أن يأمر وينهى ويشرع الشرائع . ومنها أن يدبر الأمر

ويبرم القضاء ويتصرف فى المملكة بأنواع التصرفات . ومنها أن يثيب ويعاقب فيجازى المحسن بإحسانه والمسيء بإساءته ، فيوجد أثر عدله وفضله موجوداً مشهوداً ، فيحمد على ذلك ويشكر . ومنها أن يعلم خلقه أنه لا إله غيره ولا رب سواه . ومنها أن يصدق الصادق فيكرمه ويكذب الكاذب فيهينه . ومنها ظهور آثار أسمائه وصفاته على تنوعها وكثرتها فى الوجود الذهنى والخارجي ، فيعلم عباده ذلك علماً مطابقاً لما فى الواقع . ومنها شهادة مخلوقاته كلها بأنه وحده ربها وفاطرها ومليكها وأنه وحده إلهها ومعبودها . ومنها ظهور أثر كماله المقدس ، فإن الخلق والصنع لازم كماله ، فإنه حى قدير ، ومن كان كذلك لم يكن إلا فاعلاً مختاراً . ومنها أن يظهر أثر حكمته فى المخلوقات بوضع كل منها فى موضعه الذى يليق به ومجيئه على الوجه الذى تشهد العقول والفطر بحسنه فتشهد حكمته الباهرة . ومنها أنه سبحانه يحب أن يجود وينعم ويعفو ويغفر ويسامح ، ولابد من لوازم ذلك خلقاً وشرعاً . ومنها أنه يحب أن يثنى عليه ويمدح ويمجد ويسبح ويعظم . ومنها كثرة شواهد ربوبيته ووحدانيته وإلهيته ، إلى غير ذلك من الحكم التى تضمنها الخلق . فخلق مخلوقاته بسبب الحق ، ولأجل الحق ، وخلقها ملتبس بالحق ، وهو فى نفسه حق ، فمصدره حق ، وغايته حق ، وهو متضمن للحق . وقد أثنى على عباده المؤمنين حيث نزهوه عن إيجاد الخلق لا لشيء ولا لغاية . فقال تعالى :

﴿ ويَتفكَّرونَ فى خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ ربَّنا ما خلقتَ هذا بَاطلاً سُبحانك ﴾ ..

وأخبر أن هذا ظن أعدائه لا ظن أوليائه . فقال :

﴿ وما خلقْنا السماءَ والأرضَ وما بينهما بَاطلاً ذلكَ ظَنُّ الَّذين كَفرُوا ﴾ ..

وكيف يتوهم أنه عرفه من يقول إنه لم يخلق لحكمة مطلوبة له ، ولا أمر لحكمة ، ولا نهى لحكمة ، وإنما يصدر الخلق والأمر عن مشيئة وقدرة محضة لا لحكمة ولا لغاية مقصودة . وهل هذا إلا إنكار لحقيقة حمده . بل الخلق والأمر إنما قام بالحكم والغايات . فهما مظهران بحمده وحكمته ، فإنكار الحكمة لحقيقة خلقه وأمره . فإن الذى أثبته المنكرون من ذلك ينزه عنه الرب ويتعالى عن نسبته إليه . فإنهم أثبتوا خلقاً وأمراً لا رحمة فيه ولا مصلحة ولا حكمة ، بل يجوز عندهم ، أو

يقع ، أن يأمر بما لا مصلحة للمكلف فيه البتة ، وينهى عما فيه مصلحة ، والجميع بالنسبة إليه سواء . ويجوز عندهم أن يأمر بكل ما نهى عنه وينهى عن جميع ما أمر به ، ولا فرق بين هذا وهذا إلا لمجرد الأمر والنهى . ويجوز عندهم أن يعذب من لم يعصه طرفة عين ، بل أفنى عمره فى طاعته وشكره وذكره ، وينعم على من لم يطعه طرفة عين بل أفنى عمره فى الكفر به والشرك والظلم والفجور ، فلا سبيل إلى أن يعرف خلاف ذلك منه إلا بخبر الرسول وإلا فهو جائز عليه . وهذا من أقبح الظن وأسوئه بالرب سبحانه . وتنزيهه عنه كتنزيهه عن الظلم والجور ، بل هذا هو عين الظلم الذى يتعالى الله عنه . والعجب العجاب أن كثيراً من أرباب هذا المذهب ينزهونه عما وصف به نفسه من صفات الكمال ونعوت الجلال ويزعمون أن إثباتها تجسيم وتشبيه ، ولا ينزهونه عن هذا الظلم والجور ، ويزعمون أنه عدل وحق ، وأن التوحيد عندهم لا يتم إلا به كما لا يتم إلا بإنكار استوائه على عرشه وعلوه فوق سماواته وتكلمه وتكليمه ، وصفات كماله . فلا يتم التوحيد عند هذه الطائفة إلا بهذا النفى وذلك الإثبات ، والله ولى التوفيق .

فصل

النوع الثانى عشر إنكاره سبحانه أن يسوى بين المختلفين ، أو يفرق بين المتماثلين ، وأن حكمته وعدله يأبى ذلك . أما الأول فكقوله :

﴿ أفنجعلُ المسلمينَ كالمجْرمينَ * ما لكم كيفَ تحكمُونَ ﴾ ..

فأخبر أن هذا حكم باطل جائر يستحيل نسبته إليه كما يستحيل نسبة الفقر والحاجة والظلم إليه . ومنكرو الحكمة والتعليل يجوزون نسبة ذلك إليه ، بل يقولون بوقوعه . وقال تعالى :

﴿ أمْ نجعلُ الَّذين آمنوا وعملُوا الصَّالحاتِ كالمفْسِدِينَ فى الأرضِ أم نجعلُ المتَّقينَ كالفجَّارِ ﴾ ..

وقال :

﴿ أمْ حَسِبَ الَّذين اجْترَحُوا السَّيِّئاتِ أنْ نَجْعلَهم كالذين آمنُوا وعملُوا

الصَّالحاتِ سَواءٌ مَحْياهُمْ ومَماتُهم ساءَ ما يَحكمُونَ ﴾ ..

فجعل سبحانه ذلك حكماً سيئاً يتعالى ويتقدس عن أن يجوز عليه ، فضلاً عن أن ينسب إليه . بل أبلغ من هذا أنه أنكر على من حسب أن يدخل الجنة بغير امتحان له وتكليف يبين به صبره وشكره ، وأن حكمته تأبى ذلك . كما قال تعالى :

﴿ أمْ حَسبتُم أنْ تَدخلُوا الجنَّةَ ولمَّا يَعْلم اللهُ الذين جَاهدُوا منكم ويَعْلَمَ الصَّابرينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ أمْ حَسبتُم أنْ تَدخلُوا الجنَّةَ ولمَّا يَأتِكم مَثَلُ الذين خَلَوْا من قبلكِم مَسَّتهم البأساءُ والضرَّاءُ وزُلْزلُوا ﴾ ..

وقال :

﴿ أم حسبتُم أنْ تُتركوا ولمَّا يعلمِ اللهُ الذين جَاهدُوا منكم ولم يتَّخذُوا من دون اللهِ ولا رسولِه ولا المؤمنينَ وليجةً ﴾ ..

فأنكر عليهم هذا الظن والحسبان لمخالفته لحكمته .

وأما الثانى وهو أن لا يفرق بين المتماثلين فكقوله :

﴿ ومَنْ يُطعِ اللهَ والرسولَ فأولئك مع الَّذين أنعمَ اللهُ عليهم من النَّبيينَ والصدِّيقينَ والشهداءِ والصَّالحينَ وحَسُنَ أولئك رَفِيقاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ والمؤمنونَ والمؤمناتُ بعضُهم أولياءُ بَعْضٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ المنافقونَ والمنافقاتُ بعضُهم من بَعْضٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فاستَجابَ لهم ربُّهم أنِّى لا أُضيعُ عملَ عَاملٍ منكم من ذَكرٍ أو أنْثى بعضُكم من بَعْض ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولما بَلَغَ أشدَّه آتَيْناه حُكْماً وعِلْماً وكذلك نَجْزِى المحْسِنِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ أكُفَّارُكم خيرٌ من أُولائِكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ دمَّرَ اللهُ عليهم وللكَافرِينَ أمثالُها ﴾ ..

وقوله :

﴿ سنَّةَ مَنْ قد أرْسَلنا قبلَك من رُسلِنا ولا تجدُ لِسُنَّتِنا تَحْوِيلاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ سنةَ اللهِ التى قد خلتْ من قبلُ ولن تجدَ لسنَّةِ اللهِ تَبْديلاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ سنةَ اللهِ التى قد خلتْ فى عبادِه ﴾ ..

فسنته سبحانه عادته المعلومة فى أوليائه وأعدائه بإكرام هؤلاء وإعزازهم ونصرتهم ، وإهانة أولئك وإذلالهم وكبتهم . وقال تعالى :

﴿ إنَّ الذين يُحادُّون اللهَ ورسولَه كُبِتُوا كما كُبِتَ الذين من قَبْلِهم ﴾ ..

والقرآن مملوء من هذا . يخبر تعالى أن حكم الشيء فى حكمته وعدله حكم نظيره ومماثله ، وضد حكم مضاده ومخالفة . وكل نوع من هذه الأنواع لو استوعبناه لجاء كتاباً مفرداً .

فصـــل

النوع الثالث عشر أمره سبحانه بتدبر كلامه والتفكر فيه ، وفى أوامره ونواهيه وزواجره . ولولا ما تضمنه من الحكم والمصالح والغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التى هى محل الفكر لما كان للتفكر فيه معنى . وإنما دعاهم إلى التفكر والتدبر ليطلعهم ذلك على حكمته البالغة وما فيه من الغايات والمصالح المحمودة التى توجب لمن عرفها إقراره بأنه تنزيل من حكيم حميد . فلو كان الحق ما يقوله النفاة وأن مرجع

ذلك وتصوره مجرد القدرة والمشيئة التى يجوز عليها تأييد الكاذب بالمعجزة ونصره وإعلاؤه ، وإهانة الحق وإذلاله وكسره ، لما كان فى التدبر والتفكر ما يدلهم على صدق رسله ويقيم عليهم حجته ، وكان غاية مادعوا إليه القدر المحض ، وذلك مشترك بين الصادق والكاذب والبر والفاجر . فهؤلاء بإنكارهم الحكمة والتعليل سدوا على نفوسهم باب الإيمان والهدى وفتحوا عليهم باب المكابرة وجحد الضروريات . فإن ما فى خلق الله وأمره من الحكم والمصالح المقصودة بالخلق والأمر والغايات الحميدة أمر تشهد به الفطر والعقول ولا ينكره سليم الفطرة . وهم لا ينكرون ذلك وإنما يقولون وقع بطريق الاتفاق لا بالقصد ، كما تسقط خشبة عظيمة فيتفق عبور حيوان مؤذٍ تحتها فتهلكه . ولا ريب أن هذا ينفى حمد الرب سبحانه على حصول هذه المنافع والحكم ، لأنها لم تحصل بقصده وإرادته ، بل بطريق الاتفاق الذى لا يحمد عليه صاحبه ولا يثنى عليه ، بل هو عندهم بمثابة ما لو رمى رجل درهماً لا لغرض ولا لفائدة ، بل لمجرد قدرته ومشيئته على طرحه ، فاتفق أن وقع فى يد محتاج انتفع به . فهذا من شأن الحكم والمصالح عند المنكرين .

فصـــل

النوع الرابع عشر إخباره عن صدور الخلق والأمر عن حكمته وعلمه . فيذكر هذين الاسمين عند ذكر مصدر خلقه وشرعه تنبيهاً على أنهما إنما صدرا عن حكمة مقصودة مقارنة للعلم المحيط التام . لقوله :

﴿ وإنَّك لَتُلقَّى القرآنَ من لَدُنْ حَكيمٍ عَليمٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ تَنزيلُ الكتابِ من اللهِ العزيزِ الحكيمِ ﴾ ..

فذكر العزة المتضمنة لكمال القدرة والتصرف ، والحكمة المتضمنة لكمال الحمد والعلم . وقوله :

﴿ والسَّارقُ والسَّارقةُ فاقْطعُوا أيدَيهما جَزاءً بما كَسَبا نكالاً من اللهِ واللهُ عزيزٌ حَكيمٌ ﴾ ..

وسمع بعض الأعراب قارئاً يقرأها :

﴿ واللهُ غفورٌ رحيمٌ ﴾ ..

فقال : ليس هذا كلام الله . فقيل : أتكذب بالقرآن ؟ فقال : لا ، ولكن لا يحسن هذا . فرجع القارىء إلى خطئه فقال :

﴿ عَزيزٌ حَكيمٌ ﴾ ..

فقال : صدقت . وإذا تأملت ختم الآيات بالأسماء والصفات وجدت كلامه مختتماً بذكر الصفة التى يقتضيها ذلك المقام ، حتى كأنها ذكرت دليلاً عليه وموجبة له . وهذا كقوله :

﴿ إنْ تُعذِّبهم فإنَّهم عبادُك وإنْ تغفرْ لهم فإنَّك أنتَ العزيزُ الحكيمُ ﴾ ..

أى فإن مغفرتك لهم مصدر عن عزة هى كمال القدرة لا عن عجز وجهل . وقوله :

﴿ ذلَك تقديرُ العزيزِ العليم ﴾ ..

فى عدة مواضع من القرآن . يذكر ذلك عقيب ذكره الأجرام العلوية وما تضمنه من فلق الإصباح ، وجعل الليل مسكناً ، وإجراء الشمس والقمر بحساب لا يعدوانه ، وتزيين السماء الدنيا بالنجوم وحراستها . وأخبر أن هذا التقدير المحكم المتقن صادر عن عزته وعلمه ، ليس أمراً اتفاقياً لا يمدح به فاعله ولا يثنى عليه به كسائر الأمور الاتفاقية . ومن هذا ختمه سبحانه قصص الأنبياء وأممهم فى سورة الشعراء عقيب كل قصة :

﴿ وإنَّ ربَّك لهو العزيزُ الرحيمُ ﴾ ..

فإن ما حكم به لرسله وأتباعهم ولأعدائهم صادر عن عزة ورحمة ، فوضع الرحمة فى محلها وانتقم من أعدائه بعزته ، ونجى رسله وأتباعهم برحمته . والحكمة الحاصلة من ذلك أمر مطلوب مقصود ، وهى غاية الفعل لا أنها أمر اتفاق .

فصـــل

النوع الخامس عشر إخباره بأن حكمه أحسن الأحكام وتقديره أحسن التقادير .

ولولا مطابقته للحكمة والمصلحة المقصودة المرادة لما كان كذلك إذ لو كان حسنه لكونه مقدوراً معلوماً كما يقوله النفاة لكان هو وضده سواء ، فإنه بكل شيء عليم ، وعلى كل شيء قدير . فكان كل معلوم مقدور أحسن الإحكام وأحسن التقادير ، وهذا ممتنع . قال تعالى :

﴿ ومَنْ أحسنُ من اللهِ حُكْماً لقومٍ يُوقِنُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ومَنْ أحسنُ دِيناً ممَّن أسلمَ وجهَه للهِ وهو مُحْسِنٌ ﴾ ..

فجعل هذا أن يختار لهم ديناً سواه ويرتضى دينا غيره ، كما يمتنع عليه العيب والظلم . وقال تعالى :

﴿ ومَنْ أحسنُ قولاً ممَّن دَعا إلى اللهِ وعملَ صَالحاً وقال إنَّنى من المُسلِمينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ فَقَدَرْنا فَنِعْمَ القَادِرُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ فتبارَكَ اللهُ أحسنُ الخالِقِينَ ﴾ ..

فلا أحسن من تقديره وخلقه لوقوعه على الوجه الذى اقتضته حكمته ورحمته وعلمه . وقال تعالى :

﴿ ما ترى فى خَلْقِ الرَّحمنِ من تَفاوتٍ ﴾ ..

ولولا مجيئة على أكمل الوجوه وأحسنها ، ومطابقتها للغايات المحمودة والحكم المطلوبة لكان كله متفاوتاً أو كان عدم تفاوته أمراً اتفاقياً لا يحمد فاعله لأنه لم يرده ولم يقصده وإنما اتفق أن صار كذلك .

فصل

النوع السادس عشر إخباره سبحانه أنه على صراط مستقيم فى موضعين من

كتابه ، أحدهما قوله حاكياً عن نبيه هود :

﴿ إِنِّى تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ رَبِّى وَرَبِّكُم مَا مِن دَابَّةٍ إِلَّا هُوَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنَّ رَبِّى عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ..

والثانى قوله :

﴿ وَضَرَبَ اللهُ مَثَلاً رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَبْكَمُ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَىْءٍ وَهُوَ كَلٌّ عَلَى مَوْلَاهُ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ هَلْ يَسْتَوِى هُوَ وَمَنْ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَهُوَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ..

قال أبو إسحاق : أخبر أنه وإن كانت قدرته تنالهم بما شاء فهو لا يشاء إلا العدل . قال ابن الأنبارى : لما قال : « إلا هو آخذ بناصيتها » كان فى معنى لا تخرج عن قبضته ، قاهر بعظيم سلطانه كل دابة ، فأتبع ذلك قوله : « إن ربى على صراط مستقيم » أى إنه على الحق . قال : وهذا نحو كلام العرب إذ وصفوا رجلاً حسن السيرة والعدل والإنصاف قالوا : فلان طريقه حسنة ، وليس ثم طريق .

وذكر فى معنى الآية أقوال أخر هى من لوازم هذا المعنى وآثاره . كقول بعضهم : إن ربى يدل على صراط مستقيم . فدلالته على الصراط من موجبات كونه فى نفسه على صراط مستقيم . فإن تلك الدلالة والتعريف من تمام رحمته وإحسانه وعدله وحكمته . وقال بعضهم : معناه : لا يخفى عليه شىء ولا يعدل عنه هارب . وقال بعضهم : المعنى : لا مسلك لأحد ولا طريق له إلا عليه ، كقوله :

﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ ..

وهذا المعنى حق ولكن كونه هو المراد بالآية ليس بالبين ، فإن الناس كلهم لا يسلكون الصراط المستقيم حتى يقال إنهم يصلون سلوكه إليه . ولما أراد سبحانه هذا المعنى قال :

﴿ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ﴾ ، ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ ، ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ ﴾ ، ﴿ وَأَنَّ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى ﴾ ..

وأما وصفه سبحانه بأنه على صراط مستقيم فهو كونه يقول الحق ويفعل الصواب ، فكلماته صدق وعدل وفعله صواب وخير ، والله يقول الحق وهو يهدى

السبيل ، فلا يقول إلا ما يحمد عليه لكونه حقاً وعدلاً وصدقاً وحكمة فى نفسه . وهذا معروف فى كلام العرب . قال جرير يمدح عمر بن عبد العزيز :

أمـــيرُ المؤمنين على صـــراطٍ إذا اعـــوجَّ الموارد مســـتقيم

وإذا عرف هذا فمن ضرورة كونه على صراط مستقيم أنه لا يفعل شيئاً إلا بحكمة يحمد عليها وغاية هى أولى بالإرادة من غيرها . فلا تخرج أفعاله عن الحكمة والمصلحة والإحسان والرحمة والعدل والصواب كما لا تخرج أقواله عن العدل والصدق .

فصـــل

النوع السابع عشر حمده سبحانه لنفسه على جميع ما يفعله وأمره عباده بحمده . وهذا لما فى أفعاله من الغايات والعواقب الحميدة التى يستحق فاعلها الحمد . فهو يحمد على نفس الفعل ، وعلى قصد الغاية الحميدة به ، وعلى حصولها . فهنا ثلاثة أمور . ومنكرو الحكم والتعليل ليس عندهم محموداً على قصد الغاية ، ولا على حصولها ، إذ قصدها عندهم مستحيل عليه ، وحصولها عندهم أمر اتفاقى غير مقصود ، كما صرحوا به . فلا يحمد على ما لا يجوز قصده ، ولا على حصوله . فلم يبق إلا نفس الفعل . ومعلوم أن الفاعل لا يحمد على فعله إن لم يكن له فيه غاية مطلوبة هى أولى به من عدمها ، وإلا فمجرد الفعل صادر عن الفاعل إذا لم يكن له غاية يقصده بها لا يحمد عليه . بل وقوع هذا الفعل من القادر المختار الحكيم محال . ولا يقع الفعل على هذا الوجه إلا من عائب ، والله منزه من العيب . فحمده سبحانه من أعظم الأدلة على كمال حكمته . وقصده بما فعل يقع خلفه الإحسان إليهم ورحمتهم وإتمام نعمته عليهم وغير ذلك من الحكم والغايات التى تعطيلها تعطيل لحقيقة حمده .

فصـــل

النوع الثامن عشر إخباره بإنعامه على خلقه وإحسانه إليهم ، وأنه خلق لهم ما فى

السموات وما فى الأرض ، وأعطاهم الأسماع والأبصار والأفئدة ليتم نعمته عليهم . ومعلوم أن المنعم المحسن لا يكون كذلك ولا يستحق هذا الاسم حتى يقصد الإنعام على غيره والإحسان إليه . فلو لم يفعل سبحانه لغرض الإنعام والإحسان لم يكن منعماً فى الحقيقة ولا محسناً ، إذ يستحيل أن يكون كذلك من لم يقصد الإنعام والإحسان . وهذا غنى عن التقرير . يوضحه أنه سبحانه حيث ذكر إنعامه وإحسانه فإنما يذكره مقروناً بالحكم والمصالح والمنافع التى خلق الخلق وشرع الشرائع لأجلها ، كقوله فى آخر سورة النحل :

﴿ والله جعلَ ممَّا خلقَ ظِلالاً وجعلَ لكم من الجبالِ أكْناناً وجعلَ لكم سَرابيلَ تَقِيكم الحرَّ وسرابيلَ تَقِيكم بأسَكم كذلك يُتِمُّ نِعْمتَه عليكم لعلَّكم تُسلِمونَ ﴾ ..

فهذا فى الخلق . وقال فى الشرع فى أمره باستقبال الكعبة :

﴿ ومن حيثُ خرجتَ فولِّ وجْهَك شَطْرَ المسجدِ الحَرامِ وحيثُ ما كنتم فَوَلُّوا وجوهَكم شَطْرَه لِئَلَّا يكونَ للناسِ عليكم حُجَّةٌ إلَّا الذين ظَلمُوا منهم فلا تَخْشَوْهُم واخشَوْنى ولأُتِمَّ نِعْمتِى عليكم ولعلَّكم تَهتدُونَ ﴾ ..

وقال فى أمره بالوضوء والتيمم :

﴿ ما يريدُ اللهُ ليجعلَ عليكم من حَرجٍ ولكنْ يريدُ لِيُطهِّرَكم وليتمَّ نعمتَه عليكم لعلكم تَشكرونَ ﴾ ..

فجعل تمام نعمته فى أن خلق ما خلق للإحسان وأمر بما أمر لذلك .

فصـــل

النوع التاسع عشر اتصافه بالرحمة وأنه أرحم الراحمين وأن رحمته وسعت كل شىء . وذلك لا يتحقق إلا بأن تقصد رحمة خلقه بما خلقه لهم ، وبما أمرهم به . فلو لم تكن أوامره لأجل الرحمة والحكمة والمصلحة وإرادة الإحسان إليهم لما كان رحمة . ولو حصلت بها الرحمة لكانت اتفاقية لا مقصودة . وذلك لا يوجب أن يكون الآمر سبحانه أرحم الراحمين فتعطيل حكمته والغاية المقصودة التى لأجلها

يفعل إنكار لرحمته فى الحقيقة ، وتعطيل لها . وكان شيخ هذا المذهب جهم بن صفوان يقف على الجذامى ويشاهد ما هم فيه من البلايا ويقول : أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ . يعنى أنه ليس ثم رحمة فى الحقيقة ، وأن الأمر راجع إلى محض المشيئة الخالية عن الحكمة والرحمة ، ولا حكمة عنده ولا رحمة ، فإن الرحمة لا تعقل إلا من فعل من يفعل الشىء لرحمة غيره ونفعه والإحسان إليه ، فإذا لم يفعل لغرض ولا غاية ولا حكمة لم يفعل الرحمة والإحسان .

فصـــل

النوع العشرون جوابه سبحانه لمن سأل عن التخصيص والتمييز الواقع فى أفعاله بأنه لحكمة يعلمها هو سبحانه وإن كان السائل لا يعلمها ، كما أجاب الملائكة لما قال لهم :

﴿ إنّى جَاعلٌ فى الأرْضِ خَليفةً ﴾ ..

فقالوا :

﴿ أتجعلُ فِيها من يفسدُ فيها ويَسْفكُ الدّماءَ ونحن نُسبّحُ بحمدِك ونُقدّسُ لكَ ﴾ ..

فأجابهم بقوله :

﴿ إنّى أعلمُ ما لا تَعلمُونَ ﴾ ..

ولو كان فعله مجرداً عن الحكم والغايات والمصالح لكان الملائكة أعلم به إن سألوا هذا السؤال ولم يصح جوابهم بتفرده بعلم ما لا يعلمونه من الحكم والمصلحة التى فى خلق هذه الخليقة . ولهذا كان سؤالهم إنما وقع عن وجه الحكمة ، لم يكن اعتراضاً على الرب تعالى . ولو قدر أنه على وجه الاعتراض فهو دليل على علمهم أنه لا يفعل شيئاً إلا لحكمة ، فلما رأوا أن خلق هذا الخليفة منافٍ للحكمة فى الظاهر سألوه عن ذلك . ومن هذا قوله تعالى :

﴿ وإذا جَاءتْهم آيةٌ قالوا لن نؤمنَ حتّى نُؤتَى مثلَ ما أُوتىَ رسلُ اللهِ اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رِسالَته ﴾ ..

فأجابهم بأن حكمته وعلمه يأبى أن يضع رسالاته فى غير محلها وعند غير أهلها . ولو كان الأمر راجعاً إلى محض المشيئة لم يكن فى هذا جواب ، بل كان الجواب أن أفعاله لا تعلل ، وهو يرجح مثلاً على مثل بغير مرجح ، والأمر عائد إلى مجرد القدرة ، كما يقوله المنكرون . وكذلك قوله :

﴿ وكذلك فتنّا بعضَهم ببعضٍ لِيقُولُوا أهولاءِ مَنَّ اللهُ عليهم من بَيْننا أليسَ اللهُ بأعْلمَ بالشّاكرِينَ ﴾ ..

فلما سألوا عن التخصيص بمشيئة الله وأنكروا ذلك أجيبوا بأن الله أعلم بمن يصلح لمشيئته ، وهو أهل لها ، وهم الشاكرون الذين يعرفون قدر النعمة ويشكرون عليها المنعم . فهؤلاء يصلحون لمشيئته ولو كان الأمر عائداً إلى محض المشيئة لم يحسن هذا الجواب . ولهذا يذكر سبحانه صفة العلم حيث يذكر التخصيص والتفصيل بينهما على أنه إنما حصل بعلمه سبحانه بما فى التخصيص المفصل مما يقتضى تخصيصه وتفصيله ، وهو الذى جعله أهلاً لذلك . كما قال تعالى :

﴿ ولِسلَيْمانَ الريحَ عَاصفةً تَجْرى بأمْرِه إلى الأرْضِ التى بَارَكْنا فيها وكُنّا بكلِّ شيءٍ عالمين ﴾ ..

فذكر علمه عقيب ذكر تخصيصه سليمان بتسخير الريح له وتخصيصه الأرض المذكورة بالبركة . ومنه قوله :

﴿ جعلَ اللهُ الكعبةَ البيتَ الحَرامَ قِياماً للناسِ والشَّهرَ الحَرامَ والهَدْى والقَلائد ذلك لِتعلمُوا أنَّ اللهَ يعلم ما فى السَّمواتِ وما فى الأرْضِ وأنَّ اللهَ بكلِّ شَىءٍ عَلِيمٌ ﴾ ..

فذكر صفة العلم التى اقتضت تخصيص هذا المكان وهذا الزمان بأمر اختصا به دون سائر الأمكنة والأزمنة . ومن ذلك قوله سبحانه :

﴿ فأنزلَ اللهُ سكينتَه على رسولِه وعلى المؤمنينَ وألْزمَهم كلمةَ التَّقوى وكانُوا أحقَّ بها وأهلَها وكان اللهُ بكلِّ شيءٍ عَليماً ﴾ ..

فأخبر أنه وضع هذه الكلمة عند أهلها ومن هم أحق بها ، وأنه أعلم بمن يستحقها من غيرهم . فهل هذا وصف من يخص بمحض المشيئة لا بسبب وغاية .

فصـــل

النوع الحادى والعشرون إخباره سبحانه عن تركه بعض مقدوره لما يستلزمه من المفسدة ، وأن المصلحة فى تركه . ولو كان الأمر راجعاً إلى محض المشيئة لم يكن ذلك علة للحكم . كقوله تعالى :

﴿ إن شرَّ الدَّوابِ عند اللهِ الصمُّ البُكم الذين لا يَعْقلونَ * ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعَهم ولوْ أسْمَعَهم لَتولَّوْا وهم مُعْرِضُونَ ﴾ ..

فعلل سبحانه عدم إسماعهم السماع الذى ينتفعون به وهو سماع الفهم بأنهم لا خير فيهم يحسن معه أن يسمعهم ، وبأن فيهم مانعاً آخر يمنع من الانتفاع بالمسموع لو سمعوه ، وهو الكبر والإعراض . فالأول من باب تعليل عدم الحكم بعدم ما يقتضيه . والثانى من باب تعليله بوجود مانعه . وهذا إنما يصح ممن يأمر وينهى ويفعل للحكم والمصالح . وأما من يجرد فعله عن ذلك فإنه لا يضاف عدم الحكم إلا إلى مجرد مسببه فقط . ومن هذا تنزيهه نفسه عن كثير مما يقدر عليه فلا يفعله لمنافاته لحكمته وحمده ، كقوله تعالى :

﴿ ما كانَ اللهُ لِيذَرَ المؤمنينَ على ما أنتم عليه حتَّى يَميزَ الخبيثَ من الطيبِ وما كان اللهُ لِيطْلِعَكم على الغَيْبِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما كانَ اللهُ مُعذِّبَهم وهم يَستغْفرونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما كان اللهُ لِيُضلَّ قوْماً بعد إذْ هَداهم حتى يُبيِّن لهم ما يَتَّقونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما كان ربُّك لِيُهلِكَ القُرى بظُلْمٍ وأهلُها مُصْلِحونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما كانَ ربُّك مُهلِكَ القُرى حتَّى يبعثَ فى أمِّها رسُولاً يتلو عليهم آياتِنا ﴾ ..

فنزه نفسه عن هذه الأفعال لأنها لا تليق بكماله وتنافى حكمته وحمده . وعند النفاة أنها ليست مما ينزه الرب عنه ، لأنها مقدورة له وهو إنما ينزه عما لا يقدر عليه ، ولكن علمنا أنها لا تقع لعدم مسببه لها لا لقبحها فى نفسها .

فصــــل

النوع الثانى والعشرون أن تعطيل الحكمة والغاية المطلوبة بالفعل إما أن يكون لعدم علم الفاعل بها أو تفاصيلها ، وهذا محال فى حق من هو بكل شيء عليم . وإما لعجزه عن تحصيلها ، وهذا ممتنع فى حق من هو على كل شيء قدير . وإما لعدم إرادته ومشيئته الإحسان إلى غيره وإيصال النفع إليه ، وهذا مستحيل فى حق أرحم الراحمين ، ومن إحسانه من لوازم ذاته فلا يكون إلا محسناً منعماً مناناً . وإما لمانع يمنع من إرادتها وقصدها ، وهذا مستحيل فى حق من لا يمنعه مانع عن فعل ما يريد . وإما لاستلزامها نقصاً ومنافاتها كمالاً ، وهذا باطل بل هو قلب للحقائق وعكس للفطر ومناقضة لقضايا العقول . فإن من يفعل لحكمة وغاية مطلوبة يحمد عليها أكمل ممن يفعل لا لشيء البتة . كما أن من يخلق أكمل ممن لا يخلق ، ومن يعلم أكمل ممن لا يعلم ، ومن يتكلم أكمل ممن لا يتكلم ، ومن يقدر ويريد أكمل ممن لا يتصف بذلك . وهذا مركوز فى الفطر مستقر فى العقول . فنفى حكمته بمنزلة نفى هذه الأوصاف عنه . وذلك يستلزم وصفه بأضدادها ، وهى أنقص النقائص . ولهذا صرح كثير من النفاة كالجوينى والرازى بأنه لم يقم على نفى النقائص عن الله دليل عقلى إلا مستنداً لنفى السمع والإجماع . وحينئذ فيقال لهؤلاء : إن لم يكن فى إثبات الحكمة نقص لم يجز نفيها . وإن كانت نقصاً فأين فى السمع أو فى الإجماع نفى هذا النقص ؟ . وجمهور الأمة يثبت حكمته سبحانه والغايات المحمودة فى أفعاله . فليس مع النفاة سمع ولا عقل ولا إجماع . بل السمع والعقل والإجماع والفطرة تشهد ببطلان قولهم . والله الموفق للصواب .

وجماع ذلك أن كمال الرب تعالى وجلاله وحكمته وعدله ورحمته وقدرته وإحسانه وحمده ومجده وحقائق أسمائه الحسنى تمنع كون أفعاله صادرة منه لا لحكمة ولا لغاية مطلوبة . وجميع أسمائه الحسنى تنفى ذلك وتشهد ببطلانه . وإنما نبهنا على بعض

طرق القرآن ، وإلا فالأدلة التى تضمنها إثبات ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا ، وبالله التوفيق .

فصـــل

وكيف يتوهم ذو فطرة صحيحة خلاف ذلك وهذا الوجود شاهد بحكمته وعنايته بخلقه أتم عناية ، وما فى مخلوقاته من الحكم والمصالح والمنافع والغايات المطلوبة والعواقب الحميدة أعظم من أن يحيط به وصف أو يحصره عقل . ويكفى الإنسان فكره فى نفسه وخلقه وأعضائه ومنافعها وقواه وصفاته وهيآته . فإنه لو استنفد عمره لم يحط علماً بجميع ما تضمنه بخلقه من الحكم والمنافع على التفصيل . والعالم كله علويه وسفليه بهذه المثابة ، ولكن لشدة ظهور الحكمة ووضوحها وجد الجاحد السبيل إلى إنكارها . وهذا شأن النفوس الجاهلة الظالمة كما أنكرت وجود الصانع تعالى مع فرط ظهور آياته ودلائل ربوبيته بحيث استوعبت كل موجود ، ومع هذا فسمحت بالمكابرة فى إنكاره ، وهكذا أدلة علوه سبحانه فوق مخلوقاته مع شدة ظهورها وكثرتها سمحت نفوس الجهمية بإنكارها . وهكذا سواها كصدق أنبيائه ورسله ولا سيما خاتمهم صلوات الله وسلامه عليه ، فإن أدلة صدقه فى الوضوح للعقول كالشمس فى دلالتها على النهار ، ومع هذا فلم يأنف الجاحدون والمكابرون من الإنكار . وهكذا أدلة ثبوت صفات الكمال لمعطى الكمال هى من أظهر الأشياء وأوضحها وقد أنكرها من أنكرها ولا يستنكر هذا ، فإنك تجد الرجل منغمساً فى النعم وقد أحاطت به من كل جانب وهو يشتكى حاله ويسخط مما هو فيه ، وربما أنكر النعمة . فضلال النفوس وغيها لا حد له تنتهى إليه ، ولا سيما النفوس الجاهلة الظالمة .

ومن أعجب العجب أن تسمح نفس بإنكار الحكم والعلل الغائية والمصالح التى تضمنتها هذه الشريعة الكاملة التى هى من أدل الدلائل على صدق من جاء بها ، وأنه رسول الله حقاً ، ولو لم يأت بمعجزة سواها لكانت كافية شافية ، فإن ما تضمنته من الحكم والمصالح والغايات الحميدة والعواقب السديدة شاهدة بأن الذى شرعها وأنزلها أحكم الحاكمين وأرحم الراحمين . وشهود ذلك فى تضاعيفها

ومضمونها كشهود الحكم والمصالح والمنافع فى المخلوقات العلوية والسفلية وما بينهما من الحيوان والنبات والعناصر والآثار التى بها انتظام مصالح المعاش . فكيف يرضى أحد لنفسه إنكار ذلك وجحده . ومن تجمل واستحى من العقلاء قال ذلك أمر اتفاق غير مقصود بالأمر والخلق .

وسبحان الله كيف يستجيز أحد أن يظن برب العالمين وأحكم الحاكمين أنه يعذب كثيراً من خلقه أشد العذاب الأبدى لغير غاية ولا حكمة ولا سبب ، وإنما هو محض مشيئة مجردة عن الحكمة والسبب ، فلا سبب هناك ولا حكمة ولا غاية . وهل هذا إلا من أسوأ الظن بالرب تعالى ؟ ، وكيف يستجيز أن يظن بربه أنه أمر ونهى وأباح وحرم وأحب وكره وشرع الشرائع وأمر بالحدود لا لحكمة ولا مصلحة يقصدها ، بل ما ثَمَّ إلا مشيئة محضة رجحت مثلاً على مثل بغير مرجح ، وأى رحمة تكون فى هذه الشريعة ؟ ، وكيف يكون المبعوث بها رحمة مهداة للعالمين لو كان الأمر كما يقول النفاة ؟ وهل يكون الأمر والنهى إلا عقوبة وكلفة وعبثاً ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

ولو ذهبنا نذكر ما يطلع عليه أمثالنا من حكمة الله فى خلقه وأمره لزاد ذلك على عشرة آلاف موضع مع قصور أذهاننا ، ونقص عقولنا ومعارفنا . وتلاشيها وتلاشى علوم الخلائق جميعهم فى علم الله كتلاشى ضوء السراج فى عين الشمس . وهذا تقريب وإلا فالأمر فوق ذلك . وهل إبطاله الحكم والمناسبات والأوصاف التى شرعت الأحكام لأجلها إلا إبطال للشرع جملة . وهل يمكن فقيهاً على وجه الأرض أن يتكلم فى الفقه مع اعتقاده بطلان الحكمة والمناسبة والتعليل وقصد الشارع بالأحكام مصالح العباد ؟ . وجناية هذا القول على الشرائع من أعظم الجنايات ، فإن العقلاء لا يمكنهم إنكار الأسباب والحكم والمصالح والعلل الغائية ، فإذا رأوا أن هذا لا يمكن القول به مع موافقة الشرائع ، ولا يمكنهم رفعه عن نفوسهم خلوا الشرائع وراء ظهورهم ، وأساءوا بها الظن ، وقالوا لا يمكننا الجمع بينها وبين عقولنا ، ولا سبيل لنا إلى الخروج عن عقولنا ، ورأوا أن القول بالفاعل المختار لا يمكن إلا مع نفى الأسباب والحكم والقوى والطبائع ، ولا سبيل إلى نفيها فنفوا الفاعل . وأولئك لم يمكنهم القول بنفى الفاعل المختار ورأوا أنه لا يمكنهم إثباته مع إثبات الأسباب والحكم والقوى والعلل فنفوها . وبين الطائفتين بعد المشرقين . ولا تستهن بأمر هذه المسألة فإن شأنها

أعظم وخطرها أجل ، وفروعها كثيرة .

ومن فروعها أنهم لما تكلموا فيما يحدثه الله تعالى من المطر والنبات والحيوان والحر والبرد والليل والنهار والإهلال والإبدار والكسوف والاستسرار وحوادث الجو وحوادث الأرض انقسموا قسمين ، وصاروا طائفتين . فطائفة جعلت الموجب لذلك مجرد ما رأوه علة وسبباً من الحركات الفلكية والقوى الطبيعية والنفوس والعقول ، فليس عندهم لذلك فاعل مختار مريد . وقابلهم طائفة من المتكلمين فلم يسببوا لذلك سبباً إلا مجرد المشيئة والقدرة ، وأن الفاعل المختار يرجح مثلاً على مثل بلا مرجح ولا سبب ولا حكمة ولا غاية يفعل لأجلها . ونفوا الأسباب والقوى والطبائع والقرائن والحكم والغايات ، حتى يقول من أثبت الجوهر الفرد منهم إن الفلك والرحا ونحوهما مما يدور متفكك دائماً عند الدوران ، والقادر المختار يعيده كل وقت كما كان ، وإن الألوان والمقادير والأشكال والصفات تعدم على تعاقب الآنات والقادر المختار يعيدها كل وقت ، وإن ملوحة ماء البحر كل لحظة تعدم وتذهب ويعيدها القادر المختار ، كل ذلك بلا سبب ولا حكمة ولا علة غائية . ورأوا أنهم لا يمكنهم التخلص من قول الفلاسفة أعداء الرسل إلا بذلك . ورأى أعداء الرسل أنهم لا يمكنهم الدخول فى الشريعة إلا بالتزام أصول هؤلاء . ولم يهتد الطائفتان للحق الذى لا يجوز غيره ، وهو أنه سبحانه يفعل بمشيئته وقدرته وإرادته ، ويفعل ما يفعله بأسباب وحكم وغايات محمودة ، وقد أودع العالم من القوى والطبائع والغرائز والأسباب والمسببات ما به قام الخلق والأمر . وهذا قول جمهور أهل الإسلام ، وأكثر طوائف النظار ، وهو قول الفقهاء قاطبة إلا من خلى الفقه ناحية وتكلم بأصول النفاة فعادى فقهه أصول دينه .

* * *

الباب الثانى والعشرون

استيفاء شبه النافين للحكمة والتعليل وذكر الأجوبة عنها

قالت النفاة : قد أجلبتم علينا بما استطعتم من خيل الأدلة ورجلها ، فاسمعوا الآن ما يبطله ثم أجيبوا عنه إن أمكنكم الجواب . فنقول ما قاله أفضل متأخريهم محمد بن عمر الرازى : كل من فعل فعلاً لأجل تحصيل مصلحة أو لدفع مفسدة ، فإن كان تحصيل تلك المصلحة أولى من عدم تحصيلها كان ذلك الفاعل قد استفاد بذلك الفعل تحصيل ذلك . ومن كان كذلك كان ناقصاً بذاته مستكملاً بغيره ، وهو فى حق الله محال . وإن كان تحصيلها وعدمه بالنسبة إليه سواء فمع ذلك لا يحصل الرجحان فامتنع تحصيلها . ثم أورد سؤالاً وهو لا يقال حصولها واللاحصولها بالنسبة إليه وإن كان على التساوى إلا أن حصولها للعبد أولى من عدم حصولها له ، فلأجل هذه الأولوية العائدة إلى العبد يرجح الله سبحانه الوجود على العدم . ثم أجاب بأنا نقول تحصيل تلك المصلحة وعدم تحصيلها له إما أن يكونا متساويين بالنسبة إلى الله أو لا يستويان ، وحينئذ يعود التقسيم المذكور .

قال المثبتون : الجواب عن هذه الشبهة من وجوه . أحدها : أن قولك إن كل من فعل لغرض يكون ناقصاً بذاته مستكملاً بغيره ما تعنى بقولك إنه يكون ناقصاً بذاته ؟ أتعنى به أنه يكون عادماً لشىء من الكمال الذى لا يجب أن يكون له قبل حدوث ذلك المراد . أم تعنى به أن يكون عادماً لما ليس كمالاً قبل وجوده ، أم تعنى به معنى ثالثاً . فإن عنيت الأول فالدعوى باطلة ، فإنه لا يلزم من فعله لغرض حصوله أولى من عدمه أن يكون عادماً لشىء من الكمال الواجب قبل حدوث المراد ، فإنه يمتنع أن يكون كمالاً قبل حصوله . وإن عنيت الثانى لم يكن عدمه

نقصاً ، فإن الغرض ليس كمالاً قبل وجوده ، وما ليس بكمال فى وقت لا يكون عدمه نقصاً فيه ، فما كان قبل وجوده عدمه أولى من وجوده ، وبعد وجوده وجوده أولى من عدمه ، لم يكن عدمه قبل وجوده نقصاً ولا وجوده بعد عدمه نقصاً ، بل الكمال عدمه قبل وقت وجوده ، ووجوده وقت وجوده . وإذا كان كذلك فالحكم المطلوبة والغايات من هذا النوع وجودها وقت وجودها هو الكمال ، وعدمها حينئذ نقص ، وعدمها وقت عدمها كمال ، ووجودها حينئذ نقص . وعلى هذا فالنافى هو الذى نسب النقص إلى الله لا المثبت . وإن عنيت به أمراً ثالثاً فلابد من بيانه حتى ننظر فيه .

الجواب الثانى : أن قولك يلزم أن يكون ناقصاً بذاته مستكملاً بغيره أتعنى به أن الحكمة التى يجب وجودها إنما حصلت له من شىء خارج عنه ، أم تعنى أن تلك الحكمة نفسها غير له وهو مستكمل بها ؟ فإن عنيت الأول فهو باطل ، فإنه لا رب غيره ولا خالق سواه . ولم يستفد سبحانه من غيره كمالاً بوجه من الوجوه بل العالم كله إنما استفاد الكمال الذى فيه منه سبحانه وهو لم يستفد كماله من غيره كما لم يستفد وجوده من غيره . وإن عنيت الثانى فتلك الحكمة صفته سبحانه وصفاته ليست غيراً له ، فإن حكمته قائمة به وهو الحكيم الذى له الحكمة ، كما أنه العليم الذى له العلم ، والسميع الذى له السمع ، والبصير الذى له البصر . فثبوت حكمته لا يستلزم استكماله بغير منفصل عنه ، كما أن كماله سبحانه بصفاته وهو لم يستفدها من غيره .

الجواب الثالث : أنه سبحانه إذا كان إنما يفعل لأجل أمر هو أحب إليه من عدمه كان اللازم من ذلك حصول مراده الذى يحبه وفعل لأجله ، وهذا غاية الكمال ، وعدمه هو النقص ، فإن من كان قادراً على تحصيل ما يحبه وفعله فى الوقت الذى يحب على الوجه الذى يحب فهو الكامل حقاً ، لا من لا محبوب له ، أو له محبوب لا يقدر على فعله .

الجواب الرابع : أن يقال : أنت ذكرت فى كتبك أنه لم يقم على نفى النقص عن الله دليل عقلى ، واتبعت فى ذلك الجوينى وغيره ، وقلتم إنما ينفى النقص عنه عز وجل بالسمع ، وهو الإجماع ، فلم تنفوه عن الله عز وجل بالعقول ولا بنص منقول

عن الرسول ، بل بما ذكرتموه من الإجماع ، وحينئذ فإنما ينفى بالإجماع ما انعقد الإجماع على نفيه ، والفعل بحكمة لم ينعقد الإجماع على نفيه ، فلم تجمع الأمة على انتفاء التعليل لأفعال الله . فإذا سميت أنت ذلك نقصاً لم تكن هذه التسمية موجبة لانعقاد الإجماع على نفيها . فإن قلت : أهل الإجماع أجمعوا على نفى النقص وهذا نقص – قيل : نعم الأمة مجمعة على ذلك ، ولكن الشأن فى هذا الوصف المعنى أهو نقص فيكون قد أجمعت على نفيه ؟ فهذا أول المسألة . والقائلون بإثباته ليس هو عندهم نقصاً ، بل هو عين الكمال . ونفيه عين النقص .

وحينئذ فنقول فى الجواب الخامس : إن إثبات الحكمة كمال كما تقدم تقريره ، ونفيه نقص ، والأمة مجمعة على انتفاء النقص عن الله ، بل العلم بانتفائه عن الله تعالى من أعلى العلوم الضرورية المستقرة فى فطر الخلق ، فلو كانت أفعاله معطلة عن الحكم والغايات المحمودة لزم النقص ، وهو محال ولزوم النقص من انتفاء الحكم أظهر فى العقول والفطر والعلوم الضرورية والنظرية من لزوم النقص من إثبات ذلك .

وحينئذ فنقول فى الجواب السادس : النقص إما أن يكون جائزاً أو ممتنعاً ، فإن كان جائزاً بطل دليلك ، وإن كان ممتنعاً بطل دليلك أيضاً . فبطل الدليل على التقديرين .

الجواب السابع : أن النقص منتف عن الله عز وجل عقلاً كما هو منتف عنه سمعاً ، والعقل والنقل يوجب اتصافه بصفات الكمال والنقص هو ما يضاد صفات الكمال . فالعلم والقدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام والحياة صفات كمال ، وأضدادها نقص ، فوجب تنزيهه عنها لمنافاتها لكماله . وأما حصول ما يحبه الرب تعالى فى الوقت الذى يحبه فإنما يكون كمالاً إذ حصل على الوجه الذى يحبه ، فعدمه قبل ذلك ليس نقصاً ، إذ كان لا يحب وجوده قبل ذلك .

الجواب الثامن : أن يقال : الكمال الذى يستحقه سبحانه وتعالى هو الكمال الممكن أو الممتنع . فالأول مسلم ، والثانى باطل قطعاً . فلم قلت إن وجود الحادث فى غير وقته الذى وجد فيه ممكن ، بل وجود الحادث فى الأزل ممتنع ، فعدمه لا يكون نقصاً .

الجواب التاسع : أن عدم الممتنع لا يكون كمالاً ، فإن الممتنع ليس بشيء فى الخارج ، وما ليس بشيء لا يكون عدمه نقصاً ، فإنه إن كان فى المقدور ما لا يحدث إلا شيئاً بعد شيء كان وجوده فى الأزل ممتنعاً ، فلا يكون عدمه نقصاً ، وإنما يكون الكمال وجوده حين يمكن وجوده .

الجواب العاشر : أن يقال : إنه تعالى أحدث أشياء بعد أن لم يكن محدثاً لها كالحوادث المشهودة ، حتى أن القائلين بكون الفلك قديماً عن علة موجبة يقرون بذلك ، ويقولون إنه يحدث الحوادث بواسطته . وحينئذ فنقول : هذا الإحداث إما أن يكون صفة كمال ، وإما أن لا يكون . فإن كان صفة كمال فقد كان فاقداً لها قبل ذلك . وإن لم يكن صفة كمال فقد اتصف بالنقص . فإن قلت : نحن نقول بأنه ليس صفة كمال ولا نقص – قيل : فهلا قلتم ذلك فى التعليل . وأيضاً فهذا محال فى حق الرب تعالى ، فإن كل ما يفعله يستحق عليه الحمد ، وكل ما يقوم من صفاته فهو صفة كمال وضده نقص . وقد ينازع النظار فى الفاعلية هل هى صفة كمال أم لا . وجمهور المسلمين من جميع الفرق يقولون هى صفة كمال . وقالت طائفة : ليست صفة كمال ولا نقص ، وهو قول أكثر الأشعرية . فإذا التزم هذا القول قيل له الجواب من وجهين ، أحدهما : أن من المعلوم تصريح العقل أن من يخلق أكمل ممن لا يخلق ، كما قال تعالى :

﴿ أفَمَنْ يخلقُ كمَنْ لا يخلقُ أفَلا تَذكَّرُونَ ﴾ ..

وهذا استفهام إنكار يتضمن الإنكار على من سوى بين الأمرين يعلم أن أحدهما أكمل من الآخر قطعاً . ولا ريب أن تفضيل من يخلق على من لا يخلق فى الفطر والعقول كتفضيل من يعلم على من لا يعلم ، ومن يقدر على من لا يقدر ، ومن يسمع ويبصر على من لا يسمع ولا يبصر . ولما كان هذا مستقراً فى فطر بنى آدم جعله الله تعالى من آلة توحيدة وحججه على عباده . قال تعالى :

﴿ ضَرَبَ اللهُ مَثلاً عَبْداً مَمْلُوكاً لا يقدرُ على شيءٍ ومَنْ رَزقْناهُ منّا رِزقاً حَسَناً فهو يُنفِقُ منه سِرّاً وجَهْراً هل يستوونَ الحمدُ لله بل أكثرُهم لا يعلمُون ۝ وضربَ اللهُ مَثلاً رجُلين أحدُهما أبْكم لا يقدرُ على شيءٍ وهو كَلٌّ على مَوْلاه أيْنَما يُوجِّهه لا يأتِ بخيرٍ هل يَستوِى هو ومَنْ يأمرُ بالعدْلِ وهو على صراطٍ مُستقيمٍ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ هَلْ يَستوى الذين يَعلمُونَ والَّذين لا يَعلمُونَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وما يستوى الأعْمَى والبصيرُ * ولا الظُّلماتُ ولا النُّورُ * ولا الظِّلُّ ولا الحَرورُ * وما يستوى الأحياءُ ولا الأمواتُ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ مَثَلُ الفريقينِ كالأعْمَى والأصمِّ والبصيرِ والسَّميعِ هل يَستويانِ مَثَلاً أفَلا تَذكَّرونَ ﴾ ..

فمن سوى بين صفة الخالقية وعدمها فلم يجعل وجودها كمالاً ولا عدمها نقصاً فقد أبطل حجج الله وأدلة توحيده ، وسوى بين ما جعل بينهما أعظم التفاوت .

وحينئذ فنقول فى الجواب الحادى عشر : إذا كان الأمر كما ذكرتم فلم لا يجوز أن يفعل لحكمة يكون وجودها وعدمها بالنسبة إليه سواء كما أنه عندكم لم يحدث ما يحدثه مع كون الإحداث والخلق وعدمه بالنسبة إليه سواء ، مع أن هذه إرادة لا تعقل فى الشاهد ، فقولوا مثل ذلك فى الحكمة .. وإن ذلك لا يعقل لا سيما والفعل عندكم هو المفعول المنفصل فجوزوا أيضاً أن يفعل لحكمة منفصلة ، وأنتم إنما قلتم ذلك فراراً من قيام الحوادث به ومن التسلسل فكذلك قولوا بنظير ذلك فى الحكمة ، والذى يلزم أولئك فهو نظير ما يلزمكم سواء .

الجواب الثانى عشر : أن يقال : العقل الصريح يقضى بأن من لا حكمة لفعله ولا غاية يقصدها به أولى بالنقص ممن يفعل لحكمة كانت معدومة ثم صارت موجودة فى الوقت الذى اقتضت حكمته إحداث الفعل فيه ، فكيف يسوغ لعاقل أن يقول : فعله للحكمة يستلزم النقص وفعله لا لحكمة لا نقص فيه .

الجواب الثالث عشر : أن هؤلاء النفاة يقولون إنه سبحانه يفعل ما يشاء من غير اعتبار حكمة ، فيجوزون عليه كل ممكن ، حتى الأمر بالشرك والكذب والظلم والفواحش والنهى عن التوحيد والصدق والعدل والعقاب . وحينئذ فنقول : إذا جازت

عليه هذه المرادات وليس فى إرادتها نقص وهذا مراد فلا نقص فيه ، فقولهم من فعل شيئاً لشيء كان ناقصاً بدونه قضية كلية ممنوعة العموم ، وعمومها أولى بالمنع من قول القائل : من أكرم أهل الجهل والظلم والفساد وأهان أهل العلم والعدل والبر كان سفيهاً جائراً . وهذا عند النفاة جائز على الله ولم يكن به سفيهاً جائراً . وكذلك قول القائل : من أرسل إماءه وعبيده يفجر بعضهم ببعض ويقتل بعضهم بعضاً وهو قادر على أن يكفهم كان سفيهاً ، والله قد فعل ذلك ولم يدخل فى عموم هذه القضية ، فكذا القضية الكلية التى ادعوا ثبوتها فى محل النزاع أولى أن تكون باطلة منتقضة .

الجواب الرابع عشر : أنه لو سلم لهم أنه مستكمل بأمر حادث لكان هذا من الحوادث المرادات ، وكل ما هو حادث مراد عندهم ، فليس بقبيح ، فإن القبح عندهم ليس إلا مخالفة الأمر والنهى ، والله ليس فوقه آمر ولا ناهٍ ، فلا ينزه عندهم عن شيء من الممكنات البتة ، إلا ما أخبر بأنه لا يكون ، فإنهم ينزهونه عن كونه لمخالفة حكمته ، والقبيح عندهم هو الممتنع الذى لا يدخل تحت القدرة ، وما دخل تحت القدرة لم يكن قبيحاً ولا مستلزماً نقصاً عندهم .

وجماع ذلك بالجواب الخامس عشر : أنه ما من محذور يلزم من تجويز فعله لحكمة إلا والمحاذير التى يلزم من كونه يفعل لا لحكمة أعظم امتناعاً . فإن كانت تلك المحاذير غير ممتنعة كانت محاذير إثبات الحكمة أولى بعدم الامتناع . وإن كانت محاذير إثبات الحكمة ممتنعة فمحاذير نفيها أولى بالامتناع .

الجواب السادس عشر : أن فعل الحى العالم الاختيارى لا لغاية ولا لغرض يدعوه إلى فعله لا يعقل . بل هو من الممتنعات . ولهذا لا يصدر إلا من مجنون أو نائم أو زائل العقل . فإن الحكمة والعلة الغائية هى التى تجعل المريد مريداً فإنه إذا علم بمصلحة الفعل ونفعه وغايته انبعثت إرادته إليه . فإذا لم يعلم فى الفعل مصلحة ، ولا كان له فيه غرض صحيح ولا داع يدعوه إليه فلا يقع منه إلا على سبيل العبث . هذا الذى لا يعقل العقلاء سواه . وحينئذ فنفى الحكمة والعلة والغاية عن فعل أحكم الحاكمين نفى لفعله الاختيارى فى الحقيقة ، وذلك أنقص النقص . وقد تقدم تقرير ذلك ، وبالله التوفيق .

فصـــل

قال نفاة الحكمة : هب أن الحجة بطلت ، فلا يلزم من بطلان دليل بطلان الحكم . فنحن نذكر حجة غيرها فنقول : لو كان فعله تعالى معللاً بعلة فتلك العلة إن كانت قديمة لزم من قدمها قدم الفعل وهو محال . وإن كانت محدثة افتقر كونه موجداً لتلك العلة إلى علة أخرى وهو محال . وهذا معنى قول القائل : علة كل شيء صنعه ولا علة لصنعه . قالوا : ونحن نقرر هذه الحجة تقريراً أبسط من هذا فنقول : إن كان فعله تعالى لحكمة فتلك الحكمة إما قديمة أو محدثة . فإن كانت قديمة فإما أن يلزم من قدمها قدم الفعل أو لا يلزم . فإن لزم فهو محال . وإن لم يلزم القدم والفعل موجود بدونها فالحكمة غير جاصلة من ذلك الفعل لحصوله دونها ، وما لا تكون الحكمة متوقفة على حصوله لا يكون متوقفاً عليها ، وهو المطلوب . وإن كانت الحكمة حادثة بحدوث الفعل فإما أن تفتقر إلى فاعل أو لا تفتقر إلى فاعل . فإن لم تفتقر لزم حدوث من غير فاعل ، وهو محال . وإن افتقرت إلى فاعل فذلك الفاعل إما أن يكون هو الله أو غيره ، ولا يجوز أن يكون غيره ، لأنه لا خالق إلا الله ، وإن كان هو الله فإما أن يكون له فى فعله غرض أو لا غرض له فيه . فإن كان الأول فالكلام فيه كالكلام فى الأول ، ويلزم التسلسل ، وإن كان الثانى فقد خلا فعله عن الغرض ، وهو المطلوب . فإن قلت : فعله لذلك الغرض لغرض هو نفسه فما خلا عن غرض ، ولم يلزم التسلسل – قلنا : فيلزم مثله فى كل مفعول مخلوق ، وهو أن يكون الغرض منه هو نفسه من غير حاجة إلى غرض آخر ، وهو المطلوب . فهذه حجة باهرة وافية بالغرض . قال أهل الحكمة : بل هى حجة داحضة باطلة من وجوه . والجواب عنها من وجوه .

الجواب الأول : أن نقول : لا يخلو إما أن يمكن أن يكون الفعل قديم العين ، أو قديم النوع ، أو لا يمكن واحد منهما . فإن أمكن أن يكون قديم العين أو النوع أمكن فى الحكمة التى يكون الفعل لأجلها أن تكون كذلك . وإن لم يمكن أن يكون الفعل قديم العين ولا النوع فيقال : إذا كان فعله حادث العين أو النوع كانت الحكمة كذلك . فالحكمة يحذى بها حذو الفعل ، فما جاز عليه جاز عليها ، وامتنع عليه امتنع عليها .

الجواب الثانى : أن من قال إنه خالق مكون فى الأزل لما لم يكن بعد قال : قولى هذا كقول من قال هو مريد فى الأزل لما لم يكن بعد . فقولى بقدم كونه فاعلاً كقول هؤلاء بقدم كونه مريداً . وعلى هذا فيمكنني أن أقول بقدم الحكمة التى يخلق ويريد لأجلها . ولا يلزم من قدم الحكمة قدم الفعل ، كما لم يلزم من قدم الإرادة قدم المراد ، وكما لم يلزم من قدم صفة التكوين قدم المكون . فقولى فى قدم الحكمة مع حدوث الفعل التى فعل لأجلها كقولكم فى قدم الإرادة والتكوين سواء . وما لزمنى لزمكم مثله . وجوابكم هو جوابى بعينه . ولا يمتنع ذلك على أصول طائفة من الطوائف . فإن من قال من الفلاسفة إن فعله قديم للمفعول المعنى يقول إن الحكمة قديمة ، ومن قال بحدوث أعيان الفعل ودوام نوعه يقول ذلك فى الحكمة سواء . ومن قال بحدوث نوع الفعل وقيامه بالرب قال ذلك فى الحكمة أيضاً كما يقوله كثير من النظار . فلا يمتنع على أصل طائفة من الطوائف إثبات الحكمة فى فعله سبحانه .

الجواب الثالث : قولك : يفتقر كونه محدثاً لتلك العلة إلى علة أخرى ممنوع . فإن هذا إنما يلزم لو قيل : كل حادث فلابد له من علة . ونحن لا نقول هذا ، بل نقول بفعله لحكمة . ومعلوم أن المفعول لأجله مراد للفاعل محبوب له ، والمراد المحبوب تارة يكون مراداً لغيره . والمراد لغيره لابد أن ينتهى إلى المراد لنفسه قطعاً للتسلسل . وهذا كما نقوله فى خلقه بالأسباب أنه يخلق كذا بسبب كذا ، وكذا بسبب كذا ، حتى ينتهى الأمر إلى أسباب لا سبب لها سوى مشيئة الرب . فكذلك يخلق لحكمة ، وتلك الحكمة لحكمة ، حتى ينتهى الأمر إلى حكمة لا حكمة فوقها .

الجواب الرابع : أن النفاة يقولون : كل مخلوق فهو مراد لنفسه لا لغيره ، وحينئذ فلا يمتنع أن يكون بعض المخلوقات مراداً لغيره . وينتهى الأمر إلى مراد لنفسه ، بل هذا أولى بالجواز من جعل كل مخلوق مراداً لنفسه . وكذلك فى الأمر يكون مراداً لغيره حتى ينتهى إلى أمر مراد لنفسه .

الجواب الخامس : أن يقال : غاية ما ذكرتم أنه يستلزم التسلسل . ولكن أى نوعى التسلسل هو اللازم ؟ التسلسل الممتنع أو الجائز . فإن عنيتم الأول منع اللزوم . وإن عنيتم الثانى منع انتفاء اللازم . فإن التسلسل فى الآثار المستقبلة ممكن ، بل واجب . وفى الآثار الماضية فيه قولان للناس . والتسلسل فى العلل والفاعلين محال

باتفاق العقلاء ، بأن يكون لهذا الفاعل فاعل قبله وكذلك ما قبله إلى غير نهاية . وأما أن يكون الفاعل الواحد القديم الأبدى لم يزل يفعل ولا يزال فهذا غير ممتنع . إذا عرف هذا فالحكمة التى لأجلها يفعل الفعل تكون حاصلة بعده . فإذا كان بعدها حكمة أخرى فغاية ذلك أن يلزم حوادث لا نهاية لها . وهذا جائز بل واجب باتفاق المسلمين . ولم ينازع إلا بعض أهل البدع من الجهمية والمعتزلة . فإن قيل : فيلزم من هذا أن لا تحصل الغاية المطلوبة أبداً قيل : بل اللازم أن لا تزال الغاية المطلوبة حاصلة دائماً . وهذا أمر معقول فى الشاهد . فإن الواحد من الناس يفعل الشيء لحكمة يحصل بها محبوبه . ثم يلزم من حصول محبوبه محبوب آخر يفعل لأجله . وهلم جرا حتى لو تصور دوامه أبداً لكانت هذه حاله وكماله . فلم تزل محبوباته تحصل شيئاً بعد شيء ، وهذا هو الكمال الذى يريده مع غناه التام الكامل عن كل ما سواه ، وفقر ما سواه إليه من جميع الوجوه . وهو الكمال إلا ذلك ، وفواته هو النقص .

وهو سبحانه كتب على نفسه الرحمة والإحسان ، فرحمته وإحسانه من لوازم ذاته . فلا يكون إلا رحيماً محسناً . وهو سبحانه إنما أمر العباد بما يحبه ويرضاه . وأراد لهم من إحسانه ورحمته ما يحبه ويرضاه . لكن فرق بين ما يريد هو سبحانه أن يخلقه ويفعله لما يحصل به من الحكمة التى يحبها فهذا يفعله سبحانه ، ولابد من وجوده ، وبين ما يريد من العباد أن يفعلوه ويأمرهم بفعله ويحب أن يقع منهم ، ولا يشاء خلقه وتكوينه . ففرق بين ما يريد خلقه وما يأمر به ولا يريد خلقه . فإن الفرق بين ما يريد الفاعل أن يفعله وما يريد من المأمور أن يفعله فرق واضح . والله سبحانه له الخلق والأمر . فالخلق فعله والأمر قوله ، ومتعلقه أفعال عباده . وهو سبحانه قد يأمر عبده ويريد من نفسه أن يعين عبده على فعل ما أمره لتحصل حكمته ومحبته من ذلك المأمور به . وقد يأمره ولا يريد من نفسه إعانته على فعل المأمور لما له من الحكمة الثابتة فى هذا الأمر وهذا الترك . يأمره لئلا يكون له عليه حجة ولئلا يقول : ما جاءنى من نذير ، ولو أمرتنى لبادرت إلى طاعتك . ولم يرد من نفسه إعانته لأن محله غير قابل لهذه النعمة . والحكمة التامة تقتضى أن لا توضع النعم عند غير أهلها ، وأن لا تمنع من أهلها . قال تعالى :

﴿ وألْزَمَهم كلمةَ التَّقوى وكانوا أحقَّ بها وأهْلَهَا ﴾ ..

وقال :

﴿ أليسَ اللهُ بأعلمَ بالشَّاكرينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولو عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعهم ﴾ ..

ولا يقال : فهلَّا سوى بين خلقه فى جعلهم كلهم أهلاً لذلك ، فإن هذا ممكن له . ولا أن يقال : فهلَّا سوى بين صورهم وأشكالهم وأعمارهم وأرزاقهم ومعاشهم . وهذا وإن كان ممكناً فالذى وقع من التفاوت بينهم هو مقتضى حكمته البالغة وملكه التام وربوبيته . فاقتضت حكمته أن سوى بينهم فى الأمر وفاوت بينهم فى الإعانة عليه كما فاوت بينهم فى العلوم والقدر والغنى والحسن والفصاحة وغير ذلك . والتخصصات الواقعة فى ملكه لا تناقض حكمته ، بل هى من أدل شىء على كمال حكمته . ولولاها لم يظهر فضله . ومنه قال تعالى :

﴿ ولكنَّ اللهَ حبَّبَ إليكم الإيمانَ وزَيَّنه فى قُلوبِكم وكَرَّه إليكم الكُفرَ والفُسوقَ والعِصْيانَ أولئكَ هم الرَّاشدونَ * فَضْلاً من اللهِ ونِعْمةً ﴾ ..

والله عليم بمن يصلح لهذه النعمة ، حكيم فى وضعها عند أهلها ومنعها غير أهلها . وقال تعالى :

﴿ يا أيُّها الَّذين آمنُوا اتَّقوا اللهَ وآمِنُوا برسولِه يُؤتِكم كِفْلينِ من رحمتِه ويجعلْ لكم نوُراً تمشونَ به ويغفرْ لكم واللهُ غفورٌ رَحيمٌ * لئلَّا يعلمَ أهلُ الكتابِ ألَّا يَقدرُون على شىءٍ من فضلِ اللهِ وأنَّ الفَضْلَ بيدِ اللهِ يُؤتيه مَنْ يشاءُ واللهُ ذُو الفَضْلِ العَظيمِ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ هو الَّذى بَعثَ فى الأُمِّيينَ رسُولاً منهم يتلُو عليهم آياتِه ويُزكِّيهم ويُعلِّمُهم الكتابَ والحكمةَ وإنْ كانوا من قبلُ لَفِى ضَلالٍ مُبينٍ * وآخرين منهم لمَّا يَلْحقُوا بهم وهو العزيزُ الحكيمُ * ذلك فضلُ اللهِ يُؤتيه مَنْ يشاءُ واللهُ ذو الفَضْلِ العَظيمِ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ يا أيُّها الَّذين آمنُوا مَنْ يَرْتَدَّ منكم عن دِينه فسوف يأتى اللهُ بقومٍ يُحبُّهم ويُحبُّونه أذِلَّةٍ على المُؤمنينَ أعِزَّةٍ على الكَافِرينَ يُجاهدُونَ فى سبيلِ اللهِ ولا يَخافُون لَوْمةَ لائِمٍ ذلكَ فضلُ اللهِ يُؤتِيه مَنْ يشاءُ واللهُ واسِعٌ عَليمٌ ﴾ ..

وقالت الرسل لقومهم :

﴿ إنْ نحنُ إلَّا بَشَرٌ مثلُكم ولكنَّ اللهَ يَمُنُّ على مَنْ يشاءُ منْ عِبَادِه ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وقالُوا لَوْلا نُزِّلَ هذا القرآنُ على رجُلٍ من القَرْيتَينِ عَظيمٌ * أهُم يَقْسِمُونَ رحمةَ ربِّك نحن قَسَمْنا بينهم مَعِيشتَهم فى الحياةِ الدُّنيا ورَفَعْنا بعضَهم فوقَ بعضٍ دَرجَاتٍ ﴾ الآية ..

وفى حديث مثل المؤمنين واليهود والنصارى قال تعالى لأهل الكتاب : هل ظلمتكم من حقكم من شىء ، قالوا : لا ، قال : فهو فضلى أوتيه من أشاء . وقال تعالى :

﴿ ومَنْ يُطعِ اللهَ والرَّسولَ فأولئكَ مع الَّذين أنعمَ اللهُ عليهم من النَّبيينَ والصِّدِّيقينَ والشُّهداءِ والصَّالِحينَ وحَسُنَ أولئكَ رَفِيقاً * ذلكَ الفضلُ من اللهِ وكَفى باللهِ عَلِيماً ﴾ ..

أى يعلم أين يضع فضله ومن يصلح له ممن لا يصلح ، بل يمنعه غير أهله ، ولا يضعه عند غير أهله . وهذا كثير فى القرآن يذكر أن تخصيصه هو فضله ورحمته فلو ساوى بين الخلائق لم يعرف قدر فضله ونعمته ورحمته .

فهذا بعض ما فى تخصيصه من الحكمة . وفى كتاب الزهد للإمام أحمد أن موسى قال : يا رب هلَّا سويت بين عبادك ؟ قال : إنى أحب أن أشكر . فمواضع التحص ل ومواقع الفصل التى يقدح بها نفاة الحكمة هى من أدل شىء على كمال حكمته سبحانه ، ووضعه للفضل مواضعه ، وجعله عند أهله الذين هم أحق به وأولى من غيرهم . وهو الذى جعلهم كذلك بحكمته وعلمه وعزته وملكه . فتبارك الله رب العالمين ، وأحكم الحاكمين . ولا يجب بل لا يمكن المشاركة فى حكمته ، بل ما حصل للخلائق كلهم من العلم بها كنقرة عصفور فى البحر المحيط .

وأى نقص فى دوام حكمته شيئاً بعد شيء كما تدوم إرادته وكلامه وأفعاله وإحسانه وجوده وإنعامه . وهل الكمال إلا فى هذا التسلسل ، فماذا نفر النفاة منه . أنفرهم أن يقال : لم يزل ولا يزال حياً ، عليماً ، قديراً ، حكيماً ، متكلماً ، محسناً ، جواداً ، ملكاً ، موصوفاً بكل كمال ، غنياً عن كل ما سواه ، لا تنفد كلماته ، ولا تتناهى حكمته ، ولا تعجز قدرته ، ولا يبيد ملكه ، ولا تنقطع إرادته ومشيئته . بل لم يزل ولا يزال له الخلق والأمر والحكمة والحكم . وهل النقص إلا سلب ذلك عنه . والله الموفق بفضله وإعانته .

الجواب السادس : أن الرب تبارك وتعالى إذا خلق شيئاً فلابد من وجود لوازمه ، ولابد من عدم أضداده ، فوجود الملزوم بدون لازمه محال . ووجود الضد مع ضده ممتنع . والمحال الممتنع ليس بشيء . ولا يتصور العقل وجوده فى الخارج . وإذا كان هذا التسلسل الجائز من لوازم خلقه وحكمته لم يكن فى القول محذور . بل كان المحذور فى نفيه .

توضيحه الجواب السابع : أنه لم يقم دليل عقلى ولا سمعى على امتناع دوام أفعال الرب فى الماضى والمستقبل أصلاً . وكل أدلة النفاة من أولها إلى آخرها باطلة . وقد كفى مؤونة إبطالها الرازى والآمدى فى أكثر كتبهما ، وغيرهما . وأما إثبات الحكمة فقد قام على صحته العقل والسمع والفطرة وسائر أنواع الأدلة كما تقدمت الإشارة إلى بعض ذلك . فكيف يقدح فى هذا المعلوم الصحيح بذلك النفى الذي لم يقم على صحته دليل البتة .

الجواب الثامن : أن التسلسل إما أن يكون ممكناً أو ممتنعاً . فإن كان ممكناً بطل استدلالكم . وإن كان ممتنعاً أمكن أن يقال فى دفعه : تنتهى المرادات إلى مراد لنفسه لا لغيره ، وينقطع التسلسل .

الجواب التاسع : أن يقال : ما المانع أن تكون الفاعلية معللة بعلة قديمة . قولكم يلزم من قدمها قدم المعلول ينتقض عليكم بالإرادة ، فإنها قديمة ولم يلزم من قدمها قدم المراد . فإن قلتم : الإرادة القديمة تعلقت بالمراد الحادث فى وقت حدوثه ؟ واقتضت وجوده حينئذ ، فهلا قلتم إن الحكمة القديمة تعلقت بالمراد وقت حدوثه كما قلتم فى الإرادة . فإن قلتم : شأن الإرادة التخصيص قيل لكم : وكذلك الحكمة

شأنها تخصيص الشيء بزمانه ومكانه وصفته . فالتخصيص مصدره الحكمة والإرادة والعلم والقدرة . فإن لزم من قدم الحكمة قدم الفعل لزم من قدم الإرادة قدمه . وإن لم يلزم ذلك لم يلزم هذا .

الجواب العاشر : أن يقال : لو لم يكن فعله لحكمة وغاية مطلوبة لم يكن مريداً . فإن المريد لا يعقل كونه مريداً إلا إذا كان يريد لغرض وحكمة . فإذا انتفت الحكمة والغرض انتفت الإرادة ويلزم من انتفاء الإرادة أن يكون موجباً بالذات ، وهو علة تامة فى الأزل لمعلوله ، فيلزم أن يقارنه جميع معلوله ، ولا يتأخر فيلزم من ذلك قدم الحوادث المشهودة . وإنما لزم ذلك من انتفاء الحكمة والغرض المستلزمة لنفى الإرادة المستلزمة للإيمان الذاتى المستلزم لقدم الحوادث . وتقرير هذا وبسطه فى غير هذا الموضع .

فصـــل

قال نفاة الحكمة : جميع الأغراض يرجع حاصلها إلى شيئين : تحصيل اللذة والسرور ، ودفع الألم والحزن والغم . والله سبحانه قادر على تحصيل هذين المطلوبين ابتداء من غير شيء من الوسائط . ومن كان قادراً على تحصيل المطلوب ابتداء بغير واسطة كان توسله إلى تحصيله بالوسائط عبثاً ، وهو على الله محال . قال أصحاب الحكمة عن هذه الشبهة أجوبة .

الجواب الأول : أن يقال : لا ريب أن الله على كل شيء قدير ، لكن لا يلزم إذا كان الشيء مقدوراً ممكناً أن تكون الحكمة المطلوبة لوجوده يمكن تحصيلها مع عدمه . فإن الموقوف على الشيء يمتنع حصوله بدونه كما يمتنع حصول الابن بكونه ابناً بدون الأب . فإن وجود الملزوم بدون لازمه محال . والجمع بين الضدين محال . ولا يقال : فيلزم العجز لأن المحال ليس بشيء فلا تتعلق به القدرة ، والله على كل شيء قدير ، فلا يخرج ممكن عن قدرته البتة .

الجواب الثانى : أن دعوى كون توسط أحد الأمرين إذا كان شرطاً أو سبباً له عبثاً دعوى كاذبة باطلة . فإن العبث هو الذى لا فائدة فيه . وأما توسط الشرط

أو السبب أو المادة التى يحدث فيها ما يحدثه فليس بعبث .

توضيحه الجواب الثالث : أن حصول الأعراض والصفات التى يحدثها الله سبحانه فى موادها شروط لحصول تلك المواد ولا يتصور وجودها بدونها فتوسطها أمر ضرورى لابد منه ، فينقلب عليكم دليلكم . ونقول : هل يقدر سبحانه على إيجاد تلك الحوادث بدون توسط موادها الحاملة لها ، أو لا يمكن ؟ فإن قلتم : يمكن ذلك كان توسطها عبثاً . وإن قلتم لا يقدر كان تعجيزاً . فإن قلتم هذا فرض مستحيل والمحال ليس بشىء قيل صدقتم وهذا جوابنا بعينه .

الجواب الرابع : أن يقال : إذا كان فى خلق تلك الوسائط حكم أخرى تحصل بخلقها للفاعل وفى خلقها مصالح ومنافع لتلك الوسائط لم يكن توسطها عبثاً ، ولم تكن الحكمة حاصلة بعدمها . كما أنه سبحانه إذا جعل رزق بعض خلقه فى البخارات مثلاً فاقتضى ذلك أن تخليق الصانع إلى من يحتاج فينتفع هؤلاء بالصانع وهؤلاء باليمن كان فى ذلك مصلحة هؤلاء وهؤلاء . وإذا تأملت الوجود رأيته قائماً بذلك شاهداً على منكرى الحكمة ، فكم لله سبحانه فى إحداث تلك الوسائط من حكم ومصالح ومنافع للعباد لو بطلت تلك الوسائط لفاتت تلك الحكم والمصالح .

الجواب الخامس : قولك : يلزم العبث وهو على الله محال . فيقال : إن كان العبث عليه محالاً لزم أن لا يفعل ولا أمر إلا لمصلحة وحكمة فبطل قولك بقولك . وإن لم يكن العبث عليه محالاً بطلت هذه الحجة فيتحقق بطلانها على التقديرين .

الجواب السادس : أن يقال : ما المانع أن يفعل سبحانه أشياء معللة وأشياء غير معللة ، بل مرادة لذاتها . وإذا جاز هذا جاز أن يقال إن هذه الوسائط غير معللة . ولا يمكنك نفى هذا القسم إلا بأن تقول إن شيئاً من أفعاله غير معلل البتة . وأنت إنما نفيت هذا بلزوم العبث فى توسط تلك الأمور . ولا يلزم من انتفاء التعليل فى بعض الأفعال انتفاؤه فى الجميع ، فإنه لا يجب أن يكون كل شىء لعلة . فأنت نفيت جواز التعليل وغاية هذه الحجة لو صحت أن تدل على أنه لا يجب فى كل شىء أن يكون لعلة فلم يثبت الحكم والدليل . وهذا كما يقول الفقهاء مع قولهم بالتعليل إن من الأحكام ما يفيد غير معلل . فهلَّا قلت فى الخلق كقولهم فى الأمر . وهذا إنما هو بطريق الإلزام وإلا فالحق أن جميع أفعاله وشرعه لها حكم وغايات لأجلها

شرع وفعل وإن لم يعلمها الخلق على التفصيل . فلا يلزم من عدم علمهم بها انتفاؤها فى نفسها .

الجواب السابع : أن غاية هذه الشبهة أن يكون سبحانه قادراً على تحصيل تلك الحكم بدون تلك الوسائط كما هو قادر على تحصيلها بها . وإذا كان الأمران مقدورين له لم يكن العدول عن أحد المقدورين إلى الآخر عبثاً إلا إذا كان المقدور الآخر مساوياً لهذا من كل وجه . ولا يمكن عاقلاً أن يقول إن تعطيل تلك الوسائط وعدمها مساوٍ من كل وجه لوجودها . وهذا من أعظم البهت وأبطل الباطل ، وهو يتضمن القدح فى الحس والعقل والشرع كما هو قدح فى الحكمة . فإن من جعل وجود الرسل وعدمهم سواء ، ووجود الشمس والقمر والنجوم والمطر والنبات والحيوان وعدمها سواء ، ووجود هذه الوسائط جميعها وعدمها سواء ، فلم يدع للمكابرة موضعاً .

الجواب الثامن : قولك جميع الأغراض يرجع حاصلها إلى شيئين ، تحصيل اللذة ودفع الهمّ والحزن ، أتريد به الغرض الذى يفعل لأجله الحيوان ، أو الحكمة التى يفعل الله سبحانه لأجلها ، أم تريد به ما هو أعم من ذلك ؟ فإن أردت الأول لم يفدك شيئاً . وإن أردت الثانى أو الثالث كانت دعوى مجردة لا برهان عليها ، فإن حكمة الرب تعالى فوق تحصيل اللذة ودفع الغم والحزن ، فإنه يتعالى عن ذلك ، بل ليس كمثل حكمته شيء ، كما أنه موصوف بالإرادة وليست كإرادة الحيوان ، فإن الحيوان يريد ما يريده ليجلب له منفعة أو يدفع به عنه مضرة ، وكذلك غضبه ليس مشابهاً لغضب خلقه ، فإن غضب المخلوق هو غليان دم قلبه طلباً للانتقام والله يتعالى عن ذلك . وكذلك سائر صفاته ، فكما أنه ليس كمثله شيء فى إرادته ورضاه وغضبه ورحمته وسائر صفاته فهكذا حكمته سبحانه لا تماثل حكمة المخلوقين ، بل هى أجلّ وأعلى من أن يقال إنها تحصيل لذة أو دفع حزن . فالمخلوق لنقصه يحتاج أن يفعل ذلك لأن مصالحه لا تتم إلا به والله سبحانه غنى بذاته عن كل ما سواه ، لا يستفيد من خلقه كمالاً ، بل خلقهم يستفيدون كمالهم منه .

أ الجواب التاسع : أن يقال : قد دل الوحى مع العقل على أنه سبحانه يحب ويبغض . أما الوحى فالقرآن مملوء من ذلك . وأما العقل فما نشاهد فى العالم من إكرام أوليائه وأهل طاعته ، وإهانة أعدائه وأهل معصيته ، شاهد لمحبته لهؤلاء ورضاه

عنهم ، وبغضه لهؤلاء وسخطه عليهم . ومعلوم قطعاً أن من يحب ويبغض أكمل محبة وبغض وهو قادر على تحصيل محابه فإن حكمته فيما يفعله ويتركه أتم حكمة وأكملها . فهو يفعل ما يفعله لأنه يوصل إلى محابه ، ويترك ما يتركه لأنه لا يحبه . وإذا فعل ما يكرهه لم يفعله إلا لإفضائه إلى ما يحب وإن كان مكروهاً فى نفسه . فإن أردت باللذة والسرور والهم والحزن الحب والبغض فالرب تعالى يحب ويبغض . لم يلزم من كونه يفعل لحكمة أن يتصف بذلك .

الجواب العاشر : أنه سبحانه إذا كان قادراً على تحصيل ذلك بدون الوسائط ، وهو قادر على تحصيله بها ، كان فعل النوعين أكمل وأبلغ فى القدرة وأعظم فى ملكه وربوبيته من كونه لا يفعل إلا بأحد النوعين . والرب تعالى تتنوع أفعاله لكمال قدرته وحكمته وربوبيته فهو سبحانه قادر على تحصيل تلك الحكمة بواسطة إحداث مخلوق منفصل ، وبدون إحداثه ، بل ربما يقوم به من أفعاله اللازمة وكلماته وثنائه على نفسه وحمده لنفسه فمحبوبه يحصل بهذا وهذا . وذلك أكمل ممن لا يحصل محبوبه إلا بأحد النوعين .

الجواب الحادى عشر : أن الرب سبحانه كامل فى أوصافه وأسمائه وأفعاله فلابد من ظهور آثارها فى العالم ، فإنه محسن ويستحيل وجود الإحسان بدون من يحسن إليه ، ورزاق فلابد من وجود من يرزقه ، وغفَّار ، وحليم ، وجواد ، ولطيف بعباده ، ومنَّان ، ووهَّاب ، وقابض ، وباسط ، وخافض ، ورافع ، ومعز ، ومذل ، وهذه الأسماء تقتضى متعلقات تتعلق بها وآثاراً تتحقق بها . فلم يكن بد من وجود متعلقاتها وإلا تعطلت تلك الأوصاف وبطلت تلك الأسماء . فتوسط تلك الآثار لابد منه فى تحقيق معانى تلك الأسماء والصفات ، فكيف يقال إنه عبث لا فائدة فيه ، وبالله التوفيق .

فصـــل

قال نفاة الحكمة : لو وجب أن يكون خلقه وأمره معللاً بحكمة وغرض لكان خلق الله العالم فى وقت معين دون ما قبله ودون ما بعده معللاً برعاية غرض ومصلحة . ثم تلك المصلحة والغرض إما أن يقال كان حاصلاً قبل ذلك الوقت أو لم يكن حاصلاً قبله . فإن كان ما لأجله أوجد الله العالم فى ذلك الوقت حاصلاً قبل

أن أوجده فيلزم أن يقال إنه كان موجداً له قبل أن لم يكن موجداً له وذلك محال . وإن قلنا إن ذلك الغرض والمصلحة لم يكن حاصلاً قبل ذلك الوقت ، وإنما حدث فى ذلك الوقت ، فنقول حصول ذلك الغرض فى ذلك الوقت إما أن يكون مفتقراً إلى المحدث أو لا يفتقر . فإن لم يفتقر فقد حدث الشيء لا عن موجد ومحدث ، وهو محال . وإن افتقر إلى محدث فإن افتقر تخصص إحداث ذلك الغرض بلك الوقت إلى غرض آخر عاد التقسيم الأول فيه ، ولزم التسلسل . وإن لم يفتقر إلى رعاية غرض آخر فحينئذ تكون موجدية الله سبحانه وخالقيته غنية عن الأغراض والمصالح ، وهذا هو المطلوب .

قالوا : وهذه الحجة كما أنها قائمة فى اختصاص العالم بذلك الوقت المعين فهى قائمة فى اختصاص كل حادث من الحوادث بوقته المعين . وملخصها أن إحداث الحادث فى وقته إن كان لغرض فإن كان ذلك الغرض حاصلاً قبله لزم حدوثه قبل حدوثه ، وإلا افتقر إلى الإحداث . فإحداثه إن كان لغرض تسلسل ، وإلا ثبت المطلوب .

قال أهل الحكمة : هذه الحجة بعينها مذكورة فى ضمن الحجة الثانية التى تقدمت . وكأنكم يعجبكم التشيع بكره الباطل . وجميع ما أجبناكم به هناك فهو الجواب ههنا بعينه . فغاية هذا أنه تسلسل فى الآثار لا فى المؤثرات ، وتسلسل فى الحوادث المستقبلة . وذلك جائز بل واجب باتفاق المسلمين ، سوى قول جهم والعلاف . وغاية الأمر أن يكون فى الحوادث ما يراد لنفسه وفيها ما يراد لغيره . والحكمة المطلوبة لنفسها لا تفتقر إلى أخرى تراد لأجلها . وإن هذا الدليل لو صحت مقدماته ، وهيهات ، فإنما يدل على أن أفعاله تعالى لا يجب تعليلها . ولا يلزم من ذلك أن لا يجوز تعليلها ، فنفى الوجوب شيء ونفى الجواز شيء . فهب أنا سلمنا الأول فأين دليل الثانى . وغايتها أنها تدل على عدم تعليل بعض الحوادث لا عدم تعليل جميعها .

وبالجملة فما تقدم هناك مغن عن الإطالة فى الأجوبة . وسر المسئلة أن دوام فاعليته فى المستقبل متفق عليه . والسلف على دوامها فى الماضى . وإنما خالف فى ذلك كثير من أهل الكلام .

فصـــل

قال نفاة الحكمة : قد قام الدليل على أنه سبحانه خالق كل شيء ، فأى حكمة أو مصلحة فى خلق الكفر والفسوق والعصيان ؟ وأى حكمة فى خلق من علم أنه يكفر ويفسق ويظلم ويفسد الدنيا والدين ؟ وأى حكمة فى خلق كثير من الجمادات التى وجودها وعدمها سواء ، وكذلك كثير من الأشجار والنبات والمعادن المعطلة والحيوانات المهملة ، بل العادية المؤذية ؟ وأى حكمة فى خلق السموم والأشياء المضرة ؟ وأى حكمة فى خلق إبليس والشياطين ؟ وإن كان فى خلقهم حكمة فأى حكمة فى بقائه إلى آخر الدهر . وإماتة الرسل والأنبياء ؟ وأى حكمة فى إخراج آدم وحواء من الجنة وتعريض الذرية لهذا البلاء العظيم ، وقد أمكن أن يكونوا فى أعظم العافية ؟ وأى حكمة فى إيلام الحيوانات ؟ وإن كان فى إيلام المكلفين منها حكمة فما الحكمة فى إيلام غير المكلف كالبهائم والأطفال والمجانين ؟ وأى حكمة له فى خلقه خلقاً يعذبهم بأنواع العذاب الدائم الذى لا ينقطع ؟ وأى حكمة فى تسليط أعدائه على أوليائه يسومونهم سوء العذاب قتلاً وأسراً وعقوبة واستعباداً ؟ وأى حكمة فى تكليف الثقلين وتعريضهما بالتكليف لأنواع المشاق والعذاب .

قالوا : ونحن العقلاء نعلم علماً ضرورياً أن خلود أهل النار فيها فعل الله ، ونعلم ضرورة أنه لا فائدة فى ذلك تعود إليه ، ولا إلى المعذبين ، ولا إلى غيرهم . قالوا : ويكفينا فى ذلك مناظرة الأشعرى لأبى هاشم الجبائى[1] حين سأله عن ثلاثة إخوة مات أحدهم مسلماً قبل البلوغ ، وبلغ الآخران فمات أحدهما مسلماً والآخر كافراً ، فاجتمعوا عند رب العالمين فبلغ المسلم البالغ المرتبة العليا بعمله وإسلامه ، فقال أخوه : يارب هلّا رفعتنى إلى منزلة أخى المسلم ، فقال : إنه عمل أعمالاً لم تعملها ، فقال : يارب فهلّا أحييتنى حتى أعمل مثل عمله ، قال : علمت أن موتك صغيراً خير لك إذ لو بلغت لكفرت ، فصاح الأخ الثالث من أطباق الجحيم وقال : يارب فهلّا أمتنى صغيراً قبل البلوغ كما فعلت بأخى ، فما جوابه ؟ قال : فانقطع الشيخ ولم يذكر جواباً . قال نفاة الحكمة : وهذا قاطع فى المسئلة لا غبار عليه . وقال تعالى :

(١) الذى فى كتب الكلام أن المناظرة كانت بين أبى الحسن وشيخه أبى على الجبائى .

﴿ يُعذِّبُ مَنْ يَشاءُ ويَرحمُ مَنْ يَشاءُ ﴾ ..

وقال :

﴿ لله ما فى السَّمواتِ وما فى الأرضِ وإنْ تُبدُوا ما فى أنفسِكم أو تُخفُوه يُحاسِبْكم به اللهُ فَيغفرُ لِمَنْ يشاءُ ويُعذِّبُ مَنْ يشاءُ ﴾ ..

﴿ لا يُسألُ عمَّا يَفعَلُ ﴾ ..

فرد الأمر إلى محض المشيئة وأخبر أن صدور الأشياء كلها عنها . وقالوا : وأصل ضلال الخلق هو طلب تعليل أفعال لرب ، كما قال شيخ الإسلام فى تائيته :

وأصلُ ضلال الخلْق من كل فرقة ... هو الخوضُ فى فعل الإله بعلَّة

فإنهم لما طلبوا علة أفعاله فأعجزهم العلم بها افترقوا بعد ذلك ، فطائفة ردت الأمر إلى الطبيعة والأفلاك والتزمت مكابرة الحس والعقل ، وقالوا إن خلود أهل النار فى النار أنفع لهم وأصلح من كونهم فى الجنة ، وإن إبقاء إبليس يغوى الخلق ويضلهم أنفع لهم من إماتته ، وإن إماتة الأنبياء أصلح للأمم من إبقائهم بينهم ، وإن تعذيب الأطفال خير لهم من رحمتهم ، إلى غير ذلك من المحالات التى قادهم إليها الخوض فى تعليل أفعال من لا يسأل عما يفعل . فلذلك قلنا إن الصواب القول بعدم التعليل ، وتخلصنا من الحبائل والأشراك التى وقعتم فيها .

قال أهل الحكمة : ليست هذه الأسئلة والاعتراضات التى قد جئتم بها فى حكمة أحكم الحاكمين بأقوى من الأسئلة والاعتراضات التى قدح بها أهل الإلحاد فى وجوده سبحانه . وقد أقاموا أربعين شبهة تنفى وجوده . وكذلك اعتراضات المكذبين لرسله . وقد حكيتم أنتم عنهم ثمانين اعتراضاً . وكذلك الاعتراضات التى قدح بها المعطلة فى إثبات صفات كماله قد علمتم شأنها وكبرها ، وكذلك الاعتراضات التى نفى بها الجهمية علوه على خلقه ، واستواءه على عرشه ، وتكلمه بكتبه ، وتكليمه لعباده . وقد علمتم الاعتراضات التى اعترض بها أهل الفلسفة على كونه خالقاً للعالم فى ستة أيام ، وعلى كونه يقيم الناس من قبورهم ، ويبعثهم إلى دار السعادة أو الشقاء ، ويبدل هذا العالم ويأتى بغيره . واعتراضات هؤلاء وأسئلتهم أضعاف اعتراضات نفاة الحكمة وغايات أفعاله المقصودة ، وكذلك اعتراضات نفاة القدر وأسئلتهم ، إلى غير ذلك . وقد اقتضت حكمة أحكم الحاكمين أن أقام فى هذا

العالم لكل حق جاحداً ، ولكل صواب معانداً ، كما أقام لكل نعمة حاسداً ولكل شر رائداً . وهذا من تمام حكمته الباهرة وقدرته القاهرة ، ليتم عليهم كلمته ، وينفذ فيهم مشيئته ، ويظهر فيهم حكمته ، ويقضى بينهم بحكمه ، ويفاضل بينهم بعلمه ، ويظهر فيهم آثار صفاته العليا وأسمائه الحسنى ، ويتبين لأوليائه وأعدائه يوم القيامة أنه لم يخل لحكمة ، ولم يخلق خلقه عبثاً ، ولا يتركهم سدى ، وأنه لم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلاً ، وأن له الحمد التام الكامل على جميع ما خلقه وقدره وقضاه ، وعلى ما أمر به ونهى عنه ، وعلى ثوابه وعقابه ، وأنه لم يضع من ذلك شيئاً إلا فى محله الذى لا يليق به سواه . قال تعالى :

﴿ وأقْسَمُوا باللهِ جَهْدَ أيمانِهِم لا يبعثُ اللهُ مَنْ يموتُ بلَى وعْداً عليه حَقًّاً ولكنَّ أكثرَ الناسِ لا يعلمُونَ ۞ لِيُبيِّنَ لهم الَّذى يَخْتلفُونَ فيه ولِيَعْلَمَ الذين كَفرُوا أنَّهم كانوا كَاذِبِينَ ﴾ ..

وإذا تبين لأهل الموقف ونفذ فيهم قضاؤه الفصل ، وحكمه العدل ، نطق الكون أجمعه بحمده كما قال تعالى :

﴿ وقُضِىَ بينهم بالحَقِّ وقِيلَ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمِينَ ﴾ ..

وجواب هذه الأسئلة من وجوه . أحدها : أن الحكمة إنما تتعلق بالحدوث والوجود والكفر والشرور . وأنواع المعاصى راجعة إلى مخالفة نهى الله ورسوله ، وترك ما أمر به ، وليس ذلك من متعلق الإيجاد فى شىء ونحن إنما التزمنا أن ما فعله الله وأوجده فله فيه حكمة وغاية مطلوبة . وأما ما تركه سبحانه ولم يفعله فإنه وإن كان إنما تركه لحكمة فى ذلك فلم يدخل فى كلامنا فلا يرد علينا . وقد قيل إن الشر ليس إليه بوجه . فإنه عدم الخير وأسبابه ، والعدم ليس بشىء كاسمه . فإذا قلنا إن أفعال الرب تعالى واقعة بحكمة وغاية محمودة لم يرد علينا تركه .

يوضحه الجواب الثانى وهو أنه سبحانه قد يترك ما لو خلقه لكان فى خلقه له حكمة فيتركه لعدم محبته لوجوده ، أو لكون وجوده يضاد ما هو أحب ، أو لاستلزام وجوده فوات محبوب له آخر . وعلى هذا فتكون حكمته فى عدم خلقه أرجح من حكمته فى خلقه . والجمع بين الضدين مستحيل . فرجح سبحانه أعلى الحكمتين بتفويت أدناهما . وهذا غاية الحكمة فخلقه وأمره مبنى على تحصيل المصالح

الخالصة ، أو الراجحة بتفويت المرجوحة التى لا يمكن الجمع بينها وبين تلك الراجحة ، وعلى دفع المفاسد الخالصة أو الراجحة وإن وجدت المفاسد المرجوحة التى لا يمكن الجمع بين عدمها وعدم تلك الراجحة . وخلاف هذا هو خلاف الحكمة والصواب .

الجواب الثالث : أن يقال : غاية ذلك انتفاء الحكمة فى هذا النوع من المقدورات . فيلزم من ذلك انتفاؤها فى جميع خلقه وحكمه . فهب أن هذا النوع لا حكمة فيه فمن أين يستلزم ذلك نفى الحكمة والغرض فى كل شىء كيف وفيه من الحكم والغايات المحمودة ما هو معلوم لأهل البصائر الراسخين فى العلم ، كما سننبه على ذلك منه إن شاء الله .

الجواب الرابع : أنا لم ندع حكمة يجب أو يمكن اطلاع الخلق على تفاصيلها . فإن حكمة الله أعظم وأجل من ذلك ، فما المانع من اشتمال ما ذكرتم من الصور وغيرها على الحكم ، حجة ينفرد الله بعلمها كما قال للملائكة وقد سألوه عن ذلك :

﴿ إنّى أعلمُ ما لا تعلمُونَ ﴾ ..

فمن يقول بلزوم الحكمة لأفعاله وأحكامه مطلقاً لا يوجب مشاركة خلقه له فى العلم بها .

الجواب الخامس : أن الله سبحانه ليس كمثله شىء فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . وله فى جميع ما ذكرتم وغيره حكمة ليست من جنس الحكمة التى للمخلوقين ، كما أن فعله ليس مماثلاً فعلهم ، ولا قدرته وإرادته ومشيئته ومحبته ورضاه وغضبه مماثلاً لصفات المخلوقين .

الجواب السادس : أن الحكمة تابعة للعلم والقدرة ، فمن كان أعلم وأقدر كانت أفعاله أحكم وأكمل . والرب منفرد بكمال العلم والقدرة . فحكمته بحسب علمه وقدرته ، كما تقدم تقريره ، فحكمته متعلقة بكل ما تعلق به علمه وقدرته .

الجواب السابع : أن الأدلة القاطعة قد قامت على أنه حكيم فى أفعاله وأحكامه ، فيجب القول بموجبها . وعدم العلم بحكمته فى الصور المذكورة لا يكون مسوغاً لمخالفة تلك الأدلة القاطعة ، لا سيما وعدم العلم بالشىء لا يستلزم العلم بعدمه .

الجواب الثامن : أن كماله المقدس يمنع خلو هذه الصور التى تقصيتم عن

الحكمة ، وكماله أيضا يأبى اطلاع خلقه على جميع حكمته ، فحكمته تمنع اطلاع خلقه على جميع حكمته ، بل الواحد منا لو أطلع غيره على جميع شأنه وأمره عد سفيهاً جاهلاً ، وشأن الرب أعظم من أن يطلع كل واحد من خلقه على تفاصيل حكمته .

الجواب التاسع : أنكم إما أن تعترفوا بأن له حكمة فى شىء من خلقه وأمره ، أو تنكروا أن يكون له فى شىء من خلقه وأمره حكمة . فإن أنكرتم ذلك وما هو من الظالمين ببعيد كذبتم جميع كتب الله ورسله والعقل والفطرة والحس ، وكذبتم عقولكم قبل تكذيب العقلاء ، فإن جحد حكمة الله الباهرة فى خلقه وأمره بمنزلة جحد الشمس والقمر والليل والنهار . وغير مستنكر لكثير من طوائف أهل الكلام المكابرة فى جحد الضروريات . وإن أقررتم بحكمته فى بعض خلقه وأمره قيل لكم : فأى الأمرين أولى به ، وجود تلك الحكمة أم عدمها . فإن قلتم : عدمها أولى من وجودها كان هذا غاية الكذب والبهت والمحال . وإن قلتم : وجودها أكمل قيل : فهل هو قادر على تحصيلها فى جميع خلقه وأحكامه أم غير قادر . فإن قلتم غير قادر جئتم بالعظيمة فى العقل والدين وانسلختم من عقولكم وأذهانكم ، وإن قلتم بل هو قادر على ذلك قيل : فإذا كان قادراً على شىء وهو كمال فى نفسه ووجوده خير من عدمه وهو أولى به فكيف يجوز نفيه عنه ؟ فإن قلتم : إنما نفيناه لأنا لم نطلع على حقيقته قيل : صدقتم والله سائلكم فى جميع ما تنفونه عن الله ، إنما مستندكم فى نفيه عدم الاطلاع على حقيقته ، ولم تكتفوا بقبول قول الرسل فصرتم إلى النفى .

الجواب العاشر : أن العقلاء قاطبة متفقون على أن الفاعل إذا فعل أفعالاً ظهرت فيها حكمته ووقعت على أتم الوجوه وأوفقها للمصالح المقصودة بها ، ثم إذا رأوا أفعاله قد تكررت كذلك ثم جاءهم من أفعاله ما لا يعلمون وجه حكمته فيه لم يسعهم غير التسليم لما عرفوا من حكمته واستقر فى عقولهم منها ، وردوا منها ما جهلوه إلى محكم ما علموه . هكذا نجد أرباب كل صناعة مع أستاذهم حتى إن النفاة يسلكون هذا المسلك بعينه مع أئمتهم وشيوخهم فإذا جاءهم أشكال على قواعد أئمتهم ومذاهبهم قالوا هم أعلم منا ، وهم فوقنا فى كل علم ومعرفة وحكمة ، ونحن معهم كالصبى مع معلمه وأستاذه . فهلًا سلكوا هذا السبيل مع ربهم وخالقهم الذى بهرت حكمته العقول ، وكان نسبتها إلى حكمته أولى من نسبة عين الخفاش إلى جرم الشمس . ولو أن العالم الفاضل المبرز فى علوم كثيرة عرض [علمه] على من لا يشاركه فى صنعته

ولا هو من أهلها ، وقدح فى أوضاعها لخرج عن موجب العقل والعلم ، وعد ذلك نقصاً وسفهاً ، فكيف بأحكم الحاكمين وأعلم العالمين ، وأقدر القادرين ! .

الجواب الحادى عشر : أن الحكمة إنما تتم بخلق المتضادات والمتقابلات ، كالليل والنهار ، والعلو والسفل ، والطيب والخبيث ، والخفيف والثقيل ، والحلو والمر ، والبرد والحر ، والألم واللذة ، والحياة والموت ، والداء والدواء ، فخلق هذه المتقابلات هو محل ظهور الحكمة الباهرة ، ومحل ظهور القدرة القاهرة ، والمشيئة النافذة ، والملك الكامل التام . فتوهم تعطيل خلق هذه المتضادات تعطيل لمقتضيات تلك الصفات وأحكامها وآثارها ، وذلك عين المحال . فإن لكل صفة من الصفات العليا حكماً ومقتضيات وأثراً هو مظهر كمالها ، وإن كانت كاملة فى نفسها ، لكن ظهور آثارها وأحكامها من كمالها ، فلا يجوز تعطيله ، فإن صفة القادر تستدعى مقدوراً وصفة الخالق تستدعى مخلوقاً ، وصفة الوهاب الرازق المعطى المانع الضار النافع المقدم المؤخر المعز المذل العفو الرءوف تستدعى آثارها وأحكامها . فلو عطلت تلك الصفات عن المخلوق المرزوق المغفور له المرحوم المعفو عنه لم يظهر كمالها ، وكانت معطلة عن مقتضياتها وموجباتها . فلو كان الخلق كلهم مطيعين عابدين حامدين لتعطيل أثر كثير من الصفات العلى والأسماء الحسنى . وكيف كان يظهر أثر صفة العفو والمغفرة والصفح والتجاوز والانتقام والعز والقهر والعدل والحكمة التى تنزل الأشياء منازلها وتضعها مواضعها ؟ فلو كان الخلق كلهم أمة واحدة لفاتت الحكم والآيات والعبر والغايات المحمودة فى خلقهم على هذا الوجه ، وفات كمال الملك والتصرف ، فإن الملك إذا اقتصر تصرفه على مقدور واحد من مقدوراته فإما أن يكون عاجزاً عن غيره فيتركه عجزاً ، أو جاهلاً بما فى تصرفه فى غيره من المصلحة فيتركه جهلاً .. وأما أقدر القادرين وأعلم العالمين وأحكم الحاكمين فتصرفه فى مملكته لا يقف على مقدور واحد ، لأن ذلك نقص فى ملكه . فالكمال كل الكمال فى العطاء والمنع والخفض والرفع والثواب والعقاب والإكرام والإهانة والإعزاز والإذلال والتقديم والتأخير والضر والنفع ، وتخصيص هذا على هذا ، وإيثار هذا على هذا . ولو فعل هذا كله بنوع واحد متماثل الأفراد لكان ذلك منافياً لحكمته . وحكمته تأباه كل الإباء . فإنه لا يفرق بين متماثلين ، ولا يسوى بين مختلفين . وقد عاب على من يفعل ذلك ، وأنكر على من نسبه إليه . والقرآن مملوء من عيبه على من يفعل ذلك .

فكيف يجعل له العبيد ما يكرهون ، ويضربون له مثل السوء وقد فطر الله عباده على إنكار ذلك من بعضهم على بعض وطعنهم على من يفعله ، وكيف يعيب الرب سبحانه من عباده شيئاً ويتصف به ، وهو سبحانه إنما عابه لأنه نقص فهو أولى أن يتنزه عنه . وإذا كان لابد من ظهور آثار الأسماء والصفات ولا يمكن ظهور آثارها إلا فى المتقابلات والمتضادات لم يكن فى الحكمة بد من إيجادها ، إذ لو فقدت لتعطلت الأحكام بتلك الصفات وهو محال .

يوضحه الوجه الثانى عشر : أن من أسمائه الأسماء المزدوجة كالمعز المذل ، والخافض الرافع ، والقابض الباسط ، والمعطى المانع ، ومن صفاته الصفات المتقابلة كالرضا والسخط ، والحب والبغض ، والعفو والانتقام ، وهذه صفات كمال ، وإلا لم يتصف بها ، ولم يتسم بأسمائها ، وإذا كانت صفات كمال فإما أن يتعطل مقتضاها وموجبها وذلك يستلزم تعطيلها فى أنفسها ، وإما أن تتعلق بغير محلها الذى يليق بأحكامها وذلك نقص وعيب يتعالى عنه . فيتعين تعلقها بمحالها التى تليق بها . وهذا وحده كاف فى الجواب لمن كان له فقه فى باب الأسماء والصفات ولا غيره بغيره .

يوضحه الوجه الثالث عشر : أن من أسمائه الملك . ومعنى الملك الحقيقى ثابت له سبحانه بكل وجه وهذه الصفة تستلزم سائر صفات الكمال . إذ من المحال ثبوت الملك الحقيقى التام لمن ليس له حياة ولا قدرة ولا إرادة ولا سمع ولا بصر ولا كلام ولا فعل اختيارى يقوم به . وكيف يوصف بالملك من لا يأمر ولا ينهى ولا يثيب ولا يعاقب ولا يعطى ولا يمنع ولا يعز ويذل ويهين ويكرم وينعم وينتقم ويخفض ويرفع ويرسل الرسل إلى أقطار مملكته ويتقدم إلى عبيده بأوامره ونواهيه . فأى ملك فى الحقيقة لمن عدم ذلك . وهذا يبين أن المعطلين لأسمائه وصفاته جعلوا مماليكه أكمل منه ، ويأنف أحدهم أن يقال فى أميره وملكه ما يقوله هو فى ربه . فصفة ملكية الحق مستلزمة لوجود ما لا يتم التصرف إلا به . والكل منه سبحانه فلم يتوقف كمال ملكه على غيره ، فإن كل ما سواه مسند إليه ، ومتوقف فى وجوده على مشيئته وخلقه .

يوضحه الوجه الرابع عشر : أن كمال ملكه بأن يكون مقارناً بحمده . فله الملك وله الحمد . والناس فى هذا المقام ثلاث فرق . فالرسل وأتباعهم أثبتوا له الملك والحمد . وهذا مذهب من أثبت له القدر والحكمة وحقائق الأسماء والصفات ، ونزهه عن النقائص ومشابهة المخلوقات . ويوحشك فى هذا المقام جميع الطوائف غير

أهل السنة الذين لم يتحيزوا إلى نحلة ولا مقالة ولا متبوع من أهل الكلام . والفرقة الثانية الذين أثبتوا له الملك وعطلوا حقيقة الحمد . وهم الجبرية نفاة الحكمة والتعليل ، القائلون بأنه يجوز عليه كل ممكن ، ولا ينزه عن فعل قبيح ، بل كل ممكن فإنه لا يقبح منه ، وإنما القبيح المستحيل لذاته ، كالجمع بين النقيضين ، فيجوز عليه تعذيب ملائكته وأنبيائه ورسله وأهل طاعته ، وإكرام إبليس وجنوده وجعلهم فوق أوليائه فى النعيم المقيم أبداً ، ولا سبيل لنا إلى العلم باستحالة ذلك إلا من نفى الخلف فى خبره فقط فيجوز أن يأمر بمشيئته ومشيئة أنبيائه ، والسجود للأصنام وبالكذب والفجور وسفك الدماء ونهب الأموال ، وينهى عن البر والصدق والإحسان والعفاف . ولا فرق فى نفس الأمر بين ما أمر به ونهى عنه إلا التحكم بمحض المشيئة ، وأنه أمر بهذا ونهى عن هذا ، من غير أن يكون فيما أمر به صفة حسن تقتضى محبته والأمر به ، ولا فيما نهى عنه صفة قبح تقتضى كراهته والنهى عنه . فهؤلاء عطلوا حمده فى الحقيقة وأثبتوا له ملكاً بلا حمد ، مع أنهم فى الحقيقة لم يثبتوا له ملكاً ، فإنهم جعلوه معطلاً فى الأزل والأبد ، لا يقوم به فعل البتة . وكثير منهم عطله عن صفات الكمال التى لا يتحقق كونه ملكاً ورباً وإلهاً إلا بها . فلا ملك أثبتوا ولا حمد .

الفرقة الثالثة أثبتوا له نوعاً من الحمد وعطلوا كمال ملكه . وهم القدرية الذين أثبتوا نوعاً من الحكمة ونفوا لأجلها كمال قدرته . فحافظوا على نوع من الحمد عطلوا له كمال الملك . وفى الحقيقة لم يثبتوا لا هذا ولا هذا . فإن الحكمة التى أثبتوها جعلوها راجعة إلى المخلوق ، لا يعود إليه سبحانه حكمها . والملك الذى أثبتوه فإنهم فى الحقيقة إنما قرروا نفيه لنفى قيام الصفات التى لا يكون ملكاً حقاً إلا بها ، ونفى قيام الأفعال الاختيارية . فلم يقم به عندهم وصف ولا فعل ، ولا له إرادة ولا كلام ولا سمع ولا بصر ولا فعل له ولا حب ولا بغض ، معطل عن حقيقة الملك والحمد .. والمقصود أن عموم ملكه يستلزم إثبات القدر ، وأن لا يكون فى ملكه شىء بغير مشيئته . فالله أكبر من ذلك وأجل . وعموم حمده يستلزم أن لا يكون فى خلقه وأمره ما لا حكمة فيه ولا غاية محمودة يفعل لأجلها ويأمر لأجلها . فالله أكبر وأجل من ذلك .

يوضحه الوجه الخامس عشر : أن مجرد الفعل من غير قصد ولا حكمة ولا مصلحة يقصده الفاعل لأجلها لا يكون متعلقاً للحمد ، فلا يحمد عليه ،

حتى لو حصلت به مصلحة من غير قصد الفاعل لحصولها لم يستحق الحمد عليها ، كما تقدم تقريره . بل الذى يقصد الفعل لمصلحة وحكمة وغاية محمودة وهو عاجز عن تنفيذ مراده أحق بالحمد من قادر لا يفعل لحكمة ولا لمصلحة ولا لقصد الإحسان . هذا المستقر فى فطر الخلق . والرب سبحانه حمده قد ملأ السموات والأرض وما بينهما وما بعد ذلك . فملأ العالم العلوى والسفلى والدنيا والآخرة ، ووسع حمده ما وسع علمه ، فله الحمد التام على جميع خلقه ، ولا حكم يحكم إلا بحمده ، ولا قامت السموات والأرض إلا بحمده ، لا يتحول شىء فى العالم العلوى والسفلى من حال إلى حال إلا بحمده ، ولا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار إلا بحمده ، كما قال الحسن رحمة الله عليه : « لقد دخل أهل النار النار وإن حمده لفى قلوبهم ما وجدوا عليه سبيلاً » . وهو سبحانه إنما أنزل الكتاب بحمده ، وأرسل الرسل بحمده ، وأمات خلقه بحمده ، ويحييهم بحمده . ولهذا حمد نفسه على ربوبيته الشاملة لذلك كله فـ :

﴿ الحمدُ للهِ ربِّ العَالمِينَ ﴾ ..

وحمد نفسه على إنزال كتبه فـ :

﴿ الحمدُ للهِ الذى أنزَلَ على عَبْدِه الكتابَ ﴾ ..

وحمد نفسه على خلق السموات والأرض :

﴿ الحمدُ للهِ الَّذى خَلقَ السَّمواتِ والأرْضَ وجَعلَ الظُّلماتِ والنُّورَ ﴾ ..

وحمد نفسه على كمال ملكه :

﴿ الحمدُ للهِ الذى له ما فى السَّمواتِ وما فى الأرْضِ وله الحمدُ فى الآخرةِ وهو الحَكِيمُ الخَبِيرُ ﴾ ..

فحمد ملأ الزمان والمكان والأعيان وعم الأقوال كلها :

﴿ فَسُبحانَ اللهِ حين تُمْسُونَ وحين تُصبِحونَ ٭ وله الحمدُ فى السمواتِ والأرضِ وعَشيّاً وحين تُظْهِرُونَ ﴾ ..

وكيف لا يحمد على خلقه كله وهو :

﴿ الَّذى أحْسنَ كُلَّ شَىءٍ خَلقَه ﴾ ..

وعلى صنعه وقد أتقنه :

﴿ صُنْعَ اللهِ الذى أتْقنَ كُلَّ شىءٍ ﴾ ..

وعلى أمره وكله حكمة ورحمة ، وعدل ومصلحة ، وعلى نهيه وكل ما نهى عنه شر وفساد ، وعلى ثوابه وكله رحمة وإحسان ، وعلى عقابه وكله عدل وحق فلله الحمد كله ، وله الملك كله ، وبيده الخير كله ، وإليه يرجع الأمر كله . والمقصود أنه كلما كان الفاعل أعظم حكمة كان أعظم حمداً . وإذا عدم الحكمة ولم يقصدها بفعله وأمره عدم الحمد .

الوجه السادس عشر : أنه سبحانه يجب أن يشكر ويحب أن يشكر ، عقلاً وشرعاً وفطرة . فوجوب شكره أظهر من وجوب كل واجب . وكيف لا يجب على العباد حمده وتوحيده ومحبته وذكر آلائه وإحسانه وتعظيمه وتكبيره والخضوع له والتحدث بنعمته والإقرار بها بجميع طرق الوجوب ؟ فالشكر أحب شىء إليه وأعظم ثواباً ، وإنه خلق الخلق وأنزل الكتب وشرع الشرائع وذلك يستلزم خلق الأسباب التى يكون الشكر بها أكمل . ومن جملتها أن فاوت بين عباده فى صفاتهم الظاهرة والباطنة ، فى خلقهم وأخلاقهم وأديانهم وأرزاقهم ومعايشهم وآجالهم فإذا رأى المعافى المبتلى ، والغنى والفقير ، والمؤمن الكافر ، عظم شكره لله ، وعرف قدر نعمته عليه ، وما خصه به وفضله على غيره ، فازداد شكراً وخضوعاً واعترافاً بالنعمة . وفى أثر ذكره الإمام أحمد فى الزهد « أن موسى قال : يا رب هلّا سوَّيت بين عبادك ؟ قال : إنى أحببت أن أشكر » .. فإن قيل : فقد كان من الممكن أن يسوى بينهم فى النعم ويسوى بينهم فى الشكر ، كما فعل بالملائكة ، قيل : لو فعل ذلك لكان الحاصل من الشكر نوع آخر غير النوع الحاصل منه على هذا الوجه ، والشكر الواقع على التفضيل والتخصيص أعلى وأفضل من غيره ، ولهذا كان شكر الملائكة وخضوعهم وذلهم لعظمته وجلاله بعد أن شاهدوا من إبليس ما جرى له ، ومن هاروت وماروت ما شاهدوه ، أعلى وأكمل مما كان قبله . وهذه حكمة الرب . ولهذا كان شكر الأنبياء وأتباعهم بعد أن عاينوا هلاك أعدائهم ، وانتقام الرب منهم ، وما أنزل بهم من بأسه ، أعلى وأكمل . وكذلك شكر أهل الجنة فى الجنة وهم يشاهدون أعداءه المكذبين لرسله المشركين به فى ذلك العذاب . فلا ريب أن شكرهم حينئذ ورضاهم ومحبتهم لربهم أكمل وأعظم مما لو قدر اشتراك جميع الخلق فى النعيم . فالمحبة الحاصلة

من أوليائه له والرضا والشكر وهم يشاهدون بين جنسهم فى ضد ذلك من كل وجه أكمل وأتم . فالضد يظهر حسنه الضد . وبضدها تتبين الأشياء .

ولولا خلق القبيح لما عرفت فضيلة الجمال والحسن ، ولولا خلق الظلام لما عرفت فضيلة النور ، ولولا خلق أنواع البلاء لما عرف قدر العافية ، ولولا الجحيم لما عرف قدر الجنة . ولوْ جعل الله سبحانه النهار سرمداً لما عرف قدره ، ولو جعل الليل سرمداً لما عرف قدره . وأعرف الناس بقدر النعمة من ذاق البلاء . وأعرفهم بقدر الغنى من قاسى مرائر الفقر والحاجة . ولو كان الناس كلهم على صورة واحدة من الجمال لما عرف قدر الجمال . وكذلك لو كانوا كلهم مؤمنين لما عرف قدر الإيمان والنعمة به ، فتبارك من له فى خلقه وأمره الحِكَمُ البوالغ ، والنِّعَمُ السوابغ .

يوضحه الوجه السابع عشر : أنه سبحانه يجب أن يعبد بأنواع العبودية، ومن أعلاها وأجلها عبودية الموالاة فيه ، والمعاداة فيه ، والحب فيه ، والبغض فيه ، والجهاد فى سبيله ، وبذل مهج النفوس فى مرضاته ، ومعارضة أعدائه ، وهذا النوع هو ذروة سنام العبودية ، وأعلى مراتبها ، وهو أحب أنواعها إليه ، وهو موقوف على ما لا يحصل بدونه من خلق الأرواح التى تواليه وتشكره وتؤمن به ، والأرواح التى تعاديه وتكفر به ويسلط بعضها على بعض لتحصل بذلك محابه على أتم الوجوه ، وتقرب أولياءه إليه لجهاد أعدائه ومعارضتهم فيه وإذلالهم وكبتهم ومخالفة سبيلهم ، فتعلو كلمته ودعوته على كلمة الباطل ودعوته ، ويتبين بذلك شرف علوها وظهورها . ولو لم يكن للباطل والكفر والشرك وجود فَعَلَى أى شىء كانت كلمته ودعوته تعلو ؟ ، فإن العلو أمر لشىء يستلزم غالباً ما يعلى عليه . وعلو الشىء على نفسه محال .. والوقوف على الشىء لا يحصل بدونه .

يوضحه الوجه الثامن عشر : أن من عبوديته العتق والصدقة والإيثار والمواساة والعفو والصفح والصبر وكظم الغيظ واحتمال المكاره ، ونحو ذلك مما لا يتم إلا بوجود متعلقه وأسبابه . فلولا [الكفر] لم تحصل عبودية العتق ، فالرق من أثر الكفر . ولولا الظلم والإساءة والعدوان لم تحصل عبودية الصبر والمغفرة وكظم الغيظ . ولولا الفقر والحاجة لم تحصل عبودية الصدقة والإيثار والمواساة . فلو سوى بين خلقه جميعهم لتعطلت هذه العبوديات التى هى أحب شىء إليه ، ولأجلها خلق الجن

والإنس ، ولأجلها شرع الشرائع وأنزل الكتب وأرسل الرسل وخلق الدنيا والآخرة . وكما أن ذلك من صفات كماله فلو لم يقدر الأسباب التى يحصل بها ذلك لغاب هذا الكمال وتعطلت أحكام تلك الصفات كما مرَّ .

توضيحه الوجه التاسع عشر : أنه سبحانه يفرح بتوبة عبده إذا تاب إليه أعظم فرح يقدر أو يخطر ببال أو يدور فى خلد . وحصول هذا الفرح موقوف على التوبة الموقوفة على وجود ما يتاب منه ، وما يتوقف عليه الشيء لا يوجد بدونه ، فإن وجود الملزوم بدون لازمه محال . ولا ريب أن وجود الفرح أكمل من عدمه . فمن تمام الحكمة تقدير أسبابه ولوازمه . وقد نبه أعلم الخلق بالله على هذا المعنى بعينه حيث يقول فى الحديث الصحيح : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون ثم يستغفرون فيغفر لهم » . فلو لم يقدر الذنوب والمعاصى فلمن يغفر وعلى من يتوب وعمن يعفو ويسقط حقه ويظهر فضله وجوده وحلمه وكرمه . وهو واسع المغفرة ، فكيف يعطل هذه الصفة ، أم كيف يتحقق بدون ما يغفر ومن يغفر له ومن يتوب وما يتاب عنه . فلو لم يكن فى تقدير الذنوب والمعاصى والمخالفات إلا هذا وحده لكفى به حكمة وغاية محمودة . فكيف والحكم والمصالح والغايات المحمودة التى فى ضمن هذا التقدير فوق ما يخطر بالبال . وكان بعض العباد يدعو فى طوافه : اللهم اعصمنى من المعاصى ، ويكرر ذلك ، فقيل له فى المنام : أنت سألتنى العصمة ، وعبادى يسألونى العصمة ، فإذا عصمتكم من الذنوب فلمن أغفر وعلى من أتوب وعمن أعفو . ولو لم تكن التوبة أحب الأشياء إليه لما ابتلى بالذنب أكرم الخلق عليه .

يوضحه الوجه العشرون : أنه قد يترتب على خلق من يكفر به ويشرك به ويعاديه من الحكم الباهرة والآيات الظاهرة ما لم يكن يحصل بدون ذلك . فلولا كفر قوم نوح لما ظهرت آية الطوفان وبقيت يتحدث بها الناس على ممر الزمان . ولولا كفر عاد لما ظهرت آية الريح العقيم التى دمرت ما مرت عليه . ولولا كفر قوم صالح لما ظهرت آية إهلاكهم بالصيحة . ولولا كفر فرعون لما ظهرت تلك الآيات والعجائب يتحدث بها الأمم أمة بعد أمة ، واهتدى من شاء الله فهلك بها من هلك عن بيِّنة ، وحيَّ بها من حى عن بيِّنة ، ظهر بها فضل الله وعدله وحكمته وآيات رسله

وصدقهم . فمعارضة الرسل وكسر حججهم ودحضها والجواب عنها وإهلاك الله لهم من أعظم أدلة صدقهم وبراهينه . ولولا مجيء المشركين بالحد والحديد والعدد والشوكة يوم بدر لما حصلت تلك الآية العظيمة التى ترتب عليها من الإيمان والهدى والخير ما لم يكن حاصلاً مع عدمها . وقد بينا أن الموقوف على الشيء لا يوجد بدونه . ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع . فلله كم عمرت قصة بدر من رَبْعٍ أصبح آهلاً بالإيمان ، وكم فتحت لأولى النُّهى من باب وصلوا منه إلى الهدى والإيقان ، وكم حصل بها من محبوب للرحمن وغيظ للشيطان . وتلك المفسدة التى حصلت فى ضمنها للكفار مغمورة جداً بالنسبة إلى مصالحها وحكمها . وهى كمفسدة المطر إذا قطع المسافر ، وبلِّ الثياب ، وخرب بعض البيوت ، بالنسبة إلى مصلحة العامة . وتأمل ما حصل بالطوفان وغرق آل فرعون للأمم من الهدى والإيمان الذى غمر مفسدة من هلك به حتى تلاشت فى جنب مصلحته وحكمته . فكم لله من حكمة فى آياته التى ابتلى بها أعداءه وأكرم فيها أولياءه . وكم له فيها من آية وحجة وتبصرة وتذكرة . ولهذا أمر سبحانه رسوله أن يذكر بها أمته فقال تعالى :

﴿ ولقد أرْسَلنا مُوسى بآيَاتِنا أنْ أخْرِجْ قومَك من الظُّلماتِ إلى النُّور وذَكِّرْهم بأيَّام اللهِ إنَّ فى ذلك لآياتٍ لكلِّ صبَّارٍ شَكورٍ * وإذْ قالَ موسى لقوْمِه اذْكرُوا نِعْمةَ اللهِ عليكم إذْ أنجَاكم من آلِ فرعونَ يَسومُونكم سُوءَ العذابِ ويُذبِّحونَ أبناءَكم ويَسْتحيُونَ نِساءَكم وفى ذلكم بَلاءٌ من ربِّكم عَظِيمٌ ﴾ ..

فذكرهم بأيامه وإنعامه ونجاتهم من عدوهم وإهلاكهم وهم ينظرون . فحصل بذلك من ذكره وشكره ومحبته وتعظيمه وإجلاله ما تلاشت فيه مفسدة إهلاك الأبناء وذبحهم واضمحلت . فإنهم صاروا إلى النعيم وخلصوا من مفسدة العبودية لفرعون إذا كبروا وسومه لهم سوء العذاب . وكان الألم الذى ذاقه الأبوان عند الذبح أيسر من الآلام التى كانوا تجرعوها باستعباد فرعون وقومه لهم بكثير ، فحظى بذلك الآباء والأبناء . وأراد سبحانه أن يرى عباده ما هو من أعظم آياته وهو أن يربى هذا المولود الذى ذبح فرعون ما شاء الله من الأولاد فى طلبه فى حجر فرعون وفى بيته وعلى فراشه . فكم فى ضمن هذه الآية من حكمة ومصلحة ورحمة وهداية وتبصرة . وهى موقوفة على لوازمها وأسبابها . ولم تكن لتوجد بدونها ، فإنه ممتنع . فمصلحة تلك

الآية وحكمتها غمرت مفسدة ذبح الأبناء وجعلتها كأن لم تكن . وكذلك الآيات التى أظهرها سبحانه على يد الكريم ابن الكريم ابن الكريم . والعجائب والحكم والمصالح والفوائد التى فى تلك القصة التى تزيد على الألف لم تكن لتحصل بدون ذلك السبب الذى كان فيه مفسدة حزونة يعقوب ويوسف ثم انقلبت تلك المفسدة مصالح اضمحلت فى جنبها تلك المفسدة بالكلية ، وصارت سبباً لأعظم المصالح فى حقه ، وحق يوسف ، وحق الإخوة ، وحق امرأة العزيز ، وحق أهل مصر ، وحق المؤمنين إلى يوم القيامة . فكم جنى أهل المعرفة بالله وأسمائه وصفاته ورسله من هذه القصة من ثمرة ، وكم استفادوا بها من علم وحكمة وتبصرة . وكذلك المفسدة التى حصلت لأيوب من مس الشيطان له بنصب وعذاب اضمحلت وتلاشت فى جنب المصلحة والمنفعة التى حصلت له ولغيره عند مفارقة البلاء وتبدله بالنعماء . بل كان ذلك السبب المكروه هو الطريق الموصل إليها ، والشجرة التى جنيت ثمار تلك النعم منها . وكذلك الأسباب التى أوصلت خليل الرحمن إلى أن صارت النار عليه برداً وسلاماً من كفر قومه وشركهم وتكسيره أصنامهم وغضبهم لها وإيقاد النيران العظيمة له وإلقائه فيها بالمنجنيق حتى وقع فى روضة خضراء فى وسط النار ، وصارت آية وحجة وعبرة ودلالة للأمم قرناً بعد قرن . فكم لله سبحانه فى ضمن هذه الآية من حكمة بالغة ونعمة سابغة ورحمة وحجة بينة . ولو تعطلت تلك الأسباب لتعطلت هذه الحكم والمصالح والآيات . وحكمته وكماله المقدس يأبى ذلك . وحصول الشيء بدون لازمه ممتنع . وكم بين ما وقع من المفاسد الجزئية فى هذه القصة وبين جعل صاحبها إماماً للحنفاء إلى يوم القيامة . وهل تلك المفاسد الجزئية إلا دون مفسدة الحر والبرد والمطر والثلج بالنسبة إلى مصالحها بكثير . ولكن الإنسان كما قال الله تعالى :

﴿ كَانَ ظَلُوماً جَهُولاً ﴾ ..

ظلوم لنفسه جهول بربه وعظمته وجلاله وحكمته وإتقان صنعه . وكم بين إخراج رسول الله ﷺ من مكة على تلك الحال ودخوله إليها ذلك الدخول الذى لم يفرح به بشر حبوراً لله وقد اكتنفه من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله المهاجرون والأنصار ، قد أحدقوا به والملائكة من فوقهم والوحى من الله ينزل عليه وقد أدخله حرمه ذلك الدخول . فأين مفسدة ذلك الإخراج الذى كان كأن لم يكن ؟ . ولولا

معارضة السحرة لموسى بإلقاء العصى والحبال حتى أخذوا أعين الناس واسترهبوهم لما ظهرت آية عصا موسى حتى ابتلعت عصيهم وحبالهم . ولهذا أمرهم موسى أن يلقوا أولاً ثم يلقى هو بعدهم . ومن تمام ظهور آيات الرب تعالى وكمال اقتداره وحكمته أن يخلق مثل جبريل صلوات الله وسلامه عليه الذى هو أطيب الأرواح العلوية وأزكاها وأطهرها وأشرفها وهو السفير فى كل خير وهدى وإيمان وصلاح ، ويخلق مقابله مثل روح اللعين إبليس الذى هو أخبث الأرواح وأنجسها وشرها وهو الداعى إلى كل شر وأصله ومادته . وكذلك من تمام قدرته وحكمته أن خلق الضياء والظلام ، والأرض والسماء ، والجنة والنار ، وسدرة المنتهى وشجرة الزقوم وليلة القدر وليلة الوباء والملائكة والشياطين والمؤمنين والكفار والأبرار والفجار والحر والبرد والداء والدواء والآلام واللذات والأحزان والمسرات ، واستخرج سبحانه من بين ما هو من أحب الأشياء إليه من أنواع العبوديات والتعرف إلى خلقه بأنواع الدلالات . ولولا خلق الشياطين والهوى والنفس الأمارة لما حصلت عبودية الصبر ، ومجاهدة النفس والشيطان ومخالفتهما ، وترك ما يهواه العبد ويحبه لله ، فإن لهذه العبودية شأناً ليس لغيرها . ولولا وجود الكفار لما حصلت عبودية الجهاد ، ولما نال أهله درجة الشهادة ، ولما ظهر من يقدم محبة فاطره وخالقه على نفسه وأهله وولده ، ومن يقدم أدنى حظ من الحظوظ عليه . فأين صبر الرسل وأتباعهم وجهادهم وتحملهم لله أنواع المكاره والمشاق وأنواع العبودية المتعلقة بالدعوة وإظهارها لولا وجود الكفار ؟ وتلك العبودية تقتضى علمه وفضله وحكمته ، ويستخرج منها حمده وشكره ومحبته والرضا عنه .

يوضحه الوجه الحادى والعشرون : أنه قد استقرت حكمته سبحانه أن السعادة والنعيم والراحة لا يوصل إليها إلا على جسر المشقة والتعب ، ولا يدخل إليها إلا من باب المكاره والصبر وتحمل المشاق . ولذلك حف الجنة بالمكاره والنار بالشهوات . ولذلك أخرج صفية آدم من الجنة وقد خلقها له ، واقتضت حكمته أن لا يدخلها دخول استقرار إلا بعد التعب والنصب ، فما أخرجه منها إلا ليدخله إليها أتم دخول . فلله كم بين الدخول الأول والدخول الثانى من التفاوت ، وكم بين دخول رسول الله ﷺ مكة فى جوار المطعم بن عدى ودخوله إليها يوم الفتح ، وكم بين راحة المؤمنين ولذتهم فى الجنة بعد مقاساة ما قبلها وبين لذتهم لو خلقوا فيها ، وكم بين فرحة من عافاه بعد ابتلائه وأغناه بعد فقره وهداه بعد ضلاله وجمع قلبه بعد شتاته وفرحة

من لم يذق تلك المرارات . وقد سبقت الحكمة الإلهية أن المكاره أسباب اللذات والخيرات ، كما قال تعالى :

﴿ كُتب عليكم القتالُ وهو كُرْهٌ لكم وعَسى أنْ تكرهُوا شيْئاً وهو خيرٌ لكم وعسى أنْ تُحبُّوا شيْئاً وهو شرٌ لكم واللّهُ يعلمُ وأنتم لا تعلمُونَ ﴾ ..

وربمـا كان مكْـروه النفوس إلـى محبوبهـا سَـبباً ما مثـلُه سـببُ

يوضحه الوجه الثانى والعشرون : أن العقلاء قاطبة متفقون على استحسان إتعاب النفوس فى تحصيل كمالاتها من العلم النافع والعمل الصالح والأخلاق الفاضلة وطلب محمدة من ينفعهم حمده . وكل من كان أتعب فى تحصيل ذلك كان أحسن حالاً وأرفع قدراً . وكذلك يستحسنون إتعاب النفوس فى تحصيل الغنى والعز والشرف ، ويذمون القاعد عن ذلك وينسبونه إلى دناءة الهمَّة وخسة النفوس وضعة القدر .

دَعِ المكـارمَ لا تنهضْ لِبُغيتهـا واقعدْ فإنـك أنت الطاعـمُ الكاسى

وهذا التعب والكد يستلزم آلاماً وحصول مكاره ومشاق هى الطريق إلى تلك الكمالات . ولم يقدحوا بتحمل تلك فى حكمة من يحملها ، ولا يعدونه غائباً ، بل هو العقل الوافر ، ومن أمر غيره به فهو حكيم فى أمره ، ومن نهاه عن ذلك فهو سفيه عدو له . هذا فى مصالح المعاش ، فكيف بمصالح الحياة الأبدية الدائمة والنعيم المقيم ؟ كيف لا يكون الآمر بالتعب القليل فى الزمن اليسير الموصل إلى الخير الدائم حكيماً رحيماً محسناً ناصحاً لمن يأمره وينهاه عن ضده من الراحة واللذة التى تقطعه عن كماله ولذته ومسرته الدائمة ؟ هذا إلى ما فى أمره ونهيه من المصالح العاجلة التى بها سعادته وفلاحه وصلاحه ونهيه عما فيه مضرته وعطبه وشقاوته . فأوامر الرب تعالى رحمة وإحسان وشفاء ودواء وغذاء للقلوب وزينة للظاهر والباطن وحياة للقلب والبدن . وكم فى ضمنه من مسرة وفرحة ولذة وبهجة ونعيم وقرة عين .

فما يسميه هؤلاء تكاليف إنما هو قرة العيون وبهجة النفوس وحياة القلوب ونور العقول وتكميل للفطر ، وإحسان تام إلى النوع الإنسانى أعظم من إحسانه إليه بالصحة والعافية والطعام والشراب واللباس . فنعمته على عباده بإرسال الرسل إليهم وإنْزال كتبه عليهم ، وتعريفهم أمره ونهيه وما يحبه وما يبغضه أعظم النعم وأجلها وأعلاها وأفضلها . بل لا نسبة لرحمتهم بالشمس والقمر والغيث والنبات إلى رحمتهم

بالعلم والإيمان والشرائع والحلال والحرام . فكيف يقال أى حكمة فى ذلك ، وإنما هو مجرد مشقة ونصب بغير فائدة . فوالله إن من زعم ذلك وظنه فى أحكم الحاكمين لأضل من الأنعام وأسوأ حالاً من الحمير . ونعوذ بالله من الخذلان والجهل بالرحمن وأسمائه وصفاته .

وهل قامت مصالح الوجود إلا بالأمر والنهى وإرسال الرسل وإنزال الكتب . ولولا ذلك لكان الناس بمنزلة البهائم يتهارجون فى الطرقات ، ويتسافدون تسافد الحيوانات ، لا يعرفون معروفاً ، ولا ينكرون منكراً ، ولا يمتنعون من قبيح ، ولا يهتدون إلى صواب . وأنت ترى الأمكنة والأزمنة التى خفيت فيها آثار النبوة كيف حال أهلها وما دخل عليهم من الجهل والظلم والكفر بالخالق والشرك بالمخلوق واستحسان القبائح وفساد العقائد والأعمال . فإن الشرائع بتنزيل الحكيم العليم أنزلها وشرعها الذى يعلم ما فى ضمنها من مصالح العباد فى المعاش والمعاد ، وأسباب سعادتهم الدنيوية والأخروية ، فجعلها غذاءً ودواءً وشفاءً وعصمة وحصناً وملجأ وجُنة ووقاية ، وكانت بالقياس إلى مصالح الأبدان بمنزلة حكيم عالم ركب للناس أمراً يصلح لكل مرض ولكل ألم وجعله مع ذلك غذاء للأصحاء ، فمن يغذى به من الأصحاء غذاه ومن تداوى به من المرض شفاه . وشرائع الرب تعالى فوق ذلك وأجل منه ، وإنما هو تمثيل وتقريب . فلا أحسن من أمره ونهيه وتحليله وتحريمه . أمره قوت وغذاء وشفاء ، ونهيه حماية وصيانة . فلم يأمر عباده بما أمرهم به حاجة منه إليهم ولا عبثاً ، بل رحمة وإحساناً ومصلحة ، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلا منه عليهم ، بل حماية وصيانة عما يؤذيهم ويعود عليهم بالضرر إن تناولوه . فكيف يتوهم من له مسكة من عقل خلوها من الحكم والغايات المحمودة المطلوبة لأجلها ؟ ولهذا استدل كثير من العقلاء على النبوة بنفس الشريعة ، واستغنوا بها عن طلب المعجزة . وهذا من أحسن الاستدلال ، فإن دعوة الرسل من أكبر شواهد صدقهم . وكل من له خبرة بنوع من أنواع العلوم إذا رأى حاذقاً قد صنف فيه كتاباً جليلاً عرف أنه من أهل ذلك العلم بنظره فى كتابه . وهكذا كل من له عقل وفطرة سليمة وخبرة بأقوال الرسل ودعوتهم إذا نظر فى هذه الشريعة قطع قطعاً نظير القطع بالمحسوسات أن الذى جاء بهذه الشريعة رسول صادق ، وأن الذى شرعها أحكم الحاكمين . ولقد شهد لها عقلاء الفلاسفة بالكمال والتمام ، وأنه لم يطرق العالم ناموس أكمل

ولا أحكم . هذه شهادة الأعداء . وشهد لها من زعم أنه من الأولياء بأنها لم تشرع لحكمة ولا لمصلحة . وقالوا أى حكمة فى الإلزام بهذه التكاليف الشاقة المتعبة ، وأى مصلحة للمكلف فى ذلك ، وأى غرض للمكلف ، وما هى إلا محض المشيئة المجردة من قصد غاية أو حكمة .

ولو استحيى هؤلاء من العقلاء لمنعهم الحياء من تسويد القلوب والأوراق بمثل ذلك . وهل تركت الشريعة خيراً ومصلحة إلا جاءت به وأمرت به وندبت إليه ؟ وهل تركت شراً ومفسدة إلا نهت عنه ، وهل تركت لمفرح إفراحاً ، أو لمتعنت تعنتاً أو لسائل مطلبا ؟ فـ :

﴿ مَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ حُكْماً لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ ..

وعند نفاة الحكم أنه يجوز عليه ضد ذلك الحكم من كل وجه ؟ وأنه لا فرق بينه وبين ضده فى نفس الأمر إلا لمجرد التحكم والمشيئة . فلو اجتمعت حكمة جميع الحكماء من أول الدهر إلى آخره ثم قيست إلى حكمة هذه الشريعة الكاملة الحكيمة الفاضلة لكانت كقطرة من بحر . وإنما نعنى بذلك الشريعة التى أنزلها الله على رسوله وشرعها للأمة ودعاهم إليها ، لا الشريعة المبدلة ولا المؤولة ، ولا ما غلط فيه الغالطون وتأوله المتأولون . فإن هذين النوعين قد يشتملان على فساد وشر ، بل الشر والفساد الواقع بين الأمة من هاتين الشريعتين اللتين نسبتا إلى الشريعة المنزلة من عند الله عمداً أو خطأ . وإلا فالشريعة على وجهها خير محض ومصلحة من كل وجه ، ورحمة وحكمة ولطف بالمكلفين ، وقيام مصالحهم بها فوق قيام مصالح أبدانهم بالطعام والشراب ، فهى مكملة للفطر والعقول ، مرشدة إلى ما يحبه الله ويرضاه ، ناهية عما يبغضه ويسخطه ، مستعملة لكل قوة وعضو وحركة فى كماله الذى لا كمال له سواه ، آمرة بمكارم الأخلاق ومعاليها ، ناهية عن دنيئها وسفسافها .

واختصار ذلك أنه شرع استعمال كل قوة وكل عضو وكل حركة فى كمالها . ولا سبيل إلى معرفة كمالها على الحقيقة إلا بالوحى . فكانت الشرائع ضرورية فى مصالح الخلق . وضرورتها له فوق كل ضرورة تقدر . فهى أسباب موصلة إلى سعادة الدارين ، ورأس الأسباب الموصلة إلى حفظ صحة البدن وقوته واستفراغ أخلاطه . ومن لم يتصور الشريعة على هذه الصورة فهو من أبعد الناس عنها . وقد جعل الحكيم

العليم لكل قوة من القوى ، ولكل حاسة من الحواس ، ولكل عضو من الأعضاء ، كمالاً حسياً وكمالاً معنوياً . وفقد كماله المعنوى شر من فقد كماله الحسى . فكماله المعنوى بمنزلة الروح ، والحسى بمنزلة الجسم . فأعطاه كماله الحسى خلقاً وقدراً ، وأعطاه كماله المعنوى شرعاً وأمراً . فبلغ غاية السعادة والانتفاع بنفسه . فلم يدع للإحسان إليه والاعتناء بمصالحه وإرشاده إليها وإعانته على تحصيلها إفراحاً يفرحه ولا شفاء يطلبه ، بل أعطاه من ذلك ما لم يصل إليه إفراحه ولا تدرك معرفته .

ويكفى العاقل البصير الحى القلب فكرة فى فرع واحد من فروع الأمر والنهى ، وهو الصلاة وما اشتملت عليه من الحكم الباهرة ، والمصالح الباطنة والظاهرة ، والمنافع المتصلة بالقلب والروح والبدن ، والقوى التى لو اجتمع حكماء العالم قاطبة واستفرغوا قواهم وأذهانهم لما أحاطوا بتفاصيل حكمها وأسرارها وغاياتها المحمودة ، بل انقطعوا كأنهم دون أسرار الفاتحة ، وما فيها من المعارف الإلهية ، والحكم الربانية ، والعلوم النافعة ، والتوحيد التام ، والثناء على الله بأصول أسمائه وصفاته ، وذكر أقسام الخليقة باعتبار غاياتهم ووسائلهم ، وما فى مقدماتها وشروطها من الحكم العجيبة من تطهير الأعضاء والثياب والمكان ، وأخذ الزينة ، واستقبال بيته الذى جعله إماماً للناس ، وتفريغ القلب لله وإخلاص النية وافتتاحها بكلمة جامعة لمعانى العبودية دالة على أصول الثناء وفروعه مخرجة من القلب الالتفات إلى ما سواه والإقبال على غيره ، فيقدم بقلبه الوقوف بين يدى عظيم جليل أكبر من كل شيء وأجل من كل شيء بلا سبب فى كبريائه السموات وما أظلّت والأرض وما أقلّت والعوالم كلها ، عَنَتْ له الوجوه ، وخضعت له الرقاب ، وذلّت له الجبابرة ، قاهر فوق عباده ، ناظر إليهم ، عالم بما تكنُّ صدورهم ، يسمع كلامهم ، ويرى مكانهم ، لا يخفى عليه خافية من أمرهم . ثم أخذ فى تسبيحه وحمده وذكره تبارك اسمه وتعالى جده وتفرده بالإلهية . ثم أخذ فى الثناء عليه بأفضل ما يثنى عليه به من حمده وذكر ربوبيته للعالم وإحسانه إليهم ورحمته بهم وتمجيده بالملك الأعظم فى اليوم الذى لا يكون فيه ملك سواه حتى يجمع الأولين والآخرين فى صعيد واحد ويدينهم بأعمالهم ، ثم إفراده بنوعى التوحيد توحيد ربوبيته استعانة به ، وتوحيد إلهيته عبودية له . ثم سؤاله أفضل مسئول وأجل مطلوب على الإطلاق وهو هداية الصراط المستقيم الذى نصبه لأنبيائه ورسله وأتباعهم وجعله صراطاً موصلاً لمن سلكه إليه وإلى جنته وأنه صراط من اختصهم

بنعمته بأن عرفهم الحق وجعلهم متبعين له ، دون صراط أمة الغضب الذين عرفوا الحق ولم يتبعوه ، وأهل الضلال الذين ضلوا عن معرفته واتباعه . فتضمنت تعريف الرب ، والطريق الموصل إليه ، الغاية بعد الوصول . وتضمنت الثناء ، والدعاء ، وأشرف الغايات وهى العبودية ، وأقرب الوسائل إليها وهى الاستعانة مقدماً فيها [الغاية] على الوسيلة والمعبود المستعان على الفعل إيذاناً لاختصاصه وأن ذلك لا يصلح إلا له سبحانه . وتضمنت ذكر الإلهية والربوبية والرحمة ، فيثنى عليه ويعبد بإلهيته ، ويخلق ويرزق ويميت ويحيى ويدبر الملك ويضل من يستحق الإضلال ويغضب على من يستحق الغضب بربوبيته وحكمته ، وينعم ويرحم ويجود ويعفو ويغفر ويهدى ويتوب برحمته .

فلله كم فى هذه السورة من أنواع المعارف والعلوم والتوحيد وحقائق الإيمان .

ثم يأخذ بعد ذلك فى تلاوة ربيع القلوب وشفاء الصدور ونور البصائر وحياة الأرواح وهو كلام رب العالمين فيحل به فى ما شاء من روضات مونقات وحدائق معجبات ، زاهية أزهارها مونقة ثمارها قد ذللت قطوفها تذليلاً وسهلت لمتناولها تسهيلاً ، فهو يجتنى من تلك الثمار خيراً يؤمر به ، وشراً ينهى عنه ، وحكمة وموعظة وتبصرة وتذكرة وعبرة وتقريراً لحق ، ودحضاً لباطل ، وإزالة لشبهة ، وجواباً عن مسئلة ، وإيضاحاً لمشكل ، وترغيباً فى أسباب فلاح وسعادة ، وتحذيراً من أسباب خسران وشقاوة ، ودعوة إلى هدى ، ورداً عن ردى ، فتنزل على القلوب نزول الغيث على الأرض التى لا حياة لها بدونه ، ويحل منها محل الأرواح من أبدانها . فأى نعيم وقرة عين ولذة قلب وابتهاج وسرور لا يحصل له فى هذه المناجاة والرب تعالى يسمع لكلامه جارياً على لسان عبده ويقول : حمدنى عبدى ، أثنى على عبدى ، ومجدنى عبدى ، ثم يعود إلى تكبير ربه عز وجل فيجد ربه عهد التذكرة كونه أكبر من كل شيء بحق عبوديته وما ينبغى أن يعامل به . ثم يرجع جاثياً له ظهره خضوعاً لعظمته وتذللاً لعزته واستكانة لجبروته مسبحاً له بذكر اسمه العظيم . فنزه عظمته عن حال العبد وذله وخضوعه ، وقابل تلك العظمة بهذا الذل والانحناء والخضوع ، قد تطامن وطأطأ رأسه وطوى ظهره وربه فوقه يرى خضوعه وذله ، ويسمع كلامه ، فهو ركن تعظيم وإجلال كما قال ﷺ : « أما الركوع فعظموا فيه الرب » ثم عاد إلى حاله من القيام حامداً لربه مثنياً عليه بأكمل محامده وأجمعها وأعمها ، مثنياً عليه بأنه أهـل

الثناء والمجد ، معترفاً بعبوديته ، شاهداً بتوحيده وأنه لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع ، وأنه لا ينفع أصحاب الجدود والأموال والحظوظ جدودهم عنده ولو عظمت ، ثم يعود إلى تكبيره ويخر له ساجداً على أشرف ما فيه وهو الوجه فيعفره فى التراب ذلاً بين يديه ومسكنة وانكساراً وقد أخذ كل عضو من البدن حظه من هذا الخضوع حتى أطراف الأنامل ورؤوس الأصابع . وندب له أن يسجد معه ثيابه وشعره فلا يكفيه ، وأن يكون بعضه محمولاً على بعض ، وأن يتأسر التراب بجبهته ، وينال قبل وجهة المصلى ، ويكون رأسه أسفل ما فيه تكميلاً للخضوع والتذليل لمن له العز كله والعظمة كلها . وهذا أيسر من حقه على عبده . فلو دام كذلك من حين خلق إلى أن يموت لما أدى حق ربه عليه . ثم أمر أن يسبح ربه الأعلى فيذكر علوه سبحانه فى حال سفوله هو ينزهه عن مثل هذه الحال . وإن من هو فوق كل شيء وعال على كل شيء ينزه عن السفول بكل معنى ، بل هو الأعلى بكل معنى من معانى العلو . ولما كان هذا غاية ذل العبد وخضوعه وانكساره كان أقرب ما يكون الرب منه فى هذه الحال . فأمر أن يجتهد فى الدعاء لقربه من القريب المجيب . وقد قال تعالى :

﴿ واسْجُدْ واقْتَرِبْ ﴾ ..

وكأن الركوع كالمقدمة بين يدى السجود والتوطئة له . فينتقل من خضوع إلى خضوع أكمل وأتم منه وأرفع شأناً . وفصل بينهما بركن مقصود فى نفسه يجتهد فيه بالحمد والثناء والتمجيد ، وجعل بين خضوع قبله وخضوع بعده . وجعل خضوع السجود بعد الحمد والثناء والمجد ، كما جعل خضوع الركوع بعد ذلك . فتأمل هذا الترتيب العجيب ، وهذا التنقل فى مراتب العبودية ، كيف ينتقل من مقام الثناء على الرب بأحسن وأصافه وأسمائه وأكمل محامده إلى من له خضوعه وتذلله أن له هذا الثناء . ويستصحب فى مقامه خضوعه بما يناسب ذلك المقام ويليق به فيذكر عظمة الرب فى حال خضوعه وعلوه فى حال سفوله . ولما كان أشرف أذكار الصلاة القرآن شرع فى أشرف أحوال الإنسان وهى هيئة القيام التى قد انتصب فيها قائماً على أحسن هيئة . ولما كان أفضل أركانها الفعلية السجود شرع فيها بوصف التكرار وجعل خاتمة الركعة وغايتها التى انتهت إليها مطابق افتتاح الركعة بالقرآن واختتامها بالسجود أول سورة افتتح بها الوحى فإنها بدئت بالقراءة وختمت بالسجود . وشرع له بين هذين الخضوعين أن يجلس جلسة العبيد ويسأل ربه أن يغفر له ويرحمه ويرزقه

ويهديه ويعافيه . وهذه الدعوات تجمع له خير دنياه وآخرته . ثم شرع له تكرار هذه الركعة مرة بعد مرة كما شرع تكرار الأذكار والدعوات مرة بعد مرة ليستعد بالأول لتكميل ما بعده ويجبر بما بعده ما قبله ، وليشبع القلب من هذا الغذاء ، وليأخذ زاده ونصيبه وافراً من الدواء ليقاومه ، فإن منزلة الصلاة من القلب منزلة الغذاء والدواء . فإذا تناول الجائع الشديد الجوع من اللقمة أو اللقمتين كان غناؤها عنه وسدها من جوعه يسيراً جداً . وكذلك المرض الذى يحتاج إلى قدر يغنى من الدواء إذا أخذ منه المريض قيراطاً من ذلك لم يزل مرضه بالكلية وأزال بحسبه . فما حصل الغذاء أو الشفاء للقلب بمثل الصلاة ، وهى لصحته ودوائه بمنزلة غذاء البدن ودوائه . ثم لما أكمل صلاته شرع له أن يقعد قعدة العبد الذليل المسكين لسيده ، ويثنى عليه بأفضل التحيات ويسلم على من جاء بهذا الحظ الجزيل ومن نالته الأمة على يديه ، ثم يسلم على نفسه وعلى سائر عباذ الله المشاركين له فى هذه العبودية ، ثم يتشهد شهادة الحق ، ثم يعود فيصلى على من علم الأمة هذا الخير ودلهم عليه . ثم شرع له أن يسأل حوائجه ويدعو بما أحب مادام بين يدى ربه مقبلاً عليه . فإذا قضى ذلك أذن له فى الخروج منها بالتسليم على المشاركين له فى الصلاة .

هذا إلى ما تضمنته الأحوال والمعارف من أول المقامات إلى آخرها . فلا تجد منزلة من منازل السير إلى الله ولا مقاماً من مقامات العارفين إلا وهو فى ضمن الصلاة . وهذا الذى ذكرناه من شأنها كقطرة من بحر . فكيف يقال إنها تكليف محض لم يشرع لحكمة ولا لغاية قصدها الشارع ، بل هى محض كلفة ومشقة مستندة إلى محض المشيئة ، لا لغرض ولا لفائدة البتة ، بل مجرد قهر وتكليف وليس سبباً لشىء من مصالح الدنيا والآخرة .

ثم تأمل أبواب الشريعة ووسائلها وغاياتها كيف تجدها مشحونة بالحكم المقصودة والغايات الحميدة التى شرعت لأجلها التى لولاها لكان الناس كالبهائم بل أسوأ حالاً . فكم فى الطهارة من حكمة ومنفعة للقلب والبدن وتفريج للقلب وتنشيط للجوارح وتخفيف من أحمال ما أوجبته الطبيعة وألقاه عن النفس من درن المخالفات ، فهى منظفة للقلب والروح والبدن ، وفى غسل الجنابة من زيادة النعومة والإخلاف على البدن نظير ما تحلل منه بالجنابة ما هو من أنفع الأمور .

وتأمل كون الوضوء فى الأطراف التى هى محل الكسب والعمل . فجعل فى الوجه الذى فيه السمع والبصر والكلام والشم والذوق . وهذه الأبواب هى أبواب المعاصى والذنوب كلها ، منها يدخل إليها . ثم جعل فى اليدين وهما طرفاه وجناحاه اللذان بهما يبطش ويأخذ ويعطى . ثم فى الرجلين اللتين بهما يمشى ويسعى . ولما كان غسل الرأس مما فيه أعظم حرج ومشقة جعل مكانه المسح وجعل ذلك مخرجاً للخطايا من هذه المواضع حتى يخرج مع قطر الماء من شعره وبشرته . كما ثبت عن النبى ﷺ من حديث أبى هريرة قال : « إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينه مع الماء ، أو مع آخر قطر الماء ، فإذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كانت تبطشها يداه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، فإذا غسل رجليه خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء ، حتى يخرج نقياً من الذنوب » رواه مسلم . وفى صحيح مسلم أيضاً عن عثمان بن عفان قال : قال رسول الله ﷺ : « من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياه حتى تخرج من تحت أظفاره » . فهذا من أجل حكم الوضوء وفوائده .

وقال نفاة الحكمة إنه تكليف ومشقة وعناء محض لا مصلحة فيه. ولا حكمة شرع لأجلها . ولو لم يكن فى مصلحته وحكمته إلا أنه سيماء هذه الأمة وعلامتهم فى وجوههم وأطرافهم يوم القيامة بين الأمم ليست لأحد غيرهم ، ولو لم يكن فيه من المصلحة والحكمة إلا أن المتوضىء يطهر يديه بالماء وقلبه بالتوبة ليستعد للدخول على ربه ومناجاته والوقوف بين يديه طاهر البدن والثوب والقلب ، فأى حكمة ورحمة ومصلحة فوق هذا . ولما كانت الشهوة تجرى فى جميع البدن حتى إن تحت كل شعرة شهوة سرى غسل الجنابة إلى حيث سرت الشهوة ، كما قال النبى ﷺ : « إن تحت كل شعرة جنابة » فأمر أن يوصل الماء إلى أصل كل شعرة فيبرد حرارة الشهوة فتسكن النفس وتطمئن إلى ذكر الله وتلاوة كلامه والوقوف بين يديه . فوالله لو أن أبقراط ومن دونه أوصوا بمثل هذا لخضع أتباعهم لهم فيه وعظموهم عليه غاية التعظيم وأبدوا له من الحكم والفوائد ما قدروا عليه . ثم لما كان العبد خارج الصلاة مهمل جوارحه قد أسامها فى مراتع الشهوات والحظوظ أمر العبودية بجميع جوارحه كلها على ربه وتأخذ بحظها من عبوديته ، فيسلم قلبه وبدنه وجوارحه وحواسه وقواه لربه عز وجل ، واقفاً بين يديه مقبلاً بكله عليه ، معرضاً عمن سواه ، متنصلاً من إعراضه

عنه وجنايته على حقه . ولما كان هذا طبعه وذاته أمر أن يجدد هذا الركوع إليه والإقبال عليه وقتاً بعد وقت لئلا يطول عليه الأمد فينسى ربه وينقطع عنه بالكلية . وكانت الصلاة من أعظم نعم الله عليه وأفضل هداياه التى ساقها إليه . فأبى نفاة الحكمة إلا جعلها كلفة وعناءً وتعباً لا لحكمة ولا لمصلحة البتة إلا مجرد القهر والمشيئة .

وقد فتح ذلك الباب فسق الشريعة كلها من أولها إلى آخرها هذا المساق ، واستدل بما ظهر لك على ما خفى عنك . ولعل الحكمة فيما لم تعلمه أعظم منها فيما علمته . فإن الذى علمته على قدر عقلك وفهمك ، وما خفى عنك فهو فوق عقلك وفهمك . ولو تتبعنا تفصيل ذلك لجاء عدة أسفار فيكتفى منه بأدنى بيِّنة والله المستعان .

الوجه الثالث والعشرون : أن هذه الجمادات والحيوانات المختلفة الأشكال والمقادير والصفات والمنافع والقوى والأغذية والنباتات التى هى كذلك فيها من الحكم والمنافع ما قد أكثرت الأمم فى وصفه وتجربته على مر الدهور ، ومع ذلك فلم يصلوا منه إلا إلى أيسر شيء وأقله . بل لو اتفق جميع الأمم لم يحيطوا علماً بجميع ما أودع واحد من ذلك النوع من الحكم والمصالح . هذا إلى ما فى ضمن ذلك من الاعتبار والدلالة الظاهرة على وجود الخالق ومشيئته واختياره وعلمه وقدرته وحكمته . فإن المادة الواحدة لا تحتمل بنفسها هذه الصور الغريبة والأشكال المتنوعة والمنافع والصفات . ولو تركبت مع غيرها فليس حدوث هذه الأنواع والصور بنفس التركيب أيضاً ولا هو مفيض له . فحصول هذا التنوع والتفاوت والاختلاف فى الحيوان والنبات من أعظم آيات الرب تعالى ، ودلائل ربوبيته وقدرته وحكمته وعلمه وأنه فعال لما يريد اختياراً ومشيئة . فتنويع مخلوقاته وحدوثها شيئاً بعد شيء من أظهر الدلالات . وتأمل كيف أرشد القرآن إلى ذلك فى غير موضع كقوله تعالى :

﴿ وفى الأرضِ قِطَعٌ مُتجاوِراتٌ وجنَّاتٌ من أعنابٍ وزَرْعٌ ونَخيلٌ صِنْوانٌ وغيرُ صِنْوانٍ يُسقى بماءٍ وَاحِدٍ ونُفضِّلُ بعضَها على بعضٍ فى الأُكُلِ إنَّ فى ذلك لآياتٍ لقومٍ يَعقلُونَ ﴾ ..

وقوله تعالى :

﴿ إنَّ فى خَلْقِ السَّمواتِ والأرضِ واختلافِ الليلِ والنَّهارِ والفُلْكِ الَّتى تَجْرِى فى البحْرِ بما يَنفعُ الناسَ وما أنزلَ اللهُ من السَّماءِ من مَاءٍ فأحْيَا به الأرضَ بعد مَوْتِها وبَثَّ فيها من كلِّ دابَّة وتَصْرِيفِ الرِّياحِ والسَّحابِ المسَخَّرِ بين السَّماءِ والأرضِ لآياتٍ لقومٍ يَعْقلُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ ومنْ آياتِه خَلْقُ السمواتِ والأرضِ واختلافُ ألْسنتِكم وألوانِكم إنَّ فى ذلكَ لآياتٍ للعَالمينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ هو الَّذى أنزلَ من السماءِ ماءً لكم منه شَرابٌ ومنْه شَجَرٌ فيه تُسِيمُونَ * يُنبتُ لكم به الزَّرعَ والزَّيتونَ والنَّخيلَ والأعْنابَ ومن كُلِّ الثَّمراتِ إنَّ فى ذلكَ لآيةً لقومٍ يَتفكَّرونَ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ واللهُ خلقَ كلَّ دَابَّةٍ من مَاءٍ فَمنْهم مَنْ يَمْشِى على بَطْنِه ومنْهم مَنْ يَمْشى على رِجْلينِ ومنهم مَنْ يَمْشى عَلى أربعٍ يَخلقُ اللهُ ما يَشاءُ إنَّ اللهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَديرٌ ﴾ ..

فتأمل كيف نبه سبحانه باختلاف الحيوانات فى المشى مع اشتراكها فى المادة على الاختلاف فيما وراء ذلك من أعضائها وأشكالها وقواها وأفعالها وأغذيتها ومساكنها ، فنبه على الاشتراك والاختلاف ، فيشير إلى يسير منه ، فالطير كلها تشترك فى الريش والجناح وتتفاوت فى ما وراء ذلك أعظم تفاوت ، واشتراك ذوات الحوافر فى الحافر كالفرس والحمار والبغل وتفاوتها فى ما وراء ذلك ، واشتراك ذوات الأظلاف فى الظلف وتفاوتها فى غير ذلك ، واشتراك ذوات القرون فيها وتفاوتها فى الخلق والمنافع والأشكال ، واشتراك حيوانات الماء فى كونها سابحة تأوى فيها وتتكون فيها وتفاوتها أعظم تفاوت عجز البشر إلى الآن عن حصره ، واشتراك الوحوش فى البعد عن الناس والتفاوت عنهم وعن مساكنهم وتفاوتها فى صفاتها وأشكالها وطبائعها وأفعالها أعظم تفاوت يعجز البشر عن حصره ، واشتراك الماشى منها على بطنه فى ذلك وتفاوت نوعه ، واشتراك الماشى على رجلين فى ذلك وتفاوت نوعه أعظم تفاوت . وكل من

هذه الأنواع له علم وإدراك وتحيل على جلب مصالحه ودفع مضاره يعجز كثير منها نوع الإنسان . فمن أعظم الحكم الدالة الظاهرة على معرفة الخالق الواحد المستولى بقوته وقدرته وحكمته على ذلك كله بحيث جاءت كلها مطيعة منقادة منساقة إلى ما خلقها له على وفق مشيئته وحكمته ، وذلك أدل شيء على قوته القاهرة وحكمته البالغة وعلمه الشامل ، فيعلم إحاطة قدرة واحدة وعلم واحد وحكمة واحدة ، أعنى بالنوع ، من قادر واحد حكيم واحد ، بجميع هذه الأنواع وأضعافها مما لا تعلمه العقول البشرية ، كما قال :

﴿ ويَخلقُ ما لا تَعلمُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ فلَا أقْسِمُ بِما تُبصِرُونَ * وما لا تُبصِرونَ ﴾ ..

فيجمع غايات فعله وحكمة خلقه وأمره إلى غاية واحدة هى منتهى الغايات وهى إلهية الحق التى كل إلهية سواها فهى باطل ومحال ، فهى غاية الغايات ، ثم ينزل منها إلى غايات أخر هى وسائل بالنسبة إليها وغايات بالنسبة إلى ما دونها .

﴿ وأنَّ إلى ربِّك المُنتَهى ﴾ ..

فليس وراءه معلوم ولا مطلوب ولا مذكور إلا العدم المحض . وليس فى الوجود إلا الله ومفعولاته ، وهى آثار أفعاله ، وأفعاله آثار صفاته ، وصفاته قائمة به من لوازم ذاته .

والمقصود أن الغايات المطلوبة العلم بإحاطة علم واحد من عالم واحد ، وفعل واحد من فاعل واحد ، وقدرة واحدة من قادر واحد ، وحكمة واحدة من حكيم واحد ، بجميع ما فيه على اختلاف ما فيه . واجتمعت غايات فعله وأمره إلى غاية واحدة . وذلك من أظهر أدلة توحيد الإلهية كما ابتدأت كلها من خالق واحد وقادر واحد ورب واحد . ودل على الأمرين ، أعنى توحيد الربوبية والإلهية ، النظام الواحد والحكمة الجامعة للأنواع المختلفة مع ضدها وتعذرها . ودل افتقار بعضها إلى بعض وتشبك بعضها ببعض ومعاونة بعضها ببعض وارتباطه به على أنها صنع فاعل واحد ورب واحد . فلو كان معه آلهة وأرباب غيره كما لا ترضى ملوك الدنيا أن يحتاج مملوك أحدهم إلى مملوك غيره مثله ، لما فى ذلك من النقص والعيب المنافى لكمال الاقتدار

والغناء . ودل انتظامها فى الوجود ، ووقوعها فى ثباتها واختلافها على أكمل الوجوه وأحسنها ، على انتهائها إلى غاية واحدة ومطلوب واحد هو إلهها الحق ومعبودها الأعلى الذى لا إله لها غيره ولا معبود لها سواه . فتأمل كيف دل اختلاف الموجودات وثباتها واجتماعها فيما اجتمعت فيه وافتراقها فيما افترقت على إله واحد ورب واحد ودلت على صفات كماله ونعوت جلاله . فالموجودات بأسرها كعسكر واحد له ملك واحد وسلطان واحد يحفظ بعضه ببعض ، وينظم مصالح بعضه ببعض ، ويسد خلل بعضه ببعض ، فيمد هذا بهذا ، ويقوى هذا بهذا ، وينقص من هذا فيزيده فى الآخر :

﴿ يُولِجُ الليلَ فى النَّهارِ ويُولِجُ النهارَ فى الليلِ ﴾ ..

و ﴿ يُخرِجَ الحى منَ الميِّتِ ويخرجُ الميِّتَ من الحَىِّ ﴾ ..

ويبيد هذا فينشيء مكانه من جنسه ما يقوم مقامه ويسد مسده ، فيشهد حدوث الثانى أن الذى أحدثه وأوجده هو الذى أحدث الأول لا غيره ، وأن حكمته لم تتغير ، وعلمه لم ينقص ، وقدرته لم تضعف ، وأنه لا يتغير بتغيير ما يغير منها ، ولا يضمحل باضمحلاله ، ولا يتلاشى بتلاشيه ، بل هو الحى القيوم العزيز الحكيم . هذا إلى ما فى لوازم مكبرها وانتظام بعضها ببعض وما يصدر عنها من الأفعال والآثار من حكم وأفعال أخرى وغايات أخر حكمها حكم موادها وحواملها ، كما نشاهده فى أشخاصها وأعيانها . مثال ذلك فى أحدوثه واحدة أنك ترى المعدة تشاق الغذاء وتجتذبه إليها ، فانظر لوازم ذلك قبل تناوله ولوازمه بعد تناوله ، وما يترتب على تلك اللوازم من عمارة الدنيا . فإذا جذبته إليها أنضجته وطبخته كما تنضج القدر ما فيها فتنضجه الإنضاج الذى تعده لتغذى جميع أجزاء البدن وقواه وأرواحه به ، وهى إذا أنضجته لأجل نصيبها الذى ينالها منه فهو قليل من كثير بالنسبة إلى انتفاع غيرها به فيدفع ما فضل عن غذائها عنها إلى من هو شديد الحاجة إليه على قدر حاجته من غير أن يقصد ذلك أو يشعر به ، ولكن قد قصده وأحكمه من هو بكل شيء عليم وعلى كل شيء قدير ، يدبره بحكمته ولطفه ، وساقه فى المجارى التى لا تنفذ فيها الإبر لدقة مسالكها حتى أوصله إلى المحتاج إليه الذى لا صلاح له إلا بوصوله إليه . وكانت طبيعة الكبد ومزاجها فى ذلك تلى طبيعة المعدة وفعلها يلى فعلها . وكذلك

الأمعاء وباقى الأعضاء ، كالكبد للقلب فى إعداد الغذاء ، والقلب للرئة ، والرئة للقلب فى إعداد الهواء وإصلاحه . فالأعضاء الموجودة فى الشخص إذا تأملتها وتأملت أفعالها ومنافعها وما تضمنه كل واحد منها من حكمة اختصت به كشكله ووصفه ومزاجه ووضعه من الشخص بذلك الموضع المعين علمت علماً يقيناً أن ذلك صادر عن خالق واحد ومدبر واحد وحكيم واحد .

فانتقل من هذا إلى أشخاص العالم شخصاً شخصاً من النوع الإنسانى تجد الحكمة الواحدة الظاهرة فى تلك الأفراد الكثيرة قد نفعت بعضهم ببعض ، وأعانت بعضهم ببعض ، حارثاً لزارع ، وزارعاً لحاصد ، وحائكاً لخياط ، وخياطاً لنجار ، ونجاراً لبناء . فهذا يعين هذا بيده ، وهذا برجله ، وهذا يعينه بعينه ، وهذا بأذنه ، وهذا بلسانه ، وهذا بماله . وإذ لا يقدر أحدهم على جميع مصالحه ولا يقوم بحاجاته ولا توجد فى كل واحد منهم جميع خواص نوعه ، فهم بأشخاصهم الكثيرة كإنسان واحد يقوم بعضه بمصالح بعض ، قد كمل خواص الإنسانية فى صفاته وأفعاله وصنائعه وما يراد منه . فإن الواحد منهم لا يفى بأن يجمع جميع الفضائل العلمية والعملية والقوة والبقاء ، فجعل ذلك فى النوع الإنسانى بجملته . والله سبحانه قد فرق كمالات النوع فى أشخاصه ، وجعل لكل شخص منها ما هو مستعد قابل له بحيث لو قبل أكثر من ذلك لأعطاه فإنه جواد لذاته ، قد فاض جوده وخيره على العالم كله ، وفضل عنه أضعاف ما فاض عليه ، فهو يفيضه على تعاقب الآنات أبداً ، وكذلك يفضل فى الجنة فضل عن أهلها فينشىء لها خلقاً يسكنهم فضلها . وإنما يتخصص فضله بحسب استعداد العوامل والمعدات . وذلك بمشيئته وحكمته ، فهو الذى أوجدها ، وهو الذى أعدها ، وهو الذى أمدها . ولما كان جوده وفضله أوسع من حاجة الخلق لم يكن بدٌّ من بقاء كثير منه مبذولاً فى الوجود مهملاً . وهذا كضوء الشمس مثلاً ، فإن مصالح الحيوان لا تتم إلا به ، وهى تشرق على مواضع فضلت عن حوائج بنى آدم والحيوان . وكذلك المطر والنبات وسائر النعم ، ومع ذلك فلم يعطل وجودها عن حكم ومصالح وعبر ودلالات . وعطاء الرب ونعمه أوسع من حوائج خلقه ، فلابد أن يبقى فى المياه والأقوات والنبات وغير ذلك أجزاء مهملة . ولا يقال ما الحكمة فى خلقها . فإن هذا سؤال جاهل ظالم ، فإن الحكمة فى خلق الأرض وما عليها ظاهرة لكل بصير ، والمعمور بعضها لا كلها ، والرب

تعالى واسع الجود دائمه ، فجوده وخيره عام دائم ، فلا يكون إلا كذلك ، فإن ذلك من لوازم علمه وقدرته وحكمته ولعلمه وقدرته وحكمته العموم والشمول والكمال المطلق بكل اعتبار . فيعلم من استقراء العالم وأحواله انتهاؤه إلى عالم واحد ، وقادر واحد ، وحكيم واحد ، أتقن نظامه أحسن الإتقان وأوجده على أتم الوجود .

وهو سبحانه نظام أفعال الفاعلين مع كثرتها ، ورابط بعضها ببعض ، ومعين بعضها ببعض ، وجاعل بعضها سبباً لبعض ، وغاية لبعض . وهذا من أدل الدليل على أنه خالق واحد ، ورب واحد ، وقادر واحد ، دل على قدرته كثرة أفعاله وتنوعها فى الوقت الواحد وتعاقبها على تتالى الآنات وتعين تصرفاته فى مخلوقاته على كثرتها . ودل على علمه وحكمته كون كل شىء كبير وصغير ودقيق وجليل داخلاً فى النظام الحكمى . ليس منها شىء حتى مسام الشعر فى الجلد ومراشح اللعاب فى الفم ومجارى الشعب الدقيقة من العروق فى أصغر الحيوانات التى تعجز عنها أبصارنا ولا تنالها قدرتنا ، وهذا فيما دق لصغره وفيما جل لعظمه ، كالرياح الحاملة للسحب إلى الأرض الجرز التى لا نبات بها فيمطرها عليها فيخرج بها نباتاً ويحيى بها حيواناً ويجعل فيها جزئين من الطعام والشراب والأقوات والأدوية ، دع ما فوق ذلك من تسخير الشمس والقمر والنجوم واختلاف مطالعها ومغاربها لإقامة دولة الليل والنهار وفصول العام التى بها نظام مصالح من عليها .

فإذا تأملت العالم وجدته كالبيت المبنى المعد ، فيه جميع عباده ، فالسماء سقفه ، والأرض بساطه ، والنجوم زينته ، والشمس سراجه ، ومصالح سكانه ، والليل سكنهم ، والنهار معاشهم ، والمطر سقياهم ، والنبات غذاؤهم ، ودواؤهم وفاكهتهم ، والحيوان خدمهم ومنه قوتهم ولباسهم ، والجواهر كنوزهم وذخائرهم ، كل شىء منها لما يصلح له ، فضروب النبات لجميع حاجاتهم ، وصنوف الحيوانات معدة لجميع مصالحهم . وذلك أدل دليل على وحدانية خالقه وقدرته . فلم يكن لون السماء أزرق اتفاقاً ، بل لحكمة باهرة . فإن هذا اللون أشد الألوان موافقة للبصر حتى إن فى وصف الأطباء لمن أصابه ما أضر ببصره أو كلَّ بصرُه إدمان النظر إلى الخضرة وما قرب منها إلى السواد . فجعل أحكم الحاكمين أديم السماء بهذا اللون ليمسك الأبصار الراجعة فلا ينكأ فيها . فهذا الذى أدركه الناس بعد الفكر والتجربة قد وجد مفروغاً منه فى الخلقة . ولم يكن طلوع الشمس وغروبها على هذا النظام لغير علة

ولا حكمة مطلوبة . فكم من حكمة ومصلحة فى ذلك من إقامة الليل والسكن فيه والنهار والمعاش فيه . فلو جعل الله عليهم الليل سرمداً لتعطلت مصالحهم وأكثر معايشهم .

والحكمة فى طلوعها أظهر من أن تنكر . ولكن تأمل الحكمة فى غروبها ، إذ لولا ذلك لم يكن للناس هدوء ولا قرار ولا راحة ، وكان الكد الدائم بتكافؤ أبدانهم وتسرع فسادها ، وكان ما على الأرض يحرق بدوام شروق الشمس من حيوان ونبات . فصار النور والظلمة على تضادهما متعاونين متظاهرين على ما فيه صلاح العالم وقوامه ونظامه .

وكذلك الحكمة فى ارتفاع الشمس وانحطاطها لإقامة هذه الأزمنة الأربعة وما فى ذلك من الحكمة . فإن فى الشتاء تغور الحرارة فى الشجر والنبات فيتولد من ذلك مواد الثمار وتكيف الهواء ، فتنشأ منه السحاب ويحدث المطر الذى به حياة الأرض والحيوان ، وتشتد أفعال الحيوان وتقوى الأفعال الطبيعية . وفى الربيع تتحرك الطبائع ، وتظهر المواد الكامنة فى الشتاء . وفى الصيف يسخن الهواء فتنضج الثمار ، ويتحلل فضول الأبدان ، ويجف وجه الأرض فتهيأ للبناء وغيره . وفى الخريف يصفو الهواء ويعتدل فيذهب بسورة حر الصيف وسمومه . إلى أضعاف أضعاف ذلك من الحكم .

وكذلك الحكمة فى تنقل الشمس ، فإنها لو كانت واقفة فى موضع واحد لفاتت مصالح العالم ولما وصل شعاعها إلى كثير من الجهات ، لأن الجبال والجدران يحجبانها عنها . فاقتضت الحكمة الباهرة أن جعلت تطلع أول النهار من المشرق وتشرق على ما قابلها من وجه الغرب ، ثم لا تزال تغشى وجهاً بعد وجه حتى تنتهى إلى الغرب فتشرق على ما استتر عنها أول النهار فتأخذ جميع الجهات منها قسطا من النفع . وكذلك الحكمة الباهرة فى انتهاء مقدار الليل والنهار إلى هذا الحد ، فلو زاد مقدار أحدهما زيادة عظيمة لتعطلت المصالح والمنافع وفسد النظام .

وكذلك الحكمة فى ابتداء القمر دقيقاً ثم أخذه فى الزيادة حتى يكمل ثم يأخذ فى النقصان حتى يعود إلى حالته الأولى . فكم فى ذلك من حكمة ومصلحة ومنفعة للخلق . فإنهم بذلك يعرفون الشهور والسنين والآجال وأشهر الحج والتاريخ ومقادير

الأعمار ومدد الإجارات وغيرها . وهذا وإن كان يحصل بالشمس إلا أن معرفته بالقمر وزيادته ونقصانه أمر يشترك فيه الناس كلهم .

وكذلك الحكمة فى إنارة القمر والكواكب فى ظلمة الليل ، فإنه مع الحاجة إلى الليل وظلمته لهدوء الحيوان وبرد الهواء عليه وعلى النبات لم يجعل الليل ظلاماً محضاً لا ضياء فيه فلا يمكن فيه سفر ولا عمل . وربما احتاج الناس إلى العمل بالليل لضيق الوقت عليهم فى النهار ولشدة الحر فيتمكنون فى ضوء القمر من أعمال كثيرة ، وجعل نوره بارداً ليقاوم حرارة نور الشمس فيرد سمومه فيعتدل الأمر ، ويكسر كيفية كل منهما كيفية الآخر ، ويزيل ضررها .

وكذلك الحكمة فى خلق النجوم ، فإن فيها من الهداية فى البر والبحر والاستدلال على الأوقات وزينة السماء وغير ذلك ما لم يكن حاصلاً بمجرد الاتفاق ، كما يقوله نفاة الحكمة . واقتضت هذه الحكمة أن جعلت نوعين ، نوعاً منها يظهر وقتاً ويحتجب آخر ، ونوعاً آخر لا يزال ظاهراً غير محتجب ، بل جعل ظاهراً بمنزلة الأعلام التى يهتدى بها الناس فى الطرقات المجهولة وهم ينظرون إليها متى أرادوا ويهتدون بها إلى حيث شاءوا . وجعلت الحكمة فى النوع الأول الاستدلال بظهوره على أمور تعاديه متى طلع فى وقت يعنى دل على تلك الأمور . فقامت المصلحة والحكمة بالنوعين مع ما فى خلقهما من حكم أخرى ومصالح لا يهتدى إليها العباد . فما خلق الله شيئاً سدى .

وقد نظم الله سبحانه الحوادث الأرضية بالأزواج والأجرام العلوية أكمل نظام تعجز عقول البشر عن الإحاطة ببعضه . وقد استفرغت الأمم السابقة قوى أذهانها فى إدراك ذلك فلم تصل منه إلا إلى ما لا نسبة له إلى ما خفى عليها بوجه ما . وقد جعل الخلاق العليم سبحانه النجوم فرقتين ، فرقة منها لازمة مراكزها من الفلك ولا تسير إلا بسيره ، وفرقة أخرى مطلقة تنتقل فى البروج وتسير بأنفسها غير سير فلكها . فلكل منها مسيران مختلفان ، أحدهما عام مع الفلك نحو المغرب ، والآخر خاص لنفسه نحو المشرق . وقد شبه هذا النوع بنملة تدب على رحاً والرحا تدور ذات اليمين والنملة تدور ذات الشمال . فللنملة فى تلك الحال حركتان مختلفتان إحداهما حركة بنفسها تتوجه أمامها ، والأخرى بغيرها هى مقهورة عليها تبعاً للرحى تجذبها إلى خلفها . فلهذا النوع من النجوم حركتان مختلفتان على وزن وتقدير

لا يعدوه . فزعم نفاة الحكمة أن ذلك أمر اتفاق لا لحكمة ولا لغرض مقصود .

فإن قلت : فما الغرض المقصود بذلك ، وأى حكمة فيه ، قيل : استدل بما عرفت من الحكمة على ما خفى عنك منها . ولا تجعل ما خفى عليك دليلاً على بطلانها . مع أن من بعض الحكم فى ذلك أنها لو كانت كلها راتبة لبطلت الدلالات التى تكون من تنقل المتنقل منها ومسيرها فى كل واحد من البروج . كما يستدل على أمور كثيرة وحوادث جمة بتنقل الشمس والقمر والسيارات فى منازلها . ولو كانت كلها متنقلة لم يكن لمسيرها منازل تعرف ولا رسم يقاس عليه . فإنه إنما يقاس مسير المتنقلة منها بتنقلها فى البروج الراتبة ، كما يقاس سير السائر على الأرض بالمنازل التى يقطعها . وبالجملة فلو كانت كلها بحال واحدة لبطل النظام الذى اقتضته الحكمة التى جعلها هكذا . فذلك تقدير العزيز الحكيم وصنع الرب الحكيم . وكيف يرتاب ذو بصيرة أن ذلك كله تقدير مقدر حكيم أتقن ما صنعه وأحكم ما دبره ويعرف بما فيه من الحكم والمصالح والمنافع إلى خلقه . فشهدت العقول والفطر بأنه ذو الحكمة الباهرة والقدرة القاهرة والعلم التام المحيط ، وأنه لم يخلق ذلك باطلاً ولا من الحكمة عاطلاً .

وكذلك الحكمة فى تعاقب الحر والبرد على التدريج على أبدان الحيوان والنبات ، فإن قيامهما وكالهما لما كان بذلك اقتضت الحكمة الإلهية أن لا يدخل أحدهما على الآخر وهلة فلا يتحمله ، بل بالتدريج قليلاً قليلاً إلى أن ينتهى منتهاه ويحصل المقصود به من غير ضرر يعم . وهذا كله بأسباب هى منشأ الحكم والمصالح . فلا تبطل السبب بإثبات الحكمة ، ولا الحكمة بالسبب ، ولا السبب والحكمة بالمشيئة ، فتكون من الذين يبخس حظهم من العقل والسمع .

وكذلك الحكمة فى خلق النار على ما هى عليه كامنة فى حاملها ، فإنها لو كانت ظاهرة كالهواء والماء والتراب لأحرقت العالم وما فيه . ولم يكن بد من ظهورها فى الأحايين للحاجة إليها . فجعلت مخزونة فى الأجسام تورى عند الحاجة إليها فتمسك بالمادة والحطب ما احتيج إلى بقائها ثم تخبو إذا استغني عنها . فجعلت على خلقة وتقدير وتدبير حصل به الاستمتاع بها والانتفاع مع السلامة من ضررها . ثم فى النار خلة أخرى وهى أنها مما خص به الإنسان دون سائر الحيوان . فإن الحيوانات

لا تستعمل النار ولا تستمتع بها . ولما اقتضت الحكمة الباهرة ذلك اغتنت الحيوانات عنها فى لباسها وأقواتها فأعطيت من الشعور والأوبار ما يغنيها عنها وجعلت أغذيتها بالمفردات التى لا تحتاج إلى طبخ وخبز . ولما كانت الحاجة إليها شديدة جعل من الآلات والأسباب ما يتمكن به من إثارتها إذا شاء ومن إبطالها . ومن حكمها هذه المصابيح التى يوقدها الناس فيتمكنون بها من كثير حاجاتهم . ولولاها لكان نصف أعمارهم بمنزلة أصحاب القبور . وأما منافعها فى إنضاج الأغذية والأدوية والدفء فلا تخفى . وقد نبه تعالى على ذلك بقوله :

﴿ أفَرأيتمُ النَّارَ الَّتِى تُورونَ * أأنتُم أنْشأتُم شَجرتَها أم نحنُ المنشِئُونَ * نحنُ جَعلْناهَا تَذْكِرَةً ومَتاعاً للمُقْوِينَ ﴾ ..

أى تذكر بنار الآخرة فيحترز منها ويستمتع بها المقوون وهم النازلون بالفيفاء وهى الأرض الخالية . وخص هؤلاء بالذكر لشدة حاجتهم إليها فى خبزهم وطبخهم حيث لا يجدون ما يشترونه فيغنيهم عما يصنعونه بالنار .

وكذلك الحكمة فى خلق النسيم وما فيه من المصالح والعبر . فإنه حياة هذه الأبدان وقوامها من خارج ومن داخل . وفيه طرد هذه الأصوات فيؤديها إلى السامع . وهو الحامل لهذه الأراييح يؤديها إلى المسام وينقلها من موضع إلى موضع . وهو الذى يزجى السحاب ويسوقه من مكان إلى مكان على ظهره كالروايا على ظهور الإبل . وهو الذى يسير السحاب أولاً فيكون كسفاً متفرقة فيؤلف بينه ثانياً فيصير طبقاً واحداً ، ثم يلقحه ثالثاً كما يلقح الفحل الأنثى فيحمل الماء كما تحمل الأنثى من لقاح الفحل ، ثم يسوقه رابعاً إلى أحوج الأماكن والحيوان إليه ، ثم يعصره خامساً حتى يخرج ماؤه ، ثم يذرو ماءه بعد عصره سادساً حتى لا يسقط جملة فيهلك ما يقع عليه ، ثم يربى النبات سابعاً فيكون له بمنزلة الماء والغذاء ، ويجففه بحرارته ثامناً لئلا يعفن ولا يمكن بقاؤه . ولهذا اقتضت الحكمة الباهرة أن تكون الرياح مختلفة المهاب والصفات والطبائع . فزعم نفاة الحكمة أن هذا كله أمر اتفاق لا سبب ولا غاية له .

وهذا لو تتبعناه لجاء عدة أسفار . بل لو تتبعنا خلقة الإنسان وحده وما فيها من الحكم والغايات لعجزنا نحن وأهل الأرض عن الإحاطة بتفصيل ذلك . فلنرجع إلى جواب نفاة الحكمة والتعليل فنقول :

فى الوجه الرابع والعشرين : قولهم : أى حكمة فى خلق إبليس وجنوده ؟ . ففى ذلك من الحكم ما لا يحيط بتفصيله إلا الله . فمنها أن يكمل لأنبيائه وأوليائه مراتب العبودية بمجاهدة عدو الله وحزبه ، ومخالفته ومراغمته فى الله ، وإغاظته وإغاظة أوليائه ، والاستعاذة به منه واللجأ إليه أن يعيذهم من شره وكيده ، فيترتب لهم على ذلك من المصالح الدنيوية والأخروية ما لم يحصل بدونه . وقدمنا أن الموقوف على الشيء لا يحصل بدونه . ومنها خوف الملائكة والمؤمنين من ذنبهم بعد ما شاهدوا من حال إبليس ما شاهدوه . وسقوطه من المرتبة الملكية إلى المنزلة الإبليسية يكون أقوى وأتم . ولا ريب أن الملائكة لما شاهدوا ذلك حصلت لهم عبودية أخرى للرب تعالى ، وخضوع آخر ، وخوف آخر ، كما هو المشاهد من حال عبد الملك إذا رأوه قد أهان أحدهم الإهانة التى بلغت منه كل مبلغ وهم يشاهدونه ، فلا ريب أن خوفهم وحذرهم يكون أشد . ومنها أنه سبحانه جعله عبرة لمن خالف أمره وتكبر عن طاعته وأصر على معصيته ، كما جعل ذنب أبى البشر عبرة لمن ارتكب نهيه أو عصى أمره ثم تاب وندم ورجع إلى ربه ، فابتلى أبوى الجن والإنس بالذنب ، وجعل هذا الأب عبرة لمن أصر وأقام على ذنبه ، وهذا الأب عبرة لمن تاب ورجع إلى ربه . فلله كم فى ضمن ذلك من الحكم الباهرة والآيات الظاهرة . ومنها أنه محك امتحن الله به خلقه ليتبين به خبيثهم من طيبهم . فإنه سبحانه خلق النوع الإنسانى من الأرض وفيها السهل والحزن ، والطيب والخبيث ، فلابد أن يظهر فيهم ما كان فى مادتهم ، كما فى الحديث الذى رواه الترمذى مرفوعاً : « إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض فجاء بنو آدم على مثل ذلك منهم الطيب والخبيث والسهل والحزن » . وغير ذلك فما كان فى المادة الأصلية فهو كائن فى المخلوق منها . فاقتضت الحكمة الإلهية إخراجه وظهوره . فلابد إذاً من سبب يظهر ذلك . وكان إبليس محكاً يميز به الطيب من الخبيث ، كما جعل أنبياءه ورسله محكاً لذلك التميز . قال تعالى :

﴿ ما كانَ اللهُ لِيذرَ المؤمنين على ما أنتمُ عليه حتَّى يَمِيزَ الخبيثَ مِنَ الطَّيبِ ﴾ ..

١ فأرسل رسله إلى المكلفين وفيهم الطيب والخبيث ، فانضاف الطيب إلى الطيب والخبيث إلى الخبيث . واقتضت حكمته البالغة أن خلطهم فى دار الامتحان فإذا صاروا إلى دار القرار ميز بينهم وجعل لهؤلاء داراً على حدة ولهؤلاء داراً على حـدة .

حكمة بالغة وقدرة قاهرة . ومنها أن يظهر كمال قدرته فى خلق مثل جبريل والملائكة وإبليس والشياطين . وذلك من أعظم آيات قدرته ومشيئته وسلطانه . فإنه خالق الأضداد كالسماء والأرض ، والضياء والظلام ، والجنة والنار ، والماء والنار ، والحر والبرد ، والطيب والخبيث . ومنها أن خلق أحد الضدين من كمال حسن ضده . فإن الضد إنما يظهر حسنه بضده . فلولا القبيح لم تعرف فضيلة الجميل . ولولا الفقر لم يعرف الغنا ، كما تقدم بيانه قريباً . ومنها أنه سبحانه يحب أن يشكر بحقيقة الشكر وأنواعه . ولا ريب أن أولياءه نالوا بوجود عدو الله إبليس وجنوده وامتحانهم به من أنواع شكره ما لم يكن ليحصل لهم بدونه . فكم بين شكر آدم وهو فى الجنة قبل أن يخرج منها وبين شكره بعد أن ابتلى بعدوه ثم اجتباه ربه وتاب عليه وقبله . ومنها أن المحبة والإنابة والتوكل والصبر والرضاء ونحوها أحب العبودية إلى الله سبحانه . وهذه العبودية إنما تتحقق بالجهاد وبذلك النفس لله وتقديم محبته على كل ما سواه . فالجهاد ذروة سنام العبودية وأحبها إلى الرب سبحانه . فكان فى خلق إبليس وحزبه قيام سوق هذه العبودية وتوابعها التى لا يحصى حكمها وفوائدها وما فيها من المصالح إلا الله . ومنها أن فى خلق من يضاد رسله ويكذبهم ويعاديهم من تمام ظهور آياته وعجائب قدرته ولطائف صنعه ما وجوده أحب إليه وأنفع لأوليائه من عدمه ، كما تقدم من ظهور آية الطوفان والعصا واليد وفلق البحر وإلقاء الخليل فى النار ، وأضعاف أضعاف ذلك من آياته وبراهين قدرته وعلمه وحكمته . فلم يكن بدٌّ من وجود الأسباب التى يترتب عليها ذلك كما تقدم . ومنها أن المادة النارية فيها الإحراق والعلو والفساد ، وفيها الإشراق والإضاءة والنور ، فأخرج منها سبحانه هذا وهذا ، كما أن المادة الترابية الأرضية فيها الطيب والخبيث والسهل والحزن والأحمر والأسود والأبيض ، فأخرج منها ذلك كله حكمة باهرة ، وقدرة قاهرة ، وآية دالة على أنه :

﴿ ليسَ كَمثلِه شَىءٌ وهو السَّميعُ البَصِيرُ ﴾ ..

ومنها أن من أسمائه الخافض الرافع المعز المذل الحكم العدل المنتقم . وهذه الأسماء تستدعى متعلقات يظهر فيها إحكامها كأسماء الإحسان والرزق والرحمة ونحوها . ولابد من ظهور متعلقات هذه وهذه . ومنها أنه سبحانه الملك التام الملك ، ومن تمام ملكه عموم تصرفه ، وتنوعه بالثواب والعقاب والإكرام والإهانة والعدل والفضل والإعزاز والإذلال . فلابد من وجود من يتعلق به أحد النوعين كما أوجد من يتعلق به

النوع الآخر . ومنها أن من أسمائه الحكيم ، والحكمة من صفاته سبحانه ، وحكمته تستلزم وضع كل شيء موضعه الذى لا يليق به سواه . فاقتضت خلق المتضادات وتخصيص كل واحد منها لا يليق به غيره من الأحكام والصفات والخصائص .. وهل تتم الحكمة إلا بذلك . فوجود هذا النوع من تمام الحكمة ، كما أنه من كمال القدرة . ومنها أن حمده سبحانه تام كامل من جميع الوجوه .. فهو محمود على عدله ومنعه وخفضه وانتقامه وإهانته ، كما هو محمود على فضله وعطائه ورفعه وإكرامه . فلله الحمد التام الكامل على هذا وهذا .. وهو يحمد نفسه على ذلك كله . ويحمده عليه ملائكته ورسله وأولياؤه .. ويحمده عليه أهل الموقف جميعهم . وما كان من لوازم كمال حمده وتمامه فله فى خلقه وإيجاده الحكمة التامة كما له عليه الحمد التام . فلا يجوز تعطيل حمده كما لا يجوز تعطيل حكمته . ومنها أنه سبحانه يحب أن يظهر لعباده حلمه وصبره وأناته وسعة رحمته وجوده . فاقتضى ذلك خلق من يشرك به ويضاده فى حكمه ويجتهد فى مخالفته ويسعى فى مساخطه . بل يشبهه سبحانه وهو مع ذلك يسوق إليه أنواع الطيبات ، ويرزقه ويعاتبه ، ويمكن له من أسباب ما يلتذ به من أصناف النعم ، ويجيب دعاءه ، ويكشف عنه السوء ، ويعامله من بره وإحسانه بضد ما يعامله هو به من كفره وشركه وإساءته . فلله كم فى ذلك من حكمة وحمد . ويتحبب إلى أوليائه ويتعرف بأنواع كمالاته . كما فى الصحيح عنه ﷺ أنه قال : « لا أحد أصبر على أذى يسمعه من الله يجعلون له الولد وهو يرزقهم ويعاتبهم » . وفى الصحيح عنه ﷺ فيما يروى عن ربه : « شتمنى ابن آدم وما ينبغى له ذلك . وكذبنى ابن آدم وما ينبغى له ذلك . أما شتمه إياى فقوله اتخذ الله ولداً وأنا الأحد الصمد الذى لم ألد ولم أولد ولم يكن لى كفواً أحد . وأما تكذيبه إياى فقوله لن يعيدنى كما بدأنى » . وليس أول الخلق بأهون عليه من إعادته . وهو سبحانه مع هذا الشتم له والتكذيب يرزق الشاتم المكذب ، ويعاتبه ، ويدفع عنه ، ويدعوه إلى جنته ، ويقبل توبته إذا تاب إليه ، ويبدله بسيئاته حسنات ، ويلطف به فى جميع أحواله ، ويؤهله لإرسال رسله ، ويأمرهم بأن يلينوا له القول ويرفقوا به .

قال الفضيل بن عياض : ما من ليلة يختلط ظلامها إلا نادى الجليل جل جلاله : « من أعظم منى جوداً . الخلائق لى عاصون وأنا أكلأهم فى مضاجعهم كأنهم لم يعصونى ، وأتولى حفظهم كأنهم لم يذنبوا . أجود بالفضل على العاصى ، وأتفضل

على المسىء . من ذا الذى دعانى فلم ألبه . ومن ذا الذى سألنى فلم أعطه . أنا الجواد ومنى الجود . أنا الكريم ومنى الكرم . ومن كرمى أنى أعطى العبد ما سألنى وأعطيه ما لم يسألنى . ومن كرمى أنى أعطى التائب كأنه لم يعصنى . فأين عنى يهرب الخلق ، وأين عن بابى يتنحى العاصون » .

وفى أثر إلهى : « إنى والإنس والجن فى نبأ عظيم . أخلق ويعبد غيرى . وأرزق ويشكر سواى » . وفى أثر حسن : « ابن آدم ما أنصفتنى . خيرى إليك نازل وشرك إلىَّ صاعد . كم أتحبب إليك بالنعم وأنا غنى عنك ، وكم تتبغض إلىَّ بالمعاصى وأنت فقير إلىَّ . ولا يزال الملك الكريم يعرج إلىَّ منك بعمل قبيح » . وفى الحديث الصحيح : « لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاءِ بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم » .

فهو سبحانه لكمال محبته لأسمائه وصفاته اقتضى حمده وحكمته أن يخلق خلقاً يظهر فيهم أحكامها وآثارها . فلمحبته للعفو خلق من يحسن العفو عنه . ولمحبته للمغفرة خلق من يغفر له ويحلم عنه ويصبر عليه ولا يعاجله ، بل يكون يحب أمانه وإمهاله . ولمحبته لعدله وحكمته خلق من يظهر فيهم عدله وحكمته . ولمحبته للجود والإحسان والبر خلق من يعامله بالإساءة والعصيان وهو سبحانه يعامله بالمغفرة والإحسان . فلولا خلق من يجرى على أيديهم أنواع المعاصى والمخالفات لفاتت هذه الحكم والمصالح وأضعافها وأضعاف أضعافها .. فتبارك الله رب العالمين وأحكم الحاكمين ، ذو الحكمة البالغة والنعم السابغة . الذى وصلت حكمته إلى حيث وصلت قدرته ، وله فى كل شىء حكمة باهرة ، كما أن له فيه قدرة قاهرة وهدايات إنما ذكرنا منها قطرة من بحر . وإلا فعقول البشر أعجز وأضعف وأقصر من أن تحيط بكمال حكمته فى شىء من خلقه . فكم حصل بسبب هذا المخلوق البغيض للرب المسخوط له من محبوب له تبارك وتعالى يتصل فى حبه ما حصل به من مكروهه . والحكيم الباهر الحكمة هو الذى يحصل أحب الأمرين إليه باحتمال المكروه الذى يبغضه ويسخطه إذا كان طريقاً إلى حصول ذلك المحبوب . ووجود الملزوم بدون لازمه محال . فإن يكن قد حصل بعدو الله إبليس من الشرور والمعاصى ما حصل فكم حصل بسبب وجوده ووجود جنوده من طاعة هى أحب إلى الله وأرضى له من جهاد فى سبيله ومخالفة هوى النفس وشهوتها له . ويحتمل المشاق والمكاره فى محبته ومرضاته

وأحب شيء للحبيب أن يرى محبه يتحمل لأجله من الأذى والوصب ما يصدق محبته .

من أجلك قد جعلتُ خدى أرضاً للشامتِ والحَسود حتى ترْضا

وفى أثر إلهى : « بعينى ما يتحمل المتحملون من أجلى » . فلله ما أحب إليه احتمال محبيه إذا أعدائه لهم فيه وفى مرضاته . وما أنفع ذلك الأذى لهم وما أحمدهم لعاقبته . وماذا ينالون به من كرامة حبيبهم وقربه قرة عيونهم به . ولكن حرام على منكرى محبه الرب تعالى أن يشموا لذلك رائحة ، أو يدخلوا من هذا الباب ، أو يذوقوا من هذا الشراب .

فقُل للعيون العمى للشمس أعين سواك تراها فى مغيب ومطْلع
وسامح نُفوساً لم تُؤهَّل لحبِّهم فما يحسُن التخصيص فى كل موضع

فإن أغضب هذا المخلوق ربه فقد أرضاه فيه أنبياؤه ورسله وأولياؤه . وذلك الرضاء أعظم من ذلك الغضب . وإن أسخطه ما يجرى على يديه من المعاصى والمخالفات فإنه سبحانه أشد فرحاً بتوبة عبده من الفاقد لراحلته التى عليها طعامه وشرابه إذا وجدها فى المفاوز المهلكات . وإن أغضبه ما جرى على أنبيائه ورسله من هذا العدو فقد سره وأرضاه ما جرى على أيديهم من حربه ومعصيته ومراغمته وكبته وغيظه . وهذا الرضاء أعظم عنده وأبر لديه من فوات ذلك المكروه المستلزم لفوات هذا المرضى المحبوب ، وإن أسخطه أكل آدم من الشجرة فقد أرضاه توبته وإنابته وخضوعه وتذلله بين يديه وانكساره له . وإن أغضبه إخراج أعدائه لرسوله من حرمه وبلدته ذلك الخروج فقد أرضاه أعظم الرضاء دخوله إليها ذلك الدخول . وإن أسخطه قتلهم أولياءه وأحباءه وتمزيق لحومهم وإراقة دمائهم فقد أرضاه نيلهم الحياة التى لا أطيب منها ولا أنعم ولا ألذ فى قربه وجواره . وإن أسخطه معاصى عباده فقد أرضاه شهود ملائكته وأنبيائه ورسله وأوليائه سعة مغفرته وعفوه وبره وكرمه وجوده والثناء عليه بذلك وحمده وتمجيده بهذه الأوصاف التى حمده بها والثناء عليه بها أحب إليه وأرضى له من فوات تلك المعاصى وفوات هذه المحبوبات .

واعلم أن الحمد هو الأصل الجامع لذلك كله . فهو عقد نظام الخلق والأمر . والرب تعالى له الحمد كله بجميع وجوهه واعتباراته وتصاريفه . فما خلق شيئاً

ولا حكم بشيء إلا وله فيه الحمد . فوصل حمده إلى حيث وصل خلقه وأمره حمداً حقيقاً يتضمن محبته والرضا به وعنه والثناء عليه والإقرار بحكمته البالغة فى كل ما خلقه وأمر به . فتعطيل حكمته غير تعطيل حمده كما تقدم بيانه . فكما أنه لا يكون إلا حميداً فلا يكون إلا حكيماً . فحمده وحكمته كعلمه وقدرته وحياته من لوازم ذاته . ولا يجوز تعطيل شيء من صفاته وأسمائه عن مقتضياتها وآثارها ، فإن ذلك يستلزم النقص الذى يناقض كماله وكبرياءه وعظمته .

ويوضحه الوجه الخامس والعشرون : أنه كما أن من صفات الكمال وأفعال الحمد والثناء أنه يجود ويعطى ويمنح فمنها أن يعيذ وينصر ويغيث . فكما يحب أن يلوذ به اللائذون يحب أن يعوذ به العائذون . وكمال الملوك أن يلوذ بهم أولياؤهم ، ويعوذوا بهم ، كما قال أحمد بن حسين الكندى فى ممدوحه :

يا مَنْ أَلوذُ به فيما أؤمِّله ... ومَنْ أعوذ به فيما أُحاذِرُه
لا يجبرُ الناس عظْماً أنت كاسِرُه ... ولا يَهيضون عظْماً أنت جابِرُه

ولو قال ذلك فى ربه وفاطره لكان أسعد به من مخلوق مثله . والمقصود أن ملك الملوك يحب أن يلوذ به مماليكه ، وأن يعوذوا به ، كما أمر رسوله أن يستعيذ به من الشيطان الرجيم فى غير موضع من كتابه . وبذلك يظهر تمام نعمته على عدوه إذا أعاذه وأجاره من عدوه . فلم يكن إعاذته وإجارته منه بأدنى النعمتين . والله تعالى يحب أن يكمل نعمته على عباده المؤمنين ، ويريهم نصره لهم على عدوهم ، وحمايتهم منه وظفرهم بهم . فيا لها من نعمة كمل بها سرورهم ونعيمهم ، وعدل أظهره فى أعدائه وخصمائه .

وما منهما إلا له فيه حكمةٌ ... يقصر عن إدراكها كلُّ باحثِ

الوجه السادس والعشرون : قوله : أى حكمة فى إبقاء إبليس إلى آخر الدهر وإماتة الرسل . فكم لله فى ذلك من حكمة تضيق بها الأوهام . فمنها أنه سبحانه لما جعله محكاً ومحنة يخرج به الطيب من الخبيث ، ووليه من عدوه ، اقتضت حكمته إبقاءه ليحصل الغرض المطلوب بخلقه . ولو أماته لفات ذلك الغرض ، كما أن الحكمة اقتضت بقاء أعدائه الكفار فى الأرض إلى آخر الدهر . ولو أهلكهم البتة لتعطلت الحكم الكثيرة فى إبقائهم . فكما اقتضت حكمته امتحان أبى البشر

اقتضت امتحان أولاده من بعده به ، فتحصل السعادة لمن خالفه وعاداه ، وينحاز إليه من وافقه ووالاه . ومنها أنه لما سبق حلمه وحكمته أنه لا نصيب له فى الآخرة ، وقد سبق له طاعة وعباده ، جزاه بها فى الدنيا بأن أعطاه البقاء فيها إلى آخر الدهر . فإنه سبحانه لا يظلم أحداً حسنة عملها . فأما المؤمن فيجزيه بحسناته فى الدنيا وفى الآخرة ، وأما الكافر فيجزيه بحسنات ما عمل فى الدنيا . فإذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له شيء ، كما ثبت هذا المعنى فى الصحيح عن النبى ﷺ . ومنها أن إبقاءه لم يكن كرامة فى حقه ، فإنه لو مات كان خيراً له وأخف لعذابه وأقل لشره . ولكن لما غلظ ذنبه بالإصرار على المعصية ، ومخاصمة من ينبغى التسليم لحكمه ، والقدح فى حكمته ، والحلف والعمل على اقتطاع عباده وصدهم عن عبوديته ، كانت عقوبة الذنب أعظم عقوبة بحسب تغلظه . فأبقى فى الدنيا وأملى له ليزداد هذا إثماً على إثم ذلك الذنب فيستوجب العقوبة التى لا تصلح لغيره فيكون رأس أهل الشر فى العقوبة كما كان رأسهم فى الشر والكفر . ولما كان مادة كل شر وعنه ينشأ جُوزى فى النار مثل فعله . فكل عذاب ينزل بأهل النار يبدأ به فيه ثم يسرى منه إلى أتباعه عدلاً ظاهراً أو حكمة بالغة . ومنها أنه قال فى مخاصمته لربه :

﴿ أرأيتَك هذا الَّذى كرَّمتَ علىَّ لَئِنْ أخَّرتنِ إلى يومِ القيامةِ لأحْتنِكَنَّ ذُريَّتَه إلَّا قَلِيلاً ﴾ ..

وعلم سبحانه أن فى الذرية من لا يصلح لمساكنته فى داره ولا يصلح إلا لما يصلح له الشوك والروث أبقاه له ، وقال له بلسان القدر هؤلاء أصحابك وأولياؤك فاجلس فى انتظارهم وكلما مرَّ بك واحد منهم فشأنك به فلو صلح لى لما ملكتك منه فإنى أتولى الصالحين وهم الذين يصلحون لى وأنت ولى المجرمين الذين غنوا عن موالاتى وابتغاء مرضاتى . قال تعالى :

﴿ إنَّه ليس له سُلطانٌ على الَّذينِ آمنُوا وعلى ربِّهم يَتوكَّلونَ * إنَّما سُلطانُه على الَّذينَ يَتولَّونَه والَّذين هم به مُشركُونَ ﴾ ..

فأما إماتة الأنبياء والمرسلين فلم يكن ذلك لهوانهم عليه ، ولكن ليصلوا إلى محل كرامته ويستريحوا من نكد الدنيا وتعبها ومقاساة أعدائهم وأتباعهم ، وليحى الرسل بعدهم فيرى الناس رسولاً بعد رسول . فإماتتهم أصلح لهم وللأمة . أما هم

فلراحتهم من الدنيا ولحوقهم بالرفيق الأعلى فى أكمل لذة وسرور ، ولا سيما وقد خيرهم ربهم بين البقاء فى الدنيا واللحاق به . وأما الأمم فيعلم أنهم لم يطيعوهم فى حياتهم خاصة ، بل أطاعوهم بعد مماتهم كما أطاعوهم فى حياتهم ، وأن أتباعهم لم يكونوا يعبدونهم ، بل يعبدون الله بأمرهم ونهيهم ، والله هو الحى الذى لا يموت . فكم فى إماتتهم من حكمة ومصلحة لهم وللأمم . هذا وهم بشر ولم يخلق الله البشر فى الدنيا على خلقة قابلة للدوام ، بل جعلهم خلائف فى الأرض ، يخلف بعضهم بعضاً . فلو أبقاهم لفاتت المصلحة والحكمة فى جعلهم خلائف ، ولضاقت بهم الأرض . فالموت كمال لكل مؤمن . ولولا الموت لما طاب العيش فى الدنيا ولا هناء لأهلها بها ، فالحكمة فى الموت كالحكمة فى الحياة .

الوجه السابع والعشرون : قوله : أى حكمة ومصلحة فى إخراج آدم من الجنة إلى دار الابتلاء والامتحان ؟ فالجواب أن يقال : كم لله سبحانه فى ذلك من حكمة ، وكم فيه من نعمة ومصلحة تعجز العقول عن معرفتها على التفصيل . ولو استفرغت قواها كلها فى معرفة ذلك وإهباط آدم وإخراجه من الجنة كان يعسر كماله ليعود إليها على أحسن أحواله . وهو سبحانه إنما خلقه ليستعمره وذريته فى الأرض ويجعلهم خلفاء يخلف بعضهم بعضاً . فخلقهم سبحانه ليأمرهم وينهاهم ويبتليهم . وليست الجنة دار ابتلاء وتكليف .. فأخرج الأبوين إلى الدار التى خلقوا منها وفيها ليتزودوا منها إلى الدار التى خلقوا لها ، فإذا وفوا تعب دار التكليف ونصبها عرفوا قدر تلك الدار وشرفها وفضلها . ولو نشأوا فى تلك الدار لما عرفوا قدر نعمته عليهم بها . فأسكنهم دار الامتحان وعرضهم فيها لأمره ونهيه لينالوا بالطاعة أفضل ثوابه وكرامته . وكان من الممكن أن يحصل لهم النعيم المقيم هناك . لكن الحاصل عقيب الابتلاء والامتحان ومعاناة الموت وما بعده وأهوال القيامة والعبور على الصراط نوع آخر من النعيم لا يدرك قدره . وهو أكمل من نعيم من خلق فى الجنة من الولدان والحور العين بما لا شبه بينهما بوجه من الوجوه .

ومن الحكم فى ذلك أنه سبحانه أراد أن يتخذ من ذرية آدم رسلاً وأنبياء وشهداء يحبهم ويحبونه ، وينزل عليهم كتبه ، ويعهد إليهم عهده ، ويستعبدهم له فى السراء والضراء ، ويؤثرون محابه ومراضيه على شهواتهم ، وما يحبونه ويهوونه . فاقتضت حكمته أن أنزلهم إلى دار ابتلاهم فيها بما ابتلاهم ليكملوا بذلك الابتلاء مراتب

عبوديته ، ويعبدونه بما تكرهه نفوسهم . وذلك محض العبودية . وإلا فمن لا يعبد الله إلا بما يحبه ويهواه فهو فى الحقيقة إنما يعبد نفسه . وهو سبحانه يحب من أوليائه أن يوالوا فيه ويعادوا فيه ، ويبذلوا نفوسهم فى مرضاته ومحابه . وهذا كله لا يحصل فى دار النعيم المطلق .

ومن الحكمة فى إخراجه من الجنة ما تقدم التنبيه عليه من اقتضاء أسماء الله الحسنى لمسمياتها ومتعلقاتها ، كالغفور الرحيم التواب العفو المنتقم الخافض الرافع المعز المذل المحيى المميت الوارث . ولابد من ظهور أثر هذه الأسماء ووجود ما يتعلق به . فاقتضت حكمته أن أنزل الأبوين من الجنة ليظهر مقتضى أسمائه وصفاته فيهما وفى ذريتهما . فلو تربت الذرية فى الجنة لفاتت آثار هذه الأسماء وتعلقاتها والكمال الإلهى يأبى ذلك . فإنه الملك الحق المبين . والملك هو الذى يأمر وينهى ، ويكرم ويهين ، ويثبت ويعاقب ، ويعطى ويمنع ، ويعز ويذل ، فأنزل الأبوين والذرية إلى دار تجرى عليهم هذه الأحكام . وأيضاً فإنهم أنزلوا إلى دار يكون إيمانهم تاماً . فإن الإيمان قول وعمل وجهاد وصبر واحتمال . وهذا كله إنما يكون فى دار الامتحان ، لا فى جنة النعيم .

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم منهم أبو الوفا بن عقيل وغيره أن أعمال الرسل والأنبياء والمؤمنين فى الدنيا أفضل من نعيم الجنة . قالوا : لأن نعيم الجنة حظهم وتمتعهم ، فأين يقاس إلى الإيمان وأعماله والصلوات وقراءة القرآن والجهاد فى سبيل الله وبذل النفوس فى مرضاته وإيثاره على هواها وشهواتها . فالإيمان متعلق به سبحانه . وهو حقه عليهم ، ونعيم الجنة متعلق بهم وهو حظهم . فهم إنما خلقوا للعبادة والجنة دار نعيم لا دار تكليف وعبادة . وأيضاً فإنه سبحانه سبق حكمه وحكمته بأن يجعل فى الأرض خليفة . وأعلم بذلك ملائكته . فهو سبحانه قد أراد أن يكون هذا الخليفة وذريته فى الأرض قبل خلقه لما له فى ذلك من الحكم والغايات الحميدة . فلم يكن بدٌّ من إخراجه من الجنة إلى دار قدر سكناهم فيها قبل أن يخلقه . وكان ذلك التقدير بأسباب وحكم . فمن أسبابه النهى عن تلك الشجرة ، وتخليته بينه وبين عدوه حتى وسوس إليه بالأكل وتخليته بينه وبين نفسه حتى وقع فى المعصية . وكانت تلك الأسباب موصلة إلى غايات محمودة مطلوبة تترتب على خروجه من الجنة ثم يترتب على خروجه أسباب أخر جعلت غايات لِحِكَمٍ أخر .

ومن تلك الغايات عوده إليها على أكمل الوجوه . فذلك التقدير وتلك الأسباب وغاياتها صادرة عن محض الحكمة البالغة التى يحمده عليها أهل السموات والأرض والدنيا والآخرة . فما قدر أحكم الحاكمين ذلك باطلاً ، ولا دبره عبثاً ، ولا أخلاه من حكمته البالغة وحمده التام . وأيضاً فإنه سبحانه قال للملائكة :

﴿ إنى جاعلٌ فى الأرضِ خليفةً قالوا أتجعلُ فيها مَنْ يُفسدُ فيها ويَسْفكُ الدّماءَ ونحنُ نُسبّحُ بحمدِكَ ونقدّسُ لكَ قال إنّى أعلمُ ما لا تعلمُونَ ﴾ ..

ثم أظهر سبحانه من علمه وحكمته الذى خفى على الملائكة من أمر هذا الخليفة ما لم يكونوا يعرفونه بأن جعل من نسله من أوليائه وأحبائه ورسله وأنبيائه من يتقرب إليه بأنواع التقرب ، ويبذل نفسه فى محبته ومرضاته . يسبح بحمده آناء الليل وأطراف النهار . ويذكره قائماً وقاعداً وعلى جنبه ، ويعبده ويذكره ويشكره فى السراء والضراء ، والعافية والبلاء ، والشدة والرخاء ، فلا يثنيه عن ذكره وشكره وعبادته شدة ولا بلاء ولا فقر ولا مرض ، ويعبده مع معارضة الشهوة وغايات الهوى وتعاضد الطباع لأحكامها ومعاداة بنى جنسه وغيرهم له ، فلا يصده ذلك عن عبادته وشكره وذكره والتقرب إليه . فإن كانت عبادتكم لى بلا معارض ولا ممانع فعبادة هؤلاء لى مع هذه المعارضات والموانع والشواغل . وأيضاً فإنه سبحانه أراد أن يظهر لهم ما خفى عليهم من شأن ما كانوا يعظمونه ويجلونه ولا يعرفون ما فى نفسه من الكبر والحسد والشر . فذلك الخير وهذا الشر كامن فى نفوس لا يعلمونها . فلابد من إخراجه وإبرازه لكى تعلم حكمة أحكم الحاكمين فى مقابلة كل منهما بما يليق به . وأيضاً فإنه سبحانه لما خلق خلقه أطواراً وأصنافاً وسبق فى حكمه وحكمته تفضيل آدم وبنيه على كثير ممن خلق تفضيلاً جعل عبوديتهم أكمل من عبودية غيرهم ، وكانت العبودية أفضل أحوالهم وأعلى درجاتهم ، أعنى العبودية الاختيارية التى يأتون بها طوعاً واختياراً لا كرهاً واضطراراً ، ولهذا أرسل الله جبريل إلى سيد هذا النوع الإنسانى يخيره بين أن يكون عبداً رسولاً أو ملكاً نبياً فاختار بتوفيق ربه له أن يكون عبداً رسولاً . وذكر سبحانه بأتم العبودية فى أشرف مقاماته وأفضل أحواله ، كمقام الدعوة والتحدى والإسراء وإنزال القرآن ، وأنه لما قام عبد الله يدعوه :

﴿ وإنْ كُنتم فى رَيْبٍ ممّا نزّلنا على عَبْدِنا ﴾ ..

﴿ سُبْحانَ الَّذى أَسْرَى بِعَبْدِهِ ﴾ ..

﴿ تَبارَكَ الَّذى نَزَّلَ الفُرْقانَ على عَبْدِه ﴾ ..

فأثنى عليه ونوَّه به لعبوديته التامة له . ولهذا يقول أهل الموقف حين يطلبون الشفاعة : اذهبوا إلى محمد عبدٌ غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر . فلما كانت العبودية أشرف أحوال بنى آدم وأحبها إلى الله ، وكان لها لوازم وأسباب مشروطة لا تحصل إلا بها ، كان من أعظم الحكمة أن أخرجوا إلى دار تجرى عليهم فيها أحكام العبودية وأسبابها وشروطها وموجباتها . فكان إخراجهم من الجنة تكميلاً لهم وإتماماً لنعمته عليهم ، مع ما فى ذلك من محبوبات الرب تعالى ، فإنه يحب إجابة الدعوات ، وتفريج الكربات ، وإغاثة اللهفات ، ومغفرة الزلات ، وتكفير السيئات ، ودفع البليات ، وإعزاز من يستحق العز ، وإذلال من يستحق الذل ، ونصر المظلوم وجبره الكسير ، ورفع بعض خلقه على بعض ، وجعلهم درجات ليعرف قدر فضله وتخصيصه . فاقتضى ملكه التام وحمده الكامل أن يخرجهم إلى دار يحصل فيها محبوباته سبحانه ، وإن كان لكثير منها طرق وأسبابٍ يكرهها ، فالموقوف على الشيء لا يكون بدونه ، وإيجاد لوازم الحكمة من الحكمة ، كما أن إيجاد لوازم العدل من العدل ، كما ستقف عليه فى فصل إيلام الأطفال إن شاء الله .

الوجه الثامن والعشرون : أنه سبحانه أبرز خلقه من العدم إلى الوجود ليجرى عليه أحكام أسمائه وصفاته فيظهر كماله المقدس وإن كان لم يزل كاملاً . فمن كماله ظهور آثار كماله فى خلقه وأمره ، وقضائه وقدره ، ووعده ووعيده ، ومنعه وإعطائه ، وإكرامه وإهانته ، وعدله وفضله ، وعفوه وإنعامه ، وسعة حلمه وشدة بطشه وقد اقتضى كماله المقدس سبحانه أنه كل يوم هو فى شأن . فمن جملة شؤونه أن يغفر ذنباً ، ويفرج كرباً ، ويشفى مريضاً ، ويفك عانياً ، وينصر مظلوماً ، ويغيث ملهوفاً ، ويجبر كسيراً ، ويغنى فقيراً ، ويجيب دعوة ، ويقيل عثرة ، ويعز ذليلاً ، ويذل متكبراً ، ويقصم جباراً ، ويميت ويحيى ، ويضحك ويبكى ، ويخفض ويرفع ، ويعطى ويمنع ، ويرسل رسله من الملائكة ومن البشر فى تنفيذ أوامره وسوق مقاديره التى قدرها إلى مواقيتها التى وقتها لها . وهذا كله لم يكن ليحصل فى دار البقاء ، وإنما اقتضت حكمته البالغة حصوله فى دار الامتحان والابتلاء .

يوضحه الوجه التاسع والعشرون : أن كمال ملكه التام اقتضى كمال تصرفه فيه بأنواع التصرف . ولهذا جعل الله سبحانه الدور ثلاثة ، داراً أخلصها للنعيم واللذة والبهجة والسرور ، وداراً أخلصها للألم والنصب وأنواع البلاء والشرور ، وداراً خلط خيرها بشرها ومزج نعيمها بشقائها ومزج لذتها بألمها يلتقيان ويطالبان . وجعل عمارة تينك الدارين من هذه الدار . وأجرى أحكامه على خلقه فى الدور الثلاثة بمقتضى ربوبيته وإلهيته وعزته وحكمته وعدله ورحمته . فلو أسكنهم كلهم دار البقاء من حين أوجدهم لتعطلت أحكام هذه الصفات ، ولم يترتب عليها آثارها .

يوضحه الوجه الثلاثون : أن يوم المعاد الأكبر يوم مظهر الأسماء والصفات وأحكامها . ولهذا يقول سبحانه :

﴿ لِمَنِ المُلْكُ اليومَ للهِ الواحدِ القَهَّارِ ﴾ ..

وقال :

﴿ المُلْكُ يَوْمئِذٍ الحقُّ للرَّحْمنِ ﴾ ..

وقال :

﴿ يومَ لا تَمْلِكُ نفسٌ لنفسٍ شَيْئاً والأَمْرُ يَوْمئِذٍ لله ﴾ ..

حتى إن الله سبحانه ليتعرف إلى عباده ذلك اليوم بأسماء وصفات لم يعرفوها فى هذه الدار . فهو يوم ظهور المملكة العظمى والأسماء الحسنى والصفات العلى . فتأمل ما أخبر به الله ورسوله من شأن ذلك اليوم وأحكامه ، وظهور عزته تعالى وعظمته وعدله وفضله ورحمته وآثار صفاته المقدسة التى لو خلقوا فى دار البقاء لتعطلت ، وكماله سبحانه ينفى ذلك . وهذا دليل مستقل لمن عرف الله تعالى وأسماءه وصفاته على وقوع المعاد وصدق الرسل فيما أخبروا به عن الله عنه ، فتطابق دليل العقل ودليل السمع على وقوعه .

الوجه الحادى والثلاثون : أن الله سبحانه يحب أن يعبد بأنواع التعبدات كلها . ولا يليق ذلك إلا بعظمته وجلاله ، ولا يحسن ولا ينبغى إلا له وحده . ومن المعلوم أن أنواع التعبد الحاصلة فى دار الابتلاء والامتحان لا تكون فى دار المجازاة . وإن كان فى هذه الدار بعض المجازاة فكمالها وتمامها إنما فى تلك الدار . وليست دار عمل وإنما هى دار جزاء وثواب . أوجب كماله المقدس أن يجزى فيها الذين أساءوا بما عملوا

ويجزى الذين أحسنوا بالحسنى ، فلم يكن بد من دار تقع فيها الإساءة والإحسان ، ويجرى على أهلها أحكام الأسماء والصفات . ثم يعقبها داراً يجازى فيها المحسن والمسيء ، ويجرى على أهلها فيها أحكام الأسماء والصفات . فتعطيل أسمائه وصفاته ممتنع ومستحيل . وهو تعطيل لربوبيته وإلهيته وملكه وعزه وحكمته فمن فتح له باب من الفقه فى أحكام الأسماء والصفات ، وعلم اختصاصها لآثارها ومتعلقاتها ، واستحالة تعطيلها ، علم أن الأمر كما أخبرت به الرسل ، وأنه لا يجوز عليه سبحانه ولا ينبغى له غيره ، وأنه ينزه عن خلاف ذلك كما ينزه عن سائر العيوب والنقائص . وهذا باب عزيز من أبواب الإيمان فيفتحه الله على من يشاء من عباده ويحرمه من يشاء .

الوجه الثانى والثلاثون : أنه كم لله سبحانه من حكمة وحمد وأمر ونهى وقضاء وقدر فى جعل بعض عباده فتنة لبعض ، كما قال تعالى :

﴿ وكَذلكَ فَتَنَّا بعضَهم ببعضٍ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وجَعلْنا بعضَكم لبعضٍ فِتنةً أتصْبِرونَ ﴾ ..

فهو سبحانه جعل أولياءه فتنة لأعدائه ، وأعداءه فتنة لأوليائه ، والملوك فتنة للرعية ، والرعية فتنة لهم ، والرجال فتنة للنساء ، وهن فتنة لهم ، والأغنياء فتنة للفقراء ، والفقراء فتنة لهم ، وابتلى كل أحد بضد جعله متقابلاً .. فما استقرت أقدام الأبوين على الأرض إلا وضدهما مقابلهما ، واستمر الأمر فى الذرية كذلك إلى أن يطوى الله الدنيا ومن عليها . وكم له سبحانه فى مثل هذا الابتلاء والامتحان من حكمة بالغة ، ونعمة سابغة ، وحكم نافذ ، وأمر ونهى ، وتصريف دالّ عل ربوبيته وإلهيته وملكه وحمده . وكذلك ابتلاء عباده بالخير والشر فى هذه الدار هو من كمال حكمته ومقتضى حمده التام .

الوجه الثالث والعشرون : أنه لولا هذا الابتلاء والامتحان لما ظهر فضل الصبر والرضا والتوكل والجهاد والعفة والشجاعة والحلم والعفو والصفح . والله سبحانه يحب أن يكرم أولياءه بهذه الكمالات ، ويحب ظهورها عليهم ليثنى بها عليهم هو وملائكته ، وينالوا باتصافهم بها غاية الكرامة واللذة والسرور . وإن كانت مرة

المبادىء فلا أحلى من عواقبها . ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع . وقد أجرى الله سبحانه حكمته بأن كمال الغايات تابعة لقوة أسبابها وكمالها ، ونقصانها لنقصانها . فمن كمل أسباب النعيم واللذة كملت له غايتها ومن حرمها حرمها ، ومن نقصها نقص له من غاياتها . وعلى هذا قام الجزاء بالقسط والثواب والعقاب . وكفى بهذا العالم شاهداً لذلك . فرب الدنيا والآخرة واحد ، وحكمته مطردة فيهما ، و :

﴿ له الحمدُ فى الأُولَى والآخِرَةِ وله الحُكْمُ وإليه تُرْجعُونَ ﴾ ..

يوضحه الوجه الرابع والثلاثون : وهو أن أفضل العطاء وأجله على الإطلاق الإيمان وجزاؤه . وهو لا يتحقق إلا بالامتحان والاختبار . قال تعالى :

﴿ المٓ * أحَسِبَ الناسُ أنْ يُترَكوا أنْ يقولُوا آمنَّا وهم لا يُفْتَنُونَ * ولقد فَتَنَّا الَّذين من قبْلهم فَلَيَعْلَمَنَّ اللهُ الذين صَدقُوا ولَيَعْلَمَنَّ الكَاذِبينَ * أمْ حَسِبَ الذين يَعملونَ السَّيِّئاتِ أنْ يَسْبقُونا ساءَ ما يَحكمُونَ * مَنْ كان يرجُو لِقاءَ اللهِ فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ وهو السَّميعُ العَليمُ * ومَنْ جاهدَ فإنَّما يُجاهدُ لنفسِه إنَّ اللهَ لَغنيٌّ عن العَالَمِينَ ﴾ ..

فذكر سبحانه فى هذه السورة أنه لابد أن يمتحن خلقه ويفتنهم ليتبين الصادق من الكاذب ، والمؤمن من الكافر ، ومن يشكره ويعبده ممن يكفره ويعرض عنه ويعبد غيره . وذكر أحوال الممتحنين فى العاجل والآجل ، وذكر أئمة الممتحنين فى الدنيا وهم الرسل وأتباعهم ، وعاقبة أمرهم وما صاروا إليه . وافتتح بالإنكار على من يحسب أنه يتخلص من الامتحان والفتنة فى هذه الدار إذا ادعى الإيمان . وأن حكمته سبحانه وشأنه فى خلقه يأبى ذلك . وأخبر عن سر هذه الفتنة والمحنة وهو تبيين الصادق من الكاذب ، والمؤمن من الكافر . وهو سبحانه كان يعلم ذلك قبل وقوعه ، ولكن اقتضى عدله وحمده أنه لا يجزى العباد بمجرد علمه فيهم ، بل بمعلومه إذا وجد وتحقق . والفتنة هى التى أظهرته وأخرجته إلى الوجود . فحينئذ حسن وقوع الجزاء عليه .

ثم أنكر سبحانه على من لم يلتزم الإيمان به ومتابعة رسله خوف الفتنة والمحنة التى يمتحن بها رسله وأتباعهم ظنه وحسبانه أنه بإعراضه عن الإيمان وتصديق رسله يتخلص من الفتنة والمحنة . فإن بين يديه من الفتنة والمحنة والعذاب أعظم وأشق مما فر عنه .

فإن المكلفين بعد إرسال الرسل إليهم بين أمرين ، إما أن يقول أحدهم آمنت ، وإما أن لا يقول ، بل يستمر على السيئات . فمن قال آمنت امتحنه الرب تعالى وابتلاه لتتحقق بالإيمان حجة إيمانه وثباته عليه ، وأنه ليس بإيمان عافية ورخاء فقط بل إيمان ثابت فى حالتى النعماء والبلاء . ومن لم يؤمن فلا يحسب أنه يعجز ربه تعالى ويفوته ، بل هو فى قبضته وناصيته بيده ، فله من البلاء أعظم مما ابتلى به من قال آمنت . فمن آمن به وبرسله فلابد أن يبتلى من أعدائه وأعداء رسله بما يؤلمه ويشق عليه . ومن لم يؤمن به وبرسله فلابد أن يعاقبه فيحصل له من الألم والمشقة أضعاف ألم المؤمنين . فلابد من حصول الألم لكل نفس مؤمنة أو كافرة ، لكن المؤمن يحصل له الألم فى الدنيا أشد ثم ينقطع ويعقبه أعظم اللذة . والكافر يحصل له اللذة والسرور ابتداء ثم ينقطع ويعقبه أعظم الألم والمشقة . وهكذا حال الذين يتبعون الشهوات فيلتذون بها ابتداء ثم تعقبها الآلام بحسب ما نالوه منها . والذين يصبرون عنها يألمون بفقدها ابتداء ثم يعقب ذلك الألم من اللذة والسرور بحسب ما صبروا عنه وتركوه منها . فالألم واللذة أمر ضرورى لكل إنسان . لكن الفرق بين العاجل المنقطع اليسير والآجل الدائم العظيم بون ولهذا كان خاصة العقل النظر فى العواقب والغايات فمن ظن أنه يتخلص من الألم بحيث لا يصيبه البتة فظنه أكذب الحديث . فإن الإنسان خلق عرضة للذة والألم والسرور والحزن والفرح والغم . وذلك من جهتين ، من جهة تركيبه وطبيعته وهيئته ، فإنه مركب من أخلاط متفاوتة متضادة يمتنع أو يعز اعتدالها من كل وجه ، بل لابد أن يبغى بعضها على بعض ، فتخرج عن حد الاعتدال فيحصل الألم . ومن جهة بنى جنسه فإنه مدنى بالطبع لا يمكنه أن يعيش وحده ، بل لا يعيش إلا معهم ، وله ولهم لذاذات ومطالب متضادة ومتعارضة لا يمكن الجمع بينها ، بل إذا حصل منها شىء فات منها أشياء . فهو يريد منهم أن يوافقوه على مطالبه وإرادته ، وهم يريدون منه ذلك . فإن وافقهم حصل له من الألم والمشقة بحسب ما فاته من إرادته . وإن لم يوافقهم آذوه وعذبوه وسعوا فى تعطيل مراداته كما لم يوافقهم على مراداتهم ، فيحصل له من الألم والتعذيب بحسب ذلك . فهو فى ألم ومشقة وعناء وافقهم أو خالفهم ، ولاسيما إذا كانت موافقتهم على أمور يعلم أنها عقائد باطلة وإرادات فاسدة وأعمال تضره فى عواقبها ففى موافقتهم أعظم الألم وفى مخالفتهم حصول الألم . فالعقل والدين والمروءة والعلم تأمره باحتمال أخف الألمين

تخلصاً من أشدهما . وبإيثار المنقطع منهما لينجو من الدائم المستمر . فمن كان ظهيراً للمجرمين من الظلمة على ظلمهم ، ومن أهل الأهواء والبدع على أهوائهم وبدعهم ، ومن أهل الفجور والشهوات على فجورهم وشهواتهم ليتخلص بمظاهرتهم من ألم أذاهم أصابه من ألم الموافقة لهم عاجلاً وآجلاً أضعاف أضعاف ما فر منه . وسنة الله فى خلقه أن يعذبهم بإنذار من إيمانهم وظاهرهم . وإن صبر على ألم مخالفتهم ومجانبتهم أعقبه ذلك لذة عاجلة وآجلة تزيد على لذة الموافقة بأضعاف مضاعفة . وسنة الله فى خلقه أن يرفعه عليهم ويذلهم له بحسب صبره وتقواه وتوكله وإخلاصه . وإذا كان لابد من الألم والعذاب فذلك فى الله وفى مرضاته ومتابعة رسله أولى وأنفع منه فى الناس ورضائهم وتحصيل مراداتهم ولما كان زمن التألم والعذاب فصبره طويل فأنفاسه ساعات وساعاته أيام وأيامه شهور وأعوام . بلا سبحانه الممتحنين فيه بأن ذلك الابتلاء آجلاً ثم ينقطع . وضرب لأهله أجلاً للقائه يسليهم به ويشكر نفوسهم ويهون عليهم أثقاله فقال :

﴿ مَنْ كان يرجُو لِقاءَ اللهِ فإنَّ أجَلَ اللهِ لآتٍ وهو السَّميعُ العَليمُ ﴾ ..

فإذا تصور العبد أجل ذلك البلاء وانقطاعه وأجل لقاء المبتلى سبحانه وإثباته هان عليه ما هو فيه وخف عليه حمله . ثم لما كان ذلك لا يحصل إلا بمجاهدة للنفس وللشيطان ولبنى جنسه ، وكان العامل إذا علم أن ثمرة عمله وتعبه تعود عليه وحده لا يشركه فيها غيره ، كان أتم اجتهاداً وأوفر سعياً ، فقال تعالى :

﴿ ومَنْ جاهدَ فإنَّما يُجاهدُ لنفسِه إنَّ اللهَ لَغنىٌّ عن العَالمينَ ﴾ ..

وأيضاً فلا يتوهم متوهم أن منفعة هذه المجاهدة والصبر والاحتمال تعود على الله سبحانه ، فإنه غني عن العالمين ، لم يأمرهم بما أمرهم به حاجة منه إليهم ، ولا نهاهم عما نهاهم عنه بخلاً منه عليهم ، بل أمرهم بما يعود نفعه ومصلحته عليهم فى معاشهم ومعادهم ، ونهاهم عما تعود مضرته وعتيه عليهم فى معاشهم ومعادهم . فكانت ثمرة هذا الابتلاء والامتحان مختصة بهم . واقتضت حكمته أن نصب ذلك سبباً مفضياً إلى تميز الخبيث من الطيب ، والشقى من الغوى ، ومن يصلح له ممن لا يصلح . قال تعالى :

﴿ ما كانَ اللهُ لِيذرَ المؤمنينَ على ما أنتم عليه حتَّى يَمِيزَ الخَبيثَ من الطَّيبِ ﴾ ..

فابتلاهم سبحانه بإرسال الرسل إليهم بأوامره ونواهيه واختياره . فامتاز برسله طيبهم من خبيثهم وجيدهم من رديئهم . فوقع الثواب والعقاب على معلوم أظهره ذلك الابتلاء والامتحان . ثم لما كان الممتحن لابد أن ينحرف عن طريق الصبر والمجاهدة لدواعى طبيعته وهواه ، وضعفه عن مقاومة ما ابتلى به ، وعده سبحانه أن يتجاوز له عن ذلك ويكفره عنه ، لأنه لما أمر به والتزم طاعته اقتضت رحمته أن كفر عنه سيئاته وجازاه بأحسن أعماله .

ثم ذكر سبحانه ابتلاء العبد بأبويه ، وما أمر به من طاعتهما ، وصبره على مجاهدتهما له على أن لا يشرك به ، فيصبر على هذه المحنة والفتنة ولا يطيعهما بل يصاحبهما على هذه الحال معروفاً ، ويعرض عنهما إلى متابعة سبيل رسله ، وفى الإعراض عنهما وعن سبيلهما والإقبال على من خالفهما وعلى سبيله من الامتحان والابتلاء ما فيه . ثم ذكر سبحانه حال من دخل فى الإيمان على ضعف عزم وقلة صبر وعدم ثبات على المحنة والابتلاء ، وأنه إذا أوذى فى الله كما جرت به سنة الله واقتضت حكمته من ابتلاء أوليائه بأعدائه وتسليطهم عليهم بأنواع المكاره والأذى لم يصبر على ذلك وجزع منه وفر منه ومن أسبابه كما يفر من عذاب الله ، فجعل فتنة الناس له على الإيمان وطاعة رسله كعذاب الله لمن يعذبه على الشرك ومخالفة رسله . وهذا يدل على عدم البصيرة وأن الإيمان لم يدخل قلبه ولا ذاق حلاوته حتى سوى بين عذاب الله له على الإيمان بالله ورسوله وبين عذاب الله لمن لم يؤمن به وبرسله . وهذا حال من يعبد الله على حرف واحد ، لم ترسخ قدمه فى الإيمان وعبادة الله فهو من المفتونين المعذبين وإن فر من عذاب الناس له على الإيمان . ثم ذكر حال هذا عند نصرة المؤمنين ، وأنهم إذا نصروا لجأ إليهم وقال كنت معكم والله سبحانه يعلم من قلبه خلاف قوله . ثم ذكر سبحانه ابتلاء نوح بقومه ألف سنة إلا خمسين عاماً ، وابتلاء قومه بطاعته فكذبوه فابتلاهم بالغرق ثم بعده بالخرق . ثم ذكر ابتلاء إبراهيم بقومه وما ردوا عليه وابتلاهم بطاعته ومتابعته . ثم ذكر ابتلاء لوط بقومه وابتلاءهم به وما صار إليه أمره وأمرهم . ثم ذكر ابتلاء شعيب بقومه وابتلاءهم به ولما انتهت إليه حالهم وحاله . ثم ذكر ما ابتلى به عاداً وثموداً وقارون وفرعون وهامان وجنودهم من الإيمان به وعبادته وحده ، ثم ابتلاهم به من أنواع العقوبات . ثم ذكر ابتلاء رسوله محمد ﷺ بأنواع الكفار من المشركين وأهل الكتاب وأمره أن يجادل

أهل الكتاب بالتى هى أحسن ، ثم أمر عباده المبتلين بأعدائه أن يهاجروا من أرضهم إلى أرضه الواسعة فيعبدونه فيها ، ثم نبههم بالنقلة الكبرى من دار الدنيا إلى دار الآخرة على نقلتهم الصغرى من أرض إلى أرض ، وأخبرهم أن مرجعهم إليه ، فلا قرار لهم فى هذه الدار دون لقائه . ثم بين لهم حال الصابرين على الابتلاء فيه بأنه يبوؤهم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ، فسلاهم عن أرضهم ودارهم التى تركوها لأجله وكانت مباء لهم بأن بوأهم داراً أحسن منها وأجمع لكل خير ولذة ونعيم مع خلود الأبد ، وأن ذلك بصبرهم على الابتلاء وتوكلهم على ربهم ، ثم أخبرهم بأنه ضامن لرزقهم فى غير أرضهم كما كان يرزقهم فى أرضهم فلا يهتموا بحمل الرزق ، فكم من دابة سافرت من مكان إلى مكان لا تحمل رزقها ، ثم أخبرهم أن مدة الابتلاء والامتحان فى هذه الدار قصيرة جداً بالنسبة إلى دار الحيوان والبقاء . ثم ذكر سبحانه عاقبة أهل الابتلاء ممن لم يؤمن به وأن مقامهم فى هذه الدار تمتع ، وسوف يعلمون عند النقلة منها ما فاتهم من النعيم المقيم وما حصلوا عليه من العذاب الأليم ، وذكر عاقبة أهل الابتلاء ممن آمن به وأطاع رسله وجاهد نفسه وعدوه فى دار الابتلاء ما به هاديه وناصره . فأخبر سبحانه أن أجل عطاء وأفضله فى الدنيا والآخرة هو لأهل الابتلاء الدين صبروا على ابتلائه وتوكلوا عليه . وأخبر أن أعظم عذاب وأشقه هو للذين لم يصبروا على ابتلائه وفروا منه وآثروا النعيم العاجل عليه . فمضمون هذه السورة هو سر الخلق والأمر ، فإنها سورة الابتلاء والامتحان ، وبيان حال أهل البلوى فى الدنيا والآخرة . ومن تأمل فاتحتها ووسطها وخاتمتها وجد فى ضمنها أن أول الأمر ابتلاء وامتحان ، ووسطه صبر وتوكل ، وآخره هداية ونصر . والله المستعان .

يوضحه الوجه الخامس والثلاثون : وهو أنه سبحانه أخبر أنه خلق السموات والأرض والعالم العلوى والسفلى ليبلونا أينا أحسن عملاً . وأخبر أنه زين الأرض بما عليها من حيوان ونبات ومعادن وغيرها لهذا الابتلاء . وأنه خلق الموت والحياة لهذا الابتلاء . فكان هذا الابتلاء غاية الخلق والأمر . فلم يكن بد من دار يقع فيها هذا الابتلاء وهى دار التكليف . ولما سبق فى حكمته أن الجنة دار نعيم لا دار ابتلاء وامتحان جعل قبلها دار الابتلاء جسراً يعبر عليه إليها ومزرعة يبذر فيها وميناء يزود منها . وهذا هو الحق الذى خلق الخلق به ولأجله . وهو أن يعبد وحده بما أمر به على ألسنة رسله . فأمر ونهى ، ووعدنا بالثواب والعقاب ، ولم يخلق خلقه سدى لا يأمرهم ولا ينهاهم ،

ولا يتركهم هملاً لا يثيبهم ولا يعاقبهم ، بل خلقوا للأمر والنهى والثواب والعقاب ، ولا يليق بحكمته وحمده غير ذلك .

فصــــل

وقد عرف من هذا الجواب عن قولهم أى حكمة فى خلق النفس مريدة للخير والشر وهلا خلقت مريدة للخير وحده ، وكيف اقتضت الحكمة تمكينها من الشر مع القدرة على منعها منه . وأى حكمة فى إعطائها قوة وأسباباً يعلم المعطى أنها لا يفعل بها إلا الشر وحده ، وأى حكمة فى إقرار هذه النفوس على غيها وظلمها وعدوانها . ومعلوم أن من يفعل لحكمة لا يفعل ذلك . وأن من يفعل لحكمة إذا رأى عبيده يقتل بعضهم بعضاً ، ويفسد بعضهم بعضاً ، ويظلم بعضهم بعضاً ، وهو قادر على منعهم فلا بدعة حكمته وهما لهم بحيث يتركهم كذلك . فإما أن يكون عالماً بما يأتون ، أو لا يكون قادراً على منعهم ، أو لا يكون ممن يفعل لغرض وحكمة . والأولان مستحيلان فى حق الرب تعالى ، فتعين الثالث . ومبنى هذه الشبهة على أصل فاسد وهو قياس الرب على خلقه وتشبيهه فى أفعاله بحيث يحسن منه ما يحسن منهم ويقبح منه ما يقبح منهم . ولهذا كانت القدرية مشبهة الأفعال .. ومتأخروهم جمعوا بين هذا التشبيه وبين تعطيل الصفات ، فصاروا معطلين للصفات مشبهين فى الأفعال . وهذا الأصل الفاسد مما رده عليهم سائر العقلاء . وقالوا قياس أفعال الرب على أفعال العباد من أفسد القياس . وكذلك قياس حكمته على حكمتهم ، وصفاته على صفاتهم . ومن المعلوم أن الرب تعالى علم أن عباده يقع منهم الكفر والظلم والفسوق ، وكان قادراً على أن لا يوجدهم وأن يوجدهم كلهم أمة واحدة على ما يحب ويرضى ، وأن يحول بينهم وبين بغى بعضهم على بعض ، ولكن حكمته البالغة أبت ذلك واقتضت إيجادهم على الوجه الذى هم عليه .

وهو سبحانه خلق النفوس أصنافاً . فصنف مريد للخير وحده ، وهى نفوس الملائكة . وصنف مريد للشر وحده وهى نفوس الشياطين . وصنف فيه إرادة النوعين وهى النفوس البشرية . فالأولى الخير لهم طباع وهى محمودة عليه . والشر للنفوس الثانية طباع وهى مذمومة عليه . والصنف الثالث بحسب الغالب عليه من

الوصفين . فمن غلب عليه وصف الخير التحق بالصنف الأول . ومن غلب عليه وصف الشر التحق بالصنف الثالث . فإذا اقتضت الحكمة وجود هذا الصنف الثالث فأن تقتضي وجود الثاني أولى وأحرى .

والرب تعالى اقتضت قدرته وعزته وحكمته إيجاد المتقابلات فى الذوات والصفات والأفعال كما تقدم . وقد نوع خلقه تنويعاً دالاً على كمال قدرته وربوبيته . فمن أعظم الجهل والضلال أن يقول القائل هلَّا كان خلقه كلهم نوعاً واحداً فيكون العالم علواً كله أو نوراً كله أو الحيوان ملكاً كله . وقد يقع فى الأوهام الفاسدة أن هذا كان أولى وأكمل ، ويعرض الوهم الفاسد ما ليس ممكنا كمالاً .

الوجه السادس والثلاثون : قوله : وأى حكمة فى إيلام الحيوانات غير المكلفة ؟ فهذه مسألة تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً وتباينت طرقهم فى الجواب عنها . فالجاحدون للفاعل المختار الذى يفعل بمشيئته وقدرته يحيلون ذلك على الطبيعة المجردة ، وأن ذلك من لوازمها ومقتضياتها ، ليس بفعل فاعل ولا قدرة قادر ولا إرادة مريد . ومنكرو الحكمة والتعليل يردون ذلك إلى محض المشيئة وصرف الإرادة تخصص مثلاً على مثل بلا موجب ولا غاية ولا حكمة مطلوبة ولا سبب أصلاً . وظنوا أنهم بذلك يتخلصون من السؤال ويسدون على نفوسهم باب المطالبة . وإنما سدوا على نفوسهم باب معرفة الرب وكماله وكمال أسمائه وأوصافه وأفعاله ، فعطلوا حكمته وحقيقة إلهيته وحمده ، وكانوا كالمستجيرين من الرمضاء بالنار . وأما من أثبت حكمة وتعليلاً لا يعود إلى الخالق بل إلى المخلوق فسلكوا طريقة التعويض على تلك الآلام فى حق من يبعث للثواب والعقاب . وقالوا : قد يكون فى ذلك إثابة لإثابتهم بصبرهم وتألمهم ، وإثابة لهم وتعويض فى القيامة بما نالهم من تلك الآلام ، فلما أورد عليهم إيلام الحيوانات التى لا تثاب ولا تعاقب(١) .

وأما المثبتون لحقائق أسماء الرب وصفاته وحكمته التى هى وصفه ولأجلها تسمى بالحكيم وعنها صدر خلقه وأمره فهم أعلم الفرق بهذا الشأن ، ومسلكهم فيه أصح المسالك ، وأسلم من التناقض والاضطراب . فإنهم جمعوا بين إثبات القدرة والمشيئة

---

(١) بياض بالأصل .

العامة والحكمة الشاملة التى هى غاية الفعل وربطوا ذلك بالأسماء والصفات ، فتصادق عندهم السمع والعقل والشرع والفطرة . وعلموا أن ذلك مقتضى الحكمة البالغة ، وأنه من لوازمها ، وأن لازم الحق حق ، ولازم العدل عدل ، ولوازم الحكمة من الحكمة .

فاعلم أن ههنا أمرين : نفساً متحركة بالإرادة والاختيار ، وطبيعة متحركة بغير الاختيار والإرادة . وأن الشر منشأه من هذين المتحركين وعن هاتين الحركتين . وخلقت هذه النفس وهذه الطبيعة على هذا الوجه . فهذه تتحرك لكمالها وهذه تتحرك لكمالها . وينشأ عن الحركتين خير وشر ، كما ينشأ عن حركة الأفلاك والشمس والقمر وحركة الرياح والماء والنار خير وشر . فالخيرات الناشئة عن هذه الحركات مقصودة بالقصد الأول . إما لذاتها ، وإما لكونها وسيلة إلى خيرات أتم منها . والشرور الناشئة عنها غير مقصودة بالذات وإن قصدت قصد الوسائل واللوازم التى لابد منها . فما جبلت عليه النفس من الحركة هو من لوازم ذاتها . فلا تكون النفس البشرية نفساً إلا بهذا اللازم . فإذا قيل : لم خلقت متحركة على الدوام ؟ فهو بمنزلة أن يقال : لم كانت النفس نفساً ، ولم كانت النار ناراً ، والريح ريحاً . فلو لم تخلق النفس هكذا ما كانت نفساً ، ولو لم تخلق الطبيعة هكذا ما كانت طبيعة ، ولو لم يخلق الإنسان على هذه الصفة والخلقة ما كان إنساناً . فإن قيل : فلم خلقت النفس على هذه الصفة قيل : من كمال الوجود خلقها على هذه الصفة كما تقدم . وكذلك كمال فاطرها ومبدعها اقتضى خلقها على هذه الصفة ، لما فى ذلك من الحكم التى لا يحصيها إلا مبدعها سبحانه . وإن كان فى إيجاد هذه النفوس شر فهو شر جزئى بالنسبة إلى الخير الكلى الذى هو سبب إيجادها . فوجودها خير من أن لا توجد . فلو لم يخلق مثل هذه النفس لكان فى الوجود نقص وفات حكم ومصالح عظيمة موقوفة على خلق مثل هذه النفس . ولهذا لما اعترضت الملائكة على خلق الإنسان وقالوا :

﴿ **أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ** ﴾ ..

أجابهم سبحانه بأن فى خلقه من الحكم والمصالح ما لا تعلمه الملائكة والخالق سبحانه يعلمه . وإذا كانت الملائكة لا تعلم ما فى خلق هذا الإنسان الذى يفسد

فى الأرض ويسفك الدماء من الحكم والمصالح فغيرهم أولى أن لا يحيط به علماً . فخلق هذا الإنسان من تمام الحكمة والرحمة والمصلحة وإن كان وجوده مستلزماً لشر فهو شر مغمور بما فى إيجاده من الخير . كإنزال المطر والثلج ، وهبوب الرياح ، وطلوع الشمس ، وخلق الحيوان والنبات والجبال والبحار . وهذا كما أنه فى خلقه فهو فى شرعه ودينه وأمره . فإن ما أمر به من الأعمال الصالحة خيره ومصلحته راجح . وإن كان فيه شر فهو مغمور جداً بالنسبة إلى خيره . وما نهى عنه من الأعمال والأقوال القبيحة فشره ومفسدته راجح ، والخير الذى فيه مغمور جداً بالنسبة إلى شره . فسنته سبحانه فى خلقه وأمره فعل الخير الخالص والراجح ، والأمر بالخير الخالص والراجح . فإذا تناقضت أسباب الخير والشر ، والجمع بين النقيضين محال ، قدم أسباب الخير الراجحة على المرجوحة ، ولم يكن تفويت المرجوحة شراً ، ودفع أسباب الشر الراجحة بالأسباب المرجوحة ، ولم يكن حصول المرجوحة شراً بالنسبة إلى ما اندفع بها من الشر الراجح . وكذلك سنته فى شرعه وأمره . فهو يقدم الخير الراجح وإن كان فى ضمنه شر مرجوح . ويعطل الشر الراجح وإن فات بتعطيله خير مرجوح . هذه سنته فيما يحدثه ويبدعه فى سمواته وأرضه ، وما يأمر به وينهى عنه ، وكذلك سنته فى الآخرة . وهو سبحانه قد أحسن كل شىء خلقه . وقد أتقن كل ما صنع . وهذا أمر يعلمه العالمون بالله جملة ، ويتفاوتون فى العلم بتفاصيله .

وإذا عرف ذلك فالآلام والمشاق إما إحسان ورحمة ، وإما عدل وحكمة ، وإما إصلاح وتهيئة لخير يحصل بعدها ، وإما لدفع ألم هو أصعب منها ، وإما لتولدها عن لذات ونعم يولدها عنها أمر لازم لتلك اللذات ، وإما أن تكون من لوازم العدل أو لوازم الفضل والإحسان فتكون من لوازم الخير التى إن عطلت ملزوماتها فات بتعطيلها خير أعظم من مفسدة تلك الآلام . والشرع والقدر أعدلا شاهد بذلك . فكم فى طلوع الشمس من ألم لمسافر وحاضر . وكم فى نزول الغيث والثلوج من أذى كما سماه الله بقوله :

﴿ إنْ كان بكم أذىً منْ مَطَرٍ ﴾ ..

وكم فى هذا الحر والبرد والرياح من أذى موجب لأنواع من الآلام لصنوف الحيوانات . وأعظم لذات الدنيا لذة الأكل والشرب والنكاح واللباس والرياسة ، ومعظم آلام أهل الأرض أو كلها ناشئة عنها ومتولدة منها . بل الكمالات الإنسانية

لا تنال إلا بالآلام والمشاق ، كالعلم والشجاعة والزهد والعفة والحلم والمروءة والصبر والإحسان ، كما قال :

لولا المشقةُ سادَ الناسُ كلُهم   الجودُ يُفقر والإقدامُ قتّالُ

وإذا كانت الآلام أسباباً للذات أعظم وأدوم كان العقل يقضى باحتمالها .. وكثيراً ما تكون الآلام أسباباً لصحة لولا تلك الآلام لفاتت . وهذا شأن أكبر أمراض الأبدان . فهذه الحمى فيها من المنافع للأبدان ما لا يعلمه إلا الله ، وفيها من إذابة الفضلات وإنضاج المواد الفجة وإخراجها ما لا يصل إليه دواء غيرها . وكثير من الأمراض إذا عرض لصاحبها الحمى استبشر بها الطبيب . وأما انتفاع القلب والروح بالآلام والأمراض فأمر لا يحس به إلا من فيه حياة . فصحة القلوب والأرواح موقوفة على آلام الأبدان ومشاقها . وقد أحصيت فوائد الأمراض فزادت على مائة فائدة . وقد حجب الله سبحانه أعظم اللذات بأنواع المكاره وجعلها جسراً موصلاً إليها ، كما حجب أعظم الآلام بالشهوات واللذات وجعلها جسراً موصلاً إليها . ولهذا قالت العقلاء قاطبة إن النعيم لا يدرك بالنعيم ، وإن الراحة لا تنال بالراحة ، وإن من آثر اللذات فاتته اللذات . فهذه الآلام والأمراض والمشاق من أعظم النعم ، إذ هى أسباب النعم . وما ينال الحيوانات غير المكلفة منها فمغمور جداً بالنسبة إلى مصالحها ومنافعها ، كما ينالها من حر الصيف وبرد الشتاء وحبس المطر والثلج وألم الحمل والولادة والسعى فى طلب أقواتها وغير ذلك . ولكن لذاتها أضعاف أضعاف آلامها . وما ينالها من المنافع والخيرات أضعاف ما ينالها من الشرور والآلام ، فسنة الله فى خلقه وأمره هى التى أوجبها كمال علمه وحكمته وعزته . ولو اجتمعت عقول العقلاء كلهم على أن يقترحوا أحسن منها لعجزوا عن ذلك ، وقيل لكل منهم ارجع بصر العقل فهل ترى من خلل :

﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البصرَ كَرَّتَينِ يَنْقلبْ إليكَ البصرُ خَاسِئاً وهو حَسِيرٌ ﴾ ..

فتبارك الذى من كمال حكمته وقدرته أن أخرج الأضداد من أضدادها ، والأشياء من خلافها ، فأخرج الحى من الميت ، والميت من الحى ، والرطب من اليابس ، واليابس من الرطب . فكذلك أنشأ اللذات من الآلام والآلام من اللذات ، فأعظم اللذات ثمرات الآلام ونتائجها ، وأعظم الآلام ثمرات اللذات ونتائجها .

وبعد فاللذة والسرور والخير والنعم والعافية والصحة والرحمة فى هذه الدار المملوءة بالمحن والبلاء أكثر من أضدادها بأضعاف مضاعفة . فأين آلام الحيوان من لذته ؟ وأين سقمه من صحته ، وأين جوعه وعطشه من شبعه وريه ، وتعبه من راحته ؟ قال تعالى :

﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا • إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ ..

ولن يغلب عسر يسرين . وهذا لأن الرحمة غلبت الغضب ، والعفو سبق العقوبة ، والنعمة تقدمت المحنة ، والخير فى الصفات والأفعال ، والشر فى المفعولات لا فى الأفعال . فأوصافه كلها كمال . وأفعاله كلها خيرات . فإن ألم الحيوان لم يعدم بألمه عافية من ألم هو أشد من ذلك الألم ، أو تهيئة لقوة وصحة وكمال ، أو عوضاً لا نسبة لذلك الألم إليه بوجه ما . فآلام الدنيا جميعها نسبتها إلى لذات الآخرة وخيراتها أقل من نسبة ذرة إلى جبال الدنيا بكثير . وكذلك لذات الدنيا جميعها بالنسبة إلى آلام الآخرة . والله سبحانه لم يخلق الآلام واللذات سدى . ولم يقدرهما عبثاً . ومن كمال قدرته وحكمته أن جعل كل واحدة منهما تثمر الأخرى . ولوازم الخلقة يستحيل ارتفاعها كما يستحيل ارتفاع الفقر والحاجة والنقص عن المخلوق . فلا يكون المخلوق إلا فقيراً محتاجاً ناقص العلم والقدرة . فلو كان الإنسان وغيره من الحيوان لا يجوع ولا يعطش ولا يتألم فى عالم الكون والفساد لم يكن حيواناً ، ولكانت هذه الدار دار بقاء ولذة مطلقة كاملة ، والله لم يجعلها كذلك ، وإنما جعلها داراً ممتزجاً ألمها بلذتها ، وسرورها بأحزانها ، وغمومها وصحتها بسقمها ، حكمة منه بالغة .

فصـــل

ولما كانت الآلام أدوية للأرواح والأبدان كانت كمالاً للحيوان ، خصوصاً لنوع الإنسان . فإن فاطره وبارئه إنما أمرضه ليشفيه ، وإنما ابتلاه ليعافيه ، وإنما أماته ليحييه . فهو سبحانه يسوق الحيوان والإنسان فى مراتب كماله طوراً بعد طور إلى آخر كماله بأسباب لابد منها . وكماله موقوف على تلك الأسباب ووجود الملزوم بدون لازمه ممتنع ، كوجود المخلوق بدون الحاجة والفقر والنقص ، ولوازم ذلك ولوازم تلك اللوازم . ولكن أكثر النفوس جاهلة بالله وحكمته وعلمه وكماله فيفرض أموراً ممتنعة

ويقدرها تقديراً ذهنياً ، ويحسب أنها أكمل من الممكن الواقع . ومع هذا فربها يرحمها لجهلها وعجزها ونقصها . فإن اعترفت بذلك واعترفت له بكماله وحمده ، وقامت بمقتضى هذين الاعترافين ، كان نصيبها من الرحمة أوفر . والله سبحانه افتتح الخلق بالحمد ، وختم أمر هذا العالم بالحمد ، فقال :

﴿ الحمدُ للهِ الَّذى خَلقَ السَّمواتِ والأرْضَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وقُضِىَ بينهم بالحقِّ وقِيلَ الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمِينَ ﴾ ..

وأنزل كتابه بالحمد . وشرع دينه بالحمد . وأوجب ثوابه وعقابه بالحمد .. فحمده من لوازم ذاته . إذ يستحيل أن يكون إلا محموداً . فالحمد سبب الخلق وغايته . بالحمد أوجده وللحمد وجد . فحمده واسع لما وسعه علمه ورحمته . وقد وسع ربنا كل شيء رحمة وعلماً . فلم يوجد شيئاً ولم يقدره ولم يشرعه إلا بحمده ولحمده . وكل ما خلقه وشرعه فهو متضمن للغايات الحميدة ، ولابد من لوازمها ولوازم لوازمها . ولهذا ملأ حمده سمواته وأرضه وما بينهما وما شاء من شيء بعد مما خلقه ويخلقه بعد هذا الخلق . فحمده ملأ ذلك كله . وحمده تعالى أنواع . حمد على ربوبيته . وحمد على تفرده بها . وحمد على ألوهيته وتفرده . وحمد على نعمته . وحمد على منته . وحمد على حكمته . وحمد على عدله فى خلقه . وحمد على غناه عن إيجاد الولد والشريك والولى من الذل . وحمد على كماله الذى لا يليق بغيره . فهو محمود على كل حال وفى كل آن ونفس ، وعلى كل ما فعل وكل ما شرع ، وعلى كل ما هو متصف به ، وعلى كل ما هو منزه عنه ، وعلى كل ما فى الوجود من خير وشر ولذة وألم وعافية وبلاء . فكما أن الملك كله له ، والقدرة كلها له ، والعزة كلها له ، والعلم كله له ، والجمال كله له ، والحمد كله له ، كما فى الدعاء المأثور : « اللهم لك الحمد كله ، ولك الملك كله ، وبيدك الخير كله ، وإليك يرجع الأمر كله ، وأنت أهل لأن تحمد » وما عمرت الدنيا إلا بحمده ، ولا الجنة إلا بحمده ولا النار إلا بحمده ، حتى إن أهلها ليحمدونه ، كما قال الحسن : « لقد دخل أهل النار النار وإن قلوبهم لتحمده ما وجدوا عليه من حجة ولا سبيل » .

فصـــل

فإن قيل : فأى لذة وأى خير ينشأ من العذاب الشديد الذى لا ينقطع ولا يفتر عن أهله ، بل أهله فيه أبد الآباد ، كلما نضجت جلودهم بدلوا جلوداً غيرها ، لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم طرفة عين ؟ قيل : لعمر الله هذا سؤال يقلقل الجبال ، فضلاً عن قلوب الرجال . وعن هذا السؤال أنكر من أنكر حكمة العزيز الحكيم ، ورد الأمر إلى مشيئة محضة لا سبب لها ولا غاية ، وجوز على الله أن يعذب أهل طاعته وأولياءه وينزلهم إلى أسفل الجحيم ، وينعم أعداءه المشركين به ويرفعهم إلى أعلى جنات النعيم أبد الآباد ، وأن يدخل النار من شاء بغير سبب ولا عمل أصلاً ، وأن يفاوت بين أهلها مع تساويهم فى الأعمال ، ويسوى بينهم فى العذاب مع تفاوتهم فى الأعمال ، وأن يعذب الرجل بذنب غيره ، وأن يبطل حسناته كلها فلا يثيبه بها أو يثيب بها غيره . وكل ذلك جائز عليه لا يعلم أنه لا يفعله إلا بخبر صادق . إذ نسبة ذلك وضده إليه على حد سواء . وقالوا : ولا مخلص من هذا السؤال إلا بهذا الأصل . وربما تمسكوا بظاهر من القول لم يضعوه على مواضعه ، ولم يجمعوا بينه وبين أدلة العدل والحكمة ، وتعليق الأمور بأسبابها وترتيبها عليها وآثار الموازنة والمقابلة . وأخطأوا فى فهم القرآن كما أخطأوا فى وصف الرب بما لا يليق به ، وفى التجويز عليه ما لا يجوز عليه . وقابلهم مثبتو الأسباب والحكم من القدرية . وزعموا أنهم يتخلصون من قبيح القول بما أثبتوه من الحكمة والتعليل . ولكن وقعوا فى نظيره ، أو ما هو شر منه حيث أوجبوا على الله سبحانه تخليد من أفنى عمره فى طاعته ثم ارتكب كبيرة واحدة ومات مصراً عليها فى النار مع أعدائه الكفار أبد الآباد . ولم يرقبوا له طاعة ولم يرعوا له إسلاماً . وهم فى هذا المذهب شر قولاً من إخوانهم الجبرية فإن أولئك لم يوجبوا على الله ذلك الحكم ، وإنما جوزوه عليه وجوزوا أن لا يفعله . وهؤلاء أوجبوا عليه تخليد أهل الكبائر مع الكفار ولم يجوزوا عليه إخراجهم منها . وأصابهم فى غلطهم على القرآن والسنة وما يجوز على الرب وما لا يجوز عليه ما أصاب إخوانهم من الجبرية . ولما ظن غيرهم من أهل النظر والبحث أن هذا هو الفساد الذى أخبرت به الرسل ، وعلموا أن هذا مناف للحكمة والرحمة والعدل والمصلحة ، قالوا إن ذلك تخويف وتخييل لا حقيقة له ، يزع النفوس السبعية

والبهيمية عن عدوانها وشهواتها ، فتقوم بذلك مصلحة الوجود .

وكان من أكبر أسباب إلحاد هؤلاء وكفرهم بالله واليوم الآخر نسبة أولئك مذاهبهم الباطلة وأقوالهم الفاسدة إلى الرسل ، وإخبارهم أنهم دعوا إلى الإيمان بها . كما أصابهم تعميم فى باب مسألة حدوث العالم حيث أخبروهم أن الرسل أخبرت عن الله أنه لم يزل معطلاً عن الفعل والفعل غير ممكن منه ، ثم انقلب من الإحالة الذاتية إلى الإمكان الذاتى عند ابتدائه بلا تجدد سبب ولا أمر قام بالفاعل . وقالوا من لم يعتقد هذا فليس بمؤمن ولا مصدق للرسل . فهذا فى المبدأ وذاك فى المعاد .

ثم جاءت طائفة أخرى فطووا بساط الخلق والأمر جملة وقالوا كل هذا محال وتلبيس ، وما ثم وجودان بل الوجود كله واحد ، ليس هناك خالق ومخلوق ، ورب ومربوب ، وطاعة ومعصية ، وما الأمر إلا نسق واحد والتفريق من أحكام الوهم والخيال ، فالسموات والأرض والدنيا والآخرة والأزل والأبد والحسن والقبيح كله شيء واحد وهو من عين واحدة ، ثم استدركوا فقالوا : لا بل هو العين .

ونشأ الناس إلا من شاء الله بين هؤلاء الطوائف الأربع لا يعرفون سوى أقوالهم ومذاهبهم . فعظمت البلية ، واشتدت المصيبة ، وصار أذكياء الناس زنادقة العالم ، وأدناهم إلى الخلاص أهل البلادة والبلة . والعقل والسمع عن هذه الفرق بمعزل ، ومنازلهم منهما أبعد منزل . فنقول وبالله التوفيق والله المستعان وعليه التكلان :

دل القرآن والسنة والفطرة وأدلة العقول أنه سبحانه خلق السموات والأرض وما بينهما بالحق ، ولم يخلق شيئاً عبثاً ولا سدى ولا باطلاً ، وإنما أوجد العالم العلوى والسفلى ومن فيهما بالحق الذى هو وصفه واسمه وقوله وفعله . وهو سبحانه الحق المبين فلا يصدر عنه إلا حق ، ولا يقول إلا حقاً ، ولا يفعل إلا حقاً ، ولا يأمر إلا بالحق ، ولا يجازى إلا بحق . فالباطل لا يضاف إليه بل الباطل ما لم يضف إليه ، كالحكم الباطل ، والدين الباطل الذى لم يأذن فيه ولم يشرعه على ألسنة رسله ، والمعبود الباطل الذى لا يستحق العبادة وليس أهلاً لها ، فعبادته باطلة ودعوته باطلة . والقول الباطل هو الكذب والزور والمحال من القول الذى لا يتعلق بحق لموجود بل متعلقه باطل لا حقيقة له . وهو سبحانه إنما خلق الخلق لعبادته ومعرفته . وأصل عبادته محبته على آلائه ونعمه ، وعلى كماله وجلاله . وذلك أمر فطرى ابتدأ الله عليه خلقه . وهى فطرته التى فطر الناس عليها ، كما فطرهم على الإقرار به

كما قالت الرسل لأممهم :

﴿ أفِي اللهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّموات والأرْضِ ﴾ ..

فالخلق مفطورون على معرفته وتوحيده . فلو خلوا وهذه الفطرة لنشأوا على معرفته وعبادته وحده . وهذه الفطرة أمر خلقي خلقوا عليه ولا تبديل لخلقه . فمضى الناس على هذه الفطرة قروناً عديدة ثم عرض لها موجب فسادها وخروجها عن الصحة والاستقامة ، بمنزلة ما يعرض للبدن الصحيح والطبيعة الصحيحة مما يوجب خروجهما عن الصحة إلى الانحراف .. فأرسل رسله ترد الناس إلى فطرتهم الأولى التى فطروا عليها ، فانقسم الناس معهم ثلاثة أقسام .

منهم من استجاب لهم كل الاستجابة وانقاد فرجعت فطرته إلى ما كانت عليه ، مع ما حصل لها من الكمال والتمام فى قوتى العلم النافع والعمل الصالح ، فازدادت فطرتهم كمالاً إلى كمالها . فهؤلاء لا يحتاجون فى المعاد إلى تهذيب وتأديب ونار تذيب فضلاتهم الخبيثة وتطهرهم من الأدران والأوساخ ، فإن انقيادهم للرسل أزال عنهم ذلك كله .

وقسم استجابوا لهم من وجه دون وجه فبقيت عليهم بقية من الأدران والأوساخ التى تناف الحق الذى خلقوا له فهيأ لهم العليم الحكيم من الأدوية الابتلاء والامتحان بحسب تلك الأدواء التى قامت بهم . فإن وفت بالخلاص منها فى هذه الدار ، وإلا ففى البرزخ ، فإن وفى بالخلاص ، وإلا ففى موقف القيامة وأهوالها ما يخلصهم من تلك البقية ، فإن وفى بها ، وإلا فلابد من المداواة بالدواء الأعظم ، وآخر الطب الكى ، فيدخلون كير التمحيص والتخليص حتى إذا هذبوا ولم يبق للدواء فائدة أخرجوا من مارستان المرضى إلى دار أهل العافية ، كما دل على ذلك السنة المتواترة عن النبى ﷺ وصرح به فى قوله : « حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم فى دخول الجنة » . وكذلك قوله تعالى :

﴿ طِبْتُم فَادْخلُوهَا خَالِدينَ ﴾ ..

فلم يأذن لهم فى دخولها إلا بعد طيبهم فإنها دار الطيبين ، فليس فيها شىء من الخبث أصلاً . ولهذا يلبث هؤلاء فى النار على قدر حاجاتهم إلى التطهر وزوال الخبث .

القسم الثالث قوم لم يستجيبوا للرسل ولا انقادوا لهم ، بل استمروا على الخروج عن الفطرة ولم يرجعوا إليها ، واستحكم فسادها فيهم أتم استحكام ، لا يرجى لهم صلاح . فهؤلاء لا يفى مجىء الدنيا ومصائب الموت وما بعده وأهوال القيامة بزوال أوساخهم وأدرانهم . ولا يليق بحكمة العليم الحكيم أن يجاور بهم الطيبين فى دارهم ، ولم يخلقوا للفناء ، فهؤلاء أهل دار الابتلاء والامتحان ، باقون فيها ببقاء ما معهم من درن الكفر والشرك ، والنار إنما أوقدت عليهم بأعمالهم الخبيثة ، فعذابهم بنفس أعمالهم التى لهم منها صور من العذاب تناسبها وتشاكلها . فالعذاب باق عليهم ما بقيت حقائق تلك الأعمال وما تولد منها . فمادامت موجبات العذاب باقية فالعذاب باق .

يبقى أن يقال : فهل ذهب أثر الفطرة الأولى بالكلية بحيث صارت كأن لم تكن وبطلت بالكلية وانتقل الأمر إلى العارض المفسد لها ، وعلى هذا فلا سبيل إلى خلاصهم من العذاب إذ هو أثر ذلك الفساد الذى أزال الفطرة ؟ أو يقال : الفطرة لم تذهب بالكلية وإنما استحكم مرضها وفسادها وأصلها باق كما يستحكم مرض البدن وفساده والحياة قائمة به لكنها حياة لا تنفع . فإذا قدر دواء كريه صعب التناول لا سبيل إلى الصحة إلا بتكرير تناوله مراراً كثيرة العدد جداً يزيل ذلك المرض العارض فيظهر أثر الفطرة الأولى فلا يحتاج بعده إلى الدواء هذا سر المسألة . ومن يذهب إلى هذا التقدير الثانى فإنه يقول : العقل لا يدل على امتناع ذلك ، إذ ليس فيه ما يحيله . ونقول : بل قد دل العقل والنقل والفطرة على أن الرب تعالى حكيم رحيم ، والحكمة والرحمة تأبى بقاء هذه النفوس فى العذاب سرمداً أبد الآباد بحيث يدوم عذابها بدوام الله ، فهذا ليس من الحكمة والرحمة . قالوا : وقد دلت الدلائل الكثيرة من النصوص والاعتبار على أن ما شرعه الله فى هذه الدار وقدره من العذاب والعقوبات فإنما هو لتهذيب النفوس وتصفيتها من الشر الذى فيها ، ولحصول مصلحة الزجر والاتعاظ ، وفطماً للنفوس عن المعاودة ، وغير ذلك من الحكم التى إذا حصلت خلا التعذيب عن الحكمة والمصلحة فيبطل ، فإنه تعذيب عليم حكيم رحيم لا يعذب سدى ، ولا لنفع يعود إليه بالتعذيب ، بل كلا الأمرين محال . وإذاً لا يقع التعذيب إلا لمصلحة المعذب أو مصلحة غيره . ومعلوم أنه لا مصلحة له ولا لغيره فى بقائه فى العذاب سرمداً أبد الآباد . قالوا : فما دل عليه القرآن والسنة

أن جنس الآلام لمصلحة بنى آدم قوله تعالى :

﴿ ذلكَ بأنَّهم لا يُصيبُهم ظَماٌ ولا نصَبٌ ولا مَخمصةٌ فى سَبيلِ الله ولا يَطئُونَ مَوْطِئاً يَغيظُ الكفَّارَ ولا يَنالُونَ من عَدُوٍّ نَيْلاً إلَّا كُتِبَ لهم بِهِ عَمَلٌ صَالحٌ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وليُمَحِّصَ اللهُ الَّذين آمنُوا ويَمْحَقَ الكَافرِينَ ﴾ ..

فأخبر أن ألم القتل والجراح فى سبيله تمحيص ، أى تطهير وتصفية للمؤمنين ، وبشر الصابرين على ألم الجوع والخوف والفقر وفقد الأحباب وغيرهم بصلاته عليهم ورحمته وهدايته . وقال تعالى :

﴿ مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ به ﴾ ..

قال أبو بكر الصديق : « يا رسول الله ، جاءت قاصمة الظهر ، وإننا لم نعمل سوءاً . فقال : يا أبا بكر ألست تنصب ؟ ألست تحزن ؟ أليس يصيبك الأذى ؟ قال : بلى . قال : فذلك مما تجزون به » . وقال تعالى :

﴿ وما أصَابَكُم من مُصيبةٍ فَبِما كَسَبتْ أيْدِيكم ﴾ ..

وفى هذا تبشير وتحذير إذ أعلمنا أن مصائب الدنيا عقوبات لذنوبنا . وهو أرحم من أن يثنى العقوبة على عبده بذنب قد عاقبه به فى الدنيا ، كما قال ﷺ : « من بلى بشىء من هذه القاذورات فستره الله فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له . ومن عوقب به فى الدنيا فالله أكرم من أن يثنى العقوبة على عبده » . وفى الحديث : « الحدود كفارات لأهلها » . وفى الصحيحين من حديث عبادة : « ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فى الدنيا فهو كفارة له » وفى الصحيح عنه ﷺ : « ما يصيب المؤمن من وصب ولا نصب ولا هم ولا حزن ولا أذى حتى الشوكة يشاكها إلا كفر الله بها من خطاياه » . وقال : « لا يزال البلاء بالمؤمن فى أهله وماله وولده حتى يلقى الله وما عليه من خطيئة » . وفى حديث آخر : « إن المؤمن إذا مرض خرج مثل البردة فى صفائها ولونها » . وفى الحديث الآخر : « إن الحمى تنفى الذنوب كما ينفى الكير خبث الحديد » . وفى حديث آخر : « لا تسبى الحمى فإنها تذهب خطايا بنى آدم » . ومن أسماء الحمى مكفرة

الذنوب . وفى الحديث الصحيح : « يقول الله عز وجل يوم القيامة : عبدى مرضت فلم تعدنى . قال : كيف أعودك وأنت رب العالمين . قال : مرض عبدى فلان فلم تعده . أما لو عدته لوجدتنى عنده » . وهذا أبلغ من قوله فى الإطعام والاسقاء : « لوجدت ذلك عندى » . فهو سبحانه عند المبتلى بالمرض رحمة منه له وخيراً وقرباً منه لكسر قلبه بالمرض ، فإنه عند المنكسرة قلوبهم . وهذا أكبر من أن يذكر . ورب الدنيا والآخرة واحد . وحكمته ورحمته موجودة فى الدنيا والآخرة . بل ظهور رحمته فى الآخرة أعظم . فعذاب المؤمنين بالنار فى الآخرة هو من هذا الباب ، كعذابهم فى الدنيا بالمصائب والحدود . وكذلك حبسهم بين الجنة والنار حتى يهذبوا وينقوا . وقد علم بالنصوص الصحيحة الصريحة أن عذابهم فى النار متفاوت قدراً ووقتاً بحسب ذنوبهم . وأنهم لا يخرجون منها جملة واحدة ، بل شيئاً بعد شىء حتى يبقى رجل هو آخرهم خروجاً . وكذلك عذاب الكفار فيها متفاوت تفاوتاً عظيماً . فالمنافقون فى دركها الأسفل . وأبو طالب أخف أهلها عذاباً ، فى ضحضاح من نار يغلى منه دماغه . وآل فرعون فى أشد العذاب . قالوا : فإذا كان العذاب فى الدار التى فيها رحمة واحدة من مائة رحمة هو رحمة بأهله ومصلحة لهم ولطف بهم فكيف بهم فى الدار التى يظهر فيها مائة رحمة كل رحمة منها طباق ما بين السماء والأرض . وقد قال تعالى :

﴿ ولَنُذِيقَنَّهم من العَذابِ الأدْنى دُونَ العَذابِ الأكْبرِ لَعلَّهم يَرجِعُونَ ﴾ ..

فأخبر أنه يعذبهم رحمة بهم ليردهم العذاب إليه كما يعذب الأب الشفيق ولده إذا فر منه إلى عدوه ليرجع إلى بره وكرامته . وقال الله تعالى :

﴿ ما يَفعلُ اللهُ بِعذَابِكم إنْ شكَرتُم وآمَنتُم ﴾ ..

وأنت تجد تحت هذه الكلمات أن تعذيبه لكم لا يزيد فى ملكه ولا ينتفع به ، ولا هو سدى خال من حكمة ومصلحة ، وأنكم إذا بدلتم الشكر والإيمان بالكفر كان عذابكم منكم ، وكان كفركم هو الذى عذبتم به ، وإلا فأى شىء يلحقه من عذابكم ، وأى نفع يصل إليه منه . قالوا : وحينئذ فالحكمة تقتضى أن النفوس الشريرة لابد لها من عذاب يهذبها بحسب وقوعها ، كما دل على ذلك السمع والعقل ، وذلك يوجب الانتهاء لا الدوام . قالوا : والله تعالى لم يخلق الإنسان عبثاً ، وإنما خلقه

ليرحمه لا ليعذبه ، وإنما اكتسب موجب العذاب بعد خلقه له ، فرحمته له سبقت غضبه ، وموجب الرحمة فيه سابق على موجب الغضب وغالب له ، وتعذيبه ليس هو الغاية لخلقه ، وإنما تعذيبه لحكمة ورحمة والحكمة والرحمة تأبى أن يتصل عذابه سرمداً إلى غير نهاية . أما الرحمة فظاهرة ، وأما الحكمة فلأنه إنما عذب على أمر طرأ على الفطرة وغيرها ، ولم يخلق عليه من أصل الخلقة ، ولا خلق له ، فهو لم يخلق للإشراك ولا للعذاب وإنما خلق للعبادة والرحمة ، ولكن طرأ عليه موجب العذاب فاستحق عليه العذاب . وذلك الموجب لا دوام له فإنه باطل ، بخلاف الحق الذى هو موجب الرحمة فإنه دائم بدوام الحق سبحانه ، وهو الغاية ، وليس موجب العذاب غاية ، كما أن العذاب ليس بغاية ، بخلاف الرحمة فإنها غاية وموجبها غاية . فتأمله حق التأمل فإنه سر المسألة . قالوا : والرب تعالى تسمى بالغفور الرحيم ولم يتسم بالمعذب ولا بالمعاقب ، بل جعل العذاب والعقاب فى أفعاله كما قال تعالى :

﴿ نَبِّىءْ عِبَادى أنّى أنا الغفورُ الرَّحيمُ * وأنَّ عَذابِى هو العَذابُ الأليمُ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ إنَّ ربَّك سَرِيعُ العقابِ وإنَّه لَغفورٌ رَحيمٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ إنَّ بَطْشَ ربِّك لَشدِيدٌ * إنَّه هو يُبْدِىء ويُعيد * وهو الغَفُورُ الوَدُودُ ﴾ ..

وقال :

﴿ حمٓ * تَنْزِيلُ الكتابِ من اللهِ العَزيزِ العَليم * غَافِرِ الذَّنبِ وقَابلِ التَّوْبِ شَدِيدِ العِقَابِ ﴾ ..

وهذا كثير فى القرآن . فإنه سبحانه يتمدح بالعفو والمغفرة والرحمة والكرم والحلم ويتسمى . ولم يتمدح بأنه المعاقب ولا الغضبان ولا المعذب ولا المسقم ، إلا فى الحديث الذى فيه تعديد الأسماء الحسنى ولم يثبت . وقد كتب على نفسه كتاباً أن رحمته سبقت غضبه . وكذلك هو فى أهل النار ، فإن رحمته فيهم سبقت غضبه ، فإنه رحمهم أنواعاً من الرحمة قبل أن أغضبوه بشركهم ، ورحمهم فى حال شركهم ، ورحمهم بإقامة الحجة عليهم ، ورحمهم بدعوتهم إليه بعد أن أغضبوه وآذوا رسله وكذبوهم ، وأمهلهم ولم يعاجلهم بل وسعتهم رحمته فرحمته غلبت غضبه . ولولا ذلك

لخرب العالم ، وسقطت السموات على الأرض ، وخرت الجبال . وإذا كانت الرحمة غالبة للغضب سابقة عليه امتنع أن يكون موجب الغضب دائماً بدوامه غالباً لرحمته . قالوا : والتعذيب إما أن يكون عبثاً ، أو لمصلحة وحكمة . وكونه عبثاً مما ينزه أحكم الحاكمين عنه . ونسبته إليه نسبة لما هو من أعظم النقائص إليه . وإن كان لمصلحة فالمصلحة هى المنفعة ولوازمها وملزوماتها . وهى إما أن تعود على الرب تعالى ، وهو يتعالى عن ذلك ويتقدس عنه ، وإما أن تعود إلى المخلوق ، إما نفس المعذب ، وإما غيره أو هما . والأول يمتنع . ولا مصلحة له فى دوام العقوبة بلا نهاية . وأما مصلحة غيره فإن كانت هى الاتعاظ والانزجار فقد حصلت ، وإن كانت تكميل لذته وبهجته وسروره ، بأن يرى عدوه فى تلك الحال وهو فى غاية النعيم ، فهذا لو كان أقسى الخلق لرق لعدوه من طول عذابه ودوام ما يقاسيه . فلم يبق إلا كسر تلك النفوس الجبارة العتيدة ومداواتها كيما تصل إلى مادة أدوائها وأمراضها فتحسمها . وتلك المادة شر طارىء على خير خلقت عليه فى ابتداء فطرتها .

قالوا : والأقسام الممكنة فى الخلق خمسة لا مزيد عليها . خير محض ، ومقابله ، وخير راجح ، ومقابله ، وخير وشر متساويان .. والحكمة تقتضى إيجاد قسمين منها وهما الخير الخالص والراجح . وأما الشر الخالص أو الراجح فإن الحكمة لا تقتضى وجوده ، بل تأبى ذلك .. فإن كل ما خلقه الله سبحانه فإنما خلقه لحكمة وجودها أولى من عدمها . وخلق الدواب الشريرة والأفعال التى هى شر لما يترتب على خلقها من الخير المحبوب فلم يخلق لمجرد الشر الذى لا يستلزم خيراً بوجه ما . هذا غاية المحال . فالخير هو المقصود بالذات بالقصد الأول . والشر إنما قصد قصد الوسائل والمبادىء لا قصد الغايات والنهايات . وحينئذ فإذا حصلت الغاية المقصودة بخلقه بطل وزال كما تبطل الوسائل عند الانتهاء إلى غاياتها ، كما هو معلوم بالحس والعقل . وعلى هذا فالعذاب شر وله غاية تطلب به وهو وسيلة إليها ، فإذا حصلت غايته كان بمنزلة الطريق الموصلة إلى القصد ، فإذا وصل بها السائر إلى مقصده لم يبق لسلوكها فائدة . وسر المسألة أن الرحمة غاية الخلق والأمر لا العذاب ، فالعذاب من مخلوقاته ، وذلك مقتضى أنه خلقه لغاية محمودة . ولابد من ظهور أسمائه وأثر صفاته عموماً وإطلاقاً . فإن هذا هو الكمال ، والرب جل جلاله موصوف بالكمال ، منزه عن النقص .

قالوا : وقد قال تعالى :

﴿ فأمّا الّذين شقُوا ففى النارِ لهم فيها زَفِيرٌ وشَهيقٌ * خَالِدينَ فيها ما دامتِ السَّمواتُ والأرضُ إلّا ما شاءَ ربُّك إنَّ ربَّك فعَّالٌ لِما يُرِيدُ ﴾ ..

وقال :

﴿ النَّارُ مَثْوَاكم خالِدِينَ فيها إلَّا ما شاءَ اللهُ ﴾ ..

قال أبو سعيد الخدرى : هذه تقضى على كل آية فى القرآن . ذكره البيهقى وحرب وغيرهما . وقال عبد الله بن مسعود : « ليأتين على جهنم زمان ليس فيها أحد . وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقاباً » . وعن عمر بن الخطاب وأبى هريرة مثله . ذكره جماعة من المصنفين فى السنة . وهذا يقتضى أن الدار التى لا يبقى فيها أحد هى التى يلبث فيها أهلها أحقاباً . وقال عبد الرحمن بن زيد بن أسلم : « أخبرنا الله بالذى يشاء لأهل الجنة فقال تعالى :

﴿ عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ ..

ولم يخبرنا بالذى يشاء لأهل النار » . قالوا : ويكفينا ما فى سورة الأنعام من قوله :

﴿ ويومَ يَحشرُهم جميعاً يا مَعْشرَ الجِنّ قد استكْثرْتُم من الإنسِ وقالَ أولياؤهم من الإنسِ ربَّنا استَمْتعَ بعضُنا ببعضٍ وبلَغْنا أجلَنا الّذى أجَّلتَ لنا قالَ النارُ مَثْواكم خالدين فيها إلّا ما شاءَ اللهُ إنَّ ربَّك حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ .

إلى قوله :

﴿ يا معشرَ الجنِّ والإنسِ ألَمْ يأتِكم رُسلٌ منكم يَقصُّونَ عليكم آياتى ويُنذِرُونكم لِقاءَ يومكم هذا قالوا شَهِدْنا على أنفسِنا وغرَّتهم الحياةُ الدُّنيا وشَهِدُوا على أنفسِهم أنَّهم كانوا كافِرِينَ ﴾ ..

وهذا خطاب للكفار من الجن والإنس من وجوه . أحدها استكبارهم منهم أى من إغوائهم وإضلالهم . وإنما استكبروا من الكفار . الثانى قوله :

﴿ وقالَ أولياؤهم من الإنسِ ﴾ ..

وأولياؤهم هم الكفار كما قال تعالى :

﴿ إنَّا جعَلْنا الشَّياطينَ أولياءَ للَّذينَ لا يُؤمنُونَ ﴾ ..

فحزب الشيطان هم أولياؤه . والثالث قوله :

﴿ وشَهِدُوا على أنفسِهم أنَّهم كانُوا كَافِرِينَ ﴾ ..

ومع هذا فقال :

﴿ النَّارُ مثْوَاكم خَالدين فيها إلَّا ما شاءَ اللهُ ﴾ ..

ثم ختم الآية بقوله :

﴿ إنَّ ربَّك حكيمٌ عليمٌ ﴾ ..

فتعذيبهم متعلق بعلمه وحكمته . وكذلك الاستثناء صادر عن علم وحكمة . فهو عليم بما يفعل بهم حكيم فى ذلك . قالوا : وقد ورد فى القرآن أنه سبحانه إذا ذكر جزاء أهل رحمته وأهل غضبه معاً أبد جزاء أهل الرحمة وأطلق جزاء أهل الغضب ، كقوله :

﴿ فأمَّا الَّذين شَقُوا ففى النَّار لهم فيها زَفيرٌ وشَهيقٌ * خَالدينَ فيها ما دامتِ السَّمواتُ والأرضُ إلَّا ما شاءَ ربُّك إنَّ ربَّك فَعَّالٌ لما يُرِيدُ * وأمَّا الَّذين سُعِدُوا ففى الجنةِ خَالدين فيها ما دامتِ السمواتُ والأرضُ إلَّا ما شاءَ ربُّك عَطاءً غَيْرَ مَجْذوذٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ الَّذين كفرُوا من أهلِ الكتاب والمشركين فى نار جَهنَّم خالدين فيها أولئكَ هم شرُّ البَرِيَّةِ * إنَّ الذين آمنُوا وعملُوا الصَّالحاتِ أولئك هم خيرُ البَرِيَّةِ * جَزاؤُهم عند ربِّهم جنَّاتُ عَدْنٍ تجرى من تحتها الأنهارُ خالدينَ فيها أبداً رَضىَ اللهُ عنهم ورضُوا عنه ذلك لِمَنْ خَشىَ ربَّه ﴾ ..

وقوله :

﴿ يومَ تَبْيَضُّ وجُوهٌ وتَسودُّ وجُوهٌ فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجوهُهم أكَفرتُم بعد إيمانِكم فَذُوقُوا العذابَ بما كنتُم تكفرُونَ * وأمَّا الذين ابْيضَّتْ وجوهُهم ففى رحمةِ اللهِ هم فيها خَالِدونَ ﴾ ..

وقد يقرن بينهما فى الذكر ويقضى لهم بالخلود كقوله :

﴿ ومَنْ يَعْصِ اللهَ ورسولَه فإنَّ له نارَ جهنَّم خالدين فِيها أبداً ﴾ ..

وقوله :

﴿ ومَنْ يَعْصِ اللهَ ورسولَه ويَتعدَّ حُدودَه يُدْخِلْه ناراً خَالِداً فيها ﴾ ..

ولكن مجرد ذكر الخلود والتأبيد لا يقتضى عدم النهاية ، بل الخلود هو المكث الطويل ، كقولهم قيد مخلد . وتأبيد كل شىء بحسبه . فقد يكون التأبيد لمدة الحياة الدنيا . قال تعالى عن اليهود :

﴿ ولَنْ يَتمنَّوْه أبداً بِما قَدَّمتْ أيْدِيهم ﴾ ..

ومعلوم أنهم يتمنونه فى النار حيث يقولون :

﴿ يا مَالكُ لِيَقْضِ علينا ربُّك ﴾ ..

وإنما استفيد عدم انتهاء نعيم الجنة بقوله :

﴿ إنَّ هذا لَرِزْقُنا ما له من نَفَادٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لهم أجْرٌ غيرُ مَمْنُونٍ ﴾ ..

أى مقطوع ، ومن قال لا يمن به عليهم فقد أخطأ أقبح الخطأ . ولم يجىء مثل ذلك فى عذاب أهل النار . وقوله عز وجل :

﴿ وما هُم بِخارِجِينَ من النَّارِ ﴾ ..

﴿ وما هُم منها بِمُخْرَجِينَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لا يُقْضَى عليهم فَيمُوتُوا ولا يُخَفَّفُ عنهم من عَذَابِها ﴾ ..

وقوله تعالى :

﴿ كلما أرادُوا أنْ يَخْرجُوا منها أُعِيدُوا فيها ﴾ ..

فى موضعين من القرآن ، وقوله :

﴿ كلَّما نضِجَتْ جُلودُهم بَدَّلْناهم جُلوداً غَيْرَها ﴾ ..

غير مصروف عن ظاهره ، وحقيقته على الصحيح . وقد زعمت طائفة أن إطلاق هذه الآيات مقيد بآيات التقييد بالاستثناء بالمشيئة ، فيكون من باب تخصيص العموم . وهذا كأنه قول من قال من السلف فى آية الاستثناء إنها تقضى على كل وعيد فى القرآن . والصحيح أن هذه الآيات على عمومها وإطلاقها ، ولكن ليس فيها ما يدل على أن نفس النار دائمة بدوام الله لا انتهاء لها . هذا ليس فى القرآن ، ولا فى السنة ما يدل عليه بوجه ما . وفرق بين أن يكون عذاب أهلها دائماً بدوامها وبين أن تكون هى أبدية لا انقطاع لها فلا تستحيل ولا تضمحل ، فهذا شيء وهذا شيء . لا يقال : فلا فرق على هذا بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة إذ كان كل منهما يضمحل وينقطع ، قيل : ما أظهر الفروق بينهما والأمر أبين من أن يحتاج إلى فرق . وأيضاً فعذاب الدنيا ينقطع بموت المعذب وإقلاع العذاب عنه . وأما عذاب الآخرة فلا يموت من استحق الخلود فيه ولا يقلع العذاب عنه ولا يدفعه عنه أحد ، كما قال تعالى :

﴿ إنَّ عذابَ ربِّك لَواقِعٌ * ما لَه من دَافِعٍ ﴾ ..

وهو لازم لا يفارق . قال تعالى :

﴿ إنَّ عَذابَها كانَ غَراماً ﴾ ..

أى لازماً . ومنه سمى الغريم غريماً ، لملازمة غريمه .

فصـــل

وأما الآثار فى هذه المسألة فقال الطبرانى : حدثنا عبد الرحمن بن أسلم حدثنا سهل بن عثمان حدثنا عبد الله بن مسعر بن كدام عن جعفر بن الزبير عن القاسم عن أبى أمامة عن النبى ﷺ : « ليأتين على جهنم يوم كأنها ورق هاج واحمر تخفق أبوابها » . وقال حرب فى مسائله : سألت إسحاق قلت : قول الله عز وجل :

﴿ خَالِدينَ فيها ما دَامتِ السَّمواتُ والأرضُ إلَّا ما شَاءَ ربُّك ﴾ ..

قال : أتت هذه الآية على كل وعيد فى القرآن . حدثنا عبد الله بن معاذ حدثنا

معتمر بن سليمان قال : قال أبى : حدثنا أبو نصرة عن جابر ، أو أبى سعيد ، أو بعض أصحاب النبى ﷺ قال : هذه الآية تأتى على القرآن كله إلا ما شاء ربك ، إنه فعال لما يريد . قال المعتمر : قال : أى كل وعيد فى القرآن . ثم تأول حرب ذلك فقال : معناه عندى والله أعلم أنها تأتى على كل وعيد فى القرآن لأهل التوحيد . وكذلك قوله :

﴿ **إلَّا ما شاءَ ربُّك** ﴾ ..

استثنى من أهل القبلة الذين يخرجون من النار . وهذا التأويل لا يصح ، لأن الاستثناء إنما هو فى وعيد الكفار ، فإنه سبحانه قال :

﴿ **يومَ يأتِ لا تَكلَّمُ نفسٌ إلَّا بإذنِه فمنهم شَقِيٌّ وسَعيدٌ * فأمَّا الَّذين شَقُوا ففى النَّار** ﴾ الآية ..

ثم قال :

﴿ **وأمَّا الَّذين سُعِدُوا ففِى الجَنَّةِ** ﴾ ..

فأهل التوحيد من الذين سعدوا وآية الإنعام صريحة فى حق الكفار كما تقدم بيانه . قال حرب : وحدثنا عبيد الله بن معاذ حدثنا أبى ثنا شعبة عن أبى مليح سمع عمر بن ميمون يحدث عبد الله بن عمرو قال : « ليأتين على جهنم يوم تصطفق فيه أبوابها ليس فيها أحد وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقاباً » . حدثنا عبيد الله ثنا أبى ثنا شعبة عن يحيى بن أيوب عن أبى زرعة عن أبى هريرة قال : أما الذى أقول إنه سيأتى على جهنم يوم لا يبقى فيها أحد ، وقرأ :

﴿ **فأمَّا الَّذين شَقُوا ففِى النَّارِ** ﴾ الآية ..

قال عبيد الله : كان أصحابنا يقولون : يعنى بها الموحدين . وقد تقدم أن هذا التأويل لا يصح . وقال عبد بن حميد فى تفسيره : أخبرنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن الحسن قال : قال عمر : « لو لبث أهل النار فى النار بقدر رمل عالج لكان لهم على ذلك يوم يخرجون فيه » . وقال : أخبرنا حجاج بن منهال عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن أن عمر بن الخطاب قال : « لو لبث أهل النار عدد رمل عالج لكان لهم يوم يخرجون فيه » . ورواة هذا الأثر أئمة ثقات كلهم . والحسن سمعه من بعض التابعين ، ورواه غير منكر له . فدل هذا

الحديث أنه كان متداولاً بين هؤلاء الأئمة لا ينكرونه . وقد كانوا ينكرون على من خرج عن السنة أدنى شيء . ويروون الأحاديث المبطلة لفعله . وكان الإمام أحمد يقول : « أحاديث حماد بن سلمة هي الشجا في حلوق المبتدعة » . فلو كان هذا القول عندهم من البدع المخالفة للسنة والإجماع لسارعوا إلى رده وإنكاره .

وفى تفسير على بن أبى طلحة عن ابن عباس فى قوله :

﴿ قَالَ النارُ مَثْوَاكُم خَالِدِينَ فيها إِلَّا ما شاءَ اللهُ إِنَّ رَبَّك حَكِيمٌ عَلِيمٌ ﴾ ..

قال : « لا ينبغى لأحد أن يحكم على الله فى خلقه ولا ينزلهم جنة ولا ناراً » . قال الطبرى : وروى عن ابن عباس أنه كان يتأول فى هذا الاستثناء أن الله جعل أمر هؤلاء فى مبلغ عذابه إياهم إلى مشيئته . وهذا التفسير من ابن عباس يبطل قول من تأول الآية على أن معناها سوى ما شاء الله من أنواع العذاب ، أو قال : المعنى إلا مدة مقامهم قبل الدخول من حين بعثوا إلى أن دخلوا ، أو أنها فى أهل القبلة و « ما » تعنى « من » ، أو أنها تعنى الواو ، أى وما شاء الله . وهذه كلها تأويلات باردة ركيكة لا تليق بالآية . ومن تأملها جزم ببطلانها . وقال السدى فى قوله تعالى :

﴿ لَابِثِينَ فيها أَحْقَاباً ﴾ ..

قال : سبعمائة حقب ، كل حقب سبعون سنة ، كل سنة ثلاثمائة وستون يوماً ، كل يوم كألف سنة مما تعدون . وتقييد لبثهم فيها بالأحقاب تقييد لقوله :

﴿ لا يَذُوقُونَ فيها بَرْداً ولا شَرَاباً ﴾ ..

وأما مدة مكثهم فيها فلا تقدر بالأحقاب ، وهذا تأويل فاسد . فإنه يقتضى أن يكونوا بعد الأحقاب ذائقين للبرد والشراب . وقالت طائفة أخرى : الآية منسوخة بقوله :

﴿ وما هُم منها بِمُخْرَجِين ﴾ ..

وقوله :

﴿ هُم فيها خَالِدُونَ ﴾ ..

وهذا فاسد أيضاً إن أرادوا بالنسخ الرفع ، فإنه لا يدخل فى الخبر إلا إذا كان بمعنى الطلب . وإن أرادوا بالنسخ البيان فهو صحيح . وهو إنما يدل على أن عذابهم دائم مستمر مادامت باقية ، فهم فيها خالدون ، وما هم بمخرجين . وهذا حق معلوم

دلالة القرآن والسنة عليه . لكن الشأن فى أمر آخر ، وهو أن النار أبدية دائمة بدوام الرب ، فأين الدليل على هذا من القرآن أو السنة بوجه من الوجوه . وقالت طائفة : هى فى أهل التوحيد . وهذا أقبح مما قبله ، وسياق الآيات يرده رداً صريحاً . ولما رأى غيرهم بطلان هذه التأويلات قال : لا يدل ذكر الأحقاب على النهاية ، فإنها غير مقدرة بالعدد ، فإنه لم يقل عشرة ولا مائة ، ولو قدرت بالعدد لم يدل على النهاية إلا بالمفهوم ، فكيف إذا لم تقدر ؟ قالوا : ومعنى الآية أنه كلما مضى حقب تبعه حقب لا إلى نهاية . وهذا الذى قالوه لا تدل الآية عليه بوجه . وقولهم إن الأحقاب فيها غير مقدرة فيقال : لو أريد بالآية بيان عدم انتهاء مدة العذاب لم يقيد بالأحقاب ، فإن ما لا نهاية له لا يقال فيه هو باق أحقاباً ودهوراً وأعصاراً أو نحو ذلك . ولهذا لا يقال ذلك فى نعيم أهل الجنة . ولا يقال للأبدى الذى لا يزول هو باق أحقاباً أو آلافاً من السنين ، فالصحابة أفهم لمعانى القرآن . وقد فهم منها عمر بن الخطاب خلاف فهم هؤلاء ، كما فهم ابن عباس من آية الاستثناء خلاف فهم أولئك . وفهم الصحابة فى القرآن هو الغاية التى عليها المعول . وقد قال ابن مسعود : « ليأتين على جهنم زمان تخفق أبوابها ليس فيها أحد وذلك بعد ما يلبثون فيها أحقاباً » . وقال ابن جرير : حديث عن المسيب عمن ذكره عن ابن عباس : « خالدين فيها مادامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك . قال : أمر الله النار أن تأكلهم . قال : وقال ابن مسعود : فذكره وقال : حدثنا محمد بن حميد ثنا جرير عن بيان عن الشعبى قال : جهنم أسرع الدارين عمراناً وأسرعهما خراباً ﴾ . قلت : لا يدل قوله أسرعهما خراباً على خراب الدار الأخرى كما فى قوله تعالى :

﴿ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يومئذٍ خَيرٌ مُسْتَقَرًا وأحْسَنُ مَقِيلاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ آللهُ خَيرٌ أمَّا يشرِكُونَ ﴾ ..

وقوله فى الحديث : « الله أعلى وأجل » . وقوله أسرعهما عمراناً يحتمل معنيين . أحدهما : مسارعة الناس إلى الأعمال التى يدخلون بها جهنم وإبطاؤهم عن أعمال الدار الأخرى . والثانى : أن أهلها يدخلونها قبل دخول أهل الجنة إليها ، فإن أهل الجنة إنما يدخلونها بعد عبورهم على الصراط وبعد حبسهم على القنطرة التى وراءه ،

وأهل النار قد تبوأوا منازلهم منها ، فإنهم لا يجوزون على الصراط ولا يحبسون على تلك القنطرة . وأيضاً ففى الحديث الصحيح أنه « لما ينادى المنادى لتتبع كل أمة ما كانت تعبد فيتبع المشركون أوثانهم وآلهتهم فتتساقط بهم فى النار ، وتبقى هذه الأمة فى الموقف حتى يأتيها ربها عز وجل ويقول ألا تنطلقون حيث انطلق الناس » . وقد ذكر الخطيب فى تاريخه فى ترجمة سهل بن عبيد الله بن داود بن سليمان أبو نصر البخارى : حدثنا محمد بن نوح الجند سابورى : حدثنا جعفر بن محمد بن عيسى الناقد : حدثنا سهل بن عثمان : ثنا عبد الله بن مسعر بن كدام ، عن جعفر بن الزبير ، عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبى أمامة ، قال : قال رسول الله ﷺ : « يأتى على جهنم يوم ما فيها من بنى آدم أحد ، تخفق أبوابها كأنها أبواب الموحدين » . وليس العمدة على هذا وحده فإن إسناده ضعيف . وقد روى من وجه آخر عن ابن مسعود ، وقد تقدم .

فصل

والذين قطعوا بأبدية النار وأنها لا تفنى لهم طرق :

أحدها : الآيات والأحاديث الدالة على خلودهم فيها ، وأنهم لا يموتون وما هم منها بمخرجين ، وأن الموت يذبح بين الجنة والنار ، وأن الكفار لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط ، وأمثال هذه النصوص . وهذه الطريق لا تدل على ما ذكروه . وإنما تدل أنها مادامت باقية فهم فيها فأين فيها ما يدل على عدم فنائها ؟

الطريق الثانى : دعوى الإجماع على ذلك . وقد ذكرنا من أقوال الصحابة والتابعين ما يدل على أن الأمر بخلاف ما قالوا ، حتى لقد ادعى إجماع الصحابة من هذا الجانب استناداً إلى تلك النقول التى لا يعلم عنهم خلافها .

الطريق الثالث : أنه كالمعلوم بالضرورة من دين الإسلام أن الجنة والنار لا تفنيان ، بل هما باقيتان . ولهذا أنكر أهل السنة كلهم على أبى الهذيل وجهم وشيعتهما ممن قال بفنائها . وعدوا أقوالهم من أقوال أهل البدع المخالفة لما جاء به الرسول . ولا ريب أن هذا من أقوال أهل البدع التى خرجوا بها عن السنة ، ولكن

من أين تصح دعوى العلم النظرى أن النار باقية ببقاء الله دائمة بدوامه ، فضلاً عن العلم الضرورى . فأين فى الأدلة الشرعية أو العقلية دليل واحد يقتضى ذلك ؟ .

الطريق الرابع : أن السنة المستفيضة أو المتواترة أخبرت بخروج أهل التوحيد من النار دون الكفار . وهذا معلوم من السنة قطعاً . وهذا الذى قالوه حق لا ريب فيه . ولكن أهل التوحيد خرجوا منها وهى باقية لم تفن ولم تعدم ، والكفار لا يحصل لهم ذلك بل هم باقون فيها ما بقيت .

الطريق الخامس : أن العقل يدل على خلود الكفار فيها وعدم خروجهم منها ، فإن نفوسهم غير قابلة للخير ، فإنهم لو خرجوا منها لعادوا كفاراً كما كانوا . وقد أشار تعالى إلى ذلك بقوله :

﴿ ولو رُدُّوا لَعادُوا لِمَا نُهُوا عنْه ﴾ ..

وهذا يدل على غاية عتوهم وإصرارهم وعدم قبول الخير فيهم بوجه من الوجوه ، فلا تصلح نفوسهم الشريرة الخبيثة إلا للعذاب ، ولو صلحت لصلحت على طول العذاب ، فحيث لم يؤثر عذابهم تلك الأحقاب الطويلة فى نفوسهم ولم يطيبها علم أنه لا قابلية فيهم للخير أصلاً ، وأن أسباب العذاب لم تطفأ من نفوسهم فلا يطفأ العذاب المترتب عليها . وهذه الطريق وإن أنكرت ببادىء الرأى فهى طريق قوية . وهى ترجع إلى طريق الحكمة وأن الحكمة التى اقتضت دخولهم هى التى اقتضت خلودهم . ولكن هذه الطريق محرم سلوكها على نفاة الحكمة وعلى مثبتيها من المعتزلة والقدرية أما النفاة فظاهر . وأما المثبتة فالحكمة عندهم أن عذابهم لمصلحتهم . وهذا إنما يصح إذا كان لهم حالتان ، حالة يعذبون فيها لأجل مصلحتهم ، وحالة يزول عنهم العذاب لتحصل لهم تلك المصلحة . وإلا فكيف تكون مصلحتهم فى عذاب لا انقطاع له أبداً . وأما من يثبت حكمة راجعة إلى الرب تعالى فيمكنهم سلوك هذه الطريق ، لكن يقال : الحكمة لا تقتضى دوام عذابهم بدوام بقائه سبحانه . وهو لم يخبر أنه خلقهم لذلك . وإنما يعذبون لغاية محمودة إذا حصلت حصل المقصود من عذابهم . وهو سبحانه لا يعذب خلقه سدى وهو قادر على أن ينشئهم بعد العذاب الطويل نشأة أخرى مجردة عن تلك الشرور والخبائث والتى كانت فى نفوسهم وقد أزالها طول العذاب . فإنهم خلقوا قابلين للخير على الفطرة . وهذا القبول لازم

لخلقتهم ، وبه أقروا بصانعهم وفاطرهم ، وإنما طرأ عليه ما أبطل مقتضاه ، فإذا زال ذلك الطارىء بالعذاب الطويل بقى أصل القبول بلا معارض . وأما قوله تعالى :

﴿ ولو رُدُّوا لَعادُوا لِمَا نُهُوا عنه ﴾ ..

فهذا قبل مثابرتهم للعذاب . قال تعالى :

﴿ ولو ترَى إذْ وُقِفُوا على النَّارِ فقالُوا يَاليْتَنا نُرَدُّ ولا نُكذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونَكونَ من المؤمنِينَ * بلْ بَدَا لهم ما كانُوا يُخْفُونَ من قبلُ ولو رُدُّوا لعادُوا لِمَا نُهُوا عنه وإنَّهم لكاذِبُونَ ﴾ ..

فتلك الخبائث والشرور قائمة بنفوسهم لم تزلها النار فلو ردوا لعادوا لقيام المقتضى للعود . ولكن أين أخبر سبحانه أنه لو ردهم بعد العذاب الطويل السرمدى لعادوا لما نهوا عنه . وسر المسألة أن الفطرة الأصلية لابد أن تعمل عملها كما عمل الطارىء عليها عمله . وهذه الفطرة عامة لجميع بنى آدم ، كما فى الصحيحين من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة » . وفى لفظ : « على هذه الملة » . وفى صحيح مسلم من حديث عياض بن حماد المجاشعى عن النبى ﷺ فيما يروى عن ربه قال : « إنى خلقت عبادى حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً » . فأخبر أن الأصل فيهم الحنيفية ، وأنهم خلقوا عليها ، وأن صدها عارض فيهم باقتطاع الشياطين لهم عنها ، فمن الممتنع أن يعمل أثر اقتطاع الشياطين ولا يعمل أثر خلق الرحمن جل جلاله عمله ، والكل خلقه سبحانه فلا خالق سواه ، ولكن ذاك خلق يحبه ويرضاه ويضاف أثره إليه وهذا خلق يبغضه ويسخطه ولا يضاف أثره إليه ، فإن الشر ليس إليه والخير كله فى يديه . فإن قيل : فقد قال سبحانه :

﴿ ولوْ عَلِمَ اللهُ فيهم خَيْراً لأسْمَعَهم ﴾ ..

وهذا يقتضى أنه لا قابلية فيهم ولا خير عندهم البتة ، ولو كان عندهم لخرجوا به من النار مع الموحدين ، فإنه سبحانه يخرج من النار من فى قلبه أدنى مثقال ذرة من خير ، فعلم أن هؤلاء ليس معهم هذا القدر اليسير من الخير ، قيل : الخير فى هذا الحديث هو الإيمان بالله ورسله كما فى اللفظ الآخر : « أدنى أدنى أدنى مثقال ذرة من إيمان » وهو تصديق رسله ، والانقياد لهم بالقلب والجوارح . وأما الخير فى الآية

فالمراد به القبول والزكاء ومعرفة قدر النعمة وشكر المنعم عليها . فلو علم الله سبحانه ذلك فيهم لأسمعهم إسماعاً ينتفعون به ، فإنهم قد سمعوا سماعاً تقوم به عليهم الحجة . فتلك القابلية ذهب أثرها ، وتعطلت بالكفر والجحود ، وعادت كالشيء المعدوم الذى لا ينتفع به . وإنما ظهر أثرها فى قيام الحجة عليهم ، ولم يظهر أثرها فى انتفاعهم بما عملوه وتيقنوه . فإن قيل : فالغلام الذى قتله الخضر طبع يوم طبع كافراً ، وقال نوح عن قومه :

﴿ ولا يَلِدُوا إلَّا فَاجِراً كَفَّاراً ﴾ ..

وفى الحديث الذى رواه الإمام أحمد والترمذى مرفوعاً : « إن بنى آدم خلقوا على طبقات شتى ، فمنهم من يولد مؤمناً ويحيى مؤمناً ويموت مؤمناً ، ومنهم من يولد كافراً ويحيى كافراً ويموت كافراً » الحديث ، قيل : هذا لا يناقض كونه مولوداً على الفطرة ، فإنه طبع وولد مقدراً كفره إذا عقل . وإلا ففى حال ولادته لا يعرف كفراً ولا إيماناً ، فهى حال مقدرة لا مقارنة للعامل ، فهو مولود على الفطرة ومولود كافراً باعتبارين صحيحين ثابتين له ، هذا بالقبول وإيثار الإسلام لو خلى ، وهذا بالفعل والإرادة إذا عقل . فإذا جمعت بين الفطرة السابقة ، والرحمة السابقة العالية ، والحكمة البالغة ، والغنى التام ، وقرنت بين فطرته ورحمته وحكمته وغناه تبين لك الأمر .

الطريق السادس : قياس دار العدل على دار الفضل ، وأن هذه كما أنها أبدية فالأخرى كذلك ، لأن هذه توجب عدله ، وعدله ورحمته من لوازم ذاته . وهذه الطريق غير نافذة ، فإن العدل حقه سبحانه لا يجب عليه أن يستوفيه ، ولا يلحقه بتركه نقص ولا ذم بوجه من الوجوه . والفضل وعده الذى وعد به عباده وأحقه على نفسه .

والفرق بين الدارين من وجوه عديدة شرعاً وعقلاً . أحدها : أن الله سبحانه أخبر بأن نعيم الجنة ما له من نفاد ، وأن عطاء أهلها غير مجذوذ وأنه غير ممنون ، ولم يجىء ذلك فى عذاب أهل النار . الثانى : أنه أخبر بما يدل على انتهاء عذاب أهل النار فى عدة آيات كما تقدم ، ولم يخبر بما يدل على انتهاء نعيم أهل الجنة ، ولهذا احتاج القائلون بالتأبيد الذى لا انقطاع له إلى تأويل تلك الآيات ، ولم يجىء فى نعيم أهل الجنة ما يحتاجون إلى تخصيصه بالتأويل . الثالث : أن الأحاديث التى جاءت فى

انتهاء عذاب النار لم يجيء شيء منها فى انتهاء نعيم الجنة . الرابع : أن الصحابة والتابعين إنما ذكروا انقطاع العذاب ولم يذكر أحد منهم انقطاع النعيم . الخامس : أنه قد ثبت أن الله سبحانه يدخل الجنة بلا عمل أصلا بخلاف النار . السادس : أنه سبحانه ينشىء فى الجنة خلقاً يمتعهم فيها ولا ينشىء فى النار خلقاً يعذبهم بها . السابع : أن الجنة من مقتضى رحمته والنار من مقتضى غضبه . وأن الذين يدخلون النار أضعاف أضعاف الذين يدخلون الجنة ، فلو دام عذاب هؤلاء كدوام نعيم هؤلاء لغلب غضبه رحمته فكان الغضب هو الغالب السابق ، وهذا ممتنع . الثامن : أن الجنة دار فضله والنار دار عدله ، وفضله يغلب عدله . التاسع : أن النار دار استيفاء حقه الذى له ، والجنة دار وفاء حقه الذى أحقه هو على نفسه ، وهو سبحانه يترك حقه ولا يترك الحق الذى أحقه على نفسه . العاشر : أن الجنة هى الغاية التى خلقوا لها فى الآخرة ، وأعمالها هى الغاية التى خلقوا لها فى الدنيا ، بخلاف النار فإنه سبحانه لم يخلق خلقه للكفر به والإشراك ، وإنما خلقهم لعبادته وليرحمهم . الحادى عشر : أن النعيم من موجب أسمائه وصفاته والعذاب إنما هو من أفعاله ، قال تعالى :

﴿ نَبِّىء عبادِى أنِّى أنا الغفورُ الرحيمُ * وأنَّ عَذابِى هو العذابُ الأليمُ ﴾ ..

وقال :

﴿ إنَّ ربَّك لَسريعُ العقابِ وإنَّه لَغفورٌ رَحِيمٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ اعْلَمُوا أنَّ اللهَ شديدُ العقابِ وأنَّ اللهَ غفورٌ رَحِيمٌ ﴾ ..

وما كان من مقتضى أسمائه وصفاته فإنه يدوم بدوامه . فإن قيل : فإن العذاب صادر عن عزته وحكمته وعدله ، وهذه أسماء حسنى وصفات كمال فيدوم ما صدر عنها بدوامها ، قيل : لعمر الله إن العذاب صدر عن عزة وحكمة وعدل وانتهاؤه عند حصول المقصود منه يصدر عن عزة وحكمة وعدل ، فلم يخرج العذاب ولا انقطاعه عن عزته وحكمته وعدله ، ولكن عند انتهائه يكون عزة مقرونة برحمة ، وحكمة مقرونة بجود وإحسان وعفو وصفح ، فالعزة والحكمة لم يزالا ولم ينقصا ، بل صدر جميع ما خلقه ويخلقه وأمر به ويأمر به عن عزته وحكمته . الثانى عشر : أن العذاب

مقصود لغيره لا لنفسه ، وأما الرحمة والإحسان والنعيم فمقصود لنفسه ، فالإحسان والنعيم غاية ، والعذاب والألم وسيلة ، فكيف يقاس أحدهما بالآخر . الثالث عشر : أنه سبحانه أخبر أن رحمته وسعت كل شيء ، وأن رحمته سبقت غضبه ، وأنه كتب على نفسه الرحمة ، فلابد أن تسع رحمته هؤلاء المعذبين ، فلو بقوا فى العذاب لا إلى غاية لم تسعهم رحمته . وهذا ظاهر جداً . فإن قيل : فقد قال سبحانه عقيبها :

﴿ فَسأَكْتُبها للّذين يَتَّقونَ ﴾ ..

إلى آخر الآية يخرج غيرهم منها لخروجهم من الوصف الذى يستحق به ، قيل : الرحمة المكتوبة لهؤلاء هى غير الرحمة الواسعة لجميع الخلق ، بل هى رحمة خاصة خصهم بها دون غيرهم ، وكتبها لهم دون سواهم ، وهم أهل الفلاح الذين لا يعذبون ، بل هم أهل الرحمة والفوز والنعيم . وذكر الخاص بعد العام استطراداً . وهو كثير فى القرآن . بل قد يستطرد من الخاص إلى العام ، كقوله :

﴿ هو الّذى خَلقَكم من نُفْس وَاحدةٍ وجعلَ منها زَوْجَها لِيسْكُنَ إليها فَلمَّا تَغشَّاهَا حملَتْ حَمْلاً خَفيفاً فَمرَّتْ به فلمَّا أثْقَلتْ دَعَوَا اللهَ ربَّهما لئنْ آتَيْتَنَا صَالحاً لَنكونَنَّ من الشَّاكِرِينَ ۞ فلمَّا آتَاهُما صَالِحاً جَعلا له شُركَاءَ فيما آتَاهُما فَتعالَى اللهُ عمَّا يُشرِكُونَ ﴾ ..

فهذا استطراد من ذكر الأبوين إلى ذكر الذرية ومن الاستطراد قوله :

﴿ ولقد زَيَّنا السَّماءَ الدُّنيا بِمصابيحَ وجَعلْنَاها رُجُوماً للشَّياطِينَ ﴾ ..

فالتى جعلت رجوماً ليست هى التى زينت بها السماء ، ولكن استطرد من ذكر النوع إلى نوع آخر وأعاد ضمير الثانى على الأول لدخولهما تحت جنس واحد . فهكذا قوله :

﴿ ورَحْمِتى وَسِعَتْ كُلَّ شىءٍ فَسأَكْتُبُها للّذين يَتَّقونَ ﴾ ..

فالمكتوب للذين يتقون نوع خاص من الرحمة الواسعة . والمقصود أن الرحمة لابد أن تسع أهل النار ، ولابد أن تنتهى حيث ينتهى العلم ، كما قالت الملائكة :

﴿ ربَّنا وَسِعْتَ كلَّ شىءٍ رَحْمةً وعِلْماً ﴾ ..

الرابع عشر : أنه قد صح عنه ﷺ حديث الشفاعة ، قول أولى العزم : « إن

ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله ، ولن يغضب بعده مثله » . وهذا صريح في أن ذلك الغضب العظيم لا يدوم . ومعلوم أن أهل النار إنما دخولها بذلك الغضب ، فلو دام ذلك الغضب لدام عذابهم ، إذ هو موجب ذلك الغضب . فإذا رضى الرب تبارك وتعالى وزال ذلك الغضب زال موجبه . وهذا كما أن عقوبات الدنيا العامة وبلاءها آثار غضبه ، فإذا استمر غضبه استمر ذلك البلاء . فإذا رضى وزال غضبه زال البلاء وخلفته الرحمة . الخامس عشر : أن رضاه أحب إليه من غضبه ، وعفوه أحب إليه من عقوبته ، ورحمته أحب إليه من عذابه ، وعطاؤه أحب إليه من منعه . وإنما يقع الغضب والعقوبة والمنع بأسباب تناقض موجب تلك الصفات والأسماء . وهو سبحانه كما يحب أسماءه وصفاته يحب آثارها وموجبها كما في الحديث أنه : « وتر يحب الوتر ، جميل يحب الجمال ، نظيف يحب النظافة ، عفو يحب العفو » . وهو شكور يحب الشاكرين ، عليم يحب العالمين ، جواد يحب أهل الجود ، حيى ستير يحب أهل الحياء والستر ، صبور يحب الصابرين ، رحيم يحب الرحماء . فهو يكره ما يضاد ذلك . وكذلك كره الكفر والفسوق والعصيان والظلم والجهل ، لمضادة هذه الأوصاف لأوصاف كماله الموافقة لأسمائه وصفاته . ولكن يريده سبحانه لاستلزامه ما يحبه ويرضاه ، فهو مراد له إرادة اللوازم المقصودة لغيرها ، إذ هي مفضية إلى ما يحب ، فإذا حصل بها ما يحبه وأدت إلى الغاية المقصودة له سبحانه لم تبق مقصودة لا لنفسها ولا لغيرها ، فتزول ويخلفها أضدادها التي هي أحب إليه سبحانه منها وهي موجب أسمائه وصفاته . فإن فهمت سر هذا الوجه وإلا فجاوزه إلى ما قبله ، ولا تعجل بإنكاره .

هذا وسر المسألة أنه سبحانه حكيم رحيم إنما يخلق بحكمة ورحمة . فإذا عذب من يعذب لحكمة كان هذا جارياً على مقتضاها . كما يوجد في الدنيا من العقوبات الشرعية والقدرية من التهذيب والتأديب والزجر والرحمة واللطف ما يزكي النفوس ويطيبها ويمحصها ويخلصها من شرها وخبثها . والنفوس الشريرة الظالمة التي لو ردت إلى الدنيا قبل العذاب لعادت لما نهيت عنه لا يصلح أن تسكن دار السلام التي تنافى الكذب والشر والظلم . فإذا عذبت هذه النفوس بالنار عذاباً يخلصها من ذلك الشر ويخرج خبثها كان هذا معقولاً في الحكمة ، كما يوجد في عذاب الدنيا وخلق من فيه شر يزول بالتعذيب من تمام الحكمة . أما خلق نفوس شريرة لا يزول شرها البتة ،

وإنما خلقت للشر المحض وللعذاب السرمد الدائم بدوام خالقها سبحانه ، فهذا لا تظهر موافقته للحكمة والرحمة ، وإن دخل تحت القدرة فدخوله تحت الحكمة والرحمة ليس بالبين . فهذا ما وصل إليه النظر فى المسألة التى تقع فيها عقول العقلاء .

وكنت سألت شيخ الإسلام قدس الله روحه فقال لى : هذه المسألة عظيمة كبيرة ولم يجب فيها بشىء ، فمضى على ذلك زمن حتى رأيت فى تفسير عبد بن حميد الكشى بعض تلك الآثار التى ذكرت ، فأرسلت إليه الكتاب وهو فى مجلسه الأخير ، وعلمت على ذلك الموضع ، وقلت للرسول : قل له : هذا الموضع يشكل عليه ولا يدرى ما هو ، فكتب فيها مصنفه المشهور رحمة الله عليه . فمن كان عنده فضل علم فليحدثه ، فإن فوق كل ذى علم عليماً . وأنا فى هذه المسألة على قول أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فإنه ذكر دخول أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ، ووصف ذلك أحسن صفة . ثم قال : « ويفعل الله بعد ذلك فى خلقه ما يشاء » . وعلى مذهب عبد الله بن عباس رضى الله عنهما حيث يقول : « لا ينبغى لأحد أن يحكم على الله فى خلقه ولا ينزلهم جنة ولا ناراً » وذكر ذلك فى تفسير قوله :

﴿ قالَ النارُ مثواكم خالِدينَ فيها إلَّا ما شاءَ اللهُ ﴾ ..

وعلى مذهب أبى سعيد الخدرى حيث يقول : « انتهى القرآن كله إلى هذه الآية :

﴿ إنَّ ربَّك فعَّالٌ لما يُريدُ ﴾ ..

وعلى مذهب قتادة حيث يقول فى قوله :

﴿ إلَّا ما شاءَ ربُّك ﴾ ..

الله أعلم بتبيينه على ما وقعت .

وعلى مذهب ابن زيد حيث يقول : « أخبرنا الله الذى يشاء لأهل الجنة فقال :

﴿ عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴾ ..

ولم يخبرنا بالذى يشاء لأهل النار » . والقول بأن النار وعذابها دائم بدوام الله خبر

عن الله بما يفعله ، فإن لم يكن مطابقاً لخبره عن نفسه بذلك وإلا كان قولاً عليه بغير علم ، والنصوص لا تفهم ذلك . والله أعلم .

فصل

وها هنا مذاهب أخرى باطلة . منها قول من قال إنهم يعذبون فى النار مدة لبثهم فى الدنيا . وقول من قال إنها تنقلب عليهم طبيعة نارية يلتذون بها كما يلتذ صاحب الجرب بالحك . وقول من يقول إنها تفنى هى والجنة جميعاً ويعودان عدماً . وقول من يقول تفنى حركاتها ويبقى أهلها فى سكون دائم . ولم يوفق للصواب فى هذا الباب غير الصحابة ومن سلك سبيلهم وبالله التوفيق .

فصل

فإن قيل : فما الحكمة فى كون الكفار أكثر من المؤمنين ، وأهل النار أضعاف أضعاف أهل الجنة ، كما قال تعالى :

﴿ وما أَكْثَرُ النَّاسِ ولو حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ وقَلِيلٌ من عِبَادِىَ الشَّكُورُ ﴾ ..

وقال :

﴿ إِلَّا الَّذين آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحاتِ وقَلِيلٌ ما هُم ﴾ ..

وقال :

﴿ وإنْ تُطِعْ أَكْثَرَ من فى الأَرضِ يُضِلُّوكَ عن سَبِيلِ اللهِ ﴾ ..

وبعث النار من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون وواحد إلى الجنة ، وكيف نشأ هذا عن الرحمة الغالبة وعن الحكمة البالغة ، وهلَّا كان الأمر بالضد من ذلك ؟ قيل : هذا السؤال من أظهر الأدلة على قول الصحابة والتابعين فى هذه المسألة ، وأن الأمر يعود إلى الرحمة التى وسعت كل شيء وسبقت الغضب وغلبته ، وعلى هذا فانـدفع

السؤال بالكلية . ثم نقول : المادة الأرضية اقتضت حصول التفاوت فى النوع الإنسانى كما فى المسند والترمذى عنه ﷺ : « إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض فكان منهم الخبيث والطيب والسهل والحزن » ، وغير ذلك ، فاقتضت مادة النوع الإنسانى تفاوتهم فى أخلاقهم وإرادتهم وأعمالهم ، ثم اقتضت حكمة العزيز الحكيم أن ابتلى المخلوق من هذه المادة بالشهوة والغضب والحب والبغض ولوازمها ، وابتلاه بعدوه الذى لا يألوه خبالاً ولا يغفل عنه ، ثم ابتلاه مع ذلك بزينة الدنيا وبالهوى الذى أمر بمخالفته . هذا على ضعفه وحاجته . وزين له حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث . وأمره بترك قضاء أوطاره وشهواته فى هذه الدار الحاضرة العتيدة المشاهدة إلى دار أخرى غايته إنما تحصل فيها بعد طى الدنيا والذهاب بها . وكان مقتضى الطبيعة الإنسانية أن لا يثبت على هذا الابتلاء أحد ، وأن يذهب كلهم مع ميل الطبع ودواعى الغضب والشهوة فلم يحل بينهم وبين ذلك خالقهم وفاطرهم ، بل أرسل إليهم رسله ، وأنزل عليهم كتبه ، وبين لهم مواقع رضاه وغضبه ، ووعدهم على مخالفة هواهم وطبائعهم أكمل اللذات فى دار النعيم ، فلو تقو عقول الأكثرين على إيثار الآجل المنتظر بعد زوال الدنيا على هذا العاجل الحاضر المشاهد ، وقالوا : كيف يباع نقد حاضر وهو قبض اليد بنسيئة مؤخرة وعدنا بحصولها بعد طى الدنيا وخراب العالم ، ولسان حال أكثرهم يقول :

خذْ ما تراه ودَعْ شيئاً سمعتَ به

فساعد التوفيق الإلهى من علم أنه يصلح لمواقع فضله فأمده بقوة إيمان وبصيرة رأى فى ضوئها حقيقة الآخرة ودوامها وما أعد الله فيها لأهل طاعته وأهل معصيته ، ورأى حقيقة الدنيا وسرعة انقضائها وقلة وفائها وظلم شركائها ، وأنها كما وصفها الله سبحانه لعب ولهو وزينة وتفاخر بين أهلها وتكاثر فى الأموال والأولاد ، وأنها كغيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً . فنشأنا فى هذه الدار ونحن منها وبنوها لا نألف غيرها . وحكمت العادات وقهر سلطان الهوى . وساعده داعى النفوس وتقاضاه موجب الطباع . وغلب الحس على العقل ، وكانت الدولة له ، والناس على دين الملك . ولا ريب أن الذى يخرق هذه الحجب ، ويقطع هذه العلائق ، ويخالف العوائد ، ولا يستجيب لدواعى الطبع ، ويعصى سلطان الهوى

لا يكون إلا الأقل . ولهذا كانت المادة النارية أقل اقتضاء لهذا الصنف من المادة الترابية ، لخفة النار وطيشها ، وكثرة نقلتها وسرعة حركتها وعدم ثباتها ، والماء المادة الملكية فتربه من ذلك . فلذلك كان المخلوق خيراً كله . فالعقلاء المخاطبون مخلوقون من هذه المواد الثلاث . واقتضت الحكمة أن يكونوا على هذه الصفة والخلقة . ولو كانوا على غير ذلك لم يحصل مقصود الامتحان والابتلاء وتنوع العبودية وظهور آثار الأسماء والصفات . فلو كان أهل الإيمان والخير هم الأكثرين الغالبين لفاتت مصلحة الجهاد وتوابعه التي هي من أجل أنواع العبودية ، وفات الكمال المترتب على ذلك . فلا أحسن مما اقتضاه حكمة أحكم الحاكمين في المخلوق من هذه المواد . ثم إنه سبحانه يخلص ما في المخلوق من تينك المادتين من الخبث والشر ويمحصه ، ويستخرج طيبه إلى دار الطيبين ، ويلقي خبيثه حيث تلقى الخبائث والأوساخ . وهذا غاية الحكمة كما هو الواقع في جواهر المعادن المنتفع بها من الذهب والفضة والحديد والصفر . فخلاصة هذه المواد وطيبها أقل من وسخها وخبيثها . والناس زرع الأرض والخير الصافي من الزرع بعد زوانه وقصله وتصفه وتبنه أقل من بقية الأجزاء . وتلك الأجزاء كالصور له والوقاية ، كالحطب والشوك للثمر ، والتراب والحجارة للمعادن النفيسة .

فصل

الوجه السابع والثلاثون : قوله : وأي حكمة في تسليط أعدائه على أوليائه يسومونهم سوء العذاب . فكم لله في ذلك من حكم باهرة . منها حصول محبوبه من عبودية الصبر والجهاد ، وتحمل الأذى فيه والرضى عنه في السراء والضراء ، والثبات على عبوديته وطاعته مع قوة المعارض وغلبته وشوكته ، وتمحيص أوليائه من أحكام البشرية ودواعي الطباع ببذل نفوسهم له وأذى أعدائه لهم ، وتمييز الصادق من الكاذب ، ومن يريده ويعبده على جميع الحالات ممن يعبده على حرف . وليحصل له مرتبة الشهادة التي هي من أعلى المراتب . ولا شيء أبر عند الحبيب من بذل محبة نفسه في مرضاته ومجاهدة عدوه . فكم لله في هذا التسليط من نعمة ورحمة وحكمة . وإذا شئت أن تعلم ذلك فتأمل الآيات من أواخر آل عمران من قوله :

﴿ قدْ خَلَتْ من قَبْلِكم سُنَنٌ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ إنَّما ذَلكمُ الشَّيطانُ يُخوِّفُ أولياءَه فلا تَخافُوهُم وخَافُونِ إنْ كُنتم مُؤمنِينَ ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ ما كَانَ اللهُ لِيذَرَ المؤمنينَ على ما أنتُم عليه حتَّى يَميزَ الخَبِيثَ من الطَّيبِ ﴾ ..

فكان هذا التمييز من بعض حكم ذلك التسليط . ولولا ذلك التسليط لم تظهر فضيلة الصبر والعفو والحكم وكظم الغيظ ، ولا حلاوة النصر والظفر والقهر ، فإن الأشياء يظهر حسنها بأضدادها . ولولا ذلك التسليط لم تستوجب الأعداء المحق والإهانة والكبت فاستخرج ذلك التسليط من القوة إلى الفعل ما عند أولياءه ، فاستحقوا كرامتهم عليه ، وما عند أعدائه فاستحقوا عقوبتهم عليه ، فكان هذا التسليط مما أظهر حكمته وعزته ورحمته ونعمته فى الفريقين ، وهو العزيز الحكيم .

الوجه الثامن والثلاثون : قوله : وأى حكمة فى تكليف الثقلين وتعريضهم بذلك للعقوبة وأنواع المشاق ؟ فاعلم أنه لولا التكليف لكان خلق الإنسان عبثاً وسدى . والله يتعالى عن ذلك . وقد نزه نفسه عنه كما نزه نفسه عن العيوب والنقائص . قال تعالى :

﴿ أفَحسِبْتُم أنَّما خَلقْناكُم عَبَثاً وأنَّكم إلينا لا تُرْجعُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ أيَحْسَبُ الإنسانُ أنْ يُتركَ سُدىً ﴾ ..

قال الشافعى : « لا يؤمر ولا ينهى » .

ومعلوم أن ترك الإنسان كالبهائم مهملاً معطلاً مضاد للحكمة . فإنه خلق لغاية كماله ، وكماله أن يكون عارفاً بربه محباً له قائماً بعبوديته . قال تعالى :

﴿ وما خَلقتُ الجِنَّ والإنْسَ إلَّا لِيعْبُدُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ لِتَعْلَمُوا أنَّ اللهَ على كُلِّ شَىءٍ قَدِيرٌ وأنَّ اللهَ قد أَحَاطَ بكُلِّ شَىءٍ عِلْماً ﴾ ..

وقال :

﴿ ذلكَ لِتَعْلَمُوا أنَّ اللهَ يعلمُ ما فى السَّمواتِ وما فى الأَرْضِ وأنَّ اللهَ بكلِّ شَىءٍ عَليمٌ ﴾ ..

فهذه المعرفة وهذه العبودية هما غاية الخلق والأمر ، وهما أعظم كمال الإنسان . والله تعالى من عنايته به ورحمته له عرضه لهذا الكمال وهيأ له أسبابه الظاهرة والباطنة ، ومكنه منها . ومدار التكليف على الإسلام والإيمان والإحسان ، وهى ترجع إلى شكر المنعم ، كلها دقيقها وجليلها منه وتعظيمه وإجلاله ، ومعاملته بما يليق أن يعامل به ، فتُذكر آلاؤه ، ويُشكر فلا يكفر ، ويُطاع فلا يُعصى ، ويُذكر فلا يُنسى . هذا مع تضمن التكليف لاتصاف العبد بكل خلق جميل ، وإثباته بكل فعل جميل وقول سديد ، واجتنابه لكل خلق سىء وترك كل فعل قبيح وقول زور . فتكليفه متضمن لمكارم الأخلاق ، ومحاسن الأفعال ، وصدق القول ، والإحسان إلى الخليقة ، وتكميل نفسه بأنواع الكمالات ، وهجر أضداد ذلك والتنزه عنها ، مع تعريضه بذلك التكليف للثواب الجزيل الدائم ، ومجاورة ربه فى دار البقاء .. فأى الأمرين أليق بالحكمة ، هذا أو إرساله هملاً كالخيل والبغال والحمير يأكل ويشرب وينكح كالبهائم ؟ أيقتضى كماله المقدس ذلك ؟

﴿ فَتَعَالَى اللهُ المَلِكُ الحقُّ لا إلهَ إلَّا هو ربُّ العَرْشِ الكَرِيمِ ﴾ ..

وكيف يليق بذلك الكمال طى بساط الأمر والنهى والثواب والعقاب وترك إرسال الرسل وإنزال الكتب وشرع الشرائع وتقرير الأحكام ؟ وهل عرف الله من جور عليه خلاف ذلك ؟ وهل ذلك إلا من سوء الظن به ؟ قال تعالى :

﴿ وما قَدرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِه إذْ قالُوا ما أنْزَلَ اللهُ على بَشَرٍ من شَىءٍ ﴾ ..

فحسن التكليف فى العقول كحسن الإحسان والإنعام والتفضل والطول بل هو من أبلغ أنواع الإحسان والإنعام ، ولهذا سمى سبحانه ذلك نعمة ومنة وفضلاً ورحمة . وأخبر أن الفرح به خير من الفرح بالنعم المشتركة بين الأبرار والفجار قال تعالى :

﴿ ألَمْ تَرَ إلى الَّذينَ بَدَّلُوا نِعْمَةَ اللهِ كُفْراً ﴾ ..

فنعمة الله ها هنا نعمته بمحمد ﷺ وما بعثه به من الهدى ودين الحق وقال :

﴿ لقد مَنَّ اللهُ على المؤمنينَ إذْ بَعثَ فيهم رَسُولاً من أنفسِهم يَتلُو عليهم آياتِه ويُزكِّيهم ويُعلِّمُهم الكتابَ والحِكْمَةَ وإنْ كانُوا من قبلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ هو الَّذي بَعثَ فى الأُمِّيينَ رسُولاً منهم يتلُو عليهم آياتِه ويُزكِّيهم ويُعلِّمُهم الكتابَ والحكمةَ وإنْ كانُوا من قبلُ لَفِي ضَلالٍ مُبينٍ * وآخَرِينَ منهم لمَّا يَلْحقُوا بِهم وهو العزيزُ الحكيم * ذلكَ فَضْلُ اللهِ يُؤتِيه مَنْ يَشاءُ واللهُ ذو الفَضْلِ العَظِيمِ ﴾ ..

وقال :

﴿ وما أَرْسَلْناكَ إلَّا رَحْمةً للعَالَمِينَ ﴾ ..

وقال :

﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبِرحْمتِه فَبِذلكَ فَلْيَفْرَحُوا هوَ خَيْرٌ ممَّا يَجْمعُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ اليومَ أكملْت لكم دينَكم وأتْمَمْتُ عليكم نِعْمتى ورَضِيتُ لكمُ الإسلامَ دِيناً ﴾ ..

وقال :

﴿ واذْكرُوا نِعْمةَ اللهِ عليْكم وما أنْزلَ عليكُم من الكتابِ والحكمةِ يَعظُكم به ﴾ ..

وقال :

﴿ واعلمُوا أنَّ فيكم رَسُولَ اللهِ لو يُطِيعُكم فى كَثِيرٍ من الأمْرِ لَعنِتُّم ولكنَّ اللهَ حَبَّبَ إليكم الإيمانَ وزَيَّنه فى قُلوبِكم وكَرَّه إليكم الكُفرَ والفُسوقَ والعِصْيانَ أولئك همُ الرَّاشدونَ * فَضْلاً من اللهِ ونِعْمةً واللهُ عليمٌ حكيمٌ ﴾ ..

وقال لرسوله :

﴿ وأنْزلَ اللهُ عليكَ الكتابَ والحكمةَ وعَلَّمكَ ما لم تَكُنْ تَعلمُ وكانَ فضلُ اللهِ عليك عَظِيماً ﴾ ..

وهل النعمة والفضل فى الحقيقة إلا ذلك وتوابعه وثمرته فى القلوب والأبدان فى الدنيا والآخرة ؟ وهل فى العقول السليمة والفطر المستقيمة أحسن من ذلك وأليق بكمال الرب وأسمائه وصفاته ؟ .

الوجه التاسع والثلاثون : قوله فى مناظرة الأشعرى للجبائى فى الإخوة الثلاثة الذين مات أحدهم صغيراً وبلغ الآخر كافراً والثالث مسلماً إنها مناظرة كافية فى إبطال الحكمة والتعليل ورعاية الأصلح . فلعمر الله إنها مبطلة لطريقة أهل البدع من المعتزلة والقدرية الذين يوجبون على ربهم مراعاة الأصلح لكل عبد وهو الأصلح عندهم ، فيشرعون له شريعة بعقولهم ، ويحجرون عليه ويحرمون عليه أن يخرج عنها ، ويوجبون عليه القيام بها . وكذلك كانوا من أحمق الناس وأعظمهم تشبيهاً للخالق بالمخلوق فى أفعاله ، وأعظمهم تعطيلاً عن صفات كماله ، فنزهوه عن صفات الكمال وشبهوه بخلقه فى الأفعال ، وأدخلوه تحت الشريعة الموضوعة بآراء الرجال ، وسموا ذلك عدلاً وتوحيداً بالزور والبهتان . وتلك تسمية ما أنزل الله بها من سلطان . فالعدل قيامه بالقسط فى أفعاله ، والتوحيد إثبات صفات كماله .

﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّه لا إِلهَ إِلَّا هو والملائكةُ وأُولُوا العِلْمِ قَائِماً بالقِسْطِ لا إِلهَ إِلَّا هو العَزِيزُ الحَكِيمُ * إِنَّ الدِّينَ عند اللهِ الإِسلامُ ﴾ ..

فهذا العدل والتوحيد الذى جاء به المرسلون . وذلك التوحيد والعدل الذى جاء به المعطلون .

والمقصود أن هذه المناظرة وإن أبطلت قول هؤلاء وزلزلت قواعدهم فإنها لا تبطل حكمة الله التى اختص بها دون خلقه ، وطوى بساط الإحاطة بها عنهم ، ولم يطلعهم منها إلا على ما نسبته إلى ما خفى عنهم كقطرة من بحار الدنيا . فكم لله سبحانه من حكمة فى ذلك الذى أخرمه صغيراً ، وحكمة فى الذى مد له فى العمر حتى بلغ وأسلم ، وحكمة فى الذى أبقاه حتى بلغ وكفر . ولو كان كل من علم أنه إذا بلغ يكفر يخترمه صغيراً لتعطل الجهاد والعبودية التى يحبها الله ويرضاها ، ولم يكن هناك معارض وكان الناس أمة واحدة ، ولم تظهر آياته وعجائبه فى الأمم ، ووقائعه وأيامه فى أعدائه ، وإقامة الحجج وجدال أهل الباطل بما يدحض شبهتهم وينصر الحق ويظهره على الباطل ، إلى أضعاف أضعاف ذلك من الحكم التى لا يحصيها إلا الله .

والله سبحانه يحب ظهور أسمائه وصفاته فى الخليقة . فلو اخترم كل من علم أنه يكفر إذا بلغ لفات ذلك . وفواته مناف لكمال تلك الأسماء والصفات واقتضائها لآثارها . وقد تقدم بسط ذلك أتم من هذا .

الوجه الأربعون : قوله : إنه سبحانه رد الأمر إلى محض مشيئته بقوله :

﴿ يُعذِّبُ مَنْ يشاءُ ويَرحمُ مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَيغفِرُ لِمَنْ يشاءُ ويُعذِّبُ مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويَهْدِى مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ لا يُسْأَلُ عمَّا يَفعلُ ﴾ ..

فهذا كله حق ، ولكن أين فيه إبطال حكمته وحمده والغايات المحمودة المطلوبة بفعله ، وأنه لا يفعل شيئاً لشىء ، ولا يأمر بشىء لأجل شىء ، ولا سبب لفعله ولا غاية ؟ أفترى أصحاب الحكمة والتعليل يقولون إنه لا يفعل بمشيئته ، أو إنه يسأل عما يفعل . بل يقولون إنه يفعل بمشيئته مقارناً للحكمة والمصلحة ووضع الأشياء مواضعها . وإنه يفعل ما يشاء بأسباب وحكم ولغايات مطلوبة وعواقب حميدة . فهم مثبتون للملك وحده وغيرهم يثبت ملكاً بلا حمد ، أو نوعاً من الحمد مع هضم الملك ، إذ الرب تعالى له كمال الملك وكمال الحمد ، فكونه يفعل ما يشاء لا يمنع أن يشاء بأسباب وحكم وغايات ، وأنه لا يشاء إلا ذلك . وأما قوله :

﴿ لا يُسْأَلُ عمَّا يفعلُ وهم يُسْأَلُونَ ﴾ ..

فهذا لكمال علمه وحكمته لا لعدم ذلك ، وأيضاً فسياق الآية فى معنى آخر وهو إبطال إلهية من سواه ، وإثبات الألوهية له وحده . فإنه سبحانه قال :

﴿ أمِ اتَّخذُوا آلهةً من الأرضِ هم يُنْشِرُونَ ۞ لَوْ كانَ فيهما آلهةٌ إلَّا اللهُ لَفسدَتا فَسُبحانَ اللهِ ربِّ العرشِ عمَّا يَصِفُونَ ۞ لا يُسأَلُ عمَّا يفعلُ وهم يُسْأَلونَ ﴾ ..

فأين فى هذا ما يدل على إبطال التعليل بوجه من الوجوه ؟ ولكْن أهل الباطل يتعلقون بألفاظ نزلوها على باطلهم لا تنزل عليه ، وبمعان متشابهة يشتبه فيها الحق بالباطل فعمدتهم المتشابه من الألفاظ والمعانى . فإذا فصلت وبينت يتبين أنها لا دلالة فيها ، وأنها مع ذلك قد تدل على نقيض مطلوبهم . وبالله التوفيق .

* * *

الباب الرابع والعشرون

فى قول السلف : من أصول الإيمان الإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره

قد تقدم أن القدر لا شر فيه بوجه من الوجوه ، فإنه علم الله وقدرته وكتابه ومشيئته . وذلك خير محض وكمال من كل وجه . فالشر ليس إلى الرب تعالى بوجه من الوجوه ، لا فى ذاته ولا فى أسمائه ولا فى صفاته ولا فى أفعاله . وإنما يدخل الشر الجزئى الإضافى فى المقضى المقدر ويكون شراً بالنسبة إلى محل وخيراً بالنسبة إلى محل آخر . وقد يكون خيراً بالنسبة إلى المحل القائم به من وجه ، كما هو شر له من وجه ، بل هذا هو الغالب . وهذا كالقصاص وإقامة الحدود وقتل الكفار . فإنه شر بالنسبة إليهم لا من كل وجه بل من وجه دون وجه . وخير بالنسبة إلى غيرهم لما فيه من مصلحة الزجر والنكال ودفع الناس بعضهم ببعض . وكذلك الآلام والأمراض إن كانت شروراً من وجه فهى خيرات من وجوه عديدة ، وقد تقدم تقرير ذلك . فالخير والشر من جنس اللذة والألم والنفع والضرر . وذلك فى المقضى المقدر لا فى نفس صفة الرب وفعله القائم به . فإن قطع يد السارق شر مؤلم ضار له . وأما قضاء الرب ذلك وتقديره عليه فعدل وخير وحكمة ومصلحة ، كما يأتى فى الباب الذى بعد هذا إن شاء الله .

فإن قيل : فما الفرق بين كون القدر خيراً وشراً وكونه حلواً ومراً ؟ قيل : الحلاوة والمرارة تعود إلى مباشرة الأسباب فى العاجل . والخير والشر يرجع إلى حسن العاقبة وسوئها . فهو حلو ومر فى مبدئه وأوله . وخير وشر فى منتهاه وعاقبته . وقد أجرى الله سبحانه سنته وعادته على أن حلاوة الأسباب فى العاجل تعقب المرارة فى الآجل ، ومرارتها تعقب الحلاوة .. فحلو الدنيا مر الآخرة ، ومر الدنيا حلو الآخرة . وقد

اقتضت حكمته سبحانه أن جعل اللذات تثمر الآلام ، والآلام تثمر اللذات . والقضاء والقدر منتظم لذلك انتظاماً لا يخرج عنه شيء البتة . والشر مرجعه إلى اللذات وأسبابها . والخير المطلوب هو اللذات الدائمة والشر المرهوب هو الآلام الدائمة . فأسباب هذه الشرور وإن اشتملت على لذة ما ، وأسباب تلك خيرات وإن اشتملت على ألم ما . فألم يعقب اللذة الدائمة أوْلى بالإيثار والتحمل من لذة تعقب الألم الدائم . فلذة ساعة فى جنب ألم طويل كلا لذة . وألم ساعة فى جنب لذة طويلة كلا ألم .

* * *

الباب الخامس والعشرون

فى امتناع إطلاق القول نفياً وإثباتاً
إن الرب تعالى مريد للشر وفاعل له

هذا موضع اختلف فيه مثبتو القدر ونفاته . فقال النفاة : لا يجوز أن يقال إن الله سبحانه مريد للشر أو فاعل له . قالوا : لا يريد الشر وفاعله شرير . هذا هو المعروف لغة وعقلاً وشرعاً . كما أن الظالم فاعل الظلم ، والفاجر فاعل الفجور ومريده . والرب يتعالى ويتنزه عن ثبوت معانى أسماء السوء له ، فإن أسماءه كلها حسنى وأفعاله كلها خير . فيستحيل أن يريد الشر ، فالشر ليس بإرادته ولا بفعله . قالوا : وقد قام الدليل على أن فعله سبحانه غير مفعوله ، الشر ليس بفعل له ، فلا يكون مفعولاً له .

وقابلهم الجبرية فقالوا : بل الرب سبحانه يريد الشر ويفعله . قالوا : لأن الشر موجود فلابد له من خالق ، ولا خالق إلا الله ، وهو سبحانه إنما يخلق بإرادته ، فكل مخلوق فهو مراد له وهو فعله . ووافقوا إخوانهم على أن الفعل عين المفعول والخلق نفس المخلوق . ثم قالوا : والشر مخلوق له ومفعول فهو فعله وخلقه ، وواقع بإرادته . قالوا : وإنما لم يطلق القول إنه يريد الشر ويفعل الشر أدباً لفظياً فقط ، كما لا يطلق القول بأنه رب الكلاب والخنازير ويطلق القول بأنه رب كل شيء وخالقه . قالوا : وأما قولكم إن الشرير مريد الشر وفاعله فجوابه من وجهين . أحدهما : إنما يمتنع ذلك بأن الشرير من قام به الشر وفعل الشر لم يقم بذات الرب فإن أفعاله لا تقوم به إذ هى نفس مفعولاته ، وإنما هى قائمة بالخلق . وكذلك اشتقت لهم منها الأسماء ، كالفاجر والفاسق والمصلى والحاج والصائم ونحوها . الجواب الثانى : أن أسماء الله تعالى توقيفية . ولم يسم نفسه إلا بأحسن الأسماء . قالوا : والرب تعالى أعظم من أن يكون

فى ملكه ما لا يريده ولا يخلقه . فإنه الغالب غير المغلوب . وتحقيق القول فى ذلك أنه يمتنع إطلاق إرادة الشر عليه وفعله نفياً وإثباتاً لما فى إطلاق لفظ الإرادة والفعل من إيهام المعنى الباطل ونفى المعنى الصحيح . فإن الإرادة تطلق بمعنى المشيئة وبمعنى المحبة والرضا . فالأول كقوله :

﴿ إنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أنْ يُغوِيَكُم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ومَنْ يُرِدْ أنْ يُضِلَّه ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإذا أرَدْنا أنْ نُهْلِكَ قَرْيةً ﴾ ..

والثانى كقوله :

﴿ واللهُ يُرِيدُ أنْ يَتُوبَ عَليكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ يُرِيدُ اللهُ بكم اليُسْرَ ولا يُرِيدُ بكم العُسْرَ ﴾ ..

فالإرادة بالمعنى الأول تستلزم وقوع المراد ولا تستلزم محبته والرضا به . وبالمعنى الثانى لا تستلزم وقوع المراد وتستلزم محبته . فإنها لا تنقسم ، بل كل ما أراده من أفعاله فهو محبوب مرضى له . ففرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته ، فإن أفعاله خير كلها وعدل ومصلحة وحكمة لا شر فيها بوجه من الوجوه . وأما مفعولاته فهى مورد الانقسام . وهذا إنما يتحقق على قول أهل السنة إن الفعل غير المفعول والخلق غير المخلوق ، كما هو الموافق للعقول والفطر واللغة ودلالة القرآن والحديث وإجماع أهل السنة ، كما حكاه البغوى فى شرح السنة عنهم . وعلى هذا فهاهنا إرادتان ومرادان : إرادة أن يفعل ، ومرادها فعله القائم به . وإرادة أن يفعل عبده ، ومرادها مفعوله المنفصل عنه . وليسا بمتلازمين . فقد يريد من عبده أن يفعل ولا يريد من نفسه إعانته على الفعل وتوفيقه له وصرف موانعه عنه . كما أراد من إبليس أن يسجد لآدم ولم يرد من نفسه أن يعينه على السجود ويوفقه له ويثبت قلبه عليه ويصرفه إليه . ولو أراد ذلك منه لسجد له لا محالة ، وقوله :

﴿ فعّال لِمَا يُرِيدُ ﴾ ..

إخباره عن إرادته لفعله لا لأفعال عبيده . وهذا الفعل والإرادة لا ينقسم إلى خير وشر كما تقدم . وعلى هذا فإذا قيل هو مريد للشر أوهم أنه محب له راض به . وإذا قيل إنه لم يرده أوهم أنه لم يخلقه ولا كونه . وكلاهما باطل . ولذلك إذا قيل إن الشر فعله أو إنه يفعل الشر أوهم أن الشر فعله القائم به ، وهذا محال . وإذا قيل لم يفعله أو ليس بفعل له أوهم أنه لم يخلقه ولم يكونه ، وهذا محال . فانظر ما فى إطلاق هذه الألفاظ فى النفى والإثبات من الحق والباطل الذى يتبين بالاستقصاء والتفصيل .

وإن الصواب فى هذا الباب ما دل عليه القرآن والسنة من أن الشر لا يضاف إلى الرب تعالى لا وصفاً ولا فعلاً ، ولا يتسمى باسمه بوجه من الوجوه . وإنما يدخل فى مفعولاته بطريق العموم ، كقوله تعالى :

﴿ قُلْ أعوذُ بربِّ الفَلَقِ * من شَرِّ ما خَلَقَ ﴾ ..

فما هاهنا موصولة أو مصدرية . والمصدر بمعنى المفعول ، أى من شر الذى خلقه ، أو من شر مخلوقه . وقد يحذف فاعله كقوله حكاية عن مؤمنى الجن :

﴿ وأنَّا لا نَدْرِى أشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فى الأرضِ أمْ أرادَ بهم ربُّهم رَشَداً ﴾ ..

وقد يسند إلى محله القائم به كقول إبراهيم الخليل :

﴿ الَّذى خَلقَنى فهو يَهْدِينِ * والَّذى هو يُطْعِمُنى ويَسْقِينِ * وإذا مَرِضتُ فهُو يَشْفِينِ ﴾ ..

وقول الخضر :

﴿ أمَّا السفينةُ فكانتْ لِمسَاكينَ يَعملُونَ فى البَحْرِ فأردتُ أنْ أعِيبَها ﴾ ..

وقال فى بلوغ الغلامين :

﴿ فأرادَ ربُّك أنْ يَبْلُغا أشُدَّهما ﴾ ..

وقد جمع الأنواع الثلاثة فى الفاتحة فى قوله :

﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المستقيمَ * صِراطَ الَّذين أنْعَمْتَ عليهم غَيْرِ المغضُوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ ﴾ ..

والله تعالى إنما نسب إلى نفسه الخير دون الشر فقال تعالى :

﴿ قلِ اللهمّ مَالِكَ المُلكِ تُؤتى الملكَ مَنْ تشاءُ وتنْزِعُ الملكَ مِمَّنْ تشاءُ وتُعِزّ مَنْ تشاءُ وتُذِلُّ مَنْ تشاءُ بِيدكَ الخيرُ إنَّك على كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ ﴾ ..

وأخطأ من قال : المعنى بيدك الخير والشر ، لثلاثة أوجه . أحدها : أنه ليس فى اللفظ ما يدل على إرادة هذا المحذوف . بل ترك ذكره قصداً أو بياناً أنه ليس بمراد . الثانى : أن الذى بيد الله تعالى نوعان ، فضل وعدل ، كما فى الحديث الصحيح عن النبى ﷺ : « يمين الله ملأى لا يغيضها نفقة سحّاء الليل والنهار أرأيتم ما أنفق منذ خلق الخلق فإنه لم يغض ما فى يمينه وبيده الأخرى القسط يخفض ويرفع » . فالفضل لإحدى اليدين والعدل للأخرى ، وكلاهما خير لا شر فيه بوجه . الثالث : أن قول النبى ﷺ : « لبيك وسعديك والخير فى يديك والشر ليس إليك » كالتفسير للآية . ففرق بين الخير والشر وجعل أحدهما فى يدى الرب سبحانه ، وقطع إضافة الآخر إليه مع إثبات عموم خلقه لكل شيء .

فصــــل

والرب تعالى يشتق له من أوصافه وأفعاله أسماء ولا يشتق له من مخلوقاته . وكل اسم من أسمائه فهو مشتق من صفة من صفاته ، أو فعل قائم به ، فلو كان يشتق له اسم باعتبار المخلوق المنفصل يسمى متكوناً ومتحركاً وساكناً وطويلاً وأبيض وغير ذلك ، لأنه خالق هذه الصفات . فلما لم يطلق عليه اسم من ذلك مع أنه خالقه علم أنه يشتق أسماءه من أفعاله وأوصافه القائمة به . وهو سبحانه لا يتصف بما هو مخلوق منفصل عنه ، ولا يتسمى باسمه ، ولهذا كان قول من قال إنه يسمى متكلماً بكلام منفصل عنه وخلقه فى غيره ، ومريداً بإرادة منفصلة عنه ، وعادلاً بعدل مخلوق منفصل عنه ، وخالقاً بخلق منفصل عنه هو المخلوق - قولاً باطلاً مخالفاً للعقل والنقل واللغة ، مع تناقضه فى نفسه . فإن اشتق له اسم باعتبار مخلوقاته لزم طرد ذلك فى كل صفة أو فعل خلقه ، وإن خص ذلك ببعض الأفعال والصفات دون بعض كان تحكماً لا معنى له . وحقيقة قول هؤلاء أنه لم يقم به عدل ولا إحسان ولا كلام ولا إرادة ، ولا فعل البتة . ومن تجهم منهم نفى حقائق الصفات وقال لم تقم به صفة ثبوتية . فنفوا صفاته وردوها إلى السلوب والإضافات . ونفوا أفعاله وردوها إلى

المصنوعات والمخلوقات . وحقيقة هذا أن أسماءه تعالى ألفاظ فارغة عن المعانى لا حقائق لها ، وهذا من الإلحاد فيها وإنكار أن تكون حسنى . وقد قال تعالى :

﴿ ولله الأسماءُ الحُسنَى فادْعُوه بها وذَرُوا الَّذين يُلْحِدُون فى أسْمائِه سَيُجْزَوْنَ ما كانُوا يَعملُونَ ﴾ ..

وقد دل القرآن والسنة على إثبات مصادر هذه الأسماء له سبحانه وصفاً كقوله تعالى :

﴿ أنَّ القوةَ للهِ جَميعاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ اللهَ هو الرَّزاقُ ذُو القوَّةِ المتينِ ﴾..

وقوله :

﴿ فَاعْلمُوا أنَّما أُنزلَ بِعلْمِ اللهِ ﴾ ..

وقوله ﷺ : « لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه » . وقول عائشة : « الحمد لله الذى وسع سمعه الأصوات » . وقوله ﷺ : « أعوذ برضاك من سخطك » . وقوله : « أسألك [بعلمك] الغيب وقدرتك على الخلق » . وقوله : « أعوذ بعزتك أن تضلنى » . ولولا هذه المصادر لانتفت حقائق الأسماء والصفات والأفعال ، فإن أفعاله غير صفاته وأسماءه غير أفعاله وصفاته ، فإذا لم يقم به فعل ولا صفة فلا معنى للاسم المجرد ، وهو بمنزلة صوت لا يفيد شيئاً ، وهذا غاية الإلحاد .

* * *

الباب السادس والعشرون

فيما دل عليه قوله ﷺ : « اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بعفوك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك ، لا أحصى ثناء عليك ، أنت كما أثنيت على نفسك » من تحقيق القدر وإثباته وما تضمنه الحديث من الأسرار العظيمة

قد دل هذا الحديث العظيم القدر على أمور . منها أنه يستعاذ بصفات الرب تعالى كما يستعاذ بذاته . وكذلك يستغاث بصفاته كما يستغاث بذاته . كما فى الحديث : « يا حى يا قيوم يا بديع السموات والأرض ، ياذا الجلال والإكرام ، لا إله إلا أنت ، برحمتك أستغيث ، أصلح لى شأنى كله ، ولا تكلنى إلى نفسى طرفة عين ، ولا إلى أحد من خلقك » . وكذلك قوله فى الحديث الآخر : « أعوذ بعزتك أن تضلنى » . وكذلك استعاذته بكلمات الله التامات وبوجهه الكريم وتعظيمه . وفى هذا ما يدل على أن هذه صفات ثابتة وجودية إذ لا يستعاذ بالعدم . وأنها قائمة به غير مخلوقة ، إذ لا يستعاذ بالمخلوق . وهو احتجاج صحيح . فإن رسول الله ﷺ لا يستعيذ بمخلوق ولا يستغيث به ولا يدل أمته على ذلك .

ومنها أن العفو من صفات الفعل القائمة به . وفيه رد على من زعم أن فعله عين مفعوله . فإن المفعول مخلوق ولا يستعاذ به .

ومنها أن بعض صفاته وأفعاله سبحانه أفضل من بعض . فإن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه . وهذا كما أن صفة الرحمة أفضل من صفة الغضب ولذلك كان لها الغلبة والسبق . ولذلك كلامه سبحانه هو صفته . ومعلوم أن كلامه الذى يثنى على نفسه به ويذكر فيه أوصافه وتوحيده أفضل من كلامه الذى يذم به أعداءه ويذكر

أوصافهم . ولهذا كانت سورة « الإخلاص » أفضل من سورة « تبت » ، وكانت تعدل ثلث القرآن دونها . وكانت آية الكرسى أفضل آية فى القرآن . ولا تصغ إلى قول من غلظ حجابه إن الصفات قديمة ، والقديم لا يتفاضل . فإن الأدلة السمعية والعقلية تبطل قوله . وقد جعل سبحانه ما كان من الفضل والعطاء والخير وأهل السعادة بيده اليمنى ، وما كان من العدل والقبض بيده الأخرى . ولهذا جعل أهل السعادة فى القبضة اليمنى ، وأهل الشقاوة فى القبضة الأخرى ، والمقسطون على منابر من نور عن يمينه ، والسموات مطويات بيمينه ، والأرض بالأرض .

ومنها أن الغضب والرضاء والعفو والعقوبة لما كانت متقابلة استعاذ بأحدهما من الآخر . فلما جاء إلى الذات المقدسة التى لا ضد لها ولا مقابل قال : « وأعوذ بك منك » فاستعاذ بصفة الرضى من صفة الغضب ، وبفعل العفو من فعل العقوبة ، وبالموصوف بهذه الصفات والأفعال منه . وهذا يتضمن كمال الإثبات للقدر والتوحيد بأوجز لفظ وأخصره . فإن الذى يستعاذ منه من الشر وأسبابه هو واقع بقضاء الرب تعالى وقدره . وهو المنفرد بخلقه وتقديره وتكوينه . فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن . فالمستعاذ منه إما وصفه وإما فعله وإما مفعوله الذى هو أثر فعله . والمفعول ليس إليه نفع ولا ضر ولا يضر إلا بإذن خالقه ، كما قال تعالى فى أعظم ما يتضرر به العبد وهو السحر :

﴿ وما هُم بِضَارِّينَ به من أحَدٍ إلَّا بإذنِ اللهِ ﴾ ..

فالذى يستعاذ منه هو بمشيئته وقضائه وقدره . وإعاذته منه وصرفه عن المستعيذ إنما هو بمشيئته أيضاً وقضائه وقدره . فهو المعيذ من قدره بقدره ، ومما يصدره عن مشيئته وإرادته بما يصدره عن مشيئته وإرادته . والجميع واقع بإرادته الكونية القدرية . فهو يعيذ من إرادته بإرادته ، إذ الجميع خلقه وقدره وقضاؤه . فليس هناك خلق لغيره فيعيذ منه هو ، بل المستعاذ منه خلق له ، فهو الذى يعيذ عبده من نفسه بنفسه ، فيعيذه مما يريده به بما يريده به . فليس هناك أسباب مخلوقة لغيره يستعيذ منها المستعيذ به كما يستعيذ من رجل ظلمه وقهره برجل أقوى أو نظيره . فالمستعاذ منه هو الذنوب وعقوباتها ، والآلام وأسبابها . والسبب من قضائه ، والمسبب من قضائه . والإعاذة بقضائه . فهو الذى يعيذ من قضائه بقضائه . فلم يعذ إلا بما قدره

وشاءه . قدر الاستعاذة منه وشاءها ، وقدر الإعاذة وشاءها . فالجميع قضاؤه وقدره وموجب مشيئته . فنتجت هذه الكلمة التى لو قالها غير الرسول لبادر المتكلم الجاهل إلى إنكارها وردها . إنه لا يملك الضر والنفع والخلق والأمر والإعاذة غيرك . وإن المستعاذ منه هو بيدك وتحت تصرفك ومخلوق من خلقك . فما استعذت إلا بك . ولا استعذت إلا منك . وهذا نظير قوله فى الحديث الآخر : « لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك » . فهو الذى ينجى من نفسه بنفسه . ويعيذ من نفسه بنفسه . وكذلك الفرار ، يفر عبده منه إليه . وهذا كله تحقيق للتوحيد والقدر ، وأنه لا رب غيره ولا خالق سواه ، ولا يملك المخلوق لنفسه ولا لغيره ضراً ولا نفعاً ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ، بل الأمر كله لله ليس لأحد سواه منه شيء . كما قال تعالى لأكرم خلقه عليه وأحسنهم إليه :

﴿ ليسَ لكَ من الأمرِ شىءٌ ﴾ ..

وقال جواباً لمن قال هل لنا من الأمر شيء :

﴿ قُلْ إنَّ الأمرَ كلّه للهِ ﴾ ..

فالملك كله له . والأمر كله له . والحمد كله له . والشفاعة كلها له . والخير كله فى يديه . وهذا تحقيق تفرده بالربوبية والألوهية . فلا إله غيره ، ولا رب سواه .

﴿ قُلْ أفرأيتُم ما تَدْعونَ من دُون اللهِ إنْ أرادنىَ اللهُ بِضُرٍّ هل هُنَّ كَاشِفاتُ ضُرِّه أو أرادنى بِرَحْمةٍ هلْ هُنَّ مُمْسِكاتُ رَحْمتِه قُلْ حَسْبِىَ اللهُ عليه يَتوكَّلُ المتوكِّلونَ ﴾ ..

﴿ وإنْ يَمْسَسْكَ اللهُ بِضُرٍّ فلا كَاشِفَ له إلَّا هو وإنْ يَمْسَسْكَ بِخيْرٍ فهو على كُلِّ شىءٍ قَدِيرٌ ﴾ ..

﴿ ما يَفْتحِ اللهُ للنَّاسِ من رَحْمةٍ فلا مُمْسِكَ لها وما يُمْسِكْ فلا مُرْسِلَ له من بَعْدِه وهو العزيزُ الحكيمُ ﴾ ..

فاستعذ به منه ، وفر منه إليه ، واجعل لجأك منه إليه . فالأمر كله له . لا يملك أحد معه منه شيئاً . فلا يأتى بالحسنات إلا هو . ولا يذهب بالسيئات إلا هو . ولا تتحرك ذرة فما فوقها إلا بإذنه . ولا يضر سم ولا سحر ولا شيطان ولا حيوان

ولا غيره إلا بإذنه ومشيئته . يصيب بذلك من يشاء ويصرفه عمن يشاء . فأعرف الخلق به وأقواهم بتوحيده من قال فى دعائه : « وأعوذ بك منك » . فليس للخلق معاذ سواه ولا مستعاذ منه إلا وهو ربه وخالقه ومليكه وتحت قهره وسلطانه . ثم ختم الدعاء بقوله : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » اعترافاً بأن شأنه وعظمته ونعوت كماله وصفاته أعظم وأجل من أن يحصيها أحد من الخلق ، أو يبلغ أحد حقيقة الثناء عليه غيره سبحانه . فهو توحيد فى الأسماء والصفات والنعوت . وذاك توحيد فى العبودية والتأله وإفراده تعالى بالخوف والرجاء والاستعاذة . وهذا مضاد الشرك ، وذاك مضاد التعطيل . وبالله التوفيق .

* * *

الباب السابع والعشرون

فى دخول الإيمان بالقضاء والقدر والعدل والتوحيد والحكمة تحت قول النبى ﷺ : « ماض فىَّ حكمك عدل فىَّ قضاؤك » وبيان ما فى هذا الحديث من القواعد

ثبت عن النبى ﷺ أنه قال : « ما أصاب عبداً قط همٌّ ولا غمٌّ ولا حزن فقال : اللهم إنى عبدك ابن عبدك ابن أمتك ، ناصيتى بيدك ، ماض فىَّ حكمك ، عدل فىَّ قضاؤك ، أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك ، أو أنزلته فى كتابك ، أو علمته أحداً من خلقك ، أو استأثرت به فى علم الغيب عندك ، أن تجعل القرآن ربيع قلبى ، ونور صدرى ، وجلاء حزنى ، وذهاب همى وغمى ، إلا أذهب الله همَّه وغمَّه ، وأبدله مكانه فرحاً » قالوا : يا رسول الله : أفلا نتعلمهن ؟ قال : « بلى ، ما ينبغى لمن يسمعهن أن يتعلمهن » . فقد دل هذا الحديث الصحيح على أشياء . منها أنه استوعب أقسام المكروه الواردة على القلب . فالهم يكون على مكروه يتوقع فى المستقبل يهتم به القلب . والحزن على مكروه ماض من فوات محبوب أو حصول مكروه إذا تذكره أحدث له حزناً . والغم يكون على مكروه حاصل فى الحال يوجب لصاحبه الغم . فهذه المكروهات هى من أعظم أمراض القلب وأدوائه . وقد تنوع الناس فى طرق أدويتها والخلاص منها . وتباينت طرقهم فى ذلك تبايناً لا يحصيه إلا الله . بل كل أحد يسعى فى التخلص منها بما يظن أو يتوهم أنه يخلصه منها . وأكثر الطرق والأدوية التى يستعملها الناس فى الخلاص منها لا يزيدها إلا شدة . كمن يتداوى منها باللهو واللعب والغناء وسماع الأصوات المطربة وغير ذلك . فأكثر سعى بنى آدم أو كله إنما هو لدفع هذه الأمور والتخلص منها . وكلهم قد أخطأ الطريق إلا من سعى فى إزالتها بالدواء الذى وصفه

الله لإزالتها . وهو دواء مركب من مجموع أمور متى نقص منها جزء نقص من الشفاء بقدره . وأعظم أجزاء هذا الدواء هو التوحيد والاستغفار . قال تعالى :

﴿ فاعْلَمْ أنّه لا إله إلّا اللهُ واسْتَغْفِرْ لِذنْبِك وللمُؤمنينَ والمؤمناتِ ﴾ ..

وفى الحديث : « فإن الشيطان يقول : أهلك بنى آدم بالذنوب وأهلكونى بالاستغفار وبلا إله إلا الله . فلما رأيت ذلك بثثت فيهم الأهواء » .. فهم يذنبون ولا يتوبون لأنهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً . ولذلك كان الدعاء المفرج للكرب محض التوحيد ، وهو « لا إله إلا الله العظيم الحليم ، لا إله إلا هو رب العرش العظيم ، لا إله إلا هو رب السموات ورب الأرض رب العرش الكريم » . وفى الترمذى وغيره عن النبى ﷺ دعوة أخى ذى النون ما دعاها مكروب إلا فرج الله كربه : « لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين » فالتوحيد يدخل العبد على الله . والاستغفار والتوبة يرفع المانع ، ويزيل الحجاب الذى يحجب القلب عن الوصول إليه . فإذا وصل القلب إليه زال عنه همه وغمه وحزنه . وإذا انقطع عنه حصرته الهموم والغموم والأحزان ، وأتته من كل طريق ، ودخلت عليه من كل باب ، فلذلك صدر هذا الدعاء المذهب للهم والغم والحزن بالاعتراف له بالعبودية حقاً منه ومن آياته ، ثم أتبع ذلك باعترافه بأنه فى قبضته وملكه وتحت تصرفه ، بكون ناصيته فى يده يصرفه كيف يشاء . كما يقاد من أمسك بناصيته شديد القوى لا يستطيع إلا الانقياد له . ثم أتبع ذلك بإقراره له بنفاذ حكمه فيه ، وجريانه عليه شاء أم أبى . وإذا حكم فيه بحكم لم يستطع غيره رده أبداً . وهذا اعتراف لربه بكمال القدرة عليه . واعتراف من نفسه بغاية العجز والضعف . فكأنه قال : أنا عبد ضعيف مسكين يحكم فيه قوى قاهر غالب . وإذا حكم فيه بحكم مضى حكمه فيه ولابد . ثم أتبع ذلك باعترافه بأن كل حكم وكل قضية ينفذها فيه هذا الحاكم فهى عدل محض منه لا جور فيها ولا ظلم بوجه من الوجوه ، فقال : ماض فى حكمك ، عدل فى قضاؤك . وهذا يعم جميع أقضيته سبحانه فى عبده ، قضاءه السابق فيه قبل إيجاده ، وقضاءه فيه المقارن لحياته وقضاءه فيه بعد مماته ، وقضاءه فيه يوم معاده . ويتناول قضاءه فيه بالذنب ، وقضاءه فيه بالجزاء عليه . ومن لم يثلج صدره لهذا ويكون له كالعلم الضرورى لم يعرف ربه وكماله ونفسه وعينه ، ولا عدل فى حكمه ، بل هو جهول ظلوم ، فلا علم ولا إنصاف .

وفى قوله : « ماض فىَّ حكمك عدل فى قضاؤك » رد على طائفتى القدرية والجبرية ، وإن اعترفوا بذلك بألسنتهم فأصولهم تناقضه . فإن القدرية تنكر قدرته سبحانه على خلق ما به يهتدى العبد غير ما خلقه فيه وجبله عليه . فليس عندهم لله حكم نافذ فى عبده غير الحكم الشرعى بالأمر والنهى . ومعلوم أنه لا يصح حمل الحديث على هذا الحكم . فإن العبد يطيعه تارة ويعصيه تارة ، بخلاف الحكم الكونى القدرى فإنه ماض فى العبد ولابد[1] قائمة بكلماته التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر . ثم قوله بعد ذلك : « عدل فى قضاؤك » دليل على أن الله سبحانه عادل فى كل ما يفعله بعبده من قضائه كله ، خيره وشره حلوه ومره فعله وجزائه . فدل الحديث على الإيمان بالقدر ، والإيمان بأن الله عادل فيما قضاه . فالأول التوحيد . والثانى العدل . وعند القدرية النفاة لو كان حكمه فيه ماضياً لكان ظالماً له بإضلاله وعقوبته . أما القدرية الجبرية فعندهم الظلم لا حقيقة له ، بل هو الممتنع لذاته الذى لا يدخل تحت القدرة . فلا يقدر الرب تعالى عندهم على ما يسمى ظلماً حتى يقال ترك الظلم وفعل العدل . فعلى قولهم لا فائدة فى قوله : « عدل فىَّ قضاؤك » ، بل هو بمنزلة أن يقال : نافذ فىَّ قضاؤك ولابد . وهو معنى قوله : « ماض فى حكمك » فيكون تكريراً لا فائدة فيه . وعلى قولهم فلا يكون ممدوحاً بترك الظلم ، إذ لا يمدح بترك المستحيل لذاته ، ولا فائدة فى قوله : « إنى حرمت الظلم على نفسى » أو يظن معناه إنى حرمت على نفسى ما لا يدخل تحت قدرتى وهو المستحيلات . ولا فائدة فى قوله :

﴿ فَلا يَخافُ ظُلْماً ولا هَضْماً ﴾ ..

فإن كل أحد لا يخاف من المستحيل لذاته أن يقع . ولا فائدة فى قوله :

﴿ وما اللهُ يُرِيدُ ظُلْماً للعِبَادِ ﴾ ..

ولا فى قوله :

﴿ وما أنا بِظَلَّامٍ لِلْعبيدِ ﴾ ..

فنفوذ حكمه فى عباده بملكه ، وعدله فيهم بحمده ، وهو سبحانه له الملك وله

---

(١) هكذا بالأصل .

الحمد وهو على كل شيء قدير . ونظير هذا قوله سبحانه حكاية عن نبيه هود أنه قال :

﴿ إنّى تَوكّلتُ على اللهِ ربِّى وربِّكم ما من دَابَّةٍ إلَّا هو آخِذٌ بنَاصيتِها إنَّ ربِّى على صِرَاطٍ مُسْتقِيمٍ ﴾ ..

فقوله :

﴿ ما مِنْ دَابَّةٍ إلَّا هو آخِذٌ بِنَاصيتِها ﴾ ..

مثل قوله : « ناصيتى بيدك ماض فى حكمك » . وقوله :

﴿ إنَّ ربِّى على صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ..

مثل قوله : « عدل فى قضاؤك » أى لا يتصرف فى تلك النواصى إلا بالعدل والحكمة والمصلحة والرحمة ، لا يظلم أصحابها ، ولا يعاقبهم بما لم يعملوه ، ولا يهضمهم حسنات ما عملوه . فهو سبحانه على صراط مستقيم فى قوله وفعله ، يقول الحق ويفعل الخير والرشد . وقد أخبر سبحانه أنه على الصراط المستقيم فى سورة هود وفى سورة النحل . فأخبر فى هود أنه على صراط مستقيم فى تصرفه فى النواصى التى هى فى قبضته وتحت يده . وأخبر فى النحل أنه يأمر بالعدل ويفعله . وقد زعمت الجبرية أن العدل هو المقدور . وزعمت القدرية أن العدل إخراج أفعال الملائكة والجن والإنس عن قدرته وخلقه . وأخطأت الطائفتان جميعاً فى ذلك . والصواب أن العدل وضع الأشياء فى مواضعها التى تليق بها وإنزالها منازلها ، كما أن الظلم وضع الشيء فى غير موضعه وقد تسمى سبحانه بالحكم العدل .

والقدرية تنكر حقيقة اسم الحكم ، وترده إلى الحكم الشرعى الدينى ، وتزعم أنها تثبت حقيقة العدل ، والعدل عندهم إنكار القدر ، ومع هذا فينسبونه إلى غاية الظلم . فإنهم يقولون إنه يخلد فى العذاب الأليم من أفنى عمره فى طاعته ثم فعل كبيرة ومات عليها . فإن قيل : فللقضاء بالجزاء عدل إذ هو عقوبة على الذنب فيكون القضاء بالذنب عدلاً على أصول أهل السنة ، وهذا السؤال لا يلزم القدرية ولا الجبرية ، أما القدرية فعندهم أنه لم يقض المعصية ، وأما الجبرية فعندهم أن كل مقدور عدل . وإنما يلزمكم أنتم هذا السؤال – قيل : نعم . كل قضائه عدل فى عبده . فإنه وضع له فى موضعه الذى لا يحسن فى غيره . فإنه وضع العقوبة

ووضع القضاء بسببها وموجبها فى موضعه . فإنه سبحانه كما يجازى بالعقوبة فإنه يعاقب بنفس قضاء الذنب . فيكون حكمه بالذنب عقوبة على ذنب سابق . فإن الذنوب تكسب بعضها بعضاً . وذلك الذنب السابق عقوبة على غفلته عن ربه وإعراضه عنه . وتلك الغفلة والإعراض هى فى أصل الجبلة والنشأة . فمن أراد أن يكمله أقبل بقلبه إليه وجذبه إليه وألهمه رشده وألقى فيه أسباب الخير ، ومن لم يرد أن يكمله وطبعه وخلى بينه وبين نفسه ، لأنه لا يصلح للتكميل وليس محله أهلاً وقابلاً لما وضع فيه من الخير . وهاهنا انتهى علم العباد بالقدر ، وأما كونه تعالى جعل هذا يصلح وأعطاه ما يصلح له وهذا لا يصلح فمنعه ما لا يصلح له فذاك موجب ربوبيته وإلهيته وعلمه وحكمته ، فإنه سبحانه خالق الأشياء وأضدادها .. وهذا مقتضى كماله وظهور أسمائه وصفاته كما تقدم تقريره. والمقصود أنه أعدل العادلين فى قضائه بالسبب وقضائه بالمسبب . فما قضى فى عبده بقضاء إلا وهو واقع فى محله الذى لا يليق به غيره . إذ هو الحكم العدل الغنى الحميد .

فصـــل

وقوله : « أسألك بكل اسم سميت به نفسك أو أنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » إن كانت الرواية محفوظة هكذا ففيها إشكال . فإنه حعل ما أنزله فى كتابه ، أو علمه أحداً من خلقه ، أو استأثر به فى علم الغيب عنده ، قسيماً لما سمى به نفسه . ومعلوم أن هذا تقسيم وتفصيل لما سمى به نفسه . فوجه الكلام أن يقال : سميت به نفسك فأنزلته فى كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به فى علم الغيب عندك . فإن هذه الأقسام الثلاثة تفصيل لما سمى به نفسه . وجواب هذا الإشكال أن « أو » حرف عطف والمعطوف بها أخص مما قبله ، فيكون من باب عطف الخاص على العام . فإن ما سمى به نفسه يتناول جميع الأنواع المذكورة بعده ، فيكون عطف كل جملة منها من باب عطف الخاص على العام . فإن قيل : المعهود من عطف الخاص على العام أن يكون بالواو دون سائر حروف العطف – قيل : المسوغ لذلك فى الواو هو تخصيص المعطوف بالذكر لمرتبته من بين الجنس واختصاصه بخاصة غيره منه حتى كأنه غيره ،

أو إرادتين لذكره مرتين باسمه الخاص وباللفظ العام ، وهذا لا فرق فيه بين العطف بالواو أو بأو ، مع أن فى العطف بأو على العام فائدة أخرى وهى بناء الكلام على التقسيم والتنويع كما بنى عليه تاماً . فيقال سميت به نفسك فإما أنزلته فى كتابك وإما علمته أحداً من خلقك .

وقد دل الحديث على أن أسماء الله غير مخلوقة ، بل هو الذى تكلم بها وسمى بها نفسه . ولهذا لم يقل : بكل اسم خلقته لنفسك . ولو كانت مخلوقة لم يسأله بها . فإن الله لا يقسم عليه بشىء من خلقه . فالحديث صريح فى أن أسماءه ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم . وأيضاً فإن أسماءه مشتقة من صفاته وصفاته قديمة به . فأسماؤه غير مخلوقة . فإن قيل : فالاسم عندكم هو المسمى أو غيره ؟ قيل : طالما غلط الناس فى ذلك وجهلوا الصواب فيه : فالاسم يراد به المسمى تارة . ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى . فإذا قلت : قال الله كذا ، واستوى الله على عرشه ، وسمع الله ورأى وخلق ، فهذا المراد به المسمى نفسه . وإذا قلت : الله اسم عربى والرحمن اسم عربى والرحمن من أسماء الله والرحمن وزنه فعلان والرحمن مشتق من الرحمة ، ونحو ذلك ، فالاسم هاهنا للمسمى ، ولا يقال غيره لما فى لفظ الغير من الإجمال . فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق . وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسماً ، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم ، فهذا من أعظم الضلال والإلحاد ، فقوله فى الحديث : سميت به نفسك ، ولم يقل : خلقته لنفسك ، ولا قال : سماك به خلقك ، دليل على أنه سبحانه تكلم بذلك الاسم وسمى به نفسه ، كما سمى نفسه فى كتبه التى تكلم بها حقيقة بأسمائه .

وقوله : « أو استأثرت به فى علم الغيب عندك » دليل على أن أسماءه أكثر من تسعة وتسعين ، وأن له أسماء وصفات استأثر بها فى علم الغيب عنده لا يعلمها غيره . وعلى هذا فقوله : « إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة » لا ينفى أن يكون له غيرها . والكلام جملة واحدة . أى له أسماء موصوفة بهذه الصفة . كما يقال : لفلان مائة عبد أعدهم للتجارة ، وله مائة فرس أعدها للجهاد . وهذا قول الجمهور . وخالفهم ابن حزم فزعم أن أسماءه تنحصر فى هذا العدد . وقد دل الحديث على أن التوسل إليه سبحانه بأسمائه وصفاته أحب إليه وأنفع للعبد من التوسل إليه بمخلوقاته . وكذلك سائر الأحاديث . كما فى حديث الاسم الأعظم :

« اللهم إنى أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت المنان بديع السموات والأرض يا ذا الجلال والإكرام يا حى يا قيوم » . وفى الحديث الآخر : « أسألكْ بأنى أشهد أنك أنت الله الذى لا إله إلا أنت الأحد الصمد الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد » . وفى الحديث الآخر : « اللهم إنى أسألك بعلمك الغيب وقدرتك على الخلق » . وكلها أحاديث صحاح رواها ابن حبان والإمام أحمد والحاكم . وهذا تحقيق لقوله تعالى :

﴿ وللهِ الأسْماءُ الحُسْنى فادْعُوه بِها ﴾ ..

وقوله : « أن تجعل القرآن ربيع قلبى ونور صدرى » يجمع أصلين الحياة والنور . فإن الربيع هو المطر الذى يحيى الأرض فينبت الزرع . فيسأل الله بعبوديته وتوحيده وأسمائه وصفاته أن يجعل كتابه الذى جعله روحاً للعالمين ونوراً وحياة لقلبه بمنزلة الماء الذى يحيى به الأرض ، ونوراً له بمنزلة الشمس التى تستنير بها الأرض . والحياة والنور جماع الخير كله . قال تعالى :

﴿ أوَ مَنْ كانَ مَيْتاً فأحْيَيْناهُ وجعلْنا له نُوراً يَمْشى به فى النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُه فى الظُّلماتِ ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ وكذلكَ أوْحَينا إليكَ رُوحاً من أمْرِنا ما كنتَ تدْرى ما الكتابُ ولا الإيمانُ ولكنْ جَعلْناه نُوراً نَهدِى به مَنْ نشاءُ من عِبادِنا ﴾ ..

فأخبر أنه روح تحصل به الحياة ، ونور تحصل به الهداية . فأتباعه لهم الحياة والهداية . ومخالفوه لهم الموت والضلال . وقد ضرب سبحانه المثل لأوليائه وأعدائه بهذين الأصلين فى أول سورة البقرة ، وفى وسط سورة النور ، وفى سورة الرعد . وهما المثل المائى والمثل النارى .

وقوله : « وجلاء حزنى وذهاب همى وغمى » إن جلاء هذا يتضمن إزالة المؤذى الضار . وذلك يتضمن تحصيل النافع السار . فتضمن الحديث طلب أصول الخير كله ودفع الشر . وبالله التوفيق .

* * *

الباب الثامن والعشرون

فى أحكام الرضا بالقضاء واختلاف الناس فى ذلك وتحقيق القول فيه

هذا الباب من تمام الإيمان بالقضاء والقدر . وقد تنازع الناس فيه هل هو واجب أو مستحب ، على قولين . وهما وجهان لأصحاب أحمد . فمنهم من أوجبه واحتج على وجوبه بأنه من لوازم الرضا بالله رباً ، وذلك واجب . واحتج بأثر إسرائيلى : « من لم يرض بقضائى ولم يصبر على بلائى فليتخذ له رباً سواى » . ومنهم من قال : هو مستحب غير واجب . فإن الإيجاب يستلزم دليلاً شرعياً ولا دليل يدل على الوجوب . وهذا القول أرجح . فإن الرضا من مقامات الإحسان التى هى من أعلى المندوبات . وقد غلط فى الأصل طائفتان أقبح غلط . فقالت القدرية النفاة : الرضا بالقضاء طاعة وقربة . والرضا بالمعاصى لا يجوز ، فليست بقضائه وقدره . وقالت غلاة الجبرية الذين طووا بساط الأمر والنهى : المعاصى بقضاء الله وقدره . والرضاء بالقضاء قربة وطاعة . فنحن نرضى بها ولا نسخطها . واختلفت طرق أهل الإثبات فى جواب الطائفتين . فأجابهم طائفة بأن لها وجهين، وجهاً يرضى بها منه وهو إضافتها إلى الله سبحانه خلقاً ومشيئة ، ووجهاً يسخط منه وهو إضافتها إلى العبد فعلاً واكتساباً . وهذا جواب جيد لو وفوا به ، فإن الكسب الذى أثبته كثير منهم لا حقيقة له . إذ هو عندهم مقارنة الفعل للإرادة والقدرة إيجاد به من غير أن يكون لهما تأثير بوجه ما . وقد تقدم الكلام فى ذلك بما فيه كفاية . وأجابهم طائفة أخرى بأنا نرضى بالقضاء الذى هو فعل الرب ونسخط المقضى الذى هو فعل العبد . وهذا جواب جيد لو لم يعودوا عليه بالنقض وبالإبطال . فإنهم قالوا : الفعل غير المفعول . فالقضاء عندهم نفس المقضى . فلو قال الأولون بأن للكسب تأثيراً فى إيجاد الفعل

وإنه سبب لوجوده ، وقال الآخرون بأن الفعل غير المفعول لأصابوا فى الجواب . وأجابتهم طائفة أخرى بأن من القضاء ما يؤمر بالرضا به . ومنه ما ينهى عن الرضا به . فالقضاء الذى يحبه الله ويرضاه نرضى به ، والذى يبغضه ويسخطه لا نرضى به . وهذا كما أن من المخلوقات ما يبغضه ويسخطه وهو خالقه ، كالأعيان المسخوطة له ، فهكذا الكلام فى الأفعال والأقوال سواء . وهذا جواب جيد غير أنه يحتاج إلى تمام . فنقول : الحكم والقضاء نوعان : دينى وكونى . فالدينى يجب الرضا به ، وهو من لوازم الإسلام . والكونى منه ما يجب الرضا به ، كالنعم التى يجب شكرها ومن تمام شكرها الرضا بها ، ومنه ما لا يجوز الرضا به ، كالمعائب والذنوب التى يسخطها الله وإن كانت بقضائه وقدره ، ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب . وفى وجوبه قولان . هذا كله فى الرضا بالقضاء الذى هو المقضى . وأما القضاء الذى هو وصفه سبحانه وفعله ، كعلمه وكتابه وتقديره ومشيئته ، فالرضا به من تمام الرضا بالله رباً وإلهاً ومالكاً ومدبراً . فبهذا التفصيل يتبين الصواب ويزول اللبس فى هذه المسألة العظيمة التى هى مفرق طرق بين الناس .

فإن قيل : فكيف يجتمع الرضا بالقضاء بالمصائب مع شدة الكراهة والنفرة منها ؟ وكيف يكلف العبد أن يرضى بما هو مؤلم له وهو كاره له والألم يقتضى الكراهة والبغض المضاد للرضا ، واجتماع الضدين محال ؟ - قيل : الشىء قد يكون محبوباً مرضياً من جهة ، ومكروهاً من جهة أخرى ، كشرب الدواء النافع الكريه ، فإن المريض يرضى به مع شدة كراهته له ، وكصوم اليوم الشديد الحر ، فإن الصائم يرضى به مع شدة كراهته له ، وكالجهاد للأعداء ، قال تعالى :

﴿ كُتِبَ عليكمُ القِتالُ وهو كُرْهٌ لكم وعَسى أنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وهو خَيرٌ لكم ﴾ ..

فالمجاهد المخلص يعلم أن القتال خير له فرضى به . وهو يكرهه لما فيه من التعرض لإتلاف النفس وألمها ومفارقة المحبوب . ومتى قوى الرضا بالشىء وتمكن انقلبت كراهته محبة ، وإن لم يخل من الألم ، فالألم بالشىء لا ينافى الرضا به ، وكراهته من وجه لا تنافى محبته وإرادته والرضاء به من وجه آخر . فإن قيل : فهذا فى حكم رضا العبد بقضاء الرب فهل يرضى سبحانه ما قضى به من الكفر والفسوق والعصيان

بوجه من الوجوه ؟ قيل : هذا الموضع أشكل من الذى قبله . قال كثير من الأشعرية بل جمهورهم ومن اتبعهم : إن الرضا والمحبة والإرادة فى حق الرب تعالى بمعنى واحد . وإن كل ما شاءه وأراده فقد أحبه ورضيه . ثم أوردوا على أنفسهم هذا السؤال وأجابوا بأنه لا يمتنع أن يقال إنه يرضى بها ، ولكن لا على وجه التخصيص ، بل يقال : يرضى بكل ما خلقه وقضاه وقدره ولا نفرد من ذلك الأمور المذمومة ، كما يقال : هو رب كل شىء ، ولا يقال رب كذا وكذا للأشياء الحقيرة الخسيسة . وهذا تصريح منهم بأنه راض بها فى نفس الأمر ، إنما امتنع الإطلاق أدباً واحتراماً فقط . فلما أورد عليهم قوله :

﴿ ولا يَرْضَى لِعبَادِهِ الكُفْرَ ﴾ ..

أجابوا عنه بجوابين . أحدهما : ممن لم يقع منه ، وأما من وقع منه فهو يرضاه ، إذ هو بمشيئته وإرادته . والثانى : لا يرضاه لهم ديناً ، أى لا يشرعه لهم ولا يأمرهم به ويرضاه منهم كوناً . وعلى قولهم فيكون معنى الآية : ولا يرضى لعباده الكفر حيث لم يوجد منهم فلو وجد منهم أحبه ورضيه . وهذا فى البطلان والفساد كما تراه . وقد أخبر سبحانه أنه لا يرضى ما وجد من ذلك وإن وقع بمشيئته ، كما قال تعالى :

﴿ وهو معهُم إذْ يُبيِّتُونَ ما لا يَرْضَى منَ القوْلِ ﴾ ..

فهذا قول واقع بمشيئته وتقديره ، وقد أخبر سبحانه أنه لا يرضاه . وكذلك قوله سبحانه :

﴿ واللهُ لا يُحبُّ الفَسادَ ﴾ ..

فهو سبحانه لا يحبه كوناً ولا ديناً وإن وقع بتقديره ، كما لا يحب إبليس وجنوده وفرعون وحزبه وهو ربهم وخالقهم . فمن جعل المحبة والرضا بمعنى الإرادة والمشيئة لزمه أن يكون الله سبحانه محباً لإبليس وجنوده وفرعون وهامان وقارون وجميع الكفار وكفرهم والظلمة وفعلهم . وهذا كما أنه خلاف القرآن والسنة والإجماع المعلوم بالضرورة فهو خلاف ما عليه فطر العالمين التى لم تغير بالتواطؤ والتواصى بالأقوال الباطلة ، وقد أخبر سبحانه أنه يمقت أفعالاً كثيرة ويكرهها ويسخطها فقال :

﴿ ولا تَنكحُوا ما نَكَحَ آباؤُكم من النِّساءِ إلَّا ما قد سَلَفَ إنَّه كانَ فَاحِشَةً ومَقْتاً وسَاءَ سَبِيلاً ﴾ ..

وقال :

﴿ ذلكَ بِأنَّهم اتَّبعُوا ما أسْخطَ اللهَ ﴾ ..

وقال :

﴿ كَبُرَ مَقْتاً عند اللهِ أنْ تَقولُوا ما لا تَفعلُونَ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولكنْ كَرِهَ اللهُ انْبعَاثَهم فَثبَّطَهم ﴾ ..

ومحال حمل هذه الكراهة على غير الكراهة الدينية الأمرية ، لأنه أمرهم بالجهاد وقال :

﴿ كُلُّ ذلك كان سَيِّئُه عند ربِّك مَكْرُوهاً ﴾ ..

فأخبر أنه يكره ويبغض ويمقت ويسخط ويعادى ويذم ويلعن . ومحال أنه يحب ذلك ويرضى به وهو سبحانه يكرهه ويتقدس عن محبة ذلك وعن الرضا به ، بل لا يليق ذلك بعبده ، فإنه نقص وعيب فى المخلوق أن يحب الفساد والشر والظلم والبغى والكفر ويرضاه ، فكيف يجوز نسبة ذلك إلى الله تبارك وتعالى . وهذا الأصل من أعظم ما غلط فيه كثير من مثبتى القدر . وغلطهم فيه يوازن غلط النفاة فى إنكار القدر ، أو هو أقبح منه ، وبه تسلط عليهم النفاة وتمادوا على قبح قولهم ، وأعظموا الشناعة عليهم به . فهؤلاء قالوا : يحب الكفر والفسوق والعصيان والظلم والبغى والفساد . وأولئك قالوا : لا يدخل تحت مشيئته وقدرته وخلقه . وأولئك قالوا : لا يكون فى ملكه إلا ما يحبه ويرضاه . وهؤلاء قالوا : يكون فى ملكه ما لا يشاء ويشاء ما لا يكون . فسبحان الله وتعالى عما يقول الفريقان علواً كبيراً ، والحمد لله الذى هدانا لما أرسل به رسوله ، وأنزل به كتابه ، وفطر عليه عباده ، وبرأنا من بدع هؤلاء وهؤلاء . فله الحمد والمنة والفضل والنعمة والثناء الحسن . ونسأله التوفيق لما يحبه ويرضاه ، وأن يجنبنا مضلات البدع والفتن .

* * *

الباب التاسع والعشرون

فى انقسام القضاء والحكم والإرادة والكتابة والأمر والإذن والجعل والكلمات والبعث والإرسال والتحريم والإنشاء إلى كونى متعلق بخلقه ، وإلى دينى متعلق بأمره ، وما يحقق ذلك من إزالة اللبس والإشكال

هذا الباب متصل بالباب الذى قبله . وكل منهما يقرر لصاحبه . فما كان من كونى فهو متعلق بربوبيته وخلقه . وما كان من الدينى فهو متعلق بإلاهيته وشرعه . وهو كما أخبر عن نفسه سبحانه له الخلق والأمر . فالخلق قضاؤه وقدره وفعله . والأمر شرعه ودينه . فهو الذى خلق وشرع وأمر . وأحكامه جارية على خلقه قدراً وشرعاً . ولا خروج لأحد عن حكمه الكونى القدرى . وأما حكمه الدينى الشرعى فيعصيه الفجار والفساق . والأمران غير متلازمين . فقد يقضى ويقدر ما لا يأمر به ولا شرعه . وقد يشرع ويأمر بما لا يقضيه ولا يقدره . ويجتمع الأمران فيما وقع من طاعات عباده وإيمانهم ، وينتفى الأمران عما لم يقع من المعاصى والفسق والكفر . وينفرد القضاء الدينى والحكم الشرعى فى ما أمر به وشرعه ولم يفعله المأمور . وينفرد الحكم الكونى فيما وقع من المعاصى .

إذا عرف ذلك فالقضاء فى كتاب الله نوعان : قدرى وكونى ، كقوله :

﴿ فَلمَّا قَضَيْنا عليه المَوْتَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وقُضِيَ بينهم بالحَقِّ ﴾ ..

وشرعى دينى ، كقوله :

﴿ وقَضَى ربُّك ألَّا تَعْبدُوا إلَّا إيَّاهُ ﴾ ..

أى أمر وشرع . ولو كان قضاء كونياً لما عبد غير الله . والحكم أيضاً نوعان . فالكونى كقوله :

﴿ قُلْ ربِّ احْكُمْ بالحقِّ ﴾ ..

أى افعل ما تنصر به عبادك وتخذل به أعداءك . والدينى كقوله :

﴿ ذلكم حُكْمُ اللهِ يَحْكُم بينكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ اللهَ يَحْكُم ما يُرِيدُ ﴾ ..

وقد يرد بالمعنيين معاً ، كقوله :

﴿ ولا يُشْرِكُ فى حُكْمِه أحَداً ﴾ ..

فهذا يتناول حكمه الكونى وحكمه الشرعى . والإرادة أيضاً نوعان : فالكونية كقوله تعالى :

﴿ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإذَا أرَدْنا أنْ نُهلِكَ قَريةً ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنْ كانَ اللهُ يُرِيدُ أنْ يُغوِيَكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ ونريدُ أنْ نَمُنَّ على الَّذين اسْتُضْعِفُوا فى الأرضِ ﴾ ..

والدينية كقوله :

﴿ يُرِيدُ اللهُ بكم اليُسْرَ ولا يريدُ بكم العُسْرَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهُ يريدُ أنْ يَتُوبَ عليكم ﴾ ..

فلو كانت هذه الإرادة كونية لما حصل العسر لأحد منا ، ولو وقعت التوبة من جميع المكلفين . وبهذا التفصيل يزول الاشتباه فى مسألة الأمر والإرادة هل هما متلازمان أم لا . فقالت القدرية : الأمر يستلزم الإرادة ، واحتجوا بحجج لا تندفع . وقالت المثبتة : الأمر لا يستلزم الإرادة ، واحتجوا بحجج لا تندفع . والصواب أن الأمر يستلزم الإرادة الدينية ولا يستلزم الإرادة الكونية . فإنه لا يأمر إلا بما يريده شرعاً وديناً . وقد يأمر بما لا يريده كوناً وقدراً ، كإيمان من أمره ، ولم يوفقه للإيمان مراد له ديناً لا كوناً . وكذلك أمر خليله بذبح ابنه ولم يرده كوناً وقدراً . وأمر رسوله بخمسين صلاة ولم يرد ذلك كوناً وقدراً . وبين هذين الأمرين وأمر من لم يؤمن بالإيمان فرق . فإنه سبحانه لم يحب من إبراهيم ذبح ولده ، وإنما أحب منه عزمه على الامتثال وأن يوطن نفسه عليه . وكذلك أمره محمداً ﷺ ليلة الإسراء بخمسين صلاة . وأما أمر من علم أنه لا يؤمن بالإيمان فإنه سبحانه يحب من عباده أن يؤمنوا به وبرسله ، ولكن اقتضت حكمته أن أعان بعضهم على فعل ما أمره ووفقه له ، وخذل بعضهم فلم يعنه ولم يوفقه فلم تحصل مصلحة الأمر منهم وحصلت من الأمر بالذبح .

فصـــل

وأما الكتابة الكونية كقوله :

﴿ كَتَبَ اللهُ لأغْلِبَنَّ أنا ورُسُلى ﴾ ..

وقوله :

﴿ ولقد كَتَبْنا فى الزَّبُورِ من بعد الذِّكرِ أنَّ الأرْضَ يَرِثُها عِبَادِىَ الصَّالِحُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ كُتِبَ عليه أنَّه مَنْ تَوَلَّاه فأنَّه يُضِلُّه ويَهْدِيه إلى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴾ ..

والشرعية الأمرية كقوله :

﴿ كُتِبَ عليكم الصِّيامُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ حُرِّمَتْ عليكم أمَّهاتُكم ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ كِتابَ اللهِ عليكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ وكَتَبْنا عليهم فيها أنَّ النَّفسَ بالنَّفسِ ﴾ ..

فالأولى كتابة بمعنى القدر ، والثانية كتابة بمعنى الأمر .

فصـــل

والأمر الكونى كقوله :

﴿ إنَّما أمْرُه إذا أرادَ شيئاً أنْ يقولَ له كُنْ فيكُونُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وما أمْرُنا إلَّا وَاحِدةٌ كلَمْحٍ بالبَصَرِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وكانَ أمْرُ اللهِ مَفْعُولاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وكانَ أمْراً مَقْضِيّاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وإذا أرَدْنا أنْ نُهْلِكَ قريةً أمَرْنا مُتْرَفِيها فَفَسقُوا فيها ﴾ ..

فهذا أمر تقدير كونى لا أمر دينى شرعى . فإن الله لا يأمر بالفحشاء . والمعنى قضينا ذلك وقدرناه . وقالت طائفة : بل هو أمر دينى . والمعنى أمرناهم بالطاعة فخالفونا وفسقوا . والقول الأول أرجح لوجوه ، أحدها : أن الإضمار على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه إلا إذا لم يمكن تصحيح الكلام بدونه . الثانى : أن ذلك

يستلزم إضمارين ، أحدهما أمرناهم بطاعتنا ، والثانى فخالفونا أو عصونا ، ونحو ذلك . الثالث : أن ما بعد الفاء فى مثل هذا التركيب هو المأمور به نفسه ، كقولك : أمرته ففعل وأمرته فقام وأمرته فركب . لا يفهم المخاطب غير هذا . الرابع : أنه سبحانه جعل سبب هلاك القرية أمره المذكور . ومن المعلوم أن أمره بالطاعة والتوحيد لا يصلح أن يكون سبب الهلاك ، بل هو سبب للنجاة والفوز . فإن قيل : أمره بالطاعة مع الفسق هو سبب الهلاك ، قيل : هذا يبطل بالوجه الخامس : وهو أن هذا الأمر لا يختص بالمترفين ، بل هو سبحانه يأمر بطاعته واتباع رسله المترفين وغيرهم ، فلا يصح تخصيص الأمر بالطاعة للمترفين . يوضحه الوجه السادس : أن الأمر لو كان بالطاعة لكان هو نفس إرسال رسله إليهم . ومعلوم أنه لا يحسن أن يقال : أرسلنا رسلنا إلى مترفيها ففسقوا فيها ، فإن الإرسال لو كان إلى المترفين لقال من عداهم : نحن لم يرسل إلينا . السابع : أن إرادة الله سبحانه لإهلاك القرية إنما يكون بعد إرسال الرسل إليهم وتكذيبهم ، وإلا فقبل ذلك هو لا يريد إهلاكهم ، لأنهم معذورون بغفلتهم وعدم بلوغ الرسالة إليهم . قال تعالى :

﴿ وما كانَ ربُّك لِيُهْلِكَ القُرى بِظُلْمٍ وأهْلُها مُصْلِحُونَ ﴾ ..

فإذا أرسل الرسل فكذبوهم أراد إهلاكها فأمر رؤساءها ومترفيها أمراً كونياً قدرياً لا شرعياً دينياً بالفسق فى القرية فاجتمع أهلها على تكذيبهم وفسق رؤسائهم ، فحينئذ جاءها أمر الله وحق عليها قوله بالإهلاك . والمقصود ذكر الأمر الكونى والدينى . ومن الدينى قوله :

﴿ إنَّ اللهَ يأمُرُ بالعَدْلِ والإحْسانِ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّ اللهَ يأمرُكم أنْ تُؤدُّوا الأمَاناتِ إلى أهْلِها ﴾ ..

وهو كثير .

فصـــل

وأما الإذن الكونى فكقوله تعالى :

﴿ وما هُم بِضارِّينَ به من أحَدٍ إلَّا بإذْنِ اللهِ ﴾ ..

أى بمشيئته وقدره . وأما الدينى فكقوله :

﴿ ما قَطَعْتُم من لِينَةٍ أوْ تَرَكْتُمُوها قَائِمةً على أصُولِها فَبِإذْنِ اللهِ ﴾ ..

أى بأمره ورضاه . وقوله :

﴿ قُلْ أرأيتُم ما أنزلَ اللهُ لكم من رِزْقٍ فَجعلْتُم منه حَرَاماً وحَلالاً قُلْ آللهُ أذِنَ لكم أمْ على اللهِ تَفْتَرُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ أم لهم شُرَكاءُ شَرَعُوا لهم من الدِّينِ ما لم يَأْذَنْ به اللهُ ﴾ ..

فصــــل

وأما الجعل الكونى فكقوله :

﴿ إنَّا جَعلْنا فى أعْناقِهم أغْلالاً فَهِىَ إلى الأذْقانِ فهم مُقْمَحُونَ * وجَعلْنا من بين أيْدِيهم سَدًّا ومن خَلْفِهم سَدًّا ﴾ ..

وقوله :

﴿ ويجعلُ الرِّجسَ على الَّذين لا يَعقِلُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ واللهُ جعلَ لكم من أنفسِكم أزْواجاً ﴾ ..

وهو كثير . وأما الجعل الدينى فكقوله :

﴿ ما جعلَ اللهُ من بَحِيرةٍ ولا سَائِبةٍ ولا وصِيلَةٍ ولا حَامٍ ﴾ ..

أى ما شرع ذلك ولا أمر به . وإلا فهو مخلوق له واقع بقدره ومشيئته وأما قوله :

﴿ جعلَ اللهُ الكعبةَ البيْتَ الحرامَ قِياماً للنَّاسِ ﴾ ..

فهذا يتناول الجعلين ، فإنه جعلها كذلك بقدره وشرعه . وليس هذا استعمالاً المشترك فى معنييه ، بل إطلاق اللفظ وإرادة القدر المشترك بين معنييه . فتأمله .

فصـــل

وأما الكلمات الكونية فكقوله :

﴿ وكذلكَ حَقَّتْ كلمةُ ربِّك على الَّذين فَسقُوا أنَّهم لا يُؤمنُونَ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وتَمَّتْ كلمةُ ربِّكَ الحُسْنى على بَنى إسرائيل بما صَبرُوا ﴾ ..

وقوله ﷺ : « أعوذ بكلمات الله التامات التى لا يجاوزهن بر ولا فاجر من شر ما خلق » . فهذه كلماته الكونية التى يخلق بها ويكون . ولو كانت الكلمات الدينية التى يأمر بها وينهى لكانت مما يجاوزهن الفجار والكفار . وأما الدينى فكقوله :

﴿ وإنْ أحَدٌ من المشْرِكينَ استَجارَك فأجِرْه حتَّى يَسْمع كَلامَ اللهِ ﴾ ..

والمراد به القرآن . وقوله ﷺ فى النساء : « واستحللتم فروجهن بكلمة الله » أى إباحته ودينه . وقوله تعالى :

﴿ فانكِحُوا ما طابَ لكم من النِّساءِ ﴾ ..

وقد اجتمع النوعان فى قوله :

﴿ وصَدَّقتْ بكلماتِ ربِّها وكُتبِه ﴾ ..

فكتبه كلماته التى يأمر بها وينهى ويحرم . وكلماته التى يخلق بها ويكون . فأخبر أنها ليست جهمية تنكر كلمات دينه وكلمات تكوينه وتجعلها خلقاً من جملة مخلوقاته .

فصـــل

وأما البعث الكونى فكقوله :

﴿ فإذا جاءَ وعدُ أُولاهُما بَعثْنا عليكم عِباداً لنا أُولى بَأْسٍ شَديدٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَبعثَ اللهُ غُراباً يَبْحثُ فى الأرْضِ ﴾ ..

وأما البعث الدينى فكقوله :

﴿ هو الَّذى بَعثَ فى الأُمِّيينَ رسُولاً منهم ﴾ ..

وقوله :

﴿ كانَ الناسُ أُمَّةً واحدةً فَبعثَ اللهُ النَّبيينَ مُبشِّرِينَ ومُنذِرِينَ ﴾ ..

فصل

وأما الإرسال الكونى فكقوله :

﴿ ألمْ ترَ أنّا أرْسلنا الشياطينَ على الكَافرينَ تؤزُّهم أزّاً ﴾ ..

وقوله :

﴿ وهو الَّذى أرْسلَ الرِّياحَ ﴾ ..

وأما الدينى فكقوله :

﴿ هو الَّذى أرْسلَ رسولَه بالهُدَى ودينِ الحقِّ ﴾ ..

وقوله :

﴿ إنَّا أرْسلْنا إليكم رَسُولاً شاهداً عليكم كما أرْسلنا إلى فِرعونَ رسُولاً ﴾ ..

فصل

وأما التحريم الكونى فكقوله :

﴿ وحَرَّمنا عليه المَرَاضِعَ من قبلُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قالَ فإنَّها مُحرَّمةٌ عليهم أربعينَ سَنَةٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وحَرامٌ على قريةٍ أهْلكْناهَا أنَّهم لا يَرْجِعونَ ﴾ ..

وأما التحريم الديني فكقوله :

﴿ حُرِّمَتْ عليكم أُمَّهاتُكم ﴾ ..

وقوله :

﴿ حُرِّمَتْ عليكم الميتةُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ حُرِّمَ عليكم صيدُ البرِّ مادمتم حُرُماً ﴾ ..

﴿ وأحَلَّ اللهُ البيعَ وحرَّمَ الرِّبا ﴾ ..

فصـــل

وأما الإيتاء الكوني فكقوله :

﴿ واللهُ يُؤتي مُلْكَه مَنْ يشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ قلِ اللهمَّ مالكَ الملكِ تُؤتي الملكَ مَنْ تشاءُ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وآتَيْناهم مُلْكاً عَظِيماً ﴾ ..

وأما الإيتاء الديني فكقوله :

﴿ وما آتاكُم الرسولُ فُخذُوه ﴾ ..

وقوله :

﴿ خُذُوا ما آتَيْناكُم بِقوَّةٍ ﴾ ..

وأما قوله :

﴿ يُؤتي الحكمةَ مَنْ يشاءُ ومَنْ يُؤْتَ الحكمةَ فقد أوتيَ خَيْراً كثيراً ﴾ ..

فهذا يتناول النوعين ، فإنه يؤتيها من يشاء أمراً وديناً وتوفيقاً وإلهاماً .

فصـــل

وأنبياؤه ورسله وأتباعهم حظهم من هذه الأمور الدينى منها . وأعداؤه واقفون مع القدر الكونى ، فحيث ما مال القدر مالوا معه . فدينهم دين القدر ، ودين الرسل وأتباعهم دين الأمر . فهم يدينون بأمره ويؤمنون بقدره ، وخصماء الله يعصون أمره ويحتجون بقدره ، ويقولون نحن واقفون مع مراد الله . نعم مع مراده الكونى لا الدينى . ولا ينفعكم وقوفكم مع المراد الكونى ، ولا يكون ذلكم عذراً لكم عنده ، إذ لو عذر بذلك لم يذم أحداً من خلقه ، ولم يعاقبه ، ولم يكن فى خلقه عاص ولا كافر . ومن زعم ذلك فقد كفر بالله وكتبه وجميع رسله . وبالله التوفيق .

* * *

الباب الثلاثون

فى ذكر الفطرة الأولى ومعناها واختلاف الناس فى المراد بها وأنها لا تنافى القضاء والقدر بالشقاوة والضلال

قال تعالى :

﴿ فَأَقِمْ وجْهكَ للدِّينِ حَنيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فطرَ الناسَ عليها لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ذلك الدِّينُ القَيِّمُ ولكنَّ أكثر الناسِ لا يَعلمُونَ * مُنِيبينَ إليه واتَّقوه وأقِيمُوا الصَّلاةَ ولا تَكُونُوا من المُشْرِكِينَ ﴾ ..

وفى الصحيحين من حديث أبى هريرة عن النبى ﷺ أنه قال : « كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه كما تنتج البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم الذين تجدعونها » .. ثم قرأ أبو هريرة :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ﴾ ..

وفى لفظ آخر : « ما من مولود إلا يولد على هذه الملة » . وقد اختلف فى معنى هذه الفطرة والمراد بها . فقال القاضى أبو يعلى فى معنى الفطرة : هاهنا روايتان عن أحمد إحداهما الإقرار بمعرفة الله تعالى . وهو العهد الذى أخذه الله عليهم فى أصلاب آبائهم حتى مسح ظهر آدم فأخرج من ذريته إلى يوم القيامة أمثال الذر :

﴿ وأشْهدَهم على أنفسِهم ألسْتُ بربِّكم قالُوا بَلَى ﴾ ..

فليس أحد إلا وهو يقر بأن له صانعاً ومدبراً ، وإن سماه بغير اسمه . قال تعالى :

﴿ ولَئِنْ سألتَهم مَنْ خَلقَهم لَيقولُنَّ اللهُ ﴾ ..

فكل مولود يولد على ذلك الإقرار الأول . قال : وليس الفطرة هنا الإسلام

لوجهين : أحدهما أن معنى الفطرة ابتداء الخلقة . ومنه قوله تعالى :

﴿ فَاطِرِ السَّمواتِ والأرضِ ﴾ ..

أى مبتدئها . وإذا كانت الفطرة هى الابتداء وجب أن تكون تلك هى التى وقعت لأول الخليقة ، وجرت فى فطرة المعقول ، وهو استخراجهم ذرية ، لأن تلك حالة ابتدائهم ، ولأنه لو كانت الفطرة هنا الإسلام لوجب إذا ولد بين أبوين كافرين أن لا يرثهما ولا يرثانه ما دام طفلاً لأنه مسلم . واختلاف الدين يمنع الإرث ، ولوجب أن لا يصح استرقاقه ولا يحكم بإسلامه بإسلام أبيه لأنه مسلم . قال : وهذا تأويل ابن قتيبة . وذكره ابن بطة فى الإبانة . قال : وليس كل من تثبت له المعرفة حكم بإسلامه كالبالغين من الكفار ، فإن المعرفة حاصلة وليسوا بمسلمين . قال : وقد أومأ أحمد إلى هذا التأويل .

وفى رواية الميمونى ، فقال : « الفطرة الأولى التى فطرَ الناس عليها » ، فقال له الميمونى : الفطرة الدين . قال : نعم . قال القاضى : وأراد أحمد بالدين المعرفة التى ذكرناها . قال : والرواية الثانية : الفطرة هنا ابتداء خلقه فى بطن أمه ، لأن حمله على العهد الذى أخذه عليهم وهو الإقرار بمعرفته حمل للفطرة على الإسلام ، لأن الإقرار بالمعرفة إقرار بالإيمان ، والمؤمن مسلم . ولو كانت الفطرة الإسلام لوجب إذا ولد بين أبوين كافرين أن لا يرثانه ولا يرثهما . قال : ولأن ذلك يمنع أن يكون الكفر خلقاً لله ، وأصول أهل السنة بخلافه . قال : وقد أومأ أحمد إلى هذا فى رواية على بن سعيد وقد سأله عن قوله : « كل مولود يولد على الفطرة » فقال : على الشقاوة والسعادة . ولذلك نقل محمد بن يحيى الكحال أنه سأله فقال : هى التى فطر الناس عليها شقى أو سعيد . وكذلك نقل جبيل عنه قال : الفطرة التى فطر الله عليها العباد من الشقاوة والسعادة قال : وهذا كله يدل من كلامه على أن المراد بالفطرة هاهنا ابتداء خلقه فى بطن أمه .

قال شيخنا أبو العباس بن تيمية : أحمد لم يذكر العهد الأول ، وإنما قال : الفطرة الأولى التى فطر الناس عليها وهى الدين . وقال فى غير موضع : إن الكافر إذا مات أبواه أو أحدهما حكم بإسلامه . واستدل بهذا الحديث فدل على أنه فسر الحديث بأنه يولد على فطرة الإسلام ، كما جاء ذلك مصرحاً به فى الحديث . ولو لم تكن الفطرة عنده الإسلام لما صح استدلاله بالحديث .

وقوله فى موضع آخر : « يولد على ما فطر عليه من شقاوة وسعادة » لا ينافى ذلك . فإن الله سبحانه قدر السعادة والشقاوة وكتبهما . وقدر أنها تكون بالأسباب التى تحصل بها ، كفعل الأبوين ، فتهويد الأبوين وتنصيرهما وتمجيسهما هو مما قدره الله أنه يفعل بالمولود ، والمولود يولد على الفطرة سليماً ، وولد على أن هذه الفطرة السليمة يغيرها الأبوان كما قدر سبحانه ذلك وكتبه ، كما مثل النبى ﷺ ذلك بقوله : « كما تنتج البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » فبين أن البهيمة تولد سليمة ثم يجدعها الناس ، وذلك بقضاء الله وقدره ، فكذلك المولود يولد على الفطرة سليماً ثم يفسده أبواه . وذلك أيضاً بقضاء الله وقدره . وإنما قال أحمد وغيره من الأئمة : « على ما فطر عليه من شقاوة أو سعادة » لأن القدرية يحتجون بهذا الحديث على أن الكفر والمعاصى ليس بقضاء الله وقدره ، بل مما ابتدأ الناس إحداثه .

ولهذا قالوا لمالك بن أنس : إن القدرية يحتجون علينا بأول الحديث فقال : احتجوا عليهم بآخره ، وهو قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » فبين الإمام أحمد وغيره أنه لا حجة فيه للقدرية . فإنهم لا يقولون إن نفس الأبوين خلقا تهويده وتنصيره ، بل هو تهود وتنصر باختياره ، ولكن كانا سبباً فى حصول ذلك بالتعليم والتلقين . فإذا أضيف إليهما هذا الاعتبار فلأن يضاف إلى الله الذى هو خالق كل شىء بطريق الأولى ، لأنه سبحانه وإن كان خلقه مولوداً على الفطرة سليماً فقد قدر عليه ما سيكون بعد ذلك من تغييره ، وعلم ذلك كما فى الحديث الصحيح : « إن الغلام الذى قتله الخضر طبع يوم طبع كافراً ولو بلغ لأرهق أبويه طغياناً وكفراً » فقوله : طبع يوم طبع أى قدر وقضى فى الكتاب أنه يكفر لا أن كفره كان موجوداً قبل أن يولد ، ولا فى حال ولادته ، فإنه مولود على الفطرة السليمة ، وعلى أنه بعد ذلك يتغير ويكفر . ومن ظن أن الطبع على قلبه هو الطبع المذكور على قلب الكفار فهو غالط ، فإن ذلك لا يقال فيه طبع يوم طبع ، إذ كان الطبع على قلبه إنما يوجد بعد كفره .

وقد ثبت فى صحيح مسلم عن عياض بن حماد عن النبى ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى أنه قال : « خلقت عبادى حنفاء كلهم فاختالتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً » .. وهذا صريح فى أنه خلقهم على الحنيفية وأن الشياطين اختالتهم بعد ذلك . وكذلك فى

الأسود بن سريع الذى رواه أحمد وغيره قال : بعث النبى ﷺ سرية فأفضى بهم القتل إلى الذرية ، فقال لهم النبى ﷺ : « ما حملكم على قتل الذرية ؟ قالوا : يا رسول الله أليسوا أولاد المشركين ؟ قال : أو ليس خياركم أولاد المشركين ؟ » ثم قام النبى ﷺ خطيباً فقال : « ألا إن كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه » . فخطبته لهم بهذا الحديث عقيب نهيه لهم عن قتل أولاد المشركين وقوله لهم : « أو ليس خياركم أولاد المشركين » نص على أنه أراد بهم ولدوا غير كفار ثم الكفر طرأ بعد ذلك . ولو أراد أن المولود حين يولد يكون إما مسلماً وإما كافراً على ما سبق له به القدر لم يكن فيما ذكر حجة على ما قصد من نهيه عن قتل أولاد المشركين . وقد ظن بعضهم أن معنى قوله : « أو ليس خياركم أولاد المشركين » أنه قد يكون فى علم الله أنهم لو بقوا لآمنوا ، فيكون النهى راجعاً إلى هذا المعنى من التجويز . وليس هذا معنى الحديث ، لكن معناه أن خياركم هم السابقون الأولون ، وهؤلاء من أولاد المشركين ، فإن آباءهم كانوا كفاراً ، ثم إن البنين أسلموا بعد ذلك ، فلا يضر الطفل أن يكون من أولاد المشركين إذا كان مؤمناً ، فإن الله إنما يجزيه بعمله لا بعمل أبويه ، وهو سبحانه يخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن ، كما يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى .

فصـــل

وهذا الحديث قد روى بألفاظ يفسر بعضها بعضاً . ففى الصحيحين واللفظ للبخارى عن ابن شهاب عن أبى سلمة عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مولود يولد إلا على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » . ثم يقول أبو هريرة : اقرءوا :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها لا تَبْديلَ لِخَلْقِ اللهِ ذلكَ الدِّينُ القيِّمُ ﴾ ..

قالوا : يا رسول الله ، أفرأيت من يموت صغيراً ؟ قال : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . وفى الصحيح قال الزهرى : نصلى على مولود يتوفى وإن كان من أجل أنه ولد على فطرة الإسلام إذا استهل صارخاً ولا نصلى على من لم يستهل من أجل أنه

سقط . فإن أبا هريرة كان يحدث أن النبى ﷺ قال : « ما من مولود إلا ويولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء » . ثم يقول أبو هريرة :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ النَّاسَ عليها ﴾ ..

وفى الصحيحين من رواة الأعمش : « ما من مولود إلا وهو على الملة » . وفى رواية ابن معاوية عنه : « إلا على هذه الملة حتى يعرب عنه لسانه » . فهذا صريح بأنه يولد على ملة الإسلام كما فسره ابن شهاب راوى الحديث . واستشهاد أبى هريرة بالآية يدل على ذلك . قال ابن عبد البر وقد سئل ابن شهاب عن رجل عليه رقبة مؤمنة أيجزى أن يعتقه وهو رضيع ؟ قال : نعم ، لأنه ولد على الفطرة . وقال أبو عمر – وقد ذكر النزاع فى تفسير الحديث – وقال آخرون : الفطرة هاهنا الإسلام . قالوا : وهو المعروف عند عامة السلف . وأهل التأويل قد أجمعوا فى تأويل قول الله عز وجل :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها ﴾ ..

قالوا : فطرة الله دين الله الإسلام . واحتجوا بقول أبى هريرة فى هذا الحديث اقرءوا إن شئتم :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها ﴾ ..

وذكروا عن عكرمة ومجاهد والحسن وإبراهيم والضحاك وقتادة فى قوله عز وجل :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها ﴾ ..

قالوا : « فطرة الله » دين الله الإسلام ، « لا تبديل لخلق الله » ، قالوا : لدين الله . واحتجوا بحديث محمد بن إسحاق عن ثور بن يزيد عن يحيى بن جابر عن عبد الرحمن بن عابد الأزدى عن عياض بن حماد المجاشعى أن رسول الله ﷺ قال للناس يوماً : « ألا أحدثكم بما حدثنى الله فى الكتاب . إن الله خلق آدم وبنيه حنفاء مسلمين وأعطاهم المال حلالاً لا حرام فيه فجعلوا ما أعطاهم الله حراماً وحلالاً » الحديث . قال : وكذلك روى بكر بن مهاجر عن ثور بن يزيد بإسناده مثله فى هذا الحديث . « حنفاء » : مسلمين . قال أبو عمر : روى هذا الحديث قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عياض ولم يسمعه قتادة من مطرف ، ولكن قال :

حدثنى ثلاثة : عقبة بن عبد الغافر ويزيد بن عبد الله بن الشحير والعلاء بن زياد كلهم يقول : حدثنى مطرف عن عياض عن النبى ﷺ فقال فيه : « وإنى خلقت عبادى حنفاء كلهم » لم يقل « مسلمين » . وكذلك رواه الحسن عن مطرف ، ورواه ابن إسحاق عمن لا يتهم عن قتادة بإسناده قال : فيه « وإنى خلقت عبادى حنفاء كلهم » ولم يقل : « مسلمين » قال : فدل هذا على حفظ محمد بن إسحاق وإتقانه وضبطه . لأنه ذكر « مسلمين » فى روايته عن ثور بن يزيد لهذا الحديث وأسقطه من رواية قتادة وقصر فيه عن قوله « مسلمين » ، وزاده ثور بإسناده . فالله أعلم . قال : والحنيف فى كلام العرب المستقيم المخلص . ولا استقامة أكثر من الإسلام . قال : وقد روى عن الحسن « الحنيفية حج البيت » . وهذا يدل على أنه أراد الإسلام . وكذلك روى عن الضحاك والسدى قال : حنفاء : حجاجاً . وعن مجاهد : حنفاء : متبعين . قال : وهذا كله يدل على أن الحنيفية الإسلام . قال : وقال أكثر العلماء : الحنيف المخلص . وقال الله عز وجل :

﴿ ما كانَ إبراهيمُ يَهودِيًّاً ولا نَصرَانِيًّاً ولكنْ كانَ حَنيفاً مُسْلِماً ﴾ ..

وقال تعالى :

﴿ مِلَّةَ إبراهيمَ حَنِيفاً ﴾ ..

وقال :

﴿ مِلَّةَ أَبِيكم إبراهيم هو سَمَّاكمُ المسْلِمينَ من قبلُ ﴾ ..

وقال الشاعر وهو الراعى :

أخليفةَ الرحمن إنا معشرٌ   حنفاء نسجد بُكرةً وأصيلا
عُرب نرى لله فى أموالنا   حقَّ الزكاة منزَّلاً تنزيلا

قال : فهذا وصف الحنيفية بالإسلام وهو أمر واضح لا خفاء به . قال : ومما احتج به من ذهب فى هذا الحديث إلى أن الفطرة فى هذا الحديث الإسلام قوله ﷺ : « خمس من الفطرة » . ويروى : « عشر من الفطرة » . قال شيخنا : والدلائل على ذلك كثيرة . ولو لم يكن المراد بالفطرة الإسلام لما سألوا عقيب ذلك : « أرأيت من يموت من أطفال المشركين ؟ » لأنه لو لم يكن هناك ما يغير تلك الفطرة لما سألوه . والعلم القديم وما يجرى مجراه لا يتغير . وقوله : « فأبواه يهودانه »

بين فيه أنهم يغيرون الفطرة التى فطر عليها . وأيضاً فإنه شبه ذلك بالبهيمة التى تولد مجتمعة الخلق لا نقص فيها ثم تجدع بعد ذلك . فعلم أن التغيير وارد على الفطرة السليمة التى ولد العبد عليها . وأيضاً فإن الحديث مطابق للقرآن كقوله :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها ﴾ ..

وهذا يعم جميع الناس . فعلم أن الله سبحانه فطر الناس كلهم على فطرته المذكورة . وأيضاً فإنه أضاف الفطرة إليه إضافة مدح لا إضافة ذم ، فعلم أنها فطرة محمودة لا مذمومة . كدين الله وبيته وناقته . وأيضاً فإنه قال :

﴿ فَأَقِمْ وجهَكَ للّدين حَنيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها ﴾ ..

وأيضاً فإن هذا تفسير السلف . قال ابن جرير : يقول : فسدد وجهك نحو الوجه الذى وجهك الله يا محمد بطاعته وهى الدين . حنيفاً : يقول : مستقيماً لدينه وطاعته . فطرة الله : يقول : صنعة الله التى خلق الناس عليها . ونصب فطرة على المصدر . معنى قوله : فأقم وجهك للدين حنيفاً ، لأن المعنى فطر الله الناس على ذلك فطرة . قال : وبنحو الذى قلنا فى ذلك قال أهل التأويل . ثم روى عن ابن زيد قال : فطرة الله التى فطر الناس عليها : قال : الإسلام منذ خلقهم الله من آدم جميعاً يقرون بذلك . وعن مجاهد : فطرة الله : قال : الدين الإسلام . ثم روى عن يزيد بن أبى مريم . قال عمر لمعاذ بن جبل : ما قوام هذه الأمة ؟ قال معاذ : ثلاث وهن المنجيات ، الإخلاص وهو الفطرة ، فطرة الله التى فطر الناس عليها ، والصلاة وهى الملة ، والطاعة وهى العصمة . فقال عمر : صدقت . وقوله : « لا تبديل لخلق الله » يقول : لا تغيير لدين الله . أى لا يصلح ذلك ولا ينبغى أن يفعل . قال ابن أبى نجيح عن مجاهد : « لا تبديل لخلق الله » أى لدين الله . ثم ذكر أن مجاهداً أرسل إلى عكرمة يسأله عن قوله : « لا تبديل لخلق الله » قال : هو الخصا . قال كجاهد : أخطأ ، « لا تبديل لخلق الله » إنما هو الدين . ثم قال :

﴿ لا تَبْدِيلَ لِخلْقِ اللهِ ذلكَ الدِّينُ القَيِّمُ ﴾ ..

وروى عن عكرمة : « لا تبديل لخلق الله » قال : لدين الله . وهو قول سعيد بن جبير والضحاك وإبراهيم النخعى وابن زيد . وعن ابن عباس وعكرمة ومجاهد هو الخصا . ولا منافاة بين القولين كما قال تعالى :

﴿ ولآمُرنَّهم فَليُبَتِّكُنَّ آذانَ الأنعامِ ولآمُرنَّهم فَليُغيِّرُونَّ خَلْقَ الله ﴾ ..

فتغيير ما فطر الله عباده عليه من الدين تغيير لخلقه . والخصا وقطع آذان الأنعام تغيير لخلقه أيضاً . ولهذا شبه النبى ﷺ أحدهما بالآخر . فأولئك يغيرون الشريعة وهؤلاء يغيرون الخلقة . فذلك يغير ما خلقت عليه نفسه وروحه ، وهذا يغير ما خلق عليه بدنه .

فصـــل

ولما صار القدرية يحتجون بهذا الحديث على قولهم صار الناس يتأولونه على تأويلات يخرجونه بها عن مقتضاه . فقالت القدرية : كل مولود يولد على الإسلام والله سبحانه لا يضل أحداً ، وإنما أبواه يضلانه . قال لهم أهل السنة : أنتم لا تقولون بأول الحديث ولا بآخره . أما أوله فإنه لم يولد أحد عندكم على الإسلام أصلاً ، ولا جعل الله أحداً مسلماً ولا كافراً عندكم . وهذا أحدث لنفسه الكفر وهذا أحدث لنفسه الإسلام . والله لم يخلق واحداً منهما ، ولكن دعاهما إلى الإسلام ، وأزاح عللهما ، وأعطاهما قدرة مماثلة ، فهما يصلح للضدين . ولم يخص المؤمن بسبب يقتضى حصول الإيمان ، فإن ذلك عندكم غير مقدور له . ولو كان مقدوراً لكان منع الكافر منه ظلماً . هذا قول عامة القدرية . وإن كان أبو الحسين يقول إنه خص المؤمن بداعى الإيمان . ويقول : عند الداعى والقدرة يجب وجود الإيمان . وهذا فى الحقيقة موافق لقول أهل السنة . قالوا : فأنتم قلتم إن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر المشروط بالعقل ، ويستحيل أن تكون المعرفة عندكم ضرورة أو تكون من فعل الله . وأما كونكم لا تقولون بآخره فهو أنه ينسب فيه التهويد والتنصير إلى الأبوين وعندكم أن المولود هو الذى أحدث لنفسه التهويد والتنصير دون الأبوين ، والأبوان لا قدرة لهما على ذلك البتة . وأيضاً فقوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » دليل على أن الله يعلم ما يصيرون إليه بعد ولادتهم على الفطرة ، هل يبقون عليها فيكونون مؤمنين أو يغيرون فيصيرون كفاراً . فهو دليل على تقدم العلم الذى ينكره غلاة القدرية ، واتفق السلف على تكفيرهم بإنكاره . فالذى استدللتم به من الحديث على قولكم الباطل وهو قوله : « فأبواه يهودانه وينصرانه » لا حجة فيه لكم ، بل هو حجة عليكم .

فغير الله لا يقدر على جعل الهدى أو الضلال فى قلب أحد . بل المراد بالحديث دعوة الأبوين إلى ذلك وتربيتهما له ، وتربيتهما على ذلك مما يفعله المعلم والمربى . وخص الأبوين بالذكر على الغالب أنه جعل أبوين ، وإلا فقد يقع من أحدهما أو من غيرهما .

فصـــل

قال أبو عمر بن عبد البر : اختلف العلماء فى الفطرة المذكورة فى هذا الحديث اختلافاً كثيراً . وكذلك اختلفوا فى الأطفال وحكمهم فى الدنيا والآخرة . فسئل عنه ابن المبارك فقال : تفسيره آخر الحديث وهو قوله : « الله أعلم بما كانوا عاملين » . هكذا ذكر أبو عبيدة عن ابن المبارك لم يزد شيئاً . وذكر أنه سأل محمد بن الحسن عن تأويل هذا الحديث فقال : كان هذا القول من النبى ﷺ قبل أن يؤمر الناس بالجهاد . هذا ما ذكره أبو عبيدة . قال أبو عمر : أما ما ذكره عن ابن المبارك فقد روى عن مالك نحو ذلك ، وليس فيه مقنع من التأويل ولا شرح موعب فى أمر الأطفال ، ولكنها تؤدى إلى الوقوف عن القطع فيهم بكفر وإيمان أو جنة ونار ما لم يبلغوا العمل . قال : وأما ما ذكره عن محمد بن الحسن فأظن محمداً حاد عن الجواب فيه . إما لإشكاله ، وإما لجهله به ، أو لما شاء الله . وأما قوله إن ذلك كان من النبى ﷺ قبل أن يؤمر الناس بالجهاد فلا أدرى ما هذا . فإن كان أراد أن ذلك منسوخ فغير جائز عند العلماء دخول النسخ فى إخبار الله ورسوله ، إذ المخبر بشىء كان أو يكون إذا رجع عن ذلك لم يخل رجوعه من تكذيبه لنفسه ، أو غلطه فيما أخبر به ، أو نسيانه . وقد جل الله عن ذلك وعصم رسوله منه ، وهذا لا يجهله ولا يخالف فيه أحد . وقول محمد بن الحسن : إن هذا كان قبل أن يؤمر الناس بالجهاد ليس كما قال إن فى حديث الأسود بن سريع ما يتبين أن ذلك كان منه بعد الأمر بالجهاد .

ثم روى بإسناده عن الحسن عن الأسود بن سريع قال : قال رسول الله ﷺ : « ما بال أقوام بلغوا فى القتل حتى قتلوا الولدان ؟ فقال رجل : أو ليس إنما هم أولاد المشركين ؟ فقال رسول الله ﷺ : أو ليس خياركم أولاد المشركين ؟ إنه ليس من

مولود يولد إلا على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه ويهوده أبواه أو ينصرانه » . قال : وروى هذا الحديث عن الحسن جماعة منهم أبو بكر المزنى والعلاء بن زياد والمسرى بن يحيى . وقد روى عن الأحنف عن الأسود بن سريع قال : وهو حديث بصرى صحيح . قال : وروى عوف الأعرابى عن سمرة بن جندب عن النبى ﷺ قال : « كل مولود يولد على الفطرة » فناداه الناس : يا رسول الله : وأولاد المشركين ؟ قال : « وأولاد المشركين » .

قال شيخنا : أما ما ذكره أبو عمر عن مالك وابن المبارك فيمكن أن يقال : إن المقصود أن آخر الحديث يبين أن الأول قد سبق فى علم الله ، يعملون إذا بلغوا . أو أن منهم من يؤمن فيدخل الجنة ومنهم من يكفر فيدخل النار . فلا يحتج بقوله : « كل مولود يولد على الفطرة » على نفى القدر ، كما احتجت القدرية به . وعلى أن أطفال الكفار كلهم فى الجنة لكونهم ولدوا على الفطرة . فيكون مقصود مالك وابن المبارك أن حكم الأطفال على ما فى آخر الحديث . وأما قول محمد فإنه رأى الشريعة قد استقرت على أن ولد اليهودى والنصرانى يتبع أبويه فى الدين فى أحكام الدنيا فيحكم له بحكم الكفر فى أنه لا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين ولا يرثه المسلمون ويجوز استرقاقهم . فلم يجز لأحد أن يحتج بهذا الحديث على أن حكم الأطفال فى الدنيا حكم المؤمنين حتى تعرب عنهم ألسنتهم . وهذا حق ولكن ظن أن الحديث اقتضى الحكم لهم فى الدنيا بأحكام المؤمنين فقال : هذا منسوخ كان قبل الجهاد لأنه بالجهاد أبيح استرقاق النساء والأطفال ، والمؤمن لا يسترق . ولكن كون الطفل يتبع أباه فى الدين فى الأحكام الدنيوية أمر مازال مشروعاً . ومازال الأطفال تبعاً لأبويهم فى الأمور الدنيوية . والحديث لم يقصد بيان هذه الأحكام ، وإنما قصد بيان ما ولد عليه الأطفال من الفطرة .

فصـــل

ومما ينبغى أن يعلم أنه إذا قيل إنه ولد على الفطرة ، أو على الإسلام ، أو على هذه الملة ، أو خلق حنيفاً ، فليس المراد به أنه حين خرج من بطن أمه يعلم هذا الدين ويريده . فإن الله يقول :

﴿ والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً ﴾ ..

ولكن فطرته موجبة مقتضية لدين الإسلام لقربه . فنفس الفطرة تستلزم الإقرار بخالقه ومحبته وإخلاص الدين له . وموجبات الفطرة ومقتضياتها تحصل شيئاً بعد شيء بحسب كمال الفطرة إذا سلمت من المعارض .

وليس المراد أيضاً مجرد قبول الفطرة لذلك . فإن هذا القبول تغير بتهويد الأبوين وتنصيرهما بحيث يخرجان الفطرة عن قبولها . وإن سعيا بين بنيهما ودعائهما فى امتناع حصول المقبول . وأيضاً فإن هذا القبول ليس هو الإسلام . وليس هو هذه الملة . وليس هو الحنيفية . وأيضاً فإنه شبه تغيير الفطرة بجدع البهيمة الجمعاء . ومعلوم أنهم لم يغيروا قبوله . ولو تغير القبول وزال لم تقم عليه الحجة بإرسال الرسل وإنزال الكتب . بل المراد أن كل مولود فإنه يولد على محبته لفاطره وإقراره له بربوبيته وادعائه له بالعبودية . فلو خلى وعدم المعارض لم يعدل عن ذلك إلى غيره . كما أنه يولد على محبة ما يلائم بدنه من الأغذية والأشربة ، فيشتهى اللبن الذى يناسبه ويغذيه . وهذا من قوله تعالى :

﴿ ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى ﴾ ..

وقوله :

﴿ الذى خلق فسوى * والذى قدر فهدى ﴾ ..

فهو سبحانه خلق الحيوان مهتدياً إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره . ثم هذا الحب والبغض يحصل فيه شيئاً فشيئاً بحسب حاجته . ثم قد يعرض لكثير من الأبدان ما يفسد عليه من الطبيعة السليمة والعادة الصحيحة ، فهكذا ما ولد عليه من الفطرة . ولهذا شبهت الفطرة باللبن ، بل كانت إياه فى التأويل للرؤيا . ولما عرض على النبى ﷺ ليلة الإسراء والخمر أخذ اللبن فقيل له : أخذت الفطرة ، ولو أخذت اللبن لغوت أمتك . فمناسبة اللبن لبدنه وصلاحه عليه دون غيره لمناسبة الفطرة لقلبه وصلاحه بها دون غيرها .

فصل

قال ابن عبد البر : وقالت طائفة : المراد بالفطرة فى هذا الحديث الخلقة التى

خلق عليها المولود من المعرفة بربه . فكأنه قال : كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة . يريد أنه خلق خلقه مخالفة لخلقة البهائم التى لا تصل بخلقها إلى معرفة ربها . قالوا : والفاطر هو الخالق . وأنكرت أن يكون المولود يفطر على إيمان أو كفر . قال شيخنا صاحب هذا القول : إن أراد بالفطرة التمكن من المعرفة والقدرة عليها فهذا حنيف ، فإن مجرد القدرة على ذلك لا يقتضى أن يكون حنيفاً ، ولا أن يكون على الملة ، ولا يحتاج أن يذكر تغيير أبويه لفطرته حين يسأل عمن مات صغيراً ، ولأن القدرة فى الكبير أكمل منها فى الصغير ، وهو لما نهاهم عن قتل الصبيان فقالوا إنهم أولاد المشركين قال : « أو ليس خياركم أولاد المشركين ؟ ما من مولود إلا ويولد على الفطرة » ، ولو أريد القدرة لكان البالغون كذلك مع كونهم مشركين مستوجبين للقتل . وإن أراد بالفطرة القدرة على المعرفة مع إرادتها فالقدرة الكاملة مع الإرادة التامة تستلزم وجود المراد المقدور . فدل على أنهم فطروا على القدرة على المعرفة وإرادتها . وذلك مستلزم للإيمان .

فصـــل

قال أبو عمر : وقال آخرون : معنى قوله : « يولد على الفطرة » يعنى البداءة التى ابتدأهم عليها . يريد أنه مولود على ما فطر الله عليه خلقه ، من أنه ابتدأهم للحياة والموتَ والسعادة والشقاء إلى ما يصيرون إليه عند البلوغ من قبولهم غير إيمانهم واعتقادهم . قالوا : والفطرة فى كلام العرب البداءة وألفاظ المبتدىء ، وكأنه قال : يولد على ما ابتدأه الله عليه من الشقاء والسعادة وغير ذلك مما يصير إليه وقد فطر عليه واحتجوا بقوله تعالى :

﴿ كَما بَدَأَكُم تَعودُونَ ، فَريقاً هَدَى وفَريقاً حَقَّ عليهِمُ الضَّلالَةُ ﴾ ..

وروى بإسناده إلى ابن عباس قال : لم أدْرِ ما فاطر السموات والأرض حتى أتانا أعرابيان يختصمان فى بئر فقال أحدهما : أنا فطرتها . أى ابتدأتها .. وذكر دعاء عليٍّ : « اللهم جبار القلوب على فطرتها شقيها وسعيدها » .

قال شيخنا : حقيقة هذا القول أن كل مولود فإنه يولد على ما سبق فى علم الله

أنه صائر إليه . ومعلوم أن جميع المخلوقات بهذا المثابة . فجميع البهائم مولودة على ما سبق فى علم الله لها . والأشجار مخلوقة على ما سبق فى علم الله . وحينئذ فيكون كل مخلوق قد خلق على الفطرة . وأيضاً فلو كان المراد ذلك لم يكن لقوله : « فأبواه يهودانه » معنى . فإنهما فعلا به ما هو الفطرة التى ولد عليها . وعلى هذا القول فلا فرق بين التهويد والتنصير وبين تلقى الإسلام وتعليمه وبين تعلم سائر الحرف والصنائع ، فإن ذلك كله واحد فيما سبق به العلم . وأيضاً فتمثيله ذلك بالبهيمة التى ولدت جمعاء ثم جدعت يبين أن أبويه غيرا ما ولد عليه . وأيضاً فقوله : « على هذه الملة » وقوله : « إنى خلقت عبادى كلهم حنفاء » مخالف لهذا . وأيضاً فلا فرق بين حال الولادة وسائر أحوال الإنسان ، فإنه من حين كان جنيناً إلى ما لا نهاية له من أحواله على ما سبق فى علم الله . فتخضيص الولادة بكونها على مقتضى القدر تخصيص بلا مخصص . وقد ثبت فى الصحيح أنه قيل حين نفخ الروح فيه : « يكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد » . فلو قيل : كل مولود تنفخ فيه الروح على الفطرة لكان أشبه بهذا المعنى مع أن النفخ هو بعد الكتابة .

فصـــل

قال أبو عمر : قال محمد بن نصر المروزى : وهذا المذهب شبيه بما حكاه أبو عبيد عن ابن المبارك أنه سئل عن هذا الحديث فقال : يفسره قوله : « اللهُ أعلمُ بما كانوا عَاملينَ » . قال المروزى : وقد كان أحمد بن حنبل يذهب إلى هذا القول ثم تركه . قال أبو عمر : وما رسمه مالك فى موطئه وذكره فى أبواب القدر فيه من الآثار ما يدل على أن مذهبه فى ذلك نحو هذا . قال شيخنا : أئمة السنة مقصودهم أن الخلق صائرون إلى ما سبق فى علم الله فيهم من إيمان وكفر . كما فى الحديث الآخر أن الغلام الذى قتله الخضر طبع يوم طبع كافراً . والطبع الكتاب . أى كتب كافراً . كما فى الحديث الصحيح : « فيكتب رزقه وأجله وعمله وشقى أو سعيد » . وليس إذا كان الله كتبه كافراً يقتضى أنه حين الولادة كافر . بل يقتضى أنه لابد أن يكفر ، وذلك الكفر هو التغيير ، كما أن البهيمة التى ولدت جمعاء وقد سبق فى علمه أنها تجدع كتب أنها مجدوعة بجدع يحدث لها

بعد الولادة ، ولا يجب أن تكون عند الولادة مجدوعة .

فصـــل

وكلام أحمد فى أجوبة له أخرى يدل على أن الفطرة عنده الإسلام ، كما ذكر محمد ابن نصر عنه أنه آخر قوليه . فإنه كان يقول : إن صبيان أهل الحرب إذا سبوا بدون الأبوين كانوا مسلمين ، وإن كانوا معهما فهم على دينهما . فإن سبوا مع أحدهما ففيه عنه روايتان . وكان يحتج بالحديث .

قال الخلال فى الجامع : أنبأنا أبو بكر المروزى أنبأنا عبد الله قال فى سبى أهل الحرب إنهم مسلمون إذا كانوا صغاراً وإن كانوا مع أحد الأبوين . وكان يحتج بقول رسول الله ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » . قال : وأما أهل الثغر فيقولون : إذا كان مع أبويه إنهم يخيرونه على الإسلام . قال : ونحن لا نذهب إلى هذا ، قال النبى ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » .

قال الخلال : أنبأنا عبد الملك الميمونى قال : سألت عبد الله قبل الحبس عن الصغير يخرج من أرض الروم وليس معه أبواه فقال : إن مات صلى عليه المسلمون . قلت : يكره على الإسلام ؟ قال : إذا كانوا صغاراً يصلون عليهم أكره عليه . قلت : فإن كان معه أبواه ؟ قال : إذا كان معه أبواه أو أحدهما لم يكره ودينه على دين أبويه . قلت : إلى أى شيء تذهب ، إلى حديث النبى ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه » ؟ قال : نعم . وعمر بن عبد العزيز فادى به فلم يرده إلى بلاد الروم إلا وحكمه حكمهم . قلت : فى الحديث كان معه أبواه ، قال : لا ، وليس ينبغى إلا أن يكون معه أبواه .

قال الخلال : ما رواه الميمونى قول أول لأبى عبد الله . ولذلك نقل إسحاق بن منصور أن أبا عبد الله قال : إذا لم يكن معه أبواه فهو مسلم . قلت : لا يجبرونه على الإسلام إذا كان معه أبواه أو أحدهما ؟ قال : نعم .

قال الخلال وقد روى هذه المسألة عن أبى عبد الله خلق كلهم قال : إذا كان مع أحد أبويه فهو مسلم . وهؤلاء النفر سمعوا من أبى عبد الله بعد الحبس ، وبعضهم قبل وبعد . والذى أذهب إليه ما رواه الجماعة .

قال الخلال : وحدثنا أبو بكر المروزى قال : قلت لأبى عبد الله : إنى كنت بواسط فسألونى عن الذى يموت هو وامرأته ويدعان طفلين ولهما عم ما تقول فيهما ؟ فإنهم قد كتبوا إلى البصرة فيها . فقال : أكره أن يقول فيها برأى . دع حتى أنظر لعل فيهما عمن تقدم . فلما كان بعد شهر عاودته . قال : نظرت فيها فإذا النبى ﷺ قال : « فأبواه يهودانه وينصرانه » . وهذا ليس له أبوان . قلت : يجبر على الإسلام ؟ قال : نعم . هؤلاء مسلمون لقول النبى ﷺ . وكذلك نقل يعقوب بن سحبان قال : قال أبو عبد الله : إذا مات الذمى أبواه وهو صغير أجبر على الإسلام ، وذكر الحديث : « فأبواه يهودانه وينصرانه » . ونقل عنه عبد الكريم بن الهيثم العاقولى فى المجوسيين يولد لهما ولد فيقولان هذا مسلم ، فيمكث خمس سنين ثم يتوفى . قال : ذاك يدفنه المسلمون ، قال النبى ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » .

وقال عبد الله بن أحمد : سألت أبى عن قوم يزوجون بناتهم من قوم على أنه ما كان من ذكر فهو للرجل مسلم ، وما كان من أنثى فهى مشركة يهودية أو مجوسية أو نصرانية . فقال : يجبر هؤلاء من أبا منهم على الإسلام لأن أباهم مسلماً (؟) لحديث النبى ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه » يردون كلهم إلى الإسلام . ومثل هذا كثير فى أجوبته يحتج بالحديث على أنه إنما يصير كافراً بأبويه . فإذا لم يكن مع أبوين كافرين فهو مسلم . فلو لم تكن الفطرة الإسلام لم يكن بعدم أبويه يصير مسلماً . فإن الحديث إنما دل على أنه يولد على الفطرة . ونقل عنه الميمونى أن الفطرة هى الدين وهى الفطرة الأولى .

قال الخلال : أخبرنى الميمونى أنه قال لأبى عبد الله : « كل مولود يولد على الفطرة » يدخل عليه إذا كان أبواه . يعنى أن يكون حكمه حكم ما كانوا صغاراً . فقال لى : نعم ، ولكن يدخل عليك فى هذا . فتناظرنا بما يدخل على من هذا القول وبما يكون . فقوله : قلت لأبى عبد الله : فما تقول أنت فيها وإلى أى شىء تذهب ؟ قال : أقول أنا ما أدرى أخبرك هى مسلمة كما ترى . ثم قال لى : والذى يقول : « كل مولود يولد على الفطرة » ينظر أيضاً إلى الفطرة الأولى التى فطر الناس عليها . قلت له : فما الفطرة الأولى أهى الدين ؟ قال : نعم . فمن الناس من يحتج بالفطرة الأولى مع قول النبى ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » . قلت لأبى عبد الله :

فما تقول لأعرف قولك ؟ قال : أقول إنه على الفطرة الأولى . قال شيخنا : فجواب أحمد أنه على الفطرة الأولى . وقوله إنها الدين يوافق القول بأنه على دين الإسلام .

فصـــل

وأما جواب أحمد أنه على ما فطر من شقاوة وسعادة الذى ذكر محمد بن نصر أنه كان يقول به ثم تركه ، فقال الخلال : أخبرنى محمد بن يحيى الكحال أنه قال لأبى عبد الله : « كل مولود يولد على الفطرة » ما تفسيرها ؟ قال : هى الفطرة التى فطر الله الناس عليها شقى أو سعيد . وكذلك نقل عنه الفضل بن زياد وحبيل وأبو الحارث أنهم سمعوا أبا عبد الله فى هذه المسألة ، قال : الفطرة التى فطر الله العباد عليها من الشقاوة والسعادة . وكذلك نقل عنه على بن سعيد أنه سأل أبا عبد الله عن « كل مولود يولد على الفطرة » قال : الشقاوة والسعادة . قال : يرجع إلى ما خلق . وعن الحسن بن بواب قال : سألت أبا عبد الله عن أولاد المشركين . قلت : إن ابن أبى شيبة أبا بكر قال : هو على الفطرة حتى يهوده أبواه أو ينصرانه ، فلم يعجبه شىء من هذا القول . وقال : كل مولود من أطفال المشركين على الفطرة يولد على الفطرة التى خلق عليها من الشقاء والسعادة التى سبقت فى أم الكتاب . ارفع ذلك إلى الأصل . هذا معنى : « كل مولود يولد على الفطرة » فمن أصحابه من قال هذا قولاً قديماً له ثم تركه ومنهم من جعل المسألة على روايتين وأطلق . ومنهم من حكى عنه فيها ثلاث روايات الثالثة الوقف .

فصـــل

قال شيخنا : والإجماع والآثار المنقولة عن السلف لا تدل إلا على القول الذى رجحناه . وهو أنهم على الفطرة ثم صاروا إلى ما سبق فى علم الله فيهم من سعادة وشقاوة لا يدل على أنهم حين الولادة لم يكونوا على فطرة سليمة مقتضية للإيمان ومستلزمة له لولا العارض . وروى ابن عبد البر بإسناده عن موسى بن عبيدة : سمعت محمد بن كعب القرظى فى قوله تعالى :

﴿ كَما بَدَأكُم تَعودُونَ ۞ فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حَقَّ عليهم الضَّلالةُ ﴾ ..

قال : من ابتدأ الله خلقه على الهدى صيره إلى الهدى وإن عمل بعمل أهل الضلالة ، ومن ابتدأ خلقه للضلالة صيره إلى الضلالة وإن عمل بعمل أهل الهدى . ابتدأ خلق إبليس على الضلالة وعمل بعمل أهل السعادة مع الملائكة ثم رده الله إلى ما ابتدأ خلقه عليه من الضلالة ، فقال : وكان من الكافرين . وابتدأ خلق السحرة على الهدى وعملوا بعمل أهل الضلالة ، ثم هداهم الله إلى الهدى والسعادة وتوفاهم عليها مسلمين . فهذا المنقول عن محمد بن كعب يبين أن الذى ابتدأهم عليه هو ما كتب أنهم صائرون إليه ، وأنهم قد يعملون قبل ذلك غيره . وأن من ابتدىء على الضلالة أى كتب أن يموت ضالاً فقد يكون قبل ذلك عاملاً بعمل أهل الهدى . وحينئذ فمن ولد على الفطرة السليمة المقتضية للهدى لا يمنع أن يعرض لها ما يغيرها فيصير إلى ما سبق به القدر . كما فى الحديث الصحيح : « إن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار . وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة » . وقال سعيد بن جبير فى قوله :

﴿ كَما بَدَأكُم تَعودُونَ ﴾ ..

قال : كما كتب عليكم يكونون . وقال مجاهد :

﴿ كَما بَدَأكُم تَعودُونَ ﴾ ..

شقى وسعيد . وقال أيضاً : يبعث المسلم مسلماً والكافر كافراً . وقال أبو العالية : عادوا إلى علمه فيهم :

﴿ فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حقَّ عليهمُ الضَّلالةُ ﴾ ..

قلت : هذا المعنى صحيح فى نفسه ، دل عليه القرآن والسنة والآثار السلفية وإجماع أهل السنة . وأما كونه هو المراد بالآية ففيه ما فيه ، والذى يظهر من الآية أن معناها معنى نظرائها وأمثالها من الآيات التى يحتج الله سبحانه فيها على النشأة الثانية بالأولى ، وعلى المعاد بالمبدأ . فجاء باحتجاج فى غاية الاختصار والبيان . فقال :

﴿ كَما بَدَأكُم تَعودُونَ ﴾ ..

كقوله :

﴿ يا أيُّها الناسُ إنْ كُنتم فى رَيْبٍ من البَعْثِ فإنَّا خَلقْناكم من تُرابٍ ﴾ ..

وقوله :

﴿ وضَرَبَ لنا مَثَلاً ونَسِىَ خَلْقَه ﴾ الآية ..

وقوله :

﴿ أيَحْسَبُ الإنسانُ أنْ يُترَكَ سُدىً * ألَمْ يَكُ نُطْفَةً من مَنِىٍّ يُمْنَى * ثُمَّ كانَ عَلَقةً فخَلَقَ فَسوَّى ﴾ ..

إلى قوله :

﴿ أليسَ ذلك بِقَادرٍ على أنْ يُحْيِىَ الموْتَى ﴾ ..

وقوله :

﴿ فَلْيَنْظُرِ الإنسانُ مِمَّ خُلِقَ * خُلِقَ من مَاءٍ دَافِقٍ * يَخْرُجُ من بين الصُّلْبِ والتَّرائبِ * إنَّه على رَجْعِهِ لَقادِرٌ ﴾ ..

أى على رجع الإنسان حياً بعد موته . هذا هو الصواب فى معنى الآية . يبقى أن يقال : فكيف يرتبط هذا بقوله :

﴿ فَرِيقاً هَدى وفَرِيقاً حَقَّ عليهم الضَّلالةُ ﴾ ..

فيقال : هذا الذى أوجب لأصحاب ذلك القول ما تأولوا به الآية . ومن تأمل الآية علم أن القول أولى بها . ووجه الارتباط أن الآية تضمنت قواعد الدين علماً وعملاً واعتقاداً . فأمر سبحانه فيها بالقسط الذى هو حقيقة شرعه ودينه . وهو يتضمن التوحيد فإنه أعدل العدل . العدل فى معاملة الخلق ، والعدل فى العبادة ، وهو الاقتصاد فى السنة . ويتضمن الأمر بالإقبال على الله وإقامة عبوديته فى ثبوته . ويتضمن الإخلاص له ، وهو عبوديته وحده لا شريك له . فهذا ما فيها من العمل . ثم أخبر بمبدئهم ومعادهم فتضمن ذلك حدوث الخلق وإعادته . فذلك الإيمان بالمبدأ والمعاد . ثم أخبر عن القدر الذى هو نظام التوحيد فقال :

﴿ فَرِيقاً هَدى وفَرِيقاً حَقَّ عليهم الضلالةُ ﴾ ..

فتضمنت الآية الإيمان بالقدر والشرع والمبدأ والمعاد والأمر بالعدل والإخلاص . ثم ختم الآية بذكر حال من لم يصدق هذا الخبر ولم يطع هذا الأمر بأنه قدوا للشيطان

دون ربه وأنه على ضلال وهو يحسب أنه على هدى . والله أعلم .

فصـــل

وقال آخرون : معنى قوله : « كل مولود يولد على الفطرة » أن الله فطرهم على الإنكار والمعرفة وعلى الكفر والإيمان فأخذ من ذرية آدم الميثاق حين خلقهم فقال ألست بربكم قالوا جميعاً بلى ، فأما أهل السعادة فقالوا بلى على معرفة له طوعاً من قلوبهم ، وأما أهل الشقاء فقالوا بلى كرهاً غير طوع . قالوا : ويصدق ذلك قوله تعالى :

﴿ وله أسْلَمَ مَنْ فى السَّمواتِ والأرْضِ طَوْعاً وكَرْهاً ﴾ ..

قالوا : وكذلك قوله :

﴿ كَما بَدأكُمْ تَعودُونَ فَرِيقاً هَدى وفَرِيقاً حَقَّ عليهِمُ الضَّلالةُ ﴾ ..

قال محمد بن نصر المروزى : سمعت إسحاق بن راهويه يذهب إلى هذا المعنى . واحتج بقول أبى هريرة : اقرأوا إن شئتم :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبْديلَ لِخَلْقِ اللهِ ﴾ ..

قال : الحق نقول لا تبديل للخلقة التى جبل عليها ولد آدم كلهم . يعنى من الكفر والإيمان والمعرفة والإنكار . واحتج بقوله تعالى :

﴿ وإذْ أخَذَ ربُّك من بَنى آدمَ من ظُهورِهِم ذُرِيَّتَهم ﴾ الآية ..

قال إسحاق : أجمع أهل العلم أنها الأرواح قبل الأجساد . واستنطقهم :

﴿ وأشْهدَهم على أنفُسِهِم ألستُ بربِّكم قالوُا بَلَى شَهدْنا أنْ تَقولُوا يومَ القيامةِ إنَّا كُنَّا عن هذا غافِلينَ * أوْ تقولُوا إنَّما أشْرَكَ آباؤنا من قبلُ ﴾ ..

وذكر حديث أبى بن كعب فى قصة الغلام الذى قتله الخضر قال : وكان الظاهر ما قال موسى :

﴿ أقَتَلْتَ نَفْساً زَكيَّةً بغيرِ نَفْسٍ ﴾ ..

فأعلم الله الخضر ما كان الغلام عليه من الفطرة التى فطره عليها وأنه لا تبديل

لخلق الله ، فأمر بقتله لأنه كان قد طبع كافراً . وفى صحيح البخارى أن ابن عباس كان يقرأها : « وأما الغلام فكان كافراً وكان أبواه مؤمنين » قال إسحاق : فلو ترك النبى ﷺ الناس ولم يبين لهم حكم الأطفال لم يعرفوا المؤمنين منهم من الكافرين ، لأنهم لا يدرون ما جبل كل واحد عليه حتى أخرج من ظهر آدم . فبين النبى ﷺ حكم الأطفال فى الدنيا بأن أبويه يهودانه وينصرانه ويمجسانه . يقول : أنتم لا تعلمون ما طبع عليه فى الفطرة الأولى لكن حكم الطفل فى الدنيا حكم أبويه . فاعرفوا ذلك بالأبوين ، فمن كان صغيراً بين أبوين مسلمين ألحق بحكم الإسلام ، وأما إيمان ذلك وكفره مما يصير إليه فعلم ذلك إلى الله . وبعلم ذلك فضل الله الخضر فى علمه هذا على موسى إذ أطلعه الله عليه فى ذلك الغلام وخصه بذلك . قال : ولقد سئل ابن عباس عن ولدان المسلمين والمشركين فقال : حسبك ما اختصم فيه موسى والخضر . قال إسحاق : ألا ترى إلى قول عائشة حين مات صبى من الأنصار بين أبوين مسلمين : « طوبى له ، عصفور من عصافير الجنة » فرد عليها النبى ﷺ وقال : « مه يا عائشة وما يدريك ؟ إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلاً وخلق النار وخلق لها أهلاً » . قال إسحاق : فهذا الأصل الذى يعتمد عليه أهل العلم . وسئل حماد بن سلمة عن قول النبى ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » فقال : هذا عندنا حيث أخذ العهد عليهم فى أصلاب آبائهم . قال ابن قتيبة : يريد حين مسح ظهر آدم فاستخرج منه ذريته إلى يوم القيامة أمثال الذر :

﴿ وأشهدَهم على أنفسِهم ألستُ بِربِّكم قالُوا بَلَى ﴾ ..

قال شيخنا : أصل مقصود الأئمة صحيح ، وهو منع احتجاج القدرية بهذا الحديث على نفى القدر . لكن لا يحتاج مع ذلك أن يفسر القرآن والحديث إلا بما هو مراد الله ورسوله . ويجب أن يتبع فى ذلك ما دل عليه الدليل . وما ذكروه أن الله فطرهم على الكفر والإيمان والمعرفة والنكرة إن أرادوا به أن الله سبق فى علمه وقدره بأنهم سيؤمنون ويكفرون ويعرفون وينكرون ، وأن ذلك كان بمشيئة الله وقدره وخلقه فهذا حق ترده القدرية . فغلاتهم ينكرون العلم ، وجميعهم ينكرون عموم خلقه ومشيئته وقدرته . وإن أرادوا أن هذه المعرفة والنكرة كانت موجودة حين أخذ الميثاق ، كما فى ظاهر المنقول عن إسحاق ، فهذا يتضمن شيئين : أحدهما أنهم حينئذ كانت المعرفة والإيمان موجوداً فيهم ، كما قال ذلك طوائف من السلف ، وهو الذى حكى

إسحاق الإجماع عليه . وفى تفسير الآية نزاع بين الأئمة . وكذلك فى خلق الأرواح قبل الأجساد قولان معروفان . لكن المقصود هنا أن هذا إن كان حقاً فهو توكيد لكونهم ولدوا على تلك المعرفة والإقرار . فهذا لا يخالف ما دلت عليه الأحاديث من أنه يولد على الملة ، وأن الله خلق خلقه حنفاء ، بل هو مؤيد لذلك . وأما قول القائل إنهم فى ذلك الإقرار انقسموا إلى مطيع وكافر فهذا لم ينقل عن أحد من السلف فيما أعلم إلا عن السدى فى تفسيره . قال : لما أخرج الله آدم من الجنة قبل أن يهبطه من السماء مسح صفحة ظهره اليمنى فأخرج منه ذرية بيضاء مثل اللؤلؤ كهيئة الذر فقال لهم : ادخلوا الجنة برحمتى ، ومسح صفحة ظهره اليسرى فأخرج منه ذرية سوداء كهيئة الذر فقال : ادخلوا النار ولا أبالى . ذلك قوله وأصحاب اليمين وأصحاب الشمال ، ثم أخذ منهم الميثاق فقال :

﴿ ألستُ بربِّكم قالُوا بَلَى ﴾ ..

فأعطاه طائفة طائعين وطائفة كارهين على وجه التقية فقال هو والملائكة :

﴿ شَهِدْنا أنْ تَقولُوا يوم القيامةِ إنَّا كُنَّا عن هَذا غَافِلِينَ ﴾ ..

فليس أحد من ولد آدم إلا وهو يعرف الله بأنه ربه ، وذلك قوله عز وجل :

﴿ وله أسْلَمَ مَنْ فى السَّمواتِ والأرْضِ طَوْعاً وكَرْهاً ﴾ ..

وكذلك قوله :

﴿ قُلْ فللهِ الحجَّةُ البَالِغةُ فلو شَاءَ لَهدَاكُمْ أجْمعينَ ﴾ ..

يعنى يوم أخذ الميثاق . قال شيخنا : وقيل : هذا الأثر لا يوثق به ، فإن فى تفسير السدى أشياء قد عرف بطلان بعضها . وهو ثقة فى نفسه . وأحسن أحوال هذا وأمثاله أن يكون كالمراسيل إن كان مأخوذاً عن النبى ﷺ ، فكيف إذا كان مأخوذاً عن أهل الكتاب . ولو لم يكن فى هذا إلا معارضة لسائر الآثار التى تتضمن التسوية بين جميع الناس فى الإقرار لكفى . وأما قوله تعالى :

﴿ وله أسْلَمَ مَنْ فى السَّمواتِ والأرْضِ طَوْعاً وكَرْهاً ﴾ ..

فإنما هو فى الإسلام الموجود منهم بعد خلقهم . لم يقل إنهم حين العهد الأول أسلموا طوعاً وكرهاً . يدل على ذلك أن ذلك الإقرار الأول جعله الله عليهم حجة

على من ينسبه ولو كان فيهم كاره لقال لم أقر طوعاً بل كرهاً ، فلا يقوم به عليه حجة . وأما احتجاج أحمد بقول أبى هريرة : اقرءوا إن شئتم :

﴿ فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها لا تَبدِيلَ لِخلْقِ اللهِ ﴾ ..

فهذه الآية فيها قولان : أحدهما أن معناها النهى ، كما تقدم عن ابن جرير أنه فسرها فقال : أى لا تبدلوا دين الله الذى فطر عليه عباده . وهذا قول غير واحد من المفسرين لم يذكروا غيره . والثانى ما قاله إسحاق ، وهو أنها خبر على ظاهرها ، وأن خلق الله لا يبدله أحد . وظاهر اللفظ خبر ، فلا يجعل نهياً بغير حجة . وهذا أصح . وحينئذ فيكون المراد أن ما جبلهم عليه من الفطرة لا يبدل ، فلا يجبلون على غير الفطرة ، لا يقع هذا أصلاً . والمعنى أن الخلق لا يتبدل فيخلقون على غير الفطرة . ولم يرد بذلك أن الفطرة لا تتغير بعد الخلق . بل نفس الحديث يبين أنها تتغير ، ولهذا شبهها بالبهيمة التى تولد جمعاء ثم تجدع ولا تولد بهيمة مخصية ولا مجدوعة . وقد قال تعالى عن الشيطان :

﴿ ولآمُرَنَّهم فَلَيُغيِّرُنَّ خَلْقَ اللهِ ﴾ ..

فالله أقدر الخلق على أن يغيروا ما خلقهم عليه بقدرته ومشيئته ، وإنما تبديل الخلق بأن يخلقوا على غير تلك الفطرة فهذا لا يقدر عليه إلا الله والله لا يفعله ، كما قال :

﴿ لا تَبْدِيلَ لِخلْقِ اللهِ ﴾ ..

ولم يقل لا تغيير ، فإن تبديل الشيء يكون بذهابه وحصول بدله ، ولكن إذا غير بعد وجوده لم يكن الخلق الموجود عند الولادة . وأما قول القائل : لا تبديل للخلقة التى جبل عليها بنو آدم كلهم من كفر وإيمان ، فإن عنى به ما سبق به القدر من الكفر والإيمان لا يقع خلافه فهذا حق ، ولكن ذلك لا يقتضى أن تبديل الكفر بالإيمان وبالعكس ممتنع ، ولا أنه غير مقدور ، بل العبد قادر على ما أمره الله به من الإيمان ، وعلى ترك ما نهاه عنه من الكفر ، وعلى أن يبدل حسناته بالسيئات وسيئاته بالحسنات ، كما قال الله :

﴿ إلَّا مَنْ ظُلِمَ ثم بَدَّلَ حُسناً بعد سُوءٍ ﴾ ..

وهذا التبديل كله بقضاء الله وقدره . وهذا بخلاف ما فطروا عليه حين الولادة ،

فإن ذلك خلق الله الذى لا يقدر على تبديله غيره . وهو سبحانه لا يبدله بخلاف تبديل الكفر بالإيمان وبالعكس ، فإنه يبدله كثيراً ، والعبد قادر على تبديله بإقدار الرب له على ذلك . ومما يوضح ذلك قوله تعالى :

﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتِى فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللهِ ﴾ ..

فهذه فطرة محمودة ، أمر الله بها نبيه . فكيف تنقسم إلى كفر وإيمان مع أمر الله تعالى بها ؟ وقد تقدم تفسير السلف : « لا تبديل لخلق الله » أى لدين الله . أو النهى عن الخصاء ونحوه . ولم يقل أحد منهم إن المعنى لا تبديل لأحوال العباد من كفر إلى إيمان وعكسه ، فإن تبديل ذلك موجود . ومهما وقع كان هو الذى سبق به القدر . والرب تعالى عالم بما سيكون لا يقع خلاف معلومه . فإذا وقع التبديل كان هو الذى علمه . وأما قوله عن الغلام إنه طبع يوم طبع كافراً فالمراد به أنه كتب كذلك وقدر وختم ، فهو من طبع الكتاب ، ولفظ الطبع لما صار يستعمله كثير من الناس فى الطبيعة التى هى بمعنى الخلقة والجبلة ظن الظان أن هذا مراد الحديث . وهذا الغلام الذى قتله الخضر ليس فى القرآن ما يبين أنه كان غير بالغ ولا مكلف ، بل قراءة ابن عباس تدل على أنه كان كافراً فى الحال . وتسميته غلاماً لا تمنع أن يكون مكلفاً قريب العهد بالصغر . ويدل عليه أن موسى لم ينكر قتله لصغره بل لكونه زاكياً ولم يقتل نفساً . لكن يقال : فى الحديث الصحيح ما يدل على أنه كان غير بالغ من وجهين . أحدهما : أنه قال : فمر بصبى يلعب مع الصبيان . الثانى : أنه قال : ولو أدرك لأرهق أبويه طغياناً وكفراً . وهذا دليل على كونه لم يدرك بعد . فيقال : الكلام على الآية على التقديرين . فإن كان بالغاً وقد كفر فقد قتل على كفره الواقع بعد البلوغ ولا إشكال . وإن كان غير بالغ فلعل تلك الشريعة كان فيها التكليف قبل الاحتلام عند قوة عقل الصبى وكمال تمييزه . وإن لم يكن التكليف قبل البلوغ بالشرائع واقعاً فلا يمتنع وقوعه بالتوحيد ومعرفة الله . كما قاله طوائف من أهل الكلام والفقه من أصحاب أبى حنيفة وأحمد وغيرهم . وعلى هذا فيمكن أن يكون مكلفاً بالإيمان قبل البلوغ وإن لم يكن مكلفاً بشرائعه . وكفر الصبى المميز عند أكثر العلماء مؤاخذ به . فإذا ارتد صار مرتداً لكن لا يقتل حتى يبلغ . فالغلام الذى قتله الخضر إما أن يكون كافراً بعد البلوغ فلا إشكال . وإما أن يكون غير

بالغ وهو مكلف فى تلك الشريعة فلا إشكال أيضاً . وإما أن يكون مكلفاً بالتوحيد والمعرفة غير مكلف بالشرائع فيجوز قتله فى تلك الشريعة . وإما أن لا يكون مكلفاً فقتل لئلا يفتن أبويه عن دينهما كما يقتل الصبى الكافر فى ديننا إذا لم يندفع ضرره عن المسلمين إلا بالقتل . وأما قتل صبى لم يكفر بعدُ بين أبوين مؤمنين للعلم بأنه إذا بلغ كفر وفتن أبويه فقد يقال : ليس فى القرآن ولا فى السنة ما يدل عليه . وأيضاً فإن الله لم يأمر أن يعاقب أحد بما يعلم أنه يكون منه قبل أن يكون منه . ولا هو سبحانه يعاقب العباد على ما يعلم أنهم سيفعلونه حتى يفعلونه . وقائل هذا القول يقول إنه ليس فى قصة الخضر شىء من الاطلاع على الغيب الذى لا يعلمه عموم الناس ، وإنما فيها علمه بأسباب لم يكن علم بها موسى ، مثل علمه بأن السفينة لمساكين يعملون ووراءهم ملك ظالم وهذا أمر يعلمه غيره . وكذلك كون الجدار كان لغلامين يتيمين ، وأن أباهما كان رجلاً صالحاً ، وأن تحته كنزاً لهما ، مما يمكن أن يعلمه كثير من الناس . وكذلك كفر الصبى مما يمكن أنه كان يعلمه كثير من الناس حتى أبواه ، لكن لحبهما له لا ينكران عليه ، أو لا يقبل منهما . فإن كان الأمر على ذلك فليس فى الآية حجة على قولهم أصلاً ، وإن كان ذلك الغلام لم يكفر بعد ولكن سبق فى العلم أنه إذا بلغ كفر فمن يقول هذا يقول إن قتله دفعاً لشره ، كما قال نوح :

﴿ ربِّ لا تَذَرْ على الأرضِ من الكافِرِينَ دَيَّاراً * إنَّك إنْ تَذَرْهم يُضِلُّوا عِبادَكَ ولا يَلِدُوا إلَّا فَاجِراً كَفَّاراً ﴾ ..

وعلى هذا فلم يكن قبل قيام الكفر به كافراً . وقراءة ابن عباس : « وأما الغلام فكان كافراً وكان أبواه مؤمنين » ظاهرها أنه كان حينئذ كافراً . فإن قيل : فهذا الغلام كان أبواه مؤمنين فلو كان مولوداً على فطرة الإسلام وهو بين أبوين مسلمين لكان مسلماً تبعاً لهما وبحكم الفطرة . فكيف يقتل والحالة هذه ؟ قيل : إن كان بالغاً فلا إشكال . وإن كان مميزاً وقد كفر فيصح كفره وردته عند كثير من العلماء ، وأن لا يقتل حتى يبلغ عندهم . فلعل فى تلك الشريعة يجوز قتل المميز الكافر ، وإن كان صغيراً غير مميز فيكون قتله خاصاً به . لأن الله أطلع الخضر على أنه لو بلغ لاختار غير دين الأبوين . وعلى هذا يدل قول ابن عباس لنجدة وقد سأله عن قتل صبيان الكفار فقال : لئن علمت فيهم ما علمه الخضر من الغلام فاقتلهم .

فإن قيل : إذا كان مولوداً على الفطرة وأبواه مؤمنين فمن أين جاء الكفر ؟ قيل : إنما قال النبى ﷺ ذلك على الغالب ، وإلا فالكفر قد يأتيه من قِبَل غير أبويه . فهذا الغلام إن كان كافراً فى الحال فقد جاء الكفر من غير جهة أبويه ، وإن كان المراد أنه إذا بلغ سيكفر باختياره فلا إشكال .

فصـــل

وأما تفسير قول النبى ﷺ : « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » أنه أراد به مجرد الإلحاق فى أحكام الدنيا دون أن يكون أراد أنهما يغيران الفطرة فهذا خلاف ما يدل عليه الحديث . فإنه شبه تكفير الأطفال بجدع البهائم تشبيهاً للتغيير بالتغيير . وأيضاً فإنه ذكر هذا الحديث لما قتل أولاد المشركين فنهاهم عن قتلهم وقال : « أليس خياركم أولاد المشركين .. كل مولود يولد على الفطرة » فلو أراد أنه تابع لأبويه فى الدنيا لكان هذا حجة لهم . يقولون هم كفار كآبائهم . وكون الصغير يتبع أبويه فى أحكام الدنيا هو لضرورة بقائه فى الدنيا ، فإنه لابد له من مرب يربيه ، وإنما يربيه أبواه ، فكان تابعاً لهما ضرورة .

ولهذا من سبى منفرداً عنهما صار تابعاً لسابيه عند جمهور العلماء كأبى حنيفة والشافعى وأحمد والأوزاعى وغيرهم ، لكونه هو الذى يربيه . وإذا سبى منفرداً عن أحدهما أو معهما ففيه نزاع بين العلماء . واحتجاج الفقهاء كأحمد وغيره بهذا الحديث على أنه متى سبى منفرداً عن أبويه يصير مسلماً . إذ يستلزم أن يكون المراد بتكفير الأبوين لهما مجرد لحاقه لهما فى الدين ولكن وجه الحجة أنه إذا ولد ولد على الملة فإنما ينقله عنها الأبوان اللذان يغيرانه عن الفطرة ، فمتى سباه المسلمون منفرداً عنهما لم يكن هناك من يغير دينه ، وهو مولود على الملة الحنيفية فيصير مسلماً بالمقتضى السالم عن المعارض . ولو كان الأبوان يجعلانه كافراً فى نفس الأمر بدون تعليم وتلقين لكان الصبى المسبى بمنزلة البالغ الكافر ، ومعلوم أن البالغ الكافر إذا سباه المسلمون لم يصر مسلماً لأنه صار كافراً حقيقة ، فلو كان الصبى التابع لأبويه كافراً حقيقة لم ينتقل عن الكفر بالسباء ، فعلم أنه كان يجرى عليه حكم الكفر فى الدنيا تبعاً لأبويه لأنه صار كافراً فى نفس الأمر . يبين ذلك أنه لو سباه كفار ولم

يكن معه أبواه لم يصر مسلماً ، فهو هنا كافر فى حكم الدنيا وإن لم يكن أبواه هوداه ونصراه . فعلم أن المراد بالحديث أن الأبوين يلقنانه الكفر ويعلمانه إياه . وذكر النبى ﷺ الأبوين لأنهما الأصل العام الغالب فى تربية الأطفال . فإن كل طفل فلابد له من أبوين ، وهما اللذان يربيانه مع بقائهما وقدرتهما .

ومما يبين ذلك قوله فى الحديث الآخر : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يعرب عنه لسانه فإما شاكراً وإما كفوراً » . فجعله على الفطرة إلى أن يعقل ويميز فحينئذ يتبين له أحد الأمرين . ولو كان كافراً فى الباطن بكفر الأبوين لكان ذلك من حين يولد قبل أن يعرب عنه لسانه . وكذلك قوله فى الحديث الصحيح : « إنى خلقت عبادى حنفاء فاختالتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بى ما لم أنزل به سلطاناً » صريح فى أنهم خلقوا على الحنيفية وأن الشياطين اختالتهم وحرمت عليهم الحلال وأمرتهم بالشرك . فلو كان الطفل يصير كافراً فى نفس الأمر من حين يولد لكونه يتبع أبويه فى الدين قبل أن يعلمه أحد الكفر ويلقنه إياه لم تكن الشياطين هم الذين غيروهم عن الحنيفية وأمروهم بالشرك .

فصل

ومنشأ الاشتباه فى هذه المسألة اشتباه أحكام الكفر فى الدنيا بأحكام الكفر فى الآخرة . فإن أولاد الكفار لما كان تجرى عليهم أحكام الكفر فى الدنيا ، مثل ثبوت الولاية عليهم لآبائهم ، وحضانتهم لهم ، وتمكنهم من تعليمهم وتأديبهم ، والموازنة بينهم وبين سبيهم واسترقاقهم وغير ذلك ، صار يظن من يظن أنهم كفار فى نفس الأمر ، كالذى تكلم بالكفر وعمل به . ومن هاهنا قال محمد بن الحسن : إن هذا الحديث وهو قوله : « كل مولود يولد على الفطرة » كان قبل أن تنزل الأحكام . فإذا عرف أن كونهم ولدوا على الفطرة لا ينافى أن يكونوا تبعاً لآبائهم فى أحكام الدنيا ، وقد زالت الشبهة وقد يكون فى بلاد الكفر من هو مؤمن يكتم إيمانه ولا يعلم المسلمون حاله فلا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن مع المشركين ، وهو فى الآخرة من أهل الجنة ، كما أن المنافقين فى الدنيا تجرى عليهم أحكام المسلمين وهم فى الدرك الأسفل من النار . فحكم الدار الآخرة غير حكم الدار الدنيا .

وقوله : « كل مولود يولد على الفطرة » إنما أراد به الإخبار بالحقيقة التى خلقوا عليها وعلى الثواب والعقاب فى الآخرة إذا علموا بموجبها وسلمت عن المعارض . ولم يرد به الإخبار بأحكام الدنيا ، فإنه قد علم بالاضطرار من شرع الرسول أن أولاد الكفار تبع لآبائهم فى أحكام الدنيا وأن أولادهم لا ينزعون منهم إذا كانوا محاربين استرقوا . ولم يتنازع المسلمون فى ذلك . لكن تنازعوا فى الطفل إذا مات أبواه أو أحدهما هل يحكم بإسلامه . وعن أحمد فى ذلك ثلاث روايات . إحداهن : يحكم بإسلامه بموت الأبوين أو أحدهما ، لقوله : « فأبواه يهودانه وينصرانه » ، وهذا ليس معه أبواه ، وهو على الفطرة وهى الإسلام لما تقدم ، فيكون مسلماً . والثانية : لا يحكم بإسلامه بذلك . وهذا قول الجمهور . قال شيخنا : وهذا القول هو الصواب ، بل هو إجماع قديم من السلف والخلف ، بل هو ثابت بالسنة التى لا ريب فيها . فقد علم أن أهل الذمة كانوا على عهد رسول الله ﷺ بالمدينة ووادى القرى وخيبر ونجران واليمن وغير ذلك ، وكان فيهم من يموت وله ولد صغير ، ولم يحكم النبى ﷺ بإسلام أهل الذمة ولا خلفاؤه ، وأهل الذمة كانوا فى زمانهم طبق الأرض بالشام ومصر والعراق وخراسان وفيهم من يتاماهم عدد كثير ولم يحكموا بإسلام واحد منهم ، فإن عقد الذمة اقتضى أن يتولى بعضهم بعضاً ، فهم يتولون حضانة يتاماهم كما كان الأبوان يتوليان تربيتهم . وأحمد يقول إن الذمى إذا مات ورثه ابنه الطفل ، مع قوله فى إحدى الروايات إنه يصير مسلماً لأن أهل الذمة مازال أولادهم يرثونهم لأن الإسلام حصل مع استحقاق الإرث لم يحصل قبله . ونص على أنه إذا مات الذمى عن حمل منه لم يرثه للحكم بإسلامه قبل وضعه ، وكذلك لو كان الحمل من غيره . كما إذا مات وخلف امرأة ابنه أو أخيه حاملاً فأسلمت أمه قبل وضعه لم يرثه . لأنا حكمنا بإسلامه من حين أسلمت أمه . وكذلك هناك حكمنا بإسلامه من حين مات أبوه . وقد وافق الإمام أحمد الجمهور على أن الطفل إذا مات أبواه فى دار الحرب لا يحكم بإسلامه . ولو كان موت الأبوين يجعله مسلماً بحكم الفطرة الأولى لم يفترق الحال بين دار الحرب ودار الإسلام لوجود المقتضى للإسلام وهو الفطرة ، وعدم المانع وهو الأبوان . وقد التزم بعض أصحابه الحكم بإسلامه ، وهو باطل قطعاً ، إذ من المعلوم بالضرورة أن أهل الحرب فيهم من بلغ يتيماً لغيره وأحكام الكفار المحاربين جارية عليهم . والرواية الثالثة : إن كفله أهل دينه فهو باق على دين أبويه ، وإن كفله

المسلمون فهو مسلم . نص عليه فى رواية يعقوب بن بختان كما ذكره الخلال فى جامعه عنه قال : سئل أبو عبد الله عن جارية نصرانية لقوم فولدت عندهم ثم ماتت ما يكون الولد ؟ قال : إذا كفله المسلمون ولم يكن له من يكفله إلا هم فهو مسلم . قيل له : فإن مات بعد الأم بقليل ؟ قال : يدفنه المسلمون . وقال فى رواية أبى الحارث فى جارية نصرانية لرجل مسلم لها زوج نصرانى فولدت عنده وماتت عند المسلم وبقى ولدها عنده ما يكون حكم هذا الصبى ؟ قال : إذا كفله المسلمون فهو مسلم . وهذه الرواية إن لم يذكرها عامة الأصحاب وهى من جامع الخلال فهى أصح الأقوال فى هذه المسألة دليلاً . وهى التى نختارها ، وبها تجتمع الأدلة . فإن الطفل يتبع مالكه وسابيه . فكذلك يتبع كافله وحاضنه . فإنه لا يستقل بنفسه ، بل لابد له ممن يتبعه ويكون معه . فتبعيته لحاضنه وكافله أولى من جعله كافراً بكون أبويه كافرين وقد انقطعت تبعيته لهما ، بخلاف ما إذا كفله أهل دين الأبوين ، فإنهم يقومون مقامهما ولا أثر لفقد الأبوين إذا كفله جده أو جدته أو غيرهما من أقاربه . فهذا القول أرجح فى النظر والله أعلم .

وليس المقصود ذكر هذه المسائل وما يصير به الطفل مسلماً ، فإنا قد استوفيناها فى كتابنا فى أحكام أهل الملل بأدلتها واختلاف العلماء من السلف والخلف فيها وذكر مأخذهم . وإنما المقصود ذكر الفطرة وأنها هى الحنيفية وأنها لا تنافى القدر السابق بالشقاوة . والله أعلم .

فصـــل

قال أبو عمر : وقال آخرون فى معنى قول النبى ﷺ : « كل مولود يولد على الفطرة » : لم يرد رسول الله ﷺ بذكر الفطرة هاهنا كفراً ولا إيماناً ولا معرفة ولا إنكاراً ، وإنما أراد أن كل مولود يولد على السلامة خلقة وطبعاً وبنية ليس معها كفر ولا إيمان ولا معرفة ولا إنكار ثم يعتقد الكفر أو الإيمان بعد البلوغ إذا ميز . واحتجوا بقوله فى الحديث : « كما تنتج البهيمة جمعاء - يعنى سالمة - هل تحسون فيها من جدعاء » يعنى مقطوعة الأذن . فمثل قلوب بنى آدم بالبهائم لأنها تولد كاملة الخلق لا يتبين فيها نقصان ثم تقطع آذانها بعد وأنوفها فيقال : هذه

السوائب ، وهذه البحائر ، يقول : كذلك قلوب الأطفال فى حين ولادتهم ليس لهم حينئذ كفر ولا إيمان ولا معرفة ولا إنكار كالبهائم السالمة ، فلما بلغوا استهوتهم الشياطين فكفر أكثرهم وعصم الله أقلهم . قالوا : ولو كان الأطفال قد فطروا على شيء من الكفر والإيمان فى أولية أمرهم ما انتقلوا عنه أبداً . فقد تجدهم يؤمنون ثم يكفرون ثم يؤمنون . قالوا : ويستحيل فى العقول أن يكون الطفل فى حال ولادته يفعل كفراً أو إيماناً ، لأن الله أخرجهم من بطون أمهاتهم لا يعلمون شيئاً . فمن لم يعلم شيئاً استحال منه كفر أو إيمان أو معرفة أو إنكار .

قال أبو عمر : هذا القول أصح ما قيل فى معنى الفطرة التى تولد الولدان عليها . وذلك أن الفطرة السلامة والاستقامة ، بدليل قوله تعالى فى حديث عياض بن حماد : « إنى خلقت عبادى حنفاء » يعنى على استقامة وسلامة وكأنه والله أعلم أراد الذين خلصوا من الآفات كلها والمعاصى والطاعات ، فلا طاعة منهم ولا معصية إذا لم يعملوا بواحدة منها . ومن الحجة أيضاً فى هذا قول الله تعالى :

﴿ إنَّما تُجْزَوْنَ ما كُنتم تَعملُونَ ﴾ ..

﴿ كُلّ نفسٍ بما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ ..

ومن لم يبلغ وقت العمل يبرهن بشيء . قال تعالى :

﴿ وما كُنَّا مُعذِّبينَ حتَّى نبعثَ رسُولاً ﴾ ..

قال شيخنا : هذا القائل إن أراد بهذا القول أنهم خلقوا خالين من المعرفة والإنكار من غير أن تكون الفطرة تقتضى واحداً منهما ، بل يكون القلب كاللوح الذى يقبل كتابة الإيمان والكفر وليس هو لأحدهما أقبل منه للآخر ، وهذا هو الذى يشعر به ظاهر الكلام ، فهذا قول فاسد ، لأنه حينئذ لا فرق بالنسبة إلى الفطرة بين المعرفة والإنكار والتهويد والتنصير والإسلام ، وإنما ذلك بحسب الأسباب ، فكان ينبغى أن يقال : فأبواه يسلمانه ويهودانه وينصرانه ويمجسانه ، فلما ذكر أن أبويه يكفرانه ، وذكر الملل الفاسدة دون الإسلام ، علم أن حكمه فى حصول ذلك بسبب منفصل عن حكم الكفر . وأيضاً فإنه على هذا التقدير لا يكون فى القلب سلامة ولا عطب ولا استقامة ولا زيغ إذ نسبته إلى كل منهما نسبة واحدة ، وليس هو بأحدهما بأولى منه بالآخر ، كما أن اللوح قبل الكتابة لا يثبت له حكم مدح ولا ذم ، فما كان

قابلاً للمدح والذم على السواء لم يستحق مدحاً ولا ذماً ، والله تعالى يقول :

﴿ فأقِمْ وجهَك للدِّينِ حَنيفاً فِطْرَةَ اللهِ الَّتى فَطَرَ الناسَ عليها ﴾ ..

فأمره بلزوم فطرته التى فطر الناس عليها . فكيف لا تكون ممدوحة . وأيضاً فإن النبى ﷺ شبهها بالبهيمة المجتمعة الخلق وشبه ما طرأ عليها من الكفر بجدع الأنف والأذن ، ومعلوم أن كمالهما محمود ، ونقصهما مذموم ، فكيف تكون قبل النقص لا محمودة ولا مذمومة .

فصـــل

وإن كان المراد بهذا القول ما قاله طائفة من العلماء أن المراد أنهم ولدوا على الفطرة السليمة التى لو تركت مع صحتها لاختارت المعرفة على الإنكار والإيمان على الكفر ، ولكن بما عرض لها من الفساد خرجت عن هذه الفطرة ، فهذا القول قد يقال لا يرد عليه ما يرد على القول الذى قبله ، فإن صاحبه يقول : فى الفطرة قوة تميل بها إلى المعرفة والإيمان كما فى البدن السليم قوة يحب بها الأغذية النافعة ، وبهذا كانت محمودة وذم من أفسدها . لكن يقال : فهذه الفطرة التى فيها هذه القوة والقبول والاستعداد والصلاحية هل هى كافية فى حصول المعرفة أو تقف المعرفة على أدلة من خارج ؟ فإن كانت المعرفة تقف على أدلة من خارج أمكن أن توجد تارة وتعدم أخرى ، ثم ذلك السبب يمتنع أن يكون موجباً للمعرفة بنفسه ، بل غايته أن يكون معرفاً ومذكراً ، فعند ذلك إن وجب حصول المعرفة كانت واجبة الحصول عند وجود ذلك السبب ، وإلا فلا . وحينئذ فلا يكون فيها إلا قبول المعرفة والإيمان ، وحينئذ فلا فرق فيها بين الإيمان والكفر والمعرفة والإنكار ، إنما فيها قوة قابلة لكل منهما ، واستعداد له ، لكن يتوقف على المؤثر الفاعل من خارج . وهذا هو القسم الأول الذى أبطلناه وبينا أنه ليس فى ذلك مدح للفطرة . وإما إن كان فيها قوة تقتضى المعرفة بنفسها وإن لم يوجد من يعلمها أدلة المعرفة فيها بدون ما يسمعه من الأدلة سواء قيل إن المعرفة ضرورية فيها ، أو قيل إنها تحصل بأسباب تنتظم فى النفس وإن لم يسمع كلام مستدل ، فإن النفس قد يقوم بها من النظر والاستدلال ما لا تحتاج معه إلى كلام الناس . فإن كان كل مولود يولد على هذه الفطرة لزم أن يكون المقتضى

للمعرفة حاصلاً لكل مولود وهو المطلوب . والمقتضى التام مستلزم مقتضاه . فتبين أن أحد الأمرين لازم إما كون الفطرة مستلزمة للمعرفة ، وإما استواء الأمرين بالنسبة إليها ، وذلك ينفى مدحها . وتلخيص ذلك أن يقال : المعرفة والإيمان بالنسبة إليها ممكن بلا ريب . فإما أن تكون هى موجبة مستلزمة لذلك . وإما أن لا تكون مستلزمة له فلا يكون واجباً لها . فإن كان الثانى لم يكن فرق بين الكفر والإيمان بالنسبة إليها . أو كلاهما ممكن لها . فثبت أن المعرفة لازمة لها إلا أن يعارضها معارض . فإن قيل : ليست موجبة مستلزمة للمعرفة ولكن هيىء إليها الميل مع قبولها للنكرة قيل : فحينئذ إذا لم تستلزم المعرفة وجدت تارة وعدمت تارة . وهى وحدها لا تحصلها فلا تحصل إلا بشخص آخر كالأبوين ، فيكون الإسلام والتهويد والتنصير والتمجيس . ومعلوم أن هذه أنواع بعضها أبعد عن الفطرة من بعض ، كالتمجيس . فإن لم تكن الفطرة مقتضية للإسلام صار نسبتها إلى ذلك كنسبة التهويد والتنصير إلى التمجيس ، فوجب أن يذكر كما ذكر ذلك . ويكون هذا كمكون الفطرة لا يقتضى الرضاع إلا بسبب منفصل ، وليس كذلك ، بل الطفل يختار مص اللبن بنفسه . فإذا مكن من الثدى وجدت الرضاعة لا محالة . فارتضاعه ضرورى إذا لم يوجد معارض ، وهو مولود على أن يرضع ، فكذلك هو مولود على أن يعرف الله... والمعرفة ضرورية لا محالة إذا لم يوجد معارض . وأيضاً فإن حب النفس لله وخضوعها له وإخلاصها له ، مع الكفر به والشرك والإعراض عنه ونسيان ذكره ، إما أن يكون نسبتهما إلى الفطرة سواء ، أو الفطرة مقتضية للأول دون الثانى . فإن كانا سواء لزم انتفاء المدح كما تقدم . وإن لم يكن فرق بين دعائها إلى الكفر ودعائها إلى الإيمان ، ويكون تمجيسها كتحنيفها وقد عرف بطلان هذا . وإن كان فيها مقتض لهذا فإما أن يكون المقتضى مستلزماً لمقتضاه عند عدم المعارض . وإما أن يكون متوقفاً على شخص خارج عنها . فإن كان الأول ثبت ذلك من لوازمها ، وأنها مفطورة عليه لا يفقد إلا إذا فسدت الفطرة . وإن قدر أنه متوقف على شخص فذلك الشخص هو الذى يجعلها حنيفية كما يجعلها مجوسية ، وحينئذ فلا فرق بين هذا وهذا . وإذا قيل هى إلى الحنيفية أميل كان كما يقال هى إلى غيرها أميل . فتبين أن فيها قوة موجبة لحب الله والذل له وإخلاص الدين له ، وأنها موجبة لمقتضاها إذا سلمت من المعارض ، كما أن فيها قوة تقتضى شرب اللبن الذى فطرت على محبته وطلبه مما يبين

هذا أن كل حركة إرادية فإن الموجب لها قوة فى المريد . فإذا أمكن فى الإنسان أن يحب الله ويعبده ويخلص له الدين كان فيه قوة تقتضى ذلك . إذ الأفعال الإرادية لا يكون سببها إلا من نفس الحى المريد الفاعل . ولا يشترط فى إرادته إلا مجرد الشعور بالمراد . فما فى النفوس من قوة المحبة له إذا شعرت به تقتضى حبه إذا لم يحصل معارض . وهذا موجود فى محبة الأطعمة والأشربة والنكاح والعلم وغيرها . وقد ثبت أن فى النفس قوة المحبة لله والإخلاص والذل له والخضوع ، وأن فيها قوة الشعور به ، فيلزم قطعاً وجود المحبة له والتعظيم والخضوع بالفعل لوجود المقتضى إذا سلم عن المعارض . وتبين أن المعرفة والمحبة لا يشترط فيهما وجود شخص منفصل ، وإن كان وجوده قد يذكر ويحرك ، كما لو خوطب الجائع أو الظمآن بوصف طعام ، أو خوطب المغتلم بوصف النساء ، فإن هذا مما يذكره ويحركه ويثير شهوته الكامنة بالقوة فى نفسه ، لا أنه يحدث له نفس تلك الإرادة والشهوة بعد أن لم تكن فيه ، فيجعلها موجودة بعد أن كانت عدماً ، فكذلك الأسباب الخارجة عن الفطرة لا يتوقف عليها وجود ما فى الفطرة من الشعور بالخالق ومحبته وتعظيمه والخضوع له ، وإن كان ذلك مذكراً أو محركاً ومنبهاً ومزيلاً للعارض المانع . ولذلك سمى الله سبحانه ما كمل به موجبات الفطرة بذكر أو ذكرى ، وجعل رسوله مذكراً فقال :

﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى ﴾ ..

وقال :

﴿ وما يَتَذَكَّرُ إِلَّا مَنْ يُنِيبُ ﴾ ..

وقال :

﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ ﴾ ..

وقال :

﴿ إِنَّ فى ذلكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كانَ له قَلْبٌ ﴾ ..

وقال :

﴿ ولقد يَسَّرْنا القُرآنَ للذِّكْرِ فهلْ من مُدَّكِرٍ ﴾ ..

وقال :

﴿ فإنَّما يَسَّرْناهُ بِلِسَانِك لعلَّهم يَتذكَّرونَ ﴾ ..

وهذا كثير فى القرآن يخبر أن كتابه ورسوله مذكر لهم بما هو مركوز فى فطرهم من معرفته ومحبته وتعظيمه وإجلاله والخضوع له والإخلاص له ومحبة شرعه الذى هو العدل المحض وإيثاره على ما سواه . فالفطر مركوز فيها معرفته ومحبته والإخلاص له والإقرار بشرعه وإيثاره على غيره . فهى تعرف ذلك وتشعر به مجملاً ومفصلاً بعض التفصيل . فجاءت الرسل تذكرها بذلك وتنبهها عليه وتفصله لها وتبينه وتعرفها الأسباب المعارضة لموجب الفطرة المانعة من اقتفائها أثرها . وهكذا شأن الشرائع التى جاءت بها الرسل . فإنها أمر بمعروف ونهى عن منكر ، وإباحة طيب وتحريم خبيث ، وأمر بعدل ونهى عن ظلم . وهذا كله مركوز فى الفطرة وكمال تفصيله وتبيينه موقوف على الرسل . وهكذا باب التوحيد وإثبات الصفات .. فإن فى الفطرة الإقرار بالكمال المطلق الذى لا نقص فيه للخالق سبحانه .. ولكن معرفة هذا الكمال على التفصيل مما يتوقف على الرسل . وكذلك تنزيهه عن النقائص والعيوب هو أمر مستقر فى فطر الخلائق ، خلافاً لمن قال من المتكلمين إنه لم يقم دليل عقلى على تنزيهه عن النقائص وإنما علم بالإجماع :

قُبحاً لهاتيكَ العقولِ فإنها عقلٌ على أصحابها ووبالُ

فليس فى العقول أبين ولا أجلى من معرفتها بكمال خالق هذا العالم وتنزيهه عن العيوب والنقائص . وجاءت الرسل بالتذكرة بهذه المعرفة وتفصيلها . وكذلك فى الفطر الإقرار بسعادة النفوس البشرية وشقاوتها ، وجزائها بكسبها فى غير هذه الدار . وأما تفصيل ذلك الجزاء والسعادة والشقاوة فلا تعلم إلا بالرسل . وكذلك فيها معرفة العدل ومحبته وإيثاره . وأما تفاصيل العدل الذى هو شرع الرب تعالى فلا يعلم إلا بالرسل . فالرسل تذكر بما فى الفطر وتفصله وتبينه . ولهذا كان العقل الصريح موافقاً للنقل الصحيح ، والشرعة مطابقة للفطرة ، يتصادقان ولا يتعارضان ، خلافاً لمن قال : إذا تعارض العقل والوحى قدمنا العقل على الوحى :

فقُبحاً لعقلٍ ينقضُ الوحى حكمَه ويشهد حقاً أنه هو كاذبُ

والمقصود أن الله فطر عباده على فطرة فيها الإقرار به ومحبته والإخلاص له والإنابة إليه وإجلاله وتعظيمه . وأن الشخص الخارج عنها لا يحدث فيها ذلك ويجعلها فيها بعد أن لم تكن وإنما يذكرها بما فيها وينبهها عليه ويحركها له ويفصله لها ويبينه ويعرفها الأسباب المقوية والأسباب المعارضة له والمانعة من كماله . كما أن الشخص الخارج لا يجعل فى الفطرة شهوة اللبن عند الرضاع والأكل والشرب والنكاح ، وإنما تذكر النفس وتحركها لما هو مركوز فيها بالقوة .

فصـــل

ومما يبين ذلك أن الإقرار بالصانع مع خلو القلب عن محبته والخضوع له وإخلاص الدين له لا يكون نافعاً . بل الإقرار به مع الإعراض عنه وعن محبته وتعظيمه والخضوع له أعظم استحقاقاً للعذاب . فلابد أن يكون للفطرة مقتض للعلم ومقتض للمحبة . والمحبة مشروطة بالعلم . فإن ما لا يشعر به الإنسان لا يحبه . والحب للمحبوبات لا يكون بسبب من خارج ، بل هو جبلى فطرى . فإذا كانت المحبة جبلية فطرية فشرطها وهو المعرفة أيضاً جبلى فطرى . فلابد أن يكون فى الفطرة محبة الخالق مع الإقرار به . وهذا أصل الحنيفية التى خلق الله خلقه عليها ، وفطرته فطرهم عليها . فعلم أن الحنيفية من موجبات الفطرة ومقتضياتها . والحب لله والخضوع له والإخلاص هو أصل أعمال الحنيفية . وذلك مستلزم للإقرار والمعرفة . ولازم اللازم لازم . وملزوم الملزوم ملزوم . فالفطرة ملزومة لهذه الأحوال ، وهذه الأحوال لازمة لها .

فصـــل

فقد تبين دلالة الكتاب والسنة والآثار واتفاق السلف على أن الخلق مفطورون على دين الله الذى هو معرفته والإقرار به ومحبته والخضوع له ، وأن ذلك موجب فطرتهم ومقتضاها ، يجب حصوله فيها إن لم يحصل ما يعارضه ويقتضى حصول ضده . وأن حصول ذلك فيها لا يقف على وجود شرط ، بل على انتفاء المانع . فإذا لم يوجد فهو

لوجود منافيه لا لعدم مقتضيه . ولهذا لم يذكر النبى ﷺ لوجود الفطرة شرطاً ، بل ذكر ما يمنع موجبها حيث قال : « فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه » . فحصول هذا التهويد والتنصير موقوف على أسباب خارجة عن الفطرة . وحصول الحنيفية والإخلاص ومعرفة الرب والخضوع له لا يتوقف أصله على غير الفطرة ، وإن توقف كماله وتفصيله على غيرها . وبالله التوفيق .

فصــــل

وقوله ﷺ فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى : « إنى خلقت عبادى حنفاء فاختالتهم الشياطين وحرمت عليهم ما أحللت لهم » يتضمن أصلين عظيمين مقصودين لأنفسهما ، ووسيلة تعين عليهما . أحدهما : عبادته وحده لا شريك له . والثانى : أنه إنما يعبد بما شرعه وأحبه وأمر به . وهذان الأصلان هما المقصود الذى خلق له الخلق فصدهما الشرك والبدع . فالمشرك يعبد مع الله غيره . وصاحب البدعة يتقرب إلى الله بما لم يأمر به ولم يشرعه ولا أحبه . وجعل سبحانه حل الطيبات مما يستعان به على ذلك ويتوسل به إليه . فمدار الدين على هذين الأصلين وهذه الوسيلة . فأخبر سبحانه أن الشياطين اقتطعت عباده عن هذا المقصود وعن هذه الوسيلة ، فأمرتهم أن يشركوا به ما لم ينزل به سلطاناً . وهذا يتناول الإشراك بالمعبود الحق ، بأن يعبد معه غيره ، والإشراك بعبادته الحقة ، بأن تعبد بغير شرعه . وكثيراً ما يجتمع الشركان فيعبد المشرك معه غيره بعبادة لم يشرع سبحانه أن يتعبد له بها . وقد ينفرد أحد المشركين فيشرك به غيره فى نفس العبادة التى شرعها أو يعبده وحده بعبادة شركية لم يشرعها أو يتوسل إلى عبادته بتحريم ما أحله . وقد ذم الله سبحانه المشركين على هذين النوعين فى كتابه فى سورة الأنعام والأعراف وغيرهما ، يذكر فيها ذمهم على ما حرموه من المطاعم والملابس ، وذمهم على ما أشركوا به من عبادة غيره ، أو على ما ابتدعوه من عبادته بما لم يشرعه . وفى المسند : « أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة » . فهى حنيفية فى التوحيد وعدم الشرك ، سمحة فى العمل وعدم الإصار والأغلال بتحريمهم من الطيبات الحلال . فيعبد سبحانه بما أحبه ، ويستعان على عبادته بما أحله . قال تعالى :

﴿ يا أيُّها الرُّسلُ كلُوا من الطَّيِّباتِ واعملُوا صَالِحاً ﴾ ..

وهذا هو الذى فطر الله عليه خلقه . وهو محبوب لكل أحد . مستقر سنته فى كل فطرة . فإنه يتضمن التوحيد ، وإخلاص القصد ، والحب لله وحده ، وعبادته وحده بما يحب أن يعبد به ، والأمر بالمعروف الذى تحبه القلوب ، والنهى عن المنكر الذى تبغضه وتنفر منه ، وتحليل الطيبات النافعة ، وتحريم الخبائث الضارة .

فصـــل

وهذا الذى أخبر به النبى ﷺ من أن كل مولود يولد على الفطرة الحنيفية هو الذى تقوم الأدلة العقلية على صحته ، وأنه كما أخبر به الصادق المصدوق . ومن خالف ذلك فقد غلط وبيان ذلك من وجوه . أحدها : أن الإنسان قد يحصل له من الاعتقادات والإرادات ما يكون حقاً . وقد يحصل له منها ما يكون باطلاً . إذ اعتقاداته قد تكون مطابقة لمعتقدها وهى الحق . والخبر عنها يسمى صدقاً. وقد تكون غير مطابقة وهى الباطل . والخبر عنها يسمى كذباً . والإرادات تنقسم إلى ما تكون نافعة له متضمنة لمصلحته ، ومرادها هو الخير والحسن . وإلى ما هو ضارة له مخالفة لمصلحته ، ومرادها هو الشر والقبح . وإذا كان الإنسان تارة يكون معتقداً للحق مريداً للخير ، وتارة يكون معتقداً للباطل مريداً للشر ، فلا يخلو إما أن تكون نسبة نفسه الباطنة إلى النوعين نسبة واحدة بحيث لا يكون فيها مرجحاً لأحدهما على الآخر ، أو تكون نفسه مرجحة لأحد الأمرين على الآخر . فإن كان الأول لزم أن لا يوجد أحد النوعين إلا بمرجح منفصل عنه . فإذا قدر رجحان أحدهما ترجح هذا ، والآخر ترجح هذا . فإما أن يتكافأ المرجحان أو يترجح أحدهما . فإن تكافآ لزم أن لا يحصل واحد منهما ، وهو خلاف المعلوم بالضرورة . فإنا نعلم أنه إذا عرض على كل أحد أن يعتقد الحق ويصدق وأن يريد ما ينفعه ، وعرض عليه أن يعتقد الباطل ويكذب ويريد ما يضره ، مال بفطرته إلى الأول ونفر عن الثانى . فعلم أن فطرة الإنسان قوة تقتضى اعتقاد الحق وإرادة الخير . وحينئذ الإقرار بوجود فاطره وخالقه ، ومعرفته ، ومحبته ، والإيمان به ، وتعظيمه ، والإخلاص له ، إما أن يكون من النوع الأول ، أو الثانى . وكونه من الثانى معلوم الفساد بالضرورة . فتعين أن

يكون من الأول . وحينئذ فيجب أن يكون فى الفطرة ما يقتضى محبته ومعرفته والإيمان به والتوسل إليه بمحابه .

الوجه الثانى : أن عبادته وحده بما يحبه إما أن تكون أكمل للناس علماً وقصداً أو الإشراك به أكمل . والثانى معلوم الفساد بالضرورة ، فتعين الأول ، وهو أن يكون فى الفطرة مقتض يقتضى توحيده وتألهه وتعظيمه .

الوجه الثالث : أن الحنيفية التى هى دين الله ولا دين له غيرها إما أن تكون مع غيرها من الأديان متماثلين ، أو الحنيفية أرجح ، أو تكون مرجوحة .. والأول والثالث باطلان قطعاً . فوجب أن يكون فى الفطرة مرجح يرجح الحنيفية . وامتنع أن يكون نسبتها ونسبة غيرها من الأديان إلى الفطرة سواء .

الوجه الرابع : أنه إذا ثبت أن فى الفطرة قوة تقتضى طلب معرفة الحق وإيثاره على ما سواه ، وأن ذلك حاصل مركوز فيها من غير تعلم الأبوين ولا غيرهما . بل لو فرض أن الإنسان تربى وحده ثم عقل وميز لوجد نفسه مائلة إلى ذلك نافرة عن ضده ، كما تجد الصبى عند أول تمييزه يعلم أن الحادث لابد له من محدث . فهو يلتفت إذا ضرب من خلفه لعلمه أن تلك الضربة لابد لها من ضارب . فإذا شعر به بكى حتى يقتص له منه فيسكن . فقد ركز فى فطرته الإقرار بالصانع ، وهو التوحيد ، ومحبة القصاص ، وهو العدل . وإذا ثبت ذلك ثبت أن نفس الفطرة مقتضية لمعرفته سبحانه ومحبته وإجلاله وتعظيمه والخضوع له ، من غير تعليم ولا دعاء إلى ذلك ، وإن لم تكن فطرة كل أحد مستقلة بتحصيل ذلك . بل يحتاج كثير منهم إلى سبب معين للفطرة مقوٍّ لها . وقد بينا أن هذا السبب لا يحدث فى الفطرة ما لم يكن فيها ، بل يعينها ويذكرها ويقويها . فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين يدعون العباد إلى موجب هذه الفطرة . فإذا لم يحصل مانع يمنع الفطرة عن مقتضاها استجابت لدعوة الرسل ولابد بما فيها من المقتضى لذلك . فمن دعا جائعاً أو ظمآن إلى شراب وطعام لذيذ نافع لا تبعة فيه عليه ولا يكلفه ثمنه ، فإنه ما لم يحصل هناك مانع فإنه يجيبه ولابد .

الوجه الخامس : أنا نعلم بالضرورة أن الطفل حين ولادته ليس له معرفة بهذا الأمر ولا عنده إرادة له . ويعلم أنه كلما حصل فيه قوة العلم والإرادة حصل له من معرفته

بربه ومحبته ما يناسب قوة فطرته وضعفها . وهذا كما يشاهد فى الأطفال من محبة جلب المنافع ودفع المضار بحسب كمال التمييز وضعفه . فكلاهما أمر حاصل مع النشأة على التدريج شيئاً فشيئاً إلى أن يصل إلى حده الذى ليس فى الفطرة استعداد لأكثر منه . لكن قد يتفق لكثير من الفطر موانع متنوعة تحول بينها وبين مقتضاها وموجبها .

الوجه السادس : أنه من المعلوم أن النفوس إذا حصل لها معلم وداع حصل لها من العلم والإرادة بحسبه . ومن المعلوم أن كل نفس قابلة لمعرفة الحق وإرادة الخير . ومجرد التعليم لا يوجب تلك القابلية . فلولا أن فى النفس قوة تقبل ذلك لم يحصل لها القبول . فإن لحصوله فى المحل شروطاً مقبولة له . وذلك القبول هو كونه مهيئاً له مستعداً لحصوله فيه . وقد بينا أنه يمتنع أن يكون سببه ذلك وضده إلى النفس سواء .

الوجه السابع : أنه من المعلوم مشاركة الإنسان لنوع الحيوان فى الإحساس والحركة الإرادية وجنس الشعور . وأن الحيوان البهيم قد يكون أقوى إحساساً وحياة وشعوراً من الإنسان . وليس بقابل لما الإنسان قابل له من معرفة الحق وإرادته دون غيره . فلولا قوة فى الفطرة والنفس الناطقة اختص بها الإنسان دون الحيوان يقبل بها أن يعرف الحق ويريد الخير لكان هو والحيوان فى هذا العدم سواء . وحينئذ يلزم أحد أمرين كلاهما ممتنع . إما كون الإنسان فاقداً لهذه المعرفة والإرادة كغيره من الحيوانات ، أو تكون حاصلة لها كحصولها للإنسان . فلولا أن فى الفطرة والنفس الناطقة قوة تقتضى ذلك لما حصل لها . ولو كان بغير قوة ومقتض منها لا يمكن حصوله للجمادات والحيوانات لكن فاطرها وبارئها خصها بهذه القوة القابلة وفطرها عليها .

يوضحه الوجه الثامن : أنه لو كان السبب مجرد التعليم من غير قوة قابلة لحصل ذلك فى الجمادات والحيوانات ، لأن السبب واحد ولا قوة هناك يهيىء بها هذا المحل من غيره ، فعلم أن حصول ذلك فى محل دون محل هو لاختلاف القوابل والاستعدادات .

الوجه التاسع : أن حصول هذه المعرفة والإرادة فى العدم المحض محال . فلابد من

وجود المحل وحصوله فى موجود غير قابل محال . بل لابد من قبول المحل ، وحصوله من غير مدد من الفاعل إلى القابل . فلو قطع الفاعل إمداده لذلك المحل القابل لم يوجد ذلك القبول . فلابد من الإيجاد والإعداد والإمداد . فإذا استحال وجود القبول من غير إيجاد المحل استحال وجوده من غير إعداده وإمداده . والخلاق العليم سبحانه هو الموجد المعد الممد .

الوجه العاشر : أنه من المعلوم أن النفس لا توجب بنفسها لنفسها حصول العلم والإرادة . بل لابد فيها من قوة تقبل بها ذلك . لا تكون هى المعطية لتلك القوة . وتلك القوة لا تتوقف على أخرى . وإلا لزم التسلسل الممتنع والدور الممتنع ، وكلاهما ممتنع . فهاهنا ثلاثة أمور . أحدها : وجود قوة قابلة . الثانى : أن تلك القوة ليست هى المعطية لها . الثالث : أن تلك القوة لا تتوقف على قوة أخرى . فحينئذ لزم أن يكون فاطرها وبارئها قد فطرها على تلك القوة وأعدها بها لقبول ما خلقت له . وقد علم بالضرورة أن نسبة ذلك إليها وضده ليسا على السواء .

الوجه الحادى عشر : أنا لو فرضنا توقف هذه المعرفة والمحبة على سبب خارج أليس عند حصول ذلك السبب يوجد فى الفطرة ترجيح ذلك ومحبته على ضده . فهذا الترجيح والمحبة والأمر مركوز فى الفطرة .

الوجه الثانى عشر : أنا لو فرضنا أنه لم يحصل المفسد الخارج ولا المصلح الخارج لكانت الفطرة مقتضية لإرادة المصلح وإيثاره على ما سواه . وإذا كان المقتضى موجوداً والمانع مفقوداً وجب حصول الأثر . فإنه لا يتخلف إلا لعدم مقتضيه ، أو لوجود مانعه . فإذا كان المانع زائلاً حصل الأثر بالمقتضى السالم عن المعارض المقاوم .

الوجه الثالث عشر : أن السبب الذى فى الفطرة لمعرفة الله ومحبته والإخلاص له إما أن يكون مستلزماً لذلك ، وإما أن يكون مقتضياً بدون استلزام ، أو يستحيل أن لا يكون له أثر البتة . وعلى التقديرين يترتب أثره عليه ، إما وحده على التقدير الأول ، وإما بانضمام أمر آخر إليه على التقدير الثانى .

الوجه الرابع عشر : أن النفس الناطقة لا تخلو عن الشعور والإرادة ، بل هذا الخلف ممتنع فيها . فإن الشعور والإرادة من لوازم حقيقتها . فلا يتصور إلا أن تكون

شاعرة مريدة . ولا يجوز أن يقال إنها قد تخلو فى حق خالقها وفاطرها عن الشعور بوجوده وعن محبته وإرادته ، فلا يكون إقرارها به ومحبته من لوازم ذاتها . هذا باطل قطعاً . فإن النفس لها مطلوب مراد بضرورة فطرتها . وكونها مريدة هو من لوازم ذاتها . فإنها حية وكل حى شاعر متحرك بالإرادة . وإذا كان كذلك فلابد لكل مريد من مراده . والمراد إما أن يكون مراداً لنفسه أو لغيره . والمراد لغيره لابد أن ينتهى إلى مراد لنفسه قطعاً للتسلسل فى العلل الغائية ، فإنه محال كالتسلسل فى العلل الفاعلة . وإذا كان لابد للإنسان من مراد لنفسه فهو الله الذى لا إله إلا هو الذى تألهه النفوس وتحبه القلوب وتعرفه الفطر وتقربه العقول وتشهد بأنه ربها ومليكها وفاطرها . فلابد لكل أحد من إله يألهه وصمد يصمد إليه . والعباد مفطورون على محبة الإله الحق . ومعلوم بالضرورة أنهم ليسوا مفطورين على تأله غيره . فإذاً إنما فطروا على تألهه وعبادته وحده . فلو خلوا وفطرهم لما عبدوا غيره ولا تألهوا سواه .

يوضحه الوجه الخامس عشر : أنه يستحيل أن تكون الفطرة خالية عن التأله والمحبة . ويستحيل أن يكون فيها تأله غير الله لوجوه . منها أن ذلك خلاف الواقع . ومنها أن ذلك المخلوق ليس أولى أن يكون إلهاً لكل الخلق من المخلوق الآخر . ومنها أن المشركين لم يتفقوا على إله واحد ، بل كل طائفة تعبد ما تستحسنه . ومنها أن ذلك المخلوق إن كان ميتاً فالحى أكمل منه فيمتنع أن يكون الناس مفطورين على عبادة الميت ، وإن كان حياً فهو أيضاً مريد فله إله يألهه وحينئذ فلزم الدور الممتنع ، أو التسلسل الممتنع ، فلابد للخلق كلهم من إله يألهوه ولا يأله هو غيره . وهذا برهان قطعى ضرورى . فإن قلت : هذا يستلزم أنه لابد لكل حى مخلوق من إله ، ولكن لم لا يجوز أن يكون مطلوب النفس هو مطلق التأله والمألوه لا إلهاً معيناً ، كما تقوله طوائف الاتحادية ؟ .

قلت : هذا يتبين بالوجه السادس عشر : وهو أن المراد إما أن يراد لنوعه أو لعينه . فالأول كإرادة العطشان والجائع والعارى لنوع الشراب والطعام واللباس . فإنه إنما يريد النوع ، وحيث أراد المعين فهو القدر المشترك بين أفراده . وذلك القدر المشترك كلى لا وجود له فى الخارج ، فيستحيل أن يراد لذاته إذ المراد لذاته لا يكون إلا معيناً . ويستحيل أن يوجد فى اثنين . فإن إرادة كل واحد منهما لذاته تنافى إرادته

لذاته . إذ المعنى بإرادته لذاته أنه وحده هو المراد لذاته الخاصة . وهذا يمنع أن يراد معه ثان لذاته . وإذا عرف ذلك فلو كان القدر المشترك بين أفراد النوع أو بين الاثنين هو المراد لذاته لزم أن يكون ما يختص به أحدهما ليس مراداً لذاته . وكذلك ما يختص به الآخر . والموجود فى الخارج إنما هو الذات المختصة لا الكلى المشترك[1] . تعلق الثالثة بالقدر المشترك لم يكن للخلف فى الخارج إله . ولكان إلههم أمراً ذهنياً وجوده فى الأذهان لا فى الأعيان . وهذا هو الذى تأله طوائف أهل الوحدة والجهمية الذين أنكروا أن يكون الله تعالى لا خارج العالم ولا داخله فإن هذا إنما هو إله مفروض يفرضه الذهن كما يفرض سائر الممتنعات الخارجة ، وتظنه واجب الوجود وليس هو ممكن الوجود فضلاً عن وجوبه . وبهذا يتبين أن الجهمية وإخوانهم من القائلين بوحدة الوجود ليس لهم إله معين فى الخارج يألهونه ويعبدونه . بل هؤلاء ألهوا الوجود المطلق الكلى وأولئك ألهوا المعدوم الممتنع وجوده . وأتباع الأنبياء إلههم الله الذى لا إله إلا هو الذى :

﴿ خلَق الأرضَ والسَّمواتِ العُلَى * الرَّحمنُ على العَرْشِ استَوى * له ما فى السَّمواتِ وما فى الأرضِ وما بينهما وما تَحْتَ الثَّرَى * وإنْ تَجْهَرْ بالقَوْلِ فإنَّه يعلمُ السِّرَّ وأخفَى * اللهُ لا إلهَ إلَّا هو له الأسْماءُ الحُسْنَى ﴾ ..

هو الذى فطر القلوب على محبته والإقرار به وإجلاله وتعظيمه وإثبات صفات الكمال له وتنزيهه عن صفات النقائص والعيوب ، وعلى أنه فوق سمواته ، بائن من خلقه ، تصعد إليه أعمالهم على تعاقب الأوقات ، وترفع إليه أيديهم عند الرغبات ، يخافونه من فوقهم ويرجون رحمته تنزل إليهم من عنده فهممهم صاعدة إلى عرشه تطلب فوقه إلها علياً عظيماً قد استوى على عرشه واستولى على خلقه ، يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ثم يعرج إليه فى يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون .

﴿ ذلكَ عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهادةِ العَزيزُ الرَّحيمُ ﴾ ..

والمقصود أنه إذا لم يكن فى الحسيات الخارجة عن الأذهان ما هو مراد لذاته لم

---

(١) بياض بالأصل .

يكن فيها ما يستحق أن يألهه أحد فضلاً عن أن يكون فيها ما يجب أن يألهه كل أحد . فتبين أنه لابد من إله معين هو المحبوب المراد لذاته . ومن الممتنع أن يكون هذا غير فاطر السموات والأرض . وتبين أنه لو كان فى السموات والأرض إله غيره لفسدتا . وأن كل مولود يولد على محبته ومعرفته وإجلاله وتعظيمه . وهذا دليل مستقل كاف فيما نحن فيه . وبالله التوفيق .

(تم بحمد الله)

* * *

الفهـــرس

مقدمة الكتاب ٣

فصل فى تسمية الكتاب وتعداد أبوابه ٧

الباب الأول :

فى تقدير المقادير قبل خلق السموات والأرض ١٣

الباب الثانى :

فى تقدير الرب تبارك وتعالى شقاوة العباد وسعادتهم وأرزاقهم وآجالهم وأعمالهم قبل خلقهم ١٧

الباب الثالث :

فى ذكر احتجاج آدم وموسى عليهما السلام فى ذلك وحكم النبى ﷺ لآدم ٢٧

الباب الرابع :

فى ذكر التقدير الثالث والجنين فى بطن أمه ٣٩

الباب الخامس :

فى ذكر التقدير الرابع ليلة القدر ٤٥

الباب السادس :

فى ذكر التقدير الخامس اليومى ٤٧

الباب السابع :

فى أن سبق المقادير بالشقاوة والسعادة لا يقتضى ترك الأعمال ٥١

الباب الثامن :

فى قوله تعالى : « إن الذين سبقت لهم منا الحسنى أولئك عنها مبعدون » ٥٥

الباب التاسع :

فى قوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر » ٦١

الباب العاشر :

فى مراتب القضاء والقدر التى من لم يؤمن بها لم يؤمن بالقضاء والقدر ٦٣

الباب الحادى عشر :

فى ذكر المرتبة الثانية من مراتب القضاء والقدر وهى مرتبة الكتابة ٨٥

الباب الثانى عشر :

فى ذكر المرتبة الثالثة وهى مرتبة المشيئة ٩٣

الباب الثالث عشر :

فى ذكر المرتبة الرابعة وهى مرتبة خلق الأعمال ١٠٩

الباب الرابع عشر :

فى الهدى والضلال ومراتبهما والمقدور منهما للخلق وغير المقدور لهم ١٤١

الباب الخامس عشر :

فى الطبع والختم والقفل والغل والسد والغشاوة والحائل بين الكافر وبين الإيمان وأن ذلك مجعول للرب تعالى ١٨١

الباب السادس عشر :

فيما جاء فى السنة من تفرد الرب تعالى بخلق أعمال العباد
كما هو منفرد بخلق ذواتهم وصفاتهم ٢٣١

الباب السابع عشر :

فى الكسب والجبر ومعناهما لغة واصطلاحاً نفياً وإثباتاً ٢٤٩

الباب الثامن عشر :

فى فعل وأفعل في القضاء والقدر والكسب وذكر الفعل والانفعال ٢٧٥

الباب التاسع عشر :

فى ذكر مناظرة جرت بين جبرى وسنى جمعهما مجلس مذاكرة ٢٨٥

الباب العشرون :

فى ذكر مناظرة بين قدرى وسنى ٣٠٧

الباب الحادى والعشرون :

فى تنزيه القضاء الإلهى عن الشر ٣٥٩

الباب الثانى والعشرون :

فى استيفاء شبه النافين للحكمة والتعليل وذكر الأجوبة عنها ٤١٧

الباب الثالث والعشرون :

(انظر التنبيه الآتى)

الباب الرابع والعشرون :

فى قول السلف : من أصول الإيمان الإيمان بالقدر
خيره وشره حلوه ومره ٥٢٥

الباب الخامس والعشرون :

فى امتناع إطلاق القول نفياً وإثباتاً إن الرب تعالى
مريد للشر وفاعل له ٥٢٧

الباب السادس والعشرون :

فيما دل عليه قوله ﷺ : اللهم إنى أعوذ برضاك من سخطك (إلى آخر الحديث) من تحقيق القدر وإثباته وما تضمنه الحديث من الأسرار العظيمة ٥٣٣

الباب السابع والعشرون :

فى دخول الإيمان بالقضاء والقدر والعدل والتوحيد والحكمة تحت قول النبى ﷺ : ماض فى حكمك (الحديث) وبيان ما فى هذا الحديث من القواعد ٥٣٧

الباب الثامن والعشرون :

فى أحكام الرضا بالقضاء واختلاف الناس فى ذلك وتحقيق القول فيه ٥٤٥

الباب التاسع والعشرون :

فى انقسام القضاء والحكم والإرادة والكتابة والأمر والإذن والجعل والكلمات والبعث والإرسال والتحريم والإنشاء إلى كونى متعلق بخلقه وإلى دينى متعلق بأمره وما يحقق ذلك من إزالة اللبس والإشكال ٥٤٩

الباب الموفى ثلاثين :

فى ذكر الفطرة الأولى ومعناها واختلاف الناس فى المراد بها وأنها لا تنافى القضاء والقدر بالشقاوة والضلال ٥٥٩

* * *

تنبيـــه

طبع هذا الكتاب أول مرة بالمطبعة الحسينية سنة ١٣٢٣ هـ ، بتصحيح رجل يدعى محمد بدر الدين . قال إنه راجع نصفه الأول على مخطوطتين ، إحداهما وصلت إليه من العراق ، والأخرى نسخة دار الكتب ، ونصفه الثانى على نسخة دار الكتب فحسب . ولم يقل لماذا . وهى طبعة يعيبها أنها أهملت الترقيم والضبط ، وأن الأخطاء فى القرآن والحديث فيها كثرت جداً ، وأنها ناقصة باباً ، وأن بها مواضع اضطراب تحتاج معالجتها إلى مزيد من التحقيق . وهى الطبعة التى طلبت منى تحريرها دار التراث ، فاجتهدت فى نفى العيوب . لكن بعض مواضع الاضطراب ، فضلاً عن الباب الناقص ، لابد فيه من تحقيق جديد كانت نشرتنا هذه خطوة نحوه . كنت أود أن أشرع فى عمل يتم ، لكن شاء الله أن يجعل التمام مراحل . وأرجو أن أوفق فى استحضار نسخ أخرى من الكتاب إلى جانب نسخة دار الكتب لإخراج النشرة القادمة وافية بحق هذا السفر القيم .

أما الباب الساقط فهو الثانى والعشرون على الأرجح ، وإن قال الفهرس شيئاً آخر . ذلك أن فى مقدمة الكتاب تعداداً لفصوله جاء فيه أن الباب الثانى والعشرين « فى طرق إثبات حكمة الرب تعالى فى خلقه وأمره وإثبات الغايات المطلوبة والعواقب الحميدة التى فعل وأمر لأجلها » ، وإن الباب الثالث والعشرين « فى استيفاء شبه نفاة الحكمة وذكر الأجوبة المفصلة عنها » . لكن كلمة « الباب الثانى والعشرون » جاءت فى داخل الكتاب رأساً لموضوع الثالث والعشرين وعنوانه . ولم يرد فى الداخل موضوع الثانى والعشرين ، ولا الثالث والعشرون رأساً لعنوان . ثم قال الناشر إن الأصل الذى نقل عنه أهمل فى الفهرس ذكر الباب الثانى والعشرين .

فنحن هنا بين احتمالين . إما أن مقدمة الكتاب أصابت ، والساقط إذن هو الثانى والعشرون . وإما أن المتن هو المصيب ، والساقط إذن هو الثالث والعشـرون

رأساً لعنوان وموضوع الثانى والعشرين . قلت إن الاحتمال الأول هو الأرجح لأن المقابلة بين موضوعى البابين كما جاءا فى المقدمة تدل على أن الثالث والعشرين تذييل لما قبله إذ إنه « استيفاء » لشبه النافين للحكمة ، فمن المناسب أن يجىء بعد الكلام عن طرق إثباتها ، لكنى فضلت أن أترك الأمر على حاله إذ كان القطع مجازفة غير مأمونة . أرجو أن تأتينا الطبعة القادمة باليقين فى هذه وفى غيرها . والحمد لله على كل حال .

* * *